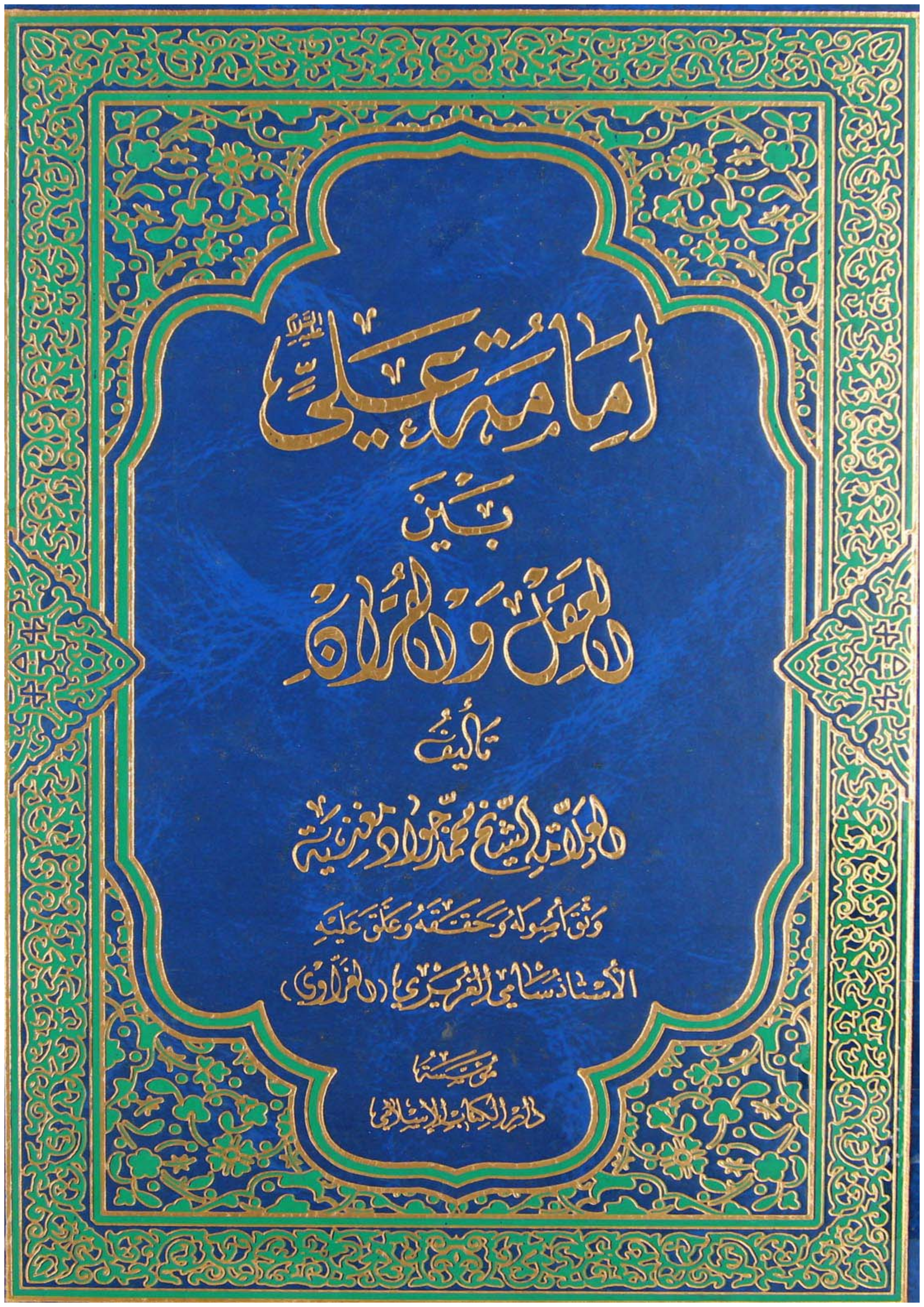
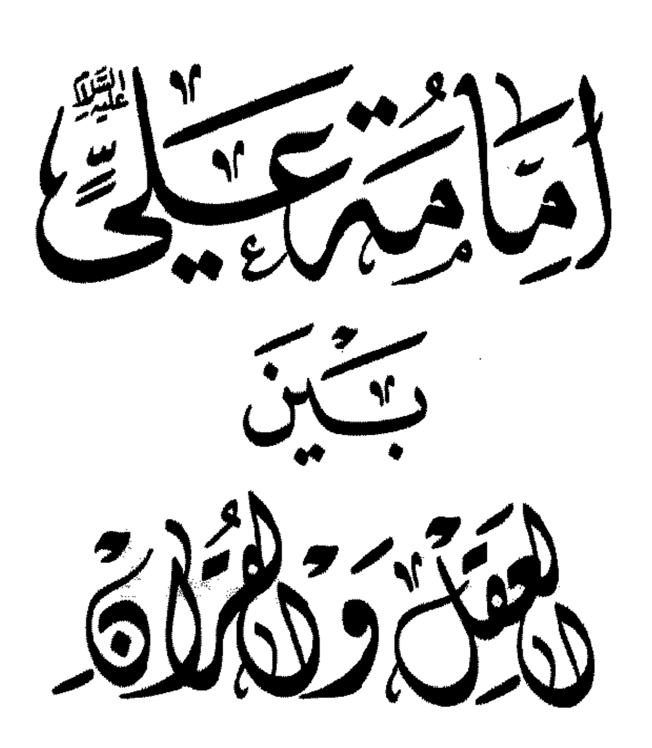
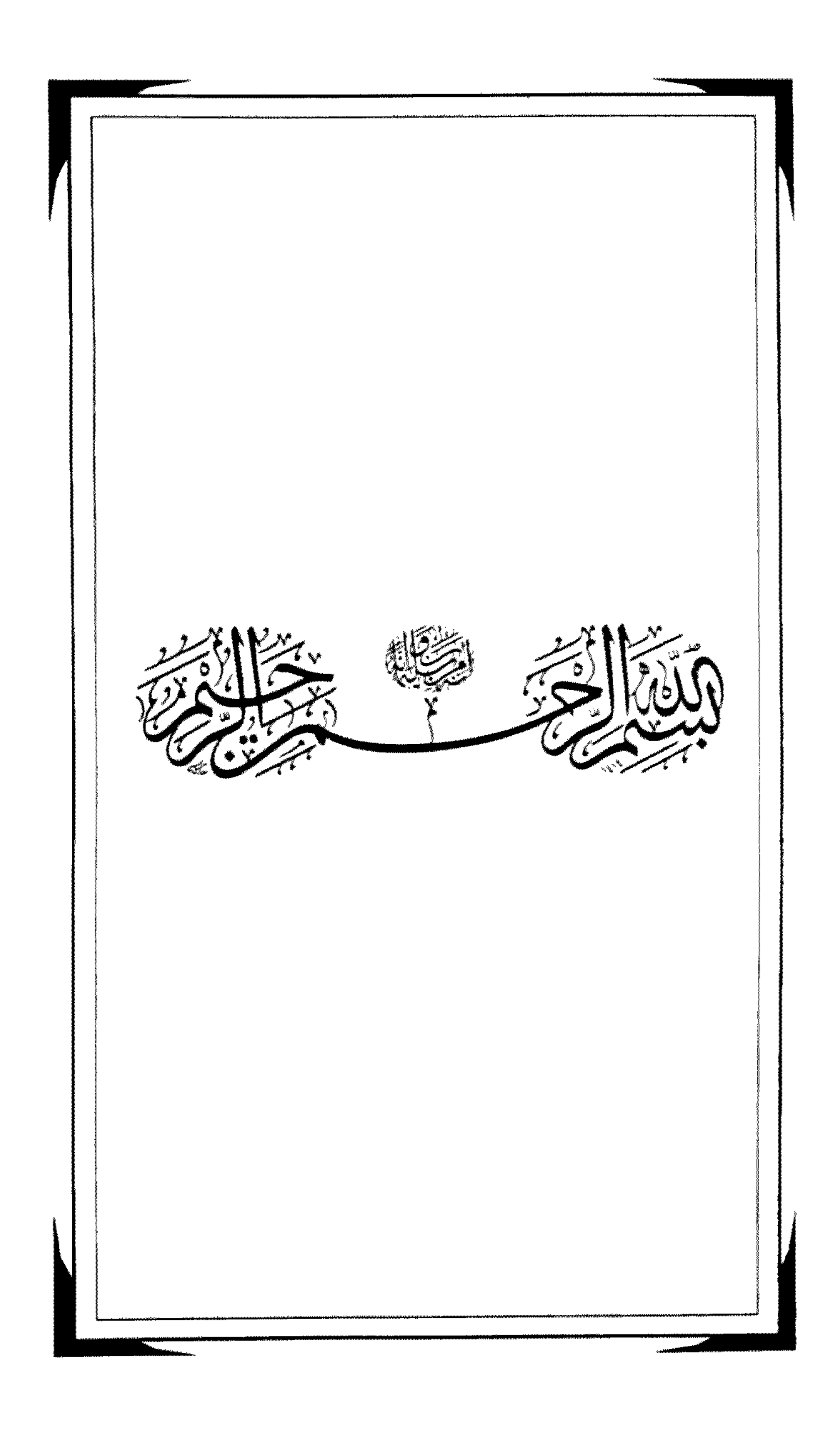

إمامة علي عليه السلام
بين
العقل والقرآن
تأليف
العلامة الشيخ محمد جواد مغنية
وثق أصوله وحققه وعلق عليه
الأستاذ سامي الغريري (الغراوي)
مؤسسة
دار الكتاب الإسلامي






إمامة علي عليه السلام
بين
العقل والقرآن



إمامة علي عليه السلام بين العقل والقرآن

تأليف

العلامة الشيخ محمد جواد مغنية

وثق أصوله وحققه وعلق عليه

الأستاذ سامي الغريري (الغراوي)

مؤسسة
دار الكتاب الإسلامي

الكتاب .... امامة على عليه السلام بين العقل و القرآن

المؤلف .... العلامه محمدجواد مغنية رحمه الله

الناشر................................ دارالكتاب الاسلامي

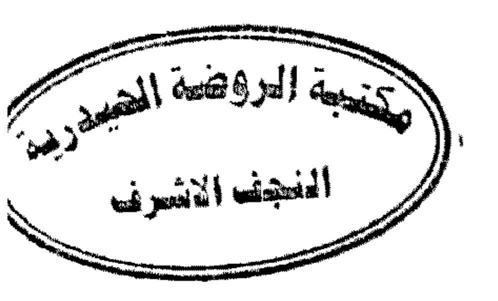
الطبعة .... الاولى ١٤٢٦هـ.ق / ٢٠٠٥م

المطبعة.................................. مطبعة ستار

عدد النسخ .... (٣٠٠٠) نسخه

الترقيم الدولي: ٧ – ١٧٠ – ٤٦٥ – ٩٦٤

ISBN: 964 - 465 - 170 - 7



فَهْرِس المَوضُوعَات

المُقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبَعْد:

لَقَدطُبعَ كِتَاب عَليّ وَالقُرْآن أَرْبَع مَرّات، فَنَفدَت جَمِيع نُسخهَا بأَمد قَصِير، وَبالسُّرعَة نَفْسهَا نَفَدكِتَاب إِمَامَة عَليّ وَالعَقْل، وإِنْ دَلَّ هَذَا الرَّوَاج عَلَىٰ شَيء فَإِنَّمَا يَدُل عَلَىٰ أَنَّ لهَذَين الكتَابَين مَكَانَة تَستَحق العِنَايَة وَالإِهْتمَام.

لذَلكَ، وَلكَثرَة الطَّلَب مِن جهَات شَتّىٰ رَأينا أَنْ نُحقّق الكتَابَيْن مَعَاً باسم إِمَامَة عَليّ بَيْنَ العَقْل وَالقُرْآن ليَكُونَا فِي مُتنَاول كُلّ طَالب وَرَاغب. وَالله وَلّي التَّوفِيق.



أَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ[1]

لاَ إمَام سِوىٰ الحَقّ:

كُلّنَا يَقُول: «لاَ إِمَام سِوىٰ الحَقّ». وَلَكن الكَثرَة الغَالبَة تَقُول هَذَا، وفِي الوَقت نَفْسَه تَرفض الحَقّ، وَلاَ تَعْمَل بِهِ!..

وَإِلَيكَ هَذَا المِثَال: أَنَّ الحَقّ يَقُول أَنْتَ مَسؤول عَنْ خَطَئك قَبل أَنْ تَكُون مَسؤولاً عَنْ خطَأ غَيْرُك. وأَيضاً يَقُول الحَقّ: كُلّ خَطَأ يَجُوز عَلَىٰ غَيْرُك فَإِنّه يَجُوز عَلَيكَ مِن غَير تَفَاوت...؛ لأَنَّ الخَطَأ قَد يَنْشَأ عَنْ هَوىٰ فِي النَّفس، أَو يَكُون أَثرَاً مِن آثَار البِيئَة، والتَّربِيَة، أَو النَّتِيجَة لبَحْث نَاقص.... وَكُلّ هَذَا، وَمَا إِلَيهِ جَائِز عَلَيكَ، تَمَامَاً كمَا هُو جَائِز عَلَىٰ غَيْرُك.... وَلَستَ فِي عِصْمَة مِن الخَطَأ دُون سوَاك.

فَإِذَا نَظَرت إِلَىٰ نَفْسَك عَلَىٰ إِنَّك مُصِيب وَمُحق مِئَة بالمِئَة، وغَيْرُك مُخطِيء مُبطل مِئَة بالمِئَة دُون أَنْ تَنْظر إِلَىٰ أَدلّته، وَتَبْحثهَا بَحْثَاً وَافياً، إِذَا كَان كَذْلِك فَقَد ٱتّخَذتَ إِمَامَاً سِوىٰ الحَقّ، وَبالتَالي فَأَنْتَ كَاذب فِي دَعوَاك بأَنَّ الحَقّ وَحْدَه هُو مَثَلُك الأَعلَىٰ، وَرَائدُك الأَوّل.

أَجل، أَنَّ مَا يَعْتَقدهُ غَيْرُك قَد يَكُون خَطَأ، وَلَكن إِحْتمَال العَكس قَائِم، فَمِن

---

(١) ٱلمُؤْمِنُون: ٧٠، وَالزُّخرُف: ٧٨.

الجَائِز أَنْ يَكُون لإعْتقَادَه أَسَاس مِن الوَاقِع، فَإذَا جَزَمتَ بأَنَّه مُخطيء عَلَىٰ كُلّ حَال صَحَّ الحُكْم عَلَيكَ بأَنَّكِ أَنْتَ المُخطيء لإ ستعجَالَكَ وَتسرعُك، أمّا هُو فَلاَ يَحكم عَلَيهِ بشَيء إلاَّ بَعْد البَحْث والدَّرْس.

وَلِكَي تَتجَنَّب الخطَأَ، وَلاَ تُوقع نَفْسَك بالتَّهَافُت وَالتَّنَاقض... عَلَيكَ أَنْ تَتوقف عَنْ الحُكْم، حَتَّىٰ عَلَىٰ مَن خَالَف آبَائك وَأَجدَادك فِي العَقِيدَة؛ ثُمَّ تَبْحَث عَنْ الطَّرِيق الصَّحِيح الَّذي يُؤدي بِكَ إِلَىٰ اليَقِين سَلباً أَو إيجَاباً... وَيَخْتَلف هَذَا الطَّرِيق بإِخْتلاَف طَبِيعَة الشَّيء الَّذي تُرِيد مَعْرفَته، فَقَد يَكُون الطَّرِيق النَّظر أَو اللَّمس إِذَا كَان الشَّيء المَشكُوك فِيهِ مِمَّا يُرىٰ بالعَين، أَو يُلمَس باليَد، وَقَد يَكُون العَقْل إِذَا كَان مِن القَضَايَا العَقْلِيَّة، وَقَد يَكُون السَّمْع، كمَا لَو قَرَأت أَو سَمِعت أَنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله نَصّ عَلَىٰ عَليّ بن أَبي طَالب بالخِلاَفَة فَإِنَّ أَبسَط قَوَاعِد العِلْم تَفْرض عَلَيكَ أَنْ تَشك فِي قَوْله، وَلاَ تَجْزم بصِدقَه وَلاَ بكِذبه، ثُمَّ تَبْحَث عَمَّا يُزِيل شَكَّك هَذَا فِي كُتب الحَدِيث المُعْتَبرَة عِندَك[1].

وَتَسْأَل: أَنَّ الطَّرِيق إِلَىٰ مَعْرفَة الحَقّ وَالصَّوَاب مَوجُود، مَا فِي ذَلِكَ رَيب، وَلَكن لَيْس كُلّ مِن أَخْطَأَ يَشْعر بخَطَئِه، كَي يَرجَع إِلَىٰ مقَايِّيس الحَقّ، وَلاَ كُلّ مَن شَعَر بالخَطَأ رَجَع عَنْهُ.... إذَن، مَا هُو الطَّرِيق الَّذي يَجب أَنْ نَتّخذهُ تُجَاه مَن يَصر عَلَىٰ الخَطَأ عَنْ قَصدٍ، أَو غَير قَصْد؟.

الجَوَاب: أَمّا مَن أَصرَّ عَلَىٰ الخَطَأ عَنْ قَصدٍ فَلاَ دَوَاء لهُ، وَلاَ أَمَل فِي شفَائه،

(١) أَلَّف الشِّيعَة العَدِيد مِن الكتب فِي هَذَا المَوضُوع، مِنْهَا كِتَاب الشَّافِي للمُرتَضىٰ، وَدَلاَئِل الصِّدق بأَجْزَائه الثَّلاَثَة للمُظَفر، وَالجُزء الثَّالِث مِن أَعيَان الشِّيعَة للسَّيِّد مُحسن الأَمِين، وَالمُرَاجعَات لشَرف الدِّين، وَالغَدِير للأَمِيني، وَمَع إحْترَامي الشَّدِيد لهَذِه الكتب فَإِنّي لَم أَذْكرهَا كَدَلِيل عَلَىٰ ثبُوت النَّص، بَل عَلَىٰ أَنَّها تُرشد الشَّاك إِلَىٰ المَصَادر السُّنيَّة الَّتي يَثق بأَصحَابهَا، وَيُؤمِن بصِدق رُوَاتها. (مِنْهُ رحمه الله).

لأَنَّه لاَ يَرِيد الرُّجُوع عَنْ خَطَأه، وإِنْ أَتَيتَه بأَلف دَلِيل وَدَلِيل، وَمَا حَاوَل إقنَاعه أَحد إِلاَّ ٱصْطَدَم مَعَهُ ٱصْطدَاماً عَنِيفاً... وَأَمَّا مَن أَصرَّ عَلَىٰ الخَطَأ عَنْ غَير قَصْدٍ فَعَلَينَا أَنْ نُبَيِّن لَهُ، وَنُكَرِّر مُحَاوِلين إِقْنَاعه عَلَىٰ قَدَر الأَمكَان.

لاَ إِمَام سِوىٰ العَقْل:

لاَ إِمَام سِوىٰ العَقْل... هَٰذِهِ حَقِيقَة نَزَل بهَا القُرْآن الكَرِيم، وَصَدَع بهَا الرَّسُول العَظِيم ﷺ، وَخَاطَب بهَا النَّوع البَشري بكَامِله؛ وَأَمَر كُلّ إِنْسَان أَنْ يَتَّخذ العَقْل إِمَاماً؛ وَرَائِداً لهُ فِي كُلّ شَيء، حَتَّىٰ الغَيْث مَا هُو بشَيء إِذَا لَم يَأْمر العَقْل بإِتّبَاعه وَالإِيمَان بِهِ، فَقَد جَاء فِي الحَدِيث: «المَعْرِفَة رَأْس مَالِي، وَالعَقْل أَصْل دِيني، والحُبّ أَسَاسِي، والشَّوْق مَرْكَبي، والْخَوْف رَفِيقي، والْعِلْم سِلاَحي، والْحِلْم صَاحِبي، والتَّوكل زَادِي «رِدَائِي»، والقْنَاعَة كَنْزِي، والصِّدْق مَنْزِلي، والْيَقِين مَأْوَاي، وَالْفَقْر فَخْري وَبِهِ أَفْتَخر عَلَىٰ سَائِر الأَنْبِيَاء والْمُرْسَلِين»[1]. وَقَالَ ﷺ: «لِكلّ شيء دَعَامة، وَدَعَامة الْمُؤْمِن عَقْله، فَبِقَدر عَقْله تَكُون عِبَادته»[2]. وَقَالَ ﷺ: «وَلِكلِّ قَومٍ راعٍ، وَرَاعِي العَابِدِين الْعَقْل»[3]. وَقَالَ ﷺ: «أَفْضَل

---

(١) أُنظر، الشَّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ: ١/١٤٦، المَحَجة البَيْضَاء: ٨/١٠١، عوَالي اللَّيَالِي: ٤/١٢٥ ح ١، مُستَدرك الوَسَائِل: ١١/١٧٣ ح ١٢٦٧٢.

(٢) أُنظر، كَنز الفوَائِد: ١٩٤، مُسْتَدرَك الوَسَائِل: ١١/٢٠٧ ح ١٢، بحَار الأَنْوَار: ١/٩٦ ح ٤٢، بُغيَة البَاحث: ٢٦١ ح ٨٤٩، فَيض القَدِير شَرح الجَامع الصَّغير: ٥/٥٤٢ ح ٧٨٣٠.

(٣) أُنظر، مُسْنَد الحَارث (زَوَائِد الهَيثمي): ٢/٨٠٦ ح ٨٢٤، مُسْتَدرَك الوَسَائِل: ١١/٢٠٦ ح ١٠، كَنز الفوَائِد: ١٣، بحَار الأَنْوَار: ١/٩٥ ح ٣٤، بُغيَة البَاحث: ٢٥٧ ح ٨٣٢.

النَّاس أَعْقَل النَّاس »[١].

وَقَالَ الرَّضِيّ : وَهَذا مِن الْمَعانِي الْعَجِيبَة الشَّرِيفَة ، والْمُرَاد بِهِ أَنَّ الْعَاقِل لاَ يُطْلِق لِسَانه ، إلاَّ بَعْد مُشَاوَرة الرَّويَّة ، ومُؤَامَرة الفِكْرَة ، والأَحْمَق تَسْبق حَذَفَاتُ لِسَانه وفَلتَاتُ كَلاَمه مُرَاجَعَة فِكْرِه ، ومُمَاخَضَة رَأيه ، فَكَأَنَّ لِسَان الْعَاقِل تَابعٌ لِقَلْبِه ، وَكَأَنَّ قَلْبُ الأَحْمَق تَابعٌ لِلسَانَه . وَبَدِيهَة لَيْس العَقْل شَيئَاً نَرَاهُ بالعَين ، وَنَسمَعهُ بالأُذن ، وَإِنّمَا هُو قوّة خَفيَّة فِينَا نَحسّها وَلاَ نَلمسهَا ... وَمَعنىٰ إِمَامَة العَقْل هُو إِمَامَة الحَقّ الَّذي يَأمر العَقْل بِإِتّبَاعه وَطَاعَته ، فَكُلّ مَن كَان دَائِماً مَع الحَقّ ، وَالحَقّ مَعَهُ فهُو إِمَام بحُكْم العَقْل وَالدِّين .

وَتَسْأَل : هَل يُوجَد رَجُل بهَذَا الوَصف ؟ .

أَجل ؛ أَنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله عَلَىٰ هَذَا الوَصف .

سُؤال ثَانٍ : وَهَل يُوجد غَير مُحَمَّد بن عَبدالله صلى الله عليه وآله عَلَىٰ هَذَا الوَصف ؟ .

أَجل ، مَن شَهد مُحَمَّد صلى الله عليه وآله بأَنَّه دَائِماً مَع الحَقّ ، وَالحَقّ مَعَهُ فهُو عَلَىٰ هَذَا الوَصف .

وَالمَعْرُوف بَيْنَ المُسْلِمِين جَمِيعَاً أَنَّ مُحَمَّداً شَهد بذَلِكَ لعَليّ بن أَبي طَالب[٢] .

وَمَعْنىٰ عَليّ مَع الحَقّ ، وَالحَقّ مَعَهُ يَدُور مَعَهُ كَيفمَا دَار »[٣] ، أَنَّه العَالِم الَّذي لاَ

---

(١) أُنظر ، كَشف الخَفاء : ٢ / ٤٠٩ ، سُبل الْهُدَىٰ وَالرَّشاد : ٧ / ٣ ، تَذكرة المَوضُوعات : ٢٩ ، بحَار الأَنْوَار : ١ / ١٦٠ ح ٣٩.

(٢) جَاء فِي الجُزء الثَّاني مِن كِتَاب دَلاَئِل الصّدق للشَّيخ المُظَفّر : ٣٠٣ الطَّبْعَة ١٩٥٣ : أَنَّ هَذَا الحَدِيث رَوَاه التّرمذي فِي صَحِيحه بَاب فَضَائِل عَليّ ، وَالحَاكم فِي مُسْتَدركَه أَيضاً بَاب فَضَائِله ، وآبْن حَجَر فِي صوَاعِقه الفَصْل (٥) مِن البَاب الأَوّل . (مِنْهُ رحمه الله) .

(٣) هَكَذا رُوي الْحَدِيث : « الْحَقّ مَع عَليّ ، وَعَليٌّ مَع الْحَق لَنْ يَفْتَرقا حَتَّىٰ يَردا عَليَّ الحَوض » .

أُنظر ، صَحِيح التِّرمِذي : ٥ / ٢٩٧ ح ٣٧٩٨ و : ١٢ / ١٢٦ ، جَامع التِّرمِذي : ٢ / ٢١٣ ، التَّفْسِير ⟸

يُخطيء أَبَدَاً؛ وَالعَادل الَّذي لاَ يَظلم أَبداً، وَالمُطِيع الَّذي لاَ يَعصي الله أَبدَاً... وإِذَا لَم يَأمر الدِّين والعَقْل بطَاعَة مَن هَذِهِ صِفَاته لَمْ يَبق للإِنْسَانِيَّة مِن مَعْنَىٰ وَلاَ وَزن.

مِن الطّرِيف:

ومِن الطَّرِيف قَوْل مَن قَالَ: أَنَّ الخُلفَاء الَّذين تَقَدّموا عَلِيَّاً هُم عَلَىٰ حَقّ، لأَنَّ الحَقّ مَع عَليّ بشهَادَة الرَّسُول الأَعْظَمﷺ، وعَليّ مَع الخُلفَاء، فَالنَّتِيجَة أَنَّ الحَقّ مَع الخُلفَاء، قَالُوا: هَذَا، وفِي الوَقت نَفْسَه قَالُوا بتَصوِيب عَبدالرَّحمن بن عَوف الَّذي قَالَ لعَليّ: أُبَايعك عَلَىٰ كِتَاب الله، وَسُنَّة نَبيّه، وَطَريقَة الشَّيخَين، مَع العِلْم بأَنَّ عَلِيَّاً رَفض السَّير عَلَىٰ طَرِيقَهُما[1].

الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١/ ٢٠٥، فَيض القَدِير: ٦/ ٣٥٦، مَجْمَع الزّوائد: ٧/ ٢٣٥ و: ٩/ ١٣٤، تَأْرِيخ بَغدَاد: ١٤/ ٣٢١، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ٧٨، شَرح الأَخْبَار للقَاضي النُّعمان المغربي: ٢/ ٦٠، رَبِيع الأَبرَار للزَّمخشري: ١/ ٨٢٨، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ١٧٧ ح ١٣٨، المنَاقِب لِابْن المغَازلي: ١١٧ و ٢٤٤، والمُسْتَدرَك: ٣/ ١٩ و ١٢٤، العِقد الفَرِيد: ٣/ ١٠٨ الطَّبعة الثَّالثة، تَأْرِيخ أَبن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ: ٣/ ١١٩ ح ١١٦٢ و: ٤٢/ ٤٤٩، كَنز الْعُمَّال: ١١/ ٦٠٣ ح ٣٢٩١٢، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ٢/ ٢٨١ الطَّبعة الأُولَىٰ، فَضل آل البَيْت للمَقْرِيزي: ٦٠، جوَاهر المطَالِب فِي منَاقب الإِمَام عَليّ لِابْن دِمَشْق: ١/ ٣٤٣، المِلَل وَالنّحل: ١/ ١٠٣، الصَّوَاعِق الُمحرِقَة: ١٢٤، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٩٠، المطالب العَالية: ٤/ ٦٦، المحصُول للرَّازي: ٦/ ١٣٤، وفِي بَعْض المصادر بِلفظ: «رحمَ الله عَلِيَّاً أَدِرْ الْحَقّ مَعه حَيثُ دَار». أُنظر، الْمُعْجَم الأَوسط: ٦/ ٩٥ ح ٥٩٠٦، تُحْفَة الأَحْوَذي: ١٠/ ١٤٩، فَيض القَدِير: ٤/ ١٩، تَهذِيب الكَمَال: ١٠/ ٤٠٢ ح ٢٢٥٦، الرِّياض النّضرة: ١/ ٢٤٣ ح ٨٧.

(١) أَلاَ أَنّ الرَّجُل ـ أَي عُمَرَ بن الخَطَّاب ـ قَد جَعَل أَمر التَرشِيح بِيَد رَجُل وَاحد وَهو عَبد الرَّحْمَان بن عَوف، وَعَبد الرَّحْمَان هَذَا يَعْرف بأَنّ الإِمَام عَليّعليه السلام يَرفض الإِلتزَام بسِيرَة الشَّيخَين، وَلذَا اشترط الالتزَام حَتّىٰ يَبعد عَنْهَا عَلِيَّاً وذَلِكَ لمَا بَيْنَهما مِن الإِخْتِلاَف مِن حَيثُ السِّيرَة حَتّىٰ فِي الإِستخلاَف، وَلِمَا بَيْنَ سِيرَتهُما وبَيْنَ سِيرَة الرَّسُولﷺ، طَلَب عَبد الرَّحْمَان فِي حَقِيقَته تَعْجِيزي لاَ يُمكن أَنْ يَقبل

بِهِ إلّا اللّعوب الَّذي لاَ يَرعىٰ عَهداً وَلاَ يَلتَزم بتَعهد ، وذَلِكَ مُستحِيل عَلىٰ مِثْل عَليٍّ عليه السلام ، لذا قَبلهَا عُثْمانَ وَلَم يَلْتَزم بهَا أَبَداً وَهُو يَعْلَم أَنّه لَن يَلتَزم ، وكَيْفَ يَلتَزم بثَلاَثَة أَنْمَاط مِن السِّيرَة مُتبَايِنَة ، مُختَلفَة ، وَلَيس فِيهَا جَامع .

مَا هِي المِيزَة ، وَالخصِّيصَة ، وَالمَنْقبَة الّتي تَميز بهَا عَبد اَلرَّحْمَان بن عَوف حَتّىٰ يُجعل هُو الحَكم بَيْنَ طَرفي الإِخْتِلاَف إذَا وَقع حَتّىٰ وإنْ صَفق بإحدىٰ يَدِيه عَلىٰ الأُخرىٰ كمَا ذكَرت المَصَادر التأْريخِية .

أَلكَوْن عَبد اَلرَّحْمَان بن عَوف زَوّج أَمّ كُلْثُوم بِنْت عُقْبَة بن أَبي مُعَيْط ، وأمّها أَروىٰ بِنْت كَرِيز ، وَأَروىٰ أُمّ عُثْمانَ فَلذَلك هُو صُهرَه كمَا يَقُولُون ؟

أُنظر ، أَنْسَاب الأَشْرَاف : ٥ / ١٩ .

أَم لكَونه مِن أَنْصَار ، وَحِزب أَبي بَكْر فِي يَوْم السَّقِيفَة مَع عُمَرَ ، وَأَبي عُبَيْدَة ، والْمُغِيرَة بْنَ شُعْبَةَ ، وَسَالم مَوْلَىٰ حُذَيْفَة . ؟

أُنظر ، الاِسْتِيعَاب : ٢ / ٣٨٥ ، الإِصَابَة : ٢ / ٤٠٨ ، أُسد الغَابَة : ٣ / ٣١٣ .

أَمْ لكَونه قَالَ يَوْم السَّقِيفَة : « يامَعْشَرَ الأَنْصَار إنّكم وإِنْ كُنتُم عَلىٰ فَضلٍ فَلَيس فِيكُم مِثْل أَبي بَكْر وعُمَرَ . . » .

أُنظر ، تَأرِيخ اليَعقُوبيّ : ٢ / ١٠٣ .

أَمْ لكَونه مِن الرّجال الّذين دَخلوا بَيْت فَاطِمَة بِنْت رَسُول الله صلى الله عليه وآله مَع عُمَرَ بن الخَطّاب ، وَخَالد ، وَثَابت بن قَيْس ، وَزيَاد بن لبيد ، وَمُحَمّد بن مَسْلَمَة ، وَزَيد بن ثَابت ، وَسَلمَة بن سَالم ، وَسَلمَة بن أَسلَم ، وأُسَيد بن حُضَير ؟

أُنظر ، تَأرِيخ الطّبريّ : ٢ / ٤٤٣ ، شَرْح النّهج لِابْن أَبي اَلْحَدِيد : ٢ / ١٣٠ ، الاِسْتِيعَاب : ٢ / ٨٣ ، الإِصَابَة : ٢ / ٦١ ، هَذِه المصَادر عَلىٰ سَبِيل المثَال لاَ الحَصر .

أَم أَنّ عُمَرَ عَلِم بأنّ عَبد اَلرَّحْمَان لا يَخْتَلف مَع خَتْنه عُثْمانَ ، وأبن عَمّه سَعد كمَا صَرّح بِهِ أَمِيرالْمُؤْمِنِينَ عليّ وَقَالَ لهُ : حَبوتَه حَبو دَهرٍ لَيس هَذَا أَوّل يَوْم تَظَاهرتُم فِيهِ عَلينَا فَصَبرٌ جَمِيل ، وَالله المُستعَان عَلىٰ مَاتَصفُون . . . ؟

أَم لكَونه صَاحب ثَروَة قَدّرُوها بأَلف بَعِير ، وَثَلاَثَة آلاف شَاة ، وَمِئَة فَرس كمَا تَرك ذَهبَاً قُطّع بالفُؤوس حَتّىٰ مُجلَت أَيْدِي الرّجال مِنْهُ ؟

أَرَأَيتَ إِلَىٰ هَذَا التَّهَافُت؟.... حَدِيث عَليّ مَع الحَقّ كمَا يَدل أَنَّه عَلَىٰ حَقّ، يَدل عَلَىٰ أَنَّ الشَّيخَين عَلَىٰ حَقّ أَيضاً، لأَنَّ عَلِيَّاً معهُما.... وَمَع ذَلِكَ لاَ يَكُون عَلَىٰ حَقّ الاَّ إِذَا تَابع الشَّيخَين... وَهَل هَذَا المَنطق إلاَّ كقَول القَائِل جَمِيع مَا عِندَ خَلِيل وَرثَه مِن أَبِيه إِبْرَاهِيم، وَكُلّ مَا كَان عِندَ إِبْرَاهِيم وَرثَه مِن ٱبْنَه خَلِيل...

وَمِن التَّهَافت مَا جَاء فِي صَحِيح البُخَاري، أَوَّل كِتَاب الفِتن مَا نَصّه بِالحَرف الوَاحد: «قَالَ النَّبيّ ﷺ أَنَا فَرطكُم فِي الحَوض، ليَرفَعنَّ إِليَّ رِجَال مِنْكُم حَتّىٰ إِذَا أَهوَيت لأَنَاولهُم ٱخْتَلفُوا دُوني ـأَي أَخذُوا ـفأَقُول: أَي رَبّي أَصحَابِي... فيَقُول لهُ: إِنّك لاَ تَدري مَا أَحدثُوا بَعدَك»[1].. وَفي حَدِيث ثَانٍ مِن أَحَاديث البُخَاريّ: إِنَّكَ لاَ تَدري مَا بَدّلوا بَعدَك... فَأَقُول: سُحْقاً، سُحْقاً لِمن بَدّل بَعدِي»[2].

⟺ أُنظر، الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ: ٣ / ١٣٦.

ثُمّ لِمَاذَا أَدخل ـجَعل الحَكم ـعَبد الله بن عُمَرَ أَيضاً كمَا فِي بَعْض الأَخْبَار وهُو القَائِل كمَا رُوي فِي تَأرِيخ الْمَدِينَة عَن إِبْرَاهِيم قَالَ: قَالَ عُمَرَ بن الخَطَّاب «يَأمرُوني أَنْ أُبَايع لرَجُل لَم يُحسن أَنْ يُطلق ٱمْرَأَته»؟.

أُنظر، تَأرِيخ الْمَدِينَة: ٣ / ٩٢٣ و ٣٤٣، تَأرِيخ السّيوطيّ: ١٣٥.

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ٣ / ١٣١٧ ح ٣٤٠١ و: ٥ / ٢٣٦١ ح ٦٠٦٢ و: ٩ / ٨٣، مُسْنَد الحُمَيدي: ٢ / ٣٤٢ ح ٢٧٧٩، صَحِيح مُسْلِم: ٤ / ١٧٩٢ ح ٢٢٨٩، صَحِيح ٱبن حبّان: ٣ / ٣٢١ ح ١٠٤٦، صَحِيح ٱبن خُزَيْمَة: ١ / ٦ ح ٦، موَارد الظّمْآن: ١ / ٤٥٩ ح ١٨٥٨، مِصبَاح الزُّجَاجة: ٣ / ٢٠٧، سُنن البَيْهَقِيّ الْكُبْرَىٰ: ٤ / ١٤ ح ٦٦٠٠، سُنن ٱبن مَاجه: ٢ / ١٠١٦ ح ٣٠٥٧، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٦ / ٣٠٥ ح ٣١٦٥٨، مَجْمَع الزّوائد: ٣ / ٨٥ و: ٩ / ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥، الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدرَك: ٣ / ١٠٩ و: ٤ / ٨٤ ح ٦٩٥٨، الجَامِع لمُعَمّر بن رَاشد: ١١ / ٦٠، الْمُعْجَم الأَوسط: ١ / ٢٢٨ ح ٧٤٩، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ٢٥٧ ح ٢٣٢٧، مُسْنَد الرّويَاني: ٢ / ١٣٨ ح ٩٠٣، ٱبن كَثِير فِي البدَايَة والنِّهَايَة: ٥ / ٢٠٩، تَفْسِير القُرطُبي: ٤ / ١٦٨، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ٣ / ٩٥ ح ١٥٢٥، تَفْسِير الطَّبري: ١٤ / ١٢٨، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣ / ٢٥٢.

(٢) الْصَّحَابَة لُغَةً: الصَّاحب. وَجَمعه: صَحب، وَأَصحَاب، وصِحَاب، و صِحَابة. وَالصَّاحب: المُعَاشِر

⇔ وَالمُلازم ، أَو المُجَالس أَو المُشايع . وَلاَ يُقَال إلّا لمَن كَثُرت مُلاَزمتهُ ، وَإنّ المُصَاحبة تَقْتَضِي طُول لَبْثه . (أُنظر ، لِسَان الْعَرَب ، وَمُفردَات الرَّاغب ، وَتَاج اللُّغَة للجَوهري ، وَتَاج العَرُوس للزُّبَيدي ، والْمُعْجَم الوَسِيط ، والقَامُوس المحِيط للفَيروز آبَادي ، وَمُختَارَات الصّحاح للرّازي).

أَمَّا فِي ٱلْقُرْآن الكَرِيم فَقَد جَاء ذِكر: أَصحَاب، وَصَاحبَة، وَصَاحبهُما، وَأَصحَابهم ، وَصَاحِبته ، وَتُصَاحبني .

وَكلّ وَاحدةٍ مِن هَذِه الأَلْفَاظ وغَيْرها تَدلّ عَلىٰ مَعْنَىٰ ؛ لأَنّ الصُّحبَة تَكُون بَيْنَ ٱثْنَيْن أو طَرفَين . وَلاَ بُدّ أَنْ تُضَاف إِلىٰ ٱسمٍ كمَا في قَوْله تَعَالىٰ: ﴿يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ و ﴿أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ وغَيْر ذَلِكَ . (أُنظر ، سُورَة ٱلْكَهْفِ : ٣٧ ، لُقْمَانَ : ١٥ ، ٱلنِّسَاء : ٣٦ ، ٱلتَّوْبَةِ : ٤٠ ، ٱلْقَمَر : ٢٩ ، ٱلنَّجْم : ٢ ، سَبَأٍ : ٤١ ، يُوسُفَ : ٣٩ و ٤١ ، الذَّاريَات : ٥٩ . وأُنظر ، التّفاسِير لِهَذِه الآيَات كتَفْسِير ٱبن كَثِير : ٣ / ٩٢ و ٤٤٤ و ١ / ٤٩٤ ، و ٢ / ٣٥٨ و ٤ / ٢٦٥).

أَمّا تَعرِيف الْصّحَابِي عِند أَهْل السُّنّة : فَهُوَ مَن لَقي النّبيّ صلى الله عليه وآله مُؤمِناً بِهِ ، وَمَات عَلىٰ الْإِسلاَم . (الْإِصَابَة لِابْن حَجر : ١ / ١٠). ولَسْنَا بِصَدد مُنَاقشَة التّعرِيف .

ثُمّ ذَكر ٱبن حَجر فِي ضَابطٍ يُستفَاد مِن مَعْرِفَته صُحبة جَمع كَثِير ، فَقَالَ : إِنّهم كَانوا فِي الْفُتُوح لاَ يُؤَمرُون إِلّا الْصّحَابَة) . (وإِنّه لَم يَبقَ بمَكّة وَلاَ الطّائف أَحد فِي سَنَة عَشرٍ إِلّا أَسلَم وَشَهد مَع النّبيّ حَجّة الوَدَاع . وإِنّه لَم يَبقَ فِي الأَوس وَالخَزرَج أَحد فِي آخر عَهد النّبيّ ٩ إِلّا دَخل فِي الْإِسلاَم . وَمَا مَات النّبيّ صلى الله عليه وآله وَأَحد مِنهُم يَظْهر الكُفر . (الْإِصَابَة : ١ / ١٣ ـ ١٦).

وَهَذَا التّعرِيف هُو الْمخْتَار عِند أَكْثَر المُحقّقين ، إِلّا مَن شَذّ مِنهُم وَوَضع شُرُوطاً أَرْبَعَة : مَن طَالت صُحبَته ، أَو حُفظَت روَايَته ، أَو ضُبط أَنّه قَد غَزا مَعَه ، أَو ٱسْتُشْهِدَ بَيْنَ يَدَيه . (أُنظر ، الاِسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ ، أُسد الغَابَة ، الْإِصَابَة ، تَقرِيب التّهذِيب).

وَيَرىٰ أَهْل السُّنّة : أَنَّ الْصّحَابَة كلّهم عُدُول ، إِذ ثَبت أَنّ الجَمِيع مِن أَهْل ٱلْجَنَّة ، وَأَنّه لاَ يَدخل أَحد مِنْهُم النّار . (الْإِصَابَة : ١ / ٩ و ١٠).

أَمّا مَدرَسة أَهْل ٱلْبَيْت : فَتَرىٰ أَنَّ لفَظ «الْصّحَابِي» لَيْس مُصطَلحاً شَرعيّاً ، وَإِنّما شَأنهُ شَأنُ سَائر مُفردَات اللُّغَة العَرَبِية . وَالصُّحبة تَشمل كلّ مَن صَحِب النّبيّ صلى الله عليه وآله أَو رَآه أَو سَمع مِنْهُ ، فَهِيَ تَشمل : الْمُؤْمِن والْمُنَافِق ، والعَادِل والْفَاسِق ، وَالبرّ والفَاجر ، وَلِذَا يَقُول السَّيّد مُرتضىٰ الرَّضوي : الشِّيعَة يُوَالُون أَصحَاب مُحَمدٍ صلى الله عليه وآله الّذين أَبلوا البَلاَء الْحَسَن فِي نُصرَة الدِّين ، وَجَاهدُوا بِأَنفسِهم وأَمْوَالهم . (آرَاء ⇔

عُلَمَاء ٱلْمُسْلِمِينَ للسَّيِّد مُرتضىٰ الرَّضوي: ٨٧). حَيْث قَالَ تَعَالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ ٱلْحُجُرَاتِ: ١٥. وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ ٱلتَّوْبَة: ١١٩.

لَم يَكُن مَوقف الشِّيعَة مِن هَؤُلآء غَامضاً وَلاَ مُتزَلزلاً، وَلذَا قَالَ أَحد روّاد التَّقريب: لاَ أَقول إِنّ الآخرين مِن ٱلصَّحَابَة ـ وَهُم الأَكثر الَّذِين لَم يَتّسمُوا بِسمَة الوَلاَء لأَهْل ٱلْبَيْت ـ قَد خَالفُوا النَّبيّ وَلَم يَأخذُوا بِإرشَاده، كُلاَّ وَمَعاذ الله أَنْ يُظنَّ فِيهِمْ ذَلِكَ! وهُم خِيرَة مَن عَلىٰ وَجْه الأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، وَلَكن لعَلّ تِلك ٱلْكَلِمَات لَم يَسمعهَا كُلّهم، وَمَن سَمع بَعْضهَا لَم يَلتَفت إِلىٰ المَقصُود مِنْهَا، وَصحَابَة النَّبيّ الكرَام أَسمىٰ مِن أَنْ تُحلّق إِلىٰ أَوج مَقَامهُم بُغَاث الأَوهَام (أَصل الشِّيعَة وأُصُولهَا للشَّيخ مُحَمَّد الحُسَيْن كَاشف الغِطَاء: ٨٤).

أَمّا السَّيِّد الشَّهِيد الصَّدر الْمَرْجِع الشِّيعيّ الشَّهِير والَّذي عَاش مُجَاهداً وَدَاعياً إِلىٰ الْإِصلاَح وَمُخَاطباً فِي بَيَانَاته التَّأرِيخِية أَبنَاء الأُمَّة الإِسلاَمِيّة بِقَوْله: «يَا أَبنَاء عَليّ، وَيَا أَبنَاء عُمَرَ...» وَالَّذي أَعدَمتهُ الزُّمَرة الْحَاكِمَة فِي بَغدَاد عَام ١٩٨٠م فَقد قَالَ: إِنّ الْصَّحَابَة بِوَصفهِم الطَّلِيعَة الْمُؤمِنة وَالمُسْتَنِيرة كَانوا أَفْضَل وَأَصلح بَذرةٍ لنشُوء أُمّة رِسَاليَة، حَتَّىٰ أَنّ تَأْرِيخ الإِنْسَان لَم يَشْهد جِيلاً عَقَائدياً أَرْوع وَأَنبل وَأَطْهر مِن الجِيل الَّذي أَنشَأه الرَّسُول القَائِد. (بَحث حَوْلَ الوِلاَية: ١١/٤٨ ـ المَجمُوعَة الكَامِله لمُؤلّفاته ﷺ الَّتي جُمعَت فِي ١٥ مُجلّداً وَمِن أَشهرهَا وأَكْثرها إِنْتشَاراً «ٱقتصَادنا» و «فَلسفتنَا» و «البَنك اللاّربوي»).

إِنّ الصُّحبَة لَيْست بمُجرّدها تُلبس صَاحبهَا لبَاس العَدَالة، والْصَّحَابَة وَاقعاً لَيسُوا بِدَرجَةٍ وَاحدة، وَإِنّما تَخْتَلف مَنَازلهُم، وطَبَقَات صِدقهُم، فَمِنهُم الأَقْوِيَاء، ومِنْهُم الضُّعفَاء، ومِنْهُم ٱلْمُنَافِقُون وَالرَّامُون فِرَاش رَسُول الله ﷺ بِالإفك! ومِنهُم مَن حَاولَ إِغتيَاله ﷺ! وَأَخبَر عَنْهُم. وهُم الَّذِين قَالَ فِيهِمْ ٱلْقُرآن الكَرِيم مُخَاطِباً لهُم بَعد أَنْ ٱرتدّوا وَأَشركُوا وٱنْقَلبوا عَلىٰ أَعقَابهم: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ آل عِمْرَانَ: ١٤٤. وهُم الَّذِين قَالَ فِيهِمْ رَسُول الله ﷺ: يَا رَبِّ، أَصحَابي أَصحَابي! فيُقَال لهُ: إِنّك لاَ تَدري مَا أَحدثُوا بَعْدَك. (صَحِيح البُخَاريّ ٩: ٨٣، صَحِيح مُسْلِم: ٤/١٧٩٦ حَدِيث الحَوض، مُسْنَد أَحمَد: ٣/١٤٠). وَفِي حَدِيثٍ آخر قَالَ: فَأَقُول: سُحقاً سُحقاً. (سُنن ٱبن مَاجه: ٢/١٤٣٩، مُسْنَد أَحمَد: ٦/٢٩٧، مصَابِيح السُّنَّة: ٣/٥٣٧) إِلىٰ غَير ذَلِكَ مِن الأَحَادِيث.

ومِنْهُم مَن تَشتَّاق إِلَيْهِ ٱلْجَنَّة، وَقَد أَثنَىٰ الله سُبْحَانَهُ وتَعَالىٰ عَلَيْهِمْ والرّسُول ﷺ فِي أَحَادِيثه، وَأَنَّهم المَقصُودُونَ فِي الثَّنَاء: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ٱلفَتْح: ٢٩.

هَؤُلآء قَاموا بمَعَالِم ٱلرِّسَالَة، وَبَذلوا النَّصِيحَة، وَهذّبوا الطُّرق، وَأَذلّ الله بِهِمْ الكُفر وَالشِّرك، وَصَارت بِهِمْ كَلمَة الله هِي العُليا، وَكَلمَة الَّذِين كَفرُوا السُّفْلَىٰ. فَصَلوات الله عَلَيْهِمْ وَعَلىٰ أَروَاحِهم الطّاهرة بَعد مَا كَانوا فِي ٱلْحَيَاة أَوْلِيَاء، وَبَعد المَمَات أَحيَاء.

وَالخُلاَصَة: أَنّ الشِّيعَة يَقُولُون بِعدَالة المُتصف بِالعَدَالة مِن ٱلْصَّحَابَة فَقط، وَلِذَا نرَاهُم يُرددُونَ الأَدعيَة الوَارِدَة عِن الأَئِمَّة الأَطْهَار بِحقّ ٱلصَّحَابَة كَدُعَاء الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام حَيْث يَقُول: لَقَد رَأَيْت أَصحَاب مُحمّد ﷺ فمَا أَرىٰ أَحداً يُشبههُم مِنْكُم، لقَد كَانُوا يُصبحُون شُعثاً غُبراً، وَقد بَاتُوا سُجّداً وَقِيَاماً، يُرَاوحُون بَيْنَ جِبَاههم وَخُدودهم، وَيَقفُون عَلىٰ مِثْل الجَمْر مِن ذِكر معَادِهم، كَأَنّ بَيْنَ أَعيُنهم رُكَبَ المِعزَىٰ مِن طُول سُجودِهم، إِذَا ذُكِرَ الله هَمَلَتْ أَعيُنهم حَتَّىٰ تَبُلَّ جُيوبهُم، وَمَادُوا كمَا يُمِيدُ الشَّجرُ يَوْم الرّيح العَاصِف، خَوْفاً مِن العِقاب وَرَجاءً للثَّوَاب. (نَهج ٱلْبَلاَغَة تَحقِيق الدّكتُور صُبحي الصّالح: ١٤٣).

وَيَقُول عليه السلام: أَين إِخوَاني الَّذِين رَكِبوا الطَّرِيق ومَضَوا عَلىٰ الحَقّ؟ أَين عَمَّار؟ وَأَين ٱبن التَّيِّهان (أَبُو الهَيْثَم مَالك بن التَّيِّهان)؟ وَأَين ذُو الشّهادَتين (خُزَيْمَة بن ثَابت الأَنْصَاري)؟ وَأَين نُظرَاؤهُم مِن إِخوَانهم... الَّذِين تَلَوا القُرْآن فَأَحكمُوهُ؟ وتَدبّرُوا الفَرضَ فَأَقَامُوه، أَحْيوا السُّنَّة وَأَماتُوا البِدْعَة، وَدُعوا إِلىٰ الْجِهَاد فَأَجَابوا، وَوثِقُوا بِالقَائد فَاتَّبَعوه. (ٱلمَصْدَر السَّابق: ٢٦٤).

وَمِن أَدعيَة الإِمَام عَليّ بن الحُسَيْن زَين العَابدِين عليه السلام والّتي يَتَعبّد بِهَا الشِّيعَة: «أَللَّهُمَّ وَأَصْحَابُ مُحَمَّدٍ خَاصَّةً الَّـذِينَ أَحْسَنُوا الصَّحَابَةَ، وَالَّذِينَ أَبْلَوْا الْبَلاَءَ الْحَسَنَ فِي نَصْرِهِ، وَكَانَفُوهُ وَأَسْرَعُوا إِلَى وِفَادَتِهِ وَسَابَقُوا إِلَىٰ دَعْوَتِهِ وَٱسْتَجَابُوا لَهُ حَيْثُ أَسْمَعَهُمْ حجَّةَ رِسَالاَتِهِ، وَفَارَقُوا الأَزْوَاجَ وَالأَوْلاَدَ فِي إِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَقَاتَلُوا الآبَاءَ وَ الأَبناءَ فِي تَثْبِيتِ نبُوَّتِهِ، وَٱنْتَصَرُوا بِهِ وَمَنْ كَانُوا مُنْطَوِينَ عَلَى مَحبَّتِهِ يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ فِي مَوَدَّتِهِ، وَالَّذِينَ هَجَرَتْهُمُ العَشَائِرُ إِذْ تَعَلَّقُوا بِعُرْوَتِهِ، وَٱنْتَفَتْ مِنْهُمُ الْقَرَابَاتُ إِذْ سَكَنُوا فِي ظلِّ قَرَابَتِهِ، فَلاَ تَنْسَ لَهُمُ اللّهُمَّ مَا تَرَكُوا لَكَ وَفِيكَ، وَأَرْضِهِمْ مِنْ رِضْوَانِكَ وَبِمَا حَاشُوا الْخَلْقَ

وفِي صَحِيح مُسلِم، قَالَ النَّبيّ ﷺ: «إِنّي عَلَىٰ الحَوض أَنْتَظر مَن يَرد عَليّ مِنكُم، فوَالله ليُقطّعن دُوني رِجَال، فَأَقُولنَّ، أَي رَبّي مِني وَمِن أُمّتي.. فَيقُول: «إِنَّك لاَ تَدري مَا أَحدثُوا بَعْدك، إِنَّهم ٱرْتَدوا عَلىٰ أَدبَارهُم القَهْقَرىٰ» ؟[1].

وهَذَا يَتّفق تَمَاماً مَع الآيَة: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾[2].

⇔ عَلَيْكَ، وَكَانُوا مَعَ رَسُولِكَ دُعَاةً لَكَ إِلَيْك، وَٱشكُرْهُمْ عَلَى هَجْرِهِمْ فِيكَ دِيَارَ قَوْمِهِمْ، وَخُرُوجِهِمْ مِنْ سَعَةِ الْمَعَاشِ إِلَىٰ ضِيْقِهِ، وَمَنْ كَثَّرتَ فِي إِعْزَازِ دِيْنِـكَ مِنْ مَظْلُومِهِمْ. ٱللّهُمَّ وَأَوْصِلْ إِلَىٰ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ الَّذِينَ يَقُولُونَ: رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ خَيْرَ جَزَائِكَ. الَّذِينَ قَصَدُوا سَمْتَهُمْ، وَتَحَرَّوْا وِجْهَتَهُمْ، وَمَضَوْا عَلى شاكِلَتِهِمْ، لَمْ يَثْنِهِمْ رَيْبٌ فِي بَصِيرَتِهِمْ، وَلَمْ يَخْتَلِجْهُمْ شَكٌّ فِي قَفْوِ آثَارِهِمْ وَالائْتِمَامِ بِهِدَايَةِ مَنَارِهِمْ، مُكَانِفِينَ وَمُوَازِرِيْنَ لَهُمْ، يَدِيْنُونَ بِدِيْنِهِمْ، وَيَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِمْ، يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِمْ، وَلاَ يَتَّهِمُونَهُمْ فِيمَا أَدَّوْا إِلَيْهِمْ. (الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة: الدُّعَاء الرَّابع).

وَهَا هُو جوَاب ٱبن عَبّاس ﷺ لمُعَاوِيَة بن أَبي سُفْيَانَ عِندَمَا سَأَلَهُ عَن الصَّحَابَة. قَالَ: يَا مُعَاوِيَة إِنّ الله جَلّ ثَنَاؤه وَتَقدّست أَسمَاؤه خَصّ نَبيّه مُحَمَّداً بصحَابةٍ آثرُوه عَلىٰ الأَنْفُس وَالأَموَال، وَبَذلُوا النُّفُوس دُونه فِي كُلّ حَالٍ، وَصَفهُم الله فِي كتَابِهِ العَزِيز: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾. (مُرُوج الذّهب للمَسعُودي: ٣/ ٦٥ و ٤٢٥).

وكَانَ مُعظَم الشّيعَة يَتورّعُون عَن شَتم أَحدٍ مِن الصَّحَابَة والتّابعين (أَنظر، هَويّة التّشيّع للدُّكتُور الشَّيْخ أَحمَد الوَائلي ﷺ: ٣٨). وَهَا هُو الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب ﷺ يَقُول فِي خُطبَته: إِنّي أُكرهُ لكُم أَنْ تَكُونوا سَبّابِين. (نَهج البَلاغَة تحقِيق صُبحي الصَّالح: ٣٢٣)، عِندَمَا سَمِع بَعْض جُندَه يَسبّون أَهْل الشّام أَيَّام حَرْبهم فِي صِفِّين.

(١) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٢/ ٦١ الطَّبْعَة (١٣٤٨هـ). (مِنْهُ ﷺ). و: ٤/ ١٧٩٦ ح ٢٢٩٧، كتَاب الجَمْع بَيْنَ الصَّحِيحَين: ح ٢٦٧، صَحِيح البُخَاريّ: ٥/ ٢٤٠٧ ح ٦٢١٥ و: ٩/ ٨٣ ح ٣، مُسنَد أَحْمَد: ٣/ ١٤٠، ٢٨١، المُوطّأ: ٢/ ٤٦٢ ح ٣٢، المَصَابِيح، لأَحمَد بن إِبْرَاهِيم: ٢٦١، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب: ١٧٨.

(٢) آل عِمْرَان: ١٤٤.

وَمَع ذَلِكَ قَالُوا: أَنَّ جَمِيع الصَّحَابَة عُدُول لاَ تُطلَب تَزكيَتهُم [1] .. وفِي إعْتقَادنَا أَنَّه لاَ سَبَب لِهَذَا الإِصْرَار إلاَّ أَنَّهُم لاَ يَريدُون شَكّاً فِي صِحَة خِلاَفَة الخُلفَاء، وَلاَ إصغَاء إِلَىٰ الدَّلِيل الصَّحِيح، حَتَّىٰ وَلَو كَان القُرْآن الكَرِيم، وَصَحِيح مُسْلِم وَالبُخَاري... كَيف؟. وَهَل يَجُوز الشَّك فِي عَقِيدَة الآبَاء والأَجدَاد، وَهي الأَسَاس، وَالمقيَاس لِصِدق الآيَات القُرآنيَة، وَصحَة الأَحَادِيث النَّبويَّة ؟!..

(١) أُنظر، الإِصَابَة: ١/ ٩ و ١٠، مُسلَّم الثّبُوت وَشَرحه، وأُصُول الفِقْه للخُضَري، الإِصَابَة: ١/ ٩ و ١٠، أُسد الغَابَة: ١/ ٣، الإِستِيعَاب: ١/ ٨٥، المُختَصر: ٢/ ٦٧. مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحِيىٰ آبن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٣٢.

صِلَة الْإِمَامَة بالعَقْل

الدّاخل وَالخَارج :

إِذَا سَأَلتَ العَقْل : هَل يُوجد إِبْرَاهِيم فِي الدَّار ، أَو فِي خَارجهِ أَجَابَك بِأَنَّ هَذَا ، وَمَا إِلَيهِ لَيْس مِن ٱخْتصَاصي فِي شَيء : وإِذَا أَردتَ أَنْ تَعْرف أَينَ هُو ، أَو تَعْرف مَا فِي بَطن الْأَرض مِن كنُوز وَمعَادن ، وَمَا أَشْبَه فَعَلَيكَ أَنْ تَبْحَث وَتُجرّب ، وَأَنَا مَعَك أضيء لَكَ الطَّرِيق ، كَي تَهْتَدي إِلَىٰ مَا تُرِيد .

أَنَّ هَذَا النَّوع مِن المَعْرِفَة لاَ يَستَمد مِن العَقْل ، بَل مِن خَارجهِ بمَعُونَة مِنْهُ ، حَتَّىٰ الْأَدلّة السَّمعيَّة لاَ بُدّ لهَا مِن مَعُونَة العَقْل ، لْأَنَّ الْإِنْسَان بلاَ عَقل مَجنُون لاَ يَهتَدي إِلَىٰ خَير ، وَلَكن إِستقلاَل العَقْل بالدَّلاَلَة شَيء ، والْأَستعانَة بِهِ عَلَىٰ مَعرفَة الدَّلِيل شَيء آخر .

وإِذَا سَأَلت العَقْل : هَل مِن المُمكن أَنْ يُوجد إِبْرَاهِيم فِي البَيْت يُجِيبكَ عَلَىٰ الفَور ؛ أَجَل لْأَنَّ هَذِهِ المَعْرِفَة تَستَمد مِن العَقْل ، لاَ مِن خَارجه ... فَالطَّرِيق إِلَىٰ المَعْرِفَة لاَ يَنْحَصر فِي العَقْل وَحْدَه ، وَلاَ فِي التّجربَة وَحدهَا ، بَل يَنْظُر : فَإِنَّ كَانَت الحَقِيقَة نَظريَة بَحْت كَإِمكَان الشَّيء أَو إِمتنَاعه فِي ذَاته فَالطَّرِيق إِلَىٰ مَعرفتهَا العَقْل ، وَإِنْ كَانَت مَادِيّة طَبِيعيَّة كمَعرفَة الموَاد الَّتي يَحتَوي عَلَيهَا هَذَا الجِسم

فَالطَّرِيق إِليهَا التَّجربَة.

وَتَسأَل: هَل الطَّرِيق إِلَىٰ المَعْرِفَة الإِلُوهيَة، وَالنُّبوَّة، والإِمَامَة العَقْل، أَو شَيء، خَارجَه عَنْهُ؟.

وَيَسْتَدعي الجَوَاب التَّفصِيل التَالي:

الإِلُوهيَّة:

لاَ طَرِيق إِلَىٰ مَعْرِفَة الخَالق سِوىٰ العَقْل، لأَنَّ التَّجربَة فِيمَا وَرَاء الطَّبِيعَة مُحَال. وَالإِستدلاَل عَلَىٰ وجُود الله بوَحي مِنْهُ إِسْتدلاَل عَلَىٰ ثبُوت الشَّيء المُدّعىٰ بِهِ بمُجَرد الدَّعوىٰ، وعَلَىٰ أَنَّ هَذَا الحَقّ لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنّه حَقّ، فَتَعيَّن أَنْ يَكُون العَقْل هُو الطَّرِيق إِلَىٰ مَعْرفته سُبْحَانَه... ومِن هُنا طَالب القُرْآن الكَرِيم أَنْ يُثْبت العَاقل مِن وجُود خَالقَه بالدَّلِيل العَقلي...

وَإِذَا سَأَلنَا العَقْل: مَا الدَّلِيل عَلَىٰ وجُود الخَالق أَجَاب: أُنظرُوا إِلَىٰ الكَون، وَمَا فِيهِ مِن حَركَة وَتمَاسك وَنظَام، ثُمَّ اَفْترضُوا لتَفسِير ذَلِكَ مَا شِئتُم مِن فرُوض وَتقَادِير فَستَجدونهَا جَمِيعاً كَاذبَة يَرفضهَا الوجدَان وَالعِلْم إِلاَّ تفْسِيراً وَاحداً، وَهُو وجُود عَلِيم قَدِير مُختَار، وَبتَعبِير أَهْل المَنْطق أَنَّ المُحَال مَا يَرَاه العَقْل مُحَالاً، كَإِجْتمَاع النَّقِيضَين مَعاً، أَو إِرْتفَاعهُما مَعاً، فَإِذَا صَدَقت إِحدىٰ القَضيتَين مِثْل المَاء فِي الكَون مَوجُود كَذِبَت القَضيَة المُنَاقضَة لهَا، وَهي المَاء فِي الكَون غَير موجُود، بدَاهَة أَنَّ الشَّيء الوَاحد لاَ يَتّصف بصفَة وَبنَقِيضهَا فِي آنٍ وَاحد، والأَمر هُنا كَذْلِك فَإِذَا كَذب قَوْل مَن قَالَ: وَجد النّظَام صدفَة صَدَق قَولنَا وجدَ النّظَام عَنْ إِرَادَة وَتَصمِيم.

وَإِلَيك هَذَا المِثَال: إِذَا رَأَيتَ فِي الأُفق آسمكَ مَكتُوباً بأَحرف مِن نُور، ثُمَّ بَحَثت فِي كُلّ جهَة فَلَم تَر أَحداً فَلاَ بُدّ أَنْ تَفْتَرض أَنَّ إِنْسَاناً عَاقلاً يُوجد فِي مَكَان مَا يَملك آلة يُمكنهَا أَنْ تَرسم أَحرفاً فِي الفَضَاء مِن نُور مُتمَاسكَة مُنْسجِمَة... وَأي فَرض غَير هَذَا لاَبُدّ أَنْ يَجُرك إِلَىٰ الأَخطَاء، وعَلَىٰ الأَقل لاَ يَركن إِلَيهِ عَقْلكَ.

وتَقُول: مِن الجَائِز أَنْ يَقع آصْطِدَام بَيْنَ سيَارتَين، أَو قطَارَين، أَو يَحْدث بُركَان، وَمَا أَشبَه، فَيتولّد مِنْهُ أَحرُف مِن نُور مُنْسَجِمَة صِدفَة وَآتّفَاقاً.

الجَوَاب: أَجل: أَنَّ هَذَا مُحْتَمل «وَلكنّه إِحْتِمَال مَوهُوم لاَ يَضعهُ العَاقل فِي إِعْتبَاره؛ تَمَاماً كَالإِحتمَال بأَنَّ الإِنْسَان السَّلِيم إِذَا مَشَىٰ خُطوَات تَعثّر وَسَقَط مَيتاً، وَإِذَا أَكَلَ لُقمَة غَصّ، وجَاءَت مَنيَته... أَنَّ هَذَا الأَحتمَال مَوجُود مَا فِي ذَلِكَ شَك. وَلَكن وجُودَه وَعَدمه سوَاء عِندَ العَقْل وَالعُقلاَء لاَ يُدخلهُ فِي حسَابِهِ إِلاَّ مَجنُون.

وَتَسأَل: وَلمَاذَا هَذَا الإِفْترَاض؟. وَأَيّة ضَرُورَة تَدعُو إِلَيهِ مَا دُمنَا لاَ نَرىٰ بالعَين، وَلاَ نَلمَس باليَد الشَّيء الَّذي آفْترضنَا وجُودَه؟.

الجَوَاب: وَأَيّة ضَرُورَة تَسْتَدعي أَنْ نَفْرض لَكَ عَقلاً مَا دُمنَا لاَ نَرَاه بالعَين، وَلاَ نَلمسهُ باليَد؟... حَتَّىٰ عُلمَاء الطَّبِيعَة يُسلمُون بمَبدَأ الإِفْترَاض، كَبَدِيهَة لاَ تَحتَاج إِلَىٰ دَلِيل، فَقَد أَيقنُوا بوجُود الذّرة، وَتَعاملُوا بهَا عَلَىٰ أَنَّهَا شَيء ثَابت قَطعاً، بَل حَدّدُوا شَكلّها وَخصَائِصهَا، وَتَكلمُوا عَنْ الأَحدَاث الَّتي تَجري حَولهَا مُعْتَمدِين فِي ذَلِكَ كلّه عَلَىٰ عُقولهِم وَبَصيرتهِم، لاَ عَلَىٰ عُيونهم وَأَبْصَارهم؛ وَلَو آعْتمَد العُلمَاء عَلَىٰ الحوَاس الظَّاهرَة، وَرَفضُوا مَبدَأ الإِفْترَاض لإِنْسَدت أَبْوَاب العُلُوم... وَصَدق مَن قَالَ: «إِنَّ أَكثَر الأَشيَاء دَلاَلَة عَلَىٰ حَقِيقَة هَذِهِ الدُّنْيَا هُو

جَانبهَا المَحجُوب الخَفي الغَائِب عَنْ حوَاسنَا، الحَاضر فِي عُقُولنا وَوجدَاننَا»[١].

النُّبوَّة:

النُّبوَّة سفَارَة بَيْنَ الله وَعبَادِه تَأمرهُم بالخَير، وَتَنهَاهُم عَنْ الشَّر، وَتُبيّن لكُلّ إنْسَان مَا عَلَيهِ مِن وَاجبَات تّجَاه نَفْسَه وَغيره، وَمَا لهُ مِن حقُوق عَلَىٰ سِوَاه.. وَقَالَ كَثيرُون مِن فَلاَسفَة العَقِيدَة الإسْلاَميَّة: أَنَّ العَقْل يُدْرِك أَنَّ لله أَحْكَاماً يَجْب عَلَىٰ المُكَلفِين إمْتثَالهَا، وَالعَمَل بهَا، وَلاَ طَرِيق إلَىٰ مَعرفَتهَا إلاَّ النُّبوَّة «فَيكُون وجُود النَّبيّ وَاجبَاً؛ لأَنَّ مَا لاَ يَتم الوَاجب إلاَّ بِهِ فَهُو وَاجب».

أَمَّا نَحْنُ فَنَنظُر إلَىٰ النُّبوَّة مِن خِلاَل سِيرَة مُحَمَّد بن عَبدالله صلى الله عليه وآله وَصفَاته وَتَعالِيمَه وَشَرِيعَته، وَهَذي النَّظرَة تُؤدي بنَا حَتمَاً إلَىٰ وجُود النُّبوَّة فِعلاً وَيَقِينَاً... وذَلِكَ أَنَّ أَي فَرض نَفْترضهُ لتَفسِير شَرِيعَته وَتَعَالِيمَه بغَير النُّبوّة فهُو تَفْسِير غَير مَعقُول.... أُمّي عَاش فِي بِيئَة جَاهلَة لاَ شَيء فِيهَا مِن أَسبَاب العِلْم، والمَعْرِفَة يَأتي بشَرِيعَة، وَتَعالِيم، وَنَظريَات فِي شَتىٰ العُلُوم، وَالفنُون لاَ عَهْد للإِنْسَانيَّة بمِثلهَا مُنذ وجُودهَا، وتُخرج العَالَم مِن الظُّلمَات إلَىٰ النُّور، وَتَخضع العُقُول لسمُوهَا

(١) فِي سَنَة (١٩٥٩م) أَلَّف مُصْطَفَىٰ مَحمُود كِتَاب الله والإِنْسَان، أَنْكَر فِيهِ الخَالق، لأَنّه لاَ يُؤمِن إلاَّ بالتَّجربَة وَالمُشَاهدَة، وَأَلّفتُ كِتَاب الله والعَقْل للرَد عَلَيهِ، وَطُبع أَربَع مَرَّات، ثُمَّ أَلَّف المَذكُور (١٣) كتَابَاً، وَتتبَّعتَه فِي جَمِيع مَا كَتَب، وإذَا بِهِ يَعدل عَنْ رَأيِهِ الأَوَّل فِي كِتَاب يَوميّات بَعْد نِصف اللَّيل، ويَقُول فِيهِ هَذِهِ العِبَارَة الَّتي نَقلنَاها مِن فَصْل السّر، وأَيضاً قَالَ فِي هَذَا الفَصْل: «أَنَّ التَّجربَة لاَ تَفي بأَغرَاض البَحْث أَنّها مُجَرد خُطوَة... أَنَا أُؤمن بالعِلم، وَلكنّي لاَ أَكتَفي بِهِ، وَأُؤمِن بالحوَاس وَلكنّي لاَ أُؤمِن بهَا»... وهَذَا إذَا تقَدَّم الإِنْسَان فِي مدَاركِهِ يَهتَدي إلَىٰ الصَّواب ويُؤمِن بِهِ إذَا تَجَرد وَأَنْصَف. (مِنْهُ رحمه الله).

وَعَظَمتها... أَنَّ هَذِهِ المُعْجزَة لاَ التَّفْسِير لهَا سِوىٰ اللُّجُوء إِلَىٰ مَا فَوق الطَّبِيعَة...

لَقَد تَحدّىٰ مُحَمَّدﷺ الجَاحِدِين لنُّبوّته بالقُرآن الكَرِيم، ونَحْنُ نَتحدّىٰ أَهْل الْأَخْتصَاص أَنْ يُفسرُوا لنَا تَفْسِيراً مَعقُولاً ـ بغَير النُّبوَّة ـ كَيف ٱستَطَاع رَجُل أُمّي أَنْ يُؤلّف كتَاباً فِي للتَّشرِيع، أَو فِي الْأَخلاق، أَو فِي الطِّب، أَو فِي الهَندسَة، دُون أَنْ يَقرَأ كتَاباً، أَو يَسمَع شَيئاً مِن العُلُوم وَأَهلهَا.... أَبدَاً لاَ التَّفْسِير لهَذِه الحَادثَة الَّتي خَرَقت الطَّبِيعَة، وَتَجاوزتهَا إِلاَّ الوَحي وَالنُّبوَّة، تَمَاماً كمَا لاَ وَجْه لتَفسِير نظَام الكَون إِلاَّ بوجُود مُنَظّم، وَمُهَندس قَادر مُختَار... وهَكَذَا كُلّ مُشكلَة تُوَاجه العِلْم، وَيَستَعصي تَفْسِيرهَا عَلَيهِ بمَا هُو عِلْم وَلاَ يُمكن تَفْسِيرهَا إِلاَّ بمَا فَوق الطَّبِيعَة، كَالعِلم مِن غَير درَاسَة، وَكإِحيَاء المَوتىٰ مِن غَير عِلاَج، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ مِن الحَوَادث الَّتي يَسْتَحِيل أَنْ تَعْثر عَلَىٰ سَببها فِي العَيَان وَالتَّجربَة.

الْإِمَامَة:

المُرَاد بِالْإِمَامَة هُنا تَولي السُّلطَة الَّتي كَانَت للنَّبيّ دُون ٱسْتثنَاء، وَهي بهَذَا المَعْنىٰ مَنْصب إِلٰهي، تَمَاماً كَالنُّبوّة... وَلذَا تُسمي بخلاَفَة النَّبيّ، وَتَجب طَاعَة الْإِمَام عَلىٰ الْأُمّة كَافّة كمَا تَجْب طَاعَة النَّبيّ كَذٰلِك[1].

---

(١) الْإِمَام لُغَةً: الْإِنْسَان الّذي يُؤتمّ بِهِ ويُقتدىٰ بقَولِهِ أَو فِعلِهِ، مُحقّاً كَان أَم مُبطلاً، وَجَمعهُ: أَئمّة، وإِمَام كلّ شَيء: قيّمه وَالمُصلح لهُ، والقُرْآن الكَرِيم إِمَام المُسْلِمين، ويَعني المثَال، وَالخَيط الّذي يُمدّ على البنَاء، ويَعني الخَشبَة، أَي خَشبَة البنّاء يُسوّي عَلَيهَا البِنَاء، وَتَعني الحَادي إِمَام الْإِبل؛ لأَنّه الهَادي لهَا. (أَنظر، لسَان العَرَب مَادّة «أمّ»، وَمُحِيط المُحِيط للمُعلّم بُطرس البُستَاني: ١٦ طَبْعَة لبُنَان، المُفردَات للرَّاغب الْإِصفهَاني: ٢٤).

وَقد وَرَدَت كَلمَة «الإمَام» فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِن القُرْآن الكَرِيم:

مِنْهَا: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسِم بِإِمَـٰمِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَـٰبَهُو بِيَمِينِهِى فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَـٰبَهُمْ وَلَايُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ الإِسرَاء: ٧١.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ ٱلبَقَرَة: ١٢٤.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمِن قَبْلِهِى كِتَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ هُود: ١٧.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الأَنْبيَاء: ٧٣.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ ٱلتّوبَة: ١٢.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَايُنصَرُونَ﴾ ٱلقَصَص: ٤١.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ...﴾ ٱلسَّجدَة: ٢٤.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ٱلفُرقَان: ٧٤.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ ٱلحَجر: ٧٩.

ومِن خِلاَلِ التَّأمّل فِي الآيَات الكَرِيمَة وَمعَاني اللّغويّين يَظْهر لنَا أنّ كَلمَة «الإمَام» تَدلّ عَلَىٰ معَانٍ كَثِيرةٍ تُفِيد: القِيَادَة، وَالزَّعَامة، والقُدوَة، وَالرَّئِيس، وَالقَيّم، وَالمُصلح، وَالهَادي.

أمّا ٱصْطلاَحاً ـ كمَا ذكَر المُحقّق الحِلّي فِي شَرْح البَاب الحَادي عَشَر: ٤٢، وَشَرْح التَّجرِيد للقُوشجي: ٢٧٤ ـ فَهي: رِئَاسَة عَامّة فِي أُمور الدِّين والدُّنْيا لشَخصٍ مِن الأَشخاص نيَابَة ـ خِلاَفَة ـ عَنْ النَّبيّ صلى الله عليه وآله. أَو كمَا ذكَر صَاحب الموَاقف: ٣٤٥ هِي: خِلاَفَة الرَّسُول فِي إقَامَة الدِّين بحَيث يَجْب ٱتّبَاعه عَلَىٰ كَافّة الأُمّة. أَو ـ كمَا قَالَ ٱبْن خُلدُون فِي مُقدّمته: ١٩١ ـ هِي: نيَابَة عَنْ صَاحب الشَّرِيعَة فِي حِفظ الدِّين وَسيَاسَة الدُّنْيا.

وَقَد ذَكَر الإمَام عَليّ بن مُوسىٰ الرِّضا عليه السلام وَصفاً دَقِيقاً للإِمَامَة بِالمَعنىٰ الشَّرعي نَذكرُ بَعضاً مِنْهُ.

قَالَ عليه السلام: إنّ الإِمَامَة هِي مَنزلَة الأَنْبيَاء، وإرث الأَوصيَاء. إنّ الإِمَامَة خِلاَفَة الله، و خلاَفَة الرَّسُول صلى الله عليه وآله، و مقَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام، وَمِيرَاث الحَسَن والحُسَين عليهما السلام. إنّ الإِمَامَة زمَام الدِّين وَنظَام المُسْلِمِين، وَصلاَح الدُّنْيا، وَعزّ المُؤْمِنِين. إنّ الإِمَامَة أُسّ الإِسلاَم النَّامي وَفرعه السَّامي، بالإِمَام تمَام الصَّلاَة، وَالزَّكَاة، وَالصِّيَام، وَالحجّ، والجِهَاد، وتَوفِير الفَيء، وَالصَّدقَات، وَإِمضَاء الحدُود والأَحكَام، وَمَنع الثّغُور والأَطرَاف.

الإِمَام يُحلّ حَلاَل الله، وَيُحرّم حَرَام الله، وَيُقِيم حُدُود الله، وَيَذبّ عَنْ دِين الله، وَيَدعُو إِلىٰ سَبِيل

رَبّه بالحِكمَة وَالمَوعظَة الحَسَنَة، وَالحُجّة البَالغَة. (الكَافِي: ١ / ٢٠٠).

إنّ اِخْتيَار الإمَام يَعُود إلىٰ الله وَحْدَه، فالشِّيعَة وأكْثَر المُعتزلَة متّفقُون عَلَىٰ وجُوب الإمَامَة والخِلاَفَة العامّة عَنْ طَرِيق العَقْل وَالشّرع، وَلذَا يقُول النظّام: لاَ إمَامَة إلّا بالنصّ وَالتّعيين ظَاهرَاً مَكشُوفَاً، وَقَد نَصّ النّبيّ ﷺ عَلَىٰ عَليٍّ عليه السلام فِي موَاضع، وَأظهرَه إظهَاراً لَم يَشْتَبه عَلىٰ الجمَاعَة. (المِلل والنّحْل للشّهرستَاني: ١ / ٥٧ مَطْبعَة مُصطَفىٰ البَابي بمَصر ١٩٦١).

وَلهذَا فَهي رئَاسَة عَامّة إلٰهيَة، خِلاَفَة عَنْ رَسُول الله ﷺ فِي أُمور الدّين والدُّنْيَا، و تَولّي السُّلطَة المُطلقَة الّتي كَانَت للنّبيّ ﷺ دُون اَستثنَاء.

إذَن الإمَام هُو ذَلِكَ الإنسَان المُعيّن مِن قِبل الله تَعَالىٰ لهدَايَة النّاس، و شَرطَه: أنْ يَكُون مَعصُوماً مِن الذّنُوب، وَقَد نصّ عَلىٰ الإمَام عليّ عليه السلام مِن الكِتَاب بآيَاتٍ نَذكر عِدّة مِنْهَا:

﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ الشُّعرَاء: ٢١٤.

وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ ٱلْمَـائِدَة: ٥٥.

قَالَ العَلاّمَة الحِلّي فِي كِتَاب كَشف المُرَاد: والاَستدلاَل بهَذه الآيَة يَتوقّف عَلىٰ مُقدّمَات:

إحدَاها: إنّ لَفظَة «إنّما» للحَصر، وَيَدلّ عَلَيهِ المَنقُول وَالمَعقُول، أمّا المَنقُول فَلإجمَاع أهْل العَرَبيّة عَلَيهِ، وَأمّا المَعقُول فلأَنّ لَفظَة «إنّ» للإثبَات، و «مَا» للنّفي قَبل التّركِيب، فَيكُون كَذٰلِك بَعْد التّركِيب عَمَلاً بالاِسْتصحَاب، وَللإجمَاع عَلَىٰ هَذِهِ الدّلاَلَة، وَلاَ يَصحّ توَاردهُما عَلَىٰ مَعنىً وَاحد، وَلاَ صِرف الإثبَات إلىٰ غَير المَذكُور وَالنّفي إلىٰ المَذكُورِ للإجمَاع، فَبَقي العَكس، وَهُو صِرف الإثبَات إلىٰ المَذكُور، وَالنّفي إلىٰ غَيره، وَهُو مَعْنىٰ الحَصر.

الثّانِيَة: إنّ الوَلي يُفِيد الأَولىٰ بالتّصرّف، وَالدّلِيل عَلَيهِ نَقل أَهْل اللُّغَة وَاَستعمَالَهُم، كقَولَهُم: السُّلطَان وَليّ مَن لاَ وَليّ لهُ، وَكَقولَهُم: وَليّ الدّم وَوَليّ المَيّت، وَكقَوله عليه السلام: أيّما اَمرَأة نُكحَت بغَير إذن وَليّها فنكَاحها بَاطل.

الثّالِثَة: إنّ المُرَاد بذَلَكَ بَعْض المُؤْمِنِين، لأَنّه تَعَالىٰ وَصَفهُم بوَصفٍ مُختصٍّ ببعضهم، ولأنّه لولا ذَلِكَ للَزم اَتّحاد الوَليّ وَالمُولّىٰ عَلَيهِ.

وإذَا تَمهّدت هَذِهِ المُقدّمات فَنَقُول: المُرَاد بهَذه الآيَات هُو عَليّ عليه السلام؛ للإجمَاع الحَاصل عَلىٰ أنّ مِن خَصّص بهَا بَعْض المُؤْمِنِين قَالَ: إنّه عَليّ عليه السلام، فَصَرفهَا إلىٰ غَيرَه فَرق للإجمَاع، وَلأنّه عليه السلام إمّا كُلّ المُرَاد

وَقَالَ الْإِمَام زَين العَابِدِين عليه السلام فِي الصَّحِيفَة السَّجَّاديَّة يَصف الإِمَام بأُسلُوب الدُّعَاء لَهُ:

«أَللَّهُمَّ... وَأَقِمْ بِهِ كِتَابَكَ وَحُدُودَكَ، وَشَرَائِعَكَ وَسُنَنَ رَسُولِكَ صَلَوَاتُكَ أَللَّهُمَّ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَحْيِ بِهِ مَا أَمَاتَهُ الظَّالِمُونَ مِنْ مَعَالِمِ دِينِكَ، وَاجْلُ بِهِ صَدَأَ الْجَوْرِ عَنْ طَرِيقَتِكَ، وَأَبِنْ بِهِ الضَّرَّآءَ مِنْ سَبِيلِكَ، وَأَزِلْ بِهِ النَّاكِبِينَ عَنْ صِرَاطِكَ، وَامْحَقْ بِهِ بُغَاةَ قَصْدِكَ عِوَجاً، وَأَلِنْ جَانِبَهُ لِأَوْلِيَآئِكَ، وَابْسُطْ يَدَهُ عَلَىٰ أَعْدَائِكَ، وَهَبْ لَنَا رَأْفَتَهُ وَرَحْمَتَهُ وَتَعَطُّفَهُ وَتَحَنُّنَهُ، وَاجْعَلْنَا لَهُ سَامِعِينَ مُطِيعِينَ»[1].

وَقَالَ جَدّه الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَىٰ الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ: الْإِبْلاَغُ فِي الْمَوْعِظَةِ، وَالاِجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ، وَالْإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَىٰ مُسْتَحِقِّيهَا، وَإِصْدَارُ السُّهْمَانِ عَلَىٰ أَهْلِهَا»[2].

وَبهٰذَا يَتَبيَّن مَعنا صِلَة العَقْل بالإِمَامَة، وأَنَّهَا نَفْس الصِّلَة بَيْنَ إِقَامَة كِتَاب الله وَحدُوده وَشرَائِعه، وَسُنن نَبيّه، وَإِحيَاء مَا أَمَاته الظَّالمُون مِن مَعَالم الدِّين، وإِنَارَة

أَو بَعْضَه للإِجمَاع، وَقَد بَيّنَا عَدَم العمُوميّة، فَيكُون هُو كلّ المُرَاد، وَلأَنّ المُفسّرين آتّفقُوا عَلىٰ أَنّ المُرَاد بهٰذِهِ الآيَة «عَليّ» عليه السلام لأَنّه لمّا تَصدّق بخَاتمه حَال ركُوعَه نَزلت هٰذِهِ الآيَة فِيه، وَلاَ خِلاَف فِي ذٰلِكَ. (أُنظر، كَشف المُرَاد: ٣٦٨).

وانظر: جوَاهر النَّقدَين فِي فَضل الشَّرفَين: ٣ / ٥٣٤، الصَّوَاعق المُحْرقَة لِابْن حَجر: ٢٩، صحيح البُخَاري: ٢ / ٣٢٤، صَحِيح مُسلِم فِي فَضَائل عَليّ: ٣٢٤، المُستَدرك للحَاكم النَّيسَابُوري: ٣ / ١٠٩، مُسْنَد آبْن مَاجه: ١ / ٢٨، مُسنَد الإِمَام أَحمَد: ١ / ١٧٥ و١٧٧ و١٧٩ و١٨٢ و٣٣١ و٣٦٩، كَنز العُمَّال: ٦ / ١٥٢ ح ٢٥٠٤، تَلخِيص الحَافظ الذَّهبي عَلىٰ المُسْتَدرَك: ٣ / ١٣٣، خَصَائِص النَّسَائِي: ١٧، ذَخَائر العُقبىٰ للمُحبّ الطَّبري: ٦٧.

(١) أُنظر، الدُّعَاء السّابع وَالأَربعُون (دُعَاؤُهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ).

(٢) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: آلخُطْبَةُ (١٠٥).

الطَّرِيق إِلَىٰ الله سُبْحَانَه، وَإِزَالَة النَّاكِبِين عَنْ قَصْدَه... وبكَلمَة أَنَّ صِلَة العَقْل بالْإِمَامة، وَحُكمه بهَا هُو عَين حُكمه بحُسن العِلْم وَالعَدل وَالطَّاعَة، وَقُبح الجَهل وَالظُّلم، وَالمَعصيَة.

مِن الطَّرِيف:

وَمِن الطَّرِيف أَنَّ السُّنَّة يَعِيبُون وَيَستَنكرُون عَلَىٰ الشِّيعَة الَّذِين قَالُوا: لاَ تَجْب طَاعة الْإِمَام، بَل لاَ يَكُون إِمَاماً إِلاَّ إِذَا كَان مَعصُوماً عَنْ الخَطَأ فِي عِلمهِ، وَعَنْ الخَطِيئَة فِي عَمَلِهِ، يَسْتَنكر السُّنيّون هَذَا عَلَىٰ الشِّيعَة، لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنّهُم أَوجبُوا طَاعَة الحَاكم الجَاهِل الفَاسق، وَحَرّمُوا مُخَالفَته... قَالَ الشَّيخ أَبُو زُهرَة مَا نَصّه بِالحَرف الوَاحد: «أَمَّا أَهْل السُّنَّة فَقَالُوا: الْأَخْتيَار أَنْ يَكُون الْإِمَام فَاضِلاً عَادِلاً مُحسناً، فَإِنْ لَمْ يَكُن فَالصَّبر عَلَىٰ طَاعَة الجَائِر أَوْلىٰ مِن الخُرُوج عَلَيهِ»[1].

وَجَاء فِي كِتَاب الْأَحكَام السُّلطَانيَّة لأَبي يَعْلىٰ الفَرّاء:

«أَنَّ الفِسق لاَ يَمْنع ٱستدَامَة الْإِمَامَة، سوَاء أَكَان ـ أَي الفِسق ـ مُتَعلقاً بأَفعَل الجَوَارح، وَهُو ٱرْتكَاب المَحظُورَات، وَإِقدَامه عَلَىٰ المُنكرَات ٱتّبَاعاً للشَّهوَات، أَو كَان مُتعلقاً بالْإِعْتقَاد، وَهُو المُتَأَوّل لشُبهَة تُعرض يَذهَب مَعهَا إِلَىٰ خِلاَف الحَقّ»[2].

---

(١) أنظر، كِتَاب المَذَاهب الإِسلاَميَّة، فَصل «الحَاكِم إِذَا خَرَج عَنْ الشُّرُوط». (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، الأَحكَام السُّلطَانيَّة لأَبي يَعْلىٰ الفَرّاء، (المُتوفّىٰ ٤٥٨ هـ): ٤ الطَّبْعَة ١٩٣٨. (مِنْهُ ﷺ).

قَالَ البَاقلاَّني: (لاَ يَنْخَلع الإِمَام بِفُسقِه، وظُلمِه بِغَصب الأَموَال، وَضَرب الأَبشَار، وَتنَاول النُّفُوس المُحرّمة، وَتَضييع الحقُوق، وَتَعطِيل الحدُود، وَلاَ يَجب الخرُوج عَلَيه، بَل يَجب وَعظَه، وَتخويفه، ⟺

وَتَرك طَاعَته فِي شيءٍ مِمّا يَدعو إِلَيه مِن مَعَاصي الله). أُنظر، الّتمهِيد: ١٨١.

وَقَالَ الطَّحَاوي: (وَلاَ نَرىٰ الخُرُوج عَلىٰ أَئِمّتنا، وَوِلاَة أُمورَنا وَإِنْ جَاروا، وَلاَ نَدعو عَلَيهم، وَلاَ نَنزَع يَداً مِن طَاعَتهم، نَرىٰ طَاعتهم مِن طَاعَة الله عزَّوَجلّ فَرِيضة، مَا لَم يَأمُروا بِمَعصِية، وَنَدعُو لهُم بِالصَّلاح وَالمُعَافَاة. أُنظر، مَتن شَرْح العَقِيدة الطَّحَاوِية: ٣٧٩.

وَقَالَ: (وَالحَجّ، وَالجِهَاد مَاضِيَان مَع أُولي الأَمر مِن المُسْلِمِين، بَرّهُم وَفَاجرهُم، إِلىٰ قِيَام السَّاعة، وَلاَ يُبطلهُما شَيء، وَلاَ يَنقُصُهما). أُنظر، المَصْدَر السَّابِق: ٣٨٧.

قَالَ التّفْتَازَاني: (وَلاَ يَنْعَزل الإِمَام بِالفُسق، أَو بالخرُوج عَن طَاعة الله تَعَالىٰ، وَالجَور (أي الظُّلم عَلىٰ عِبَاد الله)، لأَنَّه قَد ظَهر الفُسق، وَانْتشر مِن الجَور مِن الأَئِمَّة وَالأُمرَاء بَعد الخُلَفَاء الرَّاشدِين، وَالسَّلف كَانوا يَنقَادُوْنَ لهُم، وَيُقِيمُون الجُمع وَالأَعيَاد بِإِذنهم، وَلاَ يَرون الخُرُوج عَلَيهم).

وَنُقل عَن كُتب الشَّافِعيّة أَنَّ القَاضي يَنْعَزل بِالفُسق بِخلاَف الإِمَام، وَالفَرق أَنَّ انْعزاله ووجُوب نَصب غَيره إِثَارة الفِتْنَة، لمَا لهُ مِن الشَّوكة، بِخلاَف القَاضي إِلىٰ غَير ذَلِكَ مِن الكَلمَات الَّتي ذَكرُوها فِي وجُوب إِطَاعة السُّلطان الجَائر، وَحُرمَة الخُرُوج عَلَيه.

أُنظر، مَقَالاَت الإِسلاَمِيين: ٣٢٣، وَأُصول الدِّين للبَزدوي: ١٩٠.

فإِنَّ هَذِه الكَلِمَات، تُبيّن لنَا مَوقع مَنصَب الإِمَامَة عِند أَهْل الحَدِيث وَالأَشَاعِرة.

وَقَالَ الشَّربِيني: (... وَقَد عَرّف المُصنَّف (صَاحب المِنهَاج) البُغَاة بِقَوله:

(هُم مُسْلمُون، مُخَالفوا الإِمَام وَلَو جَائِراً، وهُم عَادلُون، كَمَا قَاله القَفّال، وَحَكَاه ابن القُشِيري، عَن مُعظَم الأَصحَاب.

وَمَا فِي (الشَرْح) وَ(الرَّوضَة) مِن التَّقيِيد بِالإِمَام العَادل، وَكَذا هُو فِي (الأُمّ) وَ(المختَصر) مُرَادهُم إِمَام أَهْل العَدْل، فَلاَ يُنَافِي ذَلِكَ. وَيَدلّ لذَلك قَول المُصنَّف فِي شَرْح مُسلم:

(إِنَّ الخرُوج عَلىٰ الأَئِمّة وَقِتَالهم، حَرَام بِإِجمَاع المُسْلِمِين، وَإِنْ كَانُوا فَسَقة ظَالمِين). أُنظر، مُغني المحتَاج فِي شَرْح أَلفَاظ المِنهَاج: ٤ / ١٢٣، وَالنَّووي فِي شَرْحهِ عَلىٰ صَحِيح مُسلم: ١٢ / ٢٢٩.

قَالَ البَاقلاّني: (فَإِنْ قَالَ قَائِل: فَهَل تَملك الأُمّة فَسخ العَقد عَلىٰ الإِمَام مِن غَير حَدَث يُوجب خَلعَه كَمَا أَنّها تَملك العَقد لهُ؟

قِيلَ لهُ: لاَ.

فَإِنْ قِيل: فَكَيف يَملُك العَقد مَن لاَ يَملُك فَسْخَه؟

وَمَعنىٰ هَذَا أَنَّ الجَاهل الفَاجر يَجُوز أَنْ يَكُون إمَاماً للمُسلمِين، وأَنْ يَحكم بٱسم الله وَالدِّين.. وَلاَ أَدري كَيْف يَرشد النَّاس إِلَىٰ الحَقّ، وَيَحملهُم عَلَيهِ جَاهل يَرتَكب المُنكرَات، وَيَنْتَهك الحُرمَات؟... وَيَالَيتهُم أَجَازُوا ذَلِكَ لمَن يَحكُم بٱسم الَّذِين ٱختَارُوه، وَٱرتَضُوه إِمَاماً، لاَ لمَن يَحْكُم بٱسم القُرْآن، وَشَريعَة الإِسْلاَم.

↔ قِيلَ لهُ: هَذَا فِي الشَّرِيعة أَكثر مِن أَنْ يُحصىٰ...). أُنظر، التَّمهيد: ١٧٩.

وَقَالَ (القَلْقَشَندي) نَقلاً عَن (المُتولّي): (... وَإِنْ كَان ـ الإِمَام ـ مُستَقِيم الحَال، فَلَيس لهُم ـ لأَهْل الحَلّ وَالعَقد ـ ذَلِكَ، لأَنَّا لَو جَوّزنا ذَلِكَ لأَدّىٰ إِلىٰ الفَسَاد، لأَنّ الآدمي ذُو بَدرَات، فَلاَ بُدّ مِن تَغيّر الأَحوَال فِي كُلّ وَقت، فَيعزلُون وَاحِداً، ويُولّون آخر، وَفِي كَثرَة العَزل وَالتَّولية زوَال الهَيبَة، وَفوَات الغَرض، مِن ٱنتظَام الأَمر). أُنظر، مَآثر الإِنَافَة: ١/٦٦.

وَقَالَ التَّفْتَازَاني: (فَيَحلّ عَقد الإِمَامَة... بِخَلعه لِنَفسه، لعَجزِه عَن القِيَام بِمصَالح المُسْلِمِين، وَإِنْ لَم يَكُن ظَاهراً، بَل ٱسْتَشعرَه فِي نَفْسه.

وَأَمَّا خَلعَه لِنَفسه بِلا سَبب، فَفِيه خِلاَف، وَكَذا فِي ٱنعزَاله بِالفُسق، وَالأَكثرُون عَلىٰ أَنَّه لاَ يَنْعَزل، وهُو المختَار مِن مَذهَب الشَّافعِي، وأَبِي حَنِيفَة، وَمُحَمَّد روَايتَان... وَإِنْ عَزَل نَفْسه، فَإِنْ كَان لعَجز عَن القِيَام بِالأَمر ٱنْعَزل، وَإِلاَّ فَلاَ) أُنظر، شَرْح المقَاصد: ٥/٢٢٣ و ٢٥٧.

وَقَالَ (القَلْقَشندي): (... أَنْ يَخلعَ الخَلِيفَة نَفْسه مِن الخِلاَفَة لعَجز مِن القِيَام بِأُمور ٱلنَّاس، مِن هَرمٍ، أَو مَرضٍ وَنَحوهُما، فإِذا خَلع نَفْسه لذَلِك ٱنْخَلع... أَمّا إِذَا عَزل نَفْسه بِغَير عَجزٍ ولاَ ضَعفٍ، بَل آثر التَّرك طَلَباً للتَّخفيف... فَفِيه لأَصحَابنا الشَّافِعيّة وَجهَان:

١ ـ الإِنْعزَال لأَنَّه كَمَا لَم تَلزم الإِجَابة إِلىٰ المُبَايَعة، لاَ يَلزَمه الثَّبات.

٢ ـ لاَ يَنْعَزل، لأَنَّ الصِّدّيق قَالَ: (أَقِيلُوني) وَلَو كَان عَزَل نَفْسه مُؤثِراً، لمَا طَلَب مِنْهُمْ الإِقَالة. أُنظر، مَآثر الإِنَافَة: ١/٦٥.

لَكنَّ الإِمَام الهَادي أَوجَب عَزْله مُبَاشرَة إِذَا حَدَث أَمر مِن الأُمور، كَالفُسق، وَالكُفر الظَّاهر لإِختلاَل شَرط العَدَالة... وَتَبطل إِمَامَته بِالأَمرَاض المُزْمِنَة... وَإِذَا أُسر الإِمَام وَكَان أَغلَب الظَّن اليَأْس بِعَدم خَلاَصه...

أُنظر، البَحر الزَّخَّار الجَامِع لعُلمَاء الأَمصَار لأَحمَد بن يَحْيَىٰ المُرْتَضىٰ: ٥/٣٨٤.

شَيء آخر، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[١].

وَجَاء فِي الجُزء التَّاسع مِن صَحيح البُخَاري، كِتَاب الفِتَن: أَنَّ النَّبيّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «مَن كَرِه مِن أَمِيرِه شَيئَاً فَلْيَصبر»[٢]. فَإِمّا أَنْ يَكُون كَلَام النَّبيّ صلى الله عليه وآله مُنَاقضاً لكَلَام القُرْآن الَّذي نَزل عَلَىٰ قلب مُحمَّد صلى الله عليه وآله، وَإِمّا أَنْ يَكُون هَذَا النَّقل عَنْ الرَّسُول الأَعظم كَذباً وَافترَاءً... والأَوّل مُحَال، فَتَعيَّن الثَّاني عِندَ الشِّيعَة، ومِن أَجل هَذَا لَمْ يَقُولوا بَعْدالَة الصَّحَابَة جَمِيعَاً، والأَمر عِندَ السُّنَّة عَلَىٰ العَكس... فَإِنّهم آمنُوا بَعدَالَة الأَصْحَاب جَمِيعَاً، وَأَخذُوا بمَا نَقَلهُ البُخَاري قَولاً وَعَملاً... وَالنَّتِيجَة الحَتميَّة لذَلَكَ أَنَّ كَلَام النَّبيّ صلى الله عليه وآله يُنَاقض كَلَام القُرْآن. تَعَالىٰ الله وَرَسُوله عُلوَاً كَبِيراً.

---

(١) ٱلبَقَرَة: ١٩٣.

(٢) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٦/٢٥٨٨ ح ٦٦٤٥ وح ٦٧٢٤، صَحِيح مُسْلِم: ٣/١٤٧٧ ح ١٨٤٩، سُنَن الدَّارمي: ٢/٣١٤ ح ٢٥١٩، مُسْنَد أحمَد: ١/٢٧٥ ح ٢٤٨٧، سُنن البَيهَقي الكُبرىٰ: ٨/١٥٧، سُنَن أَبي دَاود: ٤/٢٤١ ح ٤٧٥٨.

رَدَّ الشِّيعَة هَذَا الحَدِيث، وكُلّ حَدِيث يَتَضمن عِصمَة الجَمَاعَة، لأَنَّهَا قَد تُخطىء بَل جَاء فِي الآيَة: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَايَعْلَمُونَ﴾. ٱلأَعْرَاف: ١٨٧.

فَبالأَوّلى القِلّة وإِنْ كَانُوا «أَهْل الحَلّ وَالعَقد».

هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ السُّنَّة والشِّيعَة مُتّفقُون قَولاً وَاحداً عَلَىٰ أَنَّ أَي حَدِيث يَأتِي مِنْ الرَّسُول يَجب أَنْ يُعرَض أَوّلاً عَلَىٰ «كِتَاب الله» فإِنَّ تَنَاقضَ مَعْنىٰ أَحَدهُما مَع مَعْنىٰ الآخر، وَجَب طَرْح الحَدِيث وَإِهمَاله. ولَيس مِنْ شَكّ أَنَّ بَيْنَ قَولَه: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَايَعْلَمُونَ﴾، وبَيْنَ حَدِيث عِصْمَة الجَمَاعَة تَنَاقضَاً ظَاهِراً، فَيَجب طَرحَه وَإِهمَالَه.

مِن العَدَالَة الإِلٰهيَّة

الكَون العَجِيب:

كُلّ مَا فِي الكَون دَلاَئِل وَشوَاهد عَلَىٰ عِلْم الله وَقُدرَته، وَقَد كُنَّا نَعْرف مِن شوَاهدهَا ـ قَبل العُلُوم وَالمُكتشفَات الحَدِيثَة ـ مَا يَبدُو للعَيَان مِن إِختلاَف اللَّيل وَالنَّهَار؛ وَمَا يَنْبُت فِي الأَرض مِمَّا نَأكُل وَنَلبَس، وَقَلِيل مِمَّا غَاب عَنْ البَصَر دُون البَصِيرَة... وَلمَّا تَقَدَّمت وَسَائِل العِلْم وَأَدوَاته عَرَفنَا أَنَّ الطَّاقَة الَّتي فِي الذَّرَّة الصَّغِيرَة الصَّغِيرَة تُهَدّم عَدَداً مِن المُدن وَالجِبَال، وَتَهلك المَلاَيِّين مِن الأَحيَاء فِي ثَانيَة وَاحدَة.

وَأَيضاً عَرَفنَا أَنَّ فِي الكَون مِن النُّجُوم مَا يُفرق عَلَىٰ حَبَّات الرَّمل عَدداً، وَإِنَّ أَصْغَر نَجم أَكبَر حَجماً مِن الأَرض بأَكثَر مِن مليُون مَرّة، وأَنَّ كُلّ مَجمُوعَة مِن النّجُوم تُؤلّف مَدِينَة عُظمىٰ، ٱسمهَا المَجرّة، تَضمُ أَكثَر مِن مِئَة مليُون نَجمَة، وَإِنَّ عَدَد هَذِهِ المُدن أَكثَر مِن مليُوني مَدِينَة، تَبعُد الوَاحدَة عَنْ الأُخرىٰ مَسَافَة رِسَالَة لاَسلكيَّة لاَ تَصل إِليهَا إِلاَّ بَعْد ثَلاَثَة مِن السّنِين أَي أَنَّ نسبَة هَذِهِ المُدن بمَجمُوعهَا إِلَىٰ الفَضَاء الخَالِي، تَمَاماً كَنسبَة ذُبَابَة تَاهَة فِي الكُرَة الأَرضيَّة... وكُلّ هَذِهِ النُّجُوم وَالمُجرّات تَسِير بتوَازن وَٱنْتظَام... هَذَا مِثَال وَاحد مِن مَلاَيِّين المَلاَيِّين

عَلَىٰ قُدرَة الله وَعَظَمَته، اكْتَشفهَا العِلْم الحَدِيث...وَمَا زَالَت الآيَة الكَرِيمَة تُخَاطب عَبَاقرَة العُلمَاء المُكتَشفِين، وتَقُول لَهُم بلسَان عَربي فَصِيح: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾(١). ﴿فَاعْتَبِرُوا يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾(٢).

العَقْل أَعْجَب:

وَلاَ تَنْسىٰ عَقْلَك...أَنَّه فَوق مَا قَرَأت وَسَمِعت عَنْ الكَون العَجِيب...أَنَّ الكَون مَلمُوس، وَلَهُ قُطر يُحَدّ وَيُقَاس بالمَقَايِّيس، وَقَد حَدَدّه إِنْشتِين بسَبعِين مليُون سَنَة ضَوئِيَّة.... أَمَّا العَقْل فَهو بِئْر لاَ قَعْر لهَا، وَسمَاء لاَ سَقف لهَا، وَأَجوَاء لاَ نهَايَة لهَا... أَنَّه يَسَع كُلّ شَيء وَلاَ يَسعَه شَيء... أَنَّه العَالَم الأَكْبَر الَّذي أَشَار إِلَيهِ الإِمَام عَليّ عليه السلام بقَولَه:

وَتَحْسبُ أَنَّك جِرمٌ صَغير ... وَفِيكَ انْطوىٰ العَالَم الأَكْبَر(٣)

أَجل، أَنَّ العَقْل أَعظَم مِن الكَون...وَلاَ شَيء أَعظَم مِن العَقْل إِلاَّ خَالق العَقْل، وَمَا نِسبَة العَقْل إِلَيهِ إِلاَّ كَنسبَة الكَلمَة إِلَىٰ المُتَكلّم أَو دُونهَا.

مِن العَدَالَة الإِلٰهيّة:

العَدَالَة الإِلٰهيَّة، تَمَاماً كَالقُدرَة الإِلٰهيَّة لاَ يُحِيط بهَا سِوىٰ عِلْمه جَلَّ وَعَلاَ..وَلهَا مَظَاهر وَدلاَئل فِي الكَون، وَفِي الإِنْسَان، وفِي شَرِيعَة الله وَأَحْكَامه، وَنَرسم شَيئاً

---

(١) الإِسْرَاء: ٨٥.

(٢) الحَشْر: ٢.

(٣) يُنْسَب هَذَا البَيْت إِلَىٰ أَمِير المُؤْمِنِين الإِمَام عَليّ عليه السلام كمَا فِي الدِّيوَان المُرتَضوي: ١٤٥، فَيض القَدِير شَرْح الجَامِع الصَّغِير: ٥ / ٤٦٦، جوَاهر المَطَالب فِي مَنَاقب الإِمَام عَليّ: ٢ / ٦٣٦.

مِن بَعْض جوَانبهَا للتَّقرِيب فَقَط .

الحُجَّة :

إِذَا كَان لَكَ دَين عَلَىٰ غَيْرك ، فَمِن العَدل أَنْ تُطَالبهُ بمَا تَستَحق ، وَلَكَ إِنْ ٱمْتَنع عَنْ الوَفَاء أَنْ تَقْتَص مِن مَاله قَهرَاً عَنْهُ مِثلاً بمِثْل دُون زيَادَة أَو نُقصَان . . . وَإِنْ سَامحتَ وَأَحْسَنت فَإِنَّ الله يُحبّ المُحسنِين .

وَالله جَلَّت عَظَمَتهُ عَادِل كَرِيم ، وَلهُ بمُوجب كَرَمه وَرَحمَته أَنْ يَعفُو عَنْ المُذنب ، بَل وَيُثِيبَه ، حَتَّىٰ وَلُو كَانَت ذنُوبه مِثْل زَبَد البَحر . . . قَالَ تَعَالىٰ :

﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[1] .

وَشَاهدنَا فِي قَوْلَه : ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ حَيْث دَلّ عَلَىٰ الله أَنْ يَغْفر ، حَتَّىٰ لمَن ٱتّخذ غَيرَه إِلهاً . . . أَمّا العِقَاب وَالعَذَاب مِنْهُ سُبْحَانَه فَمُحَال عَلَىٰ عَدْله وَسُلطَانه إِلاَّ بسَبَب مُوجب مِن العَبد نَفْسَه ، وَلاَ يَتمّ هَذَا السَّبَب إِلاَّ بَعْد تَوَافر الشُّرُوط التَالِيَة :

(١) ٱلْمَـآئِدَة : ١١٥ ـ ١١٨ .

التَّبْلِيغ:

الشَّرط الأَوّل لإِتمَام الحُجّة التَّبلِيغ التَام الصَّرِيح بوَاسطَة الرَّسُول الأَمِين، تَمَاماً كمَا يُبلغُك موظَف الدَّولَة بأَنَّ عَلَيك أَنْ تدْفع مَبلَغ كَذَا مِن المَال مِن ضَرِيبَة الدَّخل، أَو دَيناً عَلَيكَ لزَيد، مَع الإِمهَال أَمداً مُعيّناً لتَهيئَة المَال المَطلُوب، مَع الإِنْذَار بأَنّك إِذَا تَأخرْتَ عَنْهُ تُحْبَس، وَتُحجَز أَموَالَك... وَكَمَا أَنَّ الدَّولَة لاَ تَحْبس أَو تَحْجز إِلاَّ بَعْد الإِنذَار وَالإِمهَال، حَتَّىٰ وَلَو كَانَت عَلَىٰ يَقِين بأَنَّ الإِنذَار لاَ يُجدي نَفْعاً، فَإِنَّ الله لاَ يُعَاقب لمُجَرّد عِلْمه بتَمَرد العَبد وَعصيَانه لو أَمَر... بَل يَأمرَه أَوّلاً، وَيُلقي الحُجّة عَلَيهِ قَبل كُلّ شَيء، وَبَعْد التَّمرد وَالعُصيَان يُؤاخذَه عَلَىٰ مُخَالفَة الأَمر الَّذي سَمعهُ وَوعَاه، وَلَم يَمْتَثل، قَالَ سُبْحَانَه: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَـٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾[1].

وَقَالَ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[2].

وَقَالَ: ﴿رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[3].

الأُسلُوب وَالإِنْسجَام:

الشَّرط الثَّاني أَنْ يَكُون التَّبلِيغ مُقنعاً بطَبعِهِ وَوَضعه بحَيْث يَقْتَنع الإِنْسَان

(١) طه: ١٣٤.

(٢) ٱلإِسْرَاء: ١٥.

(٣) ٱلنِّسَاء: ١٦٥.

بِالرِّسَالَة إِذَا تَجَرد عَنْ الميُول وَالتَّقَاليد.... وَمِن وَسَائِل الإِقنَاع أَنْ يَبْسط الدَّاعِي الحَقِيقَة إِلَىٰ المَدعُو بأُسلُوب هَيِّن لَيِّن مِن شَأنهِ أَنْ يُشوق المَدعُو وَيَجْذبه؛ وَأَنْ يَضرب لهُ الأَمثَال للشَّرح وَالتَّوضِيح، وَيَدعُوه إِلَىٰ التَّفكِير وَالتَّأمل، وأَنْ يَزن الأُمُور برَويّة وَأنَاة، ثُمَّ يَحكُم بنَفْسه عَلَىٰ الدَّعوىٰ، وَلاَ يَفرضهَا المَدعُو عَلَيهِ فَرضَاً، وَلاَ يَشعر بالتَّفوق عَلَيهِ عِلمَاً وَقَدَاسَة، وَمَنزلَة وَمَكَانَاً، قَالَ سُبْحَانَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾.

أَي فَوْقَهَا فِي الصِّغَر

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً﴾[١].

وَقَالَ مُخَاطِبَاً نَبِيّه الأَكْرَم مُحَمَّداً ﷺ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٢].

وَقَالَ مُخَاطِبَاً مُوسىٰ وَهَارون عليهما السلام: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٣]. وَلاَ شَيء أَحوَج مِن الحَقّ إِلَىٰ سيَاق جَمِيل، وَأُسلُوب مُتوَاضع يُخَفف مِن ثقْلهِ عَلَىٰ النَّفْس وَأَهوَائهَا.

وَمِن أَهم الشُّرُوط الأَساسيَّة للإِقْنَاع الَّذي لاَ يَبقَىٰ مَعَهُ أَثَر مِن آثَار الرَّيب وَالشّكُوك أَنْ يَنْسَجم صَاحب الرّسَالَة وَالدَّاعي الأَوّل مَع رسَالَته، وَلَيْس مَعْنَىٰ إِنسجَامه معَهَا أَنْ يُطَبقهَا بالفِعْل وَكَفىٰ، بَل مَعنَاه أَنْ تُفنىٰ شَخصيته فِيهَا، وَتَمتَزج

---

(١) ٱلْبَقَرَة: ٢٦.

(٢) ٱلنَّحْل: ١٢٥.

(٣) طٰه: ٤٤.

بِرُوحه وَلَحمَه وَدَمه، حَتَّىٰ كَأَنَّ الرّسَالَة مُجَسّمة فِيهِ، وَلاَ شَيء سوَاهَا، فَإِذَا تَكلّم كَانَت هِي المُتكلّمَة، وإِذَا عَمِل كَانَت هِي العَاملَة.

أَمَّا مَن يَقُول: «أَمَا وَالله مَا أَنَا بخَيركُم ولَقَد كُنتُ لمقَامي هَذَا كَارهَا، وَلَودَدتُ أَنَّ فِيكُم مَن يَكْفِيني، أَفَتظنُّون أَنّي أَعْمَل فِيكُم بسُنّة رَسُول الله صلى الله عليه وآله، إذَن لاَ أَقُوم بهَا، إِنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله، كَان يُعْصَم بالوَحي، وَكَان مَعَهُ مَلَك، وَإِنَّ لِي شَيطَاناً يَعْتَريني، فَإِذَا غَضِبتُ فَأَجتنبُوني أَنْ لاَ أُوثر فِي إِشعَاركُم وَإِبشَاركُم، أَلاَ فرَاعُوني، فَإِنْ ٱسْتَقمتُ فَأَعينُوني، وَإِنْ زِغتُ فَقومُوني»[1]. أَمَا هَذَا فمَا هُو

(١) جَاء فِي كِتَاب الْإِمَامَة وَالسّيَاسَة لِابْن قُتَيبَة: ١/٦ الطَّبْعَة سَنَة (١٠٥٧ هـ): أَنَّ أَبَا بَكْر قَالَ: «ٱعلمُوا أَنْ لِي شَيطَاناً يَعْتَريني أَحيَاناً». وٱبْن قُتَيبَة مِن أَوثَق المصَادر عِندَ السُّنَّة، تُوفّي سَنَة (٢٧٦ هـ)، وَمِثْلَه فِي الجُزْء الْأَوّل مِن تأرِيخ الطَّبري. ومِن الطَّرِيف قَوْل بَعْضِهم أَنَّ هَذَا مِن وَضع الشِّيعَة فَكُلّ مَا يَروِيه الطَّبري وَغَير الطَّبري فِي سَبّ الشِّيعَة وَالتَّشنِيع عَلَيهِم فهُو حَقّ، وكُلّ مَا يَروِيه الطَّبري وَغَيرَه فِي مثَالِب غَيرهِم فهُو مِن وَضع الشِّيعَة... وَللشِّيعَة أَنْ يَقُولوا: كُلّ مَا يَروِيه الطَّبري وَغير الطَّبري فِي سَبّهِم وَالتَّشنِيع عَلَيهِم فَهُو مِن وَضع السُّنَّة.... وَالفَرق تَحكّم «مِنْهُ رحمه الله».

وَلاَ أَدْري كَيْفَ يُفسرُون وَيُؤوّلُون مَقُولَة أَبي بَكْر: «أَقِيلُوني فَلَست بِخيركُم، وَعليّ فِيكُم...»؟ أُنظر، التّجريد فِي إستقَالَة أَبي بَكْر، وشَرح التّجريد للقوشجيّ، ذَكَر القَوْل بدُون أَنْ يُناقش فِيهِ.. وَروي هَذَا القَوْل بأَلفَاظ مُختَلفَة، فقَد أَورَده ٱبن قُتَيْبَة بِلفَظ: «إِنَّ ليّ شيطَاناً يَعْتَرِيني فإِنْ ٱسْتَقمت فأَعِينُوني، وإِنْ زِغْت فقوّمُوني وإِنْ غَضِبت فَجنّبُوني...». وفِي الْإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/٣٤. بلَفظ: «هِي لكُم رَدّ وَلاَ بَيْعَة لكُم عِنْدِي» كَنز الْعُمَّال: ٣/١٣٢.. وفِي لَفظ آخر بالكَنز عَن الطّبرانيّ فِي الْأَوسَط: «قَد أَقلتُم رَأيكُم أَنيّ لَستُ بِخيركم»، كَنز الْعُمَّال: ٣/١٣٥.. وفِي لَفظ آخر فِي الكَنْز: «قَد أَقلتُ بَيعتكُم»، كَنْز الْعُمَّال: ٣/١٤١.

وقريب مِن هَذَا اللّفظ فِي شَرح النّهج لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد، وقَد أَخذَه مِن خُطْبَة الشِّقشِقِيّة: «...فَيَا عَجَباً! بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ ـ لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا» شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ١/٥٦، وفِي تَأرِيخ الطَّبَرِيّ قَالَ: «وُلّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَستُ بخَيركُم»، وفِي لَفظ: «أَمَا وَالله
↔

ما أَنَا بخَيركم » تَأرِيخ الطَّبَرِيّ : ٧ / ٢٠٣ ، كَنز الْعُمَّال عَن الْحَسَن ، الْمَصْدَر السّابق .، وَمِثل ذٰلِكَ كَثِير كمَا فِي الكَامِل لِابْن الأَثِير : ٢ / ١٦٠ ، والطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ : ٣ / ١٨٣ . ومَجْمَع الزّوائد : ٥ / ١٨٦ ، والسِّيرَة لِابْن هشَام : ٤ / ٣١١ ، والسّيوطيّ فِي تَأرِيخ الخُلَفَاء : ٦٦ ، وفِي السِّيرَة الْحَلَبِية : ٣ / ٣٥٩ ، وفِي السِّيرَة النَّبَوِيَّة لِابْن كَثِير : ٤ / ٤٩٣ . وَروَاه الزُّبَيْر ٱبْن بكّار فِي الأَخْبَار المُوفقيّات : ٥٧٩ ، وفِي الصَّوَاعِق أَيضاً : الفَصل الأَوَّل مِن البَاب الأَوَّل . وغَيْرهم كَثِير . وَرَغم كلّ هَذِه المصَادر الَّتي ذَكَرَت القَوْل يَأْتِي بَعضُ مَن يَدّعي العِلْم وٱلْمَعْرِفَة وَيُشكك فِي صحّة الرّواية وَيَقول بلَفظ : « إِنْ صَحّ هَذَا فَهُوَ مِن بَاب التّواضع » .

والجَوَاب أَنّه ـ أَبُو بَكْر ـ لَو كَانَ مُعتَقداً بإِمَارَته لَم يُجز لهُ طَلَب الإِقَالَة ، كمَا لاَ يَجُوز للنَّبيّ ﷺ ، أَنْ يُقِيل نَفْسه مِن النُّبُوّة ؛ لِأَنَّهَا تَنْصِيب إِلٰهي ، فكَذَلِكَ الإِمَامَة هِي تَنْصِيب إِلٰهي ؛ لِأَنّهَا إِمتدَاد للنُّبُوّة . وَلاَ يَجُوز لهُ أَيضاً الفَسخ بنَاءً عَلَىٰ الإختيَار ؛ لأَنّ الإِختيَار هُو فِي أَصل ٱنعقَادها فإِلحَاق الحَلّ بِهِ مِمَّا لاَ دَلِيل عَلَيْهِ ، بَل هُو مُخَالف لقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ أُنظر ، دَلاَئِل الصِّدْق : ٣ / ١٤ ، والآيَة فِي سُورَة ٱلمَائِدَة : ١ . وَأَنّه كَانَ يَعْلم عِلم الْيَقِين بأَنّ الإِمَام عَلِيّاً أَفضَل مِنْهُ ، وَلذَا نصّ عَلَيْهِ عِندَ إِستقَالَته .

هَذَا مِن جِهَة ، وَمِن جِهة أُخرىٰ أَرَاد أَنْ يُهَيّج الرّأي العَام عَلَيْهِ ـ عَلَىٰ أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين ـ وَيُحرّض أَعوَانه عَلَيْهِ لَيبلغ أَحد الأَمْرين ، إِمّا ٱنفرَاد عَليّ عليه السلام أَو قَتْله ، فيَأمن بِذَلِكَ عَلَىٰ مُسْتَقْبَله . الْمَصْدَر السّابق (بتَصرف) .

وكَيْفَ يَصلح لِلأُمَّةِ مَن كَانَ لهُ شَيْطَان يَعْتَريه وكَيْفَ يُحَافظ عَلَىٰ الأَحْكَام والدِّمَاء والْفُرُوج ، وَعَلَىٰ هَذَا يُمكن أَنْ تُعلل حَرْب أَبِي بَكْر لِلْمُسْلِمِين بَعد أَنْ ٱستقَام لهُ الأَمْر وٱشرَأَبّ النِّفَاق بالْمَدِينَة وَٱرتدَاد الْعَرَب كمَا يَقُولُون ، وَهُم القَائلُون نُصلّي وَلاَ نُؤدي الزّكَاة ... وَلذَا نَرىٰ عُمَرَ خَلاَ بِهِ نهَاره أَجْمع ، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة : ١ / ٣٥ ، صَحِيح مُسْلِم كتَاب الإِيمَان بَاب ٨ : ١ / ٥١ ، سُنن ٱبْن مَاجه : ٢ / ١٢٩٥ بَاب سُنن البَيْهَقِيّ : ٨ / ١٩٠ و ١٩٦ ، صَحِيح البُخَارِيّ : ٩ / ٦ بَاب ٦ ، صَحِيح التّرمذيّ : ٤ / ٤٩ ح ١٤٤٤ ، مُسْنَد أَحمَد : ١ / ٦١ ـ ٧٠ ، كَنْز الْعُمَّال : ١٥ / ١٤٨ . لعَلّه يَرجع عَن رَأيِهِ فِي قتَالهم فَلَم يُفلح .

إِذَنْ عَمَلَه هَذَا من الشَّيْطَان الَّذي ٱعترَاه فِي تِلك السّاعة ، وَلذَا نرَاه فِي حَال عَدَم وجُود الشَّيْطَان فِي رَأْسِه يقُول الْحَقّ فِي أَثنَاء مُحَاورته لعَبد ٱلرَّحْمَان بن عَوف حِينَ حَضَرتهُ الوَفَاة . قَالَ عَبد ٱلرَّحْمَان : « ... خفّض عَلَيْكَ مِن هَذَا يَرحمكَ الله ، فإِنّ هَذَا يُهِيضك عَلَىٰ مَا بِك ... وَلاَ أَرَاك تَأسىٰ عَلَىٰ شَيء مِن الدُّنْيا فَاتك .

بخَلِيفَة النَّبيّ لاَ يَنْطق عَنْ الهَوىٰ، وَإِنّما هُو حَاكم زَمَني دُنيَوي، تَمَامَاً كحُكّام اليَوم وَقَبل اليَوم، يَتَكلّم بٱسم مَن ٱختَارَه وَٱرتضَاه فَقط، وإِذَا مَا ٱنْتَحل لنَفْسه خِلاَفَة الرَّسُول الأَعظم صلى الله عليه وآله؛ وَزَعم أَنَّه يَحكُم بٱسم الله، والقُرْآن فَإِنَّ زَعمهُ هَذَا جَاء بوَحي «مَا يَعْتَرِيه أَحيَانَاً».

وَتَسأَل: وَهَل يَنْسَجم مَع رِسَالَة الإِسْلاَم بالمَعنىٰ الَّذي ذَكَرت غَير مُحَمَّد بن عَبدالله صلى الله عليه وآله؟.

أَجل، مَن كَان ٱمتدَاداً لمُحَمّد صلى الله عليه وآله قَولاً وَعَملاً فهُو مُنْسَجم مَع رِسَالَة الإِسْلاَم.

سُؤَال ثَانٍ: وَهَل يُوجد مَن هُو ٱمتدَاد لمُحَمّد صلى الله عليه وآله؟.

وَٱدع الجوَاب عَنْ هَذَا السُّؤال لمُحَدّث لاَ يَذْكر مَنْقَبَة لعَليّ وَبَنِيه إِلاَّ إِذَا فَرَضَت نَفْسهَا عَلَيهِ فَرضَاً، وَلَم يَجْد مِنْهَا مَهرباً، عَلَىٰ أَنَّه لاَ يَذْكرهَا إِلاَّ مُحرّفَة مُشَوّهَة[1]..

قَالَ: أَجل، وَالله مَا آسي إِلاّ عَلَىٰ ثَلاَث فَعَلتهُنَّ: لَيتني كُنتُ تَركتهُنَّ، وَثَلاَث تَركتهُنَّ لَيتَني فَعلتهُنَّ: وَثَلاَث لَيتَني سَأَلتُ رَسُول الله عَنهُنَّ، فَأَمّا اللاّتي فَعَلتهُنَّ وَلَيتَني لَم أَفْعلهُنَّ: فَلَيتَني تَركتُ بَيْت عَليّ وَإِنْ كَانَ أَعلَن عَليّ الْحَرْب، وَلَيتَني يَوْم سَّقِيفَة بَني سَاعدَة كُنتُ ضَرَبت عَلَىٰ يَد أَحد الرَّجُلَين... وَلَيتَني حِينَ أَتيتُ بِذِي الفُجاءة السّلمي أَسيراً... وَلَم أَكُن أَحرَقتَه.

أُنظر، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٣/٤٢٩، طَبْعَة مِصْر تَحقِّيق مُحَمَّد أَبُو الْفَضْل، الكَامِل للمُبرد أَيضاً: ١/١١، العِقد الفَرِيد: ٤/٢٦٨، وإِعْجَاز ٱلقُرْآن: ١١٦».

(١) عَليّ بن أَبي طَالِب الَّذي لاَزَم النَّبيّ مُنذ طفُولَته إِلَىٰ آخر يَوْم مِن أَيَّام الرَّسُول لاَ يُروىٰ عَنْهُ إِلاَّ خَمسُون حَدِيثَاً!!... عَليّ الَّذي تَربىٰ فِي حِجر الرَّسُول، وَكَان مِنْهُ بالمَنزِلَة الخِصِّيصَة، كمَا قَالَ الإِمَام يَصف نَفْسه: «وَمَا وَجَدَ لِي كَذْبَةً فِي قَوْلٍ، وَلاَ خَطْلَةً فِي فِعْلٍ، وَلَقَدْ قَرَنَ اللهُ بِهِ صلى الله عليه وآله مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيماً أَعْظَمَ مَلَكٍ مِنْ مَلاَئِكَتِهِ يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ، وَمَحَاسِنَ أَخْلاَقِ الْعَالَمِ لَيْلَهُ، وَنَهَارَهُ، وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ ٱتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلاَقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُنِي بِالإِقْتِدَاءِ بِهِ».

أَدَع الجوَاب لمُحَدّث لاَ يَثق السُّنَّة بأَحد كَثِقَتهم بِهِ إِطلاَقاً، وَهُو البُخَاري.

أُنظر، نَهج ٱلبَلاَغَة: ٱلخُطْبَة (١٩٢).

لاَ يَروي عَن النَّبيّ إلاَّ خَمسِين حَدِيثاً، وَأَبُو هُرَيرَة الَّذي لَم يَصْحب النَّبيّ إلاَّ نحو ثَلاَث سَنوَات، لاَ يَرَاه فِيهَا إلاَّ قَلِيلاً، وَالحِين بَعد الحِين، يَروي عَنْهُ (٥٣٧٤) حَدِيثاً!...

أُنظر، هَدي السَّاري: ٤٧٧، قَال: وَلَهُ فِي البُخَاري «٤٤٦» حَديثاً، جوَامع السِّيرَة: ٢٧٦، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد، بتَحقِّيق أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر: ١٢/٨٢، مُسْنَد آبن رَاهويه: ١/٨، أَضوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة: ٢٢٤.

وَمِن هُنا تَعْلَم أَنَّ السِّر الوَحِيد لقلّة الرّوايَة عَن الإِمَام عَليّ هُو مَا أَشَار إِلَيه الشَّيخ أَبُو زُهرَة، هُو عدَاء الأُمويِّين وَموقفهُم مِن الإِمَام، وَمِمَّن يَذْكره بخَير، فَقَد عَاقبُوا مَن يَروي مَنْقَبة مِن مَنَاقبه، أَو يَنْقل حَدِيثاً عَنْهُ، وَتَتبَعُوا تَلاَمِيذه وَخَاصّته فِي كُل مكَان، كمَيثَم التَّمار، وَعَمر بن الحَمق، وَرُشَيد الهِجري، وَحِجر بن عَدي، وَكُمَيل بن زيَاد وَغَيرهم وَغَيرهم، وَقَتلُوهم الوَاحد بَعد الآخر، وَنكلّوا بِهِم شرّ تَنْكِيل، كَي لاَ يَتسَرب عَن طَرِيقهِم أَثَر مِن آثَار عَليّ.

أَجل، لَقَد بَذَل الأُمويُون أَقصىٰ الجهُود، وَٱستَعملوا التَّقتِيل وَالتَّنكِيل، وَسَلكوا جَمِيع السُّبل، لِيَقضُوا القَضَاء الأَخِير عَلىٰ كُلّ أَثَر يَتّصل بعَليٍّ مِن قَرِيبٍ أَو بَعِيد إلاَّ السَّب وَاللَّعن، أَنَّ الأُمويِّين يَعلمُون حَقّ العِلم أَنَّ عَلِيّاً أَخُو رَسُول الله وَوَصيه، وَوَارث عِلمه، وَأَمِينه عَلىٰ شَرعه حُجّته البَالغة عَلىٰ النَّاس أَجمَعِين، وَيَعلم الأُمويُون أَيضاً أَنَّهم مَلعُونُون فِي كتَاب الله، وَعَلىٰ لسَان نَبيّه، فَالإِمسَاك عَن عَليّ وَآثَاره مَعنَاه القَضَاء عَلىٰ حُكمِهِم، لأَنَّ آثَار عَليّ هِي آثَار مُحَمَّد الَّذي نَصّ عَلىٰ أَنَّ الخِلاَفَة مُحرّمة عَلىٰ الأُمويِّين، لذَا لَعنُوا الإِمَام عَلىٰ المَنَابر، وَقَتلُوا خَاصّته، كَي لاَ يَروا شَيئاً عَنْهُ، وَلَكن: ﴿يَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾؛ ٱلتَّوْبَة: ٣٢.

فَلَقد أَودَع الإِمَام عُلُوم الرَّسُول ذُرِّيَّته وَأَولاَده، كمَا قَالَ الشَّيخ أَبُو زُهرة، وَوَصلَت إِلَينَا عَن طَرِيق آله وَذُرِّيَّته.

وَلَم تُخف هَذِه الحَقِيقَة عَلىٰ الأُمويِّين، فَحَاولُوا القَضَاء عَلىٰ ذُرِّيَّة عَليّ، وَأَنْ لاَ يبقُوا مِن نَسلهِ حَيّاً، ليمحُوا كُل أَثَر مِن الوجُود، وَأَصدَق شَاهد عَلىٰ ذَلِكَ قَول شِمر بن ذِي الجَوشَن: «قَد صَدَر أَمر الأَمِير عُبَيدالله أَنْ أَقتُل جَمِيع أَولاَد الحُسَين». قَالَ هَذَا حِين شَهَر سَيفه ليَقتل الإِمَام زَين العَابدِين، وَقَد دَفَعه عَنْهُ حَمِيد بن مُسْلِم وَعُمر بن سَعد، وَقَالَت عَمّته الحَورَاء لمَّا همّ بقَتلهِ: وَالله لاَ يُقْتَل حَتّىٰ أُقتَل».

أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/٣٥٠، البدَاية وَالنّهايَة: ٨/٢١١، مَقْتَل الحُسَين لأَبي مَخْنَف: ٢٠٦.

قَالَ فِي الجُزء الخَامس مِن صَحِيحه، بَاب مناقب عَليّ بن أَبي طَالب:
قَالَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله لعَليّ: «أَنْتَ مِنّي، وَأَنَا مِنْكَ»(١).

وَبَديهَة أَنَّ مُحَمَّداً لَيْس أَبَاً وَلاَ ابْنَاً لعَليّ، وَإِنّما صَحّ أَنْ يَقُول لهُ: أَنْتَ مِنّي لأَنَّ مُحَمَّداً غَرَس رُوحَه برُوح عَليّ، وَقَلْبَه بقَلب عَليّ، وَعَقْلَه بعَقْل عَليّ، وَعِلْمَه بعِلْم عَليّ، وَإِيمَانه بإِيمَان عَليّ، وَشمَائِله بشَمَائِل عَليّ، وَإِلاَّ لَمْ يَصحّ قَولَه: «أَنْتَ مِنّي، وَأَنَا مِنْكَ»؛ لأَنَّ مُحَمَّداً لَمْ يَكُن أَبَاً وَلاَ ابْنَاً لعَليّ، أَجل قَد إِختَارَه لإِخُوّته مِن دُون أَصحَابه أَجمَعِين بَعْد أَنْ صَاغَهُ كمَا يُرِيد، وَهُنا يَكمُن سِرّ الأَخَاء، جَاء فِي مُسْنَد أَحمَد: «أَنْ عَلِيَّاً قَالَ لرَسُول الله صلى الله عليه وآله: آخَيتَ بَيْنَ أَصحَابك وَتَركتَني!.. فَقَالَ: إِنّما تَركتُك لنَفْسي، أَنْتَ أَخي، وَأَنَا أَخُوك، لاَ يَدّعيهَا بَعْدَك إِلاَّ كَذّاب»(٢).

---

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٢ / ٩٦٠ ح ٢٥٥٢، و: ٣ / ١٣٥٧ ح ٣٤٩٧ و: ٤ / ١٥٥١ ح ٤٠٠٥، المُستَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ١٣٠ ح ٤٦١٤، سُنن التّرمذي: ٥ / ٦٥٣ ح ٣٧١٦، صَحِيح ابن حبَّان: ١١ / ٢٢٩ ح ٤٨٧٣، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ١١٥ ح ٩٣١ و: ٦ / ٦٨ ح ٢٤٤٣٢ وص: ٤٣١ ح ٢٧٤٧٣، السّنن الكُبرىٰ للبَيهقي: ٨ / ٥ ح ١٥٥٤٦ و: ١٠ / ٢٢٦ ح ٢٠٨١٦، غوَامض الأَسمَاء المُبهمَة ٢ / ٧٠٩، مُسنَد البَزّار: ٢ / ٣١٦ ح ٧٤٤، الإِصَابَة: ٣ / ٤٢٠ رَقم «٤٠٦٣»، مُقدَّمَة فَتْح البَاري: ١ / ٥٠، الإِسْتِيعَاب: ٢ / ٧١٧، تهذِيب الكمَال: ٥ / ٥٤، سِير أَعلاَم النُّبلاَء: ٣ / ١٣١، تُحفَة الأَحوذَي: ٦ / ٢٦، فَتْح البَاري: ٧ / ٥٠٧، البَيَان وَالتّعرِيف: ٢ / ٤٥، الفُرْدُوس بِمَأْثُور الخِطَاب، لأَبي شجَاع شِيرَويه بن شَهردَار بن شِيرَويه بن فَنا خُسرو الدّيلمي الهَمدَاني (إلْكِيا) (ت ٥٠٩ هـ ق)، تَحقِيق: السّعِيد بن بَسيوني زَغلول طَبعَة دَار الكُتب العِلميّة بيرُوت، الطَّبعة الأُولىٰ ١٤٠٦ هـ، و ١٤١٩ هـ، و: ٥ / ٣٩٣ ح ٨٥٣٠، السُّنَّة للخَلَّال: ٢ / ٤٥٤ ح ٧٠٤، شُعب الإِيمَان: ٤ / ٢٨٤، مُعْتَصر المُخْتَصر: ٢ / ٣٥٢، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٩ / ٢٥٨، تَفْسِير القُرطُبي: ١٥ / ٢١٥، تَفْسِير ابن كَثِير: ٣ / ٤٦٨ و: ٤ / ٢٠٤.

(٢) أُنظر، فَضَائِل الصَّحَابَة لأَحمَد بن حَنْبَل: ٢ / ٥٩٧ ح ١٠١٩ وص: ٦١٧ ح ١٠٥٥، المُعْجَم الكَبِير:

وَقَالَ الإِمَامُ عليه السلام : « وَمَا وَجَدَ لِي كَذْبَةً فِي قَوْلٍ ، وَلاَ خَطْلَةً فِي فِعْلٍ ، وَلَقَدْ قَرَنَ

↔ ٣١٩/١ ح ٩٤٩، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٩/ ١٣١ و ٢٢٥، عِلَلُ الدَّار قُطني: ٩/ ٢٠٥ ح ١٧٢٣، تُحفَة الأَحوَذي: ١٠/ ١٥٢.

المُؤاخَاة الأُولىٰ: فَكَانَتْ فِي مَكَّة بَيْن أَصْحَابه مِن قُرَيْش وَموَالِيهم ـ العَبِيد المُعتَقِين ـ فآخىٰ بَيْنَ عَمّه حَمْزَة بن عبدالمُطّلب ومَوْلاَه زَيد بن حَارثة ، وبَيْنَ عُبَيْدَة بن الحَارث بن عبدالمطّلب ، وبِلال مَوْلَىٰ أَبِي بَكْر ، وبَيْنَ أَبِي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح ، وسَالم مَوْلَىٰ أَبِي حُذَيْفَة : وَقَد آخىٰ بَيْنَهمْ عَلَىٰ الحَقّ والموَاسَاة ، والهَدف مِنْهَا هُو تَحطِيم الاِعْتِبَار الطّبقي ، والقَبلي ، والإِقْتِصَادي إِلىٰ جَانب التَّعمُّق الاِيمَاني بَيْنَهمْ.

وأَمَّا المُؤاخَاة الثَّانِيَة : فَقد كَانَتْ فِي الْمَدِينَة بَيْنَ الْمُهَاجِرين ـ أَحرَاراً ومَوَالي ـ والأَنْصَار . وهَٰذِه المُؤاخَاة هِي الَّتي اَقْتَضت المُشاركة فِي الأَموَال والموَارِيث إِلىٰ أَنْ رُفع هَٰذَا الحُكم . بقوله تَعَالىٰ : ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ (الأَنْفَال : ٧٥، الأَحْزَاب : ٦٠) ولَسْنَا بِصدد شَرْح الأُخوّة لأَنَّنا ـ كَمَا ذَكرنَا ـ سَبق وأَنْ فصّلنا فِي ذَٰلِكَ .

أَمَّا مَا يَخصّ أُخُوّة عَليّ عليه السلام ورَسُول الله صلى الله عليه وآله ، فَهِيَ كمَا أَسْلفنا سَابقاً فمَن أَرَاد فليرَاجع بالإِضَافة إِلىٰ قَوْله عليه السلام « لا زَال يَنقله مِن الآبَاء الأَخْيَار » وثَانِياً : أَنَّ فَاطِمَة بِنت أَسد ـ أُمّ الإِمَام عَليّ عليه السلام فقَد رَبته صلى الله عليه وآله حَتَّىٰ قَال فِيها « هِي أُمّي » كمَا ذَكرنَا سَابقاً أَيضاً . والأَب أَبوَان : أَبٌ ولاَدة ، وأَبٌ إِفَادة ، ثُمَّ إِنَّه يُطلق حَتَّىٰ عَلىٰ العَمّ أَنَّه أَبٌ ، ووَالد كمَا فِي قَوْله تَعَالىٰ ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ (البَقَرَة : ١٣٣) وإِسْمَاعِيل عليه السلام كَانَ عَمّه وكذَٰلِك قَوْله تَعَالىٰ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ (الأَنْعَام : ٧٤) وقَد أَجمَع المُؤرّخُون عَلىٰ أَنَّ اَسم أَبِي إِبْرَاهِيم « تَارخ » وكَان آزر عَمّه عليه السلام .

ومِن هَٰذَا وذَاكَ قَال صلى الله عليه وآله كَمَا ذكر جَابر الأَنْصَاري : يَا جَابر أَيّ الاِخُوّة أَفضَل ؟

قَال : قُلت : البَنُون مِن الأَبِ ، والأُمّ .

فقَال : إِنَّا مِعاشر الأَنْبِيَاء إِخوّة ، وأَنَا أَفضَلهُم ، ولأَحبُّ الإِخوّة إِليّ عَليّ بن أَبِي طَالِب : (البُرهَان فِي تَفْسِير الْقُرْآن : ٤/ ١٤٨) . وَلذَا لا يَبْقَىٰ لاِبْن تِيمِية حُجّة فِي إِنْكَاره المُؤاخَاة فِي مِنْهَاج السُّنّة : ٢/ ١١٩ وَلاَ لاِبْن حَزم فِي المِلل والنِّحل فِي ردّ أُخوّة عَليّ عليه السلام مَع رَسُول الله صلى الله عليه وآله مَع أَنَّها مِن الأَحَادِيث المُتوَاترة كمَا أَسْلَفنَا . (رَاجع جَامع التِّرمِذي : ٢/ ٢١٣، وَمصَابِيح البَغوي : ٢/ ١٩٩، والمُسْتَدرَك : ٣/ ١٤ والاِسْتِيعَاب : ٢/ ٤٦٠، وتَيسِير الوصُول : ٣/ ٢٧١، ومشكَاة المَصَابِيح هَامش المرقَاة : ٥/ ٥٦٩، والرّيَاض النَّضرة : ٢/ ١٦٧).

اللهُ بِهِ صلى الله عليه وآله مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيماً أَعْظَمَ مَلَكٍ مِنْ مَلائِكَتِهِ يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ، وَمَحَاسِنَ أَخْلاقِ الْعَالَمِ لَيْلَهُ، وَنَهَارَهُ، وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ اتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلاقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُنِي بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ»[1].

سُؤال ثَالِث وَأَخِير: كَيفَ قُلتَ: أَنَّ البُخَاري لاَ يَروي فِي كتَابهِ حَدِيثاً فِي فَضل عَليّ وأَهْل بَيْتَه إلاَّ إذَا لَم يَجْد مِنْهُ مَهرباً، مَع العِلْم بأَنَّه أَعظَم المُحدثِين، وَأَوثَقهُم جَمِيعَاً عِندَ السُّنَّة ؟.

وَأُجِيب: أَجل: وَهَذَا هُو بالذَات سِرّ عَظَمَتهُ، أَو أَعْظَمِيّته عِندَهُم... وَأَضْرِبُ لَكَ مَثَلاً وَاحداً عَلَىٰ تَعْصبهِ ضِدّ عَليّ وَبَنِيه.

قَالَ الحَافظ العَسقلاَني، نَقلاً عَنْ جَمَاعة مِن العُلمَاء وَالمُحدثِين، ومِنْهُم النَّسَائي، نَقَل عَنْهُم مَا نَصّه بالحَرف الوَاحد: «لَمْ يَرد فِي حَقّ أَحد مِن الصَّحَابَة بالأَسَانِيد الجِيَاد أَكثَر مِمَّا جَاء فِي عَليّ»[2]؛ وَقَالَ أَيضاً: قَالَ الْإِمَام أَحمَد: «مَا بَلَغنَا عَنْ أَحدٍ مِن الصَّحَابَة مَا بَلَغنَا عَنْ عَليّ بن أَبي طَالب»[3].

وَرَغم هَذَا وَغير هَذَا لَمْ يَذْكر البُخَاري مِن مَنَاقب عَليّ الَّتي لاَ يَبلغهَا الْإِحصَاء إلاَّ القَلِيل، حَتَّىٰ هَذَا القَلِيل ـ وإِنْ كَان قَلِيل عَليّ أَكثَر مِن كَثِير غَيرَه ـ حَتَّىٰ القَلِيل القَلِيل لَمْ يَدعهُ البُخَاري عَلَىٰ طَبِيعَته.. بَل حَرّف، وَشوّه، وَبَدّل، وَغَيّر.. فَإِنَّ

---

(١) أُنظر، نَهج ٱلبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٩٢). وَهَذَا مَعْنىٰ العِصْمَة عِند الشِّيعَة لاَكِذب فِي قَول، وَلاَ زَلَّة فِي فَعْل.

(٢) أُنظر، فَتْح البَاري بشَرْح صَحِيح البُخَاري»: ٨ / ٧١، الطَّبْعَة سَنَة (١٩٥٩م)؛ (مِنْهُ رحمه الله).

شَرْح الزَّرقَاني: ١ / ٢٤١ ح ٣٨، تُحفَة الأَحوَذي: ١٠ / ١٤٤، فَيْض القَدير: ٤ / ٣٥٥.

(٣) أُنظر، فَتْح البَاري بشَرْح صَحِيح البُخَاري»: ٨ / ٧٦، الطَّبْعَة سَنَة (١٩٥٩م)؛ (مِنْهُ رحمه الله).

فَتْح البَاري: ٧ / ٦١ و ٧١، يَنَابِيع المَودّة: ٢ / ٣٧١. أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة، أَو دِفَاع عَنْ الحَدِيث، مَحْمُود أَبو رَيَّه: ٢١٧.

جَمِيع المُحدثِين وَروَاة المَنَاقب، ومِنْهُم مُسْلِم فِي صَحِيحَه رَووا حَدِيث «الرَّايَة» بهَذَا اللَّفظ: «لأُعْطِينّ هَذِه الرَّايَة رَجُلاً يُحبّ الله وَرَسُوله، ويُحبّه الله وَرَسُوله، يَفتح الله عَلىٰ يَدِيه... ثُمَّ أَعْطَاهَا عَلِيّاً»[1].

---

(١) حَدِيث الرَّاية مِن الأَحَادِيث المشهُورَة والمُتوَاترة بَيْنَ أَهْل الشِّيْعَة والسُّنّة، هَكذا رَواه البُخَاريّ بشَرْح الكِرْمَانِي: ١٦ / ٩٨ / ٣٩٣٥، و: ٥ / ٢٢ و ٢٣ كِتَاب بِدء الخَلق بَاب منَاقب عَليّ بن أَبِي طَالِب، و ١٧١ بَاب غَزْوَة خَيبر، و ٧٦ كِتَاب المغَازي، وعُمدة القَاري فِي شَرْح صَحِيح البُخَاريّ لِلعَينِي: ٤ / ٧٣ و ٢٠٨ و: ١٢ / ١٩٠ ح ٢٧٤٤، و ٢٠٧ ح ٢٧٧١، و: ١٦ / ٢١٦، المنَاقب طَبْعَة مَصْر، و ٦٤ كتَاب الجِهَاد والسّير بَاب مَا قِيل فِي لوَاء النَّبِيّ ﷺ، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب: ٢٠٦.

وَرُوي بأَلفَاظ مُتعدّدة وَلكنّها ذَات مَعْنىٰ وَاحد تَدلّ عَلىٰ الأَفضْلِية المُطلَقة بٱعتراف ٱلخَلِيفَة الثَّاني عُمَر بن الخَطَّاب، حَيْث كَان يَقُول: لقَد أُعطي عَليّ ثَلاث خِصَال لئن تَكُون لِي خِصلَة مِنْهَا أَحبّ إليّ مِن أَنْ أُعطىٰ حُمر النِّعَم، فَسُئل مَا هِي؟.

قَال: تَزوِيجَه ٱبنَته فَاطِمَة، وسُكنَاه فِي المَسجد لاَ يَحلّ لِي فِيه مَا يحلّ لهُ، والرَّايَة يُوم خَيبر. رواه ٱبن حَجر فِي الصّواعق الُمحرقَة: ٨٧، وَالسّيوطي فِي تَأرِيخه: ٦٦، ومُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال هَامش مُسْنَد أَحْمَد: ٥ / ٣٩. وقُوله أَيضاً: مَا أَحببت الإِمَارة إِلَّا يَوْمَئِذٍ حَيْث قَالَ: فتَطاولتُ ـ فتَساورتُ لهَا ـ رَجَاءَ أَنْ أُدعىٰ لهَا... ولَسْنَا بِصَدد بَيان الأَفضَلية ومَا يَترَتب عَلِيهَا.

ورَوَاه مُسْلِم فِي: ٢ / ٤٤٨ / ٢٤٠٤ و ٤٤٩ / ٥ / ٢٤٠٥، كِتَاب الفضَائِل، و ١٧٣، كِتَاب المغَازي بَاب ٤٥ / ١٣٢، و: ٤ / ١٨٧١ و ١٨٧٢ / ٣٣، و: ٧ / ١٢١ طَبْعَة العَامرة بِمَصْر، و: ٥ / ١٨٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٨٧١ طَبْعَة مُحَمّد فُؤاد و ٣ / ١٤٤٠، الكَامِل لِاِبْن الأَثِير: ٢ / ٢١٦، وغَيْر ذَلِكَ كَثِير. وكَان الإِمَام عَليّ ﷺ هُو صَاحب الرَّايَة وقَد تمّ ٱلْفَتْح عَلىٰ يَدَيه. وقَد رَوىٰ حَدِيث الرَّايَة السّبط ٱبن الجُوزِي الحَنْفِي فِي تَذكرة الخُواصّ: ٣٢، السِّيرَة النَّبَويَّة: ٣ / ٣٧ و ٨٣، وفِي السِّيرَة النَّبَوِيَّة بهَامش السِّيرَة الحَلَبية: ٢ / ١٩٨ و ٢٠١.

ورَوَاه البَيْهَقِيّ فِي سُننه: ٦ / ٣٦٢، و: ٩ / ١٠٦ و ١٣١ بروَاية سَهل بن سَعد السَّاعدي، حُلية الأَوْلِيَاء: ١ / ٢٦ و ٦٢، أَحْمَد بن حَنْبل فِي مُسْنَده: ١ / ٩٩ و ١٣٣ و ٣٢٠ و ٣٣١، و: ٤ / ٥١، و: ٢ / ٣٨٤ عَن أَبِي هُرِيرَة، و: ٥ / ٣٢٢ و ٣٣٣ و ٣٥٣ بِسندَه عن بُرِيدة: ٦ / ٨، و: ٧ / ٢١ / ٤٧٩٧ بِسندٍ صَحِيح طَبْعَة دَار المعَارف بِمَصْر و ٢٥ عَن ٱبن عبّاس طَبْعَة دَار المعَارف أَيضاً.

كُلّهُم رَووا الحَدِيث بلَفظ «يُحبّ الله وَرَسُوله وَيُحبّه الله وَرَسُوله» إلاّ البُخَاري فَإنّه حَذَف مِن الحَدِيث: «يُحبّ الله وَرَسُوله وَيُحبّه الله وَرَسُوله»... وَلاَ أَدرِي لمَاذَا حَذَف هَذَا البُخَاري؟... هَل لأَنَّ البُخَاري لاَ يُحبّ مَن يُحبّه الله وَرَسُوله، أَو لأَنَّ البُخَاري يُرِيد أَنْ يُشرّف كتَابه الصَّحِيح النَّصِيح بذِكْر مُعَاويَّة وَأُمّه آكلَة الأَكبَاد، فَأُرغم كُرهاً عَلَىٰ ذِكْر مَن لاَ بُدّ مِن ذِكرَه بَعْد أَنْ مُلأت مَنَاقِبه الخَافقَين... وَلكنّه لَم يُعدَم الحِيلَة بِحَذف بَيْت القَصِيد، وَنَسي المِسكِين أَنَّه مَطبُوع فِي أَعمَاق القُلُوب وَالعقُول، تَمَاماً كمَا هُو مَكتُوب فِي اللَّوح المَحفُوظ...

وَفِي تَعَصُب البُخَاري ضِدّ عَليّ وَأَبنَاء عَليّ يَكمُن السِّر لثِقَة مَن يَثق بهِ، وَالتَّعظِيم لهُ وَلكتَابهِ.

⇔ وَرَوَاه ٱبن سَعد فِي الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ: ٢ / ٨٠ق ١ و ١١٠ بروَاية أَبي هُرِيرَة طَبْعَة دَار صَادر، والاِسْتِيعَاب لِابْن عَبدالبرّ: ٢ / ٤٥٠، كَنز الْعُمَّال للمُتقي الهِندِي: ٥ /٢٨٣ و ٢٨٤، و: ٦ / ٣٩٤ و ٣٩٥ بِٱخْتلاَف بَسيط فِي اللّفظ، و: ١٥ /١٠١ ح ٢٩١ الطَّبْعَة الثَّانِيَة، الرّيَاض النَّضرة للمُحبّ الطَّبَرِيّ: ٢ / ١٨٥ و ١٨٧ و ٢٥٤ الطَّبْعَة الثَّانِيَة و ٢٦٩ بروَاية ٱبن عبّاس و ٢٧٠ الطَّبْعَة الثَّانِيَة، ومُسْنَد الطَّيَّالسِي لأَبِي دَاود: ١٠ / ٣٢٠ بروَاية أَبِي هُرِيرة، وتَأرِيخ بَغدَاد للخَطِيب البَغدادي: ٨ / ٥، صَحِيح ٱبن مَاجه: ١٢ بِسنده عَن عبدالرّحمن بن أَبِي لَيلَىٰ، وبِسندَه عَن ٱبن سَالط عَن سَعد بن أَبِي وَقَّاص، و: ١ /٤٥ ذَيل الحَدِيث ١٢١ و ٤٣ ح ١١٧، وتَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٢ / ٣٠٠ بطَرِيقين بروَاية بُرَيدَة الأَسْلَمِي طَبْعَة الاِسْتِقَامَة، و: ٣ / ١١ طَبْعَة دَار المعَارف.

وَروَاه الهَيتمِي فِي مَجْمَع الزَّوائد: ٦ / ١٥٠ و ١٥١ بروَاية جَابر بن عَبدالله الأَنْصَاري: ٩ / ١٢٤ بروَاية عَبدالله بن عبّاس و ٢٢٢، صَحِيح التِّرمِذي: ١ /٢١٨، مُسْتَدرَك الصَّحِيحِين: ٣ /٣٨ بروَاية جَابر الأَنْصَاري و ١٢٣ بروَاية بُرِيدَة الأَسْلَمِي و ٤٣٧ وصَحّحه فِي الطَّبْعَة الأُولَىٰ أفست و ١٢٥. وفرَائد السِّمطِين: ١ / ١٥٤ و ٢٥٣ / ١٩٦ عن سَهل بن سَعد السَّاعدِي و ٢٦١ / ٢٠١ عن أَبِي رَافع مَوْلَىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله و ٢٦٠ بروَاية جَابر بن عَبدالله الأَنْصَاري و ٢٥٩ ح ٢٠٠ و ٢٠٠٢، وبروَاية جَابر الأَنْصَاري و ٣٤٥ ح ٢٦٨ وح ٢٥٠.

القُدْرَة:

الشَّرط الثَّالِث الَّذي لاَ بُدَّ مِنْهُ لتَبرِير العَذَاب وَالعِقَاب أَنْ يَهب الله سُبْحَانَه العَبد المَقْدرَة الكَافيَة عَلَىٰ مَا أَمرَه بفِعْله، وَنَهي مَا نَهاه عَنْهُ، وإِلاَّ كَان تَكليفاً بِمَا لاَ يُطَاق، وَهُو مُحَال عِندَ الشِّيعَة عَلَىٰ عَدْله وَحِكْمَته، فَإِذَا أَمرَه وَعَصىٰ مَع القُدرَة اَستَوجَب العِقَاب بمَا جَنَتهُ يَدَاه.

وَبالتَالي، فَإِنَّ حُجّة الله سُبْحَانَه عَلَىٰ عِبَادِه لاَ تَتمُ وَلَن تَتم إِلاَّ إِذَا كَان صَاحب الرِّسَالَة الأَوَّل فَانياً فِي رِسَالَته... وأَيضَاً لاَ يَكُون، وَلَن يَكُون أَحَد خَلِيفَة الرَّسُول الأَعظَم ﷺ إِلاَّ إِذَا كَان تَمَاماً كَالرَّسُول فِي جَمِيع صفَاته، مَا عَدَا نُزُول الوَحي، كمَا هُو الشَّأن فِي كُلّ خَلِيفَة وَبَدِيل حَقّاً، أَمّا مَن صَحّ القَوْل فِيهِ بأَنَّه تَأَوّل فَأَخطَأ، وَإِجْتَهد فَلَم يَصب فَلاَ يَكُون[1]، وَلَن يَكُون خَلِيفَة للنَّبيّ، حَتَّىٰ وَلو قُلنَا

---

(١) جَاء فِي القُرْآن الكَرِيم، قَولَه تَعَالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾. آلِ عِمْرَان: ٧. وَقَولَه تَعَالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾. ٱلْأَعْرَاف: ٥٣. أَي بَيَانه الَّذي هُو غَايَته.

أُنظر، تَفْسِير اَبْن كَثِير: ١ / ٣٥٥، فَتْح القَدِير: ١ / ٣١٦، مُفردَات الرَّاغب الإِصبهَانِي: ٣١.

وَهَذَا المَعْنَىٰ يَختَلف تَمَاماً عَنْ الاِجْتِهَاد. وَلِذَلِكَ كَثُر ـ آنذَاك ـ اَسْتِعمَال عبَارة «تَأوّل فَأَخطَأ». كمَا فِي حَادِثَة قَتْل خَالد بن الوَلِيد لمَالِك اَبن نُويرَة، عِندَما اَعْتَذر خَالد عَنْ فعْلَتهِ تِلك بِالقَول لأَبي بَكْر: «... إِنِّي تَأوَّلت وَأَصْبت وَأَخْطَأت». وَقَالَ عُمر بن الخَطَّاب لأَبي بَكْر: «إِنَّ خَالداً قَد زَنىٰ فَاَرْجمهُ، فَأَجَابهُ أَبُو بَكْر قَائِلاً: مَا كُنْت أَرْجِمهُ فَإِنَّه تَأوَّل فَأَخطَأ».

أُنظر، كَنْز العُمَّال: ٥ / ٦١٩ ح ١٤٠٩١، تأرِيخ خَلِيفَة بن خَيَّاط: ٦٨، تَأرِيخ دِمشق: ١٦ / ٣٥٦، أُسد الغَابَة: ٤ / ٢٩٥، الإِصَابَة لاِبْن حَجَر: ٥ / ٥٦١، تأرِيخ اَبْن كَثِير: ٦ / ٣٢٣، تَأرِيخ الطَّبري: ٢ / ٥٠٣.

قَالَ الزُّهري: «قُلتُ لعُروَة بن الزُّبَيْر: مَا بَال عَائِشَة تتمّ فِي السَّفر؟ قَالَ عُرْوَة: إِنَّها تَأوَّلت كمَا تَأوَّل عُثْمان».

↔ أُنظر، صَحِيح مُسْلم: ٢ / ١٤٣، سُنن الدَّارمي: ١ / ٣٥٥، فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري: ١ / ٣٩٣، نَصْب الرَّايَة: ٢ / ٢٢٧، سُبُل السَّلاَم: ٢ / ٣٨، نَيْل الأَوطَار: ٣ / ٢٤٩، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث: ١ / ٨١، شَرْح مُسْنَد أَبي حَنِيفَة لمُلا عَليّ القَاري: ١٠٩.

وَقَالُوا بِحَقِّ قَاتل عَمَّار بن يَاسر، وَهُو أَبُو الغَادِيَة: «أَنَّه سَمِع إنَّ دِمَاءكُم وَأَموَالكُم حَرَام، ثُمَّ يَقتُل عَمَّاراً». وَبِلَفظٍ آخر: «أَنَّهم كَانُوا فِيهَا مُتَأَوِّلين وَللمُجْتَهد المُخْطىء أَجر».

أُنظر، الإِصَابَة لِابْن حَجَر: ٧ / ٢٦٠، شَرح المُحلّىٰ عَلىٰ جَمع الجوَامع: ١١ / ٩٧ ح ٢١٥٤، شَرْح صَحِيح مُسْلم: ٧ / ١٦٨، مُسْنَد أَبِي يَعلىٰ: ٢ / ٦ ح ٦٣٠.

وَقَالَ اَبن حَزْم: «وَلاَ خِلاَف بَيْن أَحدٍ مِن الأَئِمَّة فِي أَنَّ عَبد الرَّحمٰن بن مُلْجَم لَمْ يَقْتل عَليّاً إِلاَّ مُتَأَوِّلاً مُجْتَهداً مُقدِّراً أَنَّه عَلىٰ صَوَاب».

أُنظر، شَرح المُحلّىٰ عَلىٰ جَمع الجوَامع: ١٠ / ٤٨٤.

وَهَكَذا قَالُوا بِحَقِّ يَزِيد بن مُعَاوِيَة قَاتِل الإِمَام الحُسِين عليه السلام، وَسيِّد شَبَاب أَهْل الجَنَّة، وَرَيحَانَة رَسُول الله صلى الله عليه وآله.

وَإنَّ إِحرَاق أَبي بَكْر الفُجَاءَة بِالنَّار مِنْ غَلْطَة بِإِجْتِهَادِهِ، فَكَم مِثْله لِلمُجْتَهِدِين!.

أُنظر، شَرْح التَّجرِيد للقُوشجي: ٤٨٣.

وَهكَذا قَالُوا بِحَقِّ خرُوج السَّيِّدة عَائِشَة: «مُصِيبَة مُثَابَة فِيمَا تَأَوَّلت، مَأجُورَة فِيمَا فَعَلْت، إِذْ كُلّ مُجْتَهد فِي الأَحْكَام مُصيبٌ».

أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ١٤ / ١٨٢.

وَهكَذا قَالُوا بِحَقِّ مُعَاوِيَة: «إِنَّ مُعَاوِيَة وَمَن مَعَه مُخطِئُون، مُجْتَهدُون، مَأَجُورُون أَجراً وَاحِداً».

أُنظر، الفَصل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل، عَليّ بن أَحْمَد بن حَزْم، طَبْعَة القَاهِرَة: ٤ / ١٦١.

وَقَالُوا: «مُعَاوِيَة، مُخْطِىء، مَأجُور مَرّة وَاحِدة؛ لأَنَّه مُجْتَهد». أُنظر، الفَصل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل، عَليّ بن أَحْمَد بن حَزْم، طَبْعَة القَاهِرَة: ٤ / ٨٩.

وَقَالُوا: «إِنَّه ـ مُعَاوِيَة ـ كَعَليّ بن أَبي طَالب فِي ذَلِكَ». أُنظر، مِنْهَاج السُّنَّة: ٣ / ٢٦١.

ولَيْس مِنْ شَكّ أَنَّ هَذَا الإِجْتِهَاد أَكثَر خَطراً، وَأَشدّ ضَرراً عَلَىٰ الإِسْلاَم وَالمُسْلِمِين إلاَّ مَا رَحم رَبّي، وهُم أَنْدَر مِنْ الكِبرِيت الأَحْمر.

وَقَدْ نَطَق بِهَذِه الحَقِيقَة بدَافع مِنْ الوَاقع المَرجع الدِّينِي العَام السَّيِّد مُحْسن الحَكِيم فِي ↔

بصحّة قِيَاس مَا لاَ نَصّ فِيهِ عَلَىٰ المَنصُوص عَلَيهِ، بدَاهَة عَدَم وجُود الجَامع بَيْنَ الخَطَأ وَالصَّواب: وبَيْنَ النَّاقص وَالكَامِل[1].

مِن الظَّرِيف:

وَمِن الظَّرِيف قَوْل السُّنَّة: أَنَّ الله لاَ يَتّصف بَعْدل وَلاَ جَور، لأَنَّ العَادل مَن أَطَاع الأَمر وَالنَّهي، وَالجَائر مَن خَالفَهُما، وَالله سُبْحَانَه آمر غَير مَأمُور، وَناهٍ غير مَنْهي... وهَذَا القَوْل النَّتِيجَة حَتميَّة لقَولِهِم. أَنَّ الله لاَ يَجْب عَلَيهِ شَيء، وَلاَ يَقْبَح مِنْهُ شَيء، وأَنَّ الحَسن مَا أَمرَ بِهِ الشَّرع، وَالقَبِيح مَا نَهىٰ عَنْهُ، وَأَنّه لَو أَمَر بمَا نَهىٰ لصَار حَسنَاً، وَلَو نَهىٰ عمَّا أَمَر لصَار قَبيحَاً[2].

وَقَد ذَهبُوا أَنَّ العَدل بالقِيَاس إِلَىٰ الإِنْسَان مُكَمّل لذَاته النَّاقصَة، وأَنَّه بالقِيَاس إِلَىٰ الله سُبْحَانَه مِن آثَار ذَاته الكَامِلَة وَمُقتضيَاتها، بَل هُو هُو، هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ الآيَات

كتَاب «مُسْتَمسك العُروَة» قَالَ فِي تَعلِيقهِ عَلىٰ مَسْأَلَة (٢٢) مِنْ مَسَائِل الإِجْتهَاد وَالتَّقْلِيْد مَا نَصّه بِالحَرف الوَاحد: «وَالإِنْصَاف أَنَّه يَصْعب جِداً بقَاء العَدَالة للمَرجع العَام فِي الفَتوىٰ ـ كَمَا يَتفق ذَلِكَ فِي كلّ عَصْر لوَاحد أَو جَمَاعَة ـ إِذَا لَمْ تَكُن بمَرتَبة قَوية عَالِية ذَات مُرَاقبَة وَمُحَاسبة؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَزَلَة الأَقدَام، وَمَخطَرة الرِّجَال العِظَام».

أُنظر، مُسْتَمسك العُروَة الوثقىٰ: ١ / ٤٣، الطَّبعَة الرَّابعَة، مَطْبَعَة الآدَاب النَّجف سَنَة (١٣٩١ هـ).

(١) مِن المَبَادىء الأُصُوليَة المُسَلّمَة عِندَ السُّنَّة القِيَاس وَهُو إِعطَاء حُكم الوَاقعَة المَنصُوص عَلَيهَا شَرعَاً لوَاقعَة أُخرىٰ لَم يَنص الشَّارع عَلَيهَا إِطلاَقَاً لاَ بالخصُوص، وَلاَ بالعُمُوم لمُشَاركَة الوَاقعَتَين فِي علّة يَستنبطهَا الفَقِيه مِن تِلقَائه وَعِنْديَاته، وَأَبطَل الشِّيعَة هَذَا القيَاس إِلاّ إِذَا نَصّ الشَّارع عَلىٰ علّة الحُكْم صَرَاحَة أَي أَنْ علّة الحُكْم عِندَهُم تحتَاج إِلَىٰ النَّص مِن الشَّارع، تَمَامَاً كالحُكم نَفْسَه. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، المَوَاقف للأَيجي وَشَرحَه للجُرجَاني: ٨ / ١٨١ و ١٩٠، الكَشف عَنْ منَاهج الأَدلّة لاِبن رُشد: ١١٣ المَسأَلَة الرَّابعَة فِي العَدْل وَالجَور. (مِنْهُ ﷺ).

وَالرِّوَايَات الَّتي أَثْبَتَت العَدل لله، وَنَفت عَنْهُ الجَور لاَ يَبلغهَا الإِحصَاء. وَقَد تَكَلمنَا عَنْ ذَلِكَ مُفصَلاً فِي كِتَاب «مَعَالم الفَلسَفَة الإِسلاَمِيَّة»[1].

---

(١) يَقول العَلاَّمَة الحِليّ: (اَعلَم أَنَّ هَذَا ـ الْعَدْل ـ أَصل عَظِيم تَبْتَنِي عَلَيه القَوَاعد الإِسْلاَمِيَّة، بَل الأَحْكَام الدِّينِيَّة مُطلَقاً وَبدُونه لاَ يَتِم شَيء مِن الأَديَان، وَلاَ يُمكن أَنْ يَعلَم صِدق نَبي مِن الأَنْبِيَاء عَلىٰ الإِطلاَق).

أُنظر، نَهج الحَق: ٧٢.

وَلهَذا يَعتَقد الإِمَامِيَّة بِعَدل الله المُطلَق حَيث قَالُوا: (فِي الْعَدْل وَبِهِ يَتِم التَّوحِيد بَل تَتَوقف عَلَيه سَائِر الأُصُول مِن النُّبوَّة وَالإِمَامَة وَالمعَاد..). أُنظر، حَقّ اليَقِين للسَّيد عَبدالله شُبَّر: ١ / ٧٣.

وَقَد خَالف أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة كُلّ ذَلِك لأَنَّهم اَنكَروا الحُسن والقُبح العَقلِين وقَالُوا: لَيسَ الحُسن إِلاَّ مَا حَسَّنه الشَّرَع وَلَيس القُبح إِلاَّ مَا قَبَّحه الشَّرَع....

وَلذَا جَاءَ عَن أَبِي الحَسَن الأَشْعَرِي قَوْله: (فَإِنْ قَالَ قَائِل: فَإِنَّما ـ يَقبح الكَذب لأَنَّه ـ سُبْحَانه قَبَّحه، قِيل لهُ: أَجَل، وَلَو حَسَّنهُ لكَان حَسناً، وَلَو أَمر بِهِ لَم يَكُن عَلَيه اَعتِرَاض). أُنظر، اللُّمع للأَشعَري: ٧١ رَقم (٧٠).

وَقَالَ الأَشْعَرِي أَيضاً: (وَأَقَرّوا ـ أَهْل السُّنَّة ـ إِنَّه لاَ خَالق إِلاَّ الله، وَإِنَّ سَيئَات العِبَاد يَخلقهَا الله، وَإِنَّ أَعمَال العِبَاد يَخلقهَا الله عزّوجلّ، وَإِنَّ العِبَاد لاَ يَقدرُون أَنْ يَخلقُوا مِنهَا شَيئاً وَإِنَّ الخَير وَالشَّر بِقضَاء الله وَقَدرَه). أُنظر، المَصْدَر السَّابِق.

ويَقول الصَّابُوني: «وَكَذَلِك مَن مَذهَب أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة، إِنَّ الله عزّوجلّ مُرِيد لجَمِيع أَعمَال العِبَاد خَيرهَا وَشَرّها، لَم يُؤْمِن أَحد بِهِ إِلاَّ بِمَشِيئَته وَلَم يَكفر أَحد إِلاَّ بِمَشِيئته.. وَلَو شَاء أَنْ لاَ يُعصىٰ مَا خَلق إِبلِيس، فَكَفر الكَافِرين...). أُنظر، الرِّسَالة فِي اَعتِقَاد أَهْل السُّنَّة: ٧٦، وَتَعلِيق الدُّكتور عَبدالرَّحمن بَدوي عَلىٰ مَا قَالهُ الأَشْعَرِي فِي كِتَابِهِ مذَاهب الإِسلاَمِيين: ١ / ٥٦٤ و ٣٢١ طَبْعَة (١٩٨٥م).

وَيَتَبن لنَا مِن هَذَا وَذَاك بِأَنَّ هُنَاك اَتجَاهِين مُتعَاكسِين أَحدهُما يَذهَب إِلَيهِ الإِمَامِيَّة وَهُو كَمَا أَوضَحنَا ذَلِك عَدل الله المُطلق، وَالآخر يَذهَب إِلَيهِ أَهْل السُّنَّة.

وَمَسأَلة القَضَاء وَالْقَدر مَسأَلة عَوِيصَة وَلَسنَا بِصَدد بَيَانها عِند الإِتجَاهِين، بَل نُشِير إِلىٰ مَصَادرهَا فَقط.

أُنظر، الفَرْق بَيْن الفِرَق للبَغْدَادي: ٣٣٥، مَوقف الإِسْلاَم مِن المَعْرِفَة: ٣٧، مَقَالاَت الإِسلاَمِيين: ١ / ٣٤٦، الفَصْل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل: ٣ / ٥٤، الإِلهيات للشَّيخ السُّبحاني: ٢ / ١٥٥، الجَامع الصَّغِير: ١ / ٦٠٧، مُخْتَصر التُّحفة: ٧١، أُصُول المعَارف: ٥١، الكَافِي: ١ / ١٥٩، تَوحِيد الصَّدوق: ٣٦٠، نَهج الحَقّ: ٧٢، كَنز الفوَائِد: ١ / ١٠٦.

بَيْنَ مُحَمَّد ﷺ وَعِيْسَىٰ وَعَليّ عليهما السلام

الشّخْصيّة :

أَصَحِيح مَا يُقَال بأَنَّ لكُلّ إِنْسَان شَخصيَّة مُستقلّة تُمَيزهُ عَنْ غيرهِ تَمَاماً كَبَصّمَة إِبهَامه الَّتي لاَ يُشَاركهُ فِيهَا أَحد ؟.

أَنَّ شَخصيَّة الإِنْسَان هِي نَفْسه وَمَشَاعرَه وَآرَاؤه، وَلَيْسَت هَذِهِ أَشيَاء، مَحسُوسَة، يَنْظر إِلَيهَا مِن المُكبّر، كمَا يَنْظر إِلَىٰ الإِجرَام والأَجسَام... أَنَّ حَقِيقَة الشَّخصيَّة مِن عَالَم الغَيب المَحجُوب عَنْ العَيَان... وَلَكن لَيْس مَعْنىٰ هَذَا أَنَّ الشَّصخيَّة لاَ يُمكن مَعْرفتهَا بحَال، فَإِنَّ الكرَم وَالشَّجَاعَة مِن صِفَات النَّفس، وَمَع ذَلِكَ تُعرَف الكَرِيم ببَذلَه وَعطَائه، وَالشّجَاع بتَضحِيَته وَإِقدَامه. أَنَّ الطَّرِيق لمَعرفَة الشَّصخيَّة، وَتَمييِّز نَوعهَا عَنْ غَيرهِ هِي الخَصَائِص وَالآثَار المَرئيَّة للعَيَان، وَبهَا تُمَيز بَيْنَ الكَرِيم وَالبَخِيل، وبَيْنَ الشّجَاع وَالجبَان، بَل بهَا تُميز بَيْنَ بَخيلٍ وَبَخِيل، وَكَرِيم وَكَرِيم مِن حَيْث الشّدّة وَالضَّعف ـ إِذَن ـ غَير بَعِيد، أَنْ يَكُون لكُلّ فَرد مِن أَفرَاد الإِنْسَان شَخصيَّة مُستقلّة لاَ يُشَاركَه فِيهَا أَحد، تَمَاماً كمَا هُو الشَّأن فِي بَصمَة الإِبهَام، وَملاَمح الوَجْه، وَرَنّة الصَّوت، بَل لاَ حَيَاة للإِنْسَان إِلاَّ بمَشَاعرَه وَأَحَاسِيسَه الشَّخصيَّة الخَاصّة، وهَذَا التَّفرد سِرّ مِن أَسرَار الله سُبْحَانَه الَّتي

ٱقْتضتهَا حِكْمَته وَعَظمَته.

أَجْل، قَد يَحْصل الشَّبه بَيْنَ الشَّخصيَّين فِي أَكْثَر مِن وَجْه، بَل قَد تَلتَقي الشَّخصيَّتَان عَلَىٰ صَعِيد وَاحد فِي طَرِيقَة التَّفكِير، وَفِي أَكْثَر الصِّفَات الأَسَاسيَّة الَّتي يُقَاس الإِنْسَان بحَسبهَا كَالتقَاء الإِمَام عَليّ عليه السلام بالسَّيِّد المَسِيح عليه السلام، وَبالرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله فِيمَا عَدَا النُّبوَّة، وَنزُول الوَحي.

بَيْنَ عِيْسَىٰ وَعَليّ عليهما السلام:

كُلّنَا يَعْرف قصّة الزَّانيَّة الَّتي أَتُوا بهَا إِلَىٰ السَّيِّد المَسِيح عليه السلام، وَطَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَرجمهَا عَلَىٰ خَطِيئَتهَا... وَأَيضاً كُلّنَا يَعْرف أَنَّ رُوح الله قَالَ لَهُم: «مَن كَان مِنْكُم بِلاَ خَطِيئَة فَليَرمهَا بحَجَر»[1]. وأنَّه بَعْد أَنْ خَاطَبهُم بهَذَا القَوْل تَسللّوا مَع الحِيطَان خَجلِين الوَاحد تُلو الآخَر، حَتَّىٰ لَمْ يَبق إِلاَّ السَّيِّد المَسِيح عليه السلام وَتَلاَمِيذَه.

وَجَاء فِي كِتَاب الوَسَائِل، وكِتَاب الجوَاهر وَغيرهُما، بَاب الحدُود، ٱمرَأة أَقَرّت بالزّنا عِند الإِمَام، فَأَمر مُنَادِيه أَنْ يُنَادي بالنَّاس، وَلمَّا ٱجْتَمعُوا حَمَد الله، وَأَثنَىٰ عَلَيهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاس أَنّي خَارج غَداً بهَذِهِ المَرأة، لأُقِيم عَلَيهَا الحَد، فَأعزم عَلَيكُم إِلَّا خَرَجتُم... وَمَعكُم أَحجَاركُم... وَلمَّا أَصبحُوا خَرَج الإِمَام بالمَرأَة، وَخَرج النَّاس، وَمَعهُم أَحجَارهُم، وَحِين جَاء وَقت الرَّجم رَكَب الإِمَام بَغْلَة، وَوَضع أُصبعَيه فِي أُذنَيه، وَنَادىٰ بأَعلَىٰ صَوتَه: أَيُّها النَّاس أَنَّ الله عَهَد إِلَىٰ نَبيّه صلى الله عليه وآله عَهداً عَهَده إِليّ بأَنْ لاَ يُقِيم الحَد مَن كَان لله عَلَيهِ حَد... فَٱنْصَرَف النَّاس كُلّهُم إِلاَّ عَليّ، والحَسَن، والحُسَين، تَمَاماً كمَا ٱنْصَرف النَّاس إِلاَّ عِيْسَىٰ

(١) أُنظر، إِنْجِيل مَتّىٰ: ١٠ / ٢٤ ولو ٦ / ٤٠.

وَالحوَارِيُون مِن أَصحَابِه[١].

عَهْد مِن الخَالق لاَ مِن المَخلُوق أَنَّ الخَطَايَا لاَ تُغْسَل بالأَيدي المُلطّخَة القَذرَة... وأَنَّ الأَيدي النَّظِيفَة النَّزيهَة البَارّة هِي وَحدهَا الأَمِينَة عَلَىٰ أَحكَام الله وَحدُودَه... عَهْد سَجّلهُ الله فِي القُرْآن الكَرِيم، وَالتَّورَاة، والإِنْجِيل أَنَّ اليَد المُلوثَة البَاغِية يَجْب أَنْ تُقْطَع، أَو تُغل بالقيُود وَالسَّلاَسل. حَتَّىٰ لاَ تُدَنس الطَّاهِرين، وَتَنْتَحل أَوصَاف الخَيرِين... عَهْد مِن العَقْل وَالعُقلاَء أَنَّ الأَكفَاء عِلمَاً وَخَلقَاً هُم الأُمنَاء عَلَىٰ البِلاَد وَمَصَالح العِبَاد.

ومِن أَجل هَذَا انْصَرف المُخطئُون، وَبَقي المُبَرّؤن عِيْسَىٰ وَالحوَارِيُون، وَعَليّ وَالحَسَن والحُسَين... وَأَبلَغ مَا فِي هَذَا العَهْد الَّذي أَوحىٰ الله بِهِ إِلَىٰ نَبيّه، وَعَهَد بِهِ النَّبيّ إِلَىٰ وَصيّه، وَبَلّغة الوَصي إِلَىٰ أُمّة مُحَمَّد ﷺ، أَبلَغ مَا فِيهِ أَنَّه يَخلق فِي الإِثم شعُورَاً يُؤَنّبه ويُوبّخه عَلَىٰ إِثمَه وَجُرمه، وَيَجْعَل مِنْهُ وَاعظَاً لنَفسه بنَفْسه، وَكَارهَاً مِنْهَا مَا يَكْرَهه مِن غَيره.

وَقَالَ السَّيِّد المَسِيح عليه السلام: «أَنَا الطَّرِيق إِلَىٰ الخَلاَص، وَأَنّي بَابَه»[٢].

وَقَالَ الإِمَام عليه السلام: «إِنَّمَا مَثَلِي بَيْنَكُمْ كَمَثَلِ السِّرَاجِ فِي الظُّلْمَةِ، يَسْتَضِيءُ بِهِ مَنْ وَلَجَهَا. فَاسْمَعُوا أَيُّهَا النَّاسُ وَعُوا، وَأَحْضِرُوا آذَانَ قُلُوبِكُمْ تَفْهَمُوا»[٣].

يُشِير الإِمَام بقَوله: هَذَا إِلَىٰ حَدِيث الثَّقلَين الَّذي رَوَاه مُسْلِم فِي صَحِيحهِ، وَهَذَا نَصّه بالحَرف الوَاحد: «قَالَ رَسُول الله: إِنّمَا أَنَا بَشرٌ، يُوشَك أَنْ يَأتي رَسُول

(١) أُنظر، الكَافي: ٧/ ١٨٥ ح ١، المَحَاسن للبَرقي: ٣٠٩ ح ٢٣، مَن لاَ يَحضَرهُ الفَقِيه: ٤/ ٣٢ ح ٥٠١٨، تَهذِيب الأَحكَام: ١٠/ ١١ ح ٢٣، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٨/ ٥٣ ح ١، قَضَاء أَمِير المُؤمِنِين: ٢٨ ح ٢.

(٢) أُنظر، إِنْجِيل مَتّىٰ: ١٠/ ٢٤.

(٣) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَةُ (١٨٧).

رَبّي، فَأُجِيب، وَأَنَا تَارك فِيكُم الثّقلَين: أَوّلهُما كِتَاب الله، فِيهِ الهُدىٰ وَالنُّور، وَأَهْل بَيْتي »[١].

وَتَسأَل: وَمَن هُم أَهْل بَيْتَه؟. أَليسُوا نسَاءه؟.

الجوَاب: قَالَ مُسْلِم فِي صَحِيحه: « قَالَت عَائِشَة: « أَنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله خَرَج غَدَاةً وعَلَيْهِ مَرط مُرحل مِن شَعر أَسْوَد، فَجَاء الْحَسَن بن عَليّ فأَدْخَلَه، ثُمّ جَاء الحُسَيْن فَدَخل مَعَهُ، ثُمّ جَاءَت فَاطِمَة فأَدْخَلَها، ثُمّ جَاء عَليّ فَأَدْخَلَه، ثُم قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٢]. وَفِي ذَلكَ

---

(١) أُنظر، صَحِيح مُسْلِم، القِسم الثَّاني مِن الجزء الثَّاني، الطَّبْعَة (١٣٤٨هـ): ١٠٩، بَاب فَضَائِل عَليّ بن أَبي طَالب. (مِنْهُ رحمه الله).

أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٤/فَضَائِل عَليّ ح ٣٦ و٣٧و: ٧/ ١٢٠،، وسُنن التِّرمِذي: ٥/باب ٣٢، و: ١٣/ ١٧١، وسُنن الدَّارمي: ٢/فَضَائِل ٱلْقُرْآن، وخصَائص النّسَائي: ٥٠، وذَخَائِر الْعُقْبَىٰ للمحبّ الطَّبَريّ: ١٦، وتَذكرَة الخوَاصّ: البَاب ١٢، وأُسد الغَابَة: ٢/ ١٢، وتَأْرِيخ اليَعقُوبي: ٢/١٠٢، والمُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣/١٠٩، ومُسْنَد أَحمَد: ١/ ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤و ١٨٥ و ٣٣٠، و: ٣/ ٣٢ و ٣٣٨، و: ٦/٣٦٩ و ٤٣٨، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ٢٥ المَطْبَعة المِيمَنِية بمَصْر، وص: ٤١ المَطْبَعة الُمحَمَّدية بمَصْر، ومَجْمَع الزّوائد: ٩/ ١٦٤، تَأْرِيخ دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٢/ ٤٥ ح ٥٤٥، كَنز الْعُمَّال: ١/١٦٨ ح ٩٥٩ الطَّبعَة الأُولَىٰ، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٣٧ طَبع إِسلَامبُول، كتَاب النَّوَاة فِي حَقل الحَيَاة، لمُفتي المُوصل الشَّيخ حَبِيب مُحَمَّد العُبيدي: ١٠٩.... إلخ).

أُنظر، البُخَاريّ فِي صَحِيحه: ٢/ ٢٠٠، الطَّيَّالسِي: ١/٢٨/ ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٣، آبْن مَاجه: ح ١١٥، الأُصُول الثّمَانِيَّة: ٦٧، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩/١٦٢، مُسْتَدرك الحَاكِم: ٣/١٠٩، آبن كَثِير: ٥/ ٢٠٩، مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحيىٰ آبن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٥٩، الأَمالي الخَمِيسِيَّة: ١/ ١٥٦.

هَذَا الحَدِيث الأَخذ وَالعَمَل بِهِ ثَقِيل وَخَطِير؛ وَلِذا سُمّي « بِحَدِيث الثَّقلَين » ـ كتَاب الله وَالعِترَة.

(٢) ٱلأَحزَاب: ٣٣. أُنظر، صَحِيح مُسْلِم، القِسم الثَّاني مِن الجزء الثَّاني، الطَّبْعَة (١٣٤٨هـ): ١١٦، بَاب فَضَائل عَليّ بن أَبي طَالب. (مِنْهُ رحمه الله). وَأُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ١٤٧ طَبعَة حَيدر آبَاد، تَفْسِير ⟵

فَأَهل البَيْت هُم أَهْل الكِسَاء دُون غَيرهم بدَلِيل فِعْل الرَّسُول ﷺ.

سُؤال ثَانٍ: وَلَكن فِي النَّاس مِن يَقُول: أَنَّ نِسَاءَه مِن أَهْل البَيْت، بَل قَالَ البَعْض: لاَ أَهْل لبَيْت الرَّسُول إِلاَّ نِسَاء النَّبيّ.

الجَوَاب: أَنَّ هَؤلاَء قَالُوا أَيضاً أَنَّ مُسلماً ثِقَة، وَكتَابه صَحِيح مُعْتَبر، أَمَّا التَّنَاقض الَّذي وَقعُوا فِيهِ بسَبَب الجَمْع بَيْنَ الثِّقة بمُسْلِم، وَتَفْسِير أَهْل البَيْت بالنِّسَاء، أَمَّا هَذَا التَّنَاقض وَغَيره كَثِير مِن تَنَاقضَاتهم فَإِنّه النَّتِيجَة حَتميَّة لأَهوَائِهم وَعَدَم مُوالاَتهم لأَهْل البَيْت عليهم السلام (١).

↔ الطَّبَرِيّ: ٢٢ / ٥ طَبعَة بُولاَق، المَنَاقب للخوارزمي: ١٣٦ / ١٥٣، كَنز العُمَّال: ٦ / ٤٠٥ / ٦١٣٣، مَعَالِم التّنزِيل: ١ / ٤٨٠، تَفْسِير الرازي: ٨ / ٨٠، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم: ١ / ١٥٨ / ١٧٠ ـ ١٧٥ و ١٧٦، أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٧٥، ذَخَائِر العُقْبَىٰ: ٦٤، مَودَّة القُربىٰ: ١٢.

(١) ٱلأَحْزَاب: ٣٣. أُنظر، صَحِيح مُسْلِم، القِسم الثَّاني مِن الجُزء الثَّاني، الطَّبْعَة (١٣٤٨ هـ): ١١٦، بَاب فَضَائل عَليّ بن أَبي طَالب. (مِنْهُ ﷺ).

لاَ بُدّ لنَا مِن تَحدِيد مَعْنَىٰ (الأَهْل) لُغَتةً وَاصْطلاَحاً ـ كمَا وَرَدت فِي كتَاب الله، وَأَحَادِيث رَسُوله ﷺ وَقوَامِيس اللُّغَة العَرَبِيَّة، وذَلِكَ لقَطع الطَّرِيق عَلَىٰ المُتلاَعِبين، وَإِلقَاء الحُجّة عَلَىٰ الآخرِين، ولْيَكُنْ تَحْدِيدنَا عَلَىٰ نَحو الإِسْتعرَاض السَّرِيع.

فَالأَهْل فِي اللُّغَة: أَهْل الرَّجُل، عَشِيرَته، وَذُوو قُربَاه، جَمْعَه: أَهلُون، وَأَهَلات، وَأَهْل. يَأْهل وَيَأْهِل أَهولاً وَتَأهل وَٱتّهل: ٱتّخذ أَهلاً.

وأَهْل الأَمْر: وُلاَتِه، وللبَيْت سكّانه، وللمَذْهَب مَن يُدِين بِهِ، وَللرَّجُل زَوْجَته كَأَهلَته، وَللنَّبيّ ﷺ أَزوَاجَه، وَبَنَاته، وَصِهرَه عَليّ عليه السلام أَو نسَاؤه، وَالرِّجَال الّذين هُم آله، وَلكلّ نَبيٍّ أُمّته، وَمكَان آهل، لهُ أَهْل وَمَأهُول، فِيهِ أَهْل... (أنظر القَامُوس المُحِيط للفَيرُوزآبَادي).

وَذكَر فِي المُعْجَم الوَسِيط تَعرِيفاً آخر للأَهل: الأَهْل: الأَقَارب، وَالعَشِيرَة، وَالزَّوْجَة، وأَهْل الشّيء: أَصْحَابه، وأَهْل الدَّار وَنَحوها: سكَّانها.

وَذكَر الرّازي صَاحب مُختَارَات الصّحَاح مَعْنَىٰ الأَهْل فَقَالَ: مِن الأَهَالة، وَالأَهَالة لُغَةً: الوَدَك ↔

↔ وَالمُستَأهل هُو الَّذي يَأخذ الأَهَالة، وَالوَدَك دِسم اللّحم، والْبَيْت عِيَال الرَّجُل... وَالأَهْل، وَالأَقَارب، وَالعَشِيرَة، وَالزَّوْجَة، وَأَهْل الشّيء أَصْحَابه، وَأَهْل الدّار سكّانها.

إِذَنْ، كَلِمَة «أَهْل» عِندَما تُطلَق فَإِنَّهَا تَحْتَمل عِدّة مَعَان، فرُبَّمَا تَعني: الزَّوْجَة فَقط، أو الأَوْلاَد فَقط، أَو الزَّوْجَة والأَوْلاَد مَعاً، أو الأَقَارب وَالعَشِيرَة، إِلىٰ غَيْر ذَلِكَ. وَلذَا نَجد كُلّ وَاحِدَة من هَذِه الْمَعَانِي قَد وَرَدت فِي الْقُرْآن الْكَرِيم، حَيْث قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ ٱلْقَصَص: ٢٩.

فأَهْل مُوسَىٰ عليه السلام فِي الآيَة الكَرِيمَة هِي الزَّوْجَة الَّتي خَرَج بهَا عَائِداً مِن مَدْين إِلىٰ مِصْر، ولَيْس يَصحَبهُ أَحد سوَاهَا، فَلاَ تَنْصرف كَلِمَة «أَهْله» إِلىٰ مَعنىً آخر. (أنظر تَفْسِير السَّيِّد عبدالله شُبّر: ٣٧٣ الطَّبعَة الثَّالثَة دَار إِحيَاء التّرَاث).

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يُوسُف: ٢٥.

وَالأَهْل هُنا أَيضاً تَعْني الزَّوْجَة، وَهِي زَوْجَة عَزِيز مِصْر لاَ غَيْر.

وأَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾ الْعَنْكَبُوتِ: ٣٣، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾. طه: ١٣٢. فكَلِمَة «الأَهْل» فِي الآيَتين الشّرِيفَتَين تَعْني الأُسرَة المكوّنة مِن الزّوجَين، والأَوْلاَد، ومُتَعَلِّقِي ٱلرِّجَال، عَلَىٰ الرّغم مِن ٱستثنَاء زَوْجَة لُوطٍ عليه السلام فَنَالهَا العَذَاب.

وأَمّا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَـٰكِمِينَ قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ...﴾ هُودٍ: ٤٥ و ٤٦. فكَلِمَة «الأَهْل» هُنا تَعْني أُسرَة الرَّجُل السّالكِين لدَربه، وَالسّائرِين عَلَىٰ خَطّه، وَلذَا خَرج ٱبْنِهِ عَن الأُسرَة، وَلذَا لَم يَعدْ أَحد أَبنَائه، لأَنّه خَرَج عَن خَطّ أَبيه عليه السلام. وَكَانَ نُوح عليه السلام يَحْمل زَوْجه وأَوْلاَده وَزَوْجَات أَوْلاَده. (لاَحظ تَفْسِير الآيَة فِي كُتب التَّفْسِير وخَاصّةً تَفْسِير الجَلاَلين).

أَمّا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ ٱلنِّسَاء: ٣٥. وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ يُوسُف: ٢٦. فكَلِمَة «الأَهْل» فِي الآيَة الأُولَىٰ تَعْني أَقَارب وَعَشِيرَة الزّوجَين. أَمّا فِي الآيَة الثَّانِيَة فَتَعني أَقَارب وَعَشِيرَة إِمْرَأَة عَزِيز مِصْر. (لاَحظ تَفْسِير الآيَة فِي كُتب التَّفْسِير وخَاصّةً تَفْسِير الجَلاَلين، وَلاَحظ تَفْسِير المِيزَان: ١٢ / ١٤٢). ↔

وأمّا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ وَءَاتَيْنَـٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَـٰبِدِينَ﴾ ٱلْأَنْبِيَاء: ٨٤، فكَلِمَة «أَهْل» فِي الآيَة هُنا تُشِير إِلىٰ أَبنَاء النَّبِيّ أَيُوب ﵇ بَعد كَشْف الضرّ عَنْه.

أَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فَاطِر: ٤٣، وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ ٱلنِّسَاء: ٥٨، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ ٱلْكَهْف: ٧١، فكَلِمَة «أَهْل» فِي هَذِهِ الآيَات الشَّرِيفَة تَعْني أَصْحَاب الشّيء أَو أَصْحَاب ٱلْعَمَل.

وَالخُلاصة: أَنّ كَلِمَة «أَهْل» قَد وَرَدت فِي ٱلْقُرْآن ٱلْكَرِيم (٥٤) مرّة (أُنظر ٱلْمُعْجَم المُفَهرس لأَلفَاظ ٱلْقُرْآن ٱلْكَرِيم لُمحَمَّد فُؤاد عَبد البَاقي).

أَمَّا كَلِمَة «بَيْت» الّتي وَرَدت فِي مَوَاطن عَدِيدَة مِن كتَاب الله تَعَالَىٰ وَسُنَّة نَبِيّه ﷺ، أَيضاً حَمَلَت عَدّة مَعَانٍ، مِنْهَا: ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَام. ومِنْهَا: ٱلْبَيْت النّسبي، ومِنْهَا: ٱلْبَيْت المَادّي المُعدّ للسَكن، وغَيْر ذَلِكَ. فَقَد وَرَدت بِمَعْنَىٰ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَام (١٥) مرّة؛ (أُنظر، ٱلْبَقَرَة: ١٢٥ و ١٢٧ و ١٥١، ٱلْأَنفَال: ٢٥، هُودٍ: ٧٣، ٱلْحَجّ: ٢٦ و ٢٩ و ٣٣، آلِ عِمْرَانَ: ٩٦ و ٩٧، ٱلْمَائِدَة: ٢ و ٩٧، ٱلْأَحْزَاب: ٣٣، ٱلطُّور: ٤، إِبْرَاهِيم: ٢٧) لِأَنَّهَا مِن الْأَلْفَاظ المُشتَرَكَة.

أَمَّا إِذَا أَضفنَا كَلِمَة «ٱلْبَيْت» إِلىٰ الأَهْل فَقَد وَرَدت فِي ٱلْقُرْآن ٱلْكَرِيم مرّتَين كمَا فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ هُودٍ: ٧٣. وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ ٱلْأَحْزَاب: ٣٣.

أَمَّا كَلِمَة «أَهْل ٱلْبَيْت» فِي السُّنّة المُطهّرة فكَثِيرَة الورُود، وَلاَ يُمكن لنَا اَستعرَاضها، لإِستلزَام ذَلِكَ مُرَاجعَة قَوْله، وَفِعْله، وَتَقرِيره ﷺ، وَهَذَا مِمَّا لاَ يُمكن حَصرَه.

وَبِمَا أَنّ المَدلُول الْحَقِيقِي لِهَذَا المُصْطَلح الجَلِيل قَد تَعرّض لحَملَةٍ مِن التّزوير، وَالتّشويه، وهُو مَدَار بَحثنَا فَيَقتضي التّنويه عَمَّا وَرَد عَنْه ﷺ عَلَىٰ سَبِيل الإِجمَال لاَ التّفصيل. فَقَد وَرَد عَنْه ﷺ عَن طَرِيق أَهْل السُّنّة وَالشّيعَة مَا يُقارِبُ الثمانيين، رَوىٰ مِنْهَا أَهْل السُّنّة مَا يقرب مِن أَرْبَعِين حَدِيثاً. وَرَوىٰ أَهْل الشّيعَة أَكْثَر مِن ثَلاَثين طَرِيقاً (راجع تَفْسِير المِيزَان: ١٦ / ٣٢٩). وَعَلَىٰ الرّغم مِن ذَلِكَ فَقَد تمَخّض عَن إِهمَال القَرِينَة قِيَام عِدّة آرَاء وَمذَاهب كلّ مِنهَا تَزعَم سَلاَمَة الإِتّجَاه و التَّفْسِير لِهَذَا المُصْطَلح.

فَمِنهُم مَن يَقُول: إِنَّ أَهْل ٱلْبَيْت الّذين عَنَتهُم آيَة التَّطْهِير هُم: بَنُو هَاشم ـ أَي بَنُو عَبدالمُطّلِب جَمِيعاً ـ و مِنْهُم مَن قَالَ: إِنَّهُم مُؤمنُو بَني هَاشِم وَعَبدالمُطّلب دُونَ سَائِر أَبنَائهمَا (أُنظر، رُوح ٱلْمَعَانِي

↔ للآلوسي: ٢٤ / ١٤).

وَمِنْهُم مَن يَقُول: إنّهُم الْعَبَّاس بن عَبدالمُطّلب وَأَبنَاؤه (أُنظر، الْمَصْدَر السّابق).

وَمِنْهُم مَن يَقُول: هُم الّذين حُرموا مِن الصَّدَقَة: آل عَليٍّ، وَآل عَقِيل، وآل جَعفرٍ، وآل الْعَبَّاس (أُنظر، تَفْسِير الخَازن: ٥ / ٢٥٩).

ومِنْهُم مَن يَقُول: هُم نِسَآءَ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله، وَعليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن: (أُنظر، تَفْسِير الخَازن: ٥ / ٢٥٩، تَفْسِير الكَشّاف: ٣ /٦٢٦، فَتْح القَدِير للشّوكَاني: ٤ /٢٧٨ و ٢٨٠).

ومِنْهُم مَن يَقُول: هُم نِسَآءَ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله خَاصّةً، حَتّىٰ أَنّ عِكرِمَة كَانَ يَقول: مَن شَاء بَاهلتَه بأَنَّهَا نَزَلَتْ بِأَزوَاج الرَّسُول صلى الله عليه وآله.

ولَسْنَا بِصَدَد مُنَاقشَة هَذِه الأَقوَال، وَلَكن نُذكّر القَارىء الْكَرِيم بِأنّ عِكْرِمَة بن عَبدالله يَرىٰ رَأي نَجدَة الْحَرُورِيّ وهُو مِن أشدّ الْخَوَارِج بُغضاً لعَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام. وَيَرىٰ أَيضاً كُفر جَمِيع الْمُسْلِمِين مِن غَيْر الْخَوَارِج. وهُو القَائِل فِي مَوسم الْحَجّ: وَدَدتُ أنّ بِيَدي حَربَةً فَأَعْتَرض بهَا مَن شَهد المَوسم يَمِيناً وَشمَالاً. وهُو القَائِل أَيضاً عِندَما وَقَف عَلَىٰ بَاب الْمَسْجِدِ الْحَرَام: مَا فِيهِ إلّا كَافر.

وَمِن مَفَاهِيمَه الإِعتقَاديّة: إنّما أَنزَل الله مُتشَابه الْقُرْآن ليُضِلّ بِه. وَقَد اشتَهر بكِذبِهِ وَوضعه للحَدِيث ابن عَبّاس، وَابن مَسعُود، وَلذَا وَصَفه يَحيىٰ بن سَعِيد الأَنْصَاري بأَنّه كَذّاب. (أُنظر، تَرجمَة عِكْرِمَة فِي مِيزَان الإِعْتِدَال للذَّهبي: وَالمعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٤٥٥ الطّبعة الأُولَىٰ قُم مَنشُورَات الشَّرِيف الرَّضِي، طَبقَات ابن سَعد). أَفَيصحّ بَعد هَذَا أَنْ نَأخذ بحَدِيثٍ يَرويه ؟!

أَمَّا الرّاوي الثَّانِي بَعد عِكْرِمَة فَهُوَ مُقَاتل بن سُليمَان البَلخي الأَزْدِيّ الخرَاسَاني، كَانَ مُفسّراً لِلْقُرْآن الْكَرِيم عَلَىٰ طَرِيقَته الْخَاصَّة، حَتّىٰ قَالَ فِيهِ ابن المُبَارك: مَا أَحسن تَفْسِيره لَو كَانَ ثقَة. (أُنظر، مِيزَان الإِعتدَال للذّهبي: ٤ /١٧٣ الطّبعَة الأُولَىٰ بَيرُوت، تَهْذِيب الْعُمَّال فِي أسمَاء الرِّجَال للحَافظ الخَزْرَجِي الأَنْصَاري). وكَانَ مِن غُلَاة المُجسّمة يُشبّه الْخَالِق بالْمخْلُوقِينَ، حَتَّىٰ قَالَ أَبُو حَنِيفَة: أَفرَط جَهَم فِي نَفي التّشبِيه حَتّىٰ قَالَ: إنّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بشَيء، وَأَفرَط مُقَاتل فِي الإِثبَات حَتّىٰ جَعَله مِثْل خلقَه. (أُنظر، الْمَصْدَر السّابق). وَقَالَ النّسائي: والكَذّابُون الْمَعْرُوفُون بوَضع الْحَدِيث: ابن أَبي يَحيىٰ بالْمَدِينَة، والوَاقدي ببَغدَاد، وَمُقَاتل بن سُليمَان. (مِيزَان الإِعْتِدَال: ٣ / ٥٦٢ فِي تَرجمَة مُحَمَّد بن سَعِيد المَصلُوب). وكَانَ مُقَاتل عَلَىٰ مَذْهَب المُرجئَة. (الفَصْل لِابْن حَزم: ٤ / ٢٠٥)، وَيَأخذ عَن اليَهُود، وَالنّصارىٰ وَيغرّر بالْمُسْلِمِين، حَتَّىٰ قَالَ فِيهِ الذّهبي: كَانَ مُقَاتل دَجّالاً جَسُوراً. (أُنظر، مِيزَان ↔

الإِعْتِدَال: ٣ / ٥٦٢).

عَود عَلَىٰ بِدء: كَيْفَ يُفسّر عِكْرِمَة أَو مُقَاتل بِأنّ الآيَة نَزَلَتْ فِي نِسَآءَ النَّبِيّ ﷺ خَاصَّةً مَع أَنَّ الْمُرَاد مِن الرّجس هُو مُطلق الذّنب ؟ ! وَهَذَا يَلزم إِذْهَاب الرّجس عَنهنّ وَبالتّالي لاَ يَصحّ أَنْ يُقَال: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ...﴾ ٱلْأَحْزَابِ: ٣٢، وَلمَا صَحّ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ ٱلْأَحْزَابِ: ٣٠.

وكَيْفَ يُفسّران إِيذَاءهنّ لهُ ﷺ مَع إِذْهَاب الرّجس عَنهنّ ؟ ! حَيْثُ ذَكَر البُخَاريّ: إِنَّ النَّبِيّ ﷺ هَجَر عَائِشَةَ، وَحَفصة شَهرَاً كَاملاً، وذَلِكَ بِسَبب إِفشَاء حَفْصَة الْحَدِيث الَّذي أَسرّه لهَا إِلَىٰ عَائِشَةَ، فَقَالَت للنَّبِيّ ﷺ: إِنّك أَقسمتَ أَنْ لاَ تَدخل عَلَينا شَهرَاً. (أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ٣ / ٣٤). وفِي رِوَايَة أَنسٍ: قَالَ ﷺ: « آليت مِنهنّ شَهرَاً ». (أُنظر، نَفْس الْمَصْدَر السّابق). وَهَا هُو ٱبن عَبَّاس يَقول: لَم أَزْل حَرِيصَاً عَلَىٰ أَنْ أَسأَل عُمَرَ بن الخَطَّاب عَن المَرأَتَين مِن أَزوَاج النَّبِيّ ﷺ اللّتَين قَالَ الله تَعَالَىٰ فِيهِمَا: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ٱلتَّحْرِيم: ٤. حَتَّىٰ حَجّ وَحَججتُ مَعهُ... حَتَّىٰ قَالَ ٱبن عَبَّاس: فَقُلْتُ لِلْخَلِيفَة: مَن المَرأَتَان ؟ فَقَالَ عُمَرَبن الخَطَّاب: وَاعجبَاً لَك يَا ٱبن الْعَبَّاس ! هُما عَائِشَةَ وَحَفصَة. (أُنظر، لْمَصْدَر السّابق: ٧ / ٢٨ ـ ٢٩، و: ٣ / ١٣٣). وَهَا هِي عَائِشَةَ وَتَعقّبها للنَّبِيّ ﷺ بَعدمَا فَقَدتهُ فِي لَيَالي نَوبتهَا، وقَوْله ﷺ لهَا: « مَالك يَا عَائِشَةَ ! أَغرتِ ؟ فَقَالت: وَمَالي أَنْ لاَ يغَار مِثْلي عَلَىٰ مِثْلك ؟ ! فَقَالَ لهَا ﷺ: أَفَأخذكِ شَيطانكِ ؟ ! (أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ٦ / ١١٥، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٨ / ١٠١، طَبقَات ٱبْن سَعد: ٨ / ١٣٥ طَبعَة أُوربَا، وصَحِيح البُخَاريّ: ٣ / ١٣٧، و: ٤ / ٢٢، صَحِيح مُسْلِم كتَاب ٱلطَّلَاقِ ح ٣١ ـ ٣٤).

وكَيْفَ يُفسّران قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ ٱلْأَحْزَابِ: ٥٧، وقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٱلتَّوْبَة: ٦١، وَقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ﴾ ٱلتَّحْرِيم: ٥، وَقَوْله ﷺ لأُمّ سَلمَة عِندمَا سَأَلته: يَا رَسُول الله أَلستُ مِن أَهْل ٱلْبَيْت ؟ قَالَ: أَنتِ إِلىٰ خَير إِنّك مِن أَزوَاج النَّبِيّ. وَمَا قَالَ: إِنّك مِن أَهْل ٱلْبَيْت ؟ ! (أُنظر، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم الحَسكَاني: ٢ / ١٢٤ تَحقِّيق الشّيخ المَحمُودي نَقلاً عَن كتَاب مُعْجَم الشّيوخ: ٢ / الوَرق ٧ مِن المُصوّرة، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢ / ٧).

أَمَّا المَدلول الْحَقِيقِي لأَهْل ٱلْبَيْت بَعد تَخصِيص هَذَا التّعمِيم وَتقيِيد الإِطلاَق فِي الآيَة ٱلْكَرِيمَة مِن

خِلاَل القَرِينَة الَّتي تُرَافق الإِستعمَال، وكَذَلِكَ مِن خِلاَل الأَحَادِيث النَّبَوِيَّة المُحدّدة للمُرَاد مِن أَهْل ٱلبَيْت فِي آيَة التَّطْهِير، وَهِي مَا أَجمَعت عَلَيْهِ الأُمّة مِن خلاَل كُتب الْحَدِيث المُعتَبرة أَو كُتب التَّفْسِير فإِنَّه يَظهَر لنَا أنّ هَذِه الآيَة نَزَلَتْ فِي خَمسةٍ، وهُم: مُحَمَّد، وَعليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، و الحُسَيْن:.

وَمَصَادر تِلك الأَحَادِيث غَيْر مَحصُورَة، وَلَكن نُشِير إِلىٰ مَاهُو مُتدَاول وَمَنشُور مِنْهَا:

١ ـ رَوَت أُمّ ٱلمُؤْمِنِين أُمّ سَلمَة بشَأن نُزول هَذِه الآيَة: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ قَالَت: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي بَيْتِي، وفِي ٱلبَيْت سَبعَة: جِبْرِيلَ، وَمِيكَال، وَعليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن رَضي الله عَنْهُم وَأَنا عَلَىٰ بَاب ٱلبَيْت. قُلتُ: يَا رَسُول الله، أَلست مِن أَهْل ٱلبَيْت؟ قَالَ: إِنّك إِلىٰ خَير، إِنّكِ إِلىٰ خَير! إِنّكِ مِن أَزوَاج النَّبِيّ. (أُنظر، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٤ / ١٩٨، وَمِشكل الآثَار: ١ / ٢٣٣، وَروايَة أُخرىٰ فِي سُنن التِّرمِذي: ١٣ / ٢٤٨، ومُسْنَد أَحمَد: ٦ / ٣٠٦، أُسد الغَابَة: ٤ / ٢٩، وتَهْذِيب التَّهْذِيب: ٢ / ٢٩٧).

٢ ـ وَرَوىٰ عَبدالله بن جَعْفر بن أَبي طَالب قَالَ: لمّا نَظر رَسُول الله صلى الله عليه وآله إِلىٰ الرَّحْمَة هَابطَة قَالَ: أُدعوا لِي، أُدعوا لِي، فَقَالت صَفيَّه بِنْت حُيي بن أَخطب زوّج رَسُول الله صلى الله عليه وآله: مَن يَا رَسُول الله؟ قَالَ: أَهْل بَيْتِي: عَلِيّاً، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن. (أُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣ / ١٤٧، صَحِيح مُسْلِم: ٥ / ١٥٤، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ٩، سُنن البَيْهَقِيّ: ٦ / ٣٠٠). فَجيء بِهِمْ، فَأَلقىٰ عَلَيْهِمْ النَّبِيّ صلى الله عليه وآله كسَاءه، ثُمّ رَفَع يَدَيه، ثُمّ قَالَ: أَللَّهُمّ هَؤُلَاء آلي فَصلّ عَلَىٰ مُحَمَّد وآل مُحَمَّد. فَنَزل قَول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾.

٣ ـ وَرَوت أُمّ ٱلمُؤْمِنِين عَائِشَةَ بشَأن نُزول هَذِه الآيَة قَالَت: خَرَج رَسُول الله غَدَاةً وعَلَيْهِ مَرطٌ مُرَحّل مِن شَعرٍ أَسْوَد، فَجَاء الْحَسَن بن عَليّ فأَدْخَلَه، ثُمّ جَاء الحُسَيْن فَدخل مَعهُ، ثُمّ جَاءَت فَاطِمَة فأَدْخَلَها، ثُمّ جَاء عَليّ فأَدْخَلَه. (أُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣ / ١٤٧ طَبعَة حَيدَر آبَاد، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢ / ٥ طَبعَة بُولاَق)، ثُمّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

٤ ـ وَعَن أَنَس بن مَالك قَالَ: إِنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله كَانَ يَمرّ ببَاب فَاطِمَة سِتة أَشهر كُلّما خَرَج إِلىٰ صَلاَة ٱلفَجْر يَقول: الصَّلاَة يَا أَهْل ٱلبَيْت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. (أُنظر، المصَادر السَّابقة، وتَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣ / ٤٨٣، وَالدُّر المَنثُور، ٥ / ١٩٩، ومُسْنَد الطَّيَّالسِي: ٨ / ٢٧٤).

↔ فهؤلاء أَهْل بَيْت النَّبِيّ ﷺ عَليّ ، وفَاطِمَة ، والْحَسَن ، والحُسَيْن : كَمَا جَاء فِي النَّقل المُتوَاتر الَّذي لاَ يَقبل اللّبس ، وَكمَا هُو مَعرُوف مِن أَحوَال النَّبيّ ﷺ وَسِيرَته مَعَهُم .

وَنَظراً لَكثرَة المَصَادر التَّأرِيخِية ، وَالحَدِيثيَة ، والتَّفْسِيرِيَة نَكتفي بِذكرهَا فَقط دُونَ تَدوِين الْوَاقِعَة .

أَوّلاً : بِدءً بالسَّيِّدة عَائِشَةَ زَوّجَة النَّبِيّ ﷺ وَاعترَافهَا بِأنّ أَهْل الْبَيْت هُم : عَليّ ، وفَاطِمَة ، والْحَسَن والحُسَيْن عليهم السلام ، وَهِي خَارجَة عَنْهُم ، أَي لَم تَشملهَا الآيَة .

أُنظر ، صَحِيح مُسْلِم بَاب فَضَائِل أَهْل الْبَيْت : ٢ / ٢٦٨ طَبْعَة عِيسَىٰ الحلَبي بِمصْر ، و : ١٥ / ١٩٤ طَبْعَة مِصْر أَيضاً بشَرح النّووي ، فَتْح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان : ٧ / ٣٦٥ ، فَتح القَدِير للشَّوكاني : ٤ / ٢٧٩ ، شوَاهد التّنزيل للحَسكَاني الحَنفي : ٢ / ٥٦ ح ٦٧٦ ـ ٦٨٤ تحقِّيق الشَّيخ المَحمُودي ، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم : ٣ / ١٤٧ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٥ / ١٩٨ ، كفَايَة الطَّالب للحَافظ الكَنجي الشَّافعي : ٥٤ و ٣٧٣ و ٣٧٤ طَبْعَة الحَيدريَة ، نُظم دُرر السِّمطَين للزَّرندي الحَنفي : ١٣٣ .

وَثَانِياً : اعْترَاف أُمّ الْمُؤْمِنِين أُمّ سَلمَة زَوّج النَّبِيّ ﷺ بِأنّ أَهْل الْبَيْت هُم : عليّ ، و فَاطِمَة ، والْحَسَن والحُسَيْن عليهم السلام ، وَهِي خَارجَة عَنْهُم .

أُنظر ، شوَاهد التّنزِيل للحَسكاني الحَنفي : ٢ / ٣٩ ح ٦٥٩ و ٧٠٦ و ٧٠٧ ـ ٧١٠ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧٢٠ و ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٩ و ٧٣١ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٤٠ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٥٢ و ٧٥٥ و ٧٥٧ ـ ٧٦١ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٨ ، الرّياض النّضرة لمُحبّ الدِّين الطَّبَرِيّ الشّافعي : ٢ / ٢٤٨ الطّبعة الثّانِيَة ، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي : ١ / ١٩ طَبْعَة النّجف ، سُنن التِّرمِذي : ٥ / ٣٢٧ ح ٣٢٠٥ ، صَحِيح التِّرمِذي : ٥ / ٣١ ح ٣٢٥٨ و ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ و ٣٦١ ح ٣٩٦٣ .

وأُنظر ، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان : ٧ / ٣٦٤ ، فَتح القَدِير للشَّوكاني : ٤ / ٢٧٩ ، مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبِي طَالب لِابْن المغَازلي الشّافعي : ٣٠٣ ح ٣٤٧ و ٣٤٩ ، تَفْسِير ابْن كَثِير : ٣ / ٤٨٤ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٥ / ١٩٨ ، نُظم دُرر السِّمطِين للزَّرندي الحَنفي : ٢٣٨ ، كفَايَة الطَّالب للحَافظ الكَنجي الشّافعي : ٣٧٢ طَبْعَة الحَيدريَة ، يَنَابِيع المَودَّة للحَافظ القُندُوزي الحَنفي : ١٠٧ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٩٤ طَبْعَة اسلاَمبُول ، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير : ٢ / ١٢ ، و : ٣ / ٤١٣ ، و : ٤ / ٢٩ ، السِّيرَة النَّبوِيَّة بهَامِش السِّيرَة الحَلَبية : ٣ / ٣٣٠ طَبْعَة البَهية بمِصْر ، تَفْسِير الطَّبَرِيّ : ٢٢ / ٧ ، إِسعَاف الرّاغِبين بهَامِش نُور الأَبْصَار : ٩٧ طَبْعَة العُثْمَانية .

وَثَالِثاً : اختِصَاص أَهْل الْبَيْت بعَليّ ، وفَاطِمَة ، والْحَسَن ، والحُسَيْن عليهم السلام مِن خِلاَل قَوْله ﷺ : ↔

↔ «أَللَّهُمَّ هَؤلاَء أَهْل بَيْتي فَأَذْهِبْ عَنْهُم الرِّجْس وَطَهِّرْهُم تَطْهِيراً. وقَرِيب مِنْهُ أَلفاظ أُخرىٰ كمَا وَرَد عَن جَابر بن عَبدالله: أَنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله دَعَا عَلِيّاً، وَابنَيه وفَاطِمَة، فَألبسهُم مِن ثَوبهِ، ثُمّ قَالَ: أَللَّهُمَّ هَؤُلاَء أَهْلي، هَؤُلاَء أَهْلي.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم الحَسكاني الحَنفي: ٢ / ٢٨ تَحقِّيق الشّيخ المَحمُودي ح ٦٤٧ـ ٦٤٩ و ٦٥٤ و ٦٥٩ و ٦٧٠ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٥ و ٦٨٢ و ٦٨٤ و ٦٨٦ و ٦٨٩ و ٦٩١ ـ ٦٩٣ و ٧١٨ ـ ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٦ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٤ و ٧٣٧ ـ ٧٤١ و ٧٤٣ و ٧٥٤ و ٧٥٨ ـ ٧٦١ و ٧٦٥ و ٧٦٨، فَرَائد السّطمَين: ١ / ٣١٦ ح ٢٥٠ و ٣٦٨ ح ٢٩٦، و: ٢ / ١٤ ح ٣٦٠، الرّياض النّضرة لمحبّ الدِّين الطَّبَرِيّ الشّافعي: ٢ / ٢٤٨ الطّبعة الثّانِيَة، السِّيرَة الْحَلَبِية للحَلبي الشّافعي: ٣ / ٢١٢ طَبْعَة البَهية بمِصْر، صَحِيح التِّرمِذي: ٥ / ٣١ ح ٣٢٥٨ و ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ و ٣٦١ ح ٣٩٦٣، صَحِيح مُسْلِم بَاب فَضَائِل عَليّ بن أَبي طَالب: ١٥ / ١٧٦ طَبْعَة مِصْر بشَرح النّووي.

وأُنظر أَيضَاً، مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن المَغَازلي الشّافعي: ٣٠٢ ح ٣٤٦ ـ ٣٥٠، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ١ / ١٩ طَبْعَة النّجف، المَنَاقب للخوَارزمي الحَنفي: ٦٠، مَقْتَل الحُسَيْن للخوَارزمي: ١ / ٧٥، خَصَائِص أَمِير الْمُؤْمِنِين للنّسائي: ٤ و ١٦ طَبْعَة القَاهرَة و ص ٤٦ بتَحقِّيق الشّيخ المَحمُودي، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصّحِيحَين لِلْحَاكِم: ٢ / ١٥٠ و ٤١٦، و: ٣ / ١٠٨ و ١٤٦.

وأُنظر كَذَلِكَ، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلان بهَامِش السِّيرَة الْحَلَبِية: ٣ / ٣٣٠ طَبْعَة البَهية بمِصْر، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان: ٧ / ٣٦٤، فَتح القَدِير للشّوكاني: ٤ / ٢٧٩، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٥ / ١٩٨، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٣ / ٤٨٣، مَجْمَع الزّوائد: ٧ / ٩١، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسُّيوطي: ١٦٩، يَنَابِيع المَودَّة للحَافظ القُندوزي الحَنفي: ١٠٧ و ١٠٨ و ١٩٤ و ٢٢٨ ـ ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٢٨١ و ٢٩٤ طَبْعَة ٱسلاَمبُول، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ١٨٥، و: ٣ / ٢٥٩، و: ٦ / ٢٩٨ طَبْعَة المَيمنية بمِصْر، مشكَاة الْمَصَابِيح للعُمري: ٣ / ٢٥٤ تَأرِيخ ٱبْن عَسَاكر الشّافعي: ١ / ٢١ ح ٣ و ص ١٨٤ و ٢٤٩ و ٢٧١ ـ ٢٧٣، تَفْسِير الفَخر الرّازي: ٢ / ٧٠٠، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٢ / ١٢، و: ٣ / ٤١٣، و: ٤ / ٢٦، و: ٥ / ٦٦ و ١٧٤ و ٥٢١ و ٥٨٩.

ورَاجع مُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال بهَامِش مُسْنَد أَحمَد: ٥ / ٥٣، مَصَابِيح السُّنّة للبَغوي الشّافعي: ٢ / ٢٧٨ طَبْعَة مُحَمَّد عليّ صَبِيح، الْمُعْجَم الْصَّغِير للطَّبرَاني: ١ / ٦٥، نُظم دُرر السِّمطَين للزَّرندي الحَنفي: ١٣٣ و ٢٣٨ و ٢٣٩، مَعَالِم التّنزيل للبَغوي الشّافعي مَطبُوع بهَامِش تَفسِير الخَازن: ٥ / ٢١٣، ↔

↔ الصَّوَاعِق الُمحرِقَة لِابْن حَجر: ١١٩ و ١٤١ ـ ١٤٣ و ٢٢٧ طَبْعَة الُمحَمَّدية، تَفْسِير الخَازن: ٢١٣/٥، مِرآة الجنَان لليَافعي: ١٠٩/١، التَّأريخ الكَبِير للبُخاري: ١/ق ٢ /٦٩ رَقم ١٧١٩ و ٢١٧٤ طَبْعَة سَنَة ١٣٨٢ هـ. أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٢٠٣، الإتْحَاف للشّبرَاوي الشّافعي: ٥، الإسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ بهَامِش الإِصَابَة: ٣٧/٣ طَبْعَة السّعادة، كفَاية الطّالب للحَافظ الكَنجي الشّافعي: ٥٤ و ١٤٢ و ١٤٤ و ٢٤٢ طَبْعَة الحَيدريّة.

وَرَابعاً: آختصَاص أَهْل ٱلْبَيْت بعَليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن: وذَلِكَ مِن خِلاَل أَقْوَاله ﷺ عِندَما يَخرج للصَلاْة، وَيمرّ ببَاب عَليّ وفَاطِمَة ﷺ، كروَايَة أَنس بن مَالك قَالَ: إِنَّ رَسُول الله ﷺ كَانَ يَمرّ بباب فَاطِمَة سِتة أَشهر، فَإِذَا خَرج إِلىٰ صَلاْة ٱلْفَجْرِ يقول: الصَّلاْة يا أَهْل ٱلْبَيْت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل للحَسكاني الحَنفي: ١٨/٢ ح ٦٣٧ ـ ٦٤٠ و ٦٤٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٧٧٣ تَحقِّيق الشّيخ المَحمُودي، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ١٩/١، صَحِيح التّرمِذي: ٥/ ٣ ح ٣٢٥٩، مُسْنَد أَحمَد: ٢٥٩/٣ و ٢٨٥ طَبْعَة المَيمنية بِمِصْر، مُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال بهَامِش مُسْنَد أَحمَد: ٩٦/٥، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ١٩٩/٥، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢ /٦، مَجْمَع الزّوائد للهَيثمي الشّافعي: ١٦٨/٩، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٤٨٣/٣ و ٤٨٤، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم: ١٥٨/٣، يَنَابِيع المَودَّة للقُندوزي الحنَفي: ١٩٣ و ٢٣٠ طَبْعَة آسلاَمبول، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان: ٣٦٥/٧ طَبْعَة القَاهرَة، أَنْسَاب الْأَشْرَاف للبلاَذري: ١٠٤/٢ ح ٣٨، أُسد الغَابَة لِابْن الْأَثِير: ٥٢١/٥.

وَخَامساً: آختصَاص أَهْل ٱلْبَيْت بعَليّ، وفَاطِمَة، والْحَسَن، والحُسَيْن ﷺ مِن خِلاَل سَبب النّزول، وَمَا قَاله ﷺ فِيهِمْ كَحَدِيث أُمّ سَلمَة: إِنَّ النَّبِيّ ﷺ كَانَ فِي بَيْتِها، عَلَىٰ مَنَامة لهُ، عَلَيْهِ كسَاء خَيبري، فَجَاءت فَاطِمَة بِبُرمَة فِيْهَا خُزيرَة، فَقَالَ: أدعي زَوْجك وآبنَيك، فَدَعتهُم، فَبينَّما هُم يَأكلُون إِذ نَزَلَتْ عَلَىٰ النَّبِيّ ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. فَأَخذ النَّبِيّ ﷺ بفَضلة الْكِسَاء فَغشّاهم إِيّاها، ثُمّ قَالَ: أَللَّهُمَّ هَؤُلاَء أَهْل بَيْتِي وَحَامّتي فَأَذْهب عَنْهُم الرِّجس وَطَهّرهُم تَطْهِيراً. قَالهَا النَّبِيّ ﷺ ثَلاَث مَرّات. قَالَت أُمّ سَلمَة: فَأَدخلتُ رَأسي فِي ٱلْبَيْت، فَقُلتُ: وَأَنَا مَعَكُمْ يَا رَسُول الله؟ قَالَ: إِنّكِ إِلىٰ خَير.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم الحَسكاني: ١٣/٢ ح ٦٣٧ ـ ٦٤١ و ٦٤٤ و ٦٤٨ ـ ٦٥٣ و ٦٥٦ ـ ٦٦١ و ٦٦٣ ـ ٦٦٨ و ٦٧١ ـ ٦٧٣ و ٦٧٥ و ٦٧٨ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٦ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٤ ↔

⟺ و ٧٠٧ و ٧١٠ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧٢٩ و ٧٤٠ و ٧٥١ و ٧٥٤ ـ ٧٦٢ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٧ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧٤ طَبْعَة وزَارة الثّقافة والإرْشَاد الإسْلاَمي، صَحِيح مُسْلِم: فَضَائِل أَهْل ٱلْبَيْت ٢ / ٣٦٨ طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي، صَحِيح التِّرمِذي: ٥ / ٣٠ ح ٣٢٥٨، و: ٥ / ٣٢٨ ح ٣٨٧٥ طَبْعَة دَار الْفِكْر، مُسْنَد أحمَد: ١ / ٣٣٠ طَبْعَة المَيمنية بِمِصْر، فرَائِد السِّمطِين للحمُويني الشّافعي: ١ / ٣١٦ ح ٢٥٠، و: ٢ / ٩ ح ٣٥٦ و ٣٦٢ و ٣٦٤، إسعَاف الرّاغبِين للصبّان بهَامِش نُور الأَبْصَار: ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ طَبْعَة السّعيدية، فَتْح القَدِير للشَّوكاني: ٤ / ٢٧٩.

وَأنظر كَذَلِكَ، نُور الأَبْصَار للشّبلنجي: ١٠٢ طَبْعَة السّعيدية، فَتح الْبَيَان لصدّيق حَسن خَان: ٧ / ٣٦٣ ـ ٣٦٥، الرّياض النّضرة لمحبّ الدِّين الطَّبَرِيّ الشّافعي: ٢ / ٢٤٨ الطّبعة الثّانِيَة، فَضَائِل الْخَمْسَة: ١ / ٢٢٤ ـ ٢٤٣، يَنَابِيع المَودَّة للقُندوزي الحَنفي: ١٠٧ و ١٠٨ و ٢٢٨ ـ ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٢٦٠ و ٢٩٤ طَبْعَة آسلاَمبُول. العِقد الفَرِيد لِابْن عَبد رَبّه الْمَالِكي: ٤ / ٣١١ طَبْعَة لُجنة التَّأْلِيف والنّشر بمِصْر، الإسْتِيعَاب لِابْن عَبدالبرّ بهَامِش الإصَابَة: ٣ / ٣٧ طَبْعَة السّعادة، خصَائِص أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين للنسّائي الشّافعي: ٧٢ تَحقِّيق الشّيخ المَحمُودي، مُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال بهَامِش مُسْنَد أَحمَد بن حَنْبَل: ٥ / ٩٦.

وأُنظر أَيضاً، السِّيرَة النَّبَوِيَّة لزَين دَحلان بهَامِش السِّيرَة الْحَلَبِية: ٣ / ٣٢٩ و ٣٣٠ طَبْعَة البَهية بمِصْر، كفَايَة الطّالب للحَافظ الكنجي الشّافعي: ٥٤ و ٣٧٢ ـ ٣٧٥، أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفَة الْصَّحَابَة لِابْن الأَثِير الشّافعي: ٢ / ١٢ ـ ٢٠، و: ٣ / ٤١٣، و: ٥ / ٥٢١ و ٥٨٩، أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٢٠٣ طَبْعَة الحَلبي بمِصْر، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة لِابْن حَجر الشّافعي: ٨٥ و ١٣٧ طَبْعَة المَيمنية بمِصْر، الإتقَان فِي عُلُوم ٱلْقُرْآن للسُّيوطي: ٤ / ٢٤٠ مَطبعَة المَشهد الحُسَيْني بِمِصْر، التّسهيل لعُلوم التّنزيل للكَلبي: ٣ / ١٣٧، التَّفْسِير المُنِير لمَعَالِم التّنزِيل للجَاوي: ٢ / ١٨٣، أَحْكَام ٱلْقُرْآن للجصّاص: ٥ / ٢٣٠ طَبْعَة عبدٱلرَّحْمَان مُحَمَّد، منَاقب عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن المغَازلي الشّافعي: ٣٠١ ح ٣٤٥ و ٣٤٨ ـ ٣٥١.

وَرَاجع مَصَابِيح السُّنّة للبَغوي الشّافعي: ٢ / ٢٧٨ طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح، روَاية عَن عَمْرُو بن يَزِيد عَن مَكحُول وفِيْهَا قَالَ جِبْرِيل: وَأنا مِنْكُم يَا مُحَمَّد...، مَجْمَع الْبَيَان: ٧ ـ ٨: ٣٥٦ و ٣٥٧ طَبْعَة إحيَاء التّراث العَرَبِي بَيرُوت، تَفْسِير الشّوكاني: ٤ / ٢٨٠، الْمُسْتَدرَك لِلْحَاكِم: ٣ / ١٤٦، تفْسِير جَامع الْبَيَان: ١ / ٢٩٦ دَار ٱلْمَعْرِفَة، تَفْسِير النّيسابوري: ٢٢ / ١٠، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢ / ٦ و ٧ و ٢٨ طَبْعَة مِصْر، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٥ / ١٩٨ و ١٩٩، مشكَاة الْمَصَابِيح للعُمري: ٣ / ٢٥٤، الكشّاف للزَّمَخشري: ١ / ١٩٣ طَبْعَة مُصطَفَىٰ مُحَمَّد، تَفْسِير القُرطُبي: ١٤ / ١٨٢ الطّبعة الأُولَىٰ بالقَاهِرَة، ⟺

وَقَالَ السَّيِّد المَسِيح عليه السلام : « مَا يَنْفع الإِنْسَان لَو رَبح العَالَم ، وَخَسر نَفْسَه »[١].

وَقَالَ الإِمَام عليه السلام : « مَا ظَفِرَ مَنْ ظَفِرَ الإِثْمُ بِهِ ، وَالْغَالِبُ بِالشَّرِّ مَغْلُوبٌ »[٢].

وَقَالَ السَّيِّد المَسِيح عليه السلام : « لَيْس بالخُبْز وَحْدَه يَحيَا الإِنْسَان »[٣].

وَقَالَ الإِمَام عليه السلام : « اَعْمل لدُنْيَاكَ كَأَنَّك تَعيش أَبَداً ـ أي مَع الأجْيَال إِلَىٰ يَوْم يُبعثُون ـ وَاَعْمل لآخِرتك كَأَنّك تَمُوت غَداً » أي اَتقّ الله في عَملك لدُنْيَاكَ[٤].

وَقَالَ السَّيِّد المَسِيح عليه السلام : « أَحسنُوا إِلَىٰ مُبْغضكُم »[٥].

وَقَالَ الإِمَام عليه السلام : « إِذَا قَدَرْتَ عَلَىٰ عَدُوِّكَ فَاَجْعَلِ الْعَفْوَ عَنْهُ شُكْراً لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ »[٦].

وَلَيْس هَذَا القَوْل مِن الإِمَام دَعوَة إِلَىٰ التَّسامُح ، وَكَفىٰ ، بَل وَتَرغيباً فِي اَسمىٰ الطَّاعَات ... وَأَذكىٰ العِبَادَات ... أَنَّ التَّعبد وَالشُّكر لله سُبْحَانَه لاَ يَنْحَصر بالصَّوم

↔ تَفْسِير اَبْن كَثِير : ٣ / ٤٨٣ ـ ٤٨٥ و ٤٩١ الطَّبعة الثَّانِيَة بِمِصْر ، تَذكِرَة الخواصّ للسِّبط بن الجَوزي الحَنفي : ٢٣٣ ، مَطَالب السّؤول لِاَبْن طَلْحَة الشّافعي : ١ / ١٩ و ٢٠ طَبْعَة دَار الكُتب فِي النّجف ، أَحْكَام اَلْقُرْآن لِاَبْن عَربي : ٢ / ١٦٦ طَبْعَة مِصْر .

(١) أنظر ، العَهْد القَدِيم وَالجَدِيد : ٣٠ مَجْمَع الكَنَائِس الشَّرقيّة ، الكتَاب المُقدّس : ٨٤ .

(٢) أُنظر ، نَهج اَلْبَلاَغَة : اَلْحِكْمَة (٣٢٧) ، عُيُون الحِكَم وَالمواعظ : ٤٨١ ، غُرَر الحِكَم : ٦ / ٦١ ، شَرْح نَهج اَلْبَلاَغَة لِاَبْن أبي اَلْحَدِيد : ١٩ / ٢٣٩ ، جوَاهر المَطَالب : ٢ / ١٦٧ .

(٣) أُنظر ، إِنْجِيل مَتّىٰ : ٤ / ولو ٤ / ٤٠ ، العَهْد القَدِيم وَالجَدِيد : ١ / ٢٩٢ مَجْمَع الكَنَائِس الشَّرقيّة .

(٤) أُنظر ، تَحرِير الأَحْكَام لِلعلاّمة الحِلي : ٢ / ٢٤٩ ، تَفْسِير القُرطُبي : ٤ / ٣٥ ، مَن لاَ يَحضَره الْفَقِيه : ٣ / ٩٤ ح ٣٥٦ ، مَعَانِي الأَخْبَار للنّحاس : ٦ / ٣٠٥ ، وَسَائِل الشِّيعة : ١٧ / ٧٦ ح ٢ ، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغِير : ٢ / ١٦ ، كَنز الْعُمَّال : ٥ / ٥٨١ ، تَنبيه الخوَاطر : ٢ / ٢٣٤ .

(٥) أنظر ، إِنْجِيل مَتّىٰ : ٤ / ٣٤ ولو ٤ / ٦ ، العَهْد القَدِيم وَالجَدِيد : ١ / ٢٥٦ مَجْمَع الكَنَائِس الشَّرقيّة .

(٦) أنظر ، نَهج اَلْبَلاَغَة : اَلْحِكْمَة (١٠) ، شَرْح نَهج البَلاَغَة اَبْن أَبي الحَدِيد : ١٨ / ١٠٩ ، يَنَابِيع المَودّة : ٢ / ٤١٥ ، المِئَة المُخْتَارَة : اَلْكَلِمَة (٩٦) .

وَالصَّلاَة، وَالحَجّ وَالزَّكَاة.. أَنَّ الصَّلاة شُكر لله مِن العَبد عَلَىٰ نِعمَة الوجُود، وَالصَّوم شُكر عَلَىٰ نِعمَة العَافيَة؛ وَالزَّكَاة شُكر عَلَىٰ نِعمَة الغِنىٰ؛ فَيُناسب أَنْ يَكُون العَفو شُكراً لله عَلَىٰ مَا تَفضّل وَتكرّم مِن القُدرَة عَلَىٰ الخَصم... وَلاَ يُدرك هَذِهِ الخَبَايَا فِي أَسرَار العِبَادَة إلاَّ نبيّ، أَو وَصيّ نَبيّ، وَإلَّا مَن عَبد الله لذَات الله.

وَنَكتَفي بهَذَا القَدَر مِن الأَمْثلة الَّتي لَو جُمعَت لإِستَوعَبت مُجلّداً ضَخماً.

مُحَمَّد صلى الله عليه وآله وَالشّمْس:

مِن الفضُول أَنْ يَقُول القَائِل: مَن اعْتَقد بأَنَّ أَحداً يُسَاوي مُحَمَّداً فِي الشَّرَف وَالمَكَانَة عِندَ الله فَلَيْسَ مِنَ الإِسْلاَم والمُسْلِمين فِي شَيء وَكَفىٰ أَنَّه صلى الله عليه وآله خَاتَم الأَنْبيَاء، وَسَيِّد الرُّسُل[1]، وأَنَّ الدَّستُور الآلهي قَد أكْتَمل بالكتَاب الَّذي نُزّل عَلَىٰ

(١) هُو مُحَمَّد بن عَبدالله بن عَبدالمُطلب بن هَاشم بن عَبد مُنَاف بن قُصي بن كِلاَب بن مُرّة بن كَعْب بن لُؤي بن غَالب بن فِهر بن مَالِك آبن النَّضر بن كنَانَة بن خُزيمَة بن مَدْركة بن إلِيَاس بن مُضر بن نزَار بن مَعد بن عَدنَان.

أُنظر، البِدَاية وَالنِّهاية: ٤/ ٢٥٥، تَهذِيب التَّهذِيب: ٢/ ٩٨، أُسد الغَابة: ١/ ٢٨٦، الإِصَابة: ١/ ٢٤٨، طَبقَات آبن سَعد: ٤/ ٢٨، شَرح النَّهج لِإبْن أَبي الحَدِيد: ٣/ ٤٠٧، صَفوة الصّفوة: ١/ ٢٠٨، المَعَارف لِإبْن قُتَيبَة، تَحقِّيق: ثروَة عُكَاشة: ١/ ١١٧ طَبعَة قُم مَنشُورَات الشَّرِيف الرَّضي، الإِستيعَاب: ١/ ٨١، حليَة الأَوليَاء: ١/ ١١٤ صُبح الأَعشىٰ للقَلقَشندي: ١/ ٣٥٥.

وَأُمّه: آمِنَة بِنْت وَهَب بن عَبد مُنَاف بن زُهرَة بن كِلاَب المَذكُور فِي نَسَبه ٩ وَهُو الجَدّ الخَامس لهُ صلى الله عليه وآله.

أُنظر، السِّيرَة لِإبْن هِشَام: ١/ ١٦٩، تَأرِيخ اليَعقُوبيّ: ٢/ ٦ و ٧، دَلاَئِل النُّبوَّة للبَيهقي: ١/ ١٨٣، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ١/ ٨٨ ـ ٨٩، تَأرِيخ الطَّبري: ٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٣، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢/ ٥ ـ ٨، سُبل الهُدىٰ وَالرَّشاد: ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩، الرّوض الأُنف: ٢/ ١٣١ ـ ١٣٥، نِهَاية الإِرَب: ١٦/ ٦٦.

نَسَبٌ كَأَنَّ عَليهِ مِن شَمسِ الضُّحىٰ ... نُوراً وَمِن فَلَقِ الصّباح عَمُوداً

مَا فِيهِ إلاَّ سَيِّد مِن سَيِّد ... حَازَ المَكَارم وَالتُّقىٰ وَالجُودَا

قَلْبَه، حَيث لاَ بَلاَغَة وَرَاء جوَامع الكَلم، وَلاَ فَضِيلَة وَرَاء مكَارِم الأَخلاَق إِلَّا خَالق البَلاَغَة والفَضَائِل؛ تَمَامًا كمَا لاَ شَيء وَرَاء الكَون إِلَّا خَالق الكَون.

وَإِذَا قَالَ قَائِل: لمَاذَا كَان مُحَمَّدٌ ﷺ خَاتَم الأَنْبِيَاء؟.

أَجْبنَاه بِأَنَّ مُحَمَّداً، وَدِين مُحَمَّد قَد ٱستَوفَيَا جَمِيع صِفَات الكَمَال، وَبَلغَا الغَايَة وَالنّهَايَة، تَمَامًا كمَا بَلَغت الشَّمس الحَد الأَعَلَىٰ مِن النُّور وَالضّيَاء، فَلاَ كَوكَب وَلاَ كَهربَاء يَمْتَلِيء الكَون بنُورهُما بَعْد كَوكَب الشَّمس؛ وَلاَ نَبيّ يَأتي بجَدِيد لخَير الإِنْسَانيَّة بَعْد مُحَمّد ﷺ... أَجل، إِذَا غَابَت الشَّمس ٱستَفَاد النَّاس بنُور القَمر، وَلَكن نُورَه هَذَا، وَنُور غَيره مِن الكَوَاكب مُسْتَمد مِن الشَّمس ذَاتهَا، وَإِليهَا تَنْتَهي أَنوَار الكَوَاكب... وكَذٰلِك تُرشد الإِمَامَة إِلَىٰ الخَير بتَعالِيم النُّبوَّة إِذَا غَاب النَّبيّ، وَتَوَارىٰ عَنْ الأَنظَار فمُحَمّد ﷺ كَالشَّمس، وَعَليّ عليه السلام كَالقَمر يَستَمد مِن فَيضِهِ، وَهَديِهِ وَكمَاله، وَالهَدَف وَاحد: الإِرْشَاد للَّتي هِي أَقوَم: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُوراً﴾[1].

الصِّيَاغَة القُرآنيَّة المُحَمّديَّة:

قَالَ الحَافظ العَسقلاَني: «عَليّ بن أَبي طَالب بن عَبدالمُطّلب القَرشي الهَاشمي أَبُو الحَسَن ٱبْن عَمّ رَسُول الله ﷺ شَقِيق أَبيه، وُلد قَبل البِعْثَة بعَشر سنِين عَلَىٰ الرَّاجح، وَكَان قَد رَبّاه النَّبيّ ﷺ مِن صِغَره، فَلاَزمهُ، وَلَم يُفَارقهُ إِلَىٰ أَنْ مَات»[2].

↔ هَكَذَا وَرَد الشّعر، وَفيهِ خَللٌ عَروضيٌ وَاضحٌ لاَ نَعْلم لهُ وَجهاً مِن الصِّحَة.

أُنظر، الإِقنَاع لمُوسىٰ الحَجَاوي: ١ / ١١، مُغني المُحتَاج: ١ / ١٢، تَفْسِير القُرطُبي: ١٢ / ٢٥٥، فَتح القَدِير: ٤ / ٣٢، تَأرِيخ ٱبن خُلدُون: ٧ / ٤٢٣، المُحَلىٰ لِابْن حَزم الظَّاهري: ١١ / ١٦٣.

(١) يُونُس: ٥.

(٢) أُنظر، فَتْح البَاري بشَرْح البُخَاري: ٨ / ٧١ الطَّبْعَة (١٩٩٥م). (مِنْهُ ﷺ).

وَهَذِهِ المُلاَزَمَة لنَجي الله وَصَفيه هِي وَحدهَا بَلَغَت بعَليّ إِلَىٰ الدَّرجَات العُليَا الَّتي لَم يَبْلغهَا أَحَد سوَاه مِن الصَّحَابة، حَتَّىٰ الَّذين أَبلُوا البَلاَء الحَسَن فِي نُصرَة الإِسْلاَم، وَنَبي الإِسْلاَم... لاَزَمَ عَليّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله مِن المَهدِ إِلَىٰ المَمَات، يَشمُ أَنفَاسه، وَيَضعهُ النَّبيّ فِي حِجْره، وَيَضمهُ إِلَىٰ صَدْرَه، وَيَكتَنفه فِي فرَاشَه، وَيَمسّه بجَسَده، بَل وَيَمضَغ اللُّقمَه، ثُمَّ يُلقمهُ إِيَّاهَا، تَمَاماً كَمَا تَفْعل الأُم بوَلِيدهَا.

ومِن الثَّابت أَنَّ الله سُبْحَانَه قَرَن بمُحَمَّد مِن لَدُن إِنْ كَان فَطِيماً أَعظَم مَلَك مِن مَلاَئكتهِ يَسْلك بهِ طَرِيق المَكَارم، وَمحَاسِن الأَخلاَق لَيلَهُ وَنهَارَه... وَقد أَنْعَم الله جَلّ وَعزّ عَلَىٰ عَليّ بمُلاَزَمَة مُحَمَّد صلى الله عليه وآله مُنْذ طفُولَته[1] فَكَان يَتَّبَعُهُ ٱتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ النَّبيّ لَهُ فِي كُلِّ يَوْم مِنْ أَخْلاَقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُهُ بِالإِقْتِدَاءِ بِهِ». حَتَّىٰ صَاغَهُ فِي نَدوَاتهِ صِيَاغَة قُرآنيَّة إِلٰهيَّة مُحَمَّديَّة[2].

↔ وُلد بِمَكَّة دَاخل البَيْت الحرَام عَلَىٰ قَولٍ يَوْم الجُمُعَة ثَالِث عَشر رَجَب الحرَام سَنَة ثَلاَثِين مِن عَام الفِيل قَبل الهِجْرَة بِثَلاَث وَعشرين سَنَة. وَقِيل: بِخَمس وَعشرِين قَبل المَبْعث بِإثْنَتي عَشرَة سَنَة. وَقِيل: بِعَشر سنِين، وَلَم يُولد فِي البَيْت الحرَام قَبْله أَحد سوَاه.

أُنظر، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة لِابْن الصَّبَاغ المَالكِي: ١ / ١٧٤، بِتَحقِيقنَا، الفِرْدَوْس بمَأثور الخِطَاب: ٣ / ٣٣٢، كنُوز الدَّقَائق: ١٨٨، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ٤٨٣، أُسد الغَابة: ٤ / ٣١.

وَأُمّه: فَاطِمَة بِنْت أَسد بن هَاشم بن عَبد مُنَاف. تجْتَمع مَع أَبِي طَالب فِي هَاشم جدّ النَّبيّ صلى الله عليه وآله، أَسْلَمت، وَهَاجرت مَع النَّبيّ صلى الله عليه وآله.

أُنظر، المعَارف: ٢٠٣، يَنَابِيع المَودّة: ١ / ٤٦٧ هَامش ٨، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِابْن الصَّباغ المَالكي: ١ / ١٧٣، بِتَحقِيقنا.

(١) قَالَ عَبدالرَّحمن الشَّرقَاوي ـ أَدِيب مِن أُدبَاء مَصر الكِبَار، وَلهُ العَدِيد مِن ـ المُؤلّفَات: أَنَّ عَلِيّاً، وَهُو فِي الثَّامنَة مِن عُمرهِ يَوْم لاَنُبوّة وَلاَ وَحي كَان يَتَحدّث عَنْ أَبن عمّه وَإِنْسَانِيَته بمَا يُحَبب القُلُوب وَيَبعثهَا عَلَىٰ تقدِّيسَه وَتعظِيمَه، أَي أَنَّ عَلِيّاً يُمَهّد بذلِكَ لدَعوَة الإِسْلاَم وَنجَاحها قَبل الإِسْلاَم. (مِنهُ رحمه الله).

(٢) أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٩٢). قَرِيب مِن هَذَا عَلَىٰ لسَان الإِمَام عَليّ عليه السلام.

وَهُنَا نَجد السّر لقَول الْإِمَام عَلَيْهِ السَّلَامُ: « ذَاكَ القُرْآن الصَّامت وَأنا القُرْآن النَّاطق » [١].
وَقَولَه: « أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي » [٢]... وَقَولَه: « أَنَّ رَسُول الله عَلّمَني أَلف بَاب مِن العِلْم، وَيَفتَح كُلّ بَاب أَلف بَاب » [٣].
وَقَولَه: « ذَلِكَ فَعِلْمٌ عَلَّمَهُ اللهُ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَّمَنِيهِ، وَدَعَا لِي بِأَنْ يَعِيَهُ صَدْرِي، وَتَضْطَمَّ عَلَيْهِ جَوَانِحِي » [٤].
وَقَوْلَه: « وَمَا وَجَدَ لِي كَذْبَةً فِي قَوْلٍ، وَلاَ خَطْلَةً فِي فِعْلٍ، وَلَقَدْ قَرَنَ اللهُ بِهِ ٩ مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيماً أَعْظَمَ مَلَكٍ مِنْ مَلاَئِكَتِهِ يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ، وَمَحَاسِنَ أَخْلاَقِ الْعَالَمِ لَيْلَهُ، وَنَهَارَهُ، وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ ٱتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلاَقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُنِي بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ » [٥].
وَقَولَه: « لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ فِيَّ مَهْمَزٌ، وَلاَ لِقَائِلٍ فِيَّ مَغْمَزٌ. الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ

---

(١) أُنظر، يَنَابيع المَودَّة: ١ / ٢١٤ ح ٢٠. (إِنَّ المُرَاد بِالإِمَام الصَّامت) هُو الَّذي سَيكُون إِمَاماً بَعد وَفَاة (النَّاطق) الَّذي هُو الإِمَام الفِعلي دُونَ غَيره). أُنظر، نظَام الحُكم وَالإِدَارة: ١٣٤.

(٢) أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: مِن كتَابٍ لهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَقم (١٨٩)، تَفسِير الطَّبري: ١٣ / ٢٢١، المُسْتَدرَك علىٰ الصَّحِيحَين: ٢ / ٣٨٣ ح ٣٣٤٢ وص: ٥٠٦ ح ٣٧٣٦، السُّنن الوَاردَة فِي الْفِتَن: ٤ / ٨٣٨ ح ٤٢٨ و: ٦ / ١١٩٦ ح ٦٦٤، مُعْتَصر المُخْتَصر: ٢ / ٣٠٢، كَنْز الْعُمَّال: ١٣ / ١٦٥ ح ٣٦٥٠٢ و: ١٤ / ٦١٢ ح ٣٩٧٠٩، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ١٧ / ٣٣٥ و: ٤٢ / ٣٩٧، سِير أَعلَام النُّبلَاء: ٦ / ٢٥٧، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٩٣، كَشف الغُمّة: ١ / ١١٤، يَنَابِيع المَودَّة: ١ / ٢٠٨.

(٣) ذَكَرتُ فِي « كِتَاب عَليّ وَالفَلسَفَة » أَنَّ العِلْم الحَدِيث قَد أَقرّ هَذِهِ النَّظرِيّة، بَعْد أَنْ رَأىٰ العُلمَاء أَنَّ العِلْم الوَاحد يَفْتَح البَاب لعُلُوم شَتّىٰ، وَٱستَشهدتُ بأَكثَر مِن عَالم مِن عُلمَاء هَذَا العَصْر، فَرَاجع (مِنهُ رحمه الله).
أُنظر، تَأرِيخ دِمَشق ٱبْن عَسَاكر: ٤٢ / ٣٨٥، البدَايَة وَالنّهايَة ٱبْن كَثِير: ٧ / ٣٩٦، سِير أَعلَام النُّبلَاء ٨ / ٢٤، مِيزَان الإعتدَال فِي نَقْد الرِّجَال: ٤ / ١٧٤، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ٤٥٠، الكَشف الحَثِيث: ١ / ١٦٠ ح ٤١٥، العِلَل المُتنَاهيَة: ١ / ٢٢١ ح ٣٤٧.

(٤) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: ٱلْخُطْبَةُ (١٢٨).

(٥) أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٩٢).

حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ لَهُ، وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ. رَضِينَا عَنِ اللهِ قَضَاءَهُ، وَسَلَّمْنَا للهِ أَمْرَهُ. أَتَرَانِي أَكْذِبُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِصلى الله عليه وآله ؟ وَاللهِ لأَنَا أَوَّلُ مَنْ صَدَّقَهُ، فَلاَ أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ. فَنَظَرْتُ فِي أَمْرِي، فَإِذَا طَاعَتِي قَدْ سَبَقَتْ بَيْعَتِي، وَإِذَا الْمِيثَاقُ فِي عُنُقِي لِغَيْرِي»[(١)].

أَمَّا أَقوَال الرَّسُول الأَعْظَمصلى الله عليه وآله بعَليّ وَمنَاقبه فَقَد ٱمتَلأَت بهَا الصَّفحَات وَالمُجلّدَات مِن كُتب الحَديث وَالمَنَاقب[(٢)]. وَلَو كَان لغَير عَليّ وَاحدَة مِثْلهَا لكَانَت هِي كُلّ شَيء وَمَا عدَاها لَيس بشَيء عِند المُنْحَرفِين.

مُحَمّدصلى الله عليه وآله وَعَليّعليه السلام :

وَالآنْ تَعَال مَعي لنَسْتَعرض أَمْثلَة مِن سِيرَة الرَّسُول الأَعْظَمصلى الله عليه وآله وَتلمِيذَه وَوصيّه عَليّ بن أَبي طَالبعليه السلام.

قَالَ رَسُول اللهصلى الله عليه وآله: «لَو وِضْعَت الشَّمس فِي يَمِيني، وَالقَمر فِي شمَالي مَا تَركتُ قَوْل: لاَ إِله إلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله أَبداً، حَتَّىٰ أُنفذَه أَوْ أُقْتل دُونه»[(٣)].

وَقَالَ تِلمِيذَه الإِمَامعليه السلام: «وَاللهِ لَوْ أُعْطِيتُ الأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا، عَلَىٰ أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ، وَإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا. مَا لِعَلِيٍّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَىٰ، وَلَذَّةٍ لا تَبْقَىٰ! نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ

---

(١) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: ٱلْخُطْبَةُ (٣٧).

(٢) مِنْهَا كِتَاب الخَصَائِص للنَّسَائي أَحد أَصحَاب الصِّحَاح السّتة، وكِتَاب لأَبي نَعِيم الإِصْفهَاني، وكِتَاب لأَبي عَبد الكَرِيم السّكري (أَعيَان الشِّيعَة للسَّيِّد الأَمِين ج ٣). (مِنْهُرحمه الله).

(٣) أُنظر، دَلاَئِل النُّبوَّة، الإِصْبهَاني: ١ / ١٩٧ ح ٢٦٥، السِّيرَة النَّبوِيَّة لاِبْن هِشَام: ٢ / ١٠١، تَارِيخ الطَّبري: ١ / ٥٤٥، البدَايَة وَالنّهايَة ٱبْن كَثِير: ٣ / ٦٣.

سُبَاتِ الْعَقْلِ، وَقُبْحِ الزَّلَلِ. وَبِهِ نَسْتَعِينُ »[١].

قَالَ خَاتَم الأَنْبياء: « وَآيم الله لَو أَنَّ فَاطِمَة بِنْت مُحَمَّد سَرَقت لِقَطَعْتُ يَدهَا »[٢].

وَقَالَ سَيِّد الأَوصيَاء لعَامل مِن عُمّاله آختَلس مِن مَال المُسْلِمِين: وَالله لَو أَنَّ الحَسَن والحُسَين فَعَلا مِثْل الَّذي فَعَلت مَا كَان لهُما عِنْدي هوَادَة، وَلاَ ظَفرَا مِنّي بإِرَادَة، حَتَّىٰ آخذ الحَقّ مِنْهُما، وَأَزِيح البَاطل مِن مَظْلَمتهُما[٣].

وَآذَت قُرَيْش سَيِّد المُرسَلِين، وَأَخرَجَتهُ مِن دِيَارِهِ، وَجَيّشَت الجُيُوش لحَربِهِ، وَحِين ظَفَر بالَّذين آذُوا وَشَردُوا وَحَاربُوا، وَنَصرهُ الله عَلَيهم قَالَ لَهُم:

---

(١) أُنظر، نَهج الْبَلاَغَةُ: الخُطْبَةُ (٢٢٤). لَسْنَا بصدد بَيَان الزُّهْد لغةً، وأصطلاحاً، ومَوْضُوعاً، بل نُشير إِشَارة عَابِرَة إِلىٰ زُهد عَليّ عليه السلام وخَير كَلاَم نَفْتَتح بهِ هَذِهِ الإِشَارة هُو كَلاَم آبن أَبي الحَدِيد المُعْتَزِلي فِي شَرحه للنَّهج: ١/ ٢٦ تحقِيق مُحمّد أبو الفَضْل، قَالَ: وأمّا الزُّهْد فِي الدُّنْيَا فَهُوَ سَيّد الزُّهّاد، وبَدل الأَبدَال، وإِلَيْهِ تُشدُّ الرِّحَال، وعِندَه تُنْقَضُ الأَحْلاس، ما شَبعَ مِن طعَامٍ قطّ، وكَانَ أخشنَ النَّاس مَأْكَلاً، ومَلبساً... وَمِثل هَذَا وَرَد فِي حلية الأَوْلِيَاء: ١/ ٨١.

وَلاَ خِلاَف فِي أَنّ أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَزهَد الأُمَّة بَعد رَسُول الله ﷺ وهُو الَّذي بَيّن مَراتب الزُّهْد وأَعلىٰ درجَاته حَيْث قَالَ: « إِنَّ قَوْماً عَبَدُوا اللهَ رَغْبَةً فَتِلْكَ عِبَادَةُ التُّجَّارِ، وَإِنَّ قَوْماً عَبَدُوا اللهَ رَهْبَةً فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْعَبِيدِ، وَإِنَّ قَوْماً عَبَدُوا اللهَ شُكْراً فَتِلْكَ عِبَادَةُ الأَحْرَارِ ».

(٢) حَاشَاك يَا بِنْت رَسُول الله ﷺ، وَمَعَاذ الله مِن أَنْ تَسرُق، وَعَلىٰ كلّ مُسْلم يَنْبَغي لهُ أَنْ يَقول مِثل هَذَا الْقَوْل. وَهَذِهِ الرّوايَة مَشهُورة عِند أَهْل السُّنَّة، وَقَد جَاءت عَلىٰ صِيغَة المُبَالغة فِي التَّشدِيد عَلىٰ عَدَم التَّساهل فِي الْحُدُود، ولأَنَّ فَاطِمَة عليها السلام هِي رُوحه الَّتي بَيْنَ جَنْبَيْه، وَأَعزّ الخَلق لَدِيه.

أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ٤/ ١٥١ و: ٥/ ٩٧، صَحِيح مُسْلِم: ٥/ ١١٤، مُغني المُحتاج: ٤/ ١٠٠، سُنن الدَّارمي: ٢/ ١٧٣، سُنن النِّسائي: ٨/ ٧٣، سُنن أَبِي دَاود: ٢/ ٣٣٢، السُّنن الْكُبْرَىٰ: ٨/ ٢٥٤، سُنن التِّرمِذي: ٢/ ٤٤٢، السُّنن الْكُبْرَىٰ: ٤/ ٣٣٣، شَرح مَعَانِي الآثَار: ٣/ ١٧١، صَحِيح آبن حبَّان: ١٠/ ٢٤٨، العهُود المُحمدِية: ٨٠٦، كَنز الْعُمَّال: ٣/ ٢٦٩، فَيض القَدِير: ٢/ ٧٢٠.

(٣) أُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٦/ ١٦٨، نَهج البَلاَغَة (خُطب الإِمَام عَليّ عليه السلام): ٣/ ٦٧.

«إذْهبُوا... أَنْتُم الطُّلقَاء... قَد عَفوتُ عَنْكُم»[١].

وَفعلَ أَصْحَاب الجَمَل مَع عَليّ مَا فَعَلت قُرَيْش مَع النَّبيّ صلى الله عليه وآله... وَحِين ظَفر بِهم وَنَصرهُ الله عَلَيهم عَفَا وَصَفح تَمَاماً كمَا عَفَا النَّبيّ وَصَفح[٢]... وأَيضاً عَفَا وَصَفح عَنْ ٱبْن العَاصّ[٣]، وٱبْن أَرطَأة[٤]،

---

(١) فِي السَّنَة الثَّامنَة كَانَتْ غَزْوَة الفَتْح فَتح مَكَّة، وكَانَتْ فِي رَمضَان مِنْهَا لنَقض قُرَيْش العَهد.

أُنظر، سُنن البَيْهَقي الكُبرىٰ: ٩/١١٨ ح ١٨٠٥٥، الجَامع الصَّغِير: ١/٢٢٠ ح ١٣٦٨، فَيض القَدِير: ٥/١٧١، الثِّقَات: ٢/٥٦، سُبل السَّلاَم: ٤/٤٥، الأُمّ: ٧/٣٦١، نَيل الْأَوطَار: ٢/١٦١، السِّيرَة النَّبويَّة: ٥/٧٤، نُزهَة الأَلبَاب فِي الأَلقَاب: ١/٤٤٧، تَفْسِير الكَشَّاف: ٢/٢٤٣، تَفْسِير جَامع البَيَان: ٦/٣٠٦ـ٣٠٧، تفْسِير غَرَائب القُرآن: ١٠/٣٦، صَحِيح التِّرمذي: ٢/١٨٣، مُسنَد أَحمَد: ٢/٣١٩/١٢٨٦.

وَطَاف النَّبيّ صلى الله عليه وآله بِالبَيْت يَوْم الجُمُعَة لعشرِين مِن رَمضَان وَحَوله ثَلاَثمِئه وستُون صَنماً وَكُلَّما مرّ بِصَنم أَشَار إِلَيه بِقَضِيب فِي يَده قَائِلاً: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾. ٱلْإِسرَاء: ٨١. فَيَقع الصَّنم لوَجهه. أُنظر، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٢/١٣٦، السِّيرَة النَّبوِّيَة لِابْن هِشَام: ٥/٨٠.

(٢) أُنظر، الْإِسْتِيعَاب: ٦٤ـ٦٧، وَقْعَة صِفِّين: ٤٦٢ طَبعَة ٢ سَنَة ١٣٨٢ هـ، شَرْح النَّهْج لِابْن أبي ٱلْحَدِيد: ١/ ٢٦١ و: ٢/٣٠١، تَهْذِيب ٱبْن عسَاكر: ٣/٢٢٠، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٦/٨٠، و: ٤/٢٠، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/١٤١، تَأرِيخ دِمَشْق: ٣/٢٢٢.

(٣) أُنظر، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/١٤١، تَأرِيخ دِمَشْق: ٣/٢٢٢، نهَايَة الأَرَب للقَلقَشندي: ٣٧١، مُرُوج الذّهب بهَامِش ٱبْن الأَثِير: ٦/٩٣، الجَمهرَة: ٢٢٨ و ٣٩١، أُسد الغَابَة: ٣/٣٤٠، و: ١/١٨٠، ٱبْن الْأَثِير: ٣/١٥٣.

(٤) أُنظر، الْإِسْتِيعَاب: ٦٤ـ٦٧، وَقْعَة صِفِّين: ٤٦٢ طَبعَة ٢ سَنَة ١٣٨٢ هـ، شَرْح النَّهْج لِابْن أبي ٱلْحَدِيد: ١/ ٢٦١ و: ٢/٣٠١، تَهْذِيب ٱبْن عسَاكر: ٣/٢٢٠، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٦/٨٠، و: ٤/٢٠، تَأرِيخ اليعقوبي: ٢/١٤١، تَأرِيخ دِمَشْق: ٣/٢٢٢، نهَايَة الأَرَب للقلقشندي: ٣٧١، مروج الذّهب بهَامِش ٱبْن الأَثِير: ٦/٩٣، الجَمهرَة: ٢٢٨ و ٣٩١، أُسد الغَابَة: ٣/٣٤٠، و: ١/١٨٠، ٱبْن الْأَثِير: ٣/١٥٣.

هُو بُسربن أَرْطَاة، كَانَ مِن شِيعَة مُعَاوِيَة، أَحد فرَاعنة الشَّام، وَكَانَ مِن أَهْل الرِّدَّة وَقَد دَعَا عَلَيْهِ

↔

وَسَقَىٰ أَهْل الشَّام المَاء بَعْدمَا مَنعُوه مِنْهُ[١].

عَليٌّ عليه السلام عِندَما بَلَغه أَنّه يَقتل الصِّبيَان فَقَالَ عليه السلام: «أَللَّهُمَّ أَسلب دِينه، وَلاَ تَخرجَه مِن الدُّنْيا حَتَّىٰ تُسْلِبهُ عَقْله، فأَصَابَه ذَلِكَ وَفَقدَ عَقْله. وقَالُوا: دَخل المَدِينَة فَخطب النَّاس، وَشَتمَهُم يَوْمَئِذٍ وَتوعّدهُم وَقَالَ: شَاهت الوجُوه. وَلمَّا دَخل ثَقَل عُبَيْدالله بنِ الْعَبَّاس، وفِيهِ آبنَان لهُ صَغيرَان، فَذَبحهُما بِيَده بِمُديَة كَانَتْ مَعَه، ثُمَّ أنكَفأَ رَاجعاً إِلىٰ مُعَاوِيَة. فَقَالت لهُ إِمْرَأَة لهُ: يَا هَذَا قَتلت آلرِّجَال، فَعَلاَم تَقْتُل هَذَين؟ والله مَا كَانوا يُقتَلون فِي الجَاهِلِيَّة وَٱلإِسْلاَم، والله يَا آبن أَرْطَاة إِنَّ سُلطَاناً لاَ يَقوم إِلاَّ بِقَتل الصَّبي الْصَّغير، والشَّيخ الْكَبِير، وَنَزع الرَّحْمَة، وعقُوق آلأَرْحَام لسُلطان سَوء.

أُنظر، كتَاب الغَارات برِوَاية آبن أَبي آلحَدِيد: ٢/٣ ـ ١٤، تَأْرِيخ اليَعقوبي: ٢/١٤١، تَهذِيب التَّهذِيب: ١/٤٣٦، تَأرِيخ دِمَشْق: ٣/٢٢٢، نهَايَة الأَرَب للقَلقَشندي: ٣٧١، الْفُتُوح لِابْن أَعْثَمْ: ٢/٣٩ و ٩٢، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/١٢٣ و ١٤٨ و ١٥٠، الإِسْتِيعَاب: ٦٤ ـ ٦٧، وَقْعَة صِفِّين: ٤٦٢ ط ٢ سَنَة ١٣٨٢ هوطَبعَة ٢ تَحقِّيق عَبدالسَّلاَم هَارون المُؤسّسة العَرَبيّة الحَدِيثة، تَهْذِيب آبْن عسَاكر: ٣/٢٢٠، تأرِيخ الطَّبريّ: ٦/٨٠، و: ٤/٢٠ وَمَا بَعدها طَبعَة أُخرىٰ.

(١) أُنظر، تَأْرِيخ الطَّبري: ٣/٥٦٩، وَقْعَة صِفِّيْن: ١٦١، الأَخبَار الطّوال: ١٦٨، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٣/٣١٨.

أَبْنَاء المُؤْمِنِين أَصْحَاب عَقِيدة وَمَبدأ لاَ أَصْحَاب شَهوَات وَأَغرَاض، أَنَّهُم أَولاَد الَّذي عفَا عَن آبْن العَاص فِي صِفِّين، وَعَن مَرْوَان يَوْم الجَمْل، وَسَقىٰ مُعَاوِيَة المَاء بَعْد أَنْ مَنَعه مِنْهُ، وقَالَ: «إِذَا قَدرت عَلىٰ عَدوّك فَاْجعل آلْعَفْو شُكرَاً للمَقدَرة عَلَيه».

أُنظر، جوَاهر المطَالِب فِي مَنَاقب الإِمَام عَليّ لِابْن الدِّمَشْقي: ٢/١٤٠ ح ٤.

قَالَ آبْن الأَثِير: (لمَّا أَرَاد دَاود قَتل مَنْ كَان مِنْ الأُمَويِّين فِي مَكَّة وَالمَدِينَة، قَالَ لهُ عَبدالله بن الحَسن بن الحَسن: يَا أَخي إِذَا قَتَلت هَؤُلاَء، فَمَن تُبَاهي بِالمُلك؟! أَمَا يَكفِيك أَنْ يَروك غَادِياً رَائحاً فِيمَا يَذلهُم وَيَسوءهُم؟! فَلَم يَقبل مِنْهُ، وَقَتلهُم».

أُنظر، الكَامل فِي التَّأرِيخ لِابْن الأَثِير: ١/٣٤.

أَمَّا العَفو فَهُو فَوق العَدْل، وَعَفو الإِمَام فَوق كُلّ عَفو، قَد يَعفُو الإِنْسَان عَمّن يُسيء إِلَيهِ بِكَلمَة نَابيَة، أَو يَعْتَدي عَلَىٰ بَعْض مَا يَملك، أَمَّا الإِمَام فَقْد ظَفَر بِأَلَد أَعدَائه مَرْوَان بن الحُكْم، وعُمَرو بن العَاص فَعفَا عَنهُما.

أُنظر، الإِسْتِيعَاب: ٦٤ ـ ٦٧، وَقْعَة صِفِّين: ٤٦٢ طَبعَة ٢ سَنَة ١٣٨٢ هـ، شَرْح النَّهْج لِابْن أَبي آلحَدِيد: ١/ ٢٦١ و: ٢/٣٠١، تَهْذِيب آبْن عسَاكر: ٣/٢٢٠، تَأْرِيخ الطَّبَرِيّ: ٦/٨٠، و: ٤/٢٠.

وَكَفىٰ عَليّ عَظمَةً وَفخرَاً أَنْ يَكُون الرَّجُل الأَوّل الَّذي إئتمَّ برَسُول الله صلى الله عليه وآله فِي جَمَاعَة إسلاَميَّة مُحَمَّديَّة، تُقِيم الصَّلاَة لله يَوْم لاَ بَيْت للإِسْلاَم عَلَىٰ وَجْه الأَرْض إلَّا بَيْت مُحَمَّد، وَلاَ نَاطق بلاَ إِله إلَّا الله، مُحَمَّد رَسُول الله، إلَّا مُحَمَّد وَعَليّ وخَدِيجَة.

جَاء فِي كِتَاب الخَصَائِص للنَّسَائي أَحد أَصحَاب الصِّحَاح السّتَة. «أَنَّ عَفِيف الكِندي قَالَ: كُنت آمرءاً تَاجراً، فَقْدمت الحَجّ، فَأَتيت العبَّاس بن عَبدالمُطلب، فوَالله إنّي عِنْدَه بِمنى إذْ خَرَج رَجل مِنْ خِبَاء قَرِيب، وقَام يُصلي، ثُمَّ خَرجَت آمرَأة مِنْ ذَلِكَ الخِبَاء فُصّلَت خَلفَه، ثُمَّ خَرج غُلاَم فَقَام مَعَه يُصلّي. فَقُلت للعبَّاس: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُحَمَّد وَآمرَأته خَدِيجَة وآبن عَمَّه عَليّ. فَقُلت مَا الَّذِي يَصْنعُون؟ قَالَ أَنَّ مُحَمَّداً يَزعم أَنَّه نَبي، ولَمْ يَتْبَعه أَحد إلاَّ آمرَأته وَآبن عَمَّه. وَأَسلَم عَفِيف بَعد ذَلِكَ. وكَان يَقُول آسفاً مُتحرّقاً: لَو كَان رَزَقني الإِسْلاَم يُومذَاك فَأكُون ثَانِياً مَع عَليّ بن أَبي طَالِب»[1].

وكُلّ وَاحد مِنْهُما أَخطَر عَلَيه مِنْ جَيش بخَاصَّة آبن العَاصّ، وَحَال جُند مُعَاوِيَة بَيْنَه وبَيْنَ المَاء فِي صِفِّين، وَقَالُوا لهُ: لَن تَذُوق المَاء حَتَّىٰ تَمُوت عَطشَاً، فَأَجلاَهُم عَنْهُ، وَسقَاهُم مِنْهُ.

أُنظر، شَرْح النَّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٤ / ١٣، شَرْح النَّهْج للبَحرَاني: ٢ / ١٤٤. وَأَوصىٰ بقَاتِله آبن مُلجَم خَيرَاً، وقَالَ لأَهْله: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾. ٱلْبَقَرَة: ٢٣٧.

(١) حَدِيث يَحيىٰ بن عَفِيف الكِندي رُوي بُطُرق مُتعدّدة، وَبصُوَر مُخْتَلفة، وَلَكنْ مِن خِلاَل تَتَبّع المَصَادر التَّأرِيخِية وَالحَدِيثِية، وَالرِّوَائِية نَجدهَا تُؤدّي نَفس المَعْنىٰ، وَالمَضمُون بَل بَعْضها يَتطابق تَمَامَاً فِي اللَّفظ.

أُنظر، النَّسائي فِي الخَصَائص: ٤٤ ح ٥، و: ٣ فِي طَبْعَة أُخرىٰ، الرِّيَاض النَّضرة: ٢ / ٢٠٨ وَمَا بَعدَها طَبْعَة عَام ١٩٥٣م، حليَة الأَوْليَاء: ٢ / ٢٤٥، مُسْنَد أَحْمَد بن حَنْبل: ١ / ٢٩٠ و ٢٠٩، وَفِي طَبْعَة أُخرىٰ، و: ٢٥ / ٢٦، و: ٤ / ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٤٠، المنَاقب لأَحمد بن حَنْبل: ٢٥ و ١٨، شوَاهد التّنزِيل للحَاكم الحَسكَاني: ١ / ١١٣ / ١٢٥ تَحقِيق المَحمُودي، مَنَاقب الخوَارزمي: ١٩٨ الفَصل ١٧.

أُنظر، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٠٣ و ٢٢٢، لسَان المِيزَان: ١ / ٣٩٥، الكَامل لِابْن عُدي: ١ / ١٤٢

وَقَالَ الدّكتُور عَليّ سَامي النَّشّار فِي مُقَدَّمَة الجُزء الثَّاني مِن كتَابِهِ: «كَان الفَتىٰ الصَّغِير أَوّل أَصحَاب الرَّسُول الأَعظَم، وَأَوّل حَوَاريّه، لَقَد مَدَّ يَدَه الصَّغِيرَة الجَمِيلَة فِي موَالاَة حُرّة أَبِيّة مُعَاهداً مُحَمَّد بن عَبدالله عَلَىٰ تَفْدَيته بالنَّفس، وَبَيعَته بالمَوت، وَتتَابَعت الأَحدَاث، وَالحَوَاري الصَّغِير يَخطُو للشَّبَاب، وَحِين هَاجَر الرَّسُول وَصَاحِبه كَان الحَوَاري الصَّغِير صَامتاً فِي فرَاش الرَّسُول، وَهُو يَعْلَم أَنَّ سيُوف شَيَاطِين قُرَيْش سَتَنوشَه بَعْد قَلِيل، وَلَكنّه لَم يَعبأ، وَلَم يَكُن يرتَاع، بَل كَانَت رُوحَه فِي مَسرىٰ الرَّسُول وَصَاحِبه»[1].

أَجل، لَمْ يُفكّر الإِمَام بالمَوت، وَلاَ بالسُّيُوف تَتلاَمع فَوق رَأسِهِ، وَإِنّما فَكّر مُهتَمّاً بحَيَاة الرَّسُول، وَإِنجَاح رِسَالَته، وَانْتصار دَعوَته وَلذَا حِين طَلَب مِنْهُ النَّبيّ المَبِيت عَلَىٰ فِرَاشه قَالَ لهُ الإِمَام: «أَتَسْلَم أَنْتَ يَا رَسُول الله إِذَا نُمتُ فِي فرَاشك؟ قَالَ: نَعْم.

فَقَال الإِمَام: إِذَن لاَ أُبَالي بِالمَوت. وَامْتَثل أَمر الرَّسُول، وَالغِبطَة تَملأ نَفْسه»[2].

و ١٥٠، و: ٢ / ٥٧، تَأرِيخ دِمَشق لِابْن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ١ / ٥٧ / ٩٣ و ٩٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعد: ٨ / ١٧ و ١٠ الطَّبعَة الأُولىٰ بَيْرُوت فِي تَرجمَة خَدِيجة، مُعجَم الصَّحَابة: ٥ / ١٣٥، تَأرِيخ الطَّبري: ٢ / ٣١٢، وَفِي طَبْعة أُخرىٰ: ٥٦ و٥٧، وَفِي الطَّبعَة الأُولىٰ: ١١٦٢، مُستَدرك الصَّحِيحَين: ٣ / ١٨٣، الإِصَابة لِابْن حَجر: ٤ / ٢٤٨ القِسم الأَوّل، الإِستيعَاب لِابْن عبدالبرّ: ٢ / ٤٥٨ و ٥١١، كَنز العُمّال: ٦ / ٣٩١، و: ٧ / ٥٦، النَّسائي فِي الخَصَائص: ٤٤ ح ٥، و: ٣ وَفِي طَبْعَة أُخرىٰ، الرِّيَاض النَّضرة: ٢ / ٢٠٨ وَمَا بَعدَها طَبْعَة عَام ١٩٥٣م.

(١) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ / مُقَدّمَة الكِتَاب. (مِنْهُ رحمه الله).

(٢) لاَ نُرِيد الكَلاَم الَّذي أَطَال فِيهِ أَهْل التَّأْرِيخ، والسِّيرَة، والحَدِيث، بل نَنقل مُلخصه، مِن خِلاَل الآيَة الكَرِيمَة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ ٱلْبَقَرَة: ٢٠٧.

أَمّا صَلاَته مَع النَّبيّ فَقَد كَانَت الأُولىٰ فِي تأرِيخ الإنْسَانيَّة كُلّها الَّتي عَبدَ بهَا الله بهَذَا الشَّكل مِن العِبَادَة... ثَلاَثَة لاَ رَابع لَهُم... الإِمَام المَتبُوع مُحمَّد، وَالمَأمُوم التَّابع آمرَأة لاَ ثَانيَة لهَا فِي ٱلنِّسَاء، وَرَجُل لاَ ثَاني لهُ فِي الرِّجَال... سَبَق لَم يُكْتَب إلاَّ لعَليّ وخَدِيجَة فَقَط لاَ غَير.

وَقَالَ المُخرّفُون: أَجل، وَلَكن عَلِيّاً كَان غُلاَماً، وَأَسلَم غَيرَه، وَهُو رَجُل كَبير.

الجَوَاب: وَهُنا يَكمُن السِّر لعَظمَة عَليّ وَفَضله عَلَىٰ الجَمِيع، لَقَد صَادَفت الظُّرُوف أَنْ يَنشَأ غَير عَليّ فِي حِجر الشِّرك الرِّجس وَعبَادَة الأَصنَام، وَأَنْ يَنْغَمس فِي الجَاهليَّة وَأَوزَارهَا إلَىٰ الآذَان، وَأَنْ لاَ يَنْطُق بالشّهادَة إلاَّ بَعْد أَنْ

وَالّتي أَطبَق المُؤرّخون عَلىٰ أَنَّهَا نَزَلت فِي عَليّ عليه السلام.

أُنظر، شوَاهد التّنزيل لِلحَاكِم الحَسَكاني: ١ / ١٢٣ ح ١٣٣، وَالثّعلبي فِي الكَشف والْبيَان: ١ / ١١٧، وَالرّازي فِي تَفْسِيره: ٢ / ١٥٢، وغَيْرهم كَثِير، اَبن أَبي ٱلْحَدِيد فِي شَرحِه عَلىٰ نَهْج ٱلْبَلاَغَة: ١ / ٧٨٩ طَبعَة الحَدِيثه ببَيرُوت، المَنَاقب لِابْن شَهرآشُوب: ٢ / ٥٨، المُستَرشد فِي إمَامَة أَمِير الْمُؤْمِنِينَ: ٤٣٣، الخَصَائص لِابْن البطرِيق: ٩٨، تَذكرة الخَواصّ لسِّبط اَبن الجَوزي: ٤٠، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ٣٣، كفَاية الطَّالب: ١١٥، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١٠٥.

ومَا روي أَنَّ مُعَاوِيَة بَذل لِسَمُرَة بن جُنْدُب مِئة أَلف دِرهم حَتَّىٰ يَروي أَنَّ هَذِه الآيَة نَزَلت فِي عَليّ بن أَبِي طَالب: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ ٱلبَقَرَة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥. وأَنَّ الآيَة الأُولىٰ هِي فِي اَبن مُلْجَم، فَلم يَقبل، فَبذل لهُ مِئتي أَلف دِرهم فَلم يَقبل، فَبذل لهُ ثَلاَثمِئة أَلف فَلم يَقبل، فَبذل أَرْبعمِئة أَلف فَقَبل ورَوىٰ ذلِكَ. فلاَحظ بَعْض مخَازي سَمُرَة فِي اَبن أَبِي ٱلْحَدِيد فِي شَرحه عَلىٰ نَهج ٱلبَلاَغَة: ١ / ٧٨٩ طَبعَة الحَدِيثَة ببيرُوت، وَالشَرح الُمخْتَار المَذكُور: ٧٩٢. فإذَا كَانَتْ المُقَارنة مِن هَذَا البَاب فَلا عَتَب، ولاَ اَستدلاَل.

أُنظر، المُستَرشد فِي إمَامَة أَمِير الْمُؤْمِنِينَ: ٤٣٣، الشَّافِي فِي الإمَامَة للسَّيِّد المُرتَضىٰ: ٤ / ٢٥، تَذكرة الخوَاصّ لسِّبط اَبن الجَوزي: ٤٠، تَأرِيخ اليَعقوبِي: ٢ / ٣٣، الطّرَائِف لِابْن طَاووس: ٤٠٧، كفَاية الطَّالب: ١١٥ ينَابِيع المَوَدَّة: ١٠٥.

عَصَىٰ عُودَه، وَبَعْد أَنْ شَبَعت الأَصنَام مِنْهُ ومِن سجُودَه لهَا.. وَشَاء الله لعَليّ أَنْ يَنشَأ فِي حِجر النُّبوَّة وَالطُّهر والإِيمَان، وأَنْ يُؤمِن بمُحَمَّد، وَهُو نَدي طَري يُنَزّل الْأَصْنَام مِن عَلَىٰ عُروشهَا، وَيَضعهَا تَحْت أَقدَام الرَّسُول الأَعظم ﷺ... شَاء الله سُبْحَانَه أَنْ يُؤمِن عَليّ بمُحَمّد مُنْذُ طفُولَته، ليَكفِيه وِفقاً لإِرَادَة الله وَإِرَادَته، وَيُهَيئَه لخِلاَفَته، وَقَدِيمَاً قِيل: «مِن شَبَّ عَلَىٰ شَيء شَاب عَلَيهِ»... وعَلَىٰ الأَقل أَنْ لاَ تَتذَبذَب شَخصيتّه وَإِيمَانه بَيْنَ مَاضِيه وَحَاضِرَه.

هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ عِيسَىٰ ﷺ حَيْث تَكَلّم كَان فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّاً، ومُحَمَّد ﷺ لَمَع نُور النُّبوَّة فِي جَبِينَه سَاعَة ولاَدَته، وَكَره الكَذب، وَالزَّيف، وَالخيَانَة، وَعبَادَة الأَصنَام فِي طفُولَته، وكَانَت هَذِهِ مِن مَكَارم صِفَاته، وَأَقوىٰ الدَّلاَئِل ـ عِندَ جَمِيع المُسْلِمِين ـ عَلَىٰ أَنَّ ذَاتَه القُدسيَّة تَنطوي عَلَىٰ سرّ النُّبوَّة مِن يَومِهِ الأَوَّل... وهَكَذَا هُو الشَّأن فِي عَليّ وَطفُولَته فَإِنّها تَحْمل مُنذ وجُودهَا وَتَكوينَها بَذرَة الإِمَامَة، وَسرّ الخِلاَفَة عَنْ الرَّسُول الأَعظَم ﷺ.

وَمَن أَثبَت هَذِهِ الكَرَامَة لمُحَمّد، وَنَفَاهَا عَنْ عَليّ فَقَد أَوقَع نَفْسَه فِي التَّهافت وَالتَّناقض مِن حَيْث يَشْعر، أَو لاَ يَشْعر... وَأَشرنَا فِيمَا سَبق أَنَّ السَّبَب الأَوَّل لِمثل هَذَا التّنَاقض هُو الأَهوَاء، والإِنْحرَاف عَنْ الطَّرِيق القَوِيم.

وَبالتَّالي، فَإِنَّ الحَيَاة المُضِيئَة الطَّاهِرَة مُنْذ الطّفُولَة إِلَىٰ المَمَات هِي وَحدهَا تُؤمل للقِيَام بعِبء الرِّسَالَة وَالإِمَامَة، أَمّا مَن سَجَد لغَير الله، وَلَو مَرّة وَاحدَة فِي حَيَاته فَمَا هُو للإِمَامَة والخِلاَفَة عَنْ الرَّسُول بأَهْل، حَتَّىٰ وَلَو تَاب وَأَنَاب... وَلَيْس مِن شَكّ «أَنَّ الإِسْلاَم يَجبُّ مَا قَبْلَه»[١]، وَلَكن قَبُول الإِسْلاَم شَيء،

(١) أنظر، حَاشيَة السّندي: ٧/٢٢ ح ٣٨٢٣، الإِصَابَة: ٦/٥٢٧، سُبل السَّلاَم: ١/٨٧، تَأرِيخ

وَالمُؤهلاَت للخِلاَفَة شَيء آخر... وإلاَّ كَان كُلّ مَن قَالَ: لاَ إِله إلاَّ الله، مُحَمَّد رَسُول الله أَهلاً لهَا...

وَبَعْد، فَمَن بَحَث، وَفَحص، وَدَرَس سِيرَة عَليّ، وَسِيرَة غَيره مِن الأَصْحَاب، وَتحاكَم إِلَىٰ العَقْل، وَالفِطْرَة فَلاَ بُدّ أَنْ يَخرج بهَذهِ النَّتيجَة، إِمّا أَنْ يَكُون عَليّ هُو الحَري وَحْدَه بخِلاَفَة الرَّسُول، وَإِمّا لاَ أَحد جَدِير بهَذَا المَنْصَب عَلَىٰ الإِطلاَق... وَلاَزم ذَلِكَ نَفي الخِلاَفَة مِن الأَسَاس...

وإذاكَان هَذَا هُو حُكم الفِطرَة فَعَلاَمَ الهجُوم القَاسي عَلَىٰ مَن آمَن بـ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَاتَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَايَعْلَمُونَ﴾[1].

بَقِيَ سُؤالٌ وَاحد:

سُؤال نُلقيه عَلَىٰ كُلّ إِنْسَان، ليُجيب عَنْهُ بوَحي مِن عَقْلهِ وَوجدانه: مَالُ لقَاصر وَرثَه عَنْ أَبيه، وَلاَ بُدّ مِن وَليّ يَحْرص عَلَىٰ مَال القَاصر وَمَصلَحته، وَدَارَ الأَمر بَيْنَ رَجُلَين: الأَوّل لَمْ يَعص الله قَطّ مَدىٰ حَيَاته لاَ صَغِيراً وَلاَ كَبِيراً، وَالثَّاني عَصَاه أَمداً طَويلاً، وَهُو بَالغ عَاقل، ثُمَّ تَاب وَنَاب، فَأَيُّهما نَخْتَار الأَوّل أَو الثَّاني؟..

﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَاٱلظُّلُمَٰتُ وَلَاٱلنُّورُ وَلَاٱلظِّلُّ وَلَاٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَاٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾[2] صَدَق الله العَظِيم، وَصَدَق نَبيّه الكَرِيم.

⟸ الطّبري: ٢/ ١٤٦، نَيل الأَوطَار: ١/ ٢٨٢، شَرْح الزَّرقَاني: ٢/ ١٨٣ ح ٢٣، فَتح البَاري: ١٢/ ١٩٦، مُخْتصر المُخْتَصر: ٢/ ٢٦٣، تَهذِيب الأَسمَاء: ٣/ ٤٣، كَشف الخَفَاء: ١/ ١٤٠ ح ٣٦٣.

(١) الرُّوم: ٣٠.

(٢) فَاطِر: ١٩ ـ ٢٢.

الخَلِيفَة

الحَاجَة إِلَىٰ قَائِد :

فِي إِعْتقَادي أَنَّ حَاجَة النَّاس إِلَىٰ قَائِدٍ يَسُوسهُم ، وَيُدِير دَفّة الأُمُور لاَ تَحتَاج إِلَىٰ دَلِيل ، لأَنَّ طَبِيعَة الإِجْتمَاع مِن حَيْث هِي تَستَدعي ذَلِكَ ، حَتَّىٰ فِي الحَيوَانَات وَالطّيُور وَالنَّحْل ، بَل حَتَّىٰ فِي الحَشرَات كَالنَّمل ... وهَذِهِ الحَقِيقَة يَحسّهَا وَيُدركهَا كُلّ إِنْسَان تَلقَائيَاً مِن غَير قِيَاس وَبُرهَان ، تَمَامَاً كمَا يَحسّ وَيَشعُر بحَاجَته إِلَىٰ الطّعَام وَالشَّرَاب ، ومِن أَجل هَذَا يَكُون الإِستدلاَل عَلَيهَا ضَرباً مِن الفضُول ... بَصَرف النَّظر عَنْ شَكلِ الحُكْم ، وأَنَّه دِيني ، أَو زَمني ، جمهُوري ، أَو مَلَكي .

وَالحَاكم الزَّمني بشَتّىٰ أَشكَالَه لاَ يَدْخل فِي مَوضُوعنَا ، وَهَدفنَا الأَوَّل وَالأَخِير هُو الحَدِيث عَنْ خَلِيفَة النَّبيّ ، وَالصّفَة الأَسَاسيَّة الَّتي تُؤهلَه لمَنْصب الخِلاَفَة .

وَظِيفَة النَّبيّ :

لَو أَردنَا أَنْ نَرسم صُورَة لوَظِيفَة النَّبيّ عَلَىٰ أَسَاس سِيرَة مُحَمَّد ابْن عَبدالله ﷺ لجَاءَت كمَا يَلي : الدَّعوَة إِلَىٰ الإِيمَان بإِله وَاحد ، وَاليَوم الآخَر ، وَبيَان أَحكَام الله مِن الحَلاَل وَالحَرَام ، وَحَمل النَّاس عَنْ العَمَل بهَا بالتَّرغِيب فِي ثوَاب الله ،

وَالتَّرهِيب مِن عقَابِهِ، وَتَأْمِين الحقُوق الخَاصّة وَالعَامّة، وَالدّفَاع عَنْهَا بالقُوّة، إِنْ لَم تَجد الحُسنىٰ، وَتَأْدِيب مَن يَعْتَدي عَلَيهَا بمَا يَستَحقه مِن العقُوبَة الَّتي تَردَعهُ.

وهَذِهِ الوَظِيفَة وَالسُّلطَة يَستَمدّها النَّبيّ مِن الله وَحْدَه، وَهُو الَّذي فَرضَها عَلَىٰ النَّاس فَرضَاً، شَاءُوا، أَو أَبوا، وَمَن رَدّها، أَو ٱعْتَرض عَلَيهَا فَقَد رَدّ وَٱعْتَرض عَلَىٰ الله سُبْحَانَه، لأَنَّ رِسَالَته هِي رِسَالَة الله بالذَات بَعْد العِلْم بأَنَّه مَعصُوم فِي كُلّ مَا يَتّصل بتَبلِيغ هَذِهِ الرّسَالَة الإِلٰهيّة.

قَالَ تَعَالىٰ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1].

وَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[2].

وَقَالَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[3]. إِلَىٰ غَير ذَلِكَ مِن الآيَات والأَحادِيث الَّتي تَدل بصَرَاحَة وَوضُوح عَلَىٰ أَنَّه لاَ مَشِيئَة لأَحد كَائنَاً مَن كَان مَع مَشِيئَة الرّسُول الأَعْظَم، وَلاَ سرّ لهَذَا إِلاّ لأَنَّ النَّبيّ نَطَق بوَحي الله الَّذي لاَ يَأْتِيه بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلاَ مِن خَلْفِهِ.

وَتَسأَل: وَمَاذَا تَصْنَع بقَولِهِ تَعَالىٰ: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[4] وَقَوْله جلّت كَلمَته: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[5].

---

(١) ٱلأَحْزَاب: ٦.

(٢) ٱلأَحْزَاب: ٣٦.

(٣) ٱلنِّسَاء: ٦٥.

(٤) آل عِمْرَان: ١٥٩.

(٥) ٱلشُّورىٰ: ٣٨.

وَأَجَاب العُلمَاء وَالمُفسرُون عَنْ الآيَة الأُولىٰ: بأَنَّ النَّبيّ يُشَاور أَصحَابه فِي أُمُور الدُّنْيَا لاَ فِي أُمُور الدِّين، كَتَنظِيم الجَيش وَكَيفيَّة القِتَال.

وَأَجَابُوا عَنْ الآيَة الثَّانِيَة: بأَنَّها خِطَاب للمُكلفِين لاَ للنَّبيّ، وَظَاهر الآيَة صَرِيح فِي ذَلِكَ، وأَنَّه يُستَحسن مُشَاورَة أَهْل الرَّأي وَالتّجَارب فِي المَصَالح الدّنيويَّة.. وفِي ذَلِكَ أَحَادِيث كَثِيرَة عَنْ الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله.

مِنْهَا: «مَا مِن رَجُلٍ يُشَاور أَحداً إِلَّا هُدي إِلَىٰ رُشد[1]»... وَبَديهَة أَنَّ المَسَائِل الدِّينيَّة، والأَحكَام الشَّرعيَّة يَرجَع فِيهَا إِلَىٰ كِتَاب الله، وَسُنّة رَسُوله، لاَ إِلَىٰ النَّاس وَآرَائهم، وَإِلاّ كَانُوا فِي غِنىً عَنْ الأَنْبيَاء وَالكُتب المُنزّلَة[2].

---

(١) أنظر، نُور الثَّقلَين: ٤ / ٥٨٤ ح ١١٨، تَفْسِير مَجْمَع البَيَان: ٩ / ٥٧، تَفْسِير المِيزَان: ١٨ / ٧١.

(٢) الإِسْتِدلاَل بِالآيَة: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ فَهِيَ قَد وَرَدت ضِمن آيَات تَبدأ مِن ـ الآيَة: ١٣٩ ـ ١٦٦ مِن سُورَة آلِ عِمْرَانَ، تَتَحدث عَن غَزْوَات الرَّسُول صلى الله عليه وآله، وبَعْضهَا بِلِسَان الخطَاب فِيها لِلمُسْلِمِين الغُزَاة خَاصَّة يَعظهُم ويَرشدهُم ويَعدهُم بِالنَّصر، وكَيف نَصرَهُم فِي موَاطن عِدّة... وبَعْضهَا لِسَان الخطَاب إِلىٰ الرَّسُول صلى الله عليه وآله خَاصَّة، ومِنْهَا قَوله تَعَالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾، آلِ عِمْرَانَ: ١٥٩. فَالآيَات هُنَا تُبَيّن الْمَشُورَة بِاللِّين والرِّفق والرَّحمة، وَلَم تَأمره صلى الله عليه وآله بِأَنْ يَعْمل برَأيهم، وذَلِكَ بِدَليل قَوله تَعَالىٰ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾، آلِ عِمْرَانَ ١٥٩. يَعْني إِذَا عَزمتَ عَلىٰ أمرٍ مَا فَاعمَل برَأيك لاَ برَأيهم، عَلىٰ الرَّغم مِن أنّ المُشَاوَرة مَطلوبة، ولاَ تَدل هَذِه الآيَات عَلىٰ نَظَرية الشُّورَىٰ أَو تَرك الأُمَّة بِيدها فِي حضُور المَعصوم؛ لأَنَّه صلى الله عليه وآله أَوْلَىٰ بِهِمْ مِن أَنْفسهم كمَا قَالَ تَعَالىٰ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، ٱلْأَحْزَابِ: ٦ . فإِذَا كَانَتْ لهُ الْوِلاَيَة عَلىٰ النّفوس فمَا قِيمة الْوِلاَيَة عَلىٰ الأُمُورِ الأُخرىٰ، وخَاصَّة الغَزْوَات، بل إِنّ الْوِلاَيَة هُنَا واضحة كمَا يقول الأُصوليُون.

أَمّا الإِسْتِدلاَل بِأَنّه صلى الله عليه وآله كَان يَسْتَشِير أَصْحَابه، فهَذَا لاَ بَأس بِهِ مِن بَاب مُجرد الإِسْتِشَارة والإِسْتِضَاءة بِالأَفْكار، ولَو بِهَدف تَعوِيد الأُمَّة عَلىٰ ذَلِكَ، أَو بِهَدف اَشتِرَاكهم فِي المَسْئُولية.

↔ وتَحْسِيسَهُم بِتَحمُّل العِب ء ، ولاَيَة الأَمْر لآيَة الله السَّيِّد الحَائريّ : ١٦٦ ، مَع هَامش رَقم (٢).

وأنّ مُشَاورة الرَّسُول ﷺ لأَصْحَابه كَانَتْ فِي الغَزَوَات فَقط ، كمَا صَرح بِذَلك أَبُو هُرِيرة الدَّوسيّ قَالَ : « لَمْ أَرَ أَحداً أَكْثَر مَشُورَة مِن رَسُول الله ﷺ ، وكَانَتْ مُشَاورتَه أَصْحَابه فِي الْحَرْب فَقط ».

أُنظر ، كتَاب المغَازيّ للوَاقديّ : ٢ / ٥٨٠ ، تَحقِّيق الدّكتور « مَارسدن جونس ». وَهَا هِي غَزْوَة بَدر شَاهد عَلىٰ ذَلِك ، فَعندمَا أَتاه خَبَر قَافلَة قُرَيْش التّجاريَّة الرّاجعَة مِن الشّام بِقيَادة أَبِي سُفْيَانَ خَرج هُو ﷺ وأَصْحَابه لِلتَّعرض لهَا ، لكنَّ أَبَا سُفْيَانَ إِنْحَرف فِي مَسِيره عَن الطَّرِيق وَاستَنجد بِقُرَيْش مَكَّة فخَرجت مُستعدّة لِلقتَال فِي أَلف فَارس ولَم يَكُن مَع رَسُول الله غَيْر (٣١٣) شَخصاً ، وبمَا أنّ العَدد والعدّة غَيْر مُتكَافِئة بَيْن الطَّرفِين فمَا عَلىٰ رَسُول الله ﷺ إِلَّا أَنْ يَقف بَيْن أَمرَين لاَ ثَالث لهُما ، إمّا أَنْ يَترَاجع - يَنْسَحب - بِأَمنٍ وَأَمَان إِلىٰ الْمَدِينَة ، وإمّا أَنْ يُقَاتل بِهَؤُلآء الّذين مَعه فهُنا اَستشَار أَصْحَابه وأَخْبَرهُم بمَا عِند قُرَيْش مِن التّأهُب لِلقتَال . فقَام أَبُو بَكْر وتَكَلَّم ولكنَّ رَسُول الله ﷺ أَعرَض عَنْه ، ثُمّ تَكلَّم عُمر بن الخطَّاب فَأَعرض عَنْه ، ثُمّ تَكلَّم المقدَاد .... أُنظر ، صَحِيح مُسْلِم كتَاب الجهَاد غَزْوَة بَدر : ٣ / ١٤٠٣.

عَلىٰ الرّغم مِن أَنّ بَعْض المصَادر التَّأرِيخية لَم تَذكر لنَا مَا تَكلَّم بِهِ أَبِي بكْر ، وعُمر ، والمقدَاد ، لكنَّ الوَاقديّ ذَكر قَول عُمر بن الخَطَّاب ، والمقداد . فقَد قَالَ : قَالَ عُمر بن الخَطَّاب : « يَارَسُول الله إنّها والله قُرَيْش وعِزّها ، والله مَاذلّت مُنذ عَزّت ، والله مَا آمَنت مُنذ كَفرَت ، والله لاتَسلّم عِزّها أَبداً ، ولِتقَاتلنك ، فاَتّهب لِذَلك أَهبتَه وأَعد لِذَلِك عِدّته ». أُنظر ، مغَازي الوَاقديّ : ١ / ٤٨ ، طَبْعَة أَكسفورد . ومِثل هَذَا في إِمْتَاع الأَسْمَاع للمَقْريزي : ٧٤.

وَمَا رُوي عَنْه ﷺ أَنَّه قَالَ فِي مَكَّة : (« ... وَلاَ يعْضَدُ شَوْكُه ، ولاَ يُنَفَّرُ صَيْدُهُ ، وَلاَ تَلتَقط لُقَطَتهُ إِلاَّ مِنْ عَرفهَا ، وَلاَ يُخْتَلىٰ خَلاَهَا .

قَالَ العَبَّاس : يَا رَسُول الله : « إِلاَّ الإِذْخِرَ » فَإِنَّه لِقَينهُم وَلِبيُوتهُم .

قَالَ : (إِلاَّ الإِذْخِرَ).

أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ١ / ٤٥٢ ح ١٢٨٤ و : ٢ / ٦٥١ ح ١٧٣٦ و ١٩٨٤ ، صَحِيح مُسلم بِشَرح النَّووي : ٩ / ١٢٧ ، سُنن البَيهَقي الكُبرىٰ : ٥ / ١٩٥ ح ٩٧٢٥ و : ٦ / ١٢٧ ح ١١٤٧٢ ، مُسْنَد أَحمَد : ١ / ٢٥٣ ح ٢٢٧٩.

وَمَعْلُوم أَنَّ الوَحي لَمْ يَنْزل عَلَيه ﷺ فِي تِلك الحَالة ، فَكَان الإِستثنَاء بِالإِجْتهَاد .

أُنظر ، فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري : ٤ / ٤٩.

الخَلِيفَة :

هَل يُوجب الْإِسْلاَم، وَيُحتِّم أَنْ يَكُون للنَّبيّ خَلِيفَة يَنُوب عَنْهُ فِي الرِّئَاسَة الدِّينيَّة وَالدّنيويَّة ، أَو أَنَّه لاَ خِلاَفَة فِي الْإِسْلاَم ، وَلاَ يَجُوز لْأَحد كَائِنَاً مَن كَان أَنْ يُضفي عَلَىٰ حُكمِهِ وَسُلطَانه الصّفَة القُدسيَّة الإلٰهيَّة ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مُختَص بالنَّبيّ وَحْدَه ؟ .

وعَلَىٰ اَفْترَاض أَنَّ الخِلاَفَة وَاجبَة فِي الْإِسْلاَم فَهَل وَجَبت بِالعَقل ، بحَيْث إِذَا وَرَد نَصّ مِن الشّرع بلزُوم مَا يُحْمل عَلَىٰ الْإِرْشَاد ، وَالتَّأكِيد حكَم العَقْل لاَ عَلَىٰ التَّأسِيس ، لأَنَّ وجُود الخَلِيفَة ضَرُوري ، تَمَامَاً كوجُود النَّبيّ ، أَو أَنَّ الخِلاَفَة وَجبَت بالسَّمع وَالشّرع لاَ بِالعَقْل ؟ .

وَأَيّاً كَان سَبَب الوجُوب ، فَمَا هُو الطَّريق لمَعرفَة الخَلِيفَة وَتَعيينَه بأَنَّه فُلاَن اَبْن فُلاَن دُون غَيره ؟ . هَل الطَّرِيق إِلَىٰ ذَلِكَ النَّص عَلَيهِ بالذَات مِن النَّبيّ ، أَو الْإِنْتخَاب ، أَو العَقْل ؟ . ثُمَّ مَا هِي الصِّفَات الَّتي تُؤهل الْإِنْسَان لهَذَا المَنْصَب الخَطِير ؟ . .

وَأَيضَاً إِذَا وَجد فِي المُسْلِمِين اَثنَان كُلّ مِنْهُما يَتّصِف بصفَة الكَمَال ، وَلَكن أَحَدهُما أَفْضَل وَأَكمَل ، فَهل يَجُوز أَنْ يُهمل الأَفْضَل الأَكمَل ، وَيُقَدّم عَلَيهِ مَن هُو دُونه فَضلاً وَكمَالاً ؟ .

وَقَد شَغَلت هَذِهِ الأَسئِلَة الصَّفحَات الطّوَال فِي كُتب العَقَائِد ، وَعِلم الكَلاَم ، وَجَرىٰ حَول أَجوبتهَا الجدَال ، وَالنّقَاش الحَاد بَيْنَ السُّنَّة والشّيعَة . . . وَفِي الفِقرَات التَالِيَة أُشِير إِلَىٰ الأَجوبَة بإِيجَاز مُقْتَصراً عَلَىٰ اللُّبَاب وَمَحل الفَائِدَة تَمشيَّاً مَع وَضع الكِتَاب ، وَإِرفَاقاً بالقَاريء ، وَإِيمَانَاً بأَنَّ الإِخْتصَار مَع التَّوضِيح هُو

الطَّرِيق الوَحِيد لجَذب القَارِيء، وَإِغرَائه بالمُتَابعَة لمَا أَكتُب... وهَذَا كُلّ مَا أَتمنّاه، وَأَصبُو إِلَيهِ؛ لأَنَّ الكَلمَات المَكتُوبَة وَغَير المَكتُوبَة لَيسَت بشَيء، وَإِنّمَا هِي حرُوف مَيِّتَة إِذَا لَم تَجد مَن يَقرَأها، وَيتَجاوب مَعْهَا، وَتَترك أَثَراً فِي نَفْسَه... وَبمُوتهَا يَنْتَقل صَاحبهَا إِلَىٰ رَحمَة الله.

وجُوب الخِلاَفَة:

ٱتّفق السُّنَّة والشِّيعَة عَلَىٰ أَنْ الخِلاَفَة وَاجبَة فِي الإِسْلاَم، وَٱختَلفُوا: هَل نَصب الخَلِيفَة وَاجب عَلَىٰ الله، أَو عَلَىٰ المُسْلِمين؟.

قَالَ الشِّيعَة: يَجب عَلَيهِ سُبْحَانَه مِن بَاب اللُّطف؛ لأَنَّ الإِمَام يُقَرّب النَّاس مِن الطَّاعَة، وَيَبْتَعد بهِم عَنْ المَعصيَة، فوجُودَه مِن الأَسبَاب الدَّاعيَة لِفعْل الخَير، وَترك الشَّر[1].

---

(١) الشِّيْعَة وَالمُعْتَزِلَة فَقَد ذَهَبوا إِلَىٰ أَنَّ نَصب الإِمَام وَاجب بِحُكم العَقل.

فَقَالَ العَلاّمَة الحِلّي: (... قَالَ أَبُو الحَسَن البَصرِي، وَالبَغدَاديوّن (مِن المُعْتَزِلَة) والإِمَامِيَّة أَنَّه (نَصْب الإِمَام وَاجبٌ عَقلاً...) وَٱستَدلّ نَصِير الدِّين الطُّوسي عَلىٰ وجُوب نَصب الإِمَام عَلىٰ الله تَعَالىٰ، بِأَنّ الإِمَام لُطف، وَاللُّطف وَاجب).

أُنظر، تَلخِيص المحصل المَعرُوف بِنَقد المُحصل: ٤٠٦.

وَقَالَ الرَّازي: (إِنَّه يَجب عَقلاً عَلىٰ الخَلق أَنْ يُنصبُوا لأَنفسهُم رَئِيساً، وذَلِكَ لأَنَّ نَصب هَذَا الرَّئِيس يَتَضمّن دَفع الضَّرر عَن النَّفس، وَدَفع الضَّرر عَن النَّفس وَاجبٌ عَقلاً.

هَذَا هُو قَول أَبِي الحَسَن البَصْري مِن المُعْتَزِلَة، وَمِن قُدمَائِهم قَول الجَاحظ، وَأَبِي الحَسَن الخَيّاط، وَأَبِي القَاسم الكَعبي).

أُنظر، الأَرْبَعِين فِي أُصول الدِّين: ٤٢٦.

وَلَمّا أَمكَن وقُوع الشِّرك وَالفَسَاد، وٱرتكَاب المَعَاصي مِن الخَلق، وَجَب فِي الحِكْمَة وجُود رَئيسٍ ⇔

وَقَالَ السُّنَّة : لاَ يَجْب نَصْب الإِمَام عَلَىٰ الله ؛ لأَنّه لاَ يَجْب عَلَيهِ شَيء ، وَلاَ يَقْبح مِنْهُ شَيء ، وَإِنّما يَجب نَصْبَه عَلَىٰ المُسْلِمِين شَرعَاً ، لاَ عَقلاً ، فَإِذَا تَركُوه أَثمُوا أَجْمَعِين(١) .

⟸ قَاهِرٍ ، آمرٍ بِالمَعرُوف ، نَاهٍ عَن المُنكر ، مُبيّنٍ لمَا يَخفىٰ عَن الأُمَّة مِن غوَامض الشَّرع ، مُنفذٍ لأَحكَامه ... وَهَذَا اللُّطف يُسمّىٰ إِمَامَة ، فَتكُون الإِمَامَة وَاجِبَة .

أُنظر ، فَصُول العَقَائِد (الفَصْل الثَالث / فِي النُّبوَّة والإِمَامَة) ، وَشَرْح تَجرِيد الإِعتقَاد : ٣٤٢ ، حقَائِق الإِيمَان : ٨٥ ، دَلاَئِل الصِّدق : ٢ / ١٤ .

وَقَد اَستَدلّ عَبدالرَّحمان الإِيجي عَلَىٰ وجُوبها سَمعاً بِدَلِيل الإِجمَاع ، وَدَلِيل وجُوب دَفع الضَّرر المَظنُون حَيث إنَّ عَدَم نَصْب الإِمَام (يُفضي إِلَىٰ التَّنَازع وَالتَّواثب ، ورُبّما أَدَّىٰ إِلَىٰ هَلاَكهُم جَمِيعاً ، وَيَشهد لهُ التَّجربة وَالفِتن القَائِمة عِند مَوت الوِلاَة إِلَىٰ نَصْب آخر بِمَبِيت ، لَو تَمَادىٰ لعُطِّلت المعَايش) .

أُنظر ، المواقف فِي عِلم الكَلاَم : ٣٩٥ ، وَشَرْح المواقف للجُرجَاني : ٨ / ٣٤٦ ، الطَّبعَة الأُولىٰ مَصْر ١٩٠٧م .

فإِنَّ مَنْصب الإِمَامَة وَالرِّيَاسَة عِند الشِّيعَة لاَ يُنَاط بِإِرَادَة الحُكّام ، وَلاَ ينَال بِالشَّفَاعَات وَالوَسَاطَات ، كمَا هُو الشَّأن فِي تَعيِّين المَشيخَات ، وَالقُضَاة ، وَالمُفتِين . إِنَّ الرِّيَاسَة عِند الإِمَامِيَّة تَعُود إِلَىٰ أَرَادَة الله سُبْحَانَه ، وَثِقَة المُؤْمِنِين وَوجدَانهم ، وَاَطمئنَانهم لمَا يَظهَر لَهُم مِنْ دَلاَئِل الصِّدق ، وَشوَاهد العَدْل ، وَهَذَا مِيزَة اَختَصَّ بهَا الشِّيعَة الإِمَامِيَّة عَنْ كَثِير مِنْ الطَّوَائف ، وأَصْحَاب المَذَاهِب الَّذِين يختَار رُؤسَاؤهُم بمَرسُوم الدَّولَة ، أَقول هَذَا ، مَع العِلم بِأَنّي مِنْ هَؤْلاَء القُضَاة الَّذِين تعينُوا بمَرسُوم . وَلكنّي أَحمد الله سُبْحَانَه عَلَىٰ لُطفه وَعنَايَته ، حَيْث أَوجد لِي الظَّروف ـ مِنْ حَيْث أُرِيد أَو لاَ أُرِيد ـ الَّتي سَلَخَتني كليَّة عَنْ القَضَاء الرَّسمي ، بِحَيث لَم يَكُن لِي مِنْ وَظَائفِهِ وَشُؤونه سِوىٰ قَبض الرَّاتب كَاملاً ، وَأَنَا جَالس فِي بَيْتي مُنْقَطع إِلَىٰ الكِتَاب والقَلَم .

(١) قَالَ أَهْل السُّنَّة : لاَ يَجْب ذَلِكَ عَلَىٰ الله ، وَإِنَّما يَجب عَلَىٰ النَّاس .

قَالَ القُوشجي ـ هُو عَلاَء الدِّين عَليّ بن مُحَمَّد ، وَلهُ عِدّة كُتُب ، وَهُو الَّذي أَكمَل رَصد سَمرقَند المَشْهُور بِالزِّيج الجَدِيد ، تُوفّي فِي قَسْطَنطِينيَّة (٨٧٩هـ) ـ مِنْ عُلَمَاء السُّنَّة فِي كِتَاب شَرْح التَّجرِيد :

« اَستَدَلّ أَهْل السُّنَّة عَلَىٰ قَولِهِم بِإِجمَاع الصَّحَابَة ، وَهُو العُمدَة ، حَتَّىٰ جَعلُوا ذَلِكَ أَهَم الوَاجبَات ، وَاَشتَغلُوا بِهِ عَنْ دَفن الرَّسُول ﷺ ، وَكَذَا عَقِيب مَوت كُلّ إِمَام ، رُوي أَنَّهُ لمَّا تُوفّي النَّبيّ خَطَب أَبُو بَكْر ، فَقَالَ : « يَا أَيُّها النَّاس مَنْ كَان يَعْبد مُحَمَّد فَإِنَّ مُحَمَّد قَد مَات ، وَمَنْ كَان يَعْبُد رَبّ مُحَمَّد فَإِنَّه حَي لاَ ⟸

وَمَهمَا يَكُن، فَإِنَّ الأَهم مِن هَذَا النّزاع، والإِختلاَف هُو تَعيِّين الصِّفَات الَّتي تُؤهل الإِنْسَان لخِلاَفَة الرَّسُول، وَتعيِّين الطَّرِيق إِلَىٰ مَعْرفَته، وَتَمييِّزه عَنْ غَيرِهِ بَعْد الإِتّفَاق عَلَىٰ أَصل الفِكْرة، وأَنَّ الخِلاَفَة وَاجبَة عَلَىٰ كُلّ حَال.

↔ يَمُوت، لاَ بُدّ لهَذَا الأَمْر مَنْ يَقُوم بِهِ. فَانظرُوا وَهَاتُوا آرَاءكُم رَحمكُم الله».

أُنظر، المَوَاقف فِي عِلم الكَلاَم: ٣٩٥، وَشَرْح المَوَاقف للجُرْجَاني: ٨/ ٣٤٦، الطَّبعَة الأُولىٰ مَصر ١٩٠٧م، الأَرْبَعِين فِي أُصول الدِّين: ٤٢٦، تَأرِيخ ابن خُلدُون: ١/ ٣٣٩ طَبْعَة بَيروت ١٩٦١م، الإِقتصَاد فِي الإِعتقَاد: ٩١، الطَّبعَة الثَّانِية، مَصر ١٣٢٧ هـ، ابن كَثِير: ٥/ ٢٤٣، السِّيرَة الحَلبِيَّة: ٣/ ٣٩٢، صَحِيح البُخَاريّ: ٤/ ١٢٠، كتَاب الْحُدُود بَاب رَجم الحُبلىٰ مِن الزّنا، الطَّبَقات الْكُبْرَىٰ: ٢/ ٥٤، كَنز الْعُمَّال: ٤/ ٥٦ و ٦٠، العِقد الفَرِيد: ٣/ ٦١، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٢/ ٢٠١ و ٢٥٦ حوَادث سَنَة ١١ هـ، ابن الأَثِير: ٢/ ١٢٥، تَأرِيخ الخُلَفَاء لِابْن قُتَيْبَة: ١/ ٥، كتَاب الْجُمْلَة (جُملَة التَّوحِيد) للإِمَام يَحْيَىٰ بن الحُسين: ٣٠٧ و ٣١٠ ضِمن كتَاب الأَحكَام فِي الحَلاَل وَالحرَام. أُنظر، شَرْح المَوَاقف: ٣/ ٢٦٥، الأَحكَام السُّلطانِية: ٤ و ٦، شَرْح المَقَاصد: ٢٧٢.

قَالَ المَاوَردي: (وَاخْتلف فِي وجُوبها: هَل وَجَبت بِالعَقل أَو بِالشَّرع؟.

فَقَالت طَائِفَة: وَجَبت بِالعَقل، لمَا فِي طِبَاع العُقلاَء مِن التَّسلِيم لزَعِيم يَمْنَعهُم مِن التَّظَالم، وَيَفصل بَيْنَهم فِي التَّنازع وَالتَّخاصم، وَلَولاَ الوِلاَة لكَانوا فَوضىٰ مُهملِين، وَهَمجاً مُضَاعِين...

وَقَالَت طَائِفَة أُخرىٰ: بَل وَجَبت بِالشَّرع دُونَ العَقل، لأَنَّ الإِمَام يَقوم بِأُمور شَرعِيَّة قَد كَان مُجوّزاً فِي العَقل أَنْ لاَ يَرد التَّقلِيد بِها، فَلم يَكُن العَقل مُوجباً لَهَا... وَلَكنْ جَاء الشَّرع بِتَفوِيض الأُمور إِلىٰ وَلِيّة فِي الدِّين...). أُنظر، الأَحْكَام السُّلطَانِية: ٥.

فَالمَشهُور عِند الجمهُور أَنَّ وجُوب الإِمَامَة بِالشَّرع دُونَ العَقل، وَقَد صَرّح الغَزّالي بِذَلِك:

(وَلاَ يَنْبَغي أَنْ نَظنّ أَنَّ وجُوب ذَلِكَ مَأخوذٌ مِن العَقل... إِلاَّ أَنْ يُفسّر الوَاجب بِالفِعل الَّذي فِيهِ فَائِدة، وَفِي تَركه أَدنىٰ مَضرّة، فكَان وجُوب نَصب الإِمَام مِن ضرُورِيّات الشَّرع الَّذي لاَ سَبِيل إِلىٰ تَركه).

أُنظر، الإِقتصَاد فِي الإِعتقَاد: ٩١، الطَّبعَة الثَّانِية، مَصر ١٣٢٧ هـ.

وَقَالَ الفَخر الرَّازي (المُتوفَّىٰ ٦٠٦ هـ): (نَصْبه ـ الإِمَام ـ وَاجب، وَالطَّرِيق، إِلىٰ مَعْرِفة هَذَا الوجُوب السَّمع دُونَ العَقل، وهَذَا قَول أَصحَابنا). أُنظر، الأَرْبَعِين فِي أُصول الدِّين: ٤٢٦.

وَمِن هُنا جَاءت مُبَادرة الصَّحَابَة إِلىٰ السَّقِيفة بَعد وَفَاة الرَّسُول صلى الله عليه وآله كمَا يَقول ابن خُلدُون.

أُنظر، تَأرِيخ ابن خُلدُون: ١/ ٣٣٩ طَبْعَة بَيروت ١٩٦١م.

الصِّفَات وَطَرِيق الخَلاَص :

لَقَد أَطَال الشِّيعَة وَالسُّنَّة الجدَال وَالنّقَاش فِي صِفَات الخَلِيفَة والإِمَام، بخَاصّة العِصْمَة... وَأيضاً أَطَالُوا الجدَال وَالنّقَاش حَول الطَّرِيق إِلَىٰ معرفَته، وَهَل هُو النَّص أَو الإِنْتخَاب ؟.

وَفِي إِعْتقَادي أَنَّ الإِخْتلاَف فِي صفَات الخَلِيفَة وَالإِمَام، وفِي الطَّرِيق إِلَىٰ مَعْرفَته، وَمَا إِلَىٰ ذَاكَ مِن الإِخْتلاَفَات الَّتي تَدُور حَول الخِلاَفَة كُلّها أَو جُلّها يَتفرع عَنْ الإِخْتلاَف فِي شَيء وَاحد هُو : هَل يَجْب أَنْ يَكُون خَلِيفَة النَّبيّ مَعصُوماً عَنْ مَعْصيَة الله ؛ وَالجَهل بحَلاَله وَحرَامه، بحَيْث لاَ تَنْفَصل العِصمَة عَنْ الخِلاَفَة ؛ أَو يَجُوز أَنْ يَكُون خَلِيفَة النَّبيّ الأَقدَس فَاسقَاً وَجَاهلاً.

وعَلَىٰ الأَوّل تَثْبت الخِلاَفَة حَتمَاً لمَن تَثْبت لهُ العِصمَة، وتَكُون هِي السَّبِيل الوَحِيد لمَعرفَته، وَتَعيِّينه، وإِذَا وَرَد النَّص عَلَيهِ مِن الشَّارع يَكُون إِرشَاداً وَتَأكِيداً لحُكم العَقْل، وعَلَىٰ الثَّاني، وَهُو أَنَّ العِصمَة لَيْسَت شَرطَاً فِي الخَلِيفَة فَيَتَأتىٰ الكَلاَم حِينَئذٍ فِي أَنَّ الخَلِيفَة. هَل يَجب أَنْ يَكُون عَالمَاً عَادلاً، أَو يَجُوز أَنْ يَكُون جَاهلاً فَاسقَاً ؟. وأَيضَاً يَتَأتىٰ الكَلاَم فِي أَنَّ الطَّرِيق إِلَىٰ مَعرفَته : هَل هُو النَّص أَو الإِنْتخَاب ؟.

فَيَنبغي قَبل كُلّ إِخْتلاَف أَنْ يَتّجه البَحْث إِلَىٰ هَذِهِ النّقطَة، ثُمَّ يَنْطَلق مِنْهَا إِلَىٰ غَيرهَا، والَّذي نَرَاه أَنَّ العِصمَة لاَ تَنْفصل بحَالٍ عَنْ خَلِيفَة النَّبيّ، كَمَا لاَ تَنْفصل بحَالٍ عَنْ النَّبيّ نَفْسَه... وذَلِكَ أَنَّ العِصمَة لَم تَجْب لشَخص النَّبيّ مِن حَيث هُو، وَإِنَّمَا وَجَبت لهُ مِن حَيث أَنَّ المَنْصب الَّذي يَشغَله، وَالوَظِيفَة الَّتي يُؤدّيهَا تَستَدعي العِصمَة، وَالمَفرُوض أَنَّ الخَلِيفَة يَتولىٰ هَذَا المَنْصب بالذَات ـ مَا عَدَا

تَلقي الوَحي ـ وَيَقوم بنَفْس المُهمّة الّتي قَام بهَا النَّبيّ مِن الدَّعوَة كمَا هِي فِي عِلْم الله وَعِلم النَّبيّ حَقِيقَة وَوَاقعاً، لاَ ظَنّاً وَإِجْتهَاداً، فَإِذَا لَم تَجْب العِصْمَة للخَلِيفَة، وَالحَال هَذي، فَإِنَّ مَعنىٰ ذَلِكَ لاَ تَجْب لمَنْصب النُّبوَّة، وإِذَا وَجَبَت للنَّبيّ وَجَبَت للخَلِيفَة بحُكم المَنْصَب وَالوَظِيفَة، وَالفَرق تَحكّم.

وَتَسأَل: أَنَّ السُّنَّة ٱستَدلوا عَلَىٰ عَدَم وجُوب العِصْمَة للخَلِيفَة بخِلاَفَة أَبي بَكْر، مَع العِلْم بأَنَّه غَير مَعْصُوم بإِتّفَاق المُسْلِمين[١].

الجَوَاب: أَنَّ هَذَا إِثبَات للمُدّعىٰ بِهِ بمُجَرد الدّعوىٰ... وَبَديهَة أَنَّ هَذِهِ الدَّعوىٰ لَيْسَت بأَولىٰ مِن القَوْل بنَفي الخِلاَفَة عَنْ أَبي بَكْر؛ لأَنّه غَير مَعصُوم بالإِتّفَاق.

وَتَقُول: لَقَد إِحتَاج النَّبيّ إِلَىٰ العِصمَة دَفعاً للخَطأ فِي تَبلِيغ الوَحي، وَبَدِيهَة أَنَّ الخَلِيفَة لاَ يُنزل عَلَيهِ الوَحي مِن الله، كَي يَحتَاج إِلَىٰ العِصْمَة، وَإِنّمَا وَظِيفَته أَنْ يُبيّن الشَّريعَة الَّتي نَزَلت عَلَىٰ مُحَمَّد صلى الله عليه وآله وَيَستَمد أَحكَام هَذِهِ الشَّريعَة مِن كِتَاب الله، وَسُنّة الرَّسُول اللَّذِين يَرجع إِلَيهمَا كُلّ مُجْتَهد، وَمَعلُوم أَنَّ الرُّجُوع إِلَيهما، وَٱستخرَاج الحُكْم مِنْهُما لاَ يَسْتَدعي العِصمَة، وإِلاَّ وَجَبت لكُلّ مُجْتَهد وَعَالم مِن عُلمَاء الدِّين.

وَالجوَاب: أَنَّ مُجَرد الرُّجُوع إِلَىٰ الكِتَاب والسُّنَّة لاَ يَرفَع الخَطَأ فِي تَفهُمهمَا وَٱستخرَاج الحُكْم مِنْهُما، كمَا هُو ثَابت بالبَدِيهَة، وإِلاَّ لَم يَقَع الإِخْتلاَف بَيْنَ أَئمّة الفِقْه وَعُلمَائه، وَلَم تَنْقسم أُمّة مُحَمَّد إِلَىٰ مذَاهب يُكَفّر أَهلهَا بَعْضهُم بَعْضاً... وإِذَا كَان وجُود الكِتَاب والسُّنَّة لاَ يَرفَع الإِخْتلاَف مِن بَيْنَ العُلمَاء وَقَادَة الدِّين فَلاَ بُدّ

---

(١) اُنظر، المَوَاقف للإِيجي: ٨ / ٣٥٠. (مِنْهُ رحمه الله).

مِن وجُود مَرجع لاَ يَخطيء أَبداً يَلجئُون إِلَيهِ، وَيَتحاكمُون لَدَيه، لِبَيَان المُخطيء مِن المُصِيب، وَلاَ أَحَد يَنْبغي الرُّجُوع إِلَيهِ فِي بيَان الحَقّ الَّذي لاَ رَيب فِيهِ إِلاَّ النَّبيّ، أَو مَن يَقوم مَقَامه، وَيَتولىٰ مَنصبه إِذَا غَاب... وَلو أُفتِرض أَنَّ خَلِيفَة النَّبيّ يَخطيء، كَمَا هُو الشَّأن فِي غَيرهِ مِن العُلمَاء وَالمُجْتَهدِين لبَقي الإِخْتلاَف قَائمَاً بدُون رَافع، وَلاِحتَاج الخَلِيفَة إِلَىٰ مُرشد يَردّه إِلَىٰ الصَّواب، وإِذَا كَان هَذَا المُرشد يَخطيء إحتَاج إِلَىٰ مُرشد، وهَكَذَا إِلَىٰ مَا لاَ نهَاية... وَهُو مُحَال ـ إِذَن ـ لاَ منَاص مِن الإِلتزَام بأَحد أَمرَين:

أَمَّا أَنْ يَكُون خَلِيفَة النَّبيّ مَعْصُومَاً فِي فَهْم الشَّريعَة وَبيَانهَا.

وَأَمَّا لاَ خِلاَفَة فِي الإِسْلاَم مِن الأَسَاس، وعَلَيهِ يَبْقىٰ الخَطَأ وَالنّزاع قَائِمَاً فِي أُمّة مُحَمَّد ﷺ إِلَىٰ يَوْم يُبعثُون...

أَمَّا القَوْل بوجُود خَلِيفَة يَجوز عَلَيهِ الخَطَأ فِي فَهْم الشَّريعَة وَبيَان القُرْآن وَالسُّنَّة فَإِنّه تَمَامَاً كَالقَول بوجُود نَبيّ يَجوز عَلَيهِ الخَطَأ فِي تَبلِيغ الوَحي وَبيَانه، وَالفَرق تَحكّم.

وَحَيث أَنَّ وجُود الخَلِيفَة وَاجب بإِجْمَاع المُسْلِمِين فَتعَيَّن أَنْ يَكُون مَعصُومَاً، وَبمَا أَنَّ أَبَا بَكْر غَير مَعْصُوم بإِجْمَاع المُسْلِمِين أَيضَاً فَيَجب نَفي الخِلاَفَة عَنْهُ، وَصَرفهَا إِلَىٰ مَن ثَبَتت لهُ العِصْمَة.

وَسُؤَال أَخِير: وَهَل ثَبَتَت العِصْمَة لأَحد مِن أَصحَاب النَّبيّ ﷺ؟.

الجَوَاب: أَجل؛ لَقَد شَهد الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ بِعصمَة عَليّ، حَيثُ قَالَ: «عَليّ مع الحَقّ، والحَقّ مع عَليّ يَدُور مَعَهُ حَيثمَا دَار»[1]... وَلَكن ﴿وَأَكْثَرُهُمْ

---

(١) تَقدّمَت تَخرِيجَاته.

لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ﴾[1]، كمَا قَالَ تَعَالىٰ[2] بَل شَهد السُّنَّة لعَليّ بالعِصمَة ـ وَلَكن بدَلاَلَة الإلتزَام ـ فَإنّهُم قَالُوا: كُلّ مَا ٱتّفقَت الأُمّة عَلَيهِ فهُو الحَقّ، لأَنّها مَعصُومَة عَنْ الخَطَأ بحَدِيث: «لاَ تجْتَمع أُمّتي عَلَىٰ ضَلاَلَة»[3].

وَقَالُوا أيضاً: أَجْمَعت الأُمّة عَلَىٰ الإعْتِرَاف بعَليّ، وَٱخْتَلفَت فِي أَبي بَكْر وَعُمَر، وَقَالُوا أيضاً: ثَبَت عَنْ عَليّ أَنَّه كَان يَرىٰ نَفْسَه أَولىٰ بالخِلاَفَة مِن أَبي بَكْر ـ إِذَن ـ يَكُون عَليّ مَعصُوماً، لإعْتِرَاف الأُمّة المَعصُومَة بهِ، وَهُو عَلَىٰ حَقّ فِي قَوله: أَنّه أَولىٰ بالخِلاَفَة مِن أَبي بَكْرٍ وَعُمَر، وَهُما عَلَىٰ بَاطل فِي ٱدّعَاء الخِلاَفَة لهُمَا[4].

---

(١) ٱلمُؤْمِنُون: ٧٠، وَالزُّخرُف: ٧٨.

(٢) أُنظر فِقرَة لاَ إِمَام سِوىٰ العَقْل، فَصْل ﴿أَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ﴾. (مِنْهُ رحمه الله).

(٣) أُنظر، المَبسُوط السَّرخسي: ١٢/ ١٣٨، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٨/ ٢٣، تَأرِيخ دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٥٩/ ٧، لسَان المِيزَان: ٦/ ٧٣، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٥/ ٢١٨ و: ٧/ ٢٢١، المُعجَم الكَبِير: ١٢/ ٤٤٧ ح ١٣٦٢٣، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢/ ١٩٥، كَشف الخَفَاء: ١/ ٦٧.

وَرَدَّ الشِّيعَة هَذَا الحَدِيث، وكُلّ حَدِيث يَتَضمن عِصمَة الجَمَاعَة، لأَنَّهَا قَد تُخطىء بَل جَاء فِي الآيَة: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَايَعْلَمُونَ﴾. ٱلأَعْرَاف: ١٨٧. فَبالأَوْلى القِلّة وإنْ كَانُوا «أَهْل الحَلّ وَالعَقد».

(٤) أُنظر، فِقرَة الإِمَام عَليّ، فَصْل مَع النَّشَّار مِن هَذَا الكِتَاب. (مِنْهُ رحمه الله).

إنَّ فِكْرَة العِصْمَة لَمْ يَقل بهَا الشِّيعَة وحدهُم، فإِنَّ السُّنَّة يَقُولُون بهَا أَيْضَاً، والإِخْتلاَف بَيْنَهُم فِي التَّطبِيق فَقرط، فَالسُّنَّة يَجعلُونهَا للجَمَاعَة، والشِّيعَة للإمَام المَنصُوص عَلَيه، فَنسبَة الفِكرَة مِنْ حَيْث هِي إِلَى الشِّيعَة دُون السُّنَّة خَطَأ وَٱشْتبَاه، تَمَامَاً كمَا هِي الحَال فِي فِكْرَة الخِلاَفَة مِنْ حَيْث هِي، وَنسبَتهَا إِلَى الشِّيعَة دُون غَيرهِم.

تَضَارَبت الأَقوَال فِي تَفْسِير العِصْمَة، فَمِنْهُم مَنْ قَالَ: إِنَّ المَعْصُوم يَفْعَل الطَّاعَة مَع عَدَم قُدرَته عَلَىٰ المَعْصِيَة، فَهُو مُجبَر عَلَىٰ فَعْل الحَسَن، وَتَرك القَبِيح، ومِنْهُم مَنْ قَالَ: إِنَّ للمَعصُوم غَرِيزَة تَردَعه عَنْ المَعْصِيَة، كمَا تَردَع غَرِيزَة الشَّجَاعَة عَنْ الفِرَار، وَغَرِيزَة الكَرَم عَنْ الإِمسَاك، وقَالَ نَصِير الدِّين الطُّوسي: «المَعْصُوم قَادِر عَلَىٰ فِعْل المَعْصِيَة، وإِلاَّ لَم يَستَحق المَدح عَلَىٰ تَركهَا، وَلاَ الثَّوَاب، وَلبَطَل ←

الثَّوَاب وَالعِقَاب فِي حَقّه فَكَان خَارِجاً عَنْ التَّكلِيف وذَلِكَ بَاطل بِالإِجْمَاع وَالنَّقْل».
أُنظر، كِتَاب التَّجرِيد: ٢٢٨ طَبع العِرْفَان.
وقَالَ الشَّيْخ المُفِيد: «لَيْسَت العِصمَة مَانعَة مِنْ القُدرَة عَلَىٰ القَبِيح، وَلاَ مُضطَرَّة للمَعصُوم إِلَىٰ الحُسْن، وَلاَ مُلجِئَة إِلَيهِ.
أُنظر، شَرْح عَقَائد الصَّدُوق للشَّيخ المُفِيد: ٦١ طَبْعَة ثَانيَة تَبرِيز.
وَعَلَىٰ هَذَا يَكُون مَعْنَىٰ العِصْمَة عِندَ الإِمَامِيَّة أَنَّ المَعْصُوم يَفْعَل الوَاجِب مَع قُدرَته عَلَىٰ تَركه، وَيَترك المُحَرّم مَع قُدرَته عَلَىٰ فِعْله، وَلكنَّه مَع ذَلِكَ لَم يَترك وَاجِباً، وَلَم يَفْعَل مُحَرَّماً.
أُنظر، مَجْمُوعَة فِي عِلْم الكَلاَم، المُرتَضىٰ: ٦٧، نَشَرهَا مُحَمَّد حَسَن آل يَاسِين. وَثَورَة زَيد بن عَليّ، نَاجِي حَسَن: ١٩٥ ـ ١٩٩، شَرْح مُصبَاح العُلُوم فِي مَعْرِفَة الحَي القَيُّوم: ٢١٠، شَرْح الثَّلاَثِين مَسأَلَة فِي عَقَائِد الزَّيدِيَّة لإِبرَاهِيم بن يَحْيَىٰ السَّحولِي، الأَسَاس فِي عِلم الكَلاَم عِند الزَّيدِيَّة: ١٥٠، اَعتقَادَات الشَّيخ الصَّدُوق: ١٠٨، تَنْزِيه الأَنْبِيَاء: ١١٤، شَرح التَّجرِيد: ٢٠٤.
إِذَن العِصْمَة قوّة تَمْنَع صَاحِبهَا مِنْ الوقُوع فِي المَعْصِيَة وَالخَطَأ، بِحَيث لاَ يَترك وَاجِباً، وَلاَ يَفْعل مُحرماً مَع قُدرَته عَلَىٰ التَّرك وَالفِعْل، وإِلاَّ لَم يَسْتَحق مَدحاً وَلاَ ثَوَاباً، أَو قُل: إِنَّ المَعْصُوم قَد بَلَغ مِنْ التَّقوىٰ حَداً لاَ تَتَغلب عَلَيه الشَّهوَات وَالأَهوَاء، وَبَلغ مِنْ العِلْم فِي الشَّرِيعة وَأَحكَامها مَرتبَة لاَ يُخطىء مَعهَا أَبَداً.
وَالشِّيعَة الإِمَامِيَّة يَشْتَرِطُون العِصْمَة بِهَذَا المَعْنَىٰ فِي الإِمَام، تَمَاماً كمَا هِي شَرْط فِي النَّبيّ، قَالَ الشَّيْخ المُفِيد: «إِنَّ الأَئِمَّة القَائِمِين مَقَام الأَنْبِيَاء فِي تَنْفِيذ الأَحْكَام، وَإِقَامَة الحُدُود، وَحِفظ الشَّرائِع، وَتَأدِيب الأَنَام مَعصُومُون كَعِصمَة الأَنْبِيَاء لاَ تَجُوز عَلَيهِم كَبِيرَة وَلاَ صَغِيرة... وَلاَ سَهو فِي شَيء مِنْ الدِّين، وَلاَ يَنسُون شَيئاً مِنْ الأَحْكَام، وعَلىٰ هَذَا مَذْهَب سَائِر الإِمَامِيَّة إِلاَّ مَنْ شَذَّ مِنْهُم».
أُنظر، أَوَائِل المَقَالاَت: ٦٥، بَاب «القَول فِي عِصمَة الأَئِمَّة».
وقَالَ العَلاَّمَة الحِلّي: «ذَهَب الإِمَامِيَّة إِلَىٰ أَنَّ الأَئِمَّة كَالأَنبِيَاء فِي وجُوب عِصْمَتهم عَنْ جَمِيع القَبَائح وَالفوَاحش، مِنْ الصِّغر إِلَىٰ المَوْت عَمداً وَسَهواً، لأَنَّهم حَفَظَة الشَّرع، وَالقوَّامُون بِهِ، حَالهم فِي ذَلِكَ كحَال الأَنْبِيَاء، وَلأَنَّ الحَاجَة إِلَىٰ الإِمَام إِنَّما هِي لإِنْتصَاف للمَظلُوم مِنْ الظَّالِم، وَرَفع الفَسَاد، وَحَسم مَادّة الفِتَن، وَلأَنَّ الإِمَام لُطف يَمْنع القَاهر مِنْ التَّعدي، وَيَحملُ النَّاس عَلَىٰ فِعْل الطَّاعَات، وَاَجتنَاب المُحرمَات، وَيُقِيم الحُدُود، وَالفَرَائض، وَيُؤاخذ الفُسَاق، وَيُعزر مَنْ يَسْتَحق التَّعزِير، فَلو

جَازت عَلَيه المَعْصِيَة، وَصَدرت عَنْهُ انْتَفت هَذِه الفَوَائِد، وَافْتَقر إِلىٰ إِمَام آخر».

أُنظر، نَهج الحَقّ: ١٨٥، شَرْح تَجرِيد الإعتقَاد للحِليّ: ٣٠٣.

أَمَّا السَّبب الأَوَّل لقَول الشِّيعَة بِالعِصْمَة فَهُو قَوله تَعَالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. ٱلأَحْزَاب: ٣٣.

وقَول الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله: «الْحَقّ مَع عَليّ، وَعَليٌّ مَع الْحَقّ لَنْ يَفْتَرقا حَتَّىٰ يَردا عَليَّ الحَوض».

تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته.

وقَول الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله: «تَركت فِيكم الثَّقلِين: كِتاب الله، وعِتْرَتِي أَهْل بيتي، لَنْ تَضلوا مَا إِنْ تَمسكتُم بِهما، ولَنْ يَفْتَرقا حَتَّىٰ يَردَا الحوض».

أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ١/ ١٨٥، و: ٣/ ٢٥٩، و: ٦/ ٢٩٨ طَبْعَة المَيمنِية بمَصْر، وطَبَقات ابن سَعد: ٨/ ١٣٥ طَبْعَة أُوربا، وصَحِيح البُخَاريّ: ٣/ ١٣٧، و: ٤/ ٢٢، صَحِيح مُسْلِم: فَضَائِل أَهْل الْبَيْت: ٢/ ٣٦٨ ح ٣١ و ٣٤، طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي.

وَمَنْ دَار مَعَهُ الحَقّ كَيفمَا دَار مُحَال أَنْ يُخطىء. وَأَمر الرَّسُول بِالتَّمسك بِالعِتْرَة وَالكِتَاب يَدل عَلىٰ عِصْمَة العِتْرَة مِنْ الخَطأ، تَمَاماً كَعِصْمَة الكِتَاب، وَقَوله لَنْ يَفْتَرقا، أَي لاَ يُخَالف أَحَدهُما الآخر.

وَرَوىٰ صَاحِب كَنز العُمَّال مِنْ السُّنَّة أَنَّ النَّبيّ ٩ قَالَ: «مَنْ أحبَّ أَنْ يَحيَا حَيَاتي، وَيَمُوت مِيتَتي، يَدْخل الجَنَّة الَّتي وَعَدني رَبّي، فَليَتول عَليّ بن أَبي طَالب، وذُرِّيَّته الطَّاهرِين أَئِمَّةُ الهُدىٰ، وَمصَابِيح الدُّجىٰ مِن بَعدهِ؛ فَإِنَّهُم لَنْ يُخرجُوكُم مِن بَاب الهُدىٰ إِلىٰ بَاب الضَّلالَةِ أَبداً».

أُنظر، كَنز العُمَّال: ١١/ ٦١٢ ح ٣٢٩٦٠، مَنَاقب أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبي طَالب لمُحَمَّد بن سُليمَان الكُوفي: ١/ ٤٢٦ و: ٢/ ٤٧٥، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ١٢٨ ح ٧٣، المَجْمَع الكَبِير للطَّبَرَاني: ٥/ ٢٢٠، حلية الأَولِيَاء: ١/ ٨٦ و: ٤/ ٢٤٩، الإِصَابة: ١/ ٥٥٩ ح ٢٨٦٥، تَأرِيخ دِمَشق: ٢/ ٩٩، مَجْمَع الزَّوائد وَمَنْبع الفوَائد: ٩/ ١٠٨، مُنْتَخب الكَنز للطَّبري: ٥٨٩، المَنَاقب للخوَارزمي: ٣٤.

أَنَّ التَّشيُّع هُو الإِيمَان بوجُود النَّص مِنْ النَّبيّ عَلىٰ عَليّ، وكَان مِنْ نَتِيجَة ذَلِك أَنْ اتَّخذ الشِّيعَة مِنْ صِفَات عَليّ شُرُوطاً أَسَاسِيَة للإِمَامة يَجب أَنْ يَتصف بِهَا كلّ مَنْ يَتولىٰ الخِلاَفَة بَعْد الرَّسُول؛ وعَليّ لَمْ يَسْجُد لصَنم قَطّ: ولَمْ يُشرك باللهِ طَرفَة عَيْن، ولَمْ تَصدر عَنْهُ خَطِيئة فِي حيَاته كلّها لاَ عَمداً وَلاَ سَهواً، فَخَلِيفة الرَّسُول يَجب أَنْ يَكُون كَذَلِك، تَمَاماً كَالأَنبِيَاء فِي وجُوب العِصْمَة عَن جَمِيع الفوَاحش

الفَاضل وَالمَفضُول:

قَالَ السُّنَّة: إِذَا ٱتّصف ٱثنَان بِالفَضل، وَكَان أَحدهُما أَفْضَل وَأَكمَل مِن الآخَر يَجوز إِهمَاله، وَتَقدِيم مَن هُو دُونه كَمَالاً وَفضلاً... وَقَد ٱستَمدّ السُّنَّة هَذَا المَبْدَأ مِن قَوْل أَبِي بَكْر: «أَمَا وَالله مَا أَنَا بخَيركُم ولَقَد كُنتُ لمقَامي هَذَا كَارهًا، وَلَودَدتُ أَنَّ فِيكُم مَن يَكْفِينِي، أَفَتظنُون أَنّي أَعْمَل فِيكُم بسُنّة رَسُول الله ﷺ، إِذَن لاَ أَقُوم بهَا، إِنَّ رَسُول الله ﷺ، كَان يُعْصَم بالوَحي، وَكَان مَعَهُ مَلَك، وَإِنَّ لِي شَيطَانَاً يَعْتَرِينِي، فَإِذَا غَضِبتُ فَٱجتنبُونِي أَنْ لاَ أُوثر فِي إِشعَاركُم وَإِبشَاركُم، أَلاَ

⇔ والقَبَائح مِنْ الصِّغر إِلَىٰ المَوت. وَمِنْ أَدلتهِم أَنَّ الأَئِمَّة هُم حَفَظَة الشَّرع وَالقوَامُون بهِ كَالأَنْبيَاء؛ فَلو جَازت عَلَيهم المَعصِية ٱنتَفت الفوَائد مِنْ وجُودهم، وأَنَّ الله سُبْحَانهُ قَال: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾. ٱلْبَقَرَة: ١٢٤.

قَالَ أَهْل السُّنَّة: إِنَّ الإِمَام يَتعيّن بِالإِنتخَاب، وَيَكفي أَنْ يُبَايعهُ شَخص وَاحد، حَتَّىٰ تَتم لهُ البَيْعَة، والعِصْمَة لَيْسَت بِشَرط عِندَهُم فِي الإِمَام. وَأَوجَب المَالكيَة، وَالشَّافعيَة، وَالحنَابلَة الصَّبر عَلَىٰ جَور الحَاكم وَظُلمه، وَمَنعُوا مِنْ الخُرُوج عَلَيه.

أُنظر، مُغني المحتَاج فِي شَرْح أَلفَاظ المِنهَاج: ٤/ ١٢٣، وَالنَّووي فِي شَرْحه عَلَىٰ صَحِيح مُسلم: ١٢/ ٢٢٩، مَقَالاَت الإِسلاَمِيين: ٣٢٣، وَأُصول الدِّين للبَزدوي: ١٩٠، شَرْح العَقَائِد النَّسفيَّة: ١٨٥، مَتن شَرْح العَقِيدة الطَّحَاوِية: ٣٧٩، الفَصل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل: ٤/ ١٦٩، مُغني المُحتَاج: ٤/ ١٣١.

أَمَّا مَا يَدلّ عَلَىٰ أَنَّه لاَ يَجب أَنْ يَكُون مَعْصُومَاً، عَالِماً بِالغَيب، وَلاَ بِجَمِيع الدِّين؛ حَتَّىٰ لاَ يَشذّ عَلَيه مِنْهُ شَيء، فَهُو أَنَّ الإِمَام إِنَّما يَنصب لإِقَامَة أَحْكَام، وَحدُود، وأُمور قَد شَرّعها الرَّسُول ﷺ، وَقَد تَقدّم عِلم الأُمَّة بِها، وَهُو مَا يَتولاّه وَكِيل للأُمَّة وَنَائب عَنها، وَهِي مِن وَرَائهِ فِي تَسدِيده، وَتَقوِيمه، وَإِذْكَاره، وَتَنبِيهه، وَأَخذ الحَقّ مِنهُ إِذَا وَجَب عَليه، وَخَلعه وَالإِستبدَال بِه، مَتىٰ مَا ٱقتَرف مَا يُوجب خَلعه، فَلَيس يَحتَاج مَع ذَٰلِكَ إِلىٰ أَنْ يَكُون مَعْصُوماً، كمَا لاَ يَحتَاج أَمِيره، وَقَاضِيه، وَجَابي خرَاجه وَصَدقَاته، وَأَصحَاب مسَائله، وَحَرسه، إِلىٰ أَنْ يَكُونوا مَعْصُومِين، وَهُو لَيس يَلي بِنَفسه شَيئاً أَكثَر مِمّا يَلي خُلفَاؤه مِن هَذِه الأُمور.

فرَاعُوني، فَإنْ ٱسْتَقمتُ فَأَعينُوني، وَإنْ زِغتُ فَقومُوني»[١]. كمَا ٱستَدلُوا عَلَىٰ عَدَم وجُوب العِصْمَة للخَلِيفَة بخلاَفَة أَبي بَكْر، فَهُم لاَ يُثبتُون الخِلاَفَة لأَبي بَكْر بِالحَقّ، بَل يُثبتُون الحَقّ بخِلاَفَة أَبي بَكْر وَأَقوَاله، أَي أَنَّهُم يَعرفُون الحَقّ بِالرِّجَال، وَلاَ يَعرفُون الرِّجَال بالحَقّ، كمَا هُو الشَّأن عِندَ الشِّيعَة الَّذِين ٱستَدلوا عَلَىٰ خِلاَفَة عَليّ بن أَبي طَالب بالكتَاب، وَالسُّنَّة، والعَقْل، وَإِجمَاع الأُمّة المَعصُومَة الَّتي أعْتَرفَت بعَلي، وَٱخْتَلفَت فِي أَبي بَكْر وَعُمر... وَلَيْس مِن شَكّ أَنَّ الطِّبَاع تَرفُض مَبدَأ تَقدُّم المَفضُول عَلَىٰ الفَاضل حَتَّىٰ الحَيوَانَات وَالحَشرَات تَأبي أَنْ يَقُودهَا الأَدنىٰ والأَضعَف، كمَا أَثبَت ذَلِكَ أَهْل الإِخْتصَاص، وَلو صَحَّ هَذَا المَبْدَأ لجَاز أَنْ يَكُون فِي عَصْر النَّبيّ مَن هُو أَفْضَل مِنْهُ.. وَلاَ ٱحْسِب مُسلماً يَجرَأ عَلَىٰ التَّفوه بذَلِكَ[٢].

---

(١) تَقدَّمت تخْرِيجَاته. أُنظر، شَرْح نَهج البَلاَغة لاِبْن أَبي الحَدِيد: ١ / ١٦٩ و: ٢ / ٥٦، تَفْسِير القُرطُبي: ٣ / ٦٢، تأريخ دِمَشق: ٣٠ / ٣٠٤، البدَايَة وَالنِّهَايَة: ٥ / ٢٦٩، السِّيرَة النَّبويَّة لاِبْن كَثِير: ٤ / ٤٩٣، مُسْنَد البَزّار: ١ / ١٨٠ ح ١٠٠، تأوِيل مُخْتَلف الحَدِيث: ١ / ١١٦.

(٢) يَجُوز أَنْ يَتَقدّم المَفضُول عَلَىٰ الفَاضل، وَغَير الأَعْلَم، وَالأَكمل عَلَىٰ الأَعْلَم وَالأَكمَل.

أُنظر، الحُور العِين لِلحمْيَري: ١٥٢، التَّبصِير فِي الدِّين للبَغدَادي: ٣٣، مِنهَاج السُّنة: ٣ / ٢٧٧، الإِمَام زَيد بن عَليّ لأَبِي زُهرَة: ٥٨، المِلل وَالنِّحل: ١ / ٢٠٩.

وَقَد أَبىٰ عُمَر بن الخَطَّاب أَنْ يُسَاوي فِي العَطَاء بَيْنَ الفَاضل وَالمَفضُول، عِلاَوة عَلَىٰ تَقدِيم الثَّانِي عَلَىٰ الأَوَّل. أُنظر، المُسْتَصفىٰ مِن عِلم الأُصُول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ١ / ٣٥٣.

قَالَ الإِمَامِيَّة: يَجب تَقدِيم الأَعْلَم وَالأَكمَل. وَإمَّا أَنْ يَكُون مُسَاوِياً لهُ فِي الفَضل، والأَوَّل يَستَدعي تَقدِيم المَفضُول عَلَىٰ الفَاضل، وَالتِّلمِيذ عَلَىٰ الأُستَاذ، وَهُو قَبِيح عَقْلاً وَشَرعاً بِدَلِيل الآيَة: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾. وَالثَّانِي تَرجِيح بِلاَ مُرَجّح، وَهُو عَبَث تَعَالىٰ الله عَنْهُ، فَتَعيَّن القَوْل بِالأَفضَليَّة المُطلَقَة. تَقدَّمت تَخرِيجَاته.

المُشَابِهَة وَالمُشَارِكَة :

مَن تَتَبَّع سِيرَة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ وَدَعوَته مُنْذ بدَايَتها إِلَىٰ أَنْ فَارق هَذِهِ الحَيَاة يَجْد أَنَّ عَلِيّ بن أَبي طَالب كَان شَريكاً لهُ فِي كُلّ مَا حَقّقهُ مِن أنْتصَار، وَفِي كُلّ مَا لاَقَاه مِن خُطُوب وَمِحَن فِي سَبِيل دَعوَته، بحَيْث لاَ يَنْفصل مُحَمَّد النَّبيّ عَنْ عَليّ المُنَاصر وَالمُؤازر، حَتَّىٰ فِي غَزْوَة تبُوك، فَقَد أستخلفَه عَلَىٰ المَدِينَة بَعْد أَنْ قَالَ لهُ: «أَنْتَ مِنّي بِمَنزِلَة هَارون مِن مُوسىٰ غَير أَنَّه لاَ نَبيَّ بَعدِي»[1]. وَلَولاَ مُشَاركَة

↔ أُنظر، مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحيىٰ بن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٢٧، الإِمَام المُجتَهد يَحيىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِيَّة: ١٧٧، الإِمَام المُجتَهد يَحيىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِيَّة: ١٥٥.

فَإذَا جَازت إِمَامَة المَفضُول مَع وجُود الأَفْضَل ـلِتَبرِير شَرعِية خِلاَفَة أَبِي بَكْر مَع أَفضَليّة عَليّ ـ فإِنَّ عَلىٰ الإِمَام المَفْضُول أَنْ يَرجِع إِلىٰ الأَفضَل فِي الأَحكَام، وَيَحكُم بِحُكْمِهِ فِي القَضَايا، وَلَم يَثبت ذَلِكَ أَنَّ الإِمَام عَليّ عليه السلام رَجَع إِلىٰ أَبِي بَكْر، بَل بِالعَكس كَانَ الخَلِيفَة الأَوَّل، وَالثَّاني يَرْجِعَان، إِلىٰ الإِمَام عَليّ عليه السلام فِي الأَحكَام.

وَهُنا نُورد قَول أبن تَيمِيَّة فِي ذَلِكَ قَالَ: «تَولِية المَفْضُول مَع وجُود الأَفْضَل ظُلم عَظِيم...».

أُنظر، مِنهَاج السُّنة: ٣/ ٢٧٧.

وَقَالَ مُحب الدِّين الطَبَرِيّ «قَولنا: لاَ يَنْعَقد وِلاَية المَفضُول عِند وجُود الأَفْضَل».

أُنظر، الرِّيَاض النَّضرَة ـبَاب خِلاَفَة أَبِي بَكْر ـ.

وَيَظهر مِن هَذَا وَذَاك أَنَّ القَول بِمَنع إِمَامَة المَفْضُول مُتَفق عَلَيهِ بَيْن الإِمَامِيَّة وَغَيرهم فَيكُون إِمَامَته بَاطِلة بِالكتَاب، وَالسُّنَّة، وَالعَقل، وَالإِجمَاع.

إِذَن كَانت خِلاَفَة أَبِي بَكْر طِبقاً لِهَذا الرَّأي لَم تَكُن صَحِيحَة، بَل إِنَّهم جَاءوا بِرَأي جَدِيد، وَهُو جوَاز إِمَامَة المَفضُول مَع وجُود الأَفضَل، وَلِذَا قَال الجَاحظ: «وَاشفَاقاً مِن الفِتْنَة».

أُنظر، ثَلاَث رَسَائِل للجَاحظ: ٢٤٦.

(١) أُنظر، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفَة المَذْهَب: ١٢٧، كتَاب الأُصُول: ٣٩، الأَمَالي لأَبي طَالب: ٣٩، العَقِيدَة الصَّحِيحَة: ١٩، الصَّواعق المُحرقَة لإبْن حَجر: ٢٩، صَحِيح البُخَاريّ: ٢/ ٢٠٠ و ٣٢٤، وَرَوىٰ بِسَنده، و: ٤/ ٢٠٨، و: ١٤/ ٢٤٥/ ٣٤٧٠، و: ١٦/ ٢١٧/ ١٤١٥ بشَرح الكِرْمَاني، ↔

↔ صَحِيح مُسْلِم فِي فَضَائِل عَليّ: ٣٢٤، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم النّيسابوري: ٣/ ١٠٩، مُسْنَد اَبْن مَاجَه: ١/ ٢٨، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١/ ١٧٥ و١٧٧ و١٧٩ و١٨٢ و٣٣١ و٣٦٩، كَنز الْعُمَّال: ٦/ ١٥٢ ح ٢٥٠٤، وتَلخِيص الحَافظ الذّهبي عَلَىٰ المُسْتَدرَك: ٣/ ١٣٣، وَخصَائِص النّسائي: ١٧، والإِصَابَة لِابْن حَجر: ٤/ ٥٦٨، ويَنَابِيع المَوَدَّة للقُندُوزي: ٢/ ٥٨، فرَائِد السِّمطِين: ١/ ١٤٩ ح ١١٣، سُنن التِّرمِذي: ٥/ ٥٩٨ ح ٣٧٣٠.

ومَن شَاء فَليرَاجِع إلىٰ المصَادِر التّالية عَلَىٰ سَبِيل المثَال لاَ الحَصر.

أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ١٤/ ٢٤٥/ ٣٤٧٠، و: ١٦/ ٢١٧/ ٤١١٥ بشَرْح الكِرْمَانِي، و: ٤/ ٧١ طَبْعة بمبي، و: ٤/ ٢٠٨ طَبْعَة دار الْفِكْر، و: ٥/ ١٩ طَبْعَة الأَميرية، و: ٥/ ٣٧ و ٢٤ طَبْعَة بمبي و ٣/ ٥٤ طَبْعَة المَيمنِية، و: ٦/ ٣ طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح، وكَذَلِكَ طَبْعَة الفجَّالة، و ٦١ طَبْعَة الشّرقِية، و ٨٦ طَبْعَة إحيَاء الكُتب، و ٣ طَبْعَة مطَابع الشّعب، و ٦٣ طَبْعَة الخَيرِية، و ٥٨ طَبْعَة المعَاهد: ٥/ ١٢٩ طَبْعَة دار الْفِكْر. ورَاجع صَحِيح مُسْلِم: ٢/ ٣٦٠ طَبْعَة عِيسَىٰ الحَلبي، و: ٣٢٣ و٣٢٤ بَاب الفَضَائِل، و: ٧/ ١٢٠ طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح، و: ٤/ ١٨٧٠ ح ٣٠، تَأرِيخ دِمَشْق لِابْن عَسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ١/ ٣١٢ رَقْم ٣٧٤ بِسَنده عَن الزّهري عن عَامر بن سَعد، وص ٢٠٦ ح ٢٧١ و ٢٧٢، و ٣٣٩ ح ٤١٠ و ٤١١ الطَّبْعَة الأُولىٰ، و ٣٦٩ ح ٤١٠ و ٤١١ الطَّبْعَة الثَّانِيَة بَيرُوت، و: ١ ح ٣٠ و١٢٥ و ١٤٨ـ ٢٥١ و ٢٧١ ـ ٢٧٤ و ٢٧٦ ـ ٢٨١ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣٦ـ ٤٥٦ الطَّبْعَة الأُولىٰ بَيرُوت، و ٧٨ ح ١٢٥ و ٤٠٦، وص ٣٣٨ ح ٤٠٩، وحَدِيث ٣٣٩، أَحْمَد بن حَنبل فِي مُسْنَده: ١/ ١٧٣ و ١٧٥ و١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٥ و ٣٣١، و ٩٤ ح ١٦٠٠ طَبْعَة آخر، و٩٧ ح ١٦٠٨، و: ٥/ ٢٥ ح ٣٠٦٢ طَبعَة دَار المعَارف بِمَصْر، و: ٦/ ٣٦٩ و ٤٣٨، و: ٣/ ٣٢، و ٥٠ ح ١٤٩٠، و ٥٦ ح ١٥٠٥، و٥٧ ح ١٥٠٩، و ٦٦ ح ١٥٣٢، و ٧٤ ح ١٥٤٧، و ٨٨ ح ١٥٨٣ طَبْعَة آخر، صَحِيح اَبْن مَاجَه: ١/ ٢٨ و ٤٢ ح ١١٥ و ١٢١ طَبْعَة دَار إحيَاء الكُتب، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسُّيوطي: ٦٥ و ١٦٨، مُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٢/ ٣٣٧، و: ٣/ ١٠٩، الصّواعق الُمحرقَة: ١٧٧ طَبْعَة الُمحمَّدية و ١٠٧ المَقصد الخَامس بَاب ١١، شوَاهد التّنزِيل: ١/ ١٥٠، و: ٢/ ٢١ ح ٢٠٤ و ٢٠٥ تَحقِّيق الشّيخ المحمُودي، مِرآة الجِنَان لليَافعي: ١/ ١٠٩ طَبْعَة بَيرُوت، العَقد الفرِيد: ٤/ ٣١١ و٥/ ١٠٠ طَبْعَة لجُنَة التّأْلِيف بِمَصْر، و: ٢/ ٢٧٩، و: ٣/ ٤٨ طَبْعَة العُثْمانِيَة.

وأُنظر، كَنز الْعُمَّال: ٥/ ١٣٩/ ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤٣٢ و ٤٨٧ الطَّبْعَة الثَّانِيَة، أَنْسَاب ↔

عَلِيّ لمُحَمَّد فِي جهَادَه لَمْ يَكُن للإِسْلاَم عَينٌ وَلاَ أَثر.

هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ عَلِيّاً أَقرب النَّاس إِلَىٰ مُحَمَّد ﷺ، وَأَكثرهُم تَشَابهاً بِهِ فِي كُلّ مَا خَصّه الله مِن خلاَل وَصفَات ـ مَا عَدَا تَلقي الوَحي، وَهُنا يَكمُن سرّ تَآخي الرَّسُول لعَلِيّ، فَإِذَا كَان الله سُبْحَانَه أَعْلَم حَيْث يَجْعَل رِسَالَته فَإِنَّ مُحَمَّداً أَعْلَم حَيْث ٱخْتَار عَلِيّاً لأُخوّته مِن دُون أَصحَابه أَجْمَعِين... وإِذَا كَانَت هَذِهِ المُشَابهَة فِي الفَضَائِل، وَتِلكَ المُشَارَكَة فِي الجِهَاد، والضَّحِيَة فِي سَبِيل المَبَادِيء الَّتي قَامَت دَولَة الْإِسْلاَم عَلَىٰ أَسَاسهَا لاَ تَجعلاَن عَلِيّاً خَلِيفَة للنَّبيّ، إِذَا كَان كَذْلِك فَلاَ خِلاَفَة فِي الْإِسْلاَم عَلَىٰ الإِطلاَق، وإِذَا كَان لمُحَمّد خَلِيفَة حَقّاً فَعلِيّ دُون سوَاه هُو الخَلِيفَة؛ ومَن ٱدّعىٰ خِلاَفَة مُحَمَّد لنَفْسه ـ غَير عَلِيّ ـ أَو لغَيرِهِ فَهُو مصدَاق لقَولِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُوْلَـٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[1].

تَسْأَل: إِذَا كَانَت الخِلاَفَة حَقّاً لعَلِيّ بن أَبي طَالب فَكَيف أَسرَع عُمَر بن الخَطّاب إِلَىٰ مُبَايعَة أَبي بَكْر قَبل أَنْ تَبرَد جُثّة الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ.

الجَوَاب: أَنَّ عُمَر بن الخَطّاب كَان عَلَىٰ يَقِين مِن أَنَّ الأَغلبِيّة السَّاحقَة مِن المُسْلِمِين تَتّجه إِلَىٰ عَلِيّ، فَبَادر إِلَىٰ بَيْعَة أَبي بَكْر، ليَقطَع الطَّرِيق عَلَىٰ الإِمَام،

⟺ الأَشْرَاف للبلاَذُري: ٢ / ١٠٦ ح ٤٣، وص ٩٢ ح ٨ و ١٥ ـ ١٨ طَبْعَة آخر، خَصائِص النّسائِي: ٤٨ و ٧٦ ـ ٨٥ طَبْعَة الحَيدرِية، و ١٠٦ ح ٤٥ ـ ٤٨ و ٦١ طَبْعَة بَيرُوت، وذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ٦٣ و ٦٤ و ٦٩ و ٨٧، مَقتل الحُسِين للخوَارزمي: ١ / ٤٨ و ١٤٩، الْمُعْجَم الصَّغِير للطَّبرَاني: ٢ / ٢٢ و ٥٤، الاِسْتِيعَاب بهَامش الإِصَابَة: ٣ / ٣٤ و ٣٥، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٠٩ ـ ١١١ و ١١٩، إِسعَاف الرّاغِبين بهَامش نُور الأَبْصَار: ١٤٨ و ١٤٩ طَبْعَة السّعيدِية و ١٣٤ و ١٣٦ طَبْعَة العُثْمانِيَة، نُظم دُرر السِّمطِين: ٩٥ و ١٠٧.

(١) هُود: ١٨.

وَيَحكُم المُؤامرَة عَلَىٰ حَقّة . . . وَقَد أَظهَر الزَّمن والأَبحَاث العِلميَّة هَذِهِ الحَقِيقَة . . . فَبَعد مُضي أَكثَر مِن أَلف وَثلاَثمِئَة وَسَبعِين سَنَة كَتَب الأُستَاذ أَحمَد عَبَّاس صَالح الأَدِيب المَصْري المَعْرُوف ، مَقَالاً ، جَاء فِيهِ :

« كَان عَليّ وَصَحبَه إِلَىٰ جوَار النَّبيّ يَبكُون ، وَيَعدُّون العِدّة لدَفنَه ، وَعَلَىٰ حَد تَعبِير بَعْض المُؤرّخِين كَانَت جُثَّة النَّبيّ لَمْ تَبرَد حِين إِندَفع عُمَر بأَبي بَكْر إِلَىٰ السَّقِيفَة ؛ ليُبَيِّتُوا فِي أَمر الخِلاَفَة ، وَحِين أُبلَغ عَليّ بالنَّبأ ثَار وَرَفض البَيْعَة ، وَرَفضهَا مَعَهُ حِزْبَه وَأَنْصَارَه ، وَاسْتَمر عَليّ وَصَحبَه مُمتَنِعِين عَنْ البَيْعَة ستَّة شهُور كَاملَة »[1].

وَأَيضاً فِي هَذَا المَقَال : « وَقَد اعْتَبر عَليّ بن أَبي طَالب إِجْتِمَاع السَّقِيفَة فِي غَيبَته تَآمر مِن جَانب عُمَر ، حَتَّىٰ أَنَّ الخصَام اسْتَمر بَيْنَهُما فَترَة غَير قَصِيرَة ـ ثُمَّ قَالَ الأُستَاذ صَالح ـ أَنَّ عُمَر بن الخَطَّاب شَخصيَّة غَرِيبَة تَسْتَحق الدّرَاسَة وَالتَّأَمُل ، وَمَع أَنَّ لَدَينا ثَروَة مِن الفِكْر الحَدِيث الَّذي تَنَاول هَذِهِ الشَّخصيَّة فَإِنّها مَا زَالَت فِي حَاجَة إِلَىٰ مَزِيد . . . أَنَّ هَذَا الرَّجُل قَوي ، وَيَملك المُبَادرَة دَائمَاً ، وَيتَلاَزم التَّفكِير وَالعَمَل عِنْدَه كَأَنَّهُما يُولدَان فِي لَحظَة وَاحدَة »[2].

وَمَهمَا شَكّ البَاحث العَارف المُنصف فَإِنّه لَنْ يَشك أَبداً فِي التَّآمر عَلَىٰ عَليّ ، وَطَعنَه بالظَّهر ، وَإِلَّا كَيف يُبَت فِي أَمرٍ هَام كَالخلاَفَة فِي غَيبَته وَدُون مَشورتَه ؟ ! . . . وَلذَا قَالَ الإِمَام عَليّ عليه السلام : « وَاعَجَبَاهْ ! أَتَكُونُ الْخِلَافَةُ بِالْصَّحَابَة

---

(١) أُنظر ، مَجلّة الكَاتب المَصْريّة فِي عَدَدهَا (٤٦ / يَنَاير كَانُون الثَّاني سَنَة (١٩٦٥م) . للأُستَاذ أَحمَد عَبَّاس صَالح الأَدِيب المَصْري المَعْرُوف ، وَرَئِيس تَحرِير المَجلّة المَذكُورَة كَتَب مَقَالاً بعُنوَان : « الوَسَط يَستَولي عَلَىٰ الحُكْم » . (مِنْهُ).

(٢) أُنظر ، المَصْدَر السَّابق .

وَالْقَرَابَةِ؟» [١].

وَقد أَشَار الْإِمَام أَيضاً إِلَىٰ ذَلِكَ بقَوْلِهِ مُخَاطباً أَبَا بَكْر [٢].

وَرُوِيَ لَهُ شِعْرٌ فِي هَذَا ٱلْمَعْنَىٰ:

فَإِنْ كُنْتَ بِٱلشُّورَىٰ مَلَكْتَ أُمُورَهُمْ
فَكَيْفَ بِهَذَا وَالْمُشِيرُون غُيَّبُ؟
وَإِنْ كُنْتَ بِالقُرْبَىٰ حِجَجْتَ خَصِيمَهُمْ
فَغَيْرُكَ أَوْلَىٰ بِالنَّبِيِّ وَأَقْرَبُ

(١) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة (١٨٩).

(٢) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: ٤ / ٤٣ ٱلْحِكْمَة (١٩٠)، وَشَرح نَهج البَلاَغَة للمُعتَزلي: ١٨ / ٤١٦ رَقم (١٨٥)، شَرْح النَّهج للبَحرَاني: ٥ / ٣٤١، شَرْح النَّهج للخُوئي: ٢١ / ٢٦٢، شَرْح النَّهج للفِيض: ١١٦٣ رَقم (١٨١)، خصَائِص الْأَئِمَة للشَّرِيف الرَّضِي: ١١١.

مَع النَّشَّار فِي نَشْأَة

الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم

التَّأرِيخ:

دُوِّنَ التَّأرِيخ أَوَّل مَا دوِّن عَلَىٰ الأَغرَاض والأَهوَاء، أَو مِن غَير تَحقِّيق وَتَمحِيص... وَمَن أَرَاد أَنْ يَكُون عَلَىٰ بَيِّنَة مِن هَذِهِ الحَقِيقَة فَمَا عَلَيهِ إِلَّا أَنْ يَقرَأ مَا تَنْشرَه اليَوْم صُحف الشَّرق وَالغَرب، فَسَيَنتهي بِهِ المَطَاف إِلَىٰ الشَّك وَالرَّيب فِي كَثِير مِمَّا يُكتَب وَيُنشَر... وَهُو شَكٌ فِي مَحلّه... تَقع حَادثَة فِي بَلَد مِن البُلدَان، وَبَعْد سَاعَات تَصْدر صُحف هَذَا البَلَد، وكُلّ صَحِيفَة تَعرَض الحَادثَة بشَكلٍ مُبَاين لمَا تَعرضَهُ الصَّحِيفَة الأُخرىٰ... وَلاَ سرّ لهَذَا التَّنَاقض وَالتَّهافُت إِلَّا الهَوىٰ وَالجَهل، ولَيْس الهَوىٰ وَالجَهل مِن الصِّفَات المُسْتَحدثَة فِي الإِنْسَان، وَلاَ مِن خَصَائِص عَصْر دُون عَصْر، أَو مُجْتَمع دُون مُجْتَمع... فَلَقد اُرتَبطَ الهَوىٰ وَالجَهل بوجُود الإِنْسَان مُنذ اللَّحظَة الأُولىٰ لوجُودهِ عَلَىٰ وَجْه هَذِهِ الأَرْض.

فَالوقَائع التَّارِيخيَّة الَّتي سَجّلهَا الأَوَائِل، وَالعَقَائِد الدِّينيَّة الَّتي نَسبُوهَا إِلَىٰ غَير طوَائِفهُم لَيْسَت صَادقَة مِئَة بالمِئَة، بَل فِيهَا الكَثِير مِن التَّكهُن وَالرَّجم بالغَيب، وَالكَذب وَالزَّيف، وَبَدِيهَة أَنَّ أُولىٰ قَوَاعِد العِلْم أَنْ يَشك العَاقل فِيمَا يَسمَع وَيَقرَأ،

ثُمَّ يُمَحِّص وَيُدقِّق، وَلاَ كِتَاب عِندَ المُسْلِمِين يُؤخذ بالتَّسلِيم كمَصدَر لِلحقّ إلَّا كِتَاب الله وَحْدَه، أَمَّا مَن يَتَلقىٰ بالقَبُول كُلّ مَا دوّنه وَسجّله المُؤلفُون مِن غَير تَحقِّيق وَتَمحِيص ـ حَتَّىٰ مَا يُنسَب إِلَىٰ الرَّسُول ـ أَمَّا هَذَا فَإنّه يَفقد ـ وَلاَ رَيب ـ غَريزَة التَّأمّل وَالتَّعقُل، تَمَاماً كمَن يَشك لاَ لشَيء إلاَّ مِن أَجل الشَّك، وَيرتَاب، حَتَّىٰ فِي وجُود الشَّمس وَالأَرْض.

أَجل، أَنَّ كَثِيراً مِن القُرّاء يُصدقُون الكِتَاب، وَيُؤمنُون بأَقوَاله تِلقَائيَّة، وَبُسرعَة البَرق، بَل يَجْدُون فِيهَا اللّذّة وَالمُتعَة إِذَا نَسب الخرَافَة وَالسّخَافَة إِلَىٰ طَائِفَة لاَ يَنْتمُون إِليهَا هُم وَآبَاؤهُم الأَولُون.

المَنَاهج وَالْأَهدَاف:

المَنْهَج هُو الطَّرِيق الَّذي يَسكلهُ الإِنْسَان فِي بَحثه عَنْ الحَقِيقَة، وَقَد يَكُون هَذَا المَنْهَج العَاطفَة، إِنْ صَحّ أَنْ تَكُون العَاطفَة مَنْهجاً، وَقَد يَكُون العَقْل، أَو الشَّرح، أَو قَوْل السَّلف... وَقَد لاَ يَكُون شَيئاً سِوىٰ الظَّرف الَّذي يَتكيِّف البَاحث بِحَسبهِ مِن غَير تَصمِيم سَابق، تَمَاماً كَالمَاء يَتلَوّن بلَون الإِنَاء... وَقَد تَتَبَّعتُ الَّذِين كتبُوا وَنَشرُوا عَنْ الشِّيعَة وَعَقِيدتِهم، وَرَددتُ عَلَيهِم بَعْد أَنْ تَأملتُ مَلياً فِي المَنَاهج الَّتي اَعْتمدُوها لأَقوَالِهم، فَرَأيتهَا تَخْتَلف بحَسَب الأَهدَاف وَالدّوَافع...

فَمِنهُم: مَن اَتّخذ التَّشويه وَالتَّضلِيل مَبدأ وَأَسَاساً لكُلّ مَا يُكْتَب عَنْ الشِّيعَة، حَتَّىٰ كَأَنَّ البُغض وَالعدَاء قَد جَعَل مِنْهُ أَفعىٰ تَنْفُث السّمُوم وَالأَحقَاد، كمُحبّ الدِّين الخَطِيب فِي خُطُوطَه العَرِيضَة، وَالحَفنَاوي فِي كتَابهِ «أَبُو سُفيَان»..

وَمِنْهُم: مَن كَتَب وَنَشر بتَأثِير الورَاثَة، وَالتَّقلِيد الَّذي سَيطَر عَلَىٰ عَقْلِهِ وَقَلبهِ،

وَرَفض كُلّ شَيء لاَ يَنْسَجم مَع عَقِيدَة الآبَاء وَالأَجدَاد، وهَذَا النَّوع أَكثَر عَدداً مِن غَيرِه...

وَمِنْهُم: لاَ يَعْتَمد مَنْهجاً خَاصّاً، فَتَرَاه فِي مَورد يَأخذ بقَول مُؤلّف مِن السَّلف أَو الخَلف دُون تَحقِّيق وَتَمحِيص.

وَفِي مَقَام ثَانٍ يَعْتَمد عَلَىٰ مَجَرّد الحَدس وَالتَّخمِين، وفِي ثَالِث يُعبّر عَنْ الوَاقِع كمَا هُو، وفِي مَكَان آخر يُقرّر أَشيَاء جَازمَاً بهَا مِن غَير تَرَدُد، ثُمَّ يَذْهل عَنْ نَفْسَه وَأَقوَاله، وَيُقرّر مَا يُنَاقضهَا بأُسلُوب الجَزْم أَيضَاً، حَتَّىٰ كَأَنَّه شَخص آخر... كُلّ ذَلِكَ يَبرُز جَليَّاً وَاضحَاً فِي كِتَاب «نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم» بجُزئَيه الأَوّل وَالثَّاني للدّكتُور عَليّ سَامي النَّشَّار أُستَاذ الفَلْسَفَة الإِسلاَميَّة بجَامعَة الإِسْكَندريَّة، وفِي الفِقرَات التَاليَة نَذْكُر أَمثلَة مِن الكِتَاب، للتَدليل عَلَىٰ مَا فِيهِ مِن تَهافُت، وَتَحرِيص، وَإِعتمَاد عَلَىٰ القِيل وَالقَال.

خَرَافَة أَبن سَبَأ:

تَعلّم الدّكتُور النَّشَّار فِي مَدرَسَته، وَأَخذ عَنْ أَسَاتذته أَنَّ فِكرَة القَداسَة الَّتي نُسبَت إِلَىٰ عَليّ سَبَبها الأَوَّل عَبدالله بن سَبَأ[1]... وَلمَّا أَنْهىٰ النَّشَّار درَاسَته، وَنَال

---

(١) عَبد الله بن سَبَأ: رَأس الطَّائفَة السَّبئيَّة، نَقَل أَبن حَجر عَنْ أَبْن عَسَاكر فِي تَأرِيخه: (كَان أَصْلهُ مِن اليَمَن، وكَان يَهوديّاً فَأَظْهَر الإِسْلاَم، وَطَاف بالمُسلِمين ليُلفتهُم عَنْ طَاعَة الأَئمَة، وَيَدخل بَيْنَهُم الشَّر، وَدَخل دِمَشق لذَلَكَ). وَهُو أَوّل مَنْ أَظْهَر الغُلوّ، قَالَ هَؤلاَء: حَلَّ فِي عَليّ جُزء إِلٰهي وَاتحد بجَسَده، وَبِه يَعلَم الغَيب، وأَتَىٰ فِي الغمَام، وَالرَّعد صَوته، وَالبَرق تَبسمه، وَيَنْتَقل هَذَا الجُزء الإِلهي بنُوع مِن التَّنَاسخ مِنْ إِمَام إِلَىٰ إِمَام.

↔ أنظر، عَقِيدَة الشّيعَة رُونَلدسن: ٥٨، العَقِيدَة وَالشّريعَة في الإِسلاَم: ٢١٥، التّبصِير فِي الدّين: ٨٥، الغُلوّ وَالفِرق الغَالِية للسَّامرّائي: ١٢٦، كتَابنَا: «الجُذُور التَّأرِيخيّة وَالنَّفسِيّة لِلغُلوّ، وَالغُلاَة، دِرَاسَة تَحلِيلِية فِي الهَوِية وَالجُذُور لوَاقع الفِرق المُغَالِية»: ١٣٩.

قَالَ العَلاَّمَة العَسْكَري: «إِنَّ آبن سَبَأ كَان مُتَكلفاً مَنحُولاً قَد اُخترع بِآخرَة حَين كَان الجدَال بَيْنَ الشِّيعَة وَغَيرهم مِنْ الفِرق الإِسْلاَمِيَّة». ألّف السَّيِّد مُرتَضىٰ العَسكَري كتَاباً فِي آبن سَبأ أثبت بِالأَرقَام أَنَّه مَنحُول لاَ وجُود لهُ فِي الوَاقع.

وَقَالَ الأُستَاذ طَه حُسَين: «أَرَاد خُصُوم الشِّيعَة أَنْ يَدخلُوا فِي أُصُول هَذَا المَذْهَب ـ أَي مَذْهَب الشِّيعَة ـ عُنصراً يَهُودياً إمعَاناً فِي الكَيد لَهُم، وَالتَّنكِيل بِهِم. إِنَّ آبن سَبَأ شَخص أَدَّخرهُ خُصُوم الشِّيعَة للشِّيعَة وَحدهُم، وَلَم يَدَّخروهُ للخوَارج». أُنظر، الفِتْنَة الكُبْرَىٰ ـ ٢ ـ عليّ وبَنُوه للدّكتور، طَه حُسَين: ٩٨ و ٩٩ طَبْعَة دَار المَعَارف بِمَصر.

وَقَالَ الأُستَاذ مُحَمَّد كُرد عَليّ: «أَمَّا مَا ذَهَب إِلَيه بَعْض الكُتّاب مِنْ أَنَّ التَّشيُّع مِنْ بِدعَة عَبدالله آبن سَبأ فهُو وَهم؛ وَقِلَّة مَعرِفَة بِحَقِيقَة مَذْهبهُم، وَمِنْ عِلم مَنْزلَة هَذَا الرَّجل عِندَ الشِّيعَة، وَبَرَاءتهُم مِنْهُ وَمِنْ أَقوَاله وَأَعمَاله، وَكَلاَم عُلمَائهم فِي الطَّعن فِيهِ بِلاَ خِلاَف بَيْنهُم عِلْم مَبلغ هَذَا القَول مِنْ الصَّوَاب... أَنَّ مُحَمَّد كُرد عَليّ لَيس مِنْ الشِّيعَة، وَلاَ مِنْ أَنْصَارهم غير أَنَّه رَأىٰ أَنَّ مِنْ الأَمَانة آبدَاء هَذِه الحَقِيقَة، نَاصعَة دُون أَنْ يَشُوبهَا بِغَرض».

أُنظر، خُطَط الشَّام: ٥ / ٢٥٢ ـ ٢٥٦.

بِهَذَا يَتَبين التَّحامل فِي قَول مَنْ قَالَ: «إِنَّ سَبَب التَّشيُّع هُو آبن سَبَأ، وَالفُرس، وَمَا إِلَىٰ ذَاك مِنْ الهُرَاء، وَالإِفترَاء.

أُنظر، كتَابنَا: الزَّيدِيَّة بَيْن الإِمَامِيَّة وَأَهْل السُّنَّة، دِرَاسَة تأْرِيخيّة تَحلِيلِية، فِي نَشأَتها، وَظُهُورِهَا، وَعَقَائِدهَا، وَفِرْقهَا: ٨٩، كتَاب عَبدالله بن سَبَأ للسَّيِّد مُرتَضىٰ العَسْكَري، فَجر الإِسْلاَم: ٢٦٩، وَتَأرِيخ الطَّبري: ٧ / ٤٦، وَدَائِرة المعَارف مُحَمَّد فَرِيد وَجدي مَادَة «شِيع»، وَأَبُو زُهرة فِي كتَابه الإِمَام زَيد، وَكَذَٰلِكَ أَحْمَد عَطِية.

هُنَالِكَ موَاقِف عَمَلية وَجَرِيئَة فِي الرَّد عَلَىٰ هَؤُلآء الغُلاَة؛ لأَنَّهم يُشكّلُون نَافِدَة الخرُوج عِن الإِسْلاَم، وَتَحرِيف قِيَمه، وَأَهدَافه السَّامِيَة؛ لأَنَّ بَعْضَهُم قَد غَلاَ فِي الإِمَام حَال حَيَاته، وَزَعمُوا أَنَّه إِله. وَلِذَا نَجد الإِمَام عَليّ عليه السلام نَفىٰ بَعْض الغُلاَة وَحَرَّق البَعْض الآخَر فِي النَّارِ، كمَا فَعَل مَع آبن سَبأ لَعَنَهُ الله ↔

عَلَيْهِ، وَمَوقِف الإِمَام عَليّ عليه السلام هَذا، مَأْخُوذ مِن مَوقِف رَسُول الله صلى الله عليه وآله، حَيْث وَرَد عَنْهُ صلى الله عليه وآله، أنّه قَالَ: «لاَ تَرْفعُونِي فَوق حَقِّي، فَإِنَّ الله تَعَالىٰ ٱتّخَذَني عَبداً قَبل أنْ يَتخذنِي نَبِيّاً» أُنظر، مَجمَع الزَّوائد وَمَنبَع الفوَائد: ٩/ ٢١، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ١٩٦ ح ٤٨٢٥، الْمُعْجَم الكَبِير: ٣/ ١٢٨ ح ٢٨٨٩، الزُّهْد لِابْن المُبارك: ٣٤٩ ح ٩٨٤، بُغيَة البَاحث: ٢٨٧، الذُّرِيَّة الطَّاهرة النَّبَوِيَّة للدُولابِي: ٨٩، كَنز العُمَّال: ٣/ ٦٥٢ ح ٨٣٣٧ و٨٣٤١، و: ٤/ ٣٧٦ ح ١٠٩٩٣، تَأرِيخ دِمشق: ٤/ ٧٦، سُبل الْهُدَىٰ والرَّشاد: ٧/ ٣٩.

وَقَالَ صلى الله عليه وآله: «صِنْفَان مِن أُمَّتي، لاَ نَصِيب لَهُما فِي الإِسْلاَم، الغُلاَة، وَالقَدَرِيَة».

أُنظر، تَهذِيب التَّهذِيب: ٤/ ٢٥١ ح ٥٠٣، سُبل الْهُدَىٰ والرَّشاد: ١٠/ ١٥٩، الجَامِع الصَّغير: ٢/ ١٠٠ ح ٥٠٤٢، الْمُعْجَم الأَوسط: ٦/ ٦٩ و: ١١/ ٢٠٩، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغير: ٤/ ٢٧٤ ح ٥٠٤٤، كَشف الخَفَاء: ١/ ٤٤٢ ح ١٤٣٨، تَهذِيب الكَمَال: ١٦/ ١٠٤ و: ٢١/ ١٥٦، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ١/ ٢٩١ و: ٣/ ٣٠٩، عِلل الدَّار قُطني: ١/ ٢٨١، كتَاب السُّنَّة لِابْن عَاصم: ٤٤٧ ح ٩٤٦، تَأوِيل مُختلف الحَدِيث: ٧٧، مُنْتَخَب مُسْنَد عَبد بن حَمِيد: ٢٠١ ح ٥٠٧، تُحفَة الأَحْوَذي: ٦/ ٣٠٣.

وَقَالَ صلى الله عليه وآله: «صِنْفَان لاَ تَنَالهما شَفَاعتِي، سُلطَان غَشُوم عَسُوف، وَغَالٍ فِي الدِّين مَارِق مِنْهُ، غَيْر تَائِب، وَلاَ نَازِع». أُنظر، مَجمَع الزَّوائد: ٥/ ٢٣٥، الدُّر المَنثُور: ١/ ٣٥٢.

وَجَاء رَجُل إِلىٰ النَّبيّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ: «السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا رَبِّي! فَقَال: مَالَكَ لَعَنك الله! رَبِّي وَرَبّك الله، أَمَّا والله! لَكُنت مَا عَلِمتُك لِجَبَاناً فِي الْحَرْب، لَئِيماً فِي السِّلم».

أُنظر، المصَادر السَّابِقَة.

وَقَالَ صلى الله عليه وآله مُخَاطِباً الإِمَام عَليّ عليه السلام: «يَا عَليّ مَثَلُك فِي أُمّتي مَثل عِيسَىٰ بن مَرْيَمَ، ٱفْتَرَق قَوْمه ثَلاَث فِرق: فِرْقَة مُؤْمِنُونَ بِهِ، وَهُم الحوَارِيُون، وَفِرْقَة عَادُوه وَهُم الْيَهُود، وَفِرْقَة غَلوّا فيهِ، فَخَرجُوا عَن الإِيمَان، وَإِنَّ أُمّتي سَتَفْتَرِق فِيكَ ثَلاَث فِرَق. فَفِرْقَة شِيعَتُك، وَهُم الْمُؤْمِنُون. وَفِرْقَة عَدُوّك، وَهُم الشَّاكُّون. وَفِرْقَة تَغلُو فِيكَ، وَهُم الجَاحِدُون. وَأَنْتَ فِي الْجَنَّة يَا عَليّ وَشِيعَتُك، وَمُحبّ - مُحِبّو - شِيعَتُك، وَعَدُوّك وَالغَالِي فِي النَّارِ».

أُنظر، المصَادر السَّابِقَة، كَنز العُمَّال: ٢/ ٥٠٠، خصَائِص أَمِير الْمُؤْمِنِين لِلنّسائِي: ١٠٦، تَأْوِيل الآيَات: ٢/ ٥٨٦، العُمدَة: ٢١٠، تَفْسِير فُرَات الكُوفِيّ: ٤٠٥، مناَقب أَمِير الْمُؤْمِنِين لِمحَمّد بن سُلِيَمان الكُوفِيّ: ٢/ ٤٧٨.

شَهَادَة الدّكتورَاه لَقّن تلاَمِيذَه مَا لَقّنهُ إيّاه أَسَاتذَته ، قَالَ : « تَكَاد تُجْمع كُتُب العَقَائد الإِسلاَميَّة عَلَىٰ أَنَّ عبدالله بن سَبَأ هُو أَوّل مَن دَعَا إِلَىٰ فِكرَة القَدَاسَة الَّتي نُسبَت إِلَىٰ عَليّ ، كَان يَهُوديّاً قَبل الإِسْلاَم »[١].

وَلاَ أَدري : لمَاذَا تَذَكّر الفَيلسُوف النَّشَّار مَا تَلقَاه صَغِيراً عَنْ أَسَاتذَته فِي ٱبْن سَبَأ ، وَدوّنه كَبِيراً وَأَلقَاه عَلَىٰ تَلاَمذَته ، وَنَسي قَوْلَه تَعَالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾[٢]... نَسي الدُّكتُور الأُستَاذ أَنَّ تَقدِيس عَليّ وأَهْل بَيْت النَّبيّ سَببه الأَوّل وَالأَخِير هُو الله ورَسُول الله ، وأَنَّ آيَة التَّطهِير نَزَلَت فِي عَليّ ، وفَاطِمَة ، والحَسَن ، والحُسَين بشَهَادَة مُسْلِم فِي

↔ وَرَوىٰ أَحمَد بن حِنبَل فِي المُسند ، وَأَبو السَّعَادَات فِي فَضَائِل العَشرَة ، أَنَّ النَّبيّ صلى الله عليه وآله قَالَ : « يَا عَليّ مَثَلُك فِي هَذِه الأُمَّة كَمَثَل عِيسَىٰ بن مَرْيَمَ ، أَحَبَّه قَوم فَأَفرَطوا فِيهِ ، وَأَبْغَضه قَوم فَأَفرَطوا فِيهِ » . قَالَ فَنَزَل الوَحي بِقَوْلِهِ تَعَالىٰ : ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ . ٱلزُّخْرُف : ٥٧ .

وَقَالَ صلى الله عليه وآله مُخَاطِباً الإِمَام عَليّ عليه السلام : « وَالَّذي نَفْسي بِيَده ، لَوْلاَ أَنّي أَشْفق أَنْ يَقُول طَوَائِف مِن أُمّتي فِيكَ ، مَا قَالت النَّصارىٰ فِي ٱبن مَرْيَم ، لَقُلتُ اليَوْم فِيكَ مَقَالاً ، لاَ تَمرّ بِمَلاءٍ مِن النَّاس ، إِلَّا أَخَذُوا التُّرَاب مِن تَحت قَدَمِيك لِلبَرَكة » . أُنظر ، أُنظر ، شَرح النَّهج لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد : ٥ / ٤ ، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ : ٩٢ ، تَفْسِير نُور الثَّقَلين : ٢ / ٥٣١ و : ٤ / ٦٠٩ ، الخِصَال : ٥٥٧ ، مَنَاقب آل أَبِي طَالب لِابْن شَهر آشوب : ٢ / ١٦٦ .

وَفِي رِوَاية أُخرىٰ : « لَأَخَذُوا تُرَاب نَعْلِيكَ ، وَفَضل وضُوئك يَسْتَشفُون بِهِ ، وَلكن حَسْبُك أَنْ تَكُون مِنّي وَأَنَا مِنْك ، تَرِثني وَأَرِثك » . أُنظر ، مَنَاقب آل أَبِي طَالب : ١ / ٢٢٧ ، البحَار : ٢٥ / ٢٨٤ ، رَوضَة الوَاعظين : ١١٢ ، حليَة الأَبرَار : ٢ / ٦٩ . هَذا هُو مَوقف رَسُول الله صلى الله عليه وآله ، مِن الغُلاَة .

وَسبق أَنْ عَالجنَا مَوْضُوع الكِيسانِية فِي كتَابنا « الجذُور التَّأريخِية والنَّفسية للغلوّ والغُلاَة » فرَاجع ذَلِك .

(١) أُنظر ، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم : ١ / ٤٦ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٥ م) . (مِنْهُ رحمه الله) .

(٢) ٱلشُّورىٰ : ٢٣ .

صَحِيحَة، وَأَنَّهُم المَقصُودُون بآيَة المَودّة[1]؟...

(١) ﴿لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ الشُّورىٰ: ٢٣.

اَخْتَلَفَت الأَقوَال، وَتَضَارِبت الآرَاء فِي تَأوِيل مَعْنَىٰ القُربَة فِي هَذِه الآيَة الكَرِيمَة. وَعِندَ مُرَاجعتنَا للمَصَادر التَّأرِيخِية، وَالحَدِيثيَّة، وَالتَّفْسِيريَّة نَرىٰ أَنّ الآرَاء قَد أَجْمَعت بِأنّ المُرَاد مِن القُربَة هُم أَهْل الكِسَاء المُطهّرُون: عَليّ، وَفَاطِمَة، وَالحَسنَان.

أُنظر، تفْسِير هَذِه الآيَة وَكَذلِكَ خُطْبَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام فِي تَفْسِير الكشّاف للزّمَخشري: ٤/ ٢١٩ - ٢٢٠ طَبْعَة مَنشُورَات البَلاَغَة قُم، فَتْح القَدِير للشُّوكاني: ٤/ ٥٣٤، الْمُعْجَم الْكَبِير: ١/ ١٢٥ ح ٢٦٤١، و: ٣/ ١٣٩ الطّبعة الأُولَىٰ و: ٣/ ١٥٢.

وأُنظر، تَفْسِير اَبن كَثِير: ٤/ ١١٢، فَرَائد السِّمطِين: ١/ ٢٠، و: ٢/ ١٣/ ٣٥٩، شوَاهد التّنزِيل: ٢/ ١٣٠ ح ٨٢٢ـ٨٢٨و ٨٣٠ـ ٨٣٤و ٨٣٨، كَنز الْعُمَّال: ١/ ٢٠٨، حليَة الأَوْلِيَاء: ٣/ ٢٠١، مَجْمَع الزّوائد: ٧/ ١٠٣ و ٩/ ١٤٦ و ١٦٨، كفَاية الطّالب: ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٣١٣ و ٣١٧ طَبْعَة الحَيدريَّة، الصَّوَاعِق الُمحرِقَة: ١٠١ و ١٣٥ و ١٣٦ طَبْعَة المَيمَنيَّة بمِصْر، و ص ١٦٨ و ٢٢٥ طَبْعَة الُمحمّديَّة، الْقَوْل الفَصل لِابْن طَاهر الحدّاد: ١/ ٤٧٤ و ٤٨٠ و ٤٨٢ طَبْعَة جَاوا، جَامع الْبيَان للطَّبري: ١١/ ١٤٤ طَبْعَة دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت، تَفْسِير النّيسابُوري بهَامش جَامع الْبيَان: ٢٤/ ٣٥، شَرح المَوَاهب للزَّرقَاني: ٧/ ٣ و ٢١، إسعَاف الرّاغبِين للصَّبّان فِي هَامش نُور الأَبْصَار: ١٠٥، الشّرف المُؤبّد لآل مُحَمّد للنَّبهاني: ١٤٦ طَبْعَة الحَلبي.

وأُنظر، الكَشف والْبيَان: ٤/ ٣٢٨، الكَاف الشّاف لِابْن حَجر العَسقلاَني: ١٤٥ طَبْعَة مِصْر، الإِكلِيل للسُّيوطي: ١٩٠ طَبْعَة مِصْر، مِفْتَاح النّجا للبَدخشي: ١٢ (مَخطُوط).

نُظم دُرَر السِّمطِين للزَّرندي: ١٤٧ ـ ١٤٨، صَحِيح البُخَاريّ: ٦/ ٣٧، الفَضَائل لأَحْمَد: ٢/ ٦٦٩/ ١١٤١، البَحر المُحِيط لِابْن حبّان: ٧/ ١٥٦ طَبْعَة مِصْر، رَشفَة الصّادي لأَبي بَكْر العَلوي الحَضرَمي الشّافعي: ٢٢ طَبْعَة القَاهرة.

وأُنظر، الصَّوَاعِق الُمحرِقَة: ١٦٩، تَفْسِير النّسفي: ٤/ ١٠٥، حليَة الأَوْلِيَاء: ٣/ ٢٠١، تَفْسِير البَيضَاوي: ٤/ ١٢٣. تَفْسِير القُرطُبي: ١٦/ ٢٢، تَفْسِير الفَخر الرّازي: ٢٧/ ١٦٦ طَبْعَة عَبدالرَّحْمَان مُحَمّد، الذُّرِّيّة الطّاهرة: ٢٢/ ١١٨، مقَاتل الطّالبِيِّين: ٥٧، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ٢/ ٧٩ و ٧٥٤/ ٣٦١، مَطَالب السّؤول لِابْن طَلْحَة الشّافعي: ٨ طَبْعَة طَهْرَان و ١/ ٢١ طَبْعَة النّجف، تَفْسِير الطَّبَريّ: ٢٥/ ٢٥ طَبْعَة مُصطَفىٰ الحلبي بمِصْر و ص ١٤ و ١٥ طَبْعَة المَيمنيَة بمِصر، تَفْسِير الكشّاف للزَّمخشري: ↔

٣/ ٤٠٢، و: ٤/ ٢٢٠ طَبْعَة بَيرُوت.

وَخُلاَصَة القَول: إنَّ الشِّيعَة أَطْبَقت عَلىٰ أنّ عَلياً عليه السلام نَصّ عَلىٰ آبْنه الحَسَن. وَلذَا بَعد آستشهَاده عليه السلام آنثالُوا عَلَيه يُبَايعُونهُ وَهُم «إنَّما يُبَايعُون الله وَرَسُوله» وَأَوَّل مَن بَايعَهُ قَيس بن سَعد الأَنْصَاري كمَا ذَكَر آبن خُلدُون: ٢/ ١٨٦، وَآبن الأَثِير: ٣/ ١٧٤، وَآبن الوَردي: ١/ ١٦٦. وَفي الإِستيعَاب: ١/ ٣٨٥ قَالَ: بَايَعهُ أَكْثَر مِن أَرْبَعين أَلفاً... وَفي تَهذِيب التَّهذِيب: ٢/ ٢٩٩ قَال: بَايَع أَهْل الكُوفَة الحَسَن بن عَليّ... وَقَرِيب مِن هَذَا فِي تَأرِيخ الطَّبري: ٦/ ٩٣.

وَمِن هَذَا وَذَاك يَتَبيّن لنَا خَطَأ كَثِير مِن المُؤرّخِين كَالمَسعُودي فِي التَّنبِيه وَالأَشرَاف: ٢٦٠ حَيث يَقُول إنَّ الإِمَام بُويع بَعد وَفَاة أَبِيه بِيَومَين... وَالصَّحِيح كمَا ذَكَرنَا بُويع صَبِيحَة اللَّيلَة الَّتي دُفن فِيهَا أَمِير المُؤمِنِين عليه السلام. وَكَذَلك خَطَأ الأُستَاذ مُحَمّد فَرِيد وَجدي فِي دَائِرَة المَعَارف: ٣/ ٤٤٣ حَيث قَال: بُويع لهُ فِي الخِلاَفة قَبل وَفَاة وَالده، وَلمّا آنْتهت البَيعَة تُوفّي وَالدهُ... وَلعلّ الأُستَاذ وَجدي تَوهّم ذَلكَ مِن خِلاَل سُؤال النَّاس للإِمَام عَليّ عليه السلام قَبل آستشهَاده فَقَالُوا: يَا أَمِير المُؤمِنِين أَرَأيتَ إنْ فَقدنَاك وَلاَ نَفْقدك أَنُبَايع الحَسَن؟ وَسُؤالهُم هَذَا عَن البَيْعَة للخِلاَفَة الظَّاهريَّة وَالحكُومَة وَالإِمَارة العُرفيَة، وَيدلّ عَلىٰ ذَلِك جَرَيَان الصُّلح وَالتَّفوِيض يُومئذٍ لأَنّ الوِلاَيَة الحَقِيقيَّة الإِلهيَة غَير قَابلَة للتَّفوِيض وَالإِعرَاض.

وَيَتبيّن خَطأ الأُستَاذ مُحَمّد الخُضري أَيضاً فِي إتمَام الوَفَاء فِي سِيرَة الخُلفَاء حَيث قَالَ: نَظر الحَسَن إلىٰ بَيْعَته فِي أَنَّها لَيْسَت كَبَيعة أَبِيه لأَنَّها لَيْسَت عَامّة، وَلكنّها قَاصرَة عَلىٰ شِيعَتهِم مِن أَهْل العرَاق... وَنَطرَح السُّؤال هُنا عَلىٰ الأُستَاذ الخُضري: كَيف تُجِيب عَلىٰ مَن قَالَ قَد بَايَعهُ أَكثَر مِن أَرْبَعِين أَلفاً؟ أَللَّهُمّ إلاّ أَنْ يَعْتَبر الأُستَاذ الخُضري تَوقف بَعض مِمّن كَان يَرىٰ رَأي العُثمَانيَّة وَلَم يُظهرُوا أَنْفسهُم بِذَلك بَل هَربُوا إلىٰ مُعَاويَة مِن البَصرَة، هَؤلاَء هُم غَالبِيَّة المُسْلمِين، وَإلاّ كَيف يُصوّر لنَا قَول المُؤرّخِين فَآنْثَالُوا عَلَيه...؟ وَكَيف يُفسّر قَول آبن قُتيبَة: أَنّ الإِمَام كلّمَا قَصَدتهُ كَوكَبَة مِن النَّاس لتُبَايعهُ يَلتَفت إلَيهم قَائِلاً: تُبَايعُون لِي عَلىٰ السَّمع وَالطَّاعة، وَتُحَاربُون مَن حَاربتُ وَتُسَالمُون مَن سَالمتُ...؟ وَنَجد فِي بطُون التَّأرِيخ أَنّه بَايعهُ فَقَط مِن أَهْل الكُوفَة آثْنَان وَأَربعُون أَلفاً، وَكَذَلكَ بَايعهُ أَهل البَصرَة، وَالمَدَائن وَجَمِيع أَهل العرَاق، وَبَايعهُ أَهل الحِجَاز، وَاليَمن، وَمَا تَخلّف عَن البَيعَة سِوىٰ مُعَاويَة كمَا تَخلف عَن بَيعَة أَبِيه عليه السلام، وَكَيف يُفسّر الأُستَاذ كَلمَة آبن كَثِير فِي البِدَايَة وَالنّهايَة: ٨/ ٤١: وَأَحبُّوه أَشدّ مِن حُبّهِم لأَبِيه.

أَمّا رَأي الدُّكتُور طَه حُسَين فِي كتَابهِ «عليّ وَبَنُوه»: ١٩٥ فهُو رَأي عَجِيب يَصْدر مِن شَخص

وَهَل يُقَدّس السُّنَّة الإِمَام عَلِيّاً تبعاً لِابْن سَبأ ، لاَ لأَمر الله وَرَسُولَه ؟ .
قَالَ الدُّكتُور عَليّ سَامي النَّشَّار مَا نَصّه بالحَرف الوَاحد : « يُعْلن أَهْل السُّنَّة أَنَّ

⇔ أَدِيب حَيث قَال : وَمَهمَا يَكُن مِن شَيء فَلَم يَعرض الحَسَن نَفْسه عَلىٰ النَّاس ، وَلَم يَتعرّض لبَيْعَتهم وَإِنّمَا دَعَا إِلىٰ هَذِهِ البَيْعَة قَيس بن عبَادة فَبكي النَّاس وَآستجَابوا وأُخرج الحَسَن للبَيْعَة ... لاَ نُرِيد أَنْ نُطِيل في الجوَاب بَل نَقُول كَان عَلىٰ المُؤرّخ أَنْ يَرجَع قَلِيل إِلىٰ الوَرَاء ليُمعن النَّظر فِي خُطبَة الإِمَام الحَسَنعليه السلام بَعد آستشهَاد أَبِيهعليه السلام وَالّتي أَشرنَا إِلَيها سَابقاً ، وأَنْ يَتحرّىٰ الدِّقة ، وَذَلك أَنّ الدَّعوَة للبَيْعَة كَانَت بَعدمَا أَنهىٰ الإِمَام خُطْبَته وَلَم تكن قَبل الخُطْبَة ، وَأَنّ الّذي دَعَا إِليهَا هُو عَبد الله بن عَبَّاس ، وَأَوّل مَن بَايع قَيس ، وَهُنَالك فَرق أَيّها الدُّكتُور بَيْن أَوّل مَن دَعَا وَأَوّل مَن بَايع ، فَتأمل يَرحمكَ الله .

وَهَذا مِثْل قَول آبن خُلدُون : ٢ / ١٨٨ وَالّذي جَافىٰ فِيه الحَقِيقَة وَتَسَامح فِي تَحقِّيق الحُكُومَة الإِسلاَميّة وَعمّم مَفهُومهَا وَقَال مُعلّقاً عَلىٰ حَدِيث « الخِلاَفة فِي أُمّتي ثَلاَثُون سَنَة ... » كمَا جَاء فِي سُنن التّرمذي : ٣٢٣ : إِنّ مُعَاوِيَة تَالِيهم فِي الفَضل وَالعَدَالَة وَالصُّحبَة ... مَع أَنّ كُتب التَّارِيخ تُؤكد أَنَّ بَني أُميّة هُم مُلُوك وَمِن شرَار المُلوك فَكَيف يُسَاوِيهِم فِي الفَضل وَالعَدَالة وَالصّحبَة وَهُم بَني الزَّرقَاء مَع أَنّ الخَلِيفَة الحَقّ بوَاجب عَلَيه أَنْ يَتصدّىٰ بِذَلك الأَمر وَيَعدو عِده وَيَتوسّل حتّىٰ يَحتَاز الحُكُومَة الظَّاهريّة وَالإِمَارة العُرفيّة ، وَأَنّ النَّاس بَعد بَيَان تَكَاليفهُم مُختَارون فِي آتّبَاع الحَقّ وَإِطَاعَة الأَمر وَالعَمل بِالحُكم وَمَا عَلىٰ الرَّسُول إِلّا البَلاَغ المُبِين .

وَرَوىٰ خُطبَة الإِمَام الحَسَنعليه السلام الطَّبري فِي تَأْرِيخه : ٦ / ٩١ ، و : ٤ / ١٢١ ، مَقَاتل الطَّالبِيّين : ٦٢ ، صَفوَة الصَّفوة : ١ / ١٢٦ ، الأَغَاني : ١٨ / ١٦٢ ، شَرْح النَّهج لِابن أَبي الحَدِيد : ٤ / ١١ و ١٢ ، و : ١٦ / ٣٠ ، مُسْتَدرك الحَاكم : ٣ / ١٧٢ و ١٤٣ ، الكَامِل لِابن الأَثِير : ٣ / ٢٠٢ و ١٧٣ ، خَصَائِص النَّسائِي : ٦ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ : ٣ / ٣٨ ، العِقد الفَرِيد : ٤ / ٣٦٠ ، الأَخبَار الطّوال : ١٩٩ ، نَاسخ التَّوَاريخ ، مَعَالم العِترَة النَّبويّة : (مَخطُوط) : وَرق ٢٢ / ١١٨ ، تَيسِير المَطَالب فِي تَرتِيب أَمَالي السَّيّد أَبي طَالب (مَخطُوط) : وَرَق ١٢٠ بَاب ١٤ وَفي الطَّبعَة الأُولىٰ : ١٧٩ ، مَجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ١٤٦ ، أَنْسَاب الأَشرَاف : ٢ / ٧٥٤ ، تَفْسِير الطَّبري : ٢٥ / ٢٥ ، الصَّوَاعق المُحرقة : ١٠١ و ١٣٦ و ١٧٠ بَاب ١١ فَصل ١ ، أُسد الغَابة : ٥ / ٣٦٧ الطَّبعَة الأُولىٰ ، تَفسِير الثَّعالبي : ٤ / ٣٢٩ ، نُظم دُرَر السّمطَين : ١٤٧ ـ ١٤٨ ، فَرَائد السّمطَين : ٢ / ١٢٠ / ٤٢١ ، جوَاهر العِقدَين : ٢ / ٣٢٨ ، حَيَاة الصَّحَابة : ٣ / ٥٢٦ ، جَمهرَة الخُطب : ٢ / ٧ ، يَنَابِيع المَودَّة : ٢ / ٢١٢ و ١٣ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٤٥٤ ، و : ١ / ٤٠ ، و : ٣ / ٣٦٣ ، طَبعَة أُسوَة .

عَليّاً عَالِم المُسْلِمين وَفَقِيههُم مصدَاقاً لحَدِيث: «أَنَا مَدِينَه الْعِلم، وعَليٌّ بَابهَا»[1].
فقَّهَ القُرْآن كمَا فقَّه السُّنَّة ـ أَي سُنّة الرَّسُول ـ وَغَاص فِي أَعمَاق كُلّ مِنْهُمَا...
وَاْحتَّل فِي عَقَائِد السُّنَّة وَالجَمَاعَة المَكَان الأَوَّل فِي الحَيَاة الرُّوحيَّة للمُسْلِمين،

(١) لقَد وَصل إِلينَا الحَدِيث متوَاتراً عَن طَرِيق الشّيعَة، وَالسُّنَّة كمَا صَرح بِذَلِكَ أَكْثَر الْفُقَهَاء، والْعُلَمَاء، وأَصْحَاب الْحَدِيث، والسُّنن مَع وجُود بَعْض الإِخْتِلاَف فِي اللّفظ. أُنظر، تَأرِيخ دِمَشْق / تَرجمَة الإِمَام علي عليه السلام: ٣/ ٤٦٧، والمنَاقِب لِابْن المغَازلي: ٨١، وصَحِيح التِّرمِذي: ٢/ ٢٩٩ ح ٣٨٠٧، سُنن التِّرمِذي: ٥/بَاب ٨٧/ ٣٠١، وَأخرجَه الطّبراني فِي الْمُعْجَم الْكَبِير: ٣/ ١٠٨، و: ١١/ ٥٥/ ١١٠٦١ عن اْبن عبّاس، الْحَاكِم فِي المنَاقِب: ٢٢٦، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٩، أَسنىٰ المطَالِب للجزري: ٧٠ و ٧١، تَأرِيخ بَغدَاد: ١١/ ٢٠٤ و ٤٨ و ٤٩ و: ٢/ ٣٧٧ و: ٤/ ٢٤٨، و: ٧/ ١٧٢، لِسَان المِيزَان لِابْن حَجَر: ١/ ١٩٧ تَحت رَقم ٦٢٠، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ٧٣ و ١٢٠ و ١٢٢/ ٩ طَبعَة الْمحمَّدية أَورَد الْحَدِيثَين «أَنَا مَدِينَة العِلْم...» و «أَنَا دَار الْحِكْمَة...».

وأُنظر تَهْذِيب التَّهذِيب: ٦/ ٣٢٠، و: ٧/ ٤٢٧، تَذكِرة الحفّاظ: ٤/ ٢٨ طَبعَة حَيدرآبَاد، الفِرْدَوْس لأَبي شجَاع الدَّيلمي: ١/ ٧٦/ ١٠٩، مَوَدَّة القُربىٰ: ٢٤، مصَابِيح السُّنّة للبَغوي: ٢/ ٢٧٥، الجَامِع الْصَّغِير للسّيوطي: ١/ ٣٧٤ ح ٢٧٠٥ و ٢٧٠٤ طَبعَة مُصطفىٰ مُحمَّد، مُنْتَخَب كَنز الْعُمَّال بهَامش مُسْنَد أَحْمَد: ٥/ ٣٠، وَكَنز الْعُمَّال: ٦/ ١٥٢ و ١٥٦، و ١١/ ٦١٤/ ٣٢٩٧٩، و ٦٠٠/ ٣٢٨٨٩، و: ١٣/ ١٤٧/ ٣٦٤٦٢ و ٣٦٤٦٣، و: ١٥/ ١٢٩/ ٣٧٨ الطّبعة الثَّانِيَة. اْلْفَتْح الْكَبِير للنَّبهاني: ١/ ٢٧٢ و ٢٧٦، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٧/ ٣٥٨، مَجْمَع الزّوائد للهَيثمي: ٩/ ١١٤، حليَة الْأَوْلِيَاء: ١/ ٦٤ و ٦٣، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ٩٨، شوَاهد التّنزيل للحَافظ الحَسكَاني: ١/ ٣٣٤/ ٤٥٩ و ٨١/ ١١٨ و ٨٢/ ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ طَبعَة أُخرىٰ، الرّياض النّضرة: ٢/ ١٩٣ و ٢٥٥ الطّبعة الثَّانِيَة.

وَرَاجع فَضَائِل الْخَمْسَة: ٢/ ٢٤٨ و ٢٥٠، جَامع الأُصُول: ٩/ ٤٧٣/ ٦٤٨٩، شَرح النَّهْج لِابْن أَبي اْلحَدِيد: ٢/ ٢٣٦ طَبعَة بَيْرُوت، و: ٧/ ٢١٩ طَبعَة مِصْر بتَحقِّيق مُحمَّد أَبو الْفَضْل، مِيزَان الإِعْتِدَال للذّهبي: ١/ ٤١٥ و ٤٣٦ تَحت رَقم ٤٢٩، و: ٢/ ٢١٥، و: ٣/ ١٨٢، و: ٤/ ٩٩، أُسد الغَابَة: ٤/ ٢٢، تَأرِيخ دِمَشْق لِابْن عسَاكر الشّافعي / تَرجمَة الإِمَام عَلي عليه السلام: ٢/ ٤٥٩/ ٩٨٣ و ٤٦٤ و ٤٧٦ حَدِيث ٩٨٤ و ٩٨٦ و ٩٩٧.

رَفعَهُ أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة عَلَىٰ جَمِيع الصَّحَابَة بلاَ إِسْتثنَاء رُوحيَّاً عَلَىٰ مقَام كُلٍّ مِن أَبي بَكْر، وَعُمَر»[١].

إِذَا قدّس الشِّيعَة عَلِيَّاً فَإِنّمَا يُقدّسُونه إستجَابَة إِلَىٰ آبْن سَبَأ، لاَ إِطَاعَة لأَمر الله وَرَسُوله، وإِذَا قَدّس السُّنَّة عَلِيَّاً وَرَفعُوه عَلَىٰ أَبي بَكرٍ وَعُمَر فَإِنّمَا يُقدّسُونَه، لأَنّه غَاص إِلَىٰ أَعمَاق كِتَاب الله، وَسُنّة نَبيّه وَلأَنّه بَاب مَدِينَة العِلْم بشَهَادَة الرَّسُول الأَعْظَم:... أَرَأيتَ إِلَىٰ هَذَا المَنْطق؟...

لَقَد أَثبَت أَهْل العِلْم وَالتَّحقِّيق أَنَّ آبْن سَبَأ وَهمٌ خرَافَة لاَ أَسَاس لهَا وَلاَ وجُود إِلَّا فِي خَيَال مَن آفْتعَلها للدَّس عَلَىٰ الشِّيعَة وَالتَّنكِيل بِهم، كمَا قَالَ الدُّكتُور طَه حُسَين فِي كِتَاب «عَليّ وَبنُوه»[٢].

وَقَالَ الأُستَاذ أَحمَد عَبَّاس صَالح مَا نَصّه بالحَرف الوَاحد:

«عَبدالله بن سَبَأ رَجُل خُرَافِي بغَير شَكّ، فَأَين هُو مِن هَذِهِ الأَحدَاث جَمِيعَاً.. وَسَاذج بغَير شَكّ الَّذي يَتّجه إِلَىٰ خَلق شَخصيَّة خُرَافيّة كهَذا، ليُعطِيهَا أَثرَاً أَي أَثَر فِيمَا حَدَث مِن الأَحدَاث.. إِنّما كُلّ مَا حِيكَ مِن قصَص حَول عَبدالله بن سَبَأ هُو مِن وَضع المُتَأخرِين، فَلاَ دَلِيل عَلَىٰ وجُودَه فِي المَرَاجع القَدِيمَة فَضلاً عَنْ سخَافَة التَّفكِير فِي إِحْتمَال وجُودَه أَصلاً»[٣].

---

(١) أُنظر، نَشْأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم: ١ / ٢٨ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أَلّف العَلاَّمة السَّيّد مُرتَضىٰ العَسكَري خَاصَّاً فِي عَبدالله بن سَبَأ، وَأَثبَت بالأَرقَام، وَالبُرهَان القَاطع أَنّه خُرَافَة مُفْتَعلَة. وَكَتَبتُ حَوله كَلمَة فِي كِتَاب «مَع عُلمَاء النَّجف الأَشرف». حَتَّىٰ النَّشَّار بَعْد أَنْ جَزَم فِي الجُزْء الأَوّل بوجُود آبْن سَبَأ، وَعَاد وَقَالَ فِي الجُزْء الثَّاني: ٢٣، «مِن المُحْتَمل أَنْ تَكُون شَخصيَّة آبْن سَبَأ شَخصيَّة مَوضُوعَة». (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، مَجلّة الكَاتب المَصْريّة فِي عَدَد مَارس / آذَار سَنَة (١٩٦٥م): ٦٥. للأُستَاذ أَحمَد عَبَّاس

فِكْرَة الأَئِمّة الإثنَىٰ عَشَر :

قَالَ النَّشّار : أَنَّ فِكْرَة الأَئِمَّة ال(١٢) لاَ وجُود لهَا فِي الإِسْلاَم[١] .

وَلَو قَالَ هَذَا أُمّي جَاهل لعَذرنَاه ، وَقُلنَا : يَشْفَع بِهِ الجَهل وَحُسن النِّيَّة . . .

أَمَّا أَنْ يَقُولَه دُكتُور يُحَاضر فِي الفَلْسَفَة الإِسلاَميَّة بالجَامعَة ، وَيُؤلّف كتَاباً فِي نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم ، يَتجَاوز عَدَد صَفحَاته أَلفين وَمِئتَين . . . أَمَّا هَذَا فَلاَ نَدرِي : مَاذَا نَقُول عَنْهُ . . رَغم أَنَّ نَفيه للفِكْرَة مِن الأَسَاس يَكشف عمَّا يَكنّه نَحو الإِمَاميَّة . . . أَنَّ هَذِهِ الفِكْرة إِسلاَميَّة بَحتَة وَالَّذي جَاء بهَا هُو نَبيّ الإِسْلاَم الَّذي لاَ يَنْطق عَنْ الهَوىٰ . . . فَلَقد جَاء فِي صَحِيح البُخَاري ، كِتَاب الأَحْكَام ، وَصَحِيح مُسْلِم مِن كِتَاب الإِمَارَة : أَنَّ الخُلفَاء إِثنَا عَشَر كُلّهُم مِن قُرَيْش[٢] .

⟷ صَالح الأَدِيب المَصْري المَعْرُوف ، وَرَئِيس تَحرير المَجلّة المَذكُورَة . (مِنْهُ رحمه الله) .

(١) أُنظر ، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم : ١ / ٤٤٨ و : ٢ / ٢١٨ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤ م) . (مِنْهُ رحمه الله) .

(٢) أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ٨ / ١٢٧ ، و : ٤ / ١٦٥ طَبْعَة أُخرىٰ ، ٣ / ١٤٥٢ ح ١٨٢١ ، مُسلم فِي صَحِيحة كتَاب الإِمَارة بِطُرق عَدِيدة مِن حَدِيث جَابر ، و : ٦ / ٣ ـ ٤ كِتَاب الإِمَارَة ، بَاب النَّاس تَبَع لقُرَيْش ، و : ٢ / ١٩١ ، طَبْعَة (١٣٤٨ هـ) و : ٣ / ١٤٥٢ ح ١٨٢١ ، فَتح البَاري : ١٣ / ٢١١ ح ٦٧٩٦ ، تُحفَة الأَحوَذي : ٦ / ٣٩١ ، مُسْنَد أَحْمَد : ٥ / ٨٧ ـ ١٠٨ ، تَأْرِيخ بَغدَاد : ٦ / ٢٦٣ و : ١٤ / ٣٥٣ ، مُسْنَد أَحْمَد : ٣ / ١٢٩ ، السُّنن الكُبرىٰ : ٣ / ١٢١ ، مُسْنَد أَبِي دَاود الطَّيَالسي : ١٢٥ ، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق : ١١ / ٥٨ ح ١٩٩٠٣ ، المُصنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة الكُوفِي : ٧ / ٥٤٥ ح ٨ ، مُسْنَد أَبِي يَعلىٰ : ٧ / ٩٤ ح ٤٠٣٢ ، مَجْمَع الزَّوائِد : ٥ / ١٩٤ ، الجَامع لِمُعَمر بن رَاشد : ١١ / ٥٨ ، مِيزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال : ١ / ١٥٣ ح ٩٧ ، فَتح البَاري : ٧ / ٢٥ .

أُنظر ، نَهج البَلاَغَة : الخُطبَة (١٤٤) ، حَيثُ قَالَ عليه السلام : (أَيْنَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ دُونَنَا ، كَذِباً ، وَبَغْياً عَلَيْنَا ، أَنْ رَفَعَنَا اللهُ وَوَضَعَهُمْ ، وَأَعْطَانَا وَحَرَمَهُمْ ، وَأَدْخَلَنَا وَأَخْرَجَهُمْ . بِنَا يُسْتَعْطَىٰ الْهُدَىٰ ، وَيُسْتَجْلَىٰ الْعَمَىٰ . إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ ، لاَ تَصْلُحُ عَلَىٰ سِوَاهُمْ ، وَلاَ تَصْلُحُ الْوُلاَةُ مِنْ غَيْرِهِمْ) . وَأَوَّل الحَدِيث : (الأَئِمَّة مِن قُرَيْش) . رَوَاه الإِمَام زَيد بن عَليّ فِي رِسَالتِهِ ⟷

↔ « تَثْبِيت الإِمَامَة »

أُنظر، الأَسَاس فِي عِلم الكَلاَم عِند الزَّيدِيَّة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم الرَّسيّ: ١٥٣، مَجْمَع الفَوَائد، مَجد الدِّين المُؤَيدِي: ٢٧٧ ـ ٢٩٠، مُسْنَد أَحْمَد: ٣/ ١٢٩، السُّنن الكُبرىٰ: ٣/ ١٢١، مُسْنَد أَبِي دَاود الطَّيَالسي: ١٢٥، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق: ١١/ ٥٨ ح ١٩٩٠٣، المُصنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة الكُوفِي: ٧/ ٥٤٥ ح ٨، مُسْنَد أَبِي يَعلىٰ: ٧/ ٩٤ ح ٤٠٣٢، مَجْمَع الزَّوائِد: ٥/ ١٩٤، الجَامع لِمُعَمر بن رَاشد: ١١/ ٥٨، مِيزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال: ١/ ١٥٣ ح ٩٧، فَتح البَاري: ٧/ ٢٥.

أُنظر، دِيوَان كُثير: ٢/ ١٨٦، مُرُوج الذَّهب: ٢/ ١٠١، المِلل وَالنِّحل: ١/ ٢٠٠، تَأرِيخ الإِسلاَم: ٣/ ٢٩٥، أَنْسَاب الأَشرَاف: ٢٠٣، البِدَاية وَالنِّهايَة: ٩/ ٤٧، شَرْح الأَخبَار: ٣/ ٣١٦، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٥٤/ ٣٤٨، سِير أَعلاَم النُّبلاَء: ٤/ ١١٢، تَهذِيب الكمَال: ٢٦/ ١٥١، الأَغَانِي: ٨/ ٣١.

أُنظر، حَدِيث: « الأَئِمَّة بَعْدِي إِثنَا عَشَر أَوَّلهُم عَليّ وَآخرهُم القَائِم، هُم خُلفَائِي وَأَوصِيَائي » كمَا ذَكره عَليّ بن بَابويه الصَّدوق المُشار إِليه، وأَخْرَجَه الشَّيخ الصَّدوق أَيضاً فِي إِكمَال الدِّين: ١/ ٢٨٢ ح ٣٥. وَحَدِيث « الأَئِمَّة من بَعْدِي إِثنَا عَشر، أَوَّلهُم أَنْتَ يَا عَليّ، وآخرهُم القَائِم الَّذي يَفْتَح الله عزَّ وجلَّ عَلىٰ يَدِيه مشَارق ٱلْأَرْض وَمَغَاربها » أَخْرَجَه الصَّدوق فِي كمَال الدِّين: ٢٧٦. وَحَدِيث « إِنَّ أَوصِيَائي وَحُجج الله عَلىٰ الخَلق بَعْدِي إِثنَا عَشر أَوَّلهُم أخِي وَآخرهُم وَلدي. قِيل: يَا رَسُول الله مَن أَخُوك؟ قَالَ: عَليّ، قِيل: مَن وَلَدك؟ قَالَ: المَهْدِيّ... » غَايَة المرَام: ٦/ ٦٩٢، فَرَائِد السِّمطِين: ٢/ ٣١٢/ ٥٦٢. وَحدِيث « أَنَا سَيِّد ٱلنَّبِيِّين وعَليّ سَيِّد الوَصِيِّين، وَإِنَّ أَوصِيَائى بَعْدِي إِثنَا عَشر، أَوَّلهُم عَليّ وَآخرهُم المَهْدِيّ » غَايَة المرَام: ٦٩٣/ ٨، فَرَائِد السِّمطِين: ٢/ ٣١٣/ ٥٦٣ و ٥٦٤.

وَحَدِيث « أَنَا السَّمَاء، وَأَمّا ٱلبُرُوج فَالأَئِمَّة مِن أَهْل بَيْتِي وعِتْرَتِي، أَوَّلهُم عَليّ وَآخرهُم المَهْدِيّ، وَهُم إِثنَا عَشر » غَايَة المرَام: ٧٥٦/ ١١٢ وَرُوي عَن الأَصْبَغ بن نُبَاتة عَن ٱبن عَبَّاس فِي تَفْسِير قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾. وَحَدِيث جَابر بن عبدالله الأَنْصَاري « قَالَ: دَخَل جَندل بن جُنادة بن جُبير الْيَهُودي عَلىٰ رَسُول الله ﷺ فَقَال: يَا مُحمّد أَخبرني عَمَّا لَيْسَ لله، وَعَمَّا لَيْس عِند الله، وَعَمَّا لاَيَعلمه الله؟ فَقَال ﷺ أَمَّا مَا لَيْس للهِ فَلَيْس لله شَرِيك... ـ إِلىٰ أَنْ قَالَ ﷺ ـ: أَوصِيائي الاِثنَا عَشر. قَالَ جَندل: هَكذا وَجدنَاهُم فِي التَّوْرَاة، وَقَالَ: يَا رَسُول الله سَمّهم لِي، فَقَال: أَوَّلهُم سَيِّد الأَوْصِيَاء أَبُو الأَئِمَّة عَليّ، ثُمَّ ٱبنَاه الحَسَن وَالحُسين... وَأَخذ ﷺ يَذكرهُم وَاحِداً تلو الآخَر » غَايَة المرَام: ٧٤٣/ ٥٧. ↔

وَلَسنَا بِصَدد بَيَان ذَلِكَ فَمن أَرَاد فَليرَاجع المصَادر الَّتي تَذكر حَدِيث «لاَ يَزَال هَذا الدِّين عَزِيزاً مَنِيعاً إِلىٰ اثني عَشر خَلِيْفَة كُلُّهم مِن قُرَيْش» وَغَيْره مِن الأَحَاديث. وَهَذا الحَدِيث أَخْرَجَه الخَمْسَة إلاّ النِّسائي كمَا جَاء فِي تِيسِير الوصُول: ٣٢٢ مِن كتَاب الخِلاَفَة مِن المجلَّد الأَوَّل.

وَذكر البُخَاريّ فِي صَحِيحه: ٤ / ١٦٥: يَكُون إِثنَا عَشر أَمِيراً كُلّهُم مِن قُرَيْش.

وأَنظر، سُنن أَبِي دَاود: ٢ / ٤٢١، طَبْعَة مُصطفىٰ البَابي الحَلبي سَنَة ١٣٧١، أَوّل كِتَاب المَهْدِيّ، و: ٣ / ١٠٦، وَمُسْنَد الطَّيَالِسِي: ح ٧٦٧ و ١٢٧٨، وَمُسْنَد أَحمد: ٥ / ٨٦ و٨٧ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨، و: ١ / ٣٩٨ و ٤٠٦، وَكَنز العُمَّال: ١٣ / ٢٦، وَحِلية الأَوْلياء لأَبِي نَعْيم الإِصبهَاني: ٤ / ٣٣٣، وَفتح البَاري: ١٦ / ٣٣٨، وَمُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣ / ٦١٧، مُسْنَد أَبِي عوَانة: ٤ / ٣٩٦ و ٣٩٨ و ٣٩٩، وَمُنْتَخَب الكَنز: ٥ / ٣٢١، وَتَأْرِيخ ابن كَثِير: ٦ / ٢٤٩، البدَاية والنِّهاية: ٦ / ٢٤٨، وَتَأْرِيخ الْخُلَفَاء: ١٠، وَالصَّوَاعِق الُمحْرِقَة: ٢٨، وَصَحِيح مُسْلِم بِشَرح النَّووي: ٦ / ٣ ح ٦، بَاب أَنّ النّاس تَبع لِقُرَيْش، كتَاب الإِمَارَة، و: ١٢ / ٢٠٢، وَتَلخِيص المُسْتَدرَك للذَّهبي: ٤ / ٥٠١، وَمَجْمَع الزَّوائد: ٥ / ١٩٠، وَالجَامِع الصَّغِير: ١ / ٧٥، وَشوَاهد التَّنْزِيل: ١ / ٤٥٥ / ٦٢٦، سُنن التِّرمِذي: ٤ / ٥٠١، طَبْعَة مُصطفىٰ البَابي الحَلبي، ونَهْج اَلْبَلاَغَة اَلْخُطْبَة (١٤٢)، وَيَنابِيع المَوَدَّة: ٥٢٣ بَاب ١٠٠، وإِحيَاء عُلُوم الدِّين: ١ / ٥٤، وَالعَهد القَدِيم سِفر التّكوِين: ١٧ / ٢٠ و ٢٢، كما جَاء فِي الْمُعْجَم الحَدِيث عِبري عَربي: ٣١٦ و ٣٦٠، وَتَأْرِيخ اليَعقوبي: ١ / ٢٤، الْمُعْجَم الكَبِير: ٩٤ و ٩٧، كنُوز الحقَائِق: ٢٠٨.

وَهُناك روَايَات تَذكر أَسمَاء الإِثني عَشر، وَسَبق وأَنْ أَوضَحنا ذَلِكَ مُفصّلاً، وَهُنا نَذكر بَعضاً مِنْهَا، وَمَن شَاء فليرَاجع المصَادر السَّابقة، فَقَد رَوىٰ الجُويني كمَا ورد فِي فرَائِد السِّمطِين الَمخْطُوط فِي المَكتَبة المَركَزِية لجَامعَة طَهْرَان بِرَقم ١١٦٤ / ١٦٩٠ و ١٦٩١ الورَقة ١٦٠ عن عبد الله بن عبَّاس قَالَ: قَالَ رَسُول الله: أَنَا سَيِّد اَلنَّبِيِّين، وعَليّ بن أَبِي طالب سَيِّد الوَصِيِّين، وَأَنّ أَوْصِيائي بَعْدِي إِثنَا عَشر، أَوَّلهُم عَليّ بن أَبِي طَالب وآخرهُم المَهْدِيّ. وفِي حَدِيث آخر أَيضاً بِسَنده قَالَ: سَمعتُ رَسُول الله صلى الله عليه وآله يَقول: أَنا وعَليّ والحَسن والحُسين وتِسْعَة مِن وِلد الحُسين مُطهّرُون مَعْصُومُون.

وأَنظر، كَشف اليَقِين فِي فضَائِل أَمِيرُ الْمُؤْمِنِين عليه السلام: ٣٣١، عِلم اليَقِين: ١ / ٤١٣ و ٤١٤، كَشف الغُمَّة: ١ / ٥٨، دَلاَئِل الصِّدْق: ٢ / ٤٨٨، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٣ / ٢٠٧، و: ١ / ٣٤٩ و ٤٤ و ٣٧٧، و: ٢ / ٣١٦ و ١٠٥، و: ٣ / ٢٨٩ ـ ٢٩١ و ٣٨٤ و ٣٩٤ طَبعَة أُسوة، سُنن التِّرمِذي: ٣ / ٣٤٢ / ٢٣٣٠،

سُنن أَبِي دَاود: ٣/٣٠٢/٤٢٥٢، كَنز العُمَّال: ١٢/١٦٥/٣٤٥٠١، مَوَدَّة القُربىٰ: ٢٩، فَرَائد السِّمطِين: ٢/٣١٣/٥٦٣، غَاية المرَام: ٧/٦٩٣، مَقتل الحُسين للخوَارزمي: ١٤٦/٣٢٠، إكمَال الدِّين: ١/٢٦٩/١٢، صَحِيح مُسْلِم: ٢/١٨٤/١٨٢٢، عُيُون أخبَار الرِّضا: ٢/٢٦٢/٤٣.

وَعَن عَليّ بن أَبِي طَالب، فِي حَدِيثٍ طَويل قَالَ: «... ذَاكَ الفَقِيد الطَّرِيد الشَّرِيد مُحَمَّد بن الحَسن آبن عَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن مُوسَىٰ بن جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الحُسين هَذا، ووضع يَده عَلىٰ رَأس الحُسين». أنظر، مُقتَضب الأَثر: ٣١، كَنز الفوَائد: ١٧٥، إثبات الهُداة: ٣/٤٦٣ ح ١١٤، كمَال الدِّين: ١/٣٠٣ ح ١٣، مُنْتَخَب الأَثر: ٢٤٠ ح ٦، مسَائِل عَليّ بن جَعْفَر: ٢٣، الكَافِي: ١/٢٥٩ ح ١٤، الإِرْشَاد لِلمُفِيد: ٢/٢٧٦، إعْلاَم الوَرىٰ: ٢/٩٢، بحَار الأَنْوَار: ٥٠/٢١ ح ٧، مرآة العُقُول: ٣/٣٧٨ ح ١٤، شَرح أُصول الكَافِي: ٦/١٩٤، الوَافِي: ٢/٩١، كَشف الغُمَّة: ٢/٣٥١ و: ٣/١٤٣، الإِمَامَة والتَّبْصِرة: ١١٥، وَسَائِل الشِّيعة: ١٧/١٧٤، دَلاَئل الإِمَامَة: ٤٨٦، شَرح الأَخْبَار: ٣/٣٦٨، كتَاب الغَيْبَة لِلنُّعماني: ١٧٩، مَدِينَة المعَاجز: ٧/٢٦٨، مُسْنَد الإِمَام الرِّضا: ١/٢١١ ح ٣٥٦.

وَعَن الأَصْبَغ، عَن أَمِير الْمُؤْمِنِين عليه السلام قَالَ: «الحَادِي عَشر مِن وِلدي، يَمْلَؤُها عَدْلاً كمَا مُلِئَتْ جَوْراً وظُلْماً». أنظر، العِدد القَوِيَّة: ٧٠ ح ١٠٧، الهِدَايَة الكُبْرَىٰ: ٣٦٢، الكَافِي: ١/٣٣٨ ح ٧، دَلاَئِل الإِمَامَة: ٢٨٩، رَسَائِل المُفِيد: ٤٠٠، مَلاَحم آبن طَاووس: ١٨٥، الإِمَامَة وَالتَّبْصِرة: ١٢٠، كمَال الدِّين وَتمَام النِّعْمَة: ٢٨٩ ح ١، كفَاية الأَثر: ٢٢٠، شَرح أُصول الكَافِي: ٦/٢٥٥، الإِخْتِصَاص: ٢٠٩، كتَاب الغَيْبَة للطُوسي: ١٦٥، الصِّراط الْمُسْتَقِيم: ٢/١٢٦، إعْلاَم الوَرىٰ بِإِعْلاَم الْهُدَىٰ: ٢/٢٢٨.

وسُئل أَمِيرُ الْمُؤْمِنِين عليه السلام، عَن مَعْنَىٰ قَولِ الرَّسُول صلى الله عليه وآله: «إِنِّي مُخلف فِيكُم الثَّقَلَيْن، ... مِن الْعِتْرَة؟ فَقَال: أَنَا، وَالحَسن، والحُسين، وَالأَئِمَّة مِن وِلد الحُسين؛ تَاسعهُم مَهْدِيهم...». أُنظر، البُرهان: ١/١٣ ح ٣٠، إعْلاَم الوَرىٰ: ٣٧٥، كَشف الغُمَّة: ٣/٢٩٩، كمَال الدِّين: ١/٢٤٠ ح ٦٤، مُختصر إثبَات الرَّجعة: ٤٤٨، العيُون: ١/٥٧ ح ٢٥، غَاية المرَام: ٢١٨ ح ٥٨، مُنْتَخَب الأَثر: ٩٤ ح ٣١، عُيُون أخبَار الرِّضا: ٢/٦٠ ح ٢٥، شَرح الأَخْبَار: ٣/٣٥١ ح ٤، قِصص الأَنْبِيَاء للرَّاوندي: ٣٥٨، مَجْمَع البَحْرين: ٣/١١٥، خَاتِمة المُسْتَدرَك: ٥/٧٦.

وَعَن أَبِي هَاشِم الجَعْفري قَالَ: «قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّد الحَسن بن عَليّ: جَلاَلتك تَمْنَعني مِن مُسَاءلتك فَتَأذن لِي أَنْ أَسألك؟ فقَالَ: سَلْ، فَقُلتُ: يَاسَيِّدي هَل لَكَ وَلد؟ قَالَ: نَعم، قُلتُ: فَإِنْ حَدْثَ حَادِث فَأين أَسأل عَنْهُ؟ قَالَ: بالْمَدِينَة». أُنظر، الكَافِي: ١/٢٦٤ ح ٢، و: ٣٢٨ ح ٢ باب ٧٦، طَبْعَة أُخرىٰ،

↔ الْغَيْبَة للشَّيخ الطّوسي: ٢٣٢ ح ١٩٩، إعْلاَم الوَرىٰ: ٤١٣، الإرْشَاد: ٢ / ٣٤٨، الفصُول المُهِمَّة: ٢٩٢، كَشف الغُمَّة: ٣ / ٢٤٦، المُستجَاد مِن الإرْشَاد: ٢٣٨، الصِّراط الْمُسْتَقِيم: ٢ / ١٧١، رَوضة الوَاعظِين: ٢٦٢، شَرح أُصول الكَافِي: ٦ / ٢٢٦.

وَهُناك حَدِيث وَرد عَن الإمَام الرِّضا عليه السلام فِي مُخاطَبته لِدعبل الخُزَاعيّ «...يَا دِعبل! الإمَام مِن بَعْدِي مُحَمَّد أبني، وَبَعد مُحَمَّد ٱبنَه عَليّ، وَبَعد عَليّ ٱبنَه الحَسن، وَبَعد الحَسن ٱبنَه الْحُجَّة القَائِم المُنْتَظَر فِي غَيْبَتِه، المُطاع فِي ظُهُوره...».

رَوىٰ هَذا الحِدِيث الشَّيخ الصَّدوق فِي كمَال الدِّين: ٢ / ٣٧٣ ح ٦، عُيُون أخبَار الرِّضا: ٢ / ٢٦٣ ح ٣٥، كَشف الغُمَّة: ٣ / ١١٨، كفَايَة الأَثر: ٢٧١، فَرَائِدُ السِّمطِين: ٢ / ٣٣٧ ح ٥٩١، مُنْتَخَب الأَنْوَار المُضِيئَة: ٣٨، حلية الأَبرَار: ٢ / ٤٣٣، إعْلاَم الوَرىٰ: ٢ / ٦٩، تَأرِيخ أبن الخَشاب: ١٩٧، غَايَة المرَام،: ٧٠١ ح ١١٢ وح ١١٣، يَنابِيع المَوَدَّة: ٣ / ٣٩٢ طَبعة أُسوة، شَرح الأَخْبَار: ٣ / ٣٥٢ ح ٧، مَدِينَة المعَاجز: ٧ / ١٩٠، الفصُول المُهِمة: ٦٩، الصِّراط الْمُسْتَقِيم: ٢ / ٢٣٠، مُسْنَد الإمَام الرِّضا: ١ / ٢٢٤ ح ٣٩١.

رُويت هَذِه القِصَّة لمَّا أَنشد دِعبل الخُزَاعي مَولاي الرِّضا هَذِه القَصِيدَة وَلمَّا ٱنتهىٰ إِلىٰ:

خُرُوج إمَامٍ لاَ مَحَالَةَ خَارِجٌ ... يَقُوم عَلىٰ ٱسم الله وَالبَركَاتِ

يُميّز فِينا كُلّ حَقّ وَبَاطِل ... وَيَجزي عَلىٰ النَّعمَاء والنَّقمَاتِ

بَكىٰ الرِّضا عليه السلام ثُمَّ رَفع رَأْسَه إليَّ وَقَالَ: يَا خُزَاعي نَطَق رُوح القُدس عَلىٰ لِسَانك بِهَذِين البَيتِين أتَدرِي مَن هَذا الإمَام الَّذي تَقول؟ فَقُلت: لاَ أَدري إلّا أنّي سَمعتُ يَا مَولاي بِخُرُوج إمَام مِنْكُم يَملأُ ٱلأَرْض عَدْلاً، فَقَال: يَا دِعبل الإمَام بَعْدِي مُحَمَّد أبني وَبَعْدَه عَليّ ٱبنَه وَبَعد عَليّ ٱبنَه الحَسن وَبَعد الحَسن ٱبنَه الْحُجَّة القَائِم المُنْتَظَر فِي غَيبته المُطاع فِي ظُهُوره، وَلَو لَم يَبْقَ مِن الدُّنْيا إلّا يَوْم وَاحد لِطَوّلَ الله ذَلِكَ اليَوْم حتَّىٰ يَخرُج فَيملأ ٱلأَرْض عَدْلاً كمَا مُلِئَتْ جَوْرَاً.

وَنُقلت هَذِه القِصَّة فِي كَثِير مِن المصَادر التَّأرِيخِيه وَلِشُهرتها بَيْن النَّاس حَفظوهَا وَتَناقَلوها وَتَغنُوا بِها حتَّىٰ أعدَاء أَهْل الْبَيْت: وَلِذا نَجد بَعْض أَلفاظها تَخْتَلف مِن مَصدرٍ إِلىٰ آخر، وَبِدورنا نَنقُل المصَادر بِشَكل إجمَالِي وَالّتي تَحت أَيْدِينَا وَنَترك لِلقَاري الْكَرِيم أنْ يُفتش عَنْهَا فِي المصَادر الأُخرىٰ وَكَذَلِك يَبْحَث عَن مَعْنَاها لأَنَّ فِيها مَا فِيها مِن كرَامَات أَهْل الْبَيْت: مِن نَاحية، وَمظلُوميتهُم مِن قِبل أَعدَائِهم مِن نَاحِية أُخرىٰ، ثُمَّ ٱرتَئِيينا أنْ نَنقل المصَادر:

↔

وَتَكلمتُ عَنْ ذَلِكَ مُفصلاً فِي الجُزء السَّادس مِن دَائِرَة المَعَارف اللُّبنَانيَّة بإِدَارَة الأُستَاذ رَئيس الجَامعَة فُؤاد أفرَام البُستَاني وَنَقلتُ عَنْ كِتَاب فَتْح البَاري

↔ أُنظر، الأبيَات الشّعرية فِي ديوَان دِعبل: ٤٢، وَالقصَّة فِي أَمَالي الطّوسي: ٢/٢٦٥ ح ٣٥، عُيُون أخبَار الرِّضا: ٢/٢٦٣ ح ٣٤، كمَال الدِّين: ٣٧٣ ح ٦، رِجال الكشّي: ٥٠٤، الوَسَائِل: ١٠/٤٣٨ و٣٩٣ ح ٢٢، سِير أَعْلاَم النُّبلاء: ٩/٣٩١، إِعْلاَم الوَرىٰ: ٣٢٩، مَنَاقب آل أَبِي طالب: ٣/٤٥٠، مَدِينَة المعَاجز: ٥٠٣ ح ١١٩، حلية الأَبرَار لِلمُحدّث البَحْراني: ٢/٣٢٠ و ٤٣٣، إثبَات الهُداة: ٦/٩٩ ح ١٠٢، ٢/٣٤٧، كَشف الغُمَّة: ٢/٢٦١ و ٣٢٨، كفَاية الأثر للخزّاز القُمّي: ٢٧١، فرَائِد السِّمطِين لِلجُويني: ٢/٣٣٧ ح ٥٩١، يَنابِيع المَوَدَّة للقندوزي الحَنفي: ٤٥٤، الإتْحَاف بِحُبّ الأَشْرَاف للشّبراوي: ١٦٤، نُور الأَبصار: ٣٠٩ـ٣١٢، مُنْتَخَب الأَنْوار المُضِيئة: ٣٩، مَقصد الرَّاغب: ١٦٧، الفَرَج بَعد الشِّدَّة: ٣٢٩.

وأُنظر أيضاً إحقَاق ٱلحَقّ: ١٢/٤٠٣ و ٣٩٩ و ٤٠٨، و: ١٩/٥٧١ـ٥٧٦ و٦٤٧ و٦٥٠، دَلاَئِل الإِمَامَة للطَّبري: ١٨٢، العدد القَوِيَّة: ٢٩٢ ح ١٦، الغَدِير: ٢/٣٤٩ـ٣٦٣، مطالب السّؤول: ٨٥، مُعجم الأُدبَاء: ٤/١٩٦، أعيَان الشِّيعة: ٦/٤١٨، تَذكرة الخوَاصّ لسبط ٱبن الجَوري: ٢٣٨، البحَار: ٤٩/٢٤٥ ح ١٢، و ٢٤٢ و ٢٣٧، مَقَاتِل الطَّالبيين لأبي الفَرج الإِصفهاني: ٥٦٥، ديوان دِعبل: ١٢٤.

وَقَالَ الشَّيخ الصّدوق ﷺ: «إنّ الأَئِمَّة قَد أُخبرُوا بِغَيبَته، وَوَصفُوا كونَها لِشِيعَتهم فِي ما نُقل عَنْهُم، وَٱستحفظ فِي الصُّحف، وَدوّن فِي الكُتب المُؤلفة مِن قبل أَنْ تَقع الْغَيْبَة بِمئتي سَنَة، أو أَقل، أو أَكْثَر، فَلَيْس أَحد مِن أتبَاع الأَئِمَّة: إلاَّ وقَد ذَكر ذَلِكَ فِي كَثِير مِن كُتبه، ورُوايَاته، ودُونه فِي مُصنفاته، وَهِي الكُتب الَّتي تُعرف بِالأُصول مُدونة مُستحفظة عِند آل مُحمّد: من قَبل الْغَيْبَة في كتَاب كمَال الدّين وتَمام النِّعْمَة ـ فِي موَاضعها، فَلا يَخلوا حَال هَؤُلآء الأَتبَاع المُؤلّفين للكُتب أنْ يكُونوا عَلموا ٱلْغَيْبِ، بمَا وَقع الآن مِن الْغَيْبَة فَألفوا ذَلِكَ فِي كُتبهم، وَدَونُوه فِي مُصْنفَاتهم مِن قبل كَونها، وهَذا مُحال عِند أَهْل اللُّب، والتَّحصِيل، أو أنْ يكُونوا قَد أَسَسوا فِي كُتبهم الْكَذِب فَٱتفق الأَمْر لهُم كمَا ذَكروا، وَتحقَّق مَا وصَفوا من كِذْبِهم علىٰ بُعد دِيَارهم، وَٱختلاف آرَائِهم، وتبيَان أَقْطَارهم، ومحَالِهم، وهَذا أيضاً مُحال كَسبِيل الوَجه الأَوَّل. فَلم يَبْق فِي ذَلِكَ إلا أَنَّهم حَفظوا عن أئمتهم المُسْتَحفظِين للوصِيَة». أُنظر، كمَال الدّين وَتَمام النِّعْمَة: ١٩. وَرَاجع كتَاب «فَلْسَفَة التَّوحِيد والوِلاَيَة» لِلشَّارح، وَكِتَاب فَرَائِدُ فَوائِدِ الفِكْرْ فِي الإِمَام المَهْدِيّ المُنْتَظَر ﷺ تأليف الشَّيخ مَرْعِيّ بن يُوسُف المَقْدِسي الحَنْبَلِيّ مِن عُلَمَاء القَرن الحَادي عَشر الهِجري، بِتَحقِيقِنَا الطَّبعَة الثَّانِيَة، مُحقّقة، ومَزِيدَة، ومُنَقَّحَة.

بشَرْح صَحِيح البُخَاري للحَافظ العَسقلاَني: «أَنَّ السُّنَّة والشِّيعَة ٱتّفقُوا عَلَىٰ أَنَّ عَدَد الْأَئِمَّة الْأَطْهَار الْأَبرَار، (١٢)، وَإِنَّما ٱخْتلفُوا فِي تَشخِيصهُم وَتَعِينهُم، وأَنَّ جَمَاعَة مِن السُّنَّة يَعدّون مِنْهُم يَزِيد بن مُعَاويَّة قَاتِل الحُسَين، وَهَادم الكَعبَة، وَمُبيح المَدينَة المُنورَة، وَالوَلِيد بن يَزِيد المَرْوَاني الَّذي مَزّق القُرآن، وَقَالَ لهُ:

إِذَا مَا جِئْتَ رَبُّك يَوْم حَشرٍ فَقُل يَا رَبّ مَزّقني الوَلِيد[١]

مِيتّة الجَاهليّة:

قَالَ النَّشَّار: «أَنَّ حَدِيث مَن مَات وَلَم يَعْرِف إِمَام زَمَانَه مَات مِيتَّة جَاهليَّة»[٢] هُو حَدِيث شِيعي لِيُصَححُوا بِهِ مَذْهَبهم فِي الْإِمَامَة... وَكَرّر ذَلِكَ في مَوَاضع مِن كتَابهِ، وإِنْ دَلّ قَولَه هَذَا عَلَىٰ شَيء فَإِنّه يَدْل عَلَىٰ أَنَّه أَبَعْد النَّاس عَنْ عِلْم الحَدِيث، فَلَقد رُوي السُّنَّة هَذَا الحَدِيث عَنْ مُعَاويَّة أَعدَىٰ أَعدَاء الشِّيعَة وَمِن السُّنَّة الَّذِين رَوَوه الحَافظ الهَيْثَمي فِي مَجْمَع الزَّوَائد، وأَبُو دَاود الطَّيالسي فِي مُسنَده[٣].

---

(١) أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ٩/ ٣٥٠، شَذرَات الذَّهب: ١/ ١٦٨، البِدء وَالتَّأرِيخ للمَقدسي: ٦/ ٥٣، تَأرِيخ الخَمِيس: ٢/ ٢٢٠، تَأرِيخ ٱبن الأَثِير: ٥/ ١٣٧، الحُور العِين لِابْن نَشوَان: ١٩٠.

(٢) أُنظر، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الْإِسْلاَم: ٢/ ٢١٧ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ رحمه الله).

(٣) وَرَد هَذا الحَدِيث بأَلفَاظ مُختَلفَة مِن كِلاَ الفَرِيقَين. أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٣/ ١٤٧٨ ح ١٨١٥، صَحِيح البُخَاريّ: ١/ ١٦٦، سُنن البَيْهقِيّ: ٨/ ١٥٦ ح ١٦٣٨٩، مُسْنَد أَحمَد: ٣/ ٤١٦، و: ٤/ ٩٦، مَجْمَع الزَّوَائد: ٥/ ٢١٨، الإِمَامَة والتَّبْصِرة: ١٥٢، الجوَاهر المُضِيئَة لِابْن أَبِي الوفَاء مُحيي الدّين: ٢/ ٤٥٧، شَرْح المَقَاصد: ٢/ ٢٧٥، شَرْح أُصول الكَافِي: ٥/ ١٩٩، المُعْجَم الكَبِير: ١٩/ ٣٣٤ ح ٧٦٩، حليَة الأَوليَاء: ٣/ ٢٢٤، كَنز العُمَّال: ١/ ١٠٣ ح ٤٦٣، يَنَابِيع المَودّة: ٣/ ٣٧٢، صَحِيح مُسْلِم ⇔

الإِثنَا عَشَرِيَّة :

جَاء فِي مُقَدَّمَة النَّشَّار مَا يَلي : «كَانَت الفِكْرة السَّائِدَة أَنَّ أَهْل السُّنَّة وَالمُعتَزِلَة قَاموا بالدّفَاع عَنْ فَلْسَفَة الإِسْلاَم المُعبرّة عَنْ إِصَالَته تُجَاه أَهْل الفَلْسفَات الأُخرىٰ مِن مَسيحيِّين، وَيَهُود، وَثَنويَّة، وَفَلاَسفَة؛ بَينمَا كَان عَمَل الشِّيعَة أَنْ تُهَاجم فَقَط المَجمُوعَة الإِسلاَميَّة وأَنْ تُنَاقض آرَاءهَا... وهَذَا خَطَأ كَبيرَة كَان عُلمَاء الشِّيعَة فِي عَصرهِم الأَوَّل كمَا كَانُوا فِي عَصرهِم الأَخِير مَشَاعل مُفَسّرة لرُوح الإِسْلاَم تُجَاه أَعدَائه، فَوقفُوا بالمرصَاد للثَّنويَّة، وَالمَسيحيَّة، وَاليَهوديَّة، وَالفَلاَسفَة، وَشَاركُوا عُلمَاء أَهْل السُّنَّة وَالمُعتَزِلَة فِي إِقَامَة البِنَاء العَقَائِدي الإِسلاَمي مُتكَاملاً مُتنَاسقاً، ومِن الثَّابت تَارِيخيَّاً أَنَّ مَدْرسَة جَعْفَر الصَّادِق وَعَالمهَا الكَبِير هشَام بن الحَكَم قَد قَامَت بالدَّور الأَكْبَر فِي هَذَا السَّبِيل ؟.

وأَيضَاً جَاء فِي هَذِهِ المُقَدَّمَة : «لَقَد عَاشَت الشِّيعَة حَتَّىٰ الآنْ فِي التَّارِيخ، وَمَا زَال فِي العَالَم الإِسلاَمي المَلاَيِّين مِن الشِّيعَة: الإِثنَا عَشريَّة، وَالإِسمَاعِيليَّة، وَالزَّيديَّة، ثُمَّ فِرق الغُلاَة، وَأَكبَر فِرقهَا المُعَاصرَة الإِمَاميَّة الإِثنَا عَشريَّة، وَهي فِرقَة إِسلاَميَّة بَحتَة، وَهي لاَ تُمثّل أَبدَاً المُجْتَمع المُغلَق الَّذي تُمثّلهُ فِرق الشِّيعَة الأُخرىٰ، وَلاَ تَكَاد تَختَلف الإِمَاميَّة المُعَاصرَة فِي عَقَائِدهَا عَنْ عَقَائِد الخَلف مِن

↔ بشَرْح النَّووي: ١٢ / ٤٤٠، و: ٦ / ٢٢ كتَاب الإِمَارَة، بَاب الأَمْر بلزُوم الجَمَاعَة عِند ظهُور الفِتَن، بلَفظ: «مَن مَات وَلَيْس فِي عُنقه بَيْعَة مَات مِيتَّة جَاهِلِيَّة»، صَحِيح البُخَاري: ٥ / ١٣، سُنن البَيهقي: ٨ / ١٥٦، المَحَاسن للبَرقي: ١٥٣ ح ٧٨، كمَال الدّين: ٤٠٩، فَتْح البَاري: ١٣ / ٧، تُحفَة الأَحوَذي: ٨ / ١٣٢، المُحلّىٰ: ١ / ٤٥ ح ٨٧، نَيل الأَوطَار: ٧ / ٣٥٦، السُّنَّة لابْن عَاصم: ٢ / ٥١٤، تَفْسِير ابن كَثِير: ١ / ٥١٨.

أَهْل السُّنَّة »[١].

وَقَالَ النَّشَّار: « وَعَدَد الشِّيعَة الإِمَامِيَّة فِي العَالَم الآنْ ثَمَانُون مليُونَاً »[٢].

وَقَالَ أَيضَاً: « أَنَّ هَذَا التَّطور إِنّما هُو دَلِيل عَلَىٰ حَيويَّة المَذْهَب ـ أَي مَذْهَب الإِمَامِيَّة ـ وَمرُونَته، وَقَبُوله التَّطور العَقْلي المُسْتَمر »[٣].

وهَذَا القَوْل = كمَا تَرىٰ ـ يُصَور الإِثني عَشريَّة بأَنَّهُم فِرقَة إِسلاَمِيَّة بَحتَة لاَ تَكَاد تَخْتَلف عقَائِدهَا عَنْ عَقَائِد السُّنَّة، وَإِنّها فِرقَة مُتحرّرة، وَمَذْهباً يَقْبَل التَّطور العَقْلي المُسْتَمر، وَإِنّها كَانَت وَمَا زَالَت مشَاعل مُفسّرَة لرُوح الإِسْلاَم تُدَافع عَنْهُ، وَتَرد هَجمَات اليَهُود وَغَيرهِم عَلَيهِ.

وَلَكنَّ النَّشَّار كَثِيراً مَا يُسَجّل أَشيَاء، وَيَجْزم بهَا، ثُمَّ يُسَجل مَا يُنَاقضهَا مِن غَير تَحفظ دُون أَنْ يَشْعر بتَهَافته وَتَنَاقضه... مِن ذَلِكَ قَولَه: « أَثَّر الغُلوّ حَتَّىٰ فِي المُعْتَدلِين، وَدَخل فِي أَعمَاق المَذْهَب الإِثْني عَشرِي »... وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخر: « وَسَبَب الغُلوّ عِندَ الشِّيعَة اليَهُود »...

وَلاَ أَدري كَيف جَمَع النَّشَّار بَيْنَ غُلوّ الإِثْني عَشريَّة، وبَيْنَ قَولَه أَنَّ عَقَائِد الإِثْني عَشريَّة لاَ تَخْتَلف عَنْ عَقَائِد السُّنَّة، مَع العِلْم بأَنَّه يَنْفي الغُلوّ عَنْ السُّنَّة؟... وأَيضاً كَيف دَافَع الشِّيعَة عَنْ الإِسْلاَم، وَرَدّوا عَنْهُ هَجمَات اليَهُود وَغَير اليَهُود، وفِي الوَقت نَفْسَه أَخذُوا الغُلوّ عَنْ اليَهُود؟...

وَلَيْس هَذَا هُو المَورد الوَحِيد الَّذي يَتهَافت فِيهِ النَّشَّار، وَيُنَاقض بِهِ نَفْسَه...

---

(١) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ / مُقَدّمَة الكِتَاب. (مِنْهُ رحمه الله).

(٢) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ / ١١. (مِنْهُ رحمه الله).

(٣) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ / ٢٢١. (مِنْهُ رحمه الله).

فَإِنّه بَعْد أَنْ سَجّل فِي صَفحَة (٢٢١) أَنَّ مَذْهب الإِثْني عَشريَّة مَرن يَقْبَل التَّطور المُستَمر قَالَ فِي صَفحَة (٢٢٨) : « لاَ إِجمَاع عِندَ الإِثْني عَشريَّة ، وَلاَ قِيَاس ، وَإِنّما نَصّ قُرآني ، أَو حَدِيث عَنْ إِمَام مِن الأَئِمَة أَو إِجْتهَاد أَشبَه بصَلصَلَة الأَجرَاس » .

وَلاَ أَدري مَا الَّذي أَوحىٰ للنَّشَّار بهَذِه الصَّلصَلَة ؟.. وَلمَاذَا عَدَل عَنْ قَولِه الأَوّل وَلَم يَبْتَعد عَنْهُ إِلاَّ خُطوَات ؟.. وَهَل هَذَا مِن الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم ، أَو مَنْهَج مِن مَنَاهج فَلْسَفَته الحَدِيثَة ؟...

وَلَو نَظَر النَّشَّار فِي أَي كِتَاب مِن كُتب الأُصُول ، أَو فِقْه الإِستدلاَل عِندَ الإِمَاميَّة لرَأىٰ أَنَّ مَصَادر التَّشرِيع (الكِتَاب ، وَالسُّنَّة ، وَالإِجمَاع ، وَالعَقْل) ، وأَنَّ سُنَّة الرَّسُول ﷺ تَثبُت عِندَهُم بخَبر الثّقة شِيعيّاً كَان أَو سُنيّاً ، وَقَد اشتَهر بَيْنهُم هَذَا المَبْدَأ : « خُذُوا بمَا رَووا ، وَدَعوا مَا رَأوا »[1] . وَنَقلتُ ذَلِكَ عَنْ أَوثَق المَصَادر ، وَأَعْلَنته فِي كِتَاب « مَع الشِّيعَة الإِمَاميَّة » . وكِتَاب « الشِّيعَة والتَّشيُّع » . وَفِي الصُّحف مَرَّات ومَرَّات بمُنَاسبَة ردُودي عَلَىٰ الَّذِين يُكذبُون وَيَفترُون عَلَىٰ الشِّيعَة بلاَ مُبالاَة... وَلَكن مَا الحِيلة فِيمَن أَبىٰ إِلاَّ أَنْ يَقُول هَكَذَا ، وَأَنْ لاَ يَرىٰ الحَقِيقَة إِلاَّ فِي وَهمهِ وَخَيَاله...

وَكُلّ النَّاس ، حَتَّىٰ الأَطفَال وَالعَجَائِز يَعْلمُون أَنَّ الشِّيعَة هُم أَهْل الإِجْتهَاد وَمَظهَره[2] ، وأَنَّهُم فَتحُوا بَابَه ، وَلاَ يَزَال ، وَلَن يَزَال مَفتُوحاً عَلَىٰ مصرَاعَيه ، وَهَذي

---

(١) أنظر ، الإِستبصَار للشَّيخ الطُّوسي : ٣١٨/٤ ح ٢ ، تَهْذِيب الأَحكَام : ٥٧/١٠ ، وَسَائل الشِّيعَة : ١٠٢/٢٧ ح ٧٩ .

(٢) جَاء فِي كِتَاب أُسّس الفَلْسَفَة للدّكتُور توفِيق الطَّويل المُعَاصر للنَّشَّار : ٣٩١ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٥٥م) :

كُتبهُم فِي الأُصُول العَقْلِيَّة تُعَدّ بالعَشرَات، مِنْهَا كِتَاب فَرَائِد الأُصُول للشَّيخ الأَنْصَاري، وَالجُزء الثَّانِي مِن الكفَايَة للشَّيخ الخُرَاسَاني المُقرّران للتَّدرِيس بجَامعَة النَّجف وَغَيرهَا مِن مَعَاهد إِيرَان، وإِذَا لَمْ يَر النَّشَّار هَذِهِ الكُتب فَإِنّه ـ وَلاَ رَيب ـ رَأىٰ وَقَرأ أَكثَر مِن مَرّة أَنَّ الشِّيعَة يَقُولُون بالحُسن وَالقُبح العَقْليَّين، ويؤمنُون بأَنَّ الله سُبْحَانَه أَمَر هَذَا لأَنّه حَسَن، وَنَهىٰ عَنْ ذَاكَ لأَنّه قَبِيح، وأَنَّ السُّنَّة يَنفُون الحُسن وَالقُبح العَقليَّين، وَيَقُولُون بأَنَّ هَذَا حَسن لأَنَّ الله نَهىٰ عَنْهُ، وَلَو أَمَر بمَا نَهىٰ عَنْهُ لصَار حَسَناً، وَلَو نَهىٰ عمَّا أَمَر بِهِ لصَار قَبيحاً[1].

أَمَّا القِيَاس فَإِنَّ الإِمَاميَّة يُوجبُون العَمَل بِهِ إِذَا كَان قَطعيًّا، وَيَأخذُون بجَمِيع المَبَادىء وَالقَوَاعد العَقْلِيَّة، حَتَّىٰ غَير المَنصُوص عَلَيهَا شَرعًا، عَلَىٰ شَرِيطَة أَنْ تُؤدي إِلَىٰ العِلْم وَالجَزم بالحُكم الشَّرعي، كَي لاَ يَقُولُوا عَلَىٰ الله بغَير عِلْمٍ وَلاَ هُدىً، وَلاَ كِتَاب مُنِير، وَيُحرمُون العَمَل بالظَّن الَّذي لاَ دَلِيل مِن الشَّرع عَلَىٰ اعْتبَاره[2]، أَمَا السُّنَّة فَيَعتمدُون عَلَيهِ، وَهُم يَتلُون كِتَاب الله، وَقَوله عزَّ مَن قَائِل:

⇔ «وَقَد كَان للشِّيعَة فَضل مَلحُوظ فِي إِغنَاء المَضمُون الرُّوحي للإِسْلاَم، فَإِنَّ مِثْل حَركَاتهم الجَامحَة تَأمِن الأَديَان التَّحجّر فِي قَوَالب جَامدَة». (مِنْهُ رحمه الله).

(١) تَقَدَّم التَّعلِيق عَلىٰ ذَلِكَ.

(٢) وَمِن الفُقهَاء مَن فَصَل بَيْن القِيَاس وَالاِجْتهَاد، وَجَعل القِيَاس مَا تَعَيَّن أَصْله الَّذي يُقَاس عَلَيه، وَالاِجْتهَاد مَا لَمْ يَتَعَيَّن فِيهِ أَصْل يُشَار إِلَيه، كَالاِجْتهَاد فِي طَلَب القِبْلَة، وَفِي قِيَم المُتلفَات وَأُروش الجنَايَات، وَفِيهِم مَن أَدْخَل القِيَاس فِي الاِجْتهَاد. وَجَعل الاِجْتهَاد أَعَمّ مِنْه، وَلَيس يَمْتَنع أَنْ يَكُون قَولنَا: «أَهْل الاِجْتهَاد» ـ إِذَا أُطلِق ـ مَحمُولاً بِالعُرف عَلىٰ مَن عَوّل عَلىٰ الظُّنون وَالأَمَارَات فِي إِثبَات الأَحْكَام الشَّرعِيَّة، دُون مَن لَم يَرجَع إِلاَّ إِلىٰ الأَدلّة وَالعُلُوم». أُنظر، الذَّرِيعَة إِلىٰ أُصول الشَّرِيعَة: ٦٧٢. كمَا وَرَدت رِوَايَات كَثِيرَة عَنْ طَرِيق الإِمَامِيَّة تَدلّ عَلىٰ حُجّيّة وَمَشرُوعِيّة الاِجْتهَاد بِمَعْنَىٰ الفَتوىٰ، ⇔

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[1].

وَبَعْضها يَدلّ عَلَىٰ عَدَم جوَاز العَمَل بِالرَّأي وَالقِيَاس.

أُنظر، تَقرِيرَات السَّيِّد الخَوئيّ (الخَلخَالي) مَدَارك العرُوة الوُثقَىٰ: ١/١٦.

(١) يُونُس: ٣٦.

قَالَ الحَنَفِيَّة، وَالمَالكيَّة: هُو القِيَاس، وَالإِستحسَان، وَالإِستصلاَح. أُنظر، المَدخَل إلَىٰ عِلْم أُصُول الفِقْه: ٣٢٣ ـ ٣٢٦ للدُّكتُور الدُّوَالِيبي.

وَقَالَ الشَّافعِيَّة: هُو القِيَاس فَحَسب، وَلاَ يُعْتَمد عَلَىٰ الإِستحسَان وَالإِستصلاَح. أُنظر، المَدخَل إِلَىٰ عِلْم أُصُول الفِقْه: ٣٣٢. للدُّكتُور الدُّوَالِيبي.

وَقَالَ الحَنبَلِيَّة: هُو القِيَاس وَالإِستصلاَح. أُنظر، المَدخَل إِلَىٰ عِلْم أُصُول الفِقْه: ٣٣٦. للدُّكتُور الدُّوَالِيبي.

وَالقِيَاس: هُو إِلحَاق أمر غَير مَنصُوص عَلَيه بِآخر مَنصُوص عَلَيه، إِلحَاقَه بِهِ فِي الحُكْم الشَّرعي لإِتّحاد بَيْنَهُما فِي العِلَّة. أُنظر، المَدخَل إِلَىٰ عِلْم أُصُول الفِقْه: ٢٧٩. للدُّكتُور الدُّوَالِيبي مَثَلاً نَصّ الشَّرع عَلَىٰ أَنَّ الجَدّة لأُمّ تَرث، وَلَم يَنصّ عَلَىٰ الجَدّة لأَب فَنُورّث الجَدّة لأَب قِيَاساً عَلَىٰ الجَدَّة لأُمّ. لأَنَّ كِلتَيهمَا جَدّة، وَهَذَا أَشبَه شَيء بقِيَاس المُسَاوَاة، وَمِنْ أَدلّتهم عَلَىٰ أعتبَار القِيَاس، قَوله تَعَالىٰ: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾. ٱلْحَشْر: ٢. أُنظر، شَرْح جَمع الجوَامع لإِبْن السُّبكي المَطبُوع مَع حَاشيَة البَنَاني: ٢/٢١٥، فَلسفَة التَّشريع للأُستَاذ المحْمصَاني: ١٢٢ طَبْعَة ثَانيَة. وَالشِّيعَة الإِمَامِيَّة مَنعُوا العَمَل بِالقِيَاس. ومِنْ المَأثُور عَنْهُم، والمَشهُور عَلَىٰ أَلسِنَتهِم وَفِي كُتبهِم: «لَيس مِنْ مَذْهبنَا القِيَاس»، وَاستَثنُوا مِنْ حُرمَة العَمَل بِالقِيَاس حَالتَين: العِلّة المَنصُوصَة: مِثل لاَ تَشرَب الخَمر لأَنَّه مُسْكر. أُنظر، نهَايَة الأَفكَار: ١/٢١٧، رَسَائِل المُرتَضىٰ: ١/٢٠٣، عِدَّة الأُصُول: ١/٣٣٩.

وَمَفهُوم الأَوْلَويَة: مِثْل: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ ٱلإِسرَاء: ٢٣. وَالحَقِيقَة أَنَّهُما لَيسَا مِنْ القِيَاس فِي شَيء، لأَنَّ النَّص فِي المِثَال الأَوَّل أَثبتَ الحُرمَة لكُلّ مُسْكر خَمراً كَان أَو غَيرَه فَالحُكم لغَير الخَمْر ثَبَت بِالنَّص، لاَ بِالقيَاس، وَكذَا فِي المِثَال الثَّانِي، فَإِنَّ النَّص أَثبتَ الحُرمَة لكُلّي الإِهَانَة الشَّاملَة للشَّتم وَالضَّرب، وَعَبَّر عَنْ العَامّ بِأَضعَف أَفرَاده، وَهُو التَّأفِيف، للتنبيّه عَلَىٰ أَهميَّة الطَّاعَة وَالتَّأدُب مَع الوَالدَين.

أُنظر، معَارج الأُصُول: ١٩٧، حَقَائِق الإِيمَان: ١٩٩، صِفَة الفَتوىٰ وَالمُفْتي وَالمُسْتَفتي: ٥٣، رَوضَة النَّاظر وَجَنَّة المنَاظر: ٢٠٦، مُنْتَهىٰ الوصُول وَالأَمل فِي عِلمَي الأُصُول وَالجَدَل: ٢٠٢، إِحْكَام

وَعَزَف النَّشَّار مَعزُوفَة الرَّجعَة[1]،

↔ الفُصُول: ٧٢٦، التَّبصرَة: ٤١٤، القَول السَّدِيد فِي أَدلّة ٱلْإِجْتِهَاد وَٱلتَّقْلِيْد: ٢٥.

نَهىٰ الصَّادق عَنْ العَمْل بالقِيَاس، وكَان يَقُوْل: «إنَّ المَقَايِّيس لاَ تَزِيد أَصحَابهَا إِلاَّ بُعداً عَنْ الحَقّ»، وَنَهىٰ عَنْ ٱتبَاع كُلّ ظَنّ لاَ يَستَند إِلَىٰ مَصْدَر صَحِيح. ومَعْنىٰ القِيَاس إلحَاق أَمر بِآخر فِي الحُكْم الشَّرعي لِإتّحَادهُما فِي العِلّة، وَهُو مِنْ الأُصُول الشَّرعيَّة عِندَ الأَحْنَاف وَغيرهِم.

ومَنْ تَتَبع أَقْوَاله، وأَحْكَامه يَجد لهُ شَخصِيَّة عِلْمِيَّة مُسْتقلَة بذَاتهَا، فَلَم يَسند حَدِيثه إِلَىٰ الرُّوَاة، وَلاَ إِلَىٰ قَول مَشْهُور أَو مَأثُور إِلاَّ نَادراً، وتَقُول الشِّيعَة: إنَّ الإِمَام إِذَا حَدّث، وَلَم يَسند، فَسَندَه أَبُوه عَنْ جَدّه عَنْ الرَّسُول، ومَهْمَا يَكُن فَإِنَّ مَا رُوي عَنْهُ التَّشرِيع يَرْتَكز عَلَىٰ مَبَادىء عَامَّة مِنْهَا:

أُنظر، وَسَائِل الشِّيعَة إِلَىٰ تَحصِيل مسَائل الشَّرِيعَة، مُحَمَّد بن الحَسَن الحرّ العَاملي: ٢٧ / ٤١ ح ١٠، قَرِيب مِن هَذَا، وَفَرَائِد الأُصُول: ١ / ٥١٧، كفَايَة الأُصُول: ٣٢٥، المُسْتَصفىٰ مِن عِلم الأُصُول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ٢ / ٣٦٤، طَلْعَة الشَّمس للسَّالميّ الإِبَاضيّ: ٢ / ٢٨٠، الإِحْكَام فِي أُصول الأَحْكَام، لعَليّ ٱبن مُحَمَّد الآمُدي: ٤ / ١٨٢.

(١) قَالَ فَرِيق مِنْ عُلْمَاء الإِمَامِيَّة: إنَّ الله سُبْحَانَه سَيُعِيد إِلَىٰ هَذِه الحَيَاة قَوماً مِنْ الأَمْوَات، وَيُرجعهُم بصُورهم الَّتي كَانُوا عَلَيهَا، وَيَنْتَصر الله بِهم لأَهل الحَقّ مِنْ أَهْل البَاطِل، وَهَذَا هُو مَعْنىٰ الرَّجْعَة. وَأَنْكَر الفَرِيق الآخر ذَلِك، وَنَفاه نَفيّاً بَاتاً.

وَنَقل هَذَا الإِخْتِلاَف الشَّيْخ الإِمَامي الثِّقَة أَبُو عَليّ الطَّبرسي فِي «مَجْمَع البَيَان» عِند تَفْسِير الآيَة: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَـٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾. ٱلنَّمْل: ٨٣.

قَالَ: ٱستَدل بِهَذِه الآيَة عَلَىٰ صِحَة الرَّجْعَة مَنْ ذَهَب إِلَىٰ ذَلِكَ مِنْ الإِمَامِيَّة. وَوَجْه الدِّلاَلَة – بِزَعم هَؤُلاَء – أَنَّ اليَوْم الَّذي يَحْشَر الله فِيهِ فَوجاً مِنْ كُلّ أُمَّة لاَ يُمكن أَنْ يَكُون اليَوْم الآخر بحَال، لأَنَّ هَذَا اليَوْم يُحشر فِيهِ جَمِيع النَّاس لاَ فَوج مِنْ كُلّ أُمَّة لقَولهِ تَعَالىٰ فِي الآيَة: ﴿وَحَشَرْنَـٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾. ٱلكَهْف: ٤٧. فَتَعينَ أَنْ يَكُون ٱلْحَشر فِي هَذِه الدُّنْيَا لاَ فِي الآخرَة.

أَمَّا الَّذِين أَنْكرُوا الرَّجْعَة مِنْ عُلْمَاء الإِمَامِيَّة فَقَد قَالُوا: إِنَّ ٱلْحَشر فِي الآيَة يُرَاد بِهِ ٱلْحَشر فِي اليَوْم الآخر، لاَ فِي هَذِه الحَيَاة، وَالمُرَاد بِالفَوج رُؤساء الكُفَّار وَالجَاحِدِين، فَإِنَّهُم يُحشرُون وَيُجمعُون لإِقَامَة الحُجّة عَلَيهِم.

ومَهْمَا يَكُن، فإِنَّ غَرضنَا الأَوَّل مِنْ نَقل كَلاَم الشَّيْخ الطَّبرسي الإِمَامي هُو التَّدلِيل عَلَىٰ أَنَّ عُلْمَاء الإِمَامِيَّة لَم يَتفقُوا بِكَلمَة وَاحدَة عَلَىٰ القَول بالرَّجْعَة. وَقَد ٱعترَف بِإِختلاَفهم الشَّيْخ أَبُو زُهرة، حَيْث ↔

⇔ قَالَ مَا نَصّه بِالحَرف: «وَيَظهر أَنَّ فِكْرَة الرَّجْعَة عَلَىٰ هَذَا الوَضع لَيْسَت أَمراً مُتفقاً عَلَيه عِند إخوَاننا الإِثْني عَشَريَّة، بَل فِيْهم فَريق لَم يَعْتَقده». أُنظر، الإِمَام الصَّادق، الشَّيْخ أَبُو زُهرة: ٢٤٠.

وقَالَ السَّيِّد مُحسن الأَمِين: الرَّجْعَة أَمر نَقْلي، إِنَّ صَحَّ النَّقل بِهِ لَزِم إِعتقَاده، وَإِلاَّ فَلاَ». أُنظر، نَقْض الوشِيعَة، السَّيِّد مُحسن الأَمِين: ٤٧٣ طَبْعَة ١٩٥١م.

وَلَو كَانَت الرَّجْعَة مِنْ أُصُول الدِّين أَو المَذْهَب عِندَ الإِمَامِيَّة لوَجَب الإِعتقَاد بِهَا، وَلمَّا وَقع بَيْنَهُم الإِخْتلاَف فِيهَا. أُنظر، صَحِيح مُسْلم: ٢/ ٣١٦ طَبْعَة ١٣٤٨هـ، وَروَاها أَيْضاً أَبُو دَاود فِي سُنَنه: ٢/ ٥٤٢ طَبْعَة ١٩٥٢م، وَصَحِيح مُسْلم: ١/ ١٣٨، سُنن أَبي دَاود: ٤/ ١٢١ ح ٤٢٥٢، سُنن آبن مَاجه: ٢/ ١٣٥٦ ـ ١٣٦٣، عَلاَمَات يَوْم ٱلْقِيَامَة للقُرطبي: ٧٠، مُسْتَدرك الحَاكم: ٤/ ١٥٤، أَبُو نَعْيمفِي حليَة الأَوليَاء: ١/ ٣١٦، فَتح البَاري: ٦/ ٤٩٣، فَتح المُنعِم: ١/ ٣٢٩. عُقد الدُّرر: ٣٢٤ ـ ٣٣٤، شَرْح صَحِيح مُسْلم: ٤/ ٢٢٥٠ و: ٨/ ١٩٥ و: ١٨/ ٤٠، عَلاَمَات يَوْم ٱلْقِيَامَة للقُرطُبي: ٦٠، صَحِيح البُخَاري: ٤/ ٥٣٧ و: ٩/ ٧٥، الفَتَاوىٰ الكُبرىٰ لِاَبْن تَيمِيَة: ٢٠/ ٤٥٦، والْفِتَن لأَبي نَعْيم: ٢/ ٥٢٠ ح ١٤٦٠.

أَمَّا الأَخْبَار المَروِيَة فِي الرَّجْعَة عَنْ أَهْل البَيْت فَهي كَالأَحَادِيث، فِي الدَّجال الَّتي رَوَاها مُسْلِم فِي صَحِيحهِ، وَكَالأَحَادِيث الَّتي رُويت عَنْ النَّبيّ فِي أَنَّ أَعْمَال الأَحيَاء تُعرض عَلَىٰ أَقَاربِهم الأَمْوَات. أُنظر، مَجْمع الزَّوائد للهَيثمي: ١/ ٢٢٨ طَبْعَة ١٣٥٢هـ، وَمَجْمَع الزَّوَائِد: ٢/ ٣٢٨، تَفْسِير آبن كَثِير: ٢/ ٤٠١، تَأْرِيخ دِمَشق: ٦/ ٤٤٦، حَاشِيَة رَدّ المحتَار: ٦/ ٤١٩، بشَارة المُصطَفىٰ: ٣٦٥.

إِنَّ هَذِه الأَحَادِيث الَّتي رَوَاها السُّنَّة فِي الدَّجال وَعَرض أَعْمَال الأَحيَاء عَلَىٰ الأَمْوَات، وَمَا إِلَىٰ ذَاك تَمَاماً كَالأَخبَار الَّتي رَوَاها الشِّيعَة فِي الرَّجْعَة عَنْ أَهْل البَيْت. فَمَن شَاء آمَن بِهَا، وَمَن شَاء جَحَدها، وَلاَ بَأس عَلَيه فِي الحَالَين. وَمَا أَكْثَر هَذَا النَّوع مِنْ الأَحَادِيث فِي كُتب الفَريقَين.

وَلنَفترض أَنَّ الشِّيعَة كُلّهُم أَو بَعْضهم يَقُولون بِالرَّجْعَة، فَمَاذَا يَكُون؟. وَهل هَذَا القَول كُفر وَزَندَقة؟. لَقَد آعتَقد المُسْلمُون مُنْذ أَنْ وجِدُوا، حَتَّىٰ اليَوْم أَنَّ المَسِيحعليه السلام حَتَّىٰ بِرُوحه وَجَسده، ومَع ذَلِكَ نَشَر شَيخ الأَزْهَر فَضِيلة الشَّيْخ مَحمُود شَلتُوت مقَالاً مُطولاً فِي جَرِيدَة الجمهُوريَّة المَصرية تَأرِيخ ١٥/ ١١/ ١٩٦٣م، قَالَ فِيهِ: إِنَّ عِيسىٰ قَد مَات حَقِيقَة، كَسَائر الأَنْبِيَاء، ومَع ذَلِكَ لَم يُكفّر شَيخ الأَزْهَر، وَلاَكَفّره أَحد. فَعَلاَم هَذَا التَّهوِيش حَول الرَّجْعَة.

أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨ و٣٨٣ ح ١٤٩٩٧، مُسْتَدرك الحَاكم: ٤/ ٥٢٤ ح ٨٤٧٣. ⇔

وَالجَفْر[١]،

مَجْمَع الزّوَائد: ٧ / ٣٤٤، المُصنّف لِابن أَبِي شَيبَة: ٧ / ٤٩١ ح ٣٧٤٧٨، مُعْتَصر المُختَصر: ٢ / ٢٢٠، فَتح البَاري: ٦ / ٤٩٣ ح ٣٢٦٥، عَون المَعبُود: ١١ / ٣١٠، التّهذيب: ١ / ٣١٥. أنظر، الشّيعَة فِي المِيْزَان مُحمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتحقّيقنَا. «بتصرّف».

(١) الجَفْر فِي أَصل اللُّغَة وَلَد الشَّاة إِذَا عَظُم وَٱسْتَكرَش: ثُمَّ أُطلق عَلَىٰ جِلد الشَّاة. (مِنْهُ). وَفي مُختَار الصِّحَاح: ١ / ٤٥، ولسَان العَرب: ٢ / ٦٢٤ و: ٤ / ١٤٢ قالاً: (مِن أَولاَد المَعز ـ الضَّأن ـ مَا بَلَغ أَرْبَعَة أَشهُر ـ وَفُطِمَ بَعد خَمسِين يَومَاً مِن الوِلاَدَة ـ وَجُفر جَنبَاه ٱتَّسعا وَفُصِل عَن أُمه، وَالأُنثىٰ جَفْرَة، وَٱسْتَكْرَش أَي صَارت إِنْفَختُه كَرشَاً حِين الرَّعي.

جَاء فِي بَعْض مُؤلفَات السُّنَّة والشّيعَة أَنَّ عِند أَهْل البَيْت عِلْم الجَفْر، وَأَنَّهُم يَتوَارثُونه إِمَاماً عَنْ إِمَام إِلَىٰ جَدّهم الرَّسُول الأَعْظَم ٩، ومِنْ كُتب السُّنَّة الَّتي جَاء فِيهَا ذِكر الجَفْر المَوَاقف للأَيجي، وَشَرحه للجُرجَاني الحَنفي، وَالفصُول المُهمَّة لِابْن الصَّباغ المَالكي.

أُنظر، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة لِابْن الصَّبَاغ المَالكِي: ٢ / ٢٤٠ و ٣٤٠، بِتحقيقنَا، نَيل الأَوطَار: ٧ / ١٥١، المَنَاقب: ٣٩٦، الإِرشَاد: ٢ / ١٨٦ إعلاَم الوَرىٰ: ٢٨٤، الإِحتجَاج: ٢ / ١٣٤، روضَة الوَاعظِين للفتّال النيسابوري: ٢٥٣، كَشف الغُمّة: ٢ / ١٦٩، بصَائِر الدَّرجَات: ١٥١ ح ٢، يَنَابيع المَودّة: ٣ / ٢٢٢، وَالكافي: ١ / ٢٠٧ ح ٣.

وَنَفىٰ أَفرَاد مِنْ السُّنَّة والشِّيعَة ذَلِك، وَلَم يَعْتَقدُوا بِشَيء يُسمَّىٰ الجَفْر عِندَ أَهْل البَيْت وَلاَ عِندَ غَيرهم.

ومِنْ الطَّرِيف أَنْ يَقول عَالم كَبِير مِنْ عُلَمَاء الأَحْنَاف، وَهُو الشَّرِيف الجُرجَاني بِالأَوّل، وإِنَّ الجَفْر الَّذي عِند أَهْل البَيْت تُسْتَخرج مِنْهُ الحوَادث الغَيبيَّة، وأَنْ يُخَالفهُ فِي ذَلِكَ عَالم كَبِير مِنْ الإِمَامِيَّة، وَهُو السَّيِّد مُحسن الأَمِين، وَيَقُول بِالثَّاني، وَإِنَّه عِلْم الحَلاَل وَالحرَام فَقَط.

قَالَ الجُرجَاني مَا نَصّه بِالحَرف: «الجَفْر وَالجَامعَة كتَابَان لعَليّ عليه السلام، وَقَد ذَكَر فِيهمَا عَلَىٰ طَرِيقة عِلْم الحرُوف الحوَادث إِلَىٰ إِنقرَاض العَالم، وكَان الأَئِمَّة المَعروفُون مِنْ أَولاَده يَعرفُونهُما وَيَحكمُون بِهمَا». أُنظر، المواَقف وَشَرحه: ٦ / ٢٢.

وقَالَ السَّيِّد مُحْسن الأَمِين: «لَيس الجَفْر عِلمَاً مِنْ العُلُوم، وإِنْ تُوهم ذَلِكَ كَثِيرُون، وَلاَ هُو مَبني عَلَىٰ جدَاول الحرُوف، وَلاَ وَرَد بِهِ خَبر، وَلاَ روَاية ـ إِلَىٰ أَنْ قَالَ ـ وَلَكنَّ النَّاس توسعُوا فِي تَفْسِيره، وَقَالوا فِيهِ أَقَاوِيل لاَ تَسْتَند إِلَىٰ مُسْتَند، شَأنَّهم فِي أَمثَال ذَلِكَ». أُنظر، نَقض الوشِيعَة: ٢٩٥.

وَالبدَاء[1]،

وقَالَ: «الظَّاهر مِنْ الأَخبَار أَنَّ الجَفر كتَاب فِيهِ العُلُوم النَّبوِّيَة مِنْ حَلاَل وَحَرَام، وَمَا يَحتَاج إِلَيهِ النَّاس فِي أَحْكَام دِينَهم، وَصَلاَح دُنيَاهُم». أُنظر، أَعيَان الشِّيعَة: ١/ ٢٤٦ طَبْعَة ١٩٦٠م.

السَّيِّد الأَمِين الَّذي تَثق الإِمَامِيَّة كَافة بِعِلمهِ وَدِينهِ يَنفي الجَفر بِمَعنىٰ عِلْم الغَيب عَنْ أَهْل البَيْت، وَيُثبته عَلماً مِنْ أَعلاَم الأَحْنَاف، وَيَقُول: «عِندَهُم عِلْم مَا يَحدث إِلَىٰ إِنْقرَاض العَالم». وبِهَذَا يَتَبيَّن مَا فِي قَول الشَّيْخ أَبِي زُهرَة وَغَيره مِنْ الَّذِين جَعَلوا القَول بِالجَفْر مِنْ إِختصَاص الإِمَامِيَّة، وَنَسبُوا لَهُم الزَّعم بأَنَّ أَهْل البَيْت يَسْتَخرجُون مِنْهُ عِلْم الغَيب. إِنَّ غَير الإِمَامِيَّة مِنْ الفِرق الإِسْلاَمِيَّة يَدّعُون أمثَال ذَلك، ثُمَّ يَنسبُونه إِلَىٰ الإِمَامِيَّة، لاَ لشَيء إِلاَّ لِيُشَنعُوا، وَيُهوشُوا، وَكَذَلِكَ فَعلُوا فِي دَعوىٰ تَحرِيف القُرْآن، وَالنَّقص مِنْهُ، وَدَعوىٰ الإِيحَاء وَالإِلهَام.

هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ مَسْأَلَة الجَفر لَيْسَت مِنْ أُصُول الدِّين، وَلاَ المَذْهَب عِندَ الإِمَامِيَّة، وَإِنَّما هِي أَمر نَقلي، تَمَامَاً كَمَسأَلة الرَّجْعَة، يُؤمِن بهَا مَنْ تَثبُت عِنْدَه، وَيَرفضهَا إِذَا لَم تَثبت، وَهُو فِي الحَالَين مُسْلِم سُنّي، إِنْ كَان سُنِّياً، ومُسْلِم شِيعِي، إِنْ كَان شِيعيَّاً. أُنظر، الشِّيعَة فِي المِيْزَان مُحَمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتحقِّيقنَا. «بتَصرّف».

(١) اتَّفق المُسْلمُون بِكَلِمَة وَاحِدَة عَلىٰ جَوَاز النَّسخ، وَوقُوعه فِي الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة، وَمَعناه فِي إِصطلاَح المُفَسرِين، وأَهْل التَّشرِيع أَنَّ الله يُشرع حُكماً كَالوجُوب أَو التَّحرِيم، وَيُبلغهُ لنَبيّه، وَبَعد أَنْ يَعْمل النَّبيّ وأُمَّته بمُوجبهِ يَرفَع الله هَذَا الحُكْم وَيَنْسخه، وَيَجْعل فِي مَكَانه حُكمَاً آخر، لإِنهَاء الأَسبَاب المُوجبَة لبقَاء الأَوَّل وَاستمرَارَه، وَهَذَا النَّوع مِنْ النَّسخ لَيْس بِعَزِيز، فَإِنَّه مَوجُود فِي الشَّرَائع السَّماوِيّة وَالوَضعيَة، وَاستَدل المُسْلمُون عَلىٰ جوَازه وَوقُوعه بِأَدلَة، مِنْهَا أَنَّ الصَّلاَة كَانَت فِي بدء الإِسْلاَم لجهَة بَيْت المُقدس، ثُمَّ نُسِخَت، وَتَحولَت إِلَىٰ جِهَة البَيْت الحَرَام، كمَا نَطقَت الآيَة: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾. البَقرَة: ١٤٤.

وَنَتسَاءل: إِذَا جَاز النَّسخ عَلىٰ الله بِهَذَا المَعنىٰ فِي الأُمُور التَّشرِيعيَة فَهَل يَجُوز عَلَيه ذَلِكَ فِي الأَشيَاء الكَونِيَة وَالطَّبِيعِيَة، وذَلِكَ بأَنْ يُقْدر الله، وَيَقضي بِإِيجَاد شَيء فِي الخَارج، ثُمَّ يَعْدل وَيَتحَول عَنْ قَضَائهِ وَإِرَادَته؟.

اتَّفق المُسْلمُون جَمِيعَاً عَلىٰ عَدَم جوَاز النَّسخ فِي الطَّبِيعِيَات، لأَنَّه يَسْتَلزم الجَهْل، وَتَجَدُد العِلْم لله، وَحُدُوثه بَعْد نَفْيه عَنْهُ. ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾. الإِسرَاء: ٤٣. وَيُسمَّىٰ هَذَا بِالبَدَاء البَاطِل، وَقَد نَسَبهُ البَعْض إِلَىٰ الإِمَامِيَّة جهلاً أَو تَجَاهلاً، رَغم تَصرِيحاتهم المُتكررَة بِنَفيهِ.

رَوىٰ الشَّيْخ الصَّدوق عَنْ الإِمَام الصَّادق أَنَّه قَالَ: «مَنْ زَعَم أَنَّ الله عزَّوجلَّ يَبدُو لهُ فِي شَيء اليَوْم

لَمْ يَعْلمه أَمْس فَأبرَأوا مِنْهُ». أُنظر، إكمَال الدِّين وَإتمَام النِّعمَة: ٧٠.

وَبعد أَنْ نَفىٰ المُسْلمُون جَمِيعاً البَدَاء بِهَذَا المَعْنىٰ أَجَازُوا بَدَاء لاَ يَسْتَدعي الجَهْل وَحُدُوث العِلْم لذَات الله، وَهُو أَنْ يَزِيد الله فِي الأَرزَاق وَالأَعمَار، أَو يَنْقُص مِنهُما بِسَبب أَعْمَال العَبد، قَالَ المُفِيد شَيخ الشِّيعَة الإِمَامِيَّة: «البَدَاء عِندَ الإِمَامِيَّة هُو الزِّيَادَة فِي الآجَال، وَالأَرزَاق، وَالنُّقصَان مِنْهُما بِالأَعمَال».

أُنظر، أَوَائل المَقَالاَت: ٨٠، بَاب القَول فِي البَدَاء وَالمَشِيئَة.

وَتَدل عَلَىٰ هَذَا الآيَة: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. غَافِر: ٦٠.

وَرَوىٰ التّرمذي فِي سُنَّنه بَاب لاَ يَرد القَدر إلاَّ الدُّعاء أَنَّ النَّبيّ قَالَ: «لاَ يَردُ القَضَاء إلاَّ الدُّعاء، وَلاَ يَزِيدُ فِي العُمْر إلاَّ البِر». أُنظر كتَاب «البَيَان فِي تَفْسِير القُرْآن» للسَّيد الخُوئي: ٥١٤، وَالمُعْجَم الكَبِير: ٦/ ٢٥١، كتَاب الدُّعَاء للطَّبرَاني: ٣٠، تُحفَة الأَحوَذي: ٦/ ٢٨٩، كَنز العُمَّال: ٢/ ٦٦ ح ٣١٤٨، مُسْنَد أَحْمَد: ٥/ ٢٢٧، مُسْنَد الشّهاب: ٢/ ٣٥.

وَبالتَالي، فَقْد اتَّفق السُّنَّة والشِّيعَة بِكَلمَة وَاحدَة عَلىٰ أَنَّ أَيّة صِفة تَسْتَدعي الجَهل، وَتُجدد العِلْم فَهي مَنْفِيَة عَنْ الله سُبْحَانَه بِحُكم العَقْل، والشَّرع، سوَاء أَعبَّرنا عَنْهَا بِالبَدَاء أَو بِلَفظ آخر، وعَلَيه فَلاَ يَصدُق القَول بِأَنَّ الشِّيعَة أَجَازُوا البَدَاء عَلىٰ الله دُون السُّنَّة؛ لأَنَّ المَفرُوض أَنَّ البَدَاء المُسْتَلزم للجَهل بَاطل عِند الفَرِيقَين. فَأَين مَحل النِّزاع وَالصِّرَاع؟.

هَذَا، إِلَىٰ أَنَّ الإِمَامِيَّة قَد تَشَددُوا فِي صِفَات البَاري أَكْثَر مِنْ جَمِيع الفِرق وَالطَّوائِف، وَبَالغوا فِي تَنْزِيهه عَنْ كُلّ مَا فِيهِ شَائبَة الجَهْل، وَالظُّلم، وَالتَّجسِيم، وَالعَبث، وَمَا إِلَيهِ. فَلَم يُجِيزُوا عَلىٰ الله مَا أَجَازه الأَشَاعرَة، وَغَيرهم مِنْ سَائِر الفِرق الإِسْلاَمِيَّة الَّذِين قَالوا: بِأَنَّ الخَير وَالشَّر مِنْ الله، وَإِنَّه سُبْحَانَه يُكلّف الإِنْسَان بِمَا لاَ يُطَاق، وَإِنَّه تَعَالىٰ عُلَواً كَبِيراً يَأمر بِمَا يَكرَه، وَيَنهىٰ عَمَّا يُحب، وَيَفْعل بدُون غَرض. أُنظر، كتَاب المَوَاقف: ج ٨، للأَيجي، وَشَرحه للجُرجَاني، وَكتَاب الفرُوق للقرَافِي: ج ٢، وَكتَاب المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة لأَبي زُهرَة.

وَقَسم السّيّد الخُوئيّ؛ القَضَاء إِلىٰ ثَلاَثة أَقسَام:

١ ـ قَضَاء الله الَّذي لَم يُطلع عَلَيه أَحداً مِن خَلقِهِ. وَالعِلم المَخزُون اسْتَأثر بِهِ لِنَفْسه، وَالبَدَاء لاَ يَقع فِي هَذَا القِسم.

٢ ـ قَضَاء الله الَّذي أَخبَر نَبِيّه، وَمَلاَئِكته، بِأَنَّه سَيَقع حَتّماً، وَلاَ رَيب فِي أَنّ هَذَا القِسم أَيضاً لاَ يَقع فِيهِ البَدَاء.

وَالتَّقيَّة[1] ،

---

٣ ـ قَضَاء الله الَّذي أَخبَر نَبِيّه ، وَمَلائِكَته بوقُوعه فِي الخَارِج ، إِلّا أَنَّه موقُوف عَلىٰ أَنْ لاَ تَتَعلق مَشِيئَة الله بِخلاَفه ، وَهَذا القِسم هُو الَّذي يَقع فِيهِ البَدَاء . أُنظر ، البَيَان فِي تَفْسِير القُرآن : ٣٨٧.

كمَا أَنَّ الإِمَامِيَّة قَد نَفوا التَّجسِيم عَنْ الله الَّذي قَالَ بِهِ الحَنَابلَة ، ومِنْهُم الوهَابِيَّة الَّذِين رَووا عَنْ النَّبيّ : « لاَ تَزَال جَهَنم يُلقىٰ فِيهَا ، وَهِي تَقُول :

هَل مِنْ مَزِيد ؟ حَتَّىٰ يَضع رَبّ العِزّة فِيهَا رِجْله ، فَيَنزَوي بَعْضَهَا إِلَىٰ بَعْض ، وَتَقول : قَطْ ، قَطْ » . أُنظر ، العَقِيدَة الوَاسطِيَّة لِابْن تَيمِية المَطبُوعة مَع الرَّسَائِل التِّسع سَنَة ١٩٥٧م : ١٣٦.

أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ٤ / ١٨٣٥ ح ٤٥٦٧ ، صَحِيح مُسْلم : ٤ / ٢١٨ ح ٢٨٤٦ ، صَحِيح أبن حبَّان : ١ / ٥٠١ ح ١٢٦٨ ، سُنن التِّرمذي : ٤ / ٦٩١ ح ٢٥٥٧ ، سُنن الدَّارمي : ٢ / ٤٣٩ ح ٢٨٤٩ ، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ : ١٠ / ٤١ ح ١٩٦٧٩ ، مُسْنَد أَحْمَد : ٢ / ٢٧٦ ح ٧٧٠٤ ، مُسْنَد إِسحَاق بن رَاهويه : ١ / ١٧٤ ح ١٢١ ، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ : ٥ / ٤٣٩ ح ٣١٤٠ ، المُعجَم الأَوسَط : ٧ / ٥٧ ح ٦٨٣٧ ، الجَامع لمُعَمر بن رَاشد : ١١ / ٤٢٣ ح ٢٠٨٩٣ ، تَفْسِير القُرطُبي : ١٦ / ٤٩ ، تَفْسِير أبن كَثِير : ٢ / ٤٦٦ ، تَفْسِير الطَّبري : ٢٦ / ١٧٠ ، الأَحَادِيث المُختَارة : ٧ / ٧٦ ح ٢٤٨٦ ، كتَاب أعتقَاد أَهل السُّنَّة : ٣ / ٤٥٢ ح ٧١٩. أُنظر ، الشِّيعَة فِي المِيزَان مُحمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة ، بتَحقِّيقنَا . « بتصرّف » .

(١) فَقْد قَالَ بِهَا الشِّيعَة الإِمَامِيَّة ، وَبَحثُوها مُطوَلاً فِي كُتبهِم الفِقْهِية وَفَرَّعوا عَلَيهَا مَسَائِل كَثِيرَة ، وَاستَدلوا عَلىٰ تَشرِيعهَا وَجوَازها بِالكِتَاب ، والسُّنَّة وَالعَقْل . أَلَّف الشَّيخ الكَبِير مُرتَضىٰ الأَنْصَاري رِسَالة خَاصَّة بِالتَّقِيَّة ، طُبعَت فِي آخر كتَاب « المَكَاسب » .

وَمَعنىٰ التَّقِيَّة الَّتي قَالُوا بِهَا : أَنْ تَقول أَو تفْعل غَير مَا تَعْتَقد ، لتَدفع الضَّرر عَنْ نَفْسك ، أَو مَالَك ، أَو لتَحتَفظ بِكرَامَتك ، كمَا لَو كُنْتُ بَيْنَ قَوم لاَ يُدِينُون بِمَا تُدِين ، وَقَد بَلغُوا الغَايَة فِي التَّعصب ، بِحَيث إِذَا لَم تُجَارِهم فِي القَول وَالفِعل تَعمدُوا إِضرَارك ، وَالإِسَاءة إِلَيك . فَتمُاشِيهم بِقَدر مَا تَصون بِهِ نَفْسك ، وَتَدفع الأَذىٰ عَنْك ، لأَنَّ الضَّرُورَة تُقدر بِقَدرهَا .

هَذِي هِي التَّقيَّة فِي حَقِيقَتها وَوَاقعهَا عِند الشِّيعَة ، وَمَا هِي بِالشَّيء الجَدِيد ، وَلاَ مِنْ البِدَع الَّتي يَأبَاها العَقْل ، والشَّرع . فَقْد تَكلم عَنْهَا الفَلاَسفَة ، وَعُلَمَاء الأَخلاَق قَبل الإِسْلاَم وَبَعدَه ، تَكلموا عَنْهَا وَأَطالُوا ، وَلَكن لاَ بِعُنوَان التَّقِيَّة ، بَل بِعُنوَان : « هَل الغَايَة تُبَرر الوَاسطَة ؟ » وَمَا إِلَىٰ ذَاك ، وَتَكلَم عَنْهَا الفُقهَاء ، وأَهْل التَّشرِيع فِي الشَّرق وَالغَرب بِعُنوَان : « هَل يَجُوز التَّوصل إِلَىٰ غَايَة مَشروعَة مِنْ طَرِيق غَير مَشرُوع ؟ » . وَبِعُنوَان « المَقَاصد وَالوَسَائِل » وَتَكلم عَنْهَا عُلَمَاء الأُصُول مِنْ السُّنَّة والشِّيعَة بِعُنوَان :

↔ « تَزَاحم المُهم وَالأَهم » وَٱتَّفقوا بِكَلِمَة وَاحدَة عَلىٰ أَنَّ الأَهم مُقَدَّم عَلىٰ المُهم، ٱرتكَاباً لأَقل الضَّرَرين، وَدَفعَاً لأَشد المَحذُورَين، وَتَقدِيماً للرَّاجح عَلَىٰ المَرجُوح.

أنظر، القوَاعد الفقهِية: ١ / ٤٦٠، أَوَائِل المَقَالات: ٣٧٢، تَهذِيب الأُصُول: ١ / ٣٣٦، نهَاية الأُصُول: ٢٠٣، الرِّيَاض: ٢ / ٤٧٣.

وَمَهْمَا يَكُن. فَقَدْ ٱستَدل الإِمَامِيّة بِالآيَة: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَـٰةً﴾. آل عِمرَان: ٢٨. فَالآيَة صَرِيحة فِي النَّهي عَنْ ٱتّخاذ الكَافِرين أَوليَاء إلاَّ فِي حَال الخَوف وَٱتّقاء الضَّرر وَالأَذىٰ.

وَٱستَدلوا بِالآيَة: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾. ٱلنَّحل: ١٠٦.

قَالَ المُفسرُون: إنَّ المُشْركِين آذُوا عَمَّار بن يَاسر، وَأَكرَهوه عَلىٰ قَول السَّوء فِي رَسُول الله، فَأَعطَاهُم مَا أَرَادُوا. فَقَالَ بَعْض الأَصْحَاب: كَفر عَمَّار. فَقَالَ النَّبيّ: كَلاَّ، إنَّ عَمَّاراً يَغمرهُ الإِيمَان مِنْ قَرْنِهِ إِلَىٰ قَدَمِهِ. وجَاء عَمَّار، وَهُو يَبْكي نَادمَاً آسفَاً، فَمَسح النَّبيّ عَينَيه، وقَالَ لهُ: لاَ تَبْك، إنْ عَادُوا لَك، فَعُد لَهُم بِمَا قُلتَ. أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ١٠ / ١٨٠، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٢ / ٥٨٩، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢ / ٣٨٩ ح٣٣٦٢، سُنن البَيْهَقي الكُبرىٰ: ٨ / ٢٠٨ ح ١٦٦٧٣، صَفوَة الصَّفوة: ١ / ٤٤٣، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٣ / ٢٤٩.

وَٱستَدلوا أَيْضَاً بِالآيَة: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾. غَافِر: ٢٨. فَكتمُ الإِيمَان، وَإِظهَار خِلاَفه لَيْس نِفَاقَاً وَرِيَاءً، كمَا زَعَم مَنْ نَعَت التَّقِيّة بِالنِّفَاق، وَالرِّيَاء. وَبِالآيَة: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾. ٱلبَقَرَة: ١٩٥.

ومِنْ السُّنَّة ٱستَدلوا بِحَدِيث: « لاَ ضَرر وَلاَ ضِرَار ».

أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ٥ / ٤٨، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢ / ٦٦ ح ٢٣٤٥، مَجْمَع الزَّوَائد: ٤ / ١١٠، مُسْنَد الشَّافعي: ١ / ٢٢٤.

وحَدِيث: « رُفع عَنْ أُمّتي تِسعَة أَشيَاء: الخَطَأ، وَالنِّسيَان، وَمَا ٱستكرهُوا عَلَيه، وَمَا لاَ يَعْلمُون، وَمَا لاَ يُطيقُون، وَمَا ٱضطُروا إِلَيهِ، وَالطِّيرَة، وَالحَسد، وَالوَسوَسة فِي الخَلق ». أُنظر، فَتح البَاري: ٣ / ١٠٢، نَصب الرَّاية: ٣ / ٢٢٣، شَرْح سُنن ٱبن مَاجه: ١ / ٦٥ ح ٩٠٨، سُبل السَّلاَم: ٤ / ٨٢، المُحلىٰ: ٥ / ١٩٣ ح ٦٣١، نَيل الأَوطَار: ٢ / ٣٦١. ↔

وَالغُلوّ[١]، وَمُصحَف فَاطِمَة[٢]،

وَالحَدِيثَان مَروِيَان فِي كُتب الصِّحَاح عِندَ السُّنَّة. وقَول الرَّسُول الأَعْظَم: «وَمَا ٱضطُروا إِلَيهِ». صَريح الدِّلاَلَة عَلىٰ أَنَّ الضَّرورَات تُبيح المَحذُورَات.

وقَالَ الغزّالي: «إِنَّ عِصْمَة دَم المُسْلِم وَاجبَة، فَمَهما كَان القَصد سَفْك دَم مُسْلِم قَد ٱختَفىٰ مِنْ ظَالم فَالكَذب فِيهِ وَاجب». أُنظر، إِحيَاء العُلُوم: ٣/ بَاب مَا رُخص فِيهِ مِنْ الكَذب.

وَبَعد أَنْ نَقَل الرَّازي الأَقوَال فِي التَّقِيَّة، قَالَ: «رُوي عَنْ الحَسَن أَنَّه قَالَ: التَّقِيَّة جَائِزة للمُؤمِنِين إِلَىٰ يَوْم القِيَامَة، وَهٰذَا القَول أَولىٰ، لأَنَّ دفع الضَّرر عَنْ النَّفْس وَاجب بِقَدر الإِمْكَان». أُنظر، التَّفسِير الكَبِير: ٨/ ١٣، المَبسُوط للسَّرخسي: ٢٤/ ٢٥، المُصنَّف لِابن أَبي شَيبَة الكُوفي: ٧/ ٦٤٣، مَعَاني القُرآن للنَّحاس: ١/ ٣٨٣، تَفْسِير القُرطُبي: ٤/ ٥٧ و: ١٠/ ١٩٠، الدَّر المَنثُور: ٢/ ١٦، فَتح البَاري: ١٢/ ٢٧٩. أُنظر، الشِّيعَة فِي المِيزَان مُحمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتَحقِيقنَا. «بتَصرّف».

(١) يَعْتَقد الإِمَامِيَّة بأَنَّ الغُلوّ بَأي إِنْسَان فَهُو كُفْر سوَاء أَكَان مِنْ أَهْل البَيْت، أَم مِنْ غَيرهِم، لقَول الإِمَام عَليّ: «سَيَهْلِكُ فِيَّ صِنْفَانِ: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْحُبُّ إِلَىٰ غَيْرِ الْحَقِّ، وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْبُغْضُ إِلَىٰ غَيْرِ الْحَقِّ، وَخَيْرُ النَّاسِ فِيَّ حَالاً النَّمَطُ الأَوْسَطُ فَالْزَمُوهُ، وَٱلْزَمُوا السَّوَادَ الأَعْظَمَ فَإِنَّ يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ». أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٢٧).

وَرَوىٰ الإِثْنَا عَشَرِيَّة عَنْ إِمَامِهِم الخَامس مُحَمَّد البَاقر أَنَّهُ قَالَ: «وَالله مَا شِيعَتنا إِلاَّ مَنْ ٱتّقىٰ الله... لَيْس بَيْنَ الله، وبَيْنَ أَحد قَرَابَة... وَلسنَا نَتقرّب إِلَىٰ الله إِلاَّ بالطَّاعَة، فَمَن كَان لله مُطِيعاً فَهُو وَلِّينَا، ومِنْ كَان لله عَاصِياً فَهُو عَدوّنَا، وَلاَ تَنَال وَلاَيَتنَا إِلاَّ بِالعَمل وَالوَرَع. أُنظر، الكَافي: ٢/ ٧٤، عُيُون أَخبَار الرِّضَا: ١/ ٢٦٠ ح ٧، أَمَالي الشَّيخ الصَّدُوق: ٧٢٥ ح ٣، السَّرَائِر: ٣/ ٦٣٦، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٦/ ١٨٥ ح ٦، شَرْح الأَخبَار: ٣/ ٢٠٥.

وَرُووا عَنْ إِمَامِهِم السَّادس جَعْفَر الصَّادق أَنَّهُ قَالَ: «لاَ تقُولُوا عَلَينَا إِلاَّ الحَقّ. وقَال: إِنَّما شِيعَة جَعْفَر مَنْ عَفّ بَطْنَه وَفَرجَه، وَٱشتَدَّ جِهَاده، وَعَمِلَ بخَالقِهِ، وَرجَا ثَوَابه وَخَاف عقَابه، فإِذَا رَأَيت أُولَئِكَ فَهُم شِيعَة جَعْفَر. أُنظر، الكَافي: ٢/ ٧٤ ح ٩، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥/ ٢٥١ ح ١٣. أُنظر، الشِّيعَة فِي المِيزَان مُحمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتحقِيقنَا. «بتَصرّف»، وَكتَابنَا: «الجُذُور التَّأرِيخيَة وَالنَّفسِيَّة لِلغُلوّ، وَالغُلاَة، دِرَاسَة تَحلِيلِية فِي الهَوِية وَالجُذُور لوَاقع الفِرق المُغَالِية».

(٢) نُسبَ إِلَىٰ الإِمَامِيَّة القَول بأَنَّ عِند فَاطِمَة بِنْت الرَّسُول مُصْحَفاً، فِيهِ زِيَادَات عَنْ هٰذَا القُرآن الكَرِيم، وَقَبل أَنْ نُبيّن حَقِيقَة هٰذِهِ النِّسبَة نُشِير إِلَىٰ عَقِيدَة المُسْلِمِين فِي صِيَانة الكِتَاب العَزِيز.

اتّفق المُسْلمُون بِكَلمَة وَاحدَة عَلَىٰ أنّه لاَ زِيَادة فِي القُرْآن، مَا عَدَا فِرقَة صَغِيرَة شَاذة مِنْ فِرق الخوَارج، فَإنّها أنْكَرت أنْ تكُون سُورَة يُوسُف مِنْ القُرْآن، لأنّهَا قصّة غَرَام يَتَنزّه عَنْ مِثلهَا كَلاَم الله سُبْحَانَه. وَنُسب إلَىٰ بَعْض المُعْتَزلَة إنْكَار سُورَة أبِي لَهب، لأنّهَا سَبّ وَطَعن لاَ يَتَمشىٰ مَع مَنْطق الحِكْمَة وَالتّسامح. وَنَحنُ لاَ نَتَردد، وَلاَ نَتوَقف فِي تَكفِير مَنْ أنْكَر كَلمَة وَاحدَة مِنْ القُرْآن، وَأنّ جحُود البَعْض، تَمَاماً كَجحُود الكُلّ، لأنّه طَعن صَرِيح فِيمَا ثَبت عَنْ النّبيّ بضَرُورَة الدّين، وَاتّفاق المُسْلمِين.

أمّا النُّقصَان بِمَعنىٰ أنّ هَذَا القُرْآن لاَ يَحتَوي عَلَىٰ جَمِيع الآيَات الّتي نَزَلت عَلَىٰ مُحَمَّد، فَقَدْ قَالَ بِهِ أفرَاد مِنْ السُّنّة والشّيعَة فِي العَصْر البَائِد، وَأنْكَر عَلَيهِم يُومذَاك المُحققُون، وَشيُوخ الإسْلاَم مِنْ الفَرِيقَين، وَجَزمُوا بِكَلمَة قَاطعَة أنّ مَا بَيْنَ الدّفّتين هُو القُرْآن المُنزَل دُون زِيَادة أو نُقصَان للآيَة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾. ٱلْحِجْر: ٩.

وَالآيَة: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. فُصِّلَتْ: ٤٢.
وَاليَوْم أصْبَح هَذَا القَول ضَرورَة مِنْ ضَرورَات الدّين، وَعَقِيدَة لجَمِيع المُسْلمِين، إذْ لاَ قَائِل بِالنّقِيصَة، لاَ مِنْ السُّنّة، وَلاَ مِنْ الشّيعَة. فَإثَارَة هَذَا المَوضُوع، وَالتّعرض لهُ – فِي هَذَا العَصْر – لَغو وَعَبث، أو دَس وَطَعن عَلَىٰ الإسْلاَم وَالمُسْلمِين.

وإذَا عَذَرنا مُحبّ الدّين الخَطِيب، والحفنَاوي، وَالجبهَان، وَأضرابِهِم مِنْ المَأجُورين فَإنّا لاَ نَعذر أبداً الشّيْخ أبَا زُهرَة؛ لأنّه فِي نَظَرنا أجلّ، وَأسمىٰ عِلماً وَخُلقاً مِنْ ألِف خَطِيب وَخَطِيب مِنْ أمثَال مُحبّ الدّين. لذَا وَقَفنا حَائرِين مُتسَائِلين: مَاذَا أرَاد فَضِيلتهُ مِنْ إثَارة هَذَا المَوضُوع فِي كتَاب «الإمَام الصَّادق» مَع عِلْمه وَيَقِينه أنّه أصْبَح فِي خَبر كَان، وَأنّه لا قَائِل بِهِ اليَوْم مِنْ الشّيعَة وَلاَ مِنْ السُّنّة؟ مَاذَا أرَاد الشّيْخ أبُو زُهرَة مِنْ حَمْلَته الشّعوَاء عَلَىٰ الشّيْخ الكُلَيني صَاحِب الكَافِي الّذي مَضىٰ عَلَىٰ وَفَاته أكْثَر مِنْ ألِف سَنَة؟ هَل يُرِيد الشّيْخ أنْ يَدخلنَا فِي جَدَل عَقِيم، وَنَحنُ نَطلب الوِفَاق، وَالوِئَام مَعَهُ وَمَع غَيره؟ وَحَيثمَا أجَلتُ الفِكْر فِي سَبَب هَذِه الحَمْلَة لَم أجد لهَا تَفْسِيراً إلاّ التّأثر بِالبِيئَة وَالورَاثة.

وَهَل مِنْ شَيء أدلّ عَلَىٰ ذَلِكَ مِنْ قَوله: «لاَ نَسْتَطِيع قَبول رِوَايَات الكُلَيني، لأنّه الّذي ادّعىٰ أنّ الإمَام جَعْفَر الصَّادق قَد قَالَ: «إنّ فِي القُرْآن نَقصاً وَزِيَادة، وَقَد «كَذّبه» ـكَذَاـ كبّار العُلمَاء مِنْ الإثْنَي عَشَريّة، كَالمُرتَضىٰ، وَالطُّوسي، وَغَيرهما، أنظر، الإمَام الصَّادق، الشّيْخ أبُو زُهرة: ٣٦.

وَرَووا عَنْ أبِي عَبد الله الصَّادق نَقِيض مَا ادّعَاه الكُلَيني» وَكَرر هَذِه العِبَارة وَمَا إلَيهَا فِي صَفحَات الكِتَاب مرّات وَمرّات. إنّ أبَا زُهرَة يُصور الكُليني، وَكَأنّه قَد تَفرد بِهَذَا القَول دُون غَيره، وَتَصويره هَذَا

⟺ بِالتَّضلِيل أَشْبَه ، كَما يَتَّضح مِمَّا يَلي :

وَلَستُ أَدري كَيف ذَهَل الشَّيْخ عَنْ وَجْه الشَّبه فِيمَا نَقَله الكُلَيني فِي الكَافِي ، وَمَا نَقَلهُ كُلّ مِنْ البُخَارِي ، ومُسْلِم فِي صَحِيحه ؟ قَالَ البُخَارِي :

« جَلَس عُمر عَلىٰ المِنْبر ، فَلَمَّا سَكَت المُؤذن قَام فَأَثنىٰ عَلىٰ الله بِمَا هُو أَهْله ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعد فَإِنِّي قَائِل لكُم مَقَالة قَدْ قُدِر لِي أَنْ أَقولهَا لاَ أَدري لعَلهَا بَيْن يَدي أَجَلي ، فَمَن عَقلها وَوَعَاها فَليُحَدث بهَا ، حَيْث اَنْتَهت بِهِ رَاحلَته ، ومَنْ خَشي أَنْ لاَ يَعقلهَا فَلا أَحل لأَحد أَنْ يَكذب عَليّ ، أَنَّ الله بَعَث مُحَمَّداً بِالحَق ، وَأَنزَل عَلَيه الكتَاب ، فكَان مِمَّا أَنزَل آيَة الرَّجم ، فَقَرأنَاها وَعَقلنَاها وَوَعينَاها ، وَرَجم رَسُول الله ، وَرَجَمنا بَعدَه فَأَخشىٰ أَنْ أَطَال بِالنَّاس زَمَان أَنْ يَقُول قَائِل : وَالله مَا نَجد آيَة الرَّجم فِي كِتَاب الله ، فَيضلُوا بِترك فَرِيضة أَنزَلها الله ، وَالرّجم فِي كِتَاب الله حَقّ عَلىٰ مَنْ زَنىٰ إِذَا أَحصَن مِنْ الرِجَال وَالنِّسَاء ، إِذَا قَامت اَلْبيّنَة ، أَوْكَان الحَبَل ، أَوْ الإِعترَاف ، ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقرأ فِيمَا نَقرَأ مِنْ كِتَاب الله : « أَنْ لاَ تَرغبُوا عَن آبَائكم فَإِنَّه كُفر بكُم أَنْ تَرغبُوا عَن آبَائِكم » . أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ٨ / ٢٠٩ طَبْعَة سَنَة ١٣٧٧ هـ.

وَنَقل البُخَارِي أَيْضاً : « الشَّهَادة تَكُون عِند الحَاكم فِي وِلاَيته القَضَاء » عَنْ عُمَر اَبن الخَطَّاب أَنَّه قَالَ : « لَولاَ أَنْ يَقُول النَّاس زَاد عُمَر فِي كتَاب الله لكَتَبتُ آيَة الرَّجم بِيَدي » .أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ٩ / ٨٦ طَبْعَة سَنَة ١٣٧٧ هـ.

هَذَا مَا جَاء عَلىٰ لسَان الخَلِيفَة الثَّاني فِي صَحِيح البُخَاري . وَيَذكر البُخَاري فِي أَمكِنة أُخرىٰ مِنْ صَحِيحه أَنَّه نَقَص آيَات أُخرىٰ غَير آيَة الرَّجم ، وَمِثلَه فِي ذَلِكَ صَحِيح مُسْلِم : ٢ / ١٠٧ طَبعَة سَنَة (١٣٤٨ هـ) ، وَكَذا فِي مُسْنَد أَحْمَد ، وَالإِتقَان للسّيوطي ، وَالمُوَافقَات للشَّاطبي ؛ والإِحْكَام للآمُدي ، وَتأرِيخ دِمَشق للحَافظ ، وتَفْسِير الطَّبري ، وَكَنز العُمَّال ، ورُوح المعَاني ، كلّ هَذِه الكُتب للسُّنَّة وفِيْهَا أَحَاديث التَّحرِيف .

وَرَوىٰ هَذَا الحَدِيث مُسْلِم فِي صَحِيحه . وَلَم يَذْكر فِيهِ « أَنْ لاَ تَرغبُوا عَنْ آبَائِكُم » ، مَع العِلم بِأَنَّه لَيْسَ فِي القُرْآن مَا يُشعر بوجُوب الرّجم وَالرّغبة عَن الآبَاء . أُنظر ، صَحِيح مُسْلِم : ٢ / ١٠٧ طَبعَة سَنَة ١٣٤٨ هـ.

وقَالَ السُّيوطي فِي « الإِتقَان » : « أَوّل مِنْ جَمَع القُرْآن أَبُو بَكْر ، وَكَتَبهُ زَيد ، وكَان النَّاس يَأْتُون زَيد بن ثَابت ، فَكَان لاَ يَكتُب آية إِلاَّ بِشَاهِدي عَدْل ، وَإِنَّ آخر سُورَة بَرَاءة لَم تُوجد إِلاَّ مَع أَبِي خُزَيمَة بن ثَابت ، فَقَالَ ـ أَي أَبُو بَكْر ـ اَكتُبوهَا ، فَإِنَّ رَسُول الله ﷺ جَعَل شهَادَته بِشهَادة رَجُلَين ، فَكَتب ، وإِنَّ عُمَر أَتىٰ بِآيَة الرَّجم ، فَلَم يَكتبهَا ، لأَنَّه كَان وَحدَه » . أُنظر ، السُّيوطي فِي « الإِتقَان » : ١ / ٦٠ مَطْبَعَة حِجَازي بِالقَاهِرَة .
⟺

وإذَا كَان أَبُو زُهرَة لاَ يَقْبل أَحَادِيث الكُلَيني ، لأنَّه رَوىٰ حَدِيث التَّحرِيف ـ كمَا قَالَ ـ فَعليه أَنْ لاَ يَقْبل أَحَادِيث البُخَارِي جُملَةً وَتفصِيلا ، لمَكَان هَذَا الحَدِيث الصَّرِيح الوَاضح بِالتَّحريف بِشهَادة عُمَر بن الخَطَّاب . إنَّ مَا ذَكَرَهُ الكُليني فِي هَذَا البَاب لاَ يَخْتَلف فِي النَّتِيجَة عَمَّا ذَكَره البُخَارِي ومُسْلِم . فَلِمَاذَا تَحَامل الشَّيْخ عَلَىٰ الكُليني ، وَسَكت عَنْهُما ؟ بَل قَالَ أَبُو زُهرة : « وَالبُخَارِي ذَاته ، وَهُو أَصحّ كُتب السُّنَّة إسنَاداً قَد أُخذَت عَلَيه أَحَادِيث وَمَا كَان ذَلِكَ مُسوغاً لتَكذِيب البُخَارِي وَلاَ مُسوغاً لنَقض الصَّحِيح الَّذي رَوَاه وَعَدم الأَخذ بِهِ » . أُنظر ، كتَاب الإِمَام زَيد : ٢٤٥ .

وَأَيْضَاً رَوىٰ البُخَارِي عَنْ عَائِشَة أَنَّها قَالَت : « سُحر النَّبيّ ، حَتَّىٰ كَان يُخَيَّل إِلَيهِ أَنَّه يَفْعل الشَّيء ، وَمَا يَفْعَله » . أُنظر ، صَحِيح البُخَارِي : ٣ / ١١٩٢ ح ٣٠٩٥ ، صَحِيح مُسْلم : ٤ / ١٧١٩ ح ٢١٨٩ ، صَحِيح اَبن حبَّان : ١٤ / ٥٤٥ ح ٦٥٨٣ ، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ : ٨ / ١٣٥ ، مُسْنَد أَحْمَد : ٦ / ٥٧ ح ٢٤٣٤٥ ، تَفْسِير القُرطُبي : ٢ / ٤٦ ، تَفْسِير الطَّبري : ١ / ٤٦٠ ، تَفْسِير اَبن كَثِير : ١ / ١٣٥ .

وَقَد كَذَّبهُ فِي ذَلِكَ الجَصَّاص أَحد أَئِمَّة الحَنْفِيَّة ، قَالَ مَا نَصّه بِالحَرف : « وَقَد أَجَازوا مِنْ فَعْل السَّاحر مَا هُو أَطَم وَأَفظَع ، ذَلِكَ أَنَّهم زَعمُوا أَنَّ النَّبيّ ٩ سُحر ، وَأَنْ السّحر عَمَل فِيهِ ، حَتَّىٰ قَالَ : إِنَّه يُخيَّل لِي أَنّي أَقول الشَّيء ، وَلاَ أَقُوله ، وَأَفْعَله ، وَلَم أَفْعَله ـ إِلَىٰ أَنْ قَالَ الجَصَّاص ـ : وَمِثل هَذِه الأَخْبَار مِنْ وَضع المُلحدِين » . أُنظر ، أَحْكَام القُرْآن : ١ / ٥٥ طَبْعَة سَنَة ١٣٤٧هـ و : ١ / ٥٨ . طَبعَة أُخرىٰ .

وَكَذَّب البُخَارِي فِي ذَلِكَ أَيْضَاً الشَّيْخ مُحَمَّد عَبدة فِي تَفْسِيره لسُورة الفَلق ، حَيْث قَالَ : « وَقَد رَووا أَحَادِيث أَنَّ النَّبيّ صلى الله عليه وآله سُحر ، حَتَّىٰ كَأَنَّه يَفْعل الشَّيء ، وَهُو لاَ يَفْعلهُ ، أَو يَأتي شَيئَاً ، وَهُو لاَ يَأْتِيه . وَهَذَا تَصدِيق قَول المُشْركِين فِيهِ : ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾ . ٱلْإِسرَاء : ٤٧ .

ولَيْس المَسحُور إِلاَّ مَنْ خُولط فِي عَقْله ، وَخُيِّل إِلَيهِ أَنَّ شَيئاً يَقع ، وَهُو لاَ يَقع ، فَيُخيَّل إِلَيهِ أَنَّه يُوحىٰ إِلَيهِ ، وَلاَ يُوحىٰ إِلَيهِ » .

وَالآن ، وَبَعد هَذِه الأَرقَام بِمَاذا تُجِيب – أَيُّها الشَّيْخ ـ ؟ قُلتُ : إِنَّك لاَ تَقْبل روَايَات الكُلَيني ، لأَنَّ الطُّوسي وَالمُرتَضىٰ كَذَّبَاه فِي روَاية التَّحرِيف . وَتَقول لَكَ : إِنَّ الإِمَام الجَصَّاص ، والإِمَام عَبدة كَذَّبا البُخَارِي فِي روَاية سُحر النَّبيّ . وقَالَ الأَوَّل : إِنَّ هَذَا مِنْ وَضع المُلحدِين . وقَالَ الثَّانِي إِنَّ السّحر يَسْتَلزم تَصدِيق المُشْركِين ، وَتَكذِّيب الرَّسُول . وعَلَيه فَأَنت بَيْنَ أَمرَين : إِمَّا أَنْ لاَ تَقْبل روَايَات البُخَارِي ، وَالكُلَيني مَعاً ، وَإِمَّا أَنْ تَقبَلهُما مَعاً ، وَلاَ أَظنكَ تَفعل هَذَا وَلاَ ذَاك . بَل تَقْبل البُخَارِي ، دُون الكُلَيني ، وَتُنَاقض نَفْسَك بِنفسك . وَهَذَا هُو مَنْطق كُلّ مَنْ رَدَّ وَتَحامل عَلَىٰ عُلَمَاء الإِمَامِيَّة .

لَقْد ذَهَل الشَّيْخ أَبُو زُهرَة عَنْ ذَلِكَ، وَذَهَل أَيْضاً عَنْ أَنَّ مُخَالفَة المُرتَضىٰ، وَالطُّوسي للكُليني إِنَّما هِي كمُخَالفة مَالك لأَبي حَنِيفَة، والشَّافِعِي للإِثنَين، وَأَحْمَد للثَلاَثة فِي كَثِير مِنْ المَسَائل. وَإِذاكَان إختلاَف عُلْمَاء الإِمَامِيَّة فِيمَا بَيْنَهُم يَسْتَدعي طَرح أَقوَالَهم كُلاً أَو بَعضاً فَكَذَلِكَ الأَمْر بالنِّسبَة إِلَىٰ عُلْمَاء السُّنَّة، وَأَئِمَّة المَذَاهِب. إِنَّ إختلاَف أَنظَار العُلمَاء فِي صِحة الحَدِيث وَضَعفه كَإِختلاَفها فِي الأَحْكَام نَفْسها لاَ يَسْتَدعي تكذِّيبهُم، وَطَرح أَقوالَهُم. بَل إِنَّ أَبَا زُهرة صَرَّح: «بِأَنَّ الخِلاَف الَّذي نَتَج عَنْ الإِستنبَاط كَان مَحمُود العَاقِبَة، حَسَن النَّتيجَة». أُنظر، كتَاب المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة: ٢١.

فَهل هَذَا الحَسَن يَخْتَص بِعُلمَاء طَائِفَة دُون أُخرىٰ؟

وَبَعد هَذِه الوقفَة القَصِيرَة مَع الشَّيْخ أَبِي زُهرة نَعُود إِلَىٰ الحَدِيث عَنْ مُصْحَف فَاطِمَة، وَقَد جَاء ذِكرَه فِي أَخبَار أَهْل البَيْت مَع تَفْسِيره، وَأَنَّه كَان مِنْ إملاَء رَسُول الله عَلَىٰ عَليّ، قَالَ الإِمَام الصَّادق: «عِندَنا مُصْحَف فَاطِمَة، أَمَا وَالله، مَا فِيهِ حَرف مِنْ القُرْآن، وَلكنَّه مِنْ إملاَء رَسُول الله، وَخَط عَليّ». أُنظر، بَصَائر الدَّرجَات: ١٧٣، الكَافي: ١ / ٢٤٠، الإِمَام جَعْفَر الصَّادق لعَبدالحَليم الجُندي: ٢٠٠.

قَالَ السَّيِّد مُحسن الأَمِين: «إِنَّ نَفي الإِمَام الصَّادق أَنْ يَكُون فِيهِ شَيء مِنْ القُرْآن لكُون تَسمِيتهُ بِمُصْحَف فَاطِمَة يُوهم أَنَّه أَحد النُّسخ الشَّريفَة فَنَفىٰ هَذَا الإِيهَام». أُنظر، أَعيَان الشِّيعَة، القِسم الأَوَّل مِنْ الجُزء الأَوَّل: ٢٤٨ طَبْعَة سَنَة (١٩٦٠م).

وفِي كتَاب الكافِي أَنَّ المَنْصُور كَتَب يَسأَل فُقهَاء أَهْل المَدِينَة عَنْ مَسْأَلة فِي الزَّكَاة، فمَا أَجَابَه عَنْهَا إِلاَّ الإِمَام الصَّادق، وَلمَّا سُئل مِنْ أَين أَخذ هَذَا؟ قَالَ: مِنْ كتَاب فَاطِمَة. إِذَن مُصْحَف فَاطِمَة كتَاب مُسْتَقل ولَيْس بِقُرآن. فَنِسبَة التَّحرِيف إِلَىٰ الإِمَامِيَّة عَلَىٰ أَسَاس قَولَهم بِمُصْحَف فَاطِمَة جَهْل وَافترَاء.

والأُولىٰ نِسبَة هَذَا القَول إِلَىٰ الَّذِين زَعمُوا بِأَنَّ لعَائِشَة قُرآناً، فِيهِ زِيَادَات عَنْ هَذَا القُرْآن. قَالَ جَلاَل الدِّين السُّيوطي مَا نَصّهُ بِالحَرف: «قَالَت حَمِيدَة بِنْت أَبِي يُونُس: قَرَأَ أَبِي، وَهُو ابن ثَمَانِين سَنَة فِي مُصْحف عَائِشَة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾. ٱلأَحْزَاب: ٥٦.

وعَلَىٰ الَّذِين يُصلون الصُّفُوف الأُولىٰ». أُنظر، السُّيوطي فِي «الإِتقَان»: ٢ / ٢٥ مَطْبَعَة حِجَازي بِالقَاهرَة.

أَرَأَيتَ كَيف يَتهمُون غَيرهُم بِمَا هُم بِهِ أَولىٰ، تَمَاماً كمَا فَعَلوا فِي مَسْأَلة الجَفْر، ومَسْأَلة الإِيحَاء وَغَيرهمَا.

وَالعِصْمَة[1]، وَالمَهْدي المُنْتَظر[2]، عَرَفها تَمَاماً كَمَا عَرَفها المِئَات مُنذ أَلف سَنَة،

وَبالتَالي، فإِنَّ غَرضي مِنْ هَذَا الفصل، وَمَا سَبق مِنْ الفُصُول أَنْ أُثبت بِالأَرقَام أَنَّه لاَ شَيء عِندَ الإِمَامِيَّة إِلاَّ ويُوجَد لهُ أَصل عِندَ السُّنَّة تَفصِيلاً، أَو إِجمَالاً، مَنطُوقاً، أَو مَفهُوماً، وعَلَيه فَلاَ وَجْه لطَعن أَبِي زُهرة، وَمَن تَقَدَّم، أَو تَأَخر. أَللَّهُمَّ إِلاَّ التَّعصب وَتَأكِيد الإِنْقسَام وَالإِفترَاق. أُنظر، الشِّيعَة فِي المِيْزَان مُحَمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتحقِّيقنَا. «بتصرّف».

(١) تَقَدَّم التَّعلِيق عَلىٰ ذَلِك.

(٢) إِنَّ القَوْل بخرُوج المَهْدي وَوِلاَدته، وكُلّ مَا يَتصل بِهِ لاَ مُسْتَند لهُ إِلاَّ الأَحَادِيث النَّبوِّيَة، غَاية الأَمْر أَنَّ خرُوجه فِي آخر الزَّمَان ثَبَت بطَرِيق السُّنَّة والإِمَامِيَّة.

أَمَّا وِلاَدته فَقْد ثَبَتت بطَرِيق الإِمَامِيَّة فَقَط، ولَيْس مِنْ الضَّرُوري لأَنْ يُؤمِن المُسْلم بِشَيء أَنْ يَثْبت بطَرِيق الفَرِيقَين، وَإِنَّما الوَاجب أَنْ يُؤمِن بمَا يَثْبُت عِنْدَه، عَلَىٰ شَرِيطَة أَنْ لاَ يُنَاهض إِيمَانه حُكم العَقْل وَيُصَادمه، وَقَد بَينَّا أَنَّ بقَاء المَهْدي حَيّاً تَمَاماً كالخوَارق الَّتي حَدَثت لإِبرَاهِيم، وَدَاود، وَسُليمَان، وَمُوسىٰ، وَعِيسىٰ وَغَيرهم مِنْ الأَنْبِيَاء، لاَ تَتنافىٰ وَشَيئاً مَع حُكم العَقْل بِالإِمكَان، لأَنَّها قَد حَدَثت بِالفِعْل، وَالدَّال عَلَىٰ الوقُوع دال عَلَىٰ الإِمكَان بِالضَّرُورة.

هَذَا، وإِنَّ جمَاعَة مِنْ كبَار عُلَمَاء السُّنَّة قَالوا بمقَالة الإِمَامِيَّة، وآمنُوا بأَنَّ المَهْدي قَد وِلد، وَأَنَّه مَا زَال حَيّاً، وَقَد ذَكَر السَّيِّد الأَمِين أَسْمَاءهُم فِي الجُزء الرَّابع مِنْ الأَعيَان، وَنَقل الثَّناء عَلَىٰ عِلْمهِم والثِّقَة بِدِينهِم عَنْ كَثِير مِنْ المصَادر المُعْتَبرة عِند السُّنَّة، وَهُم:

١ ـ كمَال الدِّين مُحمَّد بن طَلْحَة الشَّافِعِي فِي كِتَابِهِ: «مطَالب السَّؤول فِي منَاقب آل الرَّسُول».

٢ ـ مُحَمَّد بن يُوسُف الكَنجي الشَّافِعِي، فِي كِتَابَيه: «البَيَان فِي أَخبَار صَاحبُ الزَّمَان». و «كِفَاية الطَّالب فِي مَنَاقب أَمِير المُؤْمِنِين عَلِيّ بن أَبِي طَالب».

٣ ـ عَلِيّ بن مُحَمَّد الصَّباغ المَالكي فِي كِتَابِهِ: «الفُصُول المُهمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة».

٤ ـ أَبُو المُظَفر يُوسُف البَغدَادي الحَنْفي المَعْرُوف بِسبط اَبن الجَوري فِي كِتَابِهِ: «تَذكرَة خوَاصّ الأُمّ».

٥ ـ مُحيِي الدِّين بن العَربي الشَّهِير فِي كِتَابِهِ: «الفُتُوحَات المَكيَّة».

٦ ـ عَبد الرَّحْمَن بن أَحْمَد الدَّشني الحَنْفي.

٧ ـ عَبد الوَهَّاب الشَّعراني فِي كِتَابِهِ: «عَقَائد الأَكَابر».

٨ ـ عَطَاء الله بن غِيَّاث الدِّين فِي كِتَابِهِ: «رَوضَة الأَحبَاب فِي سِيرة النَّبيّ والآل والأَصْحَاب».

٩ ـ مُحَمَّد بن مُحَمَّد البُخَارِي المَعْرُوف بخوَاجة بَارسَا الحَنَفي فِي كِتَابِهِ: «فَصْل الخِطَاب».

أَو تَزِيد، وَلَم يُطوّر أَو يُعدّل فِيهَا شَيئاً.. لذَا أُحِيلَه عَلَىٰ كِتَاب «المَهْدِي المُنْتَظر وَالعَقْل»، وَكِتَاب «الشِّيعَة وَالتَّشيُّع» الَّذي جَمَعتُ فِيهِ كُلّ نَقد أَو اعتِرَاض وَنَقص قِيل وَيُقال عَنْ الشِّيعَة، وَدَحضتُ الأَقوَال الطَّائشَة وَفنَدّتهَا بالأَرقَام الصَّحيحَة الثَّابتَة، وَلاَ أَرىٰ للإِعَادَة سِوىٰ التَّطوِيل، وَتَضيِّيع الوَقت.

الإِمَام عَليّ عليه السلام:

كَتَب فَصلاً خَاصّاً فِي الجُزء الثَّاني بعُنوَان «الفَصْل الرَّابع، صُورَة عَليّ عِندَ أَهْل السُّنَّة، وَالجمَاعَة، وَالشِّيعَة المُعْتَدلَة» جَاء فِيهِ:

«تَولّىٰ أَهْل السُّنَّة وَالجمَاعَة الشَّيخَين أَبَا بَكْر وَعُمَر، وَأَنْكَرهُما الشِّيعَة إِنْكَاراً كَاملاً... أَمّا عَليّ بن أَبِي طَالب فَيَدّعيه أَهْل السُّنَّة لَهُم، وَيَدّعِيه الشِّيعَة لَهُم... أَمَّا أَهْل السُّنَّة فَيُعلنُون أَنَّ أَسلاَفهُم الأُوَل قَد رَأوا مِن عَليّ بن أَبِي طَالب أَوَّل غُلاَم[1]

١٠ ـ العَارف عَبد الرَّحْمَن فِي كتَابِهِ: «مرآة الأَسرَار».
١١ ـ الشَّيْخ حَسَن العرَاقي.
١٢ ـ أَحْمَد بن إِبْرَاهِيم البَلاذُري فِي كتَابه: «الحَدِيث المُتَسلسل».
١٣ ـ عَبد الله بن أَحْمَد المَعْرُوف بِابْن الخَشّاب فِي كتَابِهِ: «توَارِيخ موَالِيد الأَئِمَّة وَوفيَاتهِم».

هَذِي هِي مَسْأَلة المَهْدي المُنْتَظَر عَرضنَاها عَلَىٰ العَقْل فَلَم يُنكرهَا، وعَلَىٰ القُرْآن الكَرِيم فَوجدنَا لهَا أَشبَاهاً وَنظَائِر، وعَلَىٰ سُنَّة الرَّسُول فكَانَت هِي المَصْدَر الأَوَّل، وعَلَىٰ عُلَمَاء السُّنَّة فَأَلفَينَاهُم مُجْمِعِين عَلَيهَا، ومِنْهُم هَؤُلاَء الَّذِين قَالُوا: إِنّه وِلد، وَإِنّه حَيّ إِلَىٰ أَنْ يَأذَن الله، فَأَينَ مَكَان الغَرَابَة وَالخرَافَة فِي قَول الإِمَامِيَّة؟!. أُنظر، الشِّيعَة فِي المِيْزَان مُحَمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتَحقِّيقنَا. «بتَصرّف»، وَكِتَاب فَرَائِدُ فَوائِدِ الفِكْرْ فِي الإِمَام المَهْدِيّ المُنْتَظَر عليه السلام تَأْلِيف الشَّيخ مَرْعِيّ بن يُوسُف المَقْدِسي الْحَنْبَلِيّ مِن عُلَمَاء القَرن الحَادي عَشر الهِجري، بِتَحقِّيقنَا الطَّبعَة الثَّانِيَة، مُحقَّقة، ومَزِيدَة، ومُنَقَّحَة.

(١) ذَكَرتُ فِي كتَاب «عَليّ وَالقُرآن»: أَنَّ المُتعَصبِين لَمْ يَروا وَسِيلَة الإِنْكَار أَنَّ عَليّاً أَوَّل مَن سَبَق إِلَىٰ

آمَن، وَقَد عَاش فِي حِجر النَّبيّ العَظِيم، وَرعَاه الرَّسُول العَظِيم قَبل بعْثَته، كمَا رَعَتهُ أُمّ المُؤْمِنِين الأُولىٰ خَدِيجَة العَظِيمَة برعَايتهَا وَحبّها وَجَدبهَا وَوَقف الطّفل المَكّي العَظِيم مُنذ اللَّحظَة الأُولىٰ للنُّبوَّة بجَانب صَاحبهَا فِي الكَبِير وَفِي الصَّغِير، وَلاَ يَقل إعجَاب أَهْل السُّنَّة عَنْ إِعجَاب الشِّيعَة بِهِ حِين تَركَه رَسُول الله فِي فِرَاشه لَيلَة الهِجرَة العَظِيمَة، تَحْرسهُ المَلاَئكَة، وَهُو يُوَاجه قُرَيْشاً العَاتيَة[1]، ثُمَّ هَاجَر إِلَىٰ المَدِينَة مَع فَاطِمَة الزَّهرَاء، وَبَدأت الحُرُوب، وَفَتىٰ بَني هَاشم يَحْمل بسَيفِهِ المَنَايا يَحْطِم بهَا عُتَاة قُرَيْش، وَيَكْلم كُلّ بَيْت مِن بيُوتهِم، وَكَم فَدىٰ الرَّسُول بنَفْسَه فِي معْظَم موَاقع القِتَال».

وَقَالَ النَّشَّار فِي هَذَا الفَصْل بالذَات: «يُعْلن أَهْل السُّنَّة أيضاً أَنَّ عَلِيّاً عَالِم المُسْلِمِين وَفَقيههُم مصدَاقاً لحَدِيث: «أنَا مَدِينَه الْعِلم، وعَليٌّ بَابهَا»[2]، فَقّه القُرآن كمَا فَقّه السُّنَّة، وَغَاص فِي أَعمَاق كُلّ مِنْهُما، وَكَان فَقيه أَبي بَكْر كمَا كَان فَقِيه عُمَر ـ أَي أَنَّهما كَانا يَرجعَان إِلَيهِ فِي الفِقه وَيَأخذَان عَنْهُ ـ وَقَد عَاش عِيشَة إِيثَار وَإِنْكَار لذَاته فِي حَيَاة كُلّ مِن الشَّيخَين.. وَأَخِيراً أَنَّ الوَحِيد مِن بَيْنَ الصَّحَابَة الَّذي ٱحتَفظ فِي كِتَاب أَهْل السُّنَّة بكَلمَة إِمَام، وَدَعَاه الحَسَن البَصْري «رَبَّاني هَذِهِ الأُمّة»، وَبرَغم مَا قَام بِهِ الأُمويُون مِن دعَايَة، وَمَا أَعْلَنه النَّوَاصب مِن عَدوَاة لعَليّ فَقَد ٱحتَل ٱبْن عَمّ الرَّسُول وَصهرَه فِي عقَائِد أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة المَكَان الأَوَّل فِي الحَيَاة الرُّوحيَّة للمُسلِمِين، وَرَفعهُ أَهْل السُّنَّة وَالجَمَاعَة عَلَىٰ جَمِيع

⇔ الإِسلاَم، وَفي الوَقت نَفْسَه صَعَب عَلَيهم الإِعْترَاف بهَذِهِ الحَقِّيقَة فلجَآوا إِلىٰ التَّلاَعب بالأَلفَاظ، وَقَالُوا: أَوّل غُلاَم آمَن بمُحَمَّد وَلَم يَقُولُوا: أَوَّل مَن آمَن.. إلخ. (مِنهُ ‏رحمه الله). تَقَدَّمت تَخرِيجَاته.

(١) تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته.

(٢) تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته.

الصَّحَابَة بلاَ ٱستثنَاء رُوحيّاً عَلَىٰ مَقَام كُلٍ مِن أَبي بَكْرٍ وَعُمَر »[١].

وَقَالَ النَّشَّار مَا نَصّه بالحَرف الوَاحد: «أَنَّه مِن المُؤكّد أَنَّ الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب كَان يَرىٰ أَنَّه أَحقّ بالخِلاَفَة بَعْد رَسُول الله ﷺ، وكَذٰلِك ٱبْنَاؤه وَٱحفَاده مِن بَعْده »[٢].

وَقَالَ مَا نَصّه بالحَرف أَيضاً: «كَان أَبو بَكْر يَتذَكّر فَاطِمَة، وَيَبكي، بَل وَأَعلَن حِين مَوته نَدَمه أَنْ ٱقْتَحم مَنْزلها بالرِّجَال، وكَانَت فَاطِمَة تُؤمِن بلاَ شَكّ بالحَقّ الإِلٰهي لعَليّ فِي الخِلاَفَة »[٣].

وَقَالَ النَّشَّار: «عَهَد الرَّسُول بالصَّلاَة إِلَىٰ أَبي بَكْر، وَهي الإِمَامَة الصُّغْرَىٰ فقَاس المُسْلمُون الأَمر بأَنْ تَكُون لهُ الإِمَامَة الكُبرىٰ أَي الخِلاَفَة »[٤].

وَقَالَ: «يُعلن الأَشَاعرَة ـ أَي السُّنَّة ـ عِصْمَة الجَمَاعة للحَدِيث المَشهُور: «لاَ تَجْتَمع أُمَّتي عَلَىٰ ضَلاَلَة »[٥].

وَنَسْتَخلص مِن مَجْمُوع هَذِهِ الأَقْوَال القَضَايَا التَاليَة:

١ ـ أَنَّ المُسْلِمِين جَمِيعاً السُّنَّة وَالشِّيعَة قَد ٱعْتَرفوا بعَليّ، وَلَم يَعْتَرفُوا كَذٰلِك بأَبي بَكْر وَعُمَر[٦].

---

(١) أُنظر، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم: ٢ / ٢٨ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم: ٢ / ٢٢٣ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم: ٢ / ٦ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ ﷺ).

(٤) أُنظر، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم: ٢ / ٨ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ ﷺ).

(٥) تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته. أُنظر، نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم: ٢ / ٢١٧ الطَّبْعَة سَنَة (١٩٦٤م). (مِنْهُ ﷺ).

(٦) يَتَسَائل الإِمَام الهَادي عَن الإِجمَاع الَّذي حَصَل فِي بَيْعَة أَبِي بَكْر، فَقَد غَاب عَنْهُ الإِمَام عَليّ، وَأَتبَاعه وَلَم يُبَايعُوه.

٢ ـ أَنَّ كُلّ مَا أَجمَع عَلَيهِ المُسْلمُون فَهُو حَقّ، وإلاَّ لمَا كَان للعِصْمَة مِن مَعْنىٰ[(١)].

٣ ـ أَنَّ عَلِيّاً كَان يَرىٰ نَفْسَه أَحقّ بالخِلاَفَة مِن أَبي بَكْر وَعُمَر[(٢)]، وأَنَّه كَان

⇔

أُنظر، الْإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح: ١٦٨.

وَاَختلاَف الْأَنْصَار وَالمُهَاجِرين، وَالْأَوس وَالخَزْرَج، وَأَين سَعَد بن عَبَادة، وَإِبْنه، وَأَين قَول عُمَر اَبن الخَطَّاب بَيْعَة أَبِي بَكْر فَلتَة، وَأَين الْإِجمَاع فِي خَلاَفَة عُمَر بَعد أَنْ اَختَاره أَبُو بَكْر، كمَا أَنَّ عُمَر جَعَلها شُورىٰ. وَيَنْتَهي الْإِمَام الهَادي إِلىٰ رَفض الْإِجمَاع، وَالبَيْعَة لِيَصل إِلىٰ نَظرِية مُتكَامِلة تَقُوم عَلىٰ إِثبَات الْإِمَامة بِأَنَّها إِختيَار مِن الله، فَهِي مَفرُوضَة عَلىٰ الخَلق.

أُنظر، الْأَحكَام فِي الحَلاَل وَالحَرَام كتَاب السِّيرة (مَخطُوط): ٤٦٠، التَّجدِيد فِي فِكر الْإِمَامة عِند الزَّيدِيَة فِي اَليَمَن: ٧٩ ـ ٨٠.

وَقَد خَطَّأ الشَّيخِين أَبَا بَكْر وَعُمر، مُنْتَقداً توليهُما الخِلاَفَة، وَمُنكراً أَحَقِيتهُما بِهَا، وَمُفنداً لمَن قَالَ بِصحَة خِلاَفَة أَبِي بَكْر قَولاً قَولاً ـ وَحجَّة حُجَّة.

أُنظر، تَثبِيت الْإِمَامَة ليَحييٰ الهَادِي: ٩٦، التَّجدِيد فِي فِكر الْإِمَامة عِند الزَّيدِيَة فِي اَليَمَن: ٨٦، الزَّيدِيَّة قِرَاءَة فِي المَشْرُوع: ٩٦.

وَخَطَّأ أَبَا بَكْر فِي مَسأَلة فَدَك مُتحَاملاً عَلَيه تَحَامُلاً شَدِيداً.

أُنظر، المَصْدَر السَّابق: ٩٨، التَّجدِيد فِي فِكر الْإِمَامة عِند الزَّيدِيَة فِي اَليَمَن: ٨٦.

وَهَا هِي الصَّبَاحيّة: وَهُم أَصْحَاب الصَّباح مَازني، وَهُم يَتبرّأون مِن أَبِي بَكْر وعُمَر، وَيُؤمنُون بالرَّجعَة، وَلعلّها الفِرْقَة الَّتي ذَكَرها الْأَشعَري دُون أَنْ يَذكُر اَسمهَا، حَيث قَالَ: (وَالفِرْقَة الخَامِسَة مِن الزَّيدِيَّة يَتَبرّأون مِن أَبِي بَكْر وعُمَر، وَلاَ يُنْكرُون رَجعَة الْأَموَات).

أُنظر، مقَالاَت الْإِسْلاَمِيين للْأَشعَري: ١.

(١) قَالَ الغَزَّالي فِي كِتَاب المُسْتَصفىٰ، البَاب الثَّاني فِي بَيَان أَركَان الْإِجمَاع: «المُعْتَمد أَنَّ العِصْمَة إِنَّما تَثْبُت للأُمّة بكُليتَها، قَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ اَلشُّورىٰ: ١٠، وَقَد وَرَدت أَخبَار تَدّل عَلَىٰ قلّة أَهْل الحَقّ.. وَقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ اَلمَائِدَة: ١٠٣، فَالعِصمَة، إِذَنْ، عَلَىٰ مَبدَأ السُّنَّة تُلاَزم الْإِجْمَاع فَقَط، أَمَّا الكَثرَة الغَالبَة فَغَير مَعْصُومَة عَنْ الخَطَأ، بَل كَثِيراً مَا يَكُون الحَقّ بجَانب القلّة. (مِنْهُ رحمه الله).

(٢) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: اَلخُطْبَة (٣) وَتُعْرَفُ بالشِّقشِقِيَّة لِقَول الْإِمَام عليه السلام بَعدَها:

↔ تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ، ثُمَّ قَرَّتْ. (أَمَا وَاللهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَا. يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ، وَلاَ يَرْقَىٰ إِلَيَّ الطَّيْرُ. فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً، وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً، وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَىٰ طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ، يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّىٰ يَلْقَىٰ رَبَّهُ!).

وَقَد تَوَاترت الأَخْبَار بِذَلك، فَقَد رَوىٰ البَلاَذُرِيّ «بَعَث أبُو بَكْر، عُمَرَ بن الخَطَّاب إلىٰ عَليّ بن أَبي طَالب حِين قَعد عَن بَيعَته وَقَالَ: ٱئتِني بِهِ بِأَعْنف الْعُنْف، فَلَمَّا أَتَاه جَرىٰ بَيْنَهُما كَلاَم، فَقَالَ عَليّ: «أَحْلب حَلباً لَكَ شَطرَه...»، وَفِي روَاية ٱبن قُتَيْبَة فِي الإِمَامَة وَالسِّياسَة: «إنّ عُمَرَ بن الخَطَّاب جَاء فَنَادَاهُم وَهُم فِي دَار عليّ ٱبن أَبي طَالب، فَأَبُوا أَنْ يَخرجُوا، فَدَعا بِالحَطب وَقَالَ: والَّذي نَفْس عُمَرَ بِيَده لتَخرجُنَّ أَو لأَحرقنَهَا عَلىٰ مَن فِيها فَقِيل لهُ: يَا أَبَا حَفص إنّ فِيها فَاطِمَة، فَقَالَ: «وإنْ».

أنظر، الإِمَامة وَالسِّيَاسَة: ١/١٢، أَنسَاب الأَشْرَاف: ١/٥٨٦، الرّياض النّضرة: ١/١٦٧، السَّقِيفَة للجَوهري بروَاية شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلحَدِيد: ٢/١٣٢، تَأرِيخ الخَمِيس: ١/١٧٨.

وللتَأْرِيخ نَذكُر قَوْل عُمَرَ لأَبي بَكْر: أَلا تَرسل إلىٰ هَذَا الرَّجُل المُتخلف فَيجيء فَيُبَايع؟

قَالَ أَبُوبَكْر: يَا قُنفذ! إذهَب إلىٰ عَليّ وَقُل لهُ: يَقُول لكَ خَلِيفَة رَسُول اللهﷺ تعَال بَايع! فَرفَع عَليّ عليه السلام صَوْته وَقَالَ: سُبحان الله مَا أَسرع مَا كذبتُم عَلىٰ رَسُول اللهﷺ!.

قَالَ: فَرَجع فأَخبَره، ثُمّ قَالَ عُمَرَ: أَلاَ تَبْعَث إلىٰ هَذَا الرَّجُل...؟.

فَقَالَ لقُنفذ: إذهَب إلىٰ عَليّ فَقُل لهُ: يَقُول لك أَمِير الْمُؤْمِنِينَ: تَعَال بَايَع! فَذَهب قُنفذ، فَقَالَ: مَا جَاء بِك؟ قَالَ: يَقُول لكَ أَمِير الْمُؤْمِنِينَ: تَعَال فَبَايع! فَرفَع عَليّ عليه السلام، صَوْته وَقَالَ: سُبحان الله! لقَد ٱدّعىٰ مَا لَيْس لهُ. فجَاء: فأَخبَره، فقَام عُمَرَ: فَقَالَ: ٱنطلَقوا إلىٰ هَذَا الرَّجُل حَتَّىٰ نَجيء إلَيْهِ، فَمَضىٰ إِلَيْهِ جَمَاعَة، فَضَربُوا البَاب فَلَمَّا سَمع عَليّ عليه السلام، أَصوَاتهُم لَم يتَكَلَّم... فَقَالت فَاطِمَة عليها السلام: «يَا رَسُول الله مَا لَقينَا مِن أَبي بَكْر، وعُمَرَ بَعدك»؟ فَلَمَّا سَمعُوا صَوْتهَا، بَكىٰ كَثِير مِمَّنْ كَانَ مَعهُ، ثُمّ ٱنصرفُوا، ووَثب عُمَرَ في نَاس مَعَه، فأَخرجُوه وٱنطلَقوا بِهِ إلىٰ أَبي بَكْر... فَقَالَ أَبُوبَكْر: بَايَع، قَالَ: فإنْ لَم أَفعَل؟ قَالَ: إذَنْ والله الَّذي لاَ إِله إلاّ هُو تُضرب عُنقك! قَالَ عَليّ عليه السلام: فأَنَا عَبدالله، وَأخُو رَسُوله، قَالَ أَبُوبَكْر: بَايع، قَالَ: فإنْ لَم أَفعَل، قَالَ: إذَنْ والله الّذي لاَ إِله إلاّ هُو تُضرب عُنقك، فٱلتفت عَليّ إلىٰ القَبر: (قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ).

ٱلأَعْرَافِ: ١٥٠. الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/٣٠ ـ ٣١، منشورات الشَّرِيف الرَّضِي. ↔

مُنْكَراً لذَاته فِي حَيَاة كُلّ مِنْهُما ، وأَنَّ فَاطِمَة بضعَة النَّبيّ وأَنَّهَا كَانَت تُؤمِن وَتَعْتَقد أَنَّ الخِلاَفَة حَقّ إِلٰهي لعَليّ دُون سوَاه[١].

٤ ـ أَنَّ أَبَا بَكْر قَد آذَىٰ فَاطِمَة[٢].

فَقَالَ عُمَرَ بن الخَطَّاب : أَمّا عَبد الله فَنَعم ، وَأَمّا أَخُو رَسُول الله فَلاَ ! وَأَبُو بَكْر سَاكت ، فَقَالَ لهُ عُمَرَ : أَلاَ تَأمر فِيهِ بأَمرك ؟

أنظر ، شَرْح النّهج : ٢ / ٥٦ و ٦٠ و٦ : ١١ ، الْفُتُوح لِابْن أَعْثَمْ : ١ / ١٣ ، تَأرِيخ اليَعقُوبيّ : ٢ / ١٢٦ ، أَعلاَم اَلنِّسَاء : ٤ / ١١٤ ، الْإِمَامَة وَالسِّيَاسَة : ١ / ٣٠ .... فَرَجع يَوْمَئِذٍ وَلَم يُبَايع .

وأُنظر ، المغَازي للوَاقديّ : ٣ / ٨٨٠ ، تَأرِيخ بَغدَاد : ٦ / ٣٨٧ ، تَأرِيخ اَبن عَسَاكر : ١ / ١٣٣ ، المُستَرشد فِي الْإِمَامَة للطَّبريّ الْإِمَاميّ : ٣٨٠ تَحقِّيق أَحمَد المَحمُوديّ .

(١) قَالَت عليها السلام : « ... وَيْحهُم أَنّىٰ زَحْزَحُوها ـ الخِلاَفَة ـ عَن رَوَاسي الرِّسَالَة ؟ وَقوَاعد النُّبوّة ، وَمَهبط الرّوح الأَمِين ... » . أُنظر ، بَلاَغَة النِّسَاء للْإِمَام أَبي الفَضل أَحمَد بن أَبي الطَّاهر (المُتوفّىٰ ٢٨٠ هـ) : ٢٣ ، شَرْح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد : ٤ / ٧٨ ، أَعلاَم النِّسَاء لعُمَر رضَا كَحّالَة : ٣ / ١٢٠٨ .

وَقَالَت عليها السلام : « ... لاَ عَهْد لِي بقَوْم أَسوأ مَحضرَاً مِنْكُم ، تَرَكتُم رَسُول الله جنَازَة بَيْن أَيدِينَا ، وَقَطعتُم أَمركُم بَيْنَكُم لَمْ تَستَأمِرُونَا وَلَم تَردّوا لنَا حَقّاً » . أُنظر ، الْإِمَامَة وَالسّيَاسَة : ١٣ .

(٢) جَاء فِي صَحِيح البُخَاري : ٥ بَاب مَنَاقب فَاطِمَة : « قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله : فَاطِمَة بضعَة مِنّي فَمَن أَغْضَبهَا أَغْضَبني » . (مِنْهُ رحمه الله) .

أُنظر ، صَحِيح البُخَاري : ٣ / ١٣٦١ ح ٣٥١٠ و ٣٥٥٦ ، صَحِيح مُسلم : ٤ / ١٩٠٣ ح ٢٤٤٩ ، المَنَاقب لِابْن المغَازلي : ٢٢٠ ، الصَّوَاعق المحرقَة : ١٧٥ ، وَبِلَفظ : (إِنَّما فَاطِمَة بضْعَة منّي يُؤذِيني مَا آذَاها) ، وَبِلَفظ : (فَاطِمَة بضْعَة منّي فَمَن أَغْضَبهَا أَغْضَبني) الخَصَائِص للنّسائِي : ٣٥ ، كَنْز العُمَّال : ١٢ / ١٠٨ ح ٣٤٢٢٢ . وَإِنَّها بَضْعَة مِنّي يُرِيبُني مَا يُرِيبُها . (كنُوز الحَقَائِق : ١٠٣ ، كَنز العُمَّال : ١٢ / ١٠٨ ، صَحِيح البُخَاري : ٤ / ٢١٠) . وَمِنْها أَشَم رَائِحَة اَلجَنَّة . (الجَامع الصَّغِير : ٦٢٩ ح ٤٠٨٨ ، كَنز العُمَّال : ١٢ / ١٤٣ ، و : ٦ / ٢١٩ ح ٣٨٥٣ ، جَامع مَنَاقب النِّسَاء : ح ٣٤٤٠٤ . وسَيِّدَة نِسَاء اَلعَالمين . (الجَامع الصَّغِير : ٦٢٩ ح ٤٠٨٨ ، كَنز العُمَّال : ١٢ / ١٤٣ و : ٦ / ٢١٩ ح ٣٨٥٣ ، جَامع مَناقب النِّسَاء : ح ٣٤٤٠٤ . وسَيِّدَة نِسَاء هَذِه الأُمّة . (الجَامع الصَّغِير : ١ / ٥٩٠ ح ٣٨٢٢ بِلَفظ « اَلجَنَّة » بَدل « الأُمَّة » ، ذَخَائر العُقبىٰ : ٤٣ ، صَحِيح البُخَاري : ٤ / ٦٤) .

وَفي صَحِيح مُسْلِم القِسْم الثَّاني مِن الجزْء الثَّاني بَاب فَضَائِل فَاطمَة: «قَالَ رَسُول الله ﷺ: فَاطِمَة بَضعَةٌ مِنّي يُريبُني مَا رَابها، وَيُؤْذِيني مَا آذاهَا». (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٤/ ٢١٠ و: ٧/ ٤٧، و: ٥/ ٢٦ و٣٦، صَحِيح مُسلم: ٤/ ١٩٠، صَحِيح التّرمذي: ٥/ ٦٩٨/ ٣٨٦٧، كَنز العُمّال: ١٢/ ١٠٧ و١١٢ ح ٣٤٢٢٢ و ٣٤٢٢٣، الإِصَابة: ٤/ ٣٦٦، الجَامع الصَّغِير: ٢/ ١٢٢ و٢٠٨/ ٥٨٣٣ و٥٨٣٤، المُستَدرك للحَاكم: ٣/ ١٥٨. الجَامع الصَّغِير: ٦٢٩ ح ٤٠٨٨، كَنْز العُمّال: ١٢/ ١٤٣، و: ٦/ ٢١٩ ح ٣٨٥٣، جَامع مَنَاقب النِّسَاء: ح ٣٤٤٠٤ المُسْتَدرَك للحَاكم: ٣/ ١٥٤ و ١٥٨، تَأرِيخ مَدِينَة دِمشق: ٥٨/ ١٥٩، سِير أَعْلَام النُّبلَاء: ٥/ ٩٠.

وَقَالَ: «إِنَّ الله يَرضَىٰ لِرضَاهَا، ويَغْضَب لغَضبهَا».

أُنظر، المَنَاقب لِابْن المغَازلي: ٢٢٠، الصَّوَاعق الُمحرِقَة: ١٧٥، وَبِلَفظ: (إِنَّما فَاطِمَة بضْعَة منِّي يُؤْذِيني مَا آذَاها) صَحِيح مُسلم: ٤/ ١٩٠٣ ح ٢٤٤٩، وَبِلَفظ: (فَاطِمَة بضْعَة منّي فَمَن أَغْضبهَا أَغْضَبني) صَحِيح البُخَاري: ٣/ ١٣٦١ ح ٣٥١٠ و ٣٥٥٦، الخَصَائِص للنّسائِي: ٣٥، كَنْز العُمَّال: ١٢/ ١٠٨ ح ٣٤٢٢٢. وَإِنَّها بَضْعَة مِنِّي يُريبُني مَا يُرِيبُها. (كنُوز الحَقَائِق: ١٠٣، كَنز العُمَّال: ١٢/ ١٠٨، صَحِيح البُخَاري: ٤/ ٢١٠). وَمِنْها أَشُم رَائِحَة ٱلجَنَّة. (الجَامع الصَّغِير: ٦٢٩ح ٤٠٨٨، كَنز العُمَّال: ١٢/ ١٤٣، و: ٦/ ٢١٩ ح ٣٨٥٣، جَامع مَناقب النِّسَاء: ح ٣٤٤٠٤. وسَيِّدَة نِسَاء ٱلْعَالمين. (الجَامع الصَّغِير: ٦٢٩ ح ٤٠٨٨، كَنز العُمَّال: ١٢/ ١٤٣ و: ٦/ ٢١٩ ح ٣٨٥٣، جَامع مَناقب النِّسَاء: ح ٣٤٤٠٤. وسَيِّدَة نِسَاء هَذِه الأُمّة. (الجَامع الصَّغِير: ١/ ٥٩٠ ح ٣٨٢٢ بِلَفظ «ٱلجَنَّة» بَدل «الأُمّة»، ذَخَائر العُقبىٰ: ٤٣، صَحِيح البُخَاري: ٤/ ٦٤).

لِفَدَك فِي التَّأرِيخ الإِسْلَامِي أدوَار، وأَخْبَار، وتَتَلخص بأنّ فَدَكاً قَريَة فِي الحجَاز، وكَانَتْ ملكاً لِليهُود فصَالحُوا رَسُول الله عَلَيْهَا، ولمّا ٱنْتقلت إِلَيْهِ وَهَبها لابنَته فَاطِمَة. وعَن كِتَاب «الدُّر المنثُور» للسِّيوطي عِند تَفْسِير قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ ٱلإِسْرَاء: ٢٦. إنّ رَسُول الله ﷺ دَعَا فَاطِمَة، وأعْطاهَا فَدَكاً... ولمّا قُبض النَّبيّ ٱنْتزَعها أبو بَكْر من فَاطِمَة. أُنظر، الدُّر المنثُور: ٤/ ١٧٧، لُباب النّقول للسّيوطي: ١٢٣. ولَم يَردها عُمَرَ فِي عَهْدِه لِبضْعَة مُحمّدﷺ ولمّا جَاء عُثْمانَ وَهَبها لمَرْوَان بن الحَكَم، وحِين تَوَلَّىٰ عُمَرَ بن عَبد العَزيز رَدها إِلىٰ أَوْلَاد فَاطِمَة، وبَعدَه ٱنْتزَعهَا مِنْهُم يَزِيد بن عَبد المَلك. ثُمّ رَدها السَّفَّاح العَباسي إِلىٰ الفَاطِمِيين، ثُمّ أَخَذها مِنْهُم المَنصُور الدّوَانِيقي وأَرْجعهَا إِلَيْهِمْ

↔ المَأمُون، وٱنْتزَعها مِنْهُم المُتوكِل، وٱنْتهىٰ عَهد الفَاطِميين بِفَدَك. أُنظر، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٥ / ١٩١، مِيزَان الإعْتِدَال: ٣ / ١٣٥، بشَارة المُصطفىٰ: ٣٥٣، فَتح القَدِير: ٣ / ٢٢٤، إعْلام الوَرىٰ بأعَلام الْهُدَىٰ: ١ / ٢٠٩، كَشف الغُمة: ٢ / ١٠٥، العِدد الْقوِيَّة: ١٩٥، جوَاهر المطَالب فِي منَاقب الإمَام عَليّ لِابْن الدِّمَشْقِي: ١ / ١٥٦، ينَابِيع المَوَدَّة: ١ / ١٣٨.

أُنظر، الحوَار الَّذي دَار بَيْنها عليها السلام وبَيْنَ ٱلْخَلِيفَة الأَوَّل، والَّذي وَرَد عن عَائِشَة قَالت: سَمعتُ أَبي يَقُول: قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله: «إنّا مَعَاشِر ٱلأَنْبِيَاء لاَ نُورّث، مَا تَركنَاه فَهُوَ صَدقةٌ!!

وَقد عَلَّق الإمَام يَحيىٰ بن الحُسَيْن ٱبن القَاسم فِي كتَابه تَثْبِيتُ الإِمَامَة مَانصّه: «وَلو سَألنَا جَمِيع مَن نَقل مِن أَصْحَاب مُحَمّد صلى الله عليه وآله: هَل رَوىٰ أحدٌ مِنكُم عَن أَحدٍ مِن أَصْحَاب مُحَمّد صلى الله عليه وآله أنّه سَمعَ مِن رَسُول الله صلى الله عليه وآله مِثل مَا قَالَ أَبُو بَكْر؟؟

لقَالُوا: أَللَّهُمَّ، لاَ.

ثمّ جَاءت ـ مِن بَعد ذَلِكَ ـ أَسَانيدُ كَثِيرة قَد جَمعهَا الجهّال لحبّ التَّكثُر بِمَا لاَ يَنْفع: عَن عَائِشَة، وَعَن ٱبن عُمَرَ، فَنَظرنا عِند ذَلِكَ إلىٰ أَصل هَذِه الأَحَادِيث التي أَسندُوها إلىٰ عَائِشَة عَن النَّبيّ صلى الله عليه وآله فَإِذَا عَائِشَة تَقول: سَمعتُ أَبَا بَكْر، وٱبن عُمَرَ يَقُول: سَمعتُ أَبَا بَكْر يَقُول: سَمعتُ رَسُول الله صلى الله عليه وآله: «إنّا مَعَاشِر ٱلأَنْبِيَاء لاَ نُورّث، مَا تَركنَاه فَهُوَ صَدقةٌ!!.

وَإِذَا هَذِه الأَسَانِيد المُخْتَلِفَة تَرجع إلىٰ أَصل وَاحدٍ، وَلَم يُوجد أَحدٌ مِن أَصْحَاب مُحَمّد صلى الله عليه وآله يَشهدُ بِمثل شَهَادة أَبي بَكْر فِي المِيرَاث!.

فَدَفع أَبُو بَكْر، فَاطِمَة عليها السلام عَن مِيرَاثها؛ بِهَذَا الْخَبَر الَّذي أُسندَ إلىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله.

وَهَذَا الْخَبَر يَنقضُ كتَاب الله، وَحُكمَه فِي عِبَادِه!.

فَويلٌ لمَن يُهِمُ أنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله يَنْقضُ مَا جَاء بِهِ مُحكمَاً عَن الله عزَّ وجلّ.

وَقد كَانَ فِي كَلاَم فَاطِمَة عليها السلام، لأَبي بَكْر بَيَانٌ لمَن خَاف الله سُبْحَانَهُ وتَعَالىٰ: أَفِي كتَاب الله أَنْ تَرثَ أَبَاك وَلاَ أَرثَ أَبي، لقَد جِئتَ شَيْئَاً فَرِيّاً!!؟؟.

ثُمّ ٱنْصَرفت عَنْه.

وَمَن أَعجَب العَجَائب: أنّ جَمِيع هَذِه الأُمّة أَجْمَعت: أنّ مَن ٱدّعىٰ لنَفْسِه أَو دَعوىٰ لهُ فِيهَا حقّ أنّه «خَصمٌ» شهَادته لاَ تُقبل حَتَّىٰ يَشْهد لهُ عَلىٰ ذَلِكَ شَاهدَان عَدلاَن لاَ دَعوىٰ لهُما فِي مَا شَهدا فِيهِ.

وَأجمعُوا أَيضاً: أنّ الإِمَام لاَ يحكمُ لنَفْسِه بحقّه دُونَ أَنْ يَشهدَ لهُ بِهِ غَيرُه، ثُمّ النّاس عَلىٰ ذَلِكَ إلىٰ ↔

يومنا هَذَا، لا تُقبل شهَادة الرّجل لنَفْسِه وَلاَ يُحكم لأحدٍ عَلىٰ أحدٍ فِي دَعوىٰ يدّعيها عَلَيْهِ إلاّ بِشَاهِدِين عَدلين؛ غَيْر فَاطِمَة عليها السلام فإنَّه حُكم عَلَيْهَا بِخلاَف مَا حُكم بِهِ عَلىٰ جَمِيع الخَلق، وَٱنْتزع مِن يَدها مَا كَانَتْ تَمْلكه وَتحُوزه -مِن مِيراث أَبِيها صلى الله عليه وآله-، وَمَالها مِن فَدَك الْمَعْرُوف بِها وَلَهَا بِلاَ -شهُود! إلاّ بِمَا ٱدّعىٰ أبُو بَكْر لنَفْسِه، ولِلمُسْلِمِين مِن الصَّدَقَة عَلَيْهِمْ بِأَمْوَال رَسُول الله صلى الله عليه وآله.

فكَان أبُو بَكْر المُدعي لنَفْسِه وَلأَصحَابه أَمْوَال رَسُول الله صلى الله عليه وآله.

فَيَا للعَجب مِن قَبْضه مَا لَيْس بِيَده، وَلاَ شهُود لهُ، وَلاَ بَيِّنَة!؟

وَطَلَبُه الشّهود، وٱلْبَيِّنَة مِن فَاطِمَة عليها السلام عَلىٰ مَا هُو بِيَدها وَلَها!

وَقد أَجْمَعت الأُمّة عَلىٰ أنّ مَنْ كَانَ فِي يَده شَيءٌ فَهُوَ أَحقّ بِهِ حَتَّىٰ يُستحقّ بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَة، فَقَلبَ أبُو بَكْر الحُجّة عَلَيْهَا فِي مَا كَانَ فِي يَدها! وإنّما تَجبُ عَلَيْهِ هُو وَعَلىٰ أَصْحَابِه فِي مَا ٱدّعاه لهُ وَلَهُم.

فَحَكم عَلىٰ فَاطِمَة عليها السلام بِمَا لَم يُحكمْ بِهِ عَلىٰ أحدٍ مِن ٱلْمُسْلِمِينَ وَطَلب مِنْهَا ٱلْبَيِّنَة عَلىٰ مَا فِي يَدها، ومُنِعَتْ مِيرَاثَ أَبِيهَا.

وشَهِدَ عَلىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله أنّه لَم يُورّثها! والله تَعَالىٰ قَد وَرَّثَ الوَلد مِن وَالده؛ نَبيّاً كَانَ أَو غَيْره.

رَاجع كتَاب تَثبِيت الإِمَامَة لِلإِمَامِ يَحيىٰ ٱبن الحُسَيْن الهَاديّ نَشرَه العَلاّمة السَّيِّد مُحَمّد رِضَا الحُسَيْنِيّ الجَلاليّ: ٢٩، ورَاجع صَحِيح البُخَاريّ: ١٢/٧، صَحِيح مُسْلِم كتَاب الْجِهَاد رَقم ٥١ و٥٣ و ٥٤ و٥٦.

وأُنظر، الحوَار الَّذي دَار بَيْنَهَا عليها السلام، وبَيْنَ أَبِي بَكْر، وعُمَرَ، حَيْث قَالت لهُما: «أرَأيتكُما إنْ حَدثتكُما حَدِيثاً عَن رَسُول الله تعرفَانه وَتفعلاَن بِه؟ قَالاَ: نَعَم، فقَالت: نَشدَتكُما الله أَلم تَسمعَا رَسُول الله يقُول: رِضا فَاطِمَة مِن رِضَاي وَسَخط فَاطِمَة مِن سَخطي... فَقَالَ أبُوبَكْر: أَنَا عَائِذ بالله مِن سَخَطه وَسَخطك يافَاطِمَة، ثُمّ ٱنْتحب أبُوبَكْر يَبكي حَتَّىٰ كَادت نَفْسه أنْ تزهَق... وَقَالت: «يَاأبَابكْر، مَا أَسرعَ مَا أَغْرتُم عَلىٰ أَهْل بَيْت رَسُول الله، وَالله لاَ أُكلّم عُمَرَ حَتَّىٰ أَلقىٰ الله».

شَرْح النّهج: ١/١٣٤و: ٢/١٣٤.

وَقَالَ اليَعقوبيّ..فقَالت: «وَالله لتَخْرجنَّ أَو لأَكشفنَّ شَعري وَلأَعجنَّ إِلىٰ الله...».

تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/١٢٦.

وَرَوىٰ الطّبريّ: «فَهجرته - أبَابَكْر - فَاطِمَة، ولمَّا تُوفيت دَفَنَها زَوجهَا، ولَم يُؤذن بهَا أَبَا بَكْر وَصلّىٰ عَلَيْهَا...».

٥ ـ أَنَّ المُبَرّر عِندَ السُّنَّة لتَقدِيم أَبي بَكْر عَلَىٰ عَليّ فِي الخِلاَفَة إمَامَته فِي صَلاَته الجَمَاعَة[1].

⇔ تَأرِيخ الطّبريّ: ٢/ ٤٤٨، البُخَاريّ: ٣/ ٣٨، صَحِيح مُسْلِم: ١/ ٧٢ و: ٥/ ١٥٣، آبن كَثِير: ٥/ ٢٨٥، آبن عَبد رَبّه: ٣/ ٦٤، آبن الأَثِير: ٢/ ١٢٦، كفَاية الطّالب: ٢٢٥، المَسعُوديّ: ٢/ ٤١٤، التّنبيه والأَشْرَاف: ٢٥٠، الصّوَاعِق المحرِقَة: ١/ ١٢، الإِمَامَة وَالسِّياسَة: ١/ ١٤، والسُّنن الْكُبْرَىٰ: ٦/ ٣٠٠. كلّ هَذِه المصَادر تَتحدث بأنّه ـ أبوبَكر ـ، لَم يُصلِّ عَلَيْهَا، بَل دُفنت سرّاً.

وللتَأرِيخ أيضاً قَالَ عُمَرَ بن الخَطَّاب: «.. وَأنّه كَانَ مِن خَبَرنا حِين تُوفّىٰ الله نَبِيَّه أنّ عَلِيَّاً، والزُّبَيْر، وَمَن مَعهُما تَخلفُوا عنّا فِي بَيْت فَاطِمَة».

أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ١/ ٥٥، الطّبريّ: ٢/ ٤٤٦، آبن الأَثِير: ٢/ ١٢٤، آبن كَثِير: ٥/ ٢٤٦، صَفوة الصّفوة: ١/ ٩٧، شَرح النّهج: ١/ ١٢٣، تَأرِيخ السّيوطيّ: ٤٥، السِّيرَة لِابْن هِشام: ٤/ ٣٣٨، تيسِير الوصُول: ٢/ ٤١.

وَقَد توَاترت الأَخْبَار بِذَلك، فَقَد رَوىٰ البَلاَذَرِيّ «بَعَث أَبُو بَكْر، عُمَرَ بن الخَطَّاب إلىٰ عَليّ بن أَبي طَالب حِين قَعد عَن بَيعَته وَقَالَ: آئتِني بِهِ بِأَعْنف الْعُنْف، فَلَمَّا أَتَاه جَرىٰ بَيْنَهُما كَلاَم، فَقَالَ عَليّ: «أَحْلب حَلباً لَكَ شَطرَه...»، وَفِي روَاية آبن قُتَيْبَة فِي الإِمَامَة وَالسِّياسَة: «إنّ عُمَرَ بن الخَطَّاب جَاء فَنَادَاهُم وَهُم فِي دَار عليّ آبن أَبي طَالب، فَأَبُوا أَنْ يَخرجُوا، فَدَعا بِالحَطب وَقَالَ: وَالَّذي نَفْس عُمَرَ بِيَده لتَخرجُنَّ أَو لأَحرقنهَا عَلىٰ مَن فِيها فَقِيل لهُ: يَا أَبَا حَفص إنّ فِيها فَاطِمَة، فَقَالَ: «وإنْ».

أُنظر، الإِمَامة وَالسِّياسَة: ١/ ١٢، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ١/ ٥٨٦، الرّياض النّضرة: ١/ ١٦٧، السَّقِيفَة للجَوهري بروَاية شَرح النّهج لِابْن أَبي الْحَدِيد: ٢/ ١٣٢، تَأرِيخ الخَمِيس: ١/ ١٧٨.

(١) حوَادث السَّقِيفَة تَتّصل مُقدّمَاتها بأَيّام مَرض الرَّسُول صلى الله عليه وآله وَمَا وَقَع مِن حوَادث أَثنَاء إحْتضَاره صلى الله عليه وآله وَهُنا يَحتَج بهَا أَهْل السُّنَّة مِن أَهْل المَعْرِفَة وَالعِلم أَنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله آستَخلَف أَبَابَكر فِي الصَّلاَة. وَقَد وَرَد ذَلِكَ عَن عَائِشَة وَعدّة مِن الصّحَابَة، وَأَسَانِيد تِلكَ القصّة تَنْتَهي كُلّها إلىٰ عَائِشَة، وَمِن جِهَة أُخرىٰ كُلّها تَشْتَمل عَلىٰ أَنّه صلى الله عليه وآله خَرَج إلىٰ المحرَاب وَصَلاَته بالنّاس كَانَت بنَفْسه الشّرِيفَة. أُنظر، صَحِيح البُخاريّ بشَرْح آبن حَجر: ٢/ ١٣٢ و ١٣٧ و ١٦٢، صَحِيح مُسْلِم بشَرْح النّوويّ هَامِش إرْشَاد السّاريّ: ٣/ ٥٤ و ٦١.

أَخرَج البُخاريّ فِي موَاضع عَدِيدَة مِن صَحِيحه بأَسَانِيد مُخْتَلفَة:

⇔

مِنْهَا عَلَىٰ سَبِيل المِثَال لاَ الحَصْر: «قَالَ الأَسوَد: قَالَ: كُنَّا عِندَ عَائِشَة فَذَكرنَا المواظَبَة عَلَىٰ الصَّلاَة وَالتعظِيم لهَا فَقَالت: «لمَّا مَرض رَسُول الله ﷺ مَرضَه الَّذي مَات فِيهِ فَحضَرت الصَّلاَة فَأذن، فَقَال: مُروا أَبَا بَكْر فَليُصلِّ بالنَّاس. فَقِيل لهُ: أَنّ أَبَابَكْر رَجل أَسيَف إِذَا قَام فِي مَقَامك لَمْ يَسْتَطع أَنْ يُصلي وَأَعَاد فَأَعَادُوا لهُ. فَأَعَاد الثَّالثَة، فَقَال: إِنّكنَّ صوَاحب يُوسُف! مُروا أَبَابَكْر فَليُصلِّ بالنَّاس. فَخَرج أَبو بَكْر فَصَلّىٰ، فَوجَد النَّبيّ ﷺ مِن نَفْسَه خِفَّة، فَخَرج يَتهَادىٰ بَيْن رَجُلَين، كَأَنّي أَنْظر رِجلَيه تَخطّان مِن الوَجع، فَأَرَاد أَبُوبَكْر أَنْ يَتَأخر، فَأَومَأ إِلَيه النَّبيّ ﷺ أَنْ مَكَانَك، ثُمّ أَتىٰ بِهِ حَتّىٰ جَلَس إِلىٰ جَنْبه. قِيل للأَعمَش: وَكَان رَسُول الله ﷺ يُصلّي وَأَبو بَكْر يُصَلي بصَلاَته وَالنّاس يُصلّون بصَلاَة أَبي بَكْر؟ فَقَال برَأسهِ: نَعَم.

أُنظر، صَحِيح البُخاريّ بشَرْح آبن حَجَر: ٢ / ١٢٠.

وَفي روَايَة أُخرىٰ بلَفظ: «إِنَّ أَبَابَكْر رَجُل رَقِيق، إِذَا قَرأ غَلَبهُ البُكَاء». أُنظر، صَحِيح البُخاريّ بشَرْح آبن حَجَر: ٢ / ١٣٠.

وَفي روَايَة ثَالثَة بلَفظ: «.. فَلَمّا رَآه أَبُو بَكْر آستَأخر فَأَشَار إِلَيه أَنْ كمَا كُنت... فَجَلس رَسُول الله ﷺ حذَاء أَبي بَكْر إِلىٰ جَنْبه...». أُنظر، صَحِيح البُخاريّ بشَرْح آبن حَجَر: ٢ / ١٣٢.

وَفِي روَايَة رَابعَة: «... فَأَتَاه الرَّسُول فَصَلّىٰ بالنَّاس فِي حَيَاة النَّبيّ ﷺ». أُنظر، صَحِيح البُخاريّ بشَرْح آبن حَجَر: ٢ / ١٣٠.

وَفي روَايَة خَامسَة: «...إِنّ أَبَابَكْر إِذَا قَام فِي مَقَامك لَمْ يَسمع النّاس مِن البُكَاء! فَمُر عُمَر بن الخَطّاب... فَقَالَت عَائشَة: فَقُلت لحَفصَة: قُولي لهُ... فَمُر عُمر بن الخَطّاب... فَفعَلت حَفصَة... فَقَال رَسُول الله ﷺ: صَه إِنّكنَّ لأَنْتنَّ صوَاحب يُوسُف... فَقَالَت حَفصَة لعَائشَة: مَا كُنتُ لأُصِيب مُنْكِ خَيراً».

أُنظر، صَحِيح البُخاريّ بشَرْح آبن حَجَر: ٢ / ١٣٠.

وَهَكذَا يُورد البُخَاريّ أَكثَر مِن عَشرَة أَحَادِيث فَلاَحظهَا.

وَجَاء فِي الموطّأ قَرِيب مِن هَذَا. أُنظر، المُوطّأ ـ بشَرْح السّيوطيّ ١: ١٥٦، وَصَحِيح مُسْلِم بشَرْح النّوويّ هَامش إِرشَاد السّاريّ: ٣ / ٥٤ و ٥٩ و ٦١ و ٦٣، وَصَحِيح التّرمذيّ: ٥ / ٥٧٣، وَسُنن أَبي دَاود: ٢ / ٢٦٦، وَسُنن النَّسَائيّ: ٢ / ١٠ و ٩٩ و ٧٧ و ٧٤، وَدَلاَئِل النُّبوّة للبَيهقي: ٧ / ١٨٦ و ١٨٩.

وَلَسنَا بصَدَد بَيَان مَا جَاء فِي كلّ روَاية وَسَندهَا وَدَلاَلتهَا، وَلَكن لدَينَا بَعْض المُلاَحظَات نَطْرحهَا

⇔ وَنَترك الإِجَابَة لأَهل العِلْم وَالمَعرفَة وَالإِنصَاف وَالتّحقِّيق، وَأَصحَاب الضّمَائر الحيَّة وَالله المُستعَان.

١ ـ هَل خَرَج أَبُو بَكْر فِي جَيْش أُسَامَة؟

فَإِذَا كَان الجوَاب بنَعَم فَكَيف يُصلّي بالنَّاس وَهُو خَارج المَدِينة؟.

٢ ـ أَجْمَعت المَصَادر أَيضاً: «تُوفّي رَسُول الله صلى الله عليه وآله نِصف النّهار يَوم الإِثنَين وَأَبُو بَكْر غَائِب بِالسّنح وَعُمر حَاضر فَآستَأذن عُمَر وَدَخل عَلَيه مَع المُغِيرَة بن شُعبَة... وَكَان أَبُو بَكْر غَائبَاً، فَقُلت: يَاعُمر، قُم فَصلِّ بالنَّاس...». أنظر، مُسنَد أَحْمَد: ٦ / ٢١٩، تَأرِيخ الطّبريّ: ١ / ١٨١٨، تَأرِيخ أَبي الفدَاء: ١ / ١٤٦.

٣ ـ وَإِذَا كَان لَم يَكُن فِي جَيْش أُسَامة. فَكَيف تَردُون قَولَه صلى الله عليه وآله: «لَعَن الله مَن تَخلّف عَنْهُ»، وَكَرّر ذَلِك..»؛ أُنظر، شَرْح النَّهج لآبن أَبي الحَدِيد: ٢ / ٢١، المِلل وَالّنحل للشّهرستَانيّ: ١ / ٢٣.

٤ ـ مَن منّا يَقْبَل أنْ يَكُون الصّدِّيق مِن المَلعُونين وَالمَطرُودِين مِن رَحمَة الله عَلىٰ لسَان نَبيّ الرَّحمَة.

٥ ـ لَو سَلمنَا بصحَة الحَدِيث، فَهَل هَذَا فِيهِ دَلاَلَة خَاصّة لهُ عَلىٰ الإِمَامَة الكُبرىٰ وَالخِلاَفَة العُظمىٰ دُون غَيره مِن المُسلِمِين مِمّن أَقَامه مَقَامه، كَسَالم مَولىٰ حُذَيفَة الّذي كَان يَؤم المُهَاجِرين وَالأَنصَار فِي مَسْجد قِبَاء؟. أُنظر، شَرْح النَّهج للمُعتزلي: ٢ / ٢٦٤. وَعتّاب بن أُسيد إِمَام مَكّة؟. أُنظر، الطّبقَات الكُبرىٰ: ٣ / ٨٧ و ٨٨، السِّيرَة الحَلبيّة: ٢ / ٢٣، الخُلفَاء الرّاشدُون: ٤ / ٢٣٢ للدّكتهور طٰه حُسَين. وآستَخلف آبن أُمّ مَكتُوم للإِمَامَة وَهُو أَعمىٰ. أُنظر، سُنن أَبي دَاود: ١ / ٩٨، مِنهَاج السُّنَّة: ٤ / ٩١، أُسد الغَابَة: ٤ / ٢٣٦.

٦ ـ كَيف نُفَسّر هَذَا الإِضطرَاب فِي الرّوايَات الوَاردَة بخصُوص صَلاَة أَبي بَكْر؟ فتَارةً صَلّىٰ صلى الله عليه وآله عَن يَمِينه وَهُو يُصلّي عَن يَسَاره، وأُخرىٰ: صَلّىٰ أَبُو بزكْر بصَلاَة النّبيّ صلى الله عليه وآله وَالمُسلمُون يُصلّون بصَلاَة أَبي بَكْر.

٧ ـ كَيف يَأتَم أَبُو بَكْر بالرَّسُول صلى الله عليه وآله وَهُو عَن يَسَارِه؟ وَهَل يُوجد مَن يُصَحّح هَذه الفُوضىٰ الفِقهيّة ـ إنْ صَحَّ التّعبِير؟

وَمَعنىٰ الإِقتدَاء هُو إِقتدَاؤه بصَوته عَلىٰ أَنّه صلى الله عليه وآله كَان جَالسَاً وَأَبُو بَكْر قَائِمَاً فكَانَت بَعْض أَفعَاله صلى الله عليه وآله تُخفىٰ عَلىٰ بَعْض المَأمُومِين فلأَجل ذَلكَ كَان أَبُوبَكْر، كالإِمَام فِي حَقّهم. أُنظر، عُمدَة القَاريّ: ٥ / ١٩٠.

٨ ـ صَرّح الشّافعيّ بأَنّه صلى الله عليه وآله لَم يُصلّ بالنَّاس فِي مَرض مَوته فِي المَسجِد إِلّا مرّة وَاحدَة. وَهي هَذِه ⇔

وَلسنَا بحَاجَة إِلَىٰ المَزِيد عَلَىٰ هَذِهِ القَضَايَا الخَمْس الَّتي آمَن بهَا السُّنَّة، وَنَقلهَا النَّشَّار عَنْ كُتُبهِم وَمَصَادرهِم... وإِذَا جَمَعنَا هَذِهِ القَضَايَا بكَلاَم وَاحد، وَرَبطنَا بَعْضهَا ببَعْض كَانَت البنَاء المَنْطقي للحُكم، وَالدَّلِيل الوَافِي الكَافِي عَلَىٰ أَنَّ الخِلاَفَة حَقّ إِلهي لعَليّ، وَأَنَّ غَيرَه غَاصب لهَذَا الحَقّ، مَا دَامَت الأُمّة المَعصُومَة عَنْ الخطَأ قَد ٱعْتَرفَت بعَليّ، وَٱخْتَلفَت فِي غَيره، وَمَا دَام الثَّابت قَطعَاً عَنْ الَّذي ٱعْتَرفَت بِهِ الأُمّة المَعصُومَة أَنَّه هُو صَاحب الحَقّ دُون سوَاه... إِذَن، لاَ شَيء وَرَاء هَذَا إِلاَّ الضَّلاَل، والأَفْضَل المَعلُول عَنْ علّتهِ، وَالنَّتيجَة الحَتميَّة عَنْ أُسسهَا وَمُقَدّمَاتهَا...

وَهَذَا بالضَّبط مَا فَعَلهُ النَّشَّار فِي كتَابهِ نَشأَة الفِكْر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم... آمَن بِالمُقدّمَات، وَجَحد نَتِيجتهَا... فَكَان شَأنّه فِي ذَلِكَ شَأن مَن ٱعْتَرف بأَنَّ لَكَ يَداً يُمنىٰ، وَيَداً يُسرَىٰ، ثُمَّ أَنْكَر أَنْ تَكُون لَكَ يَدَان... وهَكَذَا يَفْعَل التَّعصب بصَاحبِهِ... يُبْعد العَقل، وَيُحكّم الهَوىٰ الَّذي يَنْفي الشَّيء بأَدلّة الثُّبُوت، وَيُثبتَه

↔ المَرّة الَّتي صَلّىٰ فِيهَا قَاعِداً وَكَان أَبُوبَكر إِمَامَاً، ثُمّ صَار مَأمُومَاً يُسمع النّاس التّكبِير. أُنظر، فَتْح البَاريّ: ٢/١٣٨.

وَيُفهَم مِن كَلاَم الشّافعيّ بأَنّه لَم يُصلّ أَبُو بَكر إِمَامَاً حَتّىٰ وَلَو رُكعَة وَاحدَة.

٩ ـ هَل يَجُوز أَنْ يَتَقدّم عَلىٰ رَسُول الله ﷺ أحد فِي الصَّلاَة طِبقَاً لهَذه القَاعدَة وَالّتي نَصّ عَلَيها كَثِير مِن عُلمَاء أَهْل السُّنَّة، لاَ يَجوز لأَحد أَنْ يُؤمه. أُنظر، نَيل الأَوطَار: ٣/١٩٥، السِّيرَة الحَلبيَّة: ٣/٣٦٥.

١٠ ـ كَيف نُفسّر الإِضطِرَاب الوَارد فِي مَتن الرّوايَة، فَمرّة تَذكرُون أَنّ عَائِشَة قَالَت لبلال مُره ـ أَبَا بَكر ـ فَليصلّ بالنَّاس، وَمرّة ثَانيَة: إِنَّ عُمَر صَلّىٰ وَرسُول الله ﷺ سَمع صَوته فَغَضب وَقَال: مُروا أَبَابَكر. وَثَالثَة «ٱدعُو لِيّ عَلياً». أُنظر، مُسنَد أَحمَد: ٣/٢٠٢، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٢/٤٣٩.

وَرَابعَة: إِنَّ الّذي أَمر عُمَر بالصَّلاَة هُو عَبد الله بن عُمَر.. وَخَامسَة: أَنه ﷺ قَال: «مُروا بلالاً فليؤَذّن، وَمُروا بلالاً فَليُصلّ بالنَّاس». أُنظر، الإِمَامَة فِي أَهم الكُتب الكَلاَميَّة للسَّيِّد عَليّ المِيلانيّ: ٣٥٥.

بأدلّة النَّفي...

وَأَغرَب مِن هَذَا المَنطق، أو مِثْلَه فِي الغَرَابَة أَنْ يُؤمن النَّشَّار وَغير النَّشَّار بأَنَّ الحَقّ الإلْهي لعَلَيّ فِي الخِلاَفَة قَد نَسخَه إئتمَام أَبي بَكْر فِي الصَّلاَة، مَع العِلْم بأَنَّ القَائِلِين بهَذَا النَّسخ يُجِيزُون الصَّلاَة خَلف البَر وَالفَاجر، وَالفَاسق وَالعَادل.. وَأَنَّ الكَثِير مِن أَئِمّة المَسَاجد لاَ يَأتَمنهُم الإِسْلاَم وَنَبيّ الإِسْلاَم عَلَىٰ عَنْزَة جَربَاء مِن أَموَال المُسْلِمِين وَالصَّالح العَام.

وَبَعْد، فَهَذي بكُلّ بسَاطَة هِي عَقِيدَة الشِّيعَة الإِمَاميَّة بالخِلاَفَة ـ عَليّ أَولىٰ بهَا مِن غَيرِهِ ـ وهَذَا هُو الفَارق الجَوهَري بَيْنَهُم وبَيْنَ غَيرهِم مِن الفِرق الإِسلاَميَّة... وَأَقوَال السُّنَّة تُبَرّر هَذِهِ العَقِيدَة. وَتَدل صَرَاحَة عَلَيهَا، وَتَنْتَهي حَتماً إِليهَا... إِذَنْ، كَيف صَارَت هَذِهِ العَقِيدَة غَير مَعقُولَة، وَلاَ مَقبُولَة ؟. أَلأَنَّ الخَرَافِي ابْن سَبَأ وَضَع أُسسهَا وقَوَاعِدهَا فِي كُتب السُّنَّة، أَو لأَنّها لاَ تَعْتَرف بغَير عَليّ بن أَبي طَالب ؟.. وَأي ذَنْب الشِّيعَة إِذَا أَجمَعَت الأُمّة المَعصُومَة عَلَىٰ الإِعْترَاف بعَليّ، وَلَم تُجمع عَلَىٰ الإِعترَاف بغَيره ؟.. وَهَل يَجب عَلَىٰ الشِّيعَة أَنْ يُكذّبُوا هَذِهِ الأُمّة المَعصُومَة، لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنّها اعْتَرفَت بعَليّ، وإِلاَّ لأَنَّ عَلِيّاً وفَاطِمَة بضعَة الرَّسُول يَعْتَقدَان بأَنَّ الخِلاَفَة حَقّ إِلْهي لهُ ؟..وَكَيف لاَ يَكُون عَليّ مُحقّاً، فِي قَولهِ: «أَنَّه أَوْلَىٰ بالخِلاَفَة»[1]، وَقَد اعْتَرفَت بِهِ الأُمّة المَعصُومَة، وَاخْتَلفَت فِي غَيرِه ؟... وَإِذَا كَان مُحقّاً وَصَادقَاً فِي كُلّ مَا يَقُول، فَيَكف صَار المُعْتَرفُون بصِدقهِ العَاملُون بقَولهِ مُبْطِلِين مُفْتَرِين ؟.

---

(١) تَقَدَّمت تَخرِيجَاته. وَأُنظر، كتَابنَا «البَيْعَة، وَولاَيَة العَهْد، والشُّورَىٰ، وآثَارهَا فِي تَنْصِيب الخَلِيفَة دِرَاسَة عِلميَّة تَحليليَّة لرَدّ الشُّبُهَات».

كَلَّا..أَنَا لاَ أُصَدق أَبدَاً أَنَّ الَّذِين يُثِيرُون العَجِيج وَالضَّجِيج حَول عَقِيدَة الإِمَاميَّة وَيَكتبُون وَيَنْشرُون عَنْهَا مُسْتَنكرِين، لاَ أُصَدق أَبدَاً ـ مَع هَذِهِ البَرَاهِين وَالإِلزَامَات ـ أَنَّهُم يُؤمِنُون بمَا يَقولُون..بَل هُنَاك سرّ خَفي، يَفْتَح أَفوَاهِهُم، وَيُحرّك أَقلاَمهُم...وَقَد يَكمن هَذَا السّر فِي التَّعصب الأَعمَىٰ، وَقَد يَكُون فِي الجيُوب، لاَ فِي القُلُوب...

لاَ حَدّ وَلاَ أَسَاس:

وَهَكَذَا يَمْضي النَّشَّار فِي كتَابِهِ الَّذي لاَ حَدّ فِيهِ وَلاَ أَسَاس لأَحكَامه، وَلاَ لطَرَائق إِثبَاتهَا.. فَتَرَاه تَارَة يَرسل أَقوَالَه إِرسَالاً إِعتمَاداً عَلَىٰ قَوْل مُؤلّف مِن غَير تَمْحِيص، كَإِيمَانه بِاَبن سَبَأ وَغَيرَه. وَتَارَةً يَسْتَرسل مَع التَّخيل وَالتَّخرص، كقَولهِ بِأَنَّ فِكرَة الإِثْني عَشَر إِمَامَاً غَير إِسلاَميَّة وَمَا إِلَيهِ، وَحِيناً يُقرّر أَشيَاء، ثُمَّ يَنْقضهَا، كقَولهِ بتَحرّر الإِمَاميَّة وَمرُونَة مَذْهبهُم، ثُمَّ الحُكْم عَلَيهِم بالتَّحَجّر وَالجمُود، وفِي مَورد آخر تَبدُو أَقوَاله قَرِيبَة مِن الوَاقِع، كَالتي كَشَف بهَا حَقِيقَة العُثمَانيَّة وَالأُمويَّة، وعَنْ مكَانَة الإِمَام عَليّ أَمِير المُؤْمِنين...وَلَكن أَخطَاءهُ تِلكَ قَد ذَهَبت بلَفْتَاتِهِ إِلَىٰ الحَقّ والوَاقِع، وكُلّ مَا بَذَله مِن جهُود فِي كتَابهِ.. وَحَيث قَدّمنَا فِي الفِقْرَات السَّابقَة أَمثلَة مِن أَقوَاله الَّتي لاَ تَقُوم عَلَىٰ أَسَاس مِن الحَقِيقَة نَذْكُر فِيمَا يَلي أَقوَاله الَّتي كَشَفت عَنْ الحَقّ والصُّدق. لاَ لشَيء إِلاَّ للتَّدلِيل عَلَىٰ أَنَّ النَّشَّار يَسِير فِي كتَابِهِ الضَّخم بغَير خُطىٰ ثَابتَة، وعَلَىٰ طَرِيق غَير مَحدُود المَعَالم، وَلاَ يَهدف إِلَىٰ شَيء مُعَيَّن.

العُثمَانيّة وَالأُمويّة :

قَالَ : «كَرِهَ العُثمَانيَّة وَالأُمويَّة الإِسْلاَم أَشدّ الكَرَاهيَّة ، وَآمتلأت صدُورهُم بِالحِقد الدَّفِين نَحو رَسُول الله وَآله وَأَصحَابه ، كَرهُوا أَبَا بَكْر وَعُمَر ، كمَا كَرهُوا عَلِيّاً سوَاء بسوَاء ، وَلَكن الفُرصَة آتَتهُم فَقَط حِين قُتَل عُثْمَان[1] ، وَبآسم الشَّيخ

---

(١) قُتل بَعد أنْ آشتد الطّعن عَلَيْه بِسبب مُخَالفَاته الَّتي لا تُحصىٰ ، ولكنْ نَذكر طَرفاً مِنْهَا للتَّعَرُّف عَلىٰ مُخلفَات الفَلتَة فِي بَيعة أبِي بَكْر ، وعُمَرَ ، كمَا آعترفَا هُما بذَلك ، وَكَذَلِك عَلىٰ عقَابِيل الشُّورَىٰ ... والبَاب الَّذي فَتَحه عُثْمانَ لِبَني أُمَيّة ... ثُمَّ كَيف أنقَضُوا عَلَيْه وَبَترُوه بَعد أنْ تَبرءوا مُنْهُ ؛ لأَنَّ المُنَافق لاَ يُؤْمِن شَرّه ....

ودَولَة عُثْمانَ ظَهر فِيها النِّفَاق وَبَلغ أَوج عَظَمته إنْ كَانَتْ لَه عَظمَة ـ إنْ صَح التّعبِير ـ لأَنَّ العَظَمة لله وَحده سُبحانه وَتَعَالىٰ.

مَنع كِتَابة الحَدِيث لَيْس مِن درَاستنا هَذِه ، ولكن نَذكرها آستطرَاداً ؛ لأَنَّ عُثْمانَ هُو أَيضاً مَنع كتَابة الحَدِيث ، وأَوَّل خُطوة بَدأ بِها قَوله : « لاَ يَحل لأَحد يَروي حَدِيثاً لَم يُسمع بِهِ فِي عَهد أبِي بَكْر ولاَ فِي عَهد عُمَرَ بن الخَطَّاب ».

أنظر ، الطَّبقَات الْكُبْرَىٰ : ٢ / ٣٣٦ ، كَنْز الْعُمَّال : ١٠ / ٢٩٥ . أُنظر ، الطَّبقَات الْكُبْرَىٰ : ٢ / ٣٣٦ ، كَنز الْعُمَّال : ١٠ / ٢٩٥ ، ورَاجع أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة الْمحَمَّدِيّة ، أَو دِفَاع عَن الحَدِيث ، مَحْمُود أَبُو رَيَّه : ٤٦ .

إذَنْ هُو لاَ يَختلف عَن صَاحِبِيه ، بل زَاد عَلِيهم وأَتْسعت الطَّبَقَة الإِرْستقرَاطِية العُثْمانِيَّة وزَادت قَائِمة النُّبلاء . ومِن هُنا ظَهرت الحَرَكَات المُضَادة الَّتي تئن تَحت العَبَاءة الأُمويَّة ، ولذَا نَرىٰ عُثْمانَ يَقف ويَقول : « أَيُّها آلنَّاس إنَّ أَبَابَكْر ، وعُمَرَ كَانا يَتأولاَن هَذَا الْمَال ظِلف أَنْفسهُما وذَوِي أَرْحَامهُما ، وإنّي تَأولت فِيهِ صِلَة رَحمي ».

أُنظر ، الطَّبقَات الْكُبْرَىٰ : ٣ / ٦٤ ، كَنز الْعُمَّال : ٥ / ٦٢٧ .

وَيَقول : « .. لَو أَنَّ بِيدي مفَاتِيح الْجَنَّة لأَعطَيتُها بَنِي أُمَيَّة حَتَّىٰ يَدخُلوا عَن آخرهِم ...

أُنظر ، أُسد الغَابة فِي مَعْرِفة الصَّحَابة : ٣ / ٣٨٠ ، تَطهِير الجِنَّان وَاللِّسَّان لِابْن حَجَر : ٤٦ .

وَتَرك عُثْمانَ نَفْسه يَوم قَتله ، ثَلاثِين أَلف أَلف دَرهم . وَخَمْسمِئَة أَلف دَرهم ، وَخَمسُون وَمِئة أَلف دِينار وتَرك أَلف بَعِير ».

↔ أُنظر، ٱلْفَتْح الرَّبانيّ: ٢٢/ ٣٣٢، الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ: ٣/ ٧٦.

كمَا أَنَّ عُثْمانَ سَار عَلىٰ سِيرة عُمَرَ بن الخطَّاب فِي إِخْتِيار الأُمرَاء، فَقد عَين أبَا زُبيد النَّصرانِي، وإيَاس بن جَبِيح ـ مِن أَصْحَاب مُسِيلمة الكَذَّاب ـ وطَلحة بن خُوَيْلد ـ الَّذي آدَّعىٰ النُّبُوَّة ـ فَسار عُثْمانَ عَلىٰ مَنهج صَاحبه فَعَين الوَليد آبن عُقْبَة حَتَّىٰ ظَهر مِنْهُ شُرب الخَمر، وَهُو الَّذي نَزَلت فِيهِ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، ٱلْحُجُرَاتِ: ٦.

ونَزلت فِيهِ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾. ٱلسَّجْدَةِ: ١٨.

وَلاَ أَدْرِي كَيفَ يَرد الأُستَاذ مُحَمَّد زَكي الدِّين مُحَمَّد قَاسم عَلىٰ هَذَا وَغيره عِندَمَا قَالُوا: (الصَّحَابَة كُلُّهُم مِن أَهْل الجَنَّة قَطْعاً، وَلاَ يَدخُل أَحَد مِنْهُم النَّار).

أُنظر، فِي عَالم القِيَم مَع الخُلفَاء الرَّاشدِين، مُحَمَّد زَكي الدِّين مُحَمَّد قَاسم: ١٥.

وَآسْتَعمل سَعد بن العَاص عَلىٰ الْكُوفَة وظَهر مِنهُ أشيَاء مُنكرة حَتَّىٰ قَالَ: «إِنَّما السَّواد بُستان لِقُرَيْش تَأخذ مِنْهُ مَا شَاءت وتَترك مِنْهُ مَا شَاءت». حَتَّىٰ إِنَّه لَم يَعزله بآختيَارة بَعد أنْ أُبلغَ بِأفعَاله، بَل رَده أَمِيراً عَلىٰ الْكُوفَة، وأَمره بِالتَّضيِيق عَلىٰ أَهْلها، فَلمَّا جَاء ليدخُل الْكُوفَة خَرج أَهْلها عَلَيْه بِالسَّلاح فَتَلقُوه فَردُوه، وكَتبُوا إِلىٰ عُثْمانَ: «لاَ حَاجَة لنَا فِي سَعِيدك ولاَ وَلِيدك».

أُنظر، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ٨٨ و ٩٤، آبن الأَثِير فِي الكَامِل: ٣/ ٦٧ و: ٣/ ٧٣، الإِسْتِيعَاب: ٢/ ٦٢١.

وَجَعل عَبدالله بن أَبِي السَّرح أخَا عُثْمانَ مِن الرَّضَاعة وَالِياً عَلىٰ مَصر بَعد أنْ عَزل عَمْرُو بن العَاص عَنْهَا ـ وعَبدالله كَان كَاتباً للوَحي كمَا يَدعُون، ثُمَّ آرتَد مُشركاً وأَمَر النَّبيّ ﷺ بِقَتله ولَو وُجد مُتَعَلِّقاً بأَستَار الكَعبَة لكنَّ عَبدالله آختَفىٰ عِند عُثْمانَ إِلىٰ أنْ جَاء دَوره وَأمرَه أنْ يَغزو بِلاَد إِفرِيقِيه؛ فَإنْ فَتحهَا فَلهُ خُمس الْخُمُس مِن الغَنِيمَة، فَسَار إِليهَا فِي عَشرة آلاَف فَآفتَتحهَا، وَقَتل خَلقاً كَثِيراً مِن أَهْلها.

أُنظر، البدَاية والنّهاية: ٧/ ١٥٢، آبن الأَثِير: ٣/ ٤٣، الطَّبريّ: ٥/ ٤٩.

وَسيّر أَبَا ذَر إِلىٰ الرَّبَذَة مَطْرُوداً، وَهِي خَارج المَدِينَة، وَعِندَما وَدَّعَه الإِمَام عَليّ عليه السلام غَضِب عُثْمان، وَلَكنْ لمَّا سَمِع الإِمَام عَلي عليه السلام بِغَضب عُثْمان، قَالَ مَقُولَته المَشْهُورة: (غَضَب الخَيل عَلىٰ اللُّجام).. أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٥/ ١١٢، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٣/ ٦٩، مرُوج الذَّهب: ٢/ ٣٥٠.

وَسيّر عَامر بن عَبد قَيْس، مِن الْبَصْرَة إِلىٰ الشَّام، وطَلب مِنْهُ عَبدالله بن خَالد بن أُسيد صِلة فأعطَاه أرْبعَمئة أَلف... وآفْتَتح إِفرِيقيه وأَخذ خُمسها فَوَهبه لمَرْوَان». ↔

↔ وَقَالَ آبن هِشَام فِي السِّيرَة الحَلبية: «وسَبب هَذِه الْفِتْنَة أَنَّهُم نَقمُوا عَلَيْه أُموراً مِنْهَا عَزْله لأكَابر الْصَّحَابَة مِمَّنْ وَلاَّهُ رَسول الله صلى الله عليه وآله، ومِنْهُمْ مَن أَوصىٰ عُمَرَ بِأَنْ يَبقىٰ عَلىٰ وِلاَيته وَهُو أَبُو مُوسىٰ فَعزَله عُثْمانَ وَوَلىٰ آبن خَالد عَبدالله آبن عَامر مَحله، وَعَزل عَمْرُو بن العَاص عن مَصْر وَوَلاَّهَا آبن أَبِي سَرح، وعَزل الْمُغِيرَةَ عَن الْكُوفَة، وعَزَل آبن مَسعود عَنْهَا وأَشخَصه إِلىٰ الْمَدِينَة، وعَزل سَعد بن أَبِي وَقَّاص عَن الْكُوفَة وَوَلىٰ أخَاه لأُمّه الوَليد بن عُقْبَة الَّذي سمّاه الله تَعَالىٰ فَاسقاً... وَمِنْهَا أَنَّه أَدخل عَمّه الحَكم وكَان يُقال لهُ طَرِيد رَسُول الله صلى الله عليه وآله وَلَعِينه... وأَنَّه حَبس عَطاء عَبدالله آبن مَسعود وهَجره، وحَبس عَطَاء أُبي بن كَعب، ونَفىٰ أَبَا ذَرّ إِلىٰ الرَّبَذَة، وَأَشخَص عبَّادة بن الصّامت مِن الشّام لمّا شكَاه مُعَاوِيَة... وضَرب عَمَّار بن يَاسر، وكَعب بن عُبَيْدَة، ضَربَه عشرين سَوطاً ونَفَاه إِلىٰ بَعْض الجبَال، وَقَالَ لِابْن عُوف إِنَّك مُنَافق... وأَنَّه أَحرق الصُّحف الَّتي فِيها الْقُرْآن، وأَنَّه أَتم الصَّلاة بِمِنىٰ... وأَنَّه تَرك قَتل عُبَيْد الله وقَد قَتل الهُرمزَان...».

أُنظر، المَصَابيح، لأَحمَد بن إِبْرَاهِيم: ٢٨٨، العَقْد الفَريد: ٣/ ٧٧ و ٩١، السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢/ ٨٢، الطَّبعَة الثَّانية مَصْر، شَرْح النَّهج: ١/ ٦٦ و ٢٣٣، مُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٣/ ٣٣٧ و ٣٤٥، آبن الْأَثِير: ٣/ ٦٥ و ٧٣. تَأَرِيخ الطّبريّ: ٥/ ٨٠ و ٩٤، مُسْنَد أَحْمَد: ٥/ ١٥٥ و ١٦٦، و ٦: ٤٥٧، كَنز الْعُمَّال: ٦/ ١٧٠، المعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٨٤، آبن كثِير: ٧/ ٤٥٢، تَأَرِيخ أَبِي الفدَاء: ١/ ١٦٨، الْإِصَابة: ٣/ ٦١٩، سُنن البَيْهَقِيّ: ٨/ ٦١، الطَّبَقَات لِابْن سَعد: ٥/ ٨، أَنْسَاب الْأَشْرَاف: ٥/ ٢٨، مرآة الجنَّان: ١/ ٨٥، كُلّ هَذِه المصَادر وغَيْرها نَقلت لنَا هَذِه المَساوىء العُثْمانية بِشَكل مُفَصل. فمَن أَرَاد المزَيد فليرَاجع.

وَقَد أَخرَج صَاحب الْأَغَاني قَول عُثْمانَ: «... أَمَا يَجد مُرَاق أهْل الْعِرَاق وَفُساقهم مَلجأً إِلاّ بَيْت عَائِشَة؟ فَسَمعت عَائِشَة فَرفَعت نَعل رَسُول الله صلى الله عليه وآله، وقَالت: تَركتَ سُنَّة رَسُول الله صَاحب هَذَا النَّعل، فَتَسَامع ٱلنَّاس فجَاءوا حَتَّىٰ مَلأوا المَسجد فمَن قَائِل: أَحسنتِ، ومَن قَائِل: مَا لِلْنِّسَاء ولهَذا؟ حَتَّىٰ تحَاصبوا وتضَاربوا بِالنِّعَال... وَقَد وَاجهه جُنْدُب ومَا أدرَاك مَا جُنْدُب، وزَيد بن صُوحان. فزَيد هُو القَائل لعُثْمانَ: «مِلتَ فمَالت أُمتك آعتدل تَعتدل أُمتك».

أُنظر، الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ: ٦/ ١٢٤.

وتَجري الْأَحدَاث يَوماً بَعد يَوم ضِد عُثْمانَ عندما كَشَّر عَن نوَاياه السَّيِّئَة وأَظهرها فِي خُطْبَته حِين قَال: «فَقَد والله عِبتُم عَليَّ بمَا أَقررتُم لِابْن الخَطَّاب بِمثله، ولكنّه وَطئَكُم برِجله وضَربكُم بِيده وقَمَعَكُمْ ↔

بِلسَانه...». أُنظر، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ٩٧، البدَاية والنّهاية: ٧/ ١٦٩، الإِمَامة والسِّيَاسة: ١/ ٣٤ ـ٣٨، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٣/ مَقتل عُثْمانَ.

وَلذَا عِندما طُلب مِن عُثْمانَ أَنْ يَستقِيل مِن مَنصب الْخِلاَفَة قَال: «لاَ أَنْزَع قَمِيصاً أَلبَسنِيه الله عزَّوجلّ...». أُنظر، المَصْدَر السَّابِق: ٤/ ٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٥ و٣٧٧، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٣/ ١٦٩، بَيرُوت، شَرْح النّهج: ٢/ ١٥٠.

وَقَالَ أَبو سُفْيَان فِي جَمع ضَمَّ بَني أُمَيَّة فِي دَار عُثْمان بن عَفَّان: «يَا بَني أُمَيَّة تَلقفُوها تَلقف الكُرَة، فَوَالَّذي يَحلِف بِهِ أَبو سُفْيَان مَا زِلتُ أَرجُوها لَكُم وَلتَصِيرَّن إِلىٰ صِبيَانكُم وِرَاثة».

أُنظر، مرُوج الذَّهب: ٢/ ٣٥١، النّزَاع وَالتَّخَاصم، تَحقِيق: حُسين مُؤنس: ٣٨.

ومِن هَذَا وغَيْره مِن الأَسْبَاب هِي الَّتي جَعلت الثّوار يَقتحمُون بَاب الُمجَاهِد وَيرَدُونه قَتيلاً بَعد أَنْ اَستَنجَد بمُعَاوِيَة حَلِيفه وصَاحب بِطَانته، ولكنّه تَبَاطأ عَنْه كمَا يَذكر الطَّبريّ.

أُنظر، تَأرِيخ الطّبريّ: ٥/ ١١٥.

وأَمَّا السَّيِّدة عَائِشَة فَإِنّها أَوّل مَن كَفَّرَته وقَالت: «اَقتلُوا نَعْثَلاً فَقد كَفر». أُنظر، تَأرِيخ الْفُتُوح لِابْن أَعْثَمْ: ١٥٥، النّهاية لِابْن الأَثِير: ٥/ ٨٠، شَرْح النّهج: ٤/ ٧٧.

أَمَّا طَلْحَة بن عُبَيْد الله فكَان يَوم قُتل عُثْمانَ مُقنعاً بِثَوب أَستُتر بِه عَن أعيُن اَلنَّاس، وكَان يَرمي دَار عُثْمانَ بالسّهام كَمَا ذكر شَرْح النّهج لِابْن أَبِي اَلْحَدِيد. ولِطَلْحَة قِصَّة مشهورة مع عُثْمانَ عِندَما أَشْرف مِن الخَوْخَة عَلىٰ الثّوار. أُنظر، شَرْح النّهج لِابْن أَبِي اَلْحَدِيد: ٢/ ٤٠٤، اَلْفَتْح الرَّبانيّ: ٢٢/ ١١٢، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ١٢٢.

وأَمَّا عَمْرُو بن العَاص المُستَشار السّيَاسِي السّابق لهُ فقَد نَاداه يَوم الْقَتْل مِن نَاحية المَسجد: اَتق الله يَاعُثْمانَ فإِنّك قَد رَكبت نَهابِيراً ورَكبنَاها مَعك فَتُب إِلىٰ الله تَتُب. فنَاداه عُثْمانَ: وإِنّك هُناك يَا اَبن النّابغة قَملت جُبتك مُنذ تَركتُك مِن الْعَمَل... فنَاداه اَلنَّاس... ياعُثْمانَ تُبْ إِلىٰ الله وَاَظهر اَلتَّوْبَة يَكف اَلنَّاس عَنك. أُنظر، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥/ ١٠٨، ١١١.

وأَمَّا مَرْوَان بن الحَكم فَقد كَانَتْ مُهمته تَصعِيد المَوقف وَهُو الْعُنْف مِن قِبل الثّوار ضِدّ (الُمجَاهِد) عُثْمانَ بكتَابته الكتُب المُزَورة والَمختُومة بِختم ذِي النّورين فِي قَتل مُحمّد بن أَبِي بَكْر وأصحَابه مِن أَهْل مَصْر، حَتَّىٰ نَائِلة زوّج عُثْمانَ حَذَّرته مِن مَرْوَان وقَالت لعُثْمانَ: «إِنّك إِنْ أَطَعت مَرْوَان قَتَلك». ومَرْوَان هُو القَائل للنَّاس: «شَاهَت الوجُوه إِلاّ مَن أُريد..».

الشَّهِيد، وإِمَام جمهُور الشَّام قَامُوا يُعلنُون أَنَّهُم إِنَّما غَضبُوا لعُثمَان. وُخُدع أَهْل الشَّام حقّاً، وَتَابعُوا الكَذب وَالخدَاع، وَلَم يَعلمُوا حِينَئذٍ أَنَّ مَن يَتَمسحُون بالشَّيخَين كَانُوا أَشدّ أَعدَاء الشَّيخَين، وأَنَّهُم خَضعُوا خلاَل حُكمِيهما خَوفَاً مِن سَطوَة المُسْلِمِين، وَتَمكِيناً فَقَط لأِقدَامِهِم فِي المُجْتَمع الجَدِيد، وَقَد كَانُوا بالأَمْس الطُّلقَاء، وَالمُؤلّفَة قُلُوبهُم »[1].

وَقَالَ: « اَعْتَنَق أَبُو سُفيَان بن حَرْب الزَّندَقَة، وَلَمْ يَتَنبّه البَاحثُون إِلَىٰ سَبَب عَدَاوَته الكُبرىٰ، وَضَغنه المَرِير عَلَىٰ الإِسْلاَم، سوَاء فِي الجَاهليَّة، أَو بَعْد أَنْ أُرغمَ عَلَىٰ اَعْتنَاق الإِسْلاَم غَدَاة فَتْح مَكّة، أَمّا السَّبب فِي هَذَا فَهو أَنّه كَان فِي الجَاهليَّة زندِيقَاً، ونَحْنُ نَرَاهُ يَشْهَد حُنَيناً مَع رَسُول الله صلى الله عليه وآله وَكَانَت الأَزلاَم مَعَهُ يَسْتَقسم بهَا، وَكَان كَهفَاً للمُنَافقِين، وَكَان يَتَشفىٰ فِي المُسْلِمِين إِذَا كَشَفوا بَعْض الكَشف يَوْم اليَرمُوك، فَلَم يُؤمِن، حَتّىٰ بعُرُوبَته »[2].

⇔ أُنظر، البدَاية والنّهاية: ٧ / ١٧٣، تَأرِيخ الطَّبريّ: ٥ / ١١٢.

وَمِن جرَّاء ضَعف عُثمان لآن لهُم حَتّىٰ رُكب، وَلَو كَانَت بِيَده مَفَاتِيح الجَنَّة لأَعْطَاها لِبَني أُميَّة كمَا يَقول هُو. أُنظر، تَطْهِير الجِنَّان وَاللّسَان، لِابن حَجَر: ٤٦، أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفة الصَّحَابَة: ٣ / ٣٨٠، الطَّبقَات الكُبرىٰ، لِابْن سَعد: ٥ / ١٧٢، تَأرِيخ الطَّبري: ٥ / ٣٥.

لَم يَكن عُثْمانَ يَتحمل حَتّىٰ النّقد البَسِيط، فحِين سَخر أَبوذَّر الغفَاري عِندما تَساءل عُثْمانَ: أَترُون بَأساً أَنْ نَأخذ مَالاً مِن بَيْت المُسْلِمِين فَنُنفقه فِيما يُقوِينا مِن أَمرَنا ونُعطيكمُوه؟ قَال لهُ عُثْمانَ: « مَا أَكْثَر أَذاكَ لِيّ! غَيِّب وَجهك عَني فقَد آذِيتنا »، فخَرج أَبُو ذَرّ إِلىٰ الشّام، فَكتب مُعَاوِية إِلىٰ عُثْمانَ أَنَّ أَبَا ذَرّ تَجتمع إِلَيه الجمُوع، وَلاَ آمن أَنْ يُفسدهم عَلَيْكَ. فَكتب إِلَيه عُثْمانَ لِيحمله عَلىٰ بَعير عَلَيْه قَتب يَابس ويَرسله إِلىٰ الْمَدِينَة، وَقَد تَسلخت بوَاطن أَفْخَاذه!». وقَد قِيل له: « أتقِ الله يَاعُثْمانَ، فإِنّك قَد رَكبت أُموراً، ورَكبناها مَعك، فَتُب إِلىٰ الله نَتُب مَعك...». أُنظر، مروج الذّهب: ٢ / ٣٤٤.

(١) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ / ٢٢٨. طَبعَة سَنَة « ١٩٦٥م ». (مِنهُ رحمه الله).

(٢) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ / ١٨٧. طَبعَة سَنَة « ١٩٦٥م ». (مِنهُ رحمه الله).

وَقَالَ عَنْ عُثْمَان بن عَفَّان: «أُخذَت الخِلاَفَة مِن عَليّ لكَي تُعطىٰ لشَيخٍ مُتهَاوٍ مُتهَالِك، لاَ يُحْسن لأَمرٍ، وَلاَ يُقِيم العَدْل»[1].

وَقَالَ: «تَولّىٰ مُعَاويَّة الطَّلِيق وَٱبْن آكلَة الأَكبَاد الخِلاَفَة بَعْد مَقْتَل عَليّ بن أَبي طَالب... وَلَكن مُعَاويَّة لَمْ يَهدَأ لهُ بَال، والحَسَن حَي لذَلِكَ قَرّر قَتْله، وَتَخلّص مِنْهُ بالسّم[2]... وَمَات الطَّلِيق آخر الأَمر بَعْد أَنْ قَتَل جَمَاعَة مِن كبّار الصَّحَابَة

---

(١) أنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ /٢٢٧. طَبعَة سَنَة «١٩٦٥م». (مِنْهُ ﷺ).

(٢) التّأريخ فِي كلّ يَوْم يَكشف لنا مَنقبَة مِن منَاقب هَذا الصّعلُوك! وهَذا التّقوِيم لمُعَاوِيَة لَيس مِن الشّيعَة حتّىٰ تَقول هَذا مِن مُفتريَات الشّيعَة، بَل إنّ الأَعجب هُنالك إعْتراف صَريح مِن قِبل مُورخِيكُم مِمَّن يَخلط بَين ٱلحَقّ، والبَاطِل بَعد إطلاَعه عَلىٰ أحَاديث الرّسُول الأَكرمﷺ، وَكَذلِك أَقوَال بَعض الصّحابة، والتّابِعين، بَل حَتّىٰ مِن مُستشاري مُعَاوِيَة نَفْسه، وبِطَانته، بِأنّ مُعَاوِيَة مَلعُون علىٰ لسَان رَسُول اللهﷺ، بَل أَمر المُصْطَفىٰ الأَمجد، والّذي لاَ يَنطق عَن الهوىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، ٱلمُسْلِمين إذَا رَأيتُم مُعَاوِيَة علىٰ مِنبري فأقتلُوه، و... و... ثُمّ بَعد هَذا الإطلاع يَقول بكلّ صَلاَفَة وَوقَاحة أَنَّ سَيِّدنا مُعَاوِيَة دَسّ السُّم لسَيِّدنا الحَسن، بوَاسطة جِعدَة بِنْت الأَشعث، وٱشترك سَيِّدنا مُعَاوِيَة بسُّم الأَشْتَر، و... ثُمّ يَقول: قَتل سَيِّدنا يَزيد سَيِّدنا الحُسَيْن، وَهَكذا يَستَمر فِي هَذِه الخُزعبلاَت، والتّرهات، ثُمّ يَدّعي بأنّه من المُؤرِّخِين المُنْصِفِّين المحَايدِين... وهَا هُو عَبد الله بن بدِيل يَقول فِي مُعَاوِيَة: «إنّ مُعَاوِيَة ادَّعىٰ مَا لَيس لهُ، ونَازع الأَمْر أَهْله، وَمن لَيس مِثْله...».

أُنظر، وَقعَة صِفِّين: ٢٣٤، طَبعَة القَاهرة، تأرِيخ الطَّبريّ: ٦ /٩، ابن الأَثِير: ٣ /١٢٨، الإِستيعَاب: ١ /٣٤٠، شَرح النَّهج لِابْن أبي الحَدِيد: ١ /٤٨٣ المقَاتل: ٤٣، وأَنسَاب الأَشْرَاف: ١ /٤٠٤، وأَبن أَبي ٱلحَدِيد فِي شرح النّهج: ٤ /١١ و١٧، أَبن كَثِير: ٨ /٤١، تَأرِيخ الخُلَفَاء: ١٣٨، الإِصَابَة ترجمة الحَسَن، أَبن قُتَيبَة: ١٥٠، الصَّوَاعِق: ٨١، المسعودي فِي مروج الذّهب بهامش الكَامِل: ٢ /٣٥٣، ٦ /٥٥، وتَهذِيب تَأرِيخ دِمَشْق لِابْن عساكر: ٤ /٢٢٦، وأَسْمَاء المغتالين من الأَشْرَاف: ٤٤، وتَأرِيخ اليعقوبي: ٢ /٢٢٥، وأَبْن الأَثِير: ٢ /١٩٧، وأَبْن شُحنة بهامش أَبن الأَثِير: ١١ /١٣٢، تَأرِيخ الدّول الإِسْلاَمِيّة: ١ /٥٣، تَذكِرة الخواصّ: ٦٢، تَأرِيخ أَبي الفداء: ١ /١٩٤، الاِسْتِيعَاب: ١ /٣٨٩، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسيوطى: ٧٤، مُسْتَدرَك الحَاكِم: ٣ /١٧٦، الإِرْشَاد للشيخ ⇔

المفيد: ٣/ ١٥، ألْبحَار: ٤٤/ ١٥٧ و١٤٩/ ٢٦ و١٨، المنَاقِب لِابْن شهرآشوب: ٣/ ١٩١، كشفه الغمّة: ١/ ٥٨٤، روضة الواعظين: ٢٠٠، الإِحْتِجَاج للطبرسي: ٢/ ١١، الكافِي: ١/ ٤٦٢ ح ٣.

أُنظر، فِي شَرح ألخُطْبَة: (١٩). الأَشْعَث شَرَك فِي دَم أَمِير الْمُؤْمِنِين، وآبنَته جعدة سَمّت الْحَسَن، وأبْنِهِ شَرك فِي دَم الحُسَيْن. وقَرِيب مِن هَذَا وذَاكَ فِي الإِسْتِيعَاب: ١/ ٣٨٩، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسّيوطي: ٧٤، مُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٣/ ١٧٦، الإِرْشَاد للشّيخ المُفيد: ٣/ ١٥، البحَار: ٤٤/ ١٥٧ و١٤٩/ ٢٦ و١٨، العدد الْقَوِيّة (مَخطُوط): ٧٣، المنَاقب لِابْن شهرآشوب: ٣/ ١٩١، كَشفه الغُمّة: ١/ ٥٨٤، رَوضَة الوَاعظِين: ٢٠٠، الإِحْتِجَاج للطّبرسي: ٢/ ١١، الكَافِي: ١/ ٤٦٢ ح ٣، الخرَائج والجرَائح (مَخطُوط ١٢٥): ح ٧.

أُنظر، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٦/ ٢٠٧، ٥/ ٣٤٧، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ٥/ ٣٣٨، الأغاني: ١٧/ ١٦٢، الأَخْبَار الطّوال لِابْن دَاود الدّينوري: ٢٤٠، شَرْح مقامات الحَرِيري للشّريشي: ١/ ١٩٢، المعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٢٥٣ الطَّبَقَات لخَلِيفَة: ١/ ٣٣١، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٤/ ١٢٠، مقتل الحُسَيْن للخوَارزمي: ١/ ٢٠٨ فَصل ١٠ وص: ٢١٤، تَأرِيخ الخَمِيس: ٢/ ٢٦٦، المُحبَّر لِابْن حَبِيب: ٤٨١، مُختصر تَأرِيخ الدّول لِابْن العبري: ١١٦، تَأرِيخ أَبِي الفِدَاء: ١/ ١٩٠، البداية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٨/ ١٥٧، تَأرِيخ آبْن عسَاكر: ٤/ ٣٣٢، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٣/ ٥٦ـ ٥٧، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ٢/ ٨ـ ١٠، الْفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٣/ ٥٧، مروج الذّهب: ٢/ ٨٨، تَهْذِيب التَّهْذِيب: ٩/ ٦٤.

وَحِينَ قَرَّر مُعَاوِيَة بن أَبِي سُفيَان أَنْ يَجْعل وَلَده يَزِيداً وَليّ عَهدَه، مَع عِلْمه بِأَنّ هَذَا الأَمر صَعب المنَال نَظَراً لأَنّ الصّلح الّذي أبرم بَيْنهُ وَبَيْن الإِمَام الحَسن عليه السلام كَان مِن بَيْن شرُوطه أَنْ يَترك مُعَاوِيَة أَمر المُسْلمِين شُورىٰ بَيْنهُم بَعد وَفَاته.

وَلِذا سَعىٰ فِي مَوت الحَسن بكلّ جُهده، وَأَرسل مَروَان بن الحَكم (طَرِيد النَّبيّ صلى الله عليه وآله) إِلىٰ المَدِينَة وَأَعطَاه مِنديِلاً مَسمُوماً وَأَمرَه بِأَنْ يُوصله إِلىٰ زَوّجة الإِمَام الحَسن عليه السلام جَعدَة بِنْت الأَشْعث بن قَيس بِمَا آستطَاع مِن الحِيل لكَي تَجْعل الحَسن يَسْتَعمل ذَلِك المِندِيل المَسمُوم بَعد قَضَاء حَاجَته، وَأَنْ يَتَعهد لهَا بِمَبلغ مِئَة أَلف دِرهم وَيُزوّجها مِن آبنَه يَزِيد. فَذَهب مروَان تَنفِيذاً لأَمر مُعَاوِيَة وَآسْتَفرغ جُهده حَتّىٰ خَدَع زَوّجة الحَسن وَنَفّذت المُؤامرَة.

أُنظر، المقَاتل: ٤٣، أَنسَاب الأَشرَاف: ١/ ٤٠٤، شَرح النَّهج لِابْن أَبِي الحَدِيد: ٤/ ١١ و١٧:... وَأَرَاد مُعَاوِيَة البَيْعَة لِابنه يَزيد، فَلَم يَكُن شَيء أثقل عَلَيه مِن أَمر الحَسن بن عَليّ، وَسَعدبن أَبِي

وقّاص، فَدسّ إليهمَا سُمّاً فمَاتا مِنْهُ.

وَسَبب ثُقل أمر الحَسن وَسَعد عَلَيه هُو: أنّ سَعداً كَان البَاقي مِن السّت أَهْل الشُّورَىٰ الّذين رَشّحهم عُمر للخلاَفة مِن بَعده، وَأمّا الحَسن فَلَمّا جَاء فِي مُعَاهدة الصّلح بَيْنهُما: أنْ يَكُون الأَمر للحَسن مِن بَعده، وَلَيس لمُعَاوِيَة أنْ يَعْهد بِهِ إِلىٰ أَحد. أُنظر، آبن كَثِير: ٨ / ٤١، تأرِيخ الخُلفَاء: ١٣٨، الإِصَابة الصّوَاعق المِحرقة: ٨١.

أُنظر، مُروج الذّهب بهَامش الكَامل: ٢ / ٣٥٣، ٦ / ٥٥، تهذِيب تأرِيخ دِمشق لِابْن عَساكر: ٤ / ٢٢٦، وَأسمَاء المُغتَالِين مِن الأَشرَاف: ٤٤، تأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ٢٢٥، آبن شُحنة بهَامش آبن الأَثِير: ١١ / ١٣٢.

أُنظر، مُروج الذّهب: ٢ / ١٣٩ طَبعَة بَيْرُوت، المُغتَالِين مِن الأَشْرَاف: ٣٩، وتَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٣٩ طَبعَة بَيْرُوت، شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٢ / ٢٩، والطَّبَرِيّ فِي تَأرِيخه: حوَادث سَنَة (٣٨ ـ ٣٩ هـ)، تَهْذِيب الكَمَال: ٢٧ / ١٢٦ رَقم ٥٧٣١، التَّأرِيخ الْكَبِير للبُخاري: ٧ / ٣١١، وتَأرِيخ الْصَّغِير: ١ / ٨٧، الثّقات لِابْن حبّان: ٢ / ٢٩٨، سِير أَعْلاَم النّبلاء: ٤ / ٣٥، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق: ٥٦ / ٣٧٦ و٣٩١، الأَنْسَاب: ٥ / ٤٧٦، نَظرَات فِي الكُتب الخَالدَة لحَامد حَفني: ١٦١، شَيخ المُضِيرة أَبُو هُرِيرة لمَحمُود أَبُو رِيَّة: ١٧٩، وَلَكنْ بَعْض المَصَادر نَسبت القَوْل إِلىٰ عَمْرُو بن العَاص.

العَسل الّذي كَانَ يَدس فِيهِ السّم، وَقَتل بِهِ الإِمَام الْحَسَن رَيحَانة رَسُول الله أُنظر، المقَاتل: ٤٣، وأَنْسَاب الأَشْرَاف: ١ / ٤٠٤، وآبن أَبي آلْحَدِيد فِي شَرح النّهج: ٤ / ١١ و١٧، آبن كَثِير: ٨ / ٤١، تَأرِيخ الخُلَفَاء: ١٣٨، الإِصَابَة تَرجَمة الْحَسَن، آبْن قُتَيْبَة: ١٥٠، الصَّوَاعِق: ٨١، المَسْعُودِي فِي مُروج الذّهب بِهَامش الكَامِل: ٢ / ٣٥٣، ٦ / ٥٥، وتَهْذِيب تَأرِيخ دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ٤ / ٢٢٦، وأَسْمَاء المُغتَالِين مِن الأَشْرَاف: ٤٤، وتَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ٢٢٥، وآبْن الأَثِير: ٢ / ١٩٧، وآبن شُحنَة بِهَامش آبْن الأَثِير: ١١ / ١٣٢، تَأرِيخ الدّول الإِسْلاَمِيّة: ١ / ٥٣، تَذكِرة الخواصّ: ٦٢، تَأرِيخ أَبي الفِدَاء: ١ / ١٩٤، الإِسْتِيعَاب: ١ / ٣٨٩، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسيوطى: ٧٤، مُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٣ / ١٧٦،

العَسل الّذي كَانَ يَدس فِيهِ السّم، وَقَتل بِهِ الأَشْتَر النَّخعِيّ.

العَسل الّذي كَانَ يَدس فِيهِ السّم، وَقَتل بِهِ عَبدالرَّحْمَان بن خَالد.

العَسل الّذي كَانَ يَدس فِيهِ السّم، وَقَتل بِهِ خَالد بن الوَليد عِندَما دَخل دِمَشْق مُسْتَخفياً.

أُنظر، الإِسْتِيعَاب: ٢ / ٣٩٦ تَحت رَقم ١٦٩٧، أُسد الغَابَة: ٣ / ٢٨٩، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٦ / ١٢٨،

صَبرَاً، كَحِجر بن عَدي وَأَصحَابه[1]، مَات بَعْد أَنْ بَايع بالخِلاَفَة لِابْنه يَزِيد، وَٱنْتَهىٰ الأَمر إِلَىٰ مُلك غَاشم يَتوَارثَه الأُمويُون وَاحداً بَعْد وَاحد»[2].

وَقَالَ فِي مُقَدَّمَة الجُزء الثَّاني: «عَاد الأَمر إِلَىٰ مُعَاويَّة ٱبْن أَبِي سُفيَان، وَلَم يَكُن المُسْلمُون قَد تَنَاسوا أَبَاه الثَنوي المَجُوسي الَّذي لَمْ يُؤمِن بالله أَبداً، وَسُرعَان مَا أَطلقُوا ـ أَي المُسْلمُون ـ عَلَىٰ مُعَاويَّة الطَّلِيق ٱبْن الطَّلِيق، وَالوَثني ٱبْن الوَثني، وَمَهمَا قِيل فِي مُعَاويَّة، وَمَهمَا حَاوَل عُلمَاء المَذْهَب السَّلفي المُتَأخّر، وبَعْض أَهْل السُّنَّة مِن وَضعه فِي نَسَق الصَّحَابَة فَإِنَّ الرَّجل لَمْ يؤمِن أَبداً

⟸ وٱبن الأَثِير: ٣/ ١٩٥، المُغتَالين مِن الأَشْرَاف: ٤٧، ٱبن كَثِير فِي البدَاية والنِّهَايَة: ٨/ ٣١، الأَغَاني: ١٤/ ١٣، مُختَصر ٱبن شُحنة فِي هَامش ٱبن الأَثِير: ١١/ ١٣٣، عُيُون الأَنْبَاء فِي طبقَات الأَطبَاء: ١٧١ طَبْعة بَيرُوت.

(١) كَان حِجر بن عَدِيّ مِنْ أَصْحَاب رَسُول الله، وأَصْحَاب عَليّ وَالحَسن وَكَان زَاهِداً عَابداً، وَقَدْ وَصَفه صَاحب المُسْتَدرك بِأَنَّه رَاهب مِن أَصْحَاب مُحَمَّد. وَهُو المُلَقَّب بحِجر الخَيْر، وكَان مِن فُضلاء الصَّحَابَة، وقَد قَتَله مُعَاويَة صَبراً، ويُقَال: إِنّه أَوَّل مَن قُتل صَبراً فِي الإِسْلاَم، وكَان حِجر ثِقة عَيناً ولَم يَرو عَن غَيْر عَليّ شَيْئاً، وهُو الَّذي ٱفتتح مُرج عَذراء، وكَان شرِيفاً فِي قَوْمَه مُطاعاً، آمرَاً بِالمَعْرُوفِ، صَالحاً عَابداً يُلازم الوضُوء، وبَاراً بأُمّه، كَثِير الصَّلاة والصِّيام.

أُنظر، تَرجَمته فِي شَرح نَهج البَلاَغَة: ١٥/ ١٠٠، طَبقَات ٱبن سَعد: ٦/ ١٥١و ١٥٤، المُسْتَدرَك: ٣/ ٤٦٨، الاِسْتِيعَاب: ١/ ١٣٤ الرَّقم ٥٤٨، طَبْعَة حَيدرآباد، أُسد الغَابَة: ١/ ٣٨٥، سِير أَعْلَام النُّبلاء: ٣/ ٣٠٥ التَّرجمة رقم ٣١٤، تَأرِيخ الذَّهبي: ٣/ ٢٧٦، تَأرِيخ ٱبن كَثِير: ٨/ ٥٠، الإِصَابَة: ١/ ٣١٥، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٢/ ١١١ ـ ١٤٩ و ٥/ ٢٧٧، تَأرِيخ ٱبن الأَثِير: ٣/ ٤٠٣ و ٤٠٤، وَقْعَة صِفِّين: ١٠٣، مُروج الذّهب: ٣/ ٣ ـ ٤، تهذِيب الكَمَال: ٥/ ٤٨٥ الرّقم ١١٤١، المعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٣٣٤، الأَغَانِي: ١٦/ ١٠، تَأرِيخ دِمَشق: ٢/ ٣٧٩، مُسْنَد أَحْمد: ٤/ ٤٢١، والمُعْجَم الكَبِير للطَّبراني: ١/ ٤٢٧، والعِقد الفرِيد: ٤/ ٣٤٥، وتَهذِيب ٱبن عسَاكر: ٧/ ٢٠٦، وَصفوة الصَّفوة: ١/ ٢٣٨، وسِيرة ٱبن هِشَام: ٤/ ١٧٩.

(٢) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢/ ٣٣. طَبعَة سَنَة «١٩٦٥م». (مِنْهُ ﷺ).

بالإِسلاَم، ولَقَد يَطلق نَفثَاته كَثِيراً عَلَىٰ الإِسْلاَم، وَلَكن لَم يَكُن لِيَستَطِيع أَكْثَر مِن هَذَا، وَبَدأ أَبنَاء فَاطِمَة يَكتبُون بدمَائِهم أَكْبَر المَلاَحم»[1].

وَيَظهَر أَنَّ النَّشَّار قَد وَجَد وَقتاً للتَّفكِير وَالتَّأمّل، وَهُو يَكْتُب عَنْ أَبي سُفيَان، وَوَلده مُعَاويَّة، وَحَفِيدَه يَزِيد، وَقَد أَدّىٰ بِهِ ذَلِكَ إِلَىٰ الجَزم وَاليَقِين بكُفرِهِم وَعدَائِهم للإِسْلاَم... وَيَا لَيتَه فَكّر وَتَدبّر فِي كُلّ مَا سَجّلهُ بكتَابه... وَلَو فَعلَ لخَدَم الإِسْلاَم، وَعَمل عَلَىٰ تَوحِيد المُسْلِمِين...وَلَكنّه - يَا للأَسَف - أَقَام بَيْنَهُم الحوَاجز وَالعوَائق الَّتي لاَ يَسْتَفِيد مِنْهَا إِلاَّ أَعدَاء الإِسْلاَم الصَّهيونيَّة والإِسْتعمَار... وَهَل يَجْهَل النَّشَّار، وَهُو دُكتُور فِي الفَلْسَفَة أَنَّ المِشكلَة الكُبرىٰ للمُسْلِمين وَالعَرْب اليَوْم هِي الصَّهيونيَّة والإِسْتعمَار، وَلَيْسَت الشِّيعَة وَالتَّشيُّع. وَلاَ أَدري: لمَاذَا يَستَغل النَّشَّار؛ وَغَير النَّشَّار بَعْض الفَوَارق بَيْنَ المَذَاهب الإِسلاَميَّة وَيُؤَلّفُون فِيهَا الكُتب الضَّخمَة، وَيَخلقُون مِنْهَا الحُدُود وَالسّدُود بَيْنَ أُمّة مُحَمَّد ﷺ فِي هَذَا الوَقت بالذَات، وَهُم أَحوَج إِلَىٰ التَّكَاتُف وَوحدَة الكَلمَة؟... وَهَل عَجز النَّشَّار عَنْ فَهَم هَذِهِ الحَقِيقَة وَإِدرَاكهَا، أَو أَنَّه لاَ يَشْعر بالمَسؤوليَّة اتّجَاه الإِسْلاَم والمُسْلِمِين، أَو هُو دَائمَاً فِي حَيرَة مُحْزنَة؟ وَبالتَالي، هَل تُرِيد الجمهُوريَّة العَرَبيَّة المُتّحدَة أَنْ تَقُود العَرْب والمُسْلِمِين بمُؤَلّفَات النَّشَّار، وَمَا إِليهَا؟.

(١) أُنظر، نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسلاَم، الدُّكتور سَامي النَّشار: ٢ /المُقَدّمَة. طَبعَة سَنَة «١٩٦٥م»؛ (مِنْهُ ﷺ).

مَن هُو عَليّ عليه السلام؟

رُوي عَنْ رَسُول الله صلى الله عليه وآله أَنَّه قَالَ لعَليّ بن أَبي طَالب: «يَا عَليّ مَا عَرَف الله إِلَّا أَنَا وَأَنتَ، وَمَا عَرَفني إِلَّا الله وَأَنْتَ، وَمَا عَرَفك إِلَّا الله وَأَنَا»[1].

وَسوَاء أَصحّت هَذِهِ الرّوَايَة، أَو لَمْ تَصحّ فَإِنَّ كُلّ مَا يَعْرِفَهُ النَّاس عَنْ عَليّ أَنّه عَالِم، وَزَاهد، وَشجَاع، وهَذَا أَقصىٰ مَا تُدركَه عقُولهِم... أَمَّا حَقِيقَة عَليّ فَلاَ يَعرفهَا إِلَّا مَن كَان فَوقَه أَو نَظِيرَه... وَقَدِيماً قِيل: لاَ يَعْرف الفَضل إِلاَّ ذَوُوه... وَقَالَ هُو: «العَالِم يَعْرف الجَاهل، وَالجَاهل لاَ يَعْرف العَالِم»[2]... أَنَّ الإِنْسَان يُفَسّر الحوَادث بإِملاَء مِن مَنْطَقِهِ الخَاصّ، وفِي ضَوء أَخلاَقه وَعَادَاته، وَلَم يَكُن عَليّ فِي شَيء مِن هَذِهِ العَادَات والأَخلاَق الَّتي عَلَيهَا النَّاس، ومِن هُنا كَان خَطَأ التَّفسيرَات وَالتَّقدِيرَات بشَتّىٰ أَشكَالهَا وَأَلوَانهَا لشَخصيَّته وَذَاته، وَخصَائِصه وَسمَاته.

وَمَن تَتَبَّع سِيرَته، وَمَحّصهَا بَرويَّة، وَتَأَمّلهَا بعُمق لاَ بُدّ وأَنْ يَنْتَهي إِلَىٰ هَذِهِ النَّتيجَة: إِذَا كَان عَليّ إِنْسَاناً حَقّاً فَغيرَه مِن أَبنَاء هَذَا البَشَر لَيس مِن الإِنْسَان فِي شَيء، وَإِنّما اصْطَلح النَّاس عَلَىٰ تَسمِيَته بهَذَا الاِسم، وَالتَّعبِير عَنْهُ بهَذَا اللَّفظ، تَمَاماً كمَا يَحلُو لمَن يُسمّي ثَورَه قَمراً أَو غَزَالاً، وَأَمَتهُ السَّودَاء فضّة أَو ثَلجَة...

---

(١) أنظر، مُختَصر بصَائِر الدَّرجَات: ١٢٥، المُحْتَضر: ٣٨ و ١٦٥، تَأوِيل الآيَات: ١ / ٢٢٢ ح ١٥.

(٢) أنظر، غُرَر الحِكَم: ١٧٧٩ و ١٢٤١، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٢٠ / ٣٣٢، فَيض القَدير: ٣ / ٨.

وإِذاكَان غَير عَليّ إِنْسَاناً فعَليّ فَوق الإِنْسَان.

وَمِمَّا لاَ شَكّ فِيهِ أَنَّ أَفرَاد النَّاس تَتفَاوت فِي الكَسَل وَالنَّشاط، وفِي البُخل وَالجُود، وَفِي الجُبن والإِقدَام، وَالطِّيبَة وَالخُبث، وَالبِلاَدة والذَّكَاء، وَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ، كمَا تَتفَاوت أَفرَاد الحبُوب، وَالخُضَار، وَالفوَاكه مِن نَوع وَاحد... وَلَكن مَهمَا بَلَغ مَدىٰ هَذَا التَّفَاوت تَبقىٰ نِسبَة الجَمِيع إِلَىٰ المَاهيَّة وَالنَّوع وَاحدَة، أَمَّا إِذَا كَانَت النِّسبَة بَيْنَ شَيئَين تَمَاماً كَالنّسبَة بَيْنَ الظُّلمَات وَالنُّور، وبَيْنَ الحيَاة وَالمَمَات فَمِن الخَطل وَالجَهل القَوْل بأَنَّهما فردَان لمَفهُومٍ وَاحد.

وَأَحسب بَأَنّي لَستُ بحَاجَة إِلَىٰ ضَرب الأَمثَال مِن سِيرَة الرِّجَال وَالمُقَارنَة بَيْنَهُما وبَيْنَ سِيرَته، لأُقنعك بأَنَّ عَلِيّاً فَوق النَّاس أَجْمَعِين... وَإِنْ كَان لدَيَّ الكَثِير مِن سِيرتهِم وَسِيرَته الدَّقِيقَة العَمِيقَة الَّتي لاَ يَعْرف أَسرَارهَا عَلَىٰ وَجْههَا وَحَقِيقتهَا إِلَّا مَن كَان فَوق عَليّ، أَو مَن هُو فِي مَنْزلَته وَعَظَمته. لَستُ بحَاجَة إِلَىٰ هَذَا التَّطوِيل وَالتَّدلِيل فَإِنَّ الإِشَارَة التَالِيَة كَافِية وَافيَة بالغَرض وَتَحقُق القَصْد:

تَصْرَخ عَائِشَة، وَهي عَلَىٰ جَمَلهَا، وَتُنَادي مُحرّضَة عَلَىٰ عَليّ بن أَبي طَالب: مَن يَأتِيني برَأس الأَصْلع، فَلَهُ هَذِهِ البَدْرَة... حَتَّىٰ إِذَا ظَفَر بهَا الأَصْلع، وَأَصْبَحَت حيَاتهَا بَيْنَ شَفَتَيه بَجّلها وَكَرّمهَا، وَأَعطَاها بُدراً، لاَ بَدْرَة وَاحدَة[1]... وَيَضربهُ

---

(١) أُنظر، تَأرِيخ الطَّبَرِي: ٣/٥٤٧، فَعن زِيَاد الضَّبي قَالَ: سَمعت الأَحْنَف بن قَيْس يَقول: بَعث عَليّ عليه السلام إِلىٰ عَائِشَة أَنْ ارجَعي إِلىٰ الحجَاز، فقَالت: لاَ أَفعل. فقَال لهَا: لِئن لَم تَفعلي لأُرسلنّ إِلَيْك نُسوة مِن بَكْر بن وَائل بِشفار حدَّاد يَأخذنك بِهَا، قَالَ: فخَرجت حِينئذٍ.

وَعن إِسْحَاق بن إِبرَاهِيم عن عَبدالجَليل إِنّ أَمِير المُؤمِنِينَ عليه السلام بَعث عَمَّار بن يَاسر إِلىٰ عَائِشَة أَنْ ارتحَلي، فَأَبت عَلَيْهِ، فَبعث إِلَيْهَا بِامرأتِين وامرَأة مِن رَبِيعَة مَعهنّ الإِبل، فَلَمَّا رَأتهنّ ارتحَلت.

آبْن مُلجَم ضَربَته القَاتلَة بتَحرِيض عَاهرَة فَاجرَة، فَيُطْعمهُ الْإِمَام مِن طَعَامه، وَيَسقِيه مِن شَرَابِهِ، حَتَّىٰ إِذَا شَعَر بدنُو أَجَله أَوصَىٰ بقَاتلهِ خَيراً، وَقَالَ لأَبْنَائه: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1].

⇔ وعن مُحمَّد بن عَليّ بن نَصر عن عُمَر بن سَعد أنّ أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام دَخل علىٰ عَائِشَة لمّا أَبت الخرُوج، فقَال لهَا: يَا حُميرَاء إِرْتَحلي وإِلّا تكلّمت بمَا تعلمِين، قَالت: نَعم أَرْتَحل، فَجهّزها وأَرسَلها وَمَعَهَا أَرْبَعِين آمرَأة مِن عَبد قَيْس....

وذَكر العلّامة سِبط آبن الجوزي فِي تَذكرَة الخوَاصّ: ٧٩ مِثل ذَلِكَ مع آختلاف يَسير حَيْث قَالَ: لمّا بَعث عليّ عليه السلام عبدالله بن عَبّاس يَأمرها بالمَسِير إِلىٰ الْمَدِينَة فَدخل عَلَيْهَا آبن عَبّاس بِغير إِذْنْ فَقَالت لهُ: آخْطَأت السُّنَّة دَخَلْت عَلينَا بَغير إِذْنْ، فقَال لهَا: لَو كُنت فِي الْبَيْت الَّذي خلّفك رَسول الله صلى الله عليه وآله مَا دَخلنا عَلَيْكَ بِغير إِذْنك...

وَقَالَ هِشام بن مُحَمَّد: فجهّزها عَليّ عليه السلام أَحسن الجِهاز ودَفع لهَا مَالاً كَثيراً وَبعث مَعَهَا أَخَاهَا عَبدالرَّحمن بثلاَثِين رَجُلاً وَعشرين آمرَأة مِن أَشرَاف الْبَصْرَة وذوَات الدِّين مِن هَمَذان وعَبد القَيْس، وَأَلبسهنّ العمَائِم وقلّدهنّ السُّيوف بزيّ الرِّجَال وَقَال: لهُنّ: لاَ تَعلمِنْهَا أَنْكنّ نُسوة، وتلثّمن وكنّ حَولها ولاَ يَقربنها رَجُل وسُرْن مَعَهَا عَلىٰ هَذَا الوَصف، فَلَمَّا وَصلت إِلىٰ الْمَدِينَة قِيل لهَا: كِيف كَان مَسِيرك؟ فقَالت: بخَير، والله لَقد أَعطىٰ فَأَكْثر ولكنّه بَعث رِجالاً مَعي أَنْكرتهُم، فَبلغ ذَلِكَ النُّسوة فَجِئن إِلَيْهَا وَعرفنها أَنّهنّ نَسوة فَسجَدت وقَالت: والله يَا آبن أَبي طَالِب مَا إِزددت إِلاّ كَرماً، وَودَت أَنّي لَم أَخرج هَذَا المَخرج وأَنْ أَصَابني كَيت وكَيت... (وأنظر، مقَاتل الطَّالبِيِّين: ٤٢ و ٤٣).

وَقَالَ آبن عَبد رَبّه فِي العِقد الفَرِيد: ٤/ ٣٢٨ طَبْعَة لِجنَة التَّأْلِيف: فجهّزها بَأحسن الجِهاز، وَبَعث مَعَهَا أَرْبَعِين آمرَأةً، وقِيل: سَبعِين حَتَّىٰ قَدمت الْمَدِينَة.

وَذَكر آبن أَعْثَمْ فِي الْفُتُوح: ١/ ٤٩٤ آنصرَاف عَائِشَة مِن الْبَصْرَة إِلىٰ الْمَدِينَة مِثل ذَلِكَ بِآختلاف يَسِير فِي اللَّفظ بإِضَافة فَكَانَتْ عَائِشَة إِذَا ذَكرت يَوْم الْجَمَل تَبكي لذَلِكَ بُكاء شَدِيداً ثُمّ تَقول: يَالَيتني لَم أَشهد ذَلِكَ المَشهد، يَالَيتني مُتّ قَبل هَذَا بعشرِين سَنَة... وذَكر الطَّبَريّ فِي: ٥/ ٢٠٤، العِقد الفرِيد: ٤/ ٣٢٩، والمَسعودي فِي المرُوج: ٥/ ١٩٧ بهَامش آبن الأَثِير قرِيب مِن هَذَا اللَّفظ لكنّ الطَّبَري قَالَ فَسرّحها عَليٌّ وأرسَل مَعَهَا جمَاعةً من رِجَال ونساء وجَهّزها وأَمر لهَا بآثنىٰ عَشر أَلفاً مِن الْمَال، فَآستقلّ ذَلِكَ عَبدالله بن جَعْفَر فَأَخرج لهَا مَالاً عَظيماً وَقَالَ: إِنْ لَم يُجهّزك أَمِير الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ عَليّ.

(١) آلْبَقرَة: ٢٣٧.

وَتَصدّىٰ لقتْله وَغد مِن الأَشرَار، فَأَخذ الإِمَام بتلاَبيبه، وَأَلقَاه عَلَىٰ ظَهرِه، وَجَلس عَلَىٰ صَدْرِه، وَوَجْهه إِلَىٰ وَجْهه، وَحِين رَأىٰ الوَغد لمَعَان السَّيف، وَأَيقَن أَنَّه مَقتُولاً لاَ محَالَة بَصَق فِي وَجْهه، فَقَام عَنْهُ الإِمَام وَأَخلىٰ سَبِيلَه... وَلمَّا قِيل لهُ: لِمَ تَركتَه ؟!... قَالَ: خَشِيتُ إِذَا أَنَا قَتلتَه يَكُون ذَلِكَ غَضباً لنَفسي، لاَ لله[1]... وَفِي إِحدىٰ المَعَارك بَرزَ لقتَاله بَطَل مِن المُشركِين يُلَقّب بكَبْش الكَتِيبَة فَصَرعهُ الإِمَام، وَأَلقىٰ بِهِ عَلَىٰ الأَرْض، وَلمَّا رَفَع السَّيف ليَقْطَع الرَّأس قَالَ لهُ: أَتَقْتلني يَا

⇔ أُنظر، المُعمّرُون والوَصَايا لِلسّجستَاني: ١٤٩، التَّأرِيخ للطَّبري: ٦/ ٨٥ و٦١، الأَمَالي للزَّجّاجي: ١١٢، مُرُوج الذّهب: ٢/ ٤٢٥، منَاقب الخوَارزمي: ٢٧٨، ذَخَائِر العُقْبَىٰ: ١١٦، نَهج البَلاَغَة: ٢/ ٥٢، مقَاتِل الطّالبيِّين: ٢٤، تَأرِيخ اليَعقوبي: ٢/ ٢١٢، فضَائِل الصَّحَابَة لِابْن حَنْبَل: ٢/ ٥٥٧، مُرُوج الذّهب: ٢/ ٤٢٦، تَأرِيخ دِمَشق: ٢/ ٥٨٧ و ٤٢/ ٥٨٤، أُسد الغَابَة: ٤/ ١١٣، البِدَايَة والنّهايَة: ٧/ ٣٣١، تَأرِيخ بَغدَاد: ١/ ١٣٦، الطَّبَقَات الكُبرَىٰ: ٣/ ٣٩، الفُتُوح: ٣/ ٢٨١، مَقتَل أَمِير المُؤمِنِينَ: ٤٩، أَنسَاب الأَشْرَاف: ٢/ ٤٩٨، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢/ ٤٣٣.

(١) أُنظر، الخَطِيب البَغدَادي فِي تَأرِيخه: ١٣/ ١٩، الفَخر الرَّازي فِي تَفْسِيره الكَبِير: ٣٢/ ٣١، ابن أبي الحَدِيد فِي شَرح النَّهج أيضاً: ١٩/ ٦١، الإِيجي فِي شَرح المَوَاقف: ٦١٧، السِّيرة الحَلَبِية بهَامش السِّيرَة النَّبويَّة: ٢/ ٣٢٠، نهَاية العُقُول فِي درَاية الأُصُول: ١١٤، تَأرِيخ دِمشق تَرجمة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ١/ ١٥٥، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ٢٥٥ ح ١٩٧، هَامش تَأرِيخ دِمشق: ١٥٥، شوَاهد التّنزِيل: ٢/ ١٤ ح ٦٣٦، المنَاقب للخوَارزمي: ١٦٩ ح ٢٠٢ و ٥٨، هدَاية المُرتاب: ١٤٨، كَنز العُمَّال: ٦/ ١٥٨ الطَّبعَة الأُولَىٰ، الدُّر المنثُور: ٥/ ١٩٢.

تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣/ ١٩، مَقتل الحُسَيْن للخوارزمي: ٤٥، تَلخيص المُسْتَدرَك: ٣/ ٣٢، السِّيرة الحَلَبِية ومَعَهَا هامش السِّيرَة النَّبوِيَّة: ٢/ ٣٢٠، المِعيار وَالموَازنة: ٩١، حيَاة الحَيَوَان الكُبرَىٰ للدّميري: ١/ ٢٣٨ طَبْعَة مِصر عَام ١٣٠٦ هـ، المَطبعَة المَشرفِية، عليّ بن أَبي طَالب بَقِية النُّبوَّة: ١٤٥ طبع مِصر عَام ١٣٨٦ هـ، مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمّدِية، الإِمَام عَليّ أسد الله وَرَسُوله: ٢٨، الإِمَام عَليّ رَجل الإِسْلاَم المُخلد لِعَبد المَجِيد لُطفي: ٧٥، خَاتم النَّبِيين لمُحمّد أبو زُهره: ٢/ ٩٣٨.

عَليّ، ومَن لِصِبيَتي الصِّغار؟! فقَام عَنهُ وَقَالَ: أَنْتَ لصِبيَتك... لَقَد وَهَبتُك لَهُم [١].

وَفِي مَوقعَة أُخرىٰ شَهَر السَّيف عَلَىٰ فَارس يُنَازلَه، وَقَبل أَنْ يَهوي بِهِ عَلَىٰ رَأسَه قَالَ: يَا عَليّ هَبْني سَيفك هَذَا؟ فَقَالَ لهُ الإِمَام: أَجل، هُو لَكَ، فَأَعطَاه السَّيف، وَوَقف أَمَامَة أَعْزَل [٢]... وَلِهَذه الحوَادث مَثِيلاَت وَمَثِيلاَت. وَكلّنَا يَعْرف قصّة ٱبْن العَاصّ، وَبُسر ٱبْن أَرطَأَة، وَالكَشف عَنْ السَّيئَات وَالسَّوآت [٣]...

---

(١) أُنظر، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢/ ١٥٠، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٢/ ٢١٩٩، السِّيرَة الحَلبية: ٢/ ٢٢٧، البدَاية والنّهاية: ٤/ ٢٨، السِّيرة النَّبويَّة لِابْن كَثِير: ٣/ ٥٥، شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ١٥/ ٢١، الدُّر المَنثُور: ٢/ ٨٩، تَفْسِير الفَخر الرّازي: ٩/ ٥٠.

(٢) أُنظر، مَنَاقب آل أَبي طَالِب: ١/ ٣٥٨.

(٣) أُنظر، شَرح النَّهج لِابْن أبي الحَدِيد: ٢/ ٣٠١. وَوَردَت هَذِه القِصَّة بأَلفَاظ مُختَلفة، وفِي مصَادِر تَأرِيخِيه مُتعدّدة، وَلَكن كُلّها تُؤدِّي نَفْس الْمَعْنَىٰ، فَقد ذكَرها ٱبن مُزَاحم فِي وَقْعَة صِفِّين: ٤٠٦ و ٤٠٨ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٣٢، والْإِمَامَة وَالسِّيَاسَة لِابْن قُتَيْبَة: ١/ ١٢٧، طَبقَات ٱبن سَعد: ٧/ ١٨٨، أُسد الغَابَة: ٤/ ٤٢٠، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢/ ٢٣٢، شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ١/ ٢٠، و: ٨/ ٥٣.

وَرَجع عَمْرُو إِلىٰ مُعَاوِيَة فَقَالَ لهُ: مَا صَنعتَ يَا عَمْرُو؟

قَالَ: لقَيني عَليٌّ فَصَرعني. قَالَ: أَحمد الله، وعَورَتك، أَمَا وَالله أنْ لَو عَرفتَه مَا أَقحمتَ عَلَيْهِ، وَقَالَ مُعَاوِيَة فِي ذَلِكَ شِعراً:

أَلاَ لله مِن هَفَوات عَمْرُو ... يُعاتبُني عَلىٰ تَركي بِرَازي

فَقَد لاَقىٰ أَبَا حَسَنٍ عَلِيّاً ... فَآب الوَائليُّ مَآبَ خَازي

فَلو لَم يُبْدِ عَورَتَه للاَقىٰ ... بِهِ لَيثاً يَذلِّلُ كلَّ نَازي

فَغضب عَمْرُو، وَقَالَ: مَا أَشدّ تَغيِيطك عَلِيّاً فِي أَمري هَذَا؟ هَل هُوَ إِلَّا رَجلٌ لقَيه ٱبنُ عمِّه فَصرعَه، أَفترىٰ السَّماءَ قَاطرةً لذَلك دَماً؟ قَالَ: ولَكِنَّهُ مَعقبَة لكَ خِزياً.

ثُمّ قَالَ فِي: ٤٣٢: إِنّ مُعَاوِيَة أَظهَر لعَمْرُو شَماتةً، وَجَعل يُقرِّعه، وَيُوبّخه... وإِنّك لجَبَانٌ فَغَضب عَمْرُو ثُمّ قَالَ: وَالله لو كَانَ عَلِيّاً مَا قَحمتُ عَلَيْهِ يَا مُعَاوِيَة، فَهلّا بَرَزتَ إِلىٰ عَليٍّ إِذْ دعَاك إِنْ كُنتَ شجَاعاً كمَا تَزعمُ، وَقَالَ عَمْرُو فِي ذَلِكَ شِعراً:

وَمَا تَفْسِير هَذَا ؟... هَل هُو كَرَم وَأَريَحيَة ، أَو إِنْكَار للذَات بالكُلّية ، أَو تَرجمَة للْإِرَادَة الْإِلٰهيَّة ؟... وَهَل يَأبىٰ الله القَضَاء عَلَىٰ العُنف بالعُنف ، وَدَفع القَاتل بالقَتْل ؟.

الله أَعلَم... وَلكنّي أَعْلَم عِلْم اليَقِين أَنَّ هَذِهِ الخَصَائِص وَالسّمَات لَيْسَت فِي شَيء مِن هَذِهِ الطَّبيعَة الَّتي عَلَيهَا النَّاس.

عَليّ إِنْسَان، وهَذَا المَخلُوق النَّاطق إِنْسَان ؟!... عَليّ إِمَام، وَهَذَا الَّذي يُنَافس وَيَبني لهُ وَلأَولاَده إِمَام ؟.. عَليّ خَلِيفَة رَسُول الله، وذَاكَ الغَاصب المُسَاوم خَلِيفَة رَسُول الله ؟!... أَبداً... إِمَّا أَنْ يَكُون عَليّ وَحدَانيّاً فِي ذَاتهِ

فَهَلّ لَكَ فِي أَبي حَسنٍ عَليٍّ ... لعَلّ الله يُمكِنُ مِن قَفَاكَا
دَعَاك إِلىٰ النِّزال فَلم تُجِبْهُ ... وَلَو نَازلتَهُ تَرِبَتْ يَدَاكَا

أُنظر، المُحَاورة، والشِّعر فِي صَفْحَة أُخرىٰ مِن الكتَاب وَهِي: ٤٧٢ ـ ٤٧٣. وَقَالَ جَورج جردَاق فِي كتَابه الْإمَام عَليّ عليه السلام صَوْت العَدَالة الإنْسَانية: ١ / ٨٢: وَقَد أَصْبَحَ ذُو الفِقَّار فَوق هَامته، وَلَو قَضىٰ عَليّ عليه السلام عَلىٰ عَمْرُو آنذَاك لكَان قَضىٰ عَلىٰ المَكر، وَالدَّهاء وَجَيش مُعَاوِيَة. أُنظر، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الْحَدِيد: ٣ / ٣٣٠، وابن أَعْثَمْ فِي الْفُتُوح: ٢ / ٤٤ ومَا بَعدهَا.

وَقَالَ الشَّاعر فِي عَمْرُو، وابْن أَرطَأة أَبيَاتاً:

أَلاَ كُلّ يَوْم فَارس بَعد فَارس ... لهُ عَورَة وَسَط العَجَاجة بَادِية
يَكفّ حيَّاً لهَا عَليّ سِنَانه ... ويَضْحَك مِنْهَا فِي الخَلاَء مُعَاوِيَة
بَدَت أَمس مِن عَمْرُو فَقَنّع رَأْسه ... وَعَورَة، بُسْرٌ مِثْلها حَذو حَاذِية
فَقُولا لعَمْرُو وابْن أَرْطَاة أَبصرَا ... سَبيلكُما لاَ تَلقيَا اللَّيث ثَانِيَة
وَلاَ تُحمدا إِلّا الحَيَاء وخَصاكُما ... هُما كَانَتا وَالله للنَّفس وَاقِية
فلَوْلاَهُما لَم تَنجُوا مِن سِنَانه ... وتِلْكَ بِمَا فِيهَا عَن العُود كافِيهِ نَاهِية
مَتىٰ تَلقيَا الخَيْل المُشيحَة صُبْحَةً ... وَفِيها عَليٌّ فَاتركَا الخَيْل نَاحِية

أُنظر، الاِسْتِيعَاب: ٦٤ ـ ٦٧ لَكِنَّهُ نَسَبها إِلىٰ الحَارث بن النّضر السّهميّ، ووَقْعَة صِفِّين: ٤٦٢ وَنَسَبها إِلىٰ النّضر بن الحَارث، وفِيهِ: أَفِي كُلِّ يَوْم فَارس تَندبُونه... وفِي شَرح النّهج لِابْن أَبي الْحَدِيد: ٢ / ٣٠١، وكَذَلِكَ مَنَاقب الخوَارزمي: ٢٤١.

وَحَقِيقَته لَيْس كمَثْله أَحد مِن الأَئِمَة، وَالخُلفَاء، وَلاَ مِن غَيرهِم، وَإِمَّا أَنَّ هَذِهِ المَقَايِّيس الَّتي نَقِيس بهَا الفَضِيلَة وَالرَّذيلَة ضَلاَل وَأَوهَام...

وَرُبّما وَجدت وَاحداً يَرفض الحُكْم وَالسُّلطَان زُهداً، أَو تَهرُباً مِن المَسئولِيَة، أَمَّا أَنْ تَجد مَن يَكرَه السُّلطَة، والإِمَارة بفِطرَته، وَيَأبىٰ الظّهُور وَالتَّفوق بغَرِيزَته، وَمَع ذَلِكَ يَسْتَسلم لتَولي الحُكْم مُكرهاً، تَمَاماً كمَا يَسْتَسلم المَرِيض لعَمليَة جرَاحيَة، أَمَّا هَذَا فَلَم نَعْهَده إِلَّا مِن عَليّ بن أَبي طَالب الَّذي قَالَ: «مَا لِعَلِيّ وَلِنَعِيم يَفْنَىٰ، وَلَذَّةٍ لا تَبْقَىٰ! نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ، وَقُبْحِ الزَّلَلِ. وَبِهِ نَسْتَعِينُ» [١]؟!

... قَبل الإِمَام البَيْعَة لنَفْسه، وَهُو يَعْلَم مَا تَجرّه عَلَيهِ مِن الأَذىٰ وَالمتَاعب، قَبلهَا لاَ لشَيء إِلَّا لإِصلاَح البِلاَد، وَأَمن العِبَاد، وَإِلَّا ليَدفَع ضُلاَمَة عَنْ مَظلُوم، وَيُنَفّس كُربَة عَنْ مَهمُوم، فَمِن أَقوَالَه. «أَللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِي سُلْطَانٍ، وَلاَ ٱلتِمَاسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ، وَلَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ، وَنُظْهِرَ الْإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ» [٢].

هَذَا هُو الهَدَف الأَوَّل وَالأَخِير لعَليّ بن أَبي طَالب مِن قَبُول الخِلاَفَة... أَمِن العِبَاد، وَالإِصلاَح فِي البِلاَد. أَمَّا الدُّنْيَا وَحطَامها، أَمّا الشّعُور بذَاته، وَالعَمَل لنَفْسه فَلاَ وَزن لهُ فِي حسَابِه. وَهَل يَشْعر بذَاته ونَفْسَه مَن خَاطب الله قَولاً وَعَملاً: «إِللهي مَا عَبَدتك خَوفاً مِنْ عِقَابك، وَلاَ رَغبَة فِي ثوَابك، وَلَكن وَجَدتُك

(١) أنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَةُ: ٱلخُطْبَةُ (٢٢٤).

(٢) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: ٱلْخُطْبَةُ (١٣١).

أَهلاً للعِبَادة فَعَبدتُك»[١].

مِن هُنَا، مِن عَدَم شعُور عَليّ بنَفْسه، وَاللَّامُبَالاَة بهَا فِي هنَاء كَانَت أَو بَلاَء وَعَدم الْإِهْتمَام بشَيء إِلَّا بالحَقّ... مِن هُنا يَفْتَرق عَليّ عَنْ هَذِهِ الطَّبيعَة البَشريَّة الَّتي مِن أَبرَز خصَائِصهَا الأَنَانيَّة وَالشّعُور بالذَات، وَالعَمَل مِن أَجلهَا فَقَط أَمَّا الحَقّ فَكَلاَم فَارغ إِلَّا بمقدَار مَا يَجْلب النَّفع، وَيَدفَع الضّر.

وَبالتَالي، فَأنَا مُسْلِم قُرآني مُحَمَّدي، أُؤمن بأَنَّ الله وَحْدَه هُو الخَالق الرَّازق، وَهُو وَحْدَه يُحَاسب غَداً، وَيُعَاقب، وَأَتبرَأ مِن المُغَالاَة وَالغُلاَت، وَأَعْتَمد فِي كُلّ ما أُدين القُرْآن الكَرِيم، وَالعَقْل السَّلِيم، وَأَعْلَم بأَنَّ الله سُبْحَانَه قَد أَكّدَ فِي كتَابهِ العَزِيز بأَنَّ مُحَمَّداً بَشَر يَأكُل الطَّعَام، وَيَمشي فِي الأَسوَاق، وَأَعْتقد بأَنَّه الأُستَاذ وَالمُعلّم لعَليّ بن أَبي طَالب، وَلَكن لَيس مَعْنىٰ هَذَا أَنَّ الله سُبْحَانَه لَمْ يَخصّ مُحَمَّداً وعَلِيَّاً بقِوىٰ ذَاتيَة تُمَيزهُما عَنْ جَمِيع النَّاس، وَتَرتَفع بهمَا إِلَىٰ مَا فَوق الْإِنْسَان، وَدُون الخَالق بمَا هُو خَالق... وَأَي مَحذُور أَنْ يَخصّ الله وَاحداً أَو اثنَين مِن عِبَادَهِ بقِوىٰ وَغَرَائز دُون الكَائنَات جَمِيعَاً؟.. بَل أَنَّ العَقْل ليُدرِك هَذِهِ القِوىٰ الخَاصّة الذَّاتيَة بمُحَمَّد وَعَليّ دُون سوَاهُما بَعْد أَنْ شَاهَد مِن أَفعَالهُما وآثَارهُما مَا لَمْ يَكُن وَلَن يَكُون مِن غَيرهمَا عَلَىٰ الإِطلاَق.

---

(١) أُنظر، شَرْح مِئَة كَلِمَة لِابن مَيْثم البَحرَاني: ٢١٩.

عَليٌّ عليه السلام وَالقُرْآن

الإِسْلَام وَضَربَة عَليّ ﷺ يَوْم الخَنْدَق[1]

(١) غَزْوَة الْخَندَق وَقعت فِي شوّال سَنَة خَمسَة مِن الْهِجْرَة، وتُسَمّىٰ بِغَزْوَة ٱلْأَحْزَاب، وتَأتِي بَعد غَزْوَة بَنِي النَّضِير كمَا جَاء فِي السِّيرَة الحَلبِيَة بهَامش السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢ / ٣٠٩. أمّا أبن قُتَيْبَة فِي معَارفه: ١٦١ أنَّها وَقعت سَنَة أرْبع ويُوم بَنِي المُصْطَلق، وبَنِي لِحيَان سَنَة خَمس. ولَسْنَا بِصَدد بيَان سَببها تَفصِيلاً بل نُشير إِلىٰ ذَلِكَ إِشَارة وَهِي:

لمّا أَجْلىٰ رَسُول الله ﷺ بَنِي النَّضِير مِن الْمَدِينَة بِسَبب نَقْضهُم العَهد، سَارُوا إِلىٰ خَيبر. وخَرَج جَمَاعَة مِنهُم عَبدالله بن سَلّام بن أَبِي الحُقَيق النَّضْري، وحُييّ بن أخْطَب، وكنَانة بن أَبي الحُقَيق (الرَّبيع)، وهَوْذَة بن قَيْس الوَالبي، وأبو عُمارَة الوَالبي إِلىٰ مَكَّة قَاصدِين أَبا سُفيَان لِعلمهم بِشدة عَدَاوَته لِلنَّبيّ ﷺ وَتَشوّقه إِلىٰ إِرَاقة الدِّمَاء والْقِتَال لمَا نَاله هُو وزوّجته هِند ـ أُمّ مُعَاوِيَة ـ مِنهُ ﷺ يُوم بَدْر، وسَأَلوه المعُونَه عَلىٰ قتَاله ﷺ وَقَالَ لهُم: أنَا لكُم حَيْث تُحبّون فٱخرجُوا إِلىٰ قُرَيْش وٱدْعُوهُم إِلىٰ حَرْبِهِ وٱضمَنُوا لهُم النُّصرَة حَتَّىٰ تَستَأصلُوه، فطَافُوا عَلىٰ وجُوه قُرَيْش، ودَعَوهم إِلىٰ حَرْبِهِ ﷺ فقَالت قُرَيْش: أَيْدِينَا مَع أيدِيكُم ونَحنُ مَعَكُم... فتَجَهزّت قُرَيْش بِقيَادة أَبِي سُفيَان وتَبعتها بَعْض القبَائِل، واليَهُود وخَرَجت غَطفَان وقَائدها عُيَيْنةُ بن حُصين فِي بَنِي فزَارة، والحَارث بن عُوف فِي بَنِي مُرّة، وبرّة بن طَرِيف فِي بَنِي أشجَع.

فلمّا سَمع رَسُول الله ﷺ بِاجْتِمَاع ٱلْأَحْزَاب ٱستشَار أَصْحَابه وأجمَع رَأيهم عَلىٰ البقَاء فِي الْمَدِينَة وحَرْب الْقَوْم إِنْ جَاؤوا إِلَيهِمْ، وهُنا أَشَار سَلْمَان ﷺ بِحَفر الْخَنْدَق، فأمَر رَسُول الله ﷺ بِحَفره وعَمل فيهِ بِنَفْسه، وعَمل فيهِ الْمُسْلِمُون لمُدة أَكْثَر مِن سِتّة أَيَّام وقَطعه رَسُول الله ﷺ أَرْبَعِين ذِرَاعاً بَيْنَ كلّ عَشرة، ولِذَا ٱختلَف الْمُهَاجِرُون والأَنْصَار فِي سَلْمَان كلّ يَقول هُو مِنّا، فَقطع الرَّسُول ﷺ نزَاع الْقَوْم وَقَالَ قَوله المشهُور: سَلْمَان منّا، سَلْمَان مِن أَهْل الْبَيْت.

وفَرَغ رَسُول الله ﷺ مِن حَفر الْخَنْدَق قَبل قُدُوم قُرَيْش بِثلاثَة أَيَّام.

أَينَ نَزَل القُرْآن ؟ وفِي أَي بَيْت وُلد الإِسْلاَم وَنَشأ وَتَرعرَع ؟ ومَن الَّذي تَعْهَده وَرعَاه حَتَّىٰ أَصْبَح قَويَّاً مَنِيعَاً ؟ وَمَن الَّذي كَدَح فِي سَبِيلِهِ ، وَتَحمَّل الْأَذَىٰ ، وَضَحّىٰ بالنَّفس والأَهل والأَولاَد مِن أَجْله ؟ وَمَن الَّذي فَدَىٰ الرَّسُول بمُهجَته ، وَسَبق إِلَىٰ دَعوَته ؟ وَمَن الَّذي قَاتَل الأَقَارب ، وَالأَرحَام ، وَشَهر سَيفه فِي وجُوه الأَبطَال وَالشّجعَان ، وَلَم يَدع بَيْتَاً فِي العَرْب إلاَّ تَرك فِيهِ نَاعياً أَو نَاعيَة مِن أَجل كَلمَة : « لاَ إِله إلاَّ الله ومُحمَّد رَسُول الله » وَمَن الَّذي سَبَح أَبنَاؤه فِي بَحْر مِن دِمَائِهِم ، وَذُبحَت الرُّضّع مِن أَحفَاده فِي حُجُور الأُمهَات ، وَتَقيَّأ وَلَده البِكْر قَلْبَه قِطعَاً مِن السّم ، وَسُبِيَت بنَاته عَلَىٰ رُؤوس الأَشهَاد يَبْتَز العَدوّ نقَابهَا وَردَاءهَا ، وَأي شَهيد أَنْجَب مِن الشُّهدَاء أَولاَدَاً ، وَأَحفَاداً ، وَأَبنَاء أَحفَاد ، وَأَحفَاد أَحفَاد ؟ وَمَن الَّذي أُحرقَت بيُوتَه ، وَمَساكنه بَعْد السَّلب وَالنّهب . كُلّ ذَلِكَ مِن أَجل القُرْآن وَإِحيَاء مَبَادئه ، والعَمَل بتَعَالِيمه .

أَنَّ هَذِهِ الصِّفَات لَم تُوجد مُجْتَمعَة إِلَّا بالإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام .

عَاش مُحَمَّد صلى الله عليه وآله فِي نَفْس البَيْت الَّذي عَاش فِيهِ عَليّ ، حَيْث كَفَلهُ عَمّه أَبُو

⟸ وحَاصرَت قُرَيْش الْمَدِينَة بِضعَاً وعشرِين لَيْلَة ولَمْ يَكُن بَينهُم حَرْب إلّا الرَّمي بالنَّبْل ، ولمّا رَأىٰ صلى الله عليه وآله الوَهن والضَّعْف فِي قُلوب أَكْثَر الْمُسْلِمِين بَعث إِلىٰ عُيَيْنَة ، والحَارث يَدعُوهُما إِلىٰ الصُّلح ، والرُّجُوع عَن حَرْبِهِ عَلىٰ أنْ يُعطِيهم ثُلث ثِمَار الْمَدِينَة ، واستشَار فِي ذَلِكَ أَصْحَابهِ مِنهُم سَعد بن معَاذ ، وسَعد بن عَبادة وغَيْرهما . ولَسْنَا بِصَدد بيَان قَوْل كلّ مِنْهُمَا . بل نَقلنا ذَلِكَ بتصرّف مِن المصَادر التَّالِية :

تَأرِيخ دِمشق لِابْن عسَاكر الشَّافعي : ١ / ١٥٠ ، السِّيرَة الحَلبِية بهَامش السِّيرَة النَّبَويَّة : ٢ / ٣٠٩ ، تَأرِيخ الطَّبَري : ٢ / ٢٦٥ ، و : ٣ / ٢٣٤ ، و : ٥ / ٢٩ ـ ٣٣ ، الكَامِل لِابْن الأَثِير : ٣ / ١٧٨ ، السِّيرَة لِابْن هِشام : ٣ / ١٨٤ و١٩٢ و٢٢٥ و٣٢٠ ـ ٣٢٢ ، مغَازي الوَاقدي : ٢ / ٤٤١ و٤٧٧ ، تَأرِيخ اليَعقوبِي : ٢ / ٥٠ ـ ٥١ ، إمْتَاع الأَسْمَاع للمَقرِيزِي : ٢٣٥ و٢٣٦ ، تَفْسِير البَغوي المُسمىٰ بمَعَالِم التَّنزِيل : ٣ / ٥٢٣ ، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ لِابْن سَعد : ٢ / ١٧ و١٨ .

طَالب[١]، وَزَوّجَته فَاطِمَة بِنْت أَسَد[٢]، بَعْد أَنْ تُوفّي أَبُوه عَبدالله وَجدّه عَبدالمُطّلب[٣]، وكَانَت أُمّ عَليّ أَبرّ النَّاس بالنَّبيّ بَعْد عَمّه أَبي طَالب، وَأَوّل

(١) أُنظر، شَرْح صَحِيح مُسْلم: ٩ / ١٤٠، و: ١٧ / ١٣٣، الدِّيبَاج عَلىٰ مُسْلم: ٣ / ٤٠٨ و: ٦ / ١٤٨، تَلخِيص الحَبير لِابْن حَجر: ٤ / ٥٩٥، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ٣٦٣ و: ٥ / ٨٩، السُّنن الكُبرىٰ: ٣ / ١٩٦، دَلاَئل النُّبوَّة للبَيهقي: ٢ / ١٥٣، سُنن الدَّارمي: ١ / ١٥ و ١٨ و ٣٦٧، مَجْمع الزَّوَائد: ٢ / ١٨٢ و: ٨ / ٢٩٨، البِدَاية وَالنّهاية: ٦ / ١٤١ و: ٣٠٨، المُصنَّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفِي: ٧ / ٤٣٣، صَحِيح اَبن خُزَيمة: ٣ / ١٤٠، المُعجَم الكَبِير: ١٢ / ١٤٥ و: ٢٣ / ٢٥٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ١ / ٢٥٢، تَأرِيخ دِمَشق: ٤ / ٣٩٠ و: ٧ / ٢٠٢، أُسد الغَابة: ١ / ٢٩، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٣ / ٢٨٨، تَهذِيب الكَمَال: ١ / ٢٣٥.

(٢) فَاطِمَة بِنْت أَسد بن هَاشم، وكَانَت مِنْ رَسُول الله بمَنزلَة الأُمّ، لأَنّه رُبّي فِي حِجرهَا، وَهُو اَبن ثَمَاني سِنِين، وكَانَت مِنْ سَابقَات المُؤمِنَات إِلَىٰ الإِيمَان، وهَاجَرت مَع رَسُول الله إِلَىٰ المَدِينَة، وَكَفّنهَا النَّبيّ عِند مَوتهَا بقَمِيصه لِيَدرأ بِهِ عَنْهَا هَوَام الأَرْض، وَتوسد فِي قَبرهَا لتَأمَن مِنْ ضَغطَة القَبْر، وَلَقّنهَا حُجتهَا.

أُنظر، المعَارف: ٢٠٣، يَنَابِيع المَودّة: ١ / ٤٦٧ هَامش ٨، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِابْن الصَّباغ المَالكي: ١ / ١٧٣، بِتحقِيقنا، النَّعِيم المُقِيم لِعترَة النَّبأ العَظِيم، مُحمّد بن عَبد الوَاحد المُوصليّ: ١٤٥، بِتحقِيقنا، طُرُزُ الوَفَا فِي فَضَائل آل المُصْطَفىٰ: ٢٩٧، بِتحقِيقنا، فرَائد السِّمطَين: ١ / ٣٢٨ / ٣٠٨، تَذكرَة الخَواصّ: ٢٠، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ١ / ١٤، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١ / ٧٥، المَنَاقب لِابْن المغَازلي: ٦، وَكِتَاب «مَنَاقِب آل أَبي طَالِب»: ٢ / ١٩. لاَحَظتُ، وَأَنَا اَتّتبع كُتبُ الفَضَائِل أَنَّ مَا مِنْ مَنْقَبة يذكرهَا الشِّيعَة لأَهْل البَيْت إلاَّ وفِي كُتب السُّنَّة مِثلهَا.

(٣) لعَبد المُطّلب عَشْرَة أَولاَد ذكُور، العَبَّاس، وَحَمْزَة، وَالزُّبَيْر وَجَحل، وَهُو الغَيدَاق، وَالمُقدّم، وَضرَار وَهُو نُوفَل، وَالحَارث، وَأَبُو لَهَب، وَهُو عَبدالعُزىٰ، وأَبُو طَالب، وَهُو عَبد مُنَاف، وَعَبدالله، وكَانُوا مِن أُمّهَات شَتّىٰ إلاَّ عَبدالله وأَبُو طَالب وَالزُّبَيْر، فَإِنَّ أُمّهُم فَاطِمَة بِنْت عَمْرو بن عَايذ، ومُحمَّد وعَليّ أَبنَاء عَمّ لأَب وَأُمّ، وَلَم يَعْقب الزُّبَيْر، وَأَعْقَب عَبدالله مُحمَّداً، وَأَعقب أَبُو طَالب جَعْفراً، وَعَقِيلاً، وَعَليّاً، وَكَان كُلّ وَاحد مِن أَولاَد أَبي طَالب يَكْبَر أَخَاه بعَشر سِنِين «أنظر، بحَار الأَنوَار للمَجْلسي». (مِنْهُ رحمه الله).

وَفِي ذَخَائر العُقبىٰ وَكَان لهُ صلى الله عليه وآله إِثنَا عَشر عمّاً بنُو عَبد المُطلب أَبُوه ثَالِث عَشر: هُم الحَرث، وأَبُو طَالب ـ وَاَسمَه عَبد مُنَاف ـ والزُّبَيْر ـ وَيُكنىٰ أَبَا الحَرث ـ، وأَبُو لَهَب ـ وَاَسمه عَبد العُزّىٰ ـ، وَالغيدَاق، وَالمُقوم، وَضرَار، وَقُثم، وَعَبد الكَعْبَة، وَحَجل ـ وَيُسمىٰ المُغِيرَة ـ، وَحَمزَة، وَالعَبَّاس».

❖

هَاشميَّة وَلدت هَاشميَّاً، وَقَد أَسلَمت وَهَاجَرت[1]، وَتُوفِّيت بالمَدِينَة وَتَولّىٰ النَّبيّ دَفنهَا وَأَلبسهَا قَمِيصه، وَاْضْطَجع فِي قَبرهَا، وَبَكىٰ عَلَيهَا، وَقَالَ جزَاك الله خَيراً مِن أُمّ. وَلمَّا سُئل عَنْ ذٰلِكَ قَالَ: «أَنَّها كَانَت أَحسَن خَلق الله صُنعَاً إِليَّ بَعْد أَبي طَالب»[2].

↔ أُنظر، ذَخَائر العُقبىٰ، الطَّبري: ١٧١، المعَارف لِاْبن قُتيبَة تَحقِّيق ثَروَة عُكَاشة: ١/ ١١٧، البدَاية والنّهاية: ٤/ ٢٥٥، تَهذِيب التَّهذِيب: ٢/ ٩٨، أُسد الغَابة: ١/ ٢٨٦، الإِصَابة: ١/ ٢٤٨، طَبقَات اَبن سَعد: ٤/ ٢٨، شَرح النَّهج لِاْبن أَبي الحَدِيد: ٣/ ٤٠٧، صَفوَة الصَّفوة: ١/ ٢٠٨، الإِستيعَاب: ١/ ٨١، حليَة الأَوليَاء: ١/ ١١٤، مُعجَم مَا اَستُعجم للبَكري: ١/ ٧٧، صُبح الأَعشىٰ للقَلقَشندي: ١/ ٣٥٥).

وَلَم يَعْقب مِنْهُم إلاَّ خَمسَة الحَرث، والعَبَّاس، وأَبو طَالب، وأَبُو لهَب، وعبدالله، وَكَان أَكبرهُم الحَرث، وَبِهِ كَان يُكنىٰ عَبدالمُطلب، وَشَهد مَعَه حَفر زَمزَم.

أُنظر، السِّيرَة لِاْبن هِشَام: ١/ ١٥١، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ١/ ٨٨، الطَّبريّ فِي التَّأرِيخ: ٢/ ٢٣٩، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢/ ٥، سُبل الهُدى وَالرَّشاد: ١/ ٢٨٧، الرَّوض الأُنف: ٢/ ١٣١.

وَلَم يُدرك الإِسْلاَم مِنْهُم إلاَّ أَربعَة أَبو طَالب، وأَبو لهَب، وَحَمزة، وَقَالَ صلى الله عليه وآله: عَمّي وَصنُو أَبي.

أُنظر، مَجْمَع الزَّوائد: ٩/ ٢٧٠، المُعْجَم الكَبِير: ١٩/ ٢٦٣ ح ٥٨٤، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ١/ ٤٩٩ ح ٢٠٣٥، تَهذِيب الكَمَال: ١٥/ ٢٧٥.

(١) أُنظر، المعَارف: ٢٠٣، يَنَابِيع المَودّة: ١/ ٤٦٧ هَامش ٨، الفُصول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِاْبن الصَّباغ المَالكي: ١/ ١٧٣، بِتَحقِّيقنا، النَّعِيم المُقِيم لعِترَة النَّبأ العَظِيم، مُحمّد بِن عَبد الوَاحد المُوصليّ: ١٤٥، بِتَحقِّيقنا، طُرَزُ الوَفَا فِي فَضَائل آل المُصْطَفىٰ: ٢٩٧، بِتَحقِّيقنا، فرَائد السِّمطَين: ١/ ٣٢٨/ ٣٠٨، تَذكرَة الخوَاصّ: ٢٠، شَرح النَّهج لِاْبن أَبي الحَدِيد: ١/ ١٤، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ٧٥، المَنَاقب لِاْبن المغَازلي: ٦، وَكِتَاب «مَنَاقِب آل أَبي طَالِب»: ٢/ ١٩. لاَحَظتُ، وَأَنَا اَتَّتبع كُتبَ الفَضَائِل أَنَّ مَا مِن مَنْقَبة يذكرهَا الشِّيعَة لأَهْل البَيْت إلاَّ وفِي كُتب السُّنَّة مِثلهَا.

(٢) أُنظر، النَّعِيم المُقِيم لعِترَة النَّبأ العَظِيم، مُحمّد بن عَبد الوَاحد المُوصليّ: ١٤٥، بِتَحقِيقنا، طُرَزُ الوَفَا فِي فَضَائل آل المُصْطَفىٰ: ٢٩٧، بِتَحقِيقنا، فرَائد السِّمطَين: ١/ ٣٢٨/ ٣٠٨، تَذكرَة الخوَاصّ: ٢٠، شَرح النَّهج لِاْبن أَبي الحَدِيد: ١/ ١٤، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ٧٥، المَنَاقب لِاْبن المغَازلي: ٦.

وُلد عَليّ فِي الكَعْبَة[١]، وَفِي نَفْس السُّنَّة الَّتي تبتل فِيهَا الرَّسُول[٢] وَٱعْتزَل فِي

(١) وُلد بِمَكَّة فِي البَيْت الحَرَام يَوْم الجُمُعَة (١٣) رَجَب بَعد عَام الفِيل بِثلاَثِين سَنَة، وَلَم يُولَد قَطّ فِي بَيْت الله مَولُود سوَاه، لاَ قَبْله وَلاَ بَعدَه، وهَذِه فَضِيلَة خَصّه بِهَا الله إجلاَلاً لمَحلهِ وَمَنزلتهِ، وَإعلاَء لقَدرهِ.

وُلدَ عَليٌّ عليه السلام، وَكرّم الله وَجْهَه عَن السُّجود لأَصْنَامها فكَأنّما مِيلاده ثمّة إيذَاناً بِعَهدٍ جَدِيدٍ لِلكَّعبَة وللعبَادَة فِيها. (عَبْقَرية الإمَام لِلعَقّاد): ٤٣. وَقَالَ الدَّهلوي الشَّهير بشَاه وَليّ الله وَالد عَبدالعَزِيز الدَّهلوي مُصنّف «التّحفَة الإثنَا عَشرية فِي الرَّدّ عَلىٰ الشِّيعة» قَالَ فِي كتَابه إزَالة الخَفَاء: توَاترت الأَخْبَار أَنَّ فَاطِمَة بِنت أَسد وَلَدت أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام عَلِيّاً فِي جُوف الكَّعْبَة.

أُنظر، الفِرْدَوْس بِمَأْثُور الخِطَاب: ٣/٣٣٢ طَبْعَة دَار الكتَاب العَربي، كنُوز الدَّقائق: ١٨٨، والشَّيخ جَلال الدِّين السّيوطي فِي الجَامِع الصَّغِير، ومُحبّ الدِّين أبُو بَكْر بن مُحَمَّد الطَّبَرِي فِي ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ، والسَّيِّد عَليّ شِهاب الهَمدَاني فِي مَوَدَّة القُربىٰ، يَنابيع المَوَدَّة: ٢/٦٧، تَحقِيق السَّيِّد عَليّ جمَال غَاية المَرَام: ١٢ بَاب ٣ المَقصد الأَوّل ح ١، أبن المَغَازلي فِي المنَاقب: ٦ ح ٣.

وأُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/٤٨٣، أُسد الغَابَة: ٤/٣١، كفَاية الطَّالب: ٢٦٠، الاسْتِيعَاب: ٢/٥٠١، كفَاية الطَّالِب: ٢٦٠، مَوَدَّة القُربىٰ: ٢٥ السِّيرَة النَّبَويَّة بهَامش السِّيرَة الحَلبية: ١/١٧٦.

والخُلاَصة: أختلف الْعُلَمَاء فِي تَسمِيته بِعَليّ عليه السلام فقَال بَعْضُهم: هُو آسم سَمّته بِهِ أُمّه عِند ولاَدَته. وَقَالَ قِسم آخر: إنّمَا سَمّته أُمّه حَيدرة بِدَليل قَوله عليه السلام يَوْم خَيبر «أنَا الَّذي سَمّتني أُمّي حَيدرة»، فَلمّا عَلاَ عَلىٰ كَتفي رَسُول الله صلى الله عليه وآله وكَسر الأَصْنَام سُمّي عَلِيّاً مِن العلوّ والرِّفعة والشَّرف. أُنظر، الاسْتِيعَاب لِابْن عَبد البرّ المَالكي بهَامش الإصَابَة: ٣/٢٦، تَذكرة الخواصّ لِابْن الجَوري الحَنْفي: ١٥ و ١٦ طَبْعَة بيروت. وقِيل إنّ أُمّه لقّبته حَيدرة وهُو صَغير كمَا تَدلّ عَلىٰ ذَلِكَ أَخْبَار كَثِيرة مِنْهَا فِي مُسْنَد أَحمَد بن حَنبل: ٤/٢٦٣ عَن عَمَّار، والنّسائي فِي الخصَائص: ١٢٩ ح ١٤٩ الطَّبعة الثَّانِيَة، والْحَاكِم الحَسْكَاني فِي شوَاهد التَّنزِيل: ١٩٠ ح ١٠٩٠، وتَأْرِيخ دِمَشق: ح ١٣٧٧، وفرَائد السِّمطَين: بَاب ٧٠ ح ٣٢٤، ومَجْمَع الزَّوائد: ٩/١٣٧، وكَنز الْعُمَّال: ٦/٣٩٩، المنَاقب لِابْن المغَازلي الشَّافعي: ٦/٣، الفُصُول المُهمّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمّة لِابْن الصَّبَّاغ المَالكِي: ١/١٧٤، بِتَحقِّيقنَا، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٣/٣٣٢، كنُوز الدَّقَائق: ١٨٨، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/٤٨٣، أُسد الغَابَة: ٤/٣١.

(٢) قِيل: وُلد عَليّ سَنَة (٣٠) لمِيلاَد الرَّسُول (مِنْهُ).

أَخرَج هَذِهِ الفِقرَة الفِرْدُوس بِمَأْثُور الخِطَاب، لأَبي شجَاع شِيرَويه بن شَهردَار بن شِيرَويه بن فَنا خُسرو الدّيلمي الهَمدَاني (إلْكِيا) (ت ٥٠٩ هق)، تَحقِّيق: السَّعِيد بن بَسيوني زَغلول طَبعَة دَار الكُتب

جَبل حِرَاء[1]، وَمَكث عَليّ قَلِيلاً فِي بَيْت أَبِيه، ثُمَّ انْتَقل، وَهُو طِفل إِلَىٰ بَيْت الرَّسُول، وذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشاً أَصَابتهَا شدّة، وَكَان أَبُو طَالب ذَا عِيَال، فَضَم العَبَّاس جَعْفَراً، والنَّبيّ عَلِيّاً ليُخففَا عَنْهُ، وَبَقي مُلاَزِماً لهُ فِي جَمِيع حَالاَته[2].

وَأَسلَم عَليّ قَبل أَنْ يَمْضي عَلَىٰ نزُول الوَحي أَرْبَع وَعشرِين سَاعَة[3].

↔ العِلمِيّة بَيرُوت، الطَّبعة الأُولىٰ ١٤٠٦هـ، و ١٤١٩هـ، و: ٥/٣٩٣ ح ٨٥٣٠، و: ٣/٣٣٢ طَبعَة دَار الكِتَاب العَربي، وَالمنَّاوي المَصري فِي كنُوز الدَّقَائق: ١٨٨، وَالسُّيوطي فِي الجَامع الصَّغِير، وَمُحبّ الدِّين أَبُو بَكْر بن مُحَمّد الطَّبري فِي ذَخَائر العُقبىٰ.

وَالبَيْت حَيْث فَنَاؤه وَالمَسْجِد — بَيضَاء طَاهِرَة الثِّيَاب كَرِيمَة

طَابَت وَطَاب وَلِيدهَا وَالموِلد — مَالفّ فِي خِرقِ القَوَابل مِثْله

إِلاَّ ابن آمِنَة النَّبيّ مُحَمَّد

تُنْسَب هَذِه الأَبيَات إِلىٰ السَّيّد إِسمَاعِيل بن مُحَمّد بن يَزِيد بن رَبِيعَة، أَبُو هَاشم، المَعْرُوف بِالسَّيِّد الحِمْيَري (١٠٥هـ-١٧٣هـ) نَشَأ بِالبَصرَة، وَمَات بِبغدَاد، كمَا جَاء فِي رَوضَة الوَاعظِين: ٨١، وَمَناقب آل أَبي طَالب: ٢/٢٣.

(١) أنظر، الرَّوض الأُنف: ٢/١٦٨، شَرح الأَزهَار: ١/١٢٠، تَلخِيص الحَبِير: ٧/٣، المُحلىٰ: ٥/١٠٥، تَأرِيخ ابن خُلدُون: ١/١٠١، تُحفَة الأَحوَذي: ٩/١٧١، شَرْح مُسْلم: ٤/١٦٨.

(٢) لمَّا أَصَاب أَهْل مَكَّة جَدْب، وَقَحط أَجْحَف بِذي المُرُوءَة، وَأَضرّ بِذِي العِيَال، قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله لِعَمّه العبَّاس عليه السلام وكَان مِن أَيسَر بَني هَاشم: يَا عَمّ إِنَّ أَخَاك أَبَا طَالب كَثِير العِيَال، وَقَد أَصَاب النَّاس مَا تَرىٰ! فَانْطَلق بنَا إِلَىٰ بَيْته لنُخَفف مِن عِيَاله عَنْهُ؟ فَتَأخذ أَنْتَ رَجُلاً، وَأَنَا آخذ رَجُلاً فَنَكفلهُما عَنْهُ! فَقَال العَبَّاس: أَفْعَل! فَانْطَلقا حَتَّىٰ أَتيَا أَبَا طَالب فَقَالاَ: إِنَّا نُرِيد أَنْ نُخَفف عَنْكَ مِن عِيَالك حَتَّىٰ يَنْكَشف عَن النَّاس مَا هُم فِيهِ، فَقَالَ لهُما أَبُو طَالب: إِذَا تَركتُما لِي عَقِيلاً وَطَالباً فَاصنعَا مَا شِئتُما؟ فَأَخذ رَسُول الله صلى الله عليه وآله عَليّاً فَضمّه إِلَيه، وَأَخذ العَبَّاس جَعْفَراً فَضمّه إِلَيه فَلَم يَزل عَليّ عليه السلام مَع رَسُول الله صلى الله عليه وآله حَتَّىٰ بُعث النَّبيّ صلى الله عليه وآله، فَاتَّبعه عَليّ عليه السلام، وآمَن بهِ، وَصَدَّقه، وَكَان عُمرَه إِذْ ذَاك ثَلاَث عَشرَة سَنَة.

أُنظر، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢/٥٨، تَأرِيخ الطَّبري: ٢/٥٧، الإِصَابَة: ٢/٥٠١.

(٣) مِن طَرَائِف الحِيَل وَالتَّلاَعب بالأَلفَاظ أَنَّ بَعْض القُدَامىٰ لمَّا لَمْ يَجد مَفرّاً مِن الإِعْترَاف بأَنَّ عَليّاً سَبَق

وَشَارك النَّبيّ فِي أَوّل صَلاَة صَلَّاها لله[1]، وَكَان مَعَهُ فِي حُرُوبهِ مِن أَوّلها إِلَىٰ آخرهَا مَا عَدَا غَزْوَة تَبُوك، حَيْث ٱسْتَخلفَهُ الرَّسُول عَلَىٰ المَدِينَة، ليُعلم النَّاس بأَنّها لاَ تَصلُح مِن بَعْده إِلَّا بعَلي، وَأَعلَن ذَٰلِكَ بقَولِهِ للْإِمَام: «أَمَا تَرضي أَنْ تَكُون مِنّي بِمَنزلَة هَرون مِن مُوسَىٰ غَيْر أَنَّه لاَ نَبّي بَعدي»[2]، وَيَدل هَذَا الحَدِيث دَلاَلَة صَرِيحَة عَلَىٰ أَنَّ عَلِيّاً يَستَوجب مِن مُحَمَّد كُلّمَا وَجَب لهَارُون مِن مُوسىٰ مِمَّا نَطَقَت بِهِ الْآيَة الكَرِيمَة: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي هَـٰرُونَ أَخِي ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي

إِلىٰ الإِسلاَم لَفّ وَدَار. ثُمَّ قَال: أَوّل مَن أَسلَم مِن النِّسَاء خَدِيجَة، وَمِن الرِّجَال أَبُو بَكْر، وَمِن الصِّغَار عَلي!». (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، سُنن التّرمذي: ٥ / ٦٤٢ ح ٣٧٣٤، المَنْهَل الرَّوي: ١ / ١١٢، نَيل الأَوطَار: ٨ / ١٧ و ١٨، المُغني: ٩ / ٢٣، فَضَائِل الصّحَابَة لأَحمَد بن حَنْبَل: ١ / ٢٢٢ ح ٢٦٤، عُمدَة التَّحقيق في بَشَائر آل الصِّدِّيق، إبرَاهِيم بن عَامر العُبيدي المَالكي: ١٣٥ و ١٥٥، وأُنظر، تَعلِيق صَاحِب مِيزَان الإِعتدَال عَلىٰ رَاوي هَذه القِصّة: ١ / ٤٤٠، تهذِيب التَّهذِيب: ٤ / ٣٠٢.

وَقَال صَاحب الرِّيَاض النَّضرَة أَوَّل مَن أَسلَم مِن الرِّجَال عَليّ بن أَبي طَالب: ١ / ٤٣٢، وَالمُعْجَم الكَبِير: ١٩ / ٢٩١ ح ٦٤٨، السُّنَّة لِابْن عَاصم: ٢ / ٦٠٣، تُحفَة الأَحوذي: ١٠ / ١٦٤، تَهْذِيب الكَمَال: ٢٠ / ٤٨١، الكَامل لِابْن عَدي: ٥ / ١١٨٢٩، فرَائِد السِّمطَين: ١ / ٣٩، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩ / ١٠٥، لسَان المِيزَان: ٣ / ٣٨٣، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ١٣٦، تَأرِيخ الطَّبري: ٣ / ٤٢٠، مُسْنَد أَحمَد: ٣٧٣، الفُصُول المُهمّة: ١ / ٥٩٣ بتَحقِيقنَا، الصَّواعق المُحرِقَة: ٧٢، ذَخَائر العُقبىٰ: ٥٨.

(١) تَقَدَّمت تَخرِيجَاته.

(٢) أُنظر، الصَّوَاعِق المُحرِقَة لِابْن حجر: ٢٩، صَحِيح البُخَاريّ: ٢ / ٢٠٠ و ٣٢٤، و: ٤ / ٢٠٨، و: ١٤ / ٢٤٥ / ٣٤٧٠، و: ١٦ / ٢١٧ / ٤١١٥ بِشَرح الكِرمَاني. صَحِيح مُسْلِم فِي فَضَائِل عَليّ: ٣٢٤، المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم النَّيسابوري: ٣ / ١٠٩، مُسْنَد ٱبْن مَاجه: ١ / ٢٨، مُسْنَد الإِمَام أَحمَد: ١ / ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ٣٣١ و ٣٦٩، كَنز العُمَّال: ٦ / ١٥٢ ح ٢٥٠٤، الإِصَابَة لِابْن حَجَر: ٤ / ٥٦٨، ويَنَابِيع المَوَدَّة للقندوزي: ٢ / ٥٨.

وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِى﴾(١). وَكمَا ٱستجَاب الله لمُوسىٰ بقَولِهِ: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾(٢).

ٱستَحقَّ عَلِيّ هَذِهِ المَنزِلَة مِن الله، والرَّسُول لعَمَلِهِ لاَ لقَرَابَته مِن مُحَمَّد فَقَط، فَكمَا أَنَّ مُحَمَّداً عَظِيم، لأَنَّه عَلَىٰ خُلق عَظِيم لاَ بأَعمَامَه، وَأَخوَاله كَذْلِك عَلِيّ عَظِيم بإِخلاَصه وَجهَاده وَحُسن بلاَئه مَع الرَّسُول، فَقَد كَان يَقْتل مِن جَيْش المُشرِكِين النّصف لوَحدَه، وَيَقتل المُسْلمُون بكَاملِهِم النّصف، كمَا حَدَث يَوْم بَدْر(٣)، وَفرَّ جَيش الرَّسُول يَوْم أُحد إِلَّا قَلِيلاً، كَان فِي طَلِيعتِهم أَبُو الحَسنَين عَلِيّ(٤).

---

(١) طَه: ٢٩ ـ ٣٢.

(٢) طَه: ٣٦.

(٣) أُنظر، الأَحْكَام السُّلْطَانِية لأَبي يعلىٰ مُحَمّد بن الحُسَيْن الحَنْبَلي الفرّاء: ١ /٤٢٠، والأَحْكَام السُّلْطَانِية للمَاوردي: ٢ /٣٨ تَحقِيق الدّكتور مُحَمّد حَامد الطَّبعَة الثَّانِيَة مَنْشورَات مَكْتب الإِعلاَم المَركزي /قُم، المغَازي للوَاقدي: ١ /١٤٨ تَحقِيق الدّكتور مَارسدن جونس /نَشر دَانش إِسلاَمي.

أُنظر، صَحِيح مُسْلِم: ٨ /٢٤٥ /٣٠٣٣، وَٱبن مَاجه أَيضاً فِي صَحِيحه فِي أَبوَاب الْجِهَاد، والْحَاكِم فِي المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ج ٣ فِي تَفْسِير سُورَة ٱلْحَجِّ، والبَيْهقِيّ فِي سُننه: ٣ /٢٧٦، ونُور الأَبْصَار للشّبلنجي: ٧٨، حليَة الأَوْلِيَاء: ٩ /١٤٥، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ /٢٢٥، وَالطَّبري فِي تَأْرِيخه: ٢ /١٩٧ و ٢٦٩، وَكَنز الْعُمَّال: ٥ /٢٧٣، شوَاهد التَّنزِيل: ١ /٥٠٣ و ٥٣٢ ـ ٥٤٥، الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ لِابْن سَعد: ٣ /١٧ طَبْعَة بَيْرُوت، أَمَالي المحَاملي: ٢ /٢٤، أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٢٣١، الْمُعْجَم الْكَبِير للطَّبراني: ١ /١٤٤، المنَاقِب لِابْن المغَازلي: ٢٦٤ ح ٣١١.

(٤) أُنظر، المغَازي للوَاقدي: ١ /٢٨٣، الكَامل: ٢ /١٠٧، البدَاية والنهاية: ٤ /١٥، الشَّيخ المُفِيد فِي الإِرْشَاد: ١ /٨٢، تأرِيخ الطَّبري: ٢ /٥١٤، مَجْمَع الزَّوائِد: ٦ /١١٤، شَرح النَّهج لِابْن أَبِي الحَدِيد: ١٣ /٢٦١، و: ١٤ /٢٥٠، أسد الغَابة: ٤ /٢١، معَاني الأَخبَار: ١١٩.

أُنظر الَّذِين ٱنْهَزمُوا فِي صَحِيح البُخَاريّ: ٣ /٢٢٧، صَحِيح مُسْلِم: ٥ /١٧٨، مُسْنَد أَحمَد: ١ /٣١، سُنن ٱبن مَاجه: ٢ /١١٤٧، سُنن التِّرمِذي: ٤ /٢٩٤، تَفْسِير القُرطُبي: ٨ /٢٧٣، مَجْمَع
⟸

ويَوْم الخَنْدَق تَجمّعَت الأَحزَاب، وَتَألّبت قُرَيْش، وَغَطفَان، وَفزَارَة، وَاليَهُود وَغَيرهِم، وَاتّفقُوا كَلمَة وَاحدَة عَلَىٰ غَزو المَدِينَة عَاصمَة النَّبيّ وَالقَضَاء عَلَيهِ وعَلَىٰ الإِسْلاَم، حَتَّىٰ لاَ يَبْقىٰ لهُ عَينٌ وَلاَ أَثَر، وَترَاكَم جَيْش الشّرك مِن فَوق المُسْلِمِين ومِن أَسفل مِنْهُم، وَزَاغت الأَبصَار الأَصْحَاب وَبلغَت القُلُوب الحَنَاجر، وَمَا رَجَعت إِلَيهم أَنفَاسهم إِلَّا بَعْد أَنْ شَهَر سَيفَه كَاشف الكُربَات، وَكَافِي المُهمَّات.

وَقصّة قَتْل عَليّ عَمْراً أَشهَر مِن أَنْ تُذْكَر، وَلكنّني أَوَد الوقُوف قَلِيلاً عِندَ كَلمَة الرَّسُول الأَعْظَم: «بَرَز الإِيمَان كُلّه إِلىٰ الشِّرك كُلّه»[1].

الزَّوائد: ٦ / ١١٥، شَرح المَوَاهب للزّرقَاني: ٢ / ٣٧، رسَائل المُرتضىٰ: ٣ / ٢١٣، الهِدَايَة الكُبْرَىٰ: ٤٢٨، تَأرِيخ أبن كَثِير: ٤ / ٢٣ و ٢٩، سِيرة أبن هِشام: ٣ / ٢٧، الخِصَال: ٣٨٩، أَمَالي الطّوسي: ١٤٢، السِّيرَة النّبويَّة لِابْن هِشَام: ٤ / ٧٢، تَأرِيخ الطَّبري: ٢ / ٣٤٧، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ١٠٠، إِمتَاع الأَسمَاع: ١ / ٤١١، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ٦٢، البدَاية وَالنّهاية لِابْن كَثِير: ٤ / ٣٧٤.

(١) فَقَد روىٰ المُؤرّخُون فِي مُبَارزَة عَليّ عليه السلام يَوم الخَنْدَق، وأنّها أَفضَل مِن أَعمَال الأُمّة إِلىٰ يَوم القِيَامَة بأَلفَاظ مُختلفة تُؤدّي إِلىٰ نَفس المَعْنَىٰ. فَقَد روىٰ صَاحب المُسْتَدرَك عَن سِفيَان الثُّورِي أَنّه صلى الله عليه وآله قَال ذَلِكَ لِعَليّ عليه السلام يُوم الخَنْدَق. ورَوَاه الخَطِيب البَغدَادي فِي تَأرِيخه: ١٣ / ١٩ عَن إِسْحَاق بن بِشر القُرَشيّ. وذَكره الفَخر الرَّازي فِي تَفْسِيره الكَبِير: ٣٢ / ٣١، وفِي ذِيل تَفْسِير سُورَة القَدْرِ وَرَد بلفظ: لمُبَارزَة عَليّ عليه السلام مَع عَمْرُو بن عَبدودّ أفضَل من عَمل أُمّتي إِلىٰ يُوم القِيَامة. وذَكر أبن أبي الحَدِيد فِي شَرح النّهج أَيضاً: ١٩ / ٦١ أنّه صلى الله عليه وآله قَال حِين بَرَز عَليّ عليه السلام لعَمْرُو بن عَبدودّ: بَرَز الإِيمَان كلّه إِلىٰ الشِّرك كلّه. وَقَالَ الإِيجي فِي شَرح المَوَاقف: ٦١٧ قَوله صلى الله عليه وآله: لضَربَة عَليّ يُوم الخَنْدَق أَفضَل مِن عِبَادة الثَّقلين. وفِي السِّيرة الحَلَبية بهَامش السِّيرَة النّبوِيَّة: ٢ / ٣٢٠ قَال صلى الله عليه وآله: قَتلُ عَليّ لعَمْرُو بن عبدودّ أَفضَل من عِبَادة الثّقَلين.

وَقَالَ الفَخر الرَّازي فِي نهَاية العُقُول فِي دَرَاية الأُصُول: ١١٤ أنّه صلى الله عليه وآله قَال: لضَربَة عَليّ يُوم الخَنْدَق أَفضَل مِن عبَادة الثَّقَلين، تَأرِيخ دِمَشق تَرجمة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ١ / ١٥٥، وفرَائد السّمْطَين: ١ / ٢٥٥ ح ١٩٧، وهَامش تَأرِيخ دِمَشق: ١٥٥، وشوَاهد التَّنزِيل: ٢ / ١٤ ح ٦٣٦، والمنَاقب للخوَارزمي:

وَلَيْس مِن شَكّ أَنَّ عَمْرَاً كَان كُلّ الشّرك لأَنّه رَأس المُشْرِكِين وَقَائِدهُم، وَبِهِ

↔ ١٦٩ ح ٢٠٢ و ٥٨ الفَصل ٩، فِي كِتَاب المَوَاقف: ٣/٢٧٦، وهدَاية المُرتاب: ١٤٨، وكَنز الْعُمَّال: ٦/١٥٨ الطَّبعَة الأُولَىٰ، شَرح الْمخْتَار قَالَ اَبن أَبي اَلْحَدِيد فَي (٢٣٠) فِي بَاب قصار كَلاَم أَمِير الْمُؤْمِنِينَ مِن نَهْج اَلْبَلاغَة: ٥/٥١٣..تَعدل أعمَال الْمُهَاجِرِين والأَنْصَار وطَاعاتهم كلّها، الدُّر المنثُور: ٥/١٩٢.

وهَا هو عليه السلام يَقول:... نَشدتكُم الله، أفِيكُم أحدُ يُوم عَبر عَمْرُو بن عَبدودّ الْخَنْدَق وكَاع عَنهُ جَمِيع النّاس فَقتَلَه غَيْري؟ قَالُوا: أَللّهُمَّ لاَ. (أنظر، تَأرِيخ بغداد: ١٣/١٩، مقتل الحُسَيْن للخوارزمي: ٤٥، تَلخيص المُسْتَدرَك: ٣/٣٢). ويُوم الْخَنْدَق لمَا سَكت كلّ منهُم ولَم يُجب طَلب عَمْرُو بن عَبدودّ العَامري. وكَادت تكُون هَزِيمة نَكراء لَوْ لَم يَنهض بِها عَليّ بن أبي طَالب، وبهَذا قَال صلى الله عليه وآله: بَرَز الإِيمَان كلّه إلىٰ الشّرك كلّه.

وبهَذا وذَاكَ تَذهب أدرَاج الرِّيَاح إيرَادَات، وإشكالاَت، وتَبرِيرَات اَبن تَيمِية حِين قَال كمَا ورَد فِي السِّيرة الحَلبِية ومَعَهَا هامش السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢/٣٢٠: إنّها أي ضَربة عَليّ يُوم الْخَنْدَق أفضَل مِن عِبَادة الثّقلِين ـ من الأَحَادِيث المَوْضُوعَة الّتي لَم تَرد فِي شَيء مِن الكُتب الّتي يُعتمد عَليها وَلاَ بِسند ضَعِيف، وكَيف يَكُون قَتل كَافر أفضَل من عِبَادة الثَّقلِين الإنْس والْجِنّ ومِنهُم الأَنْبِياء؟! ثُمّ قَال: بل إنّ عَمْرُو بن عَبدودّ هَذَا لَم يُعرف لهُ ذِكر إلّا فِي هَذِه الغَزْوَة.

والجَوَاب نَحْنُ لَسْنَا بصدد هَذَا الكلاَم ومُنَاقشته بل نُورد مَا قَاله العلّامة بُرهان الدِّين الحَلبي الشَّافعي فِي نَفْس كتَابه السِّيرة الحَلبِية وفِي نَفْس الجُزء والصَّفحة: إنّ عَمْرُو بن عَبدودّ هَذَا لَم يُعرف لهُ ذِكر إلّا فِي هَذِه الغَزْوَة، قِيل لَيْس لهُ أصل، وكَان عَمْرُو بن عَبدودّ قَد قَاتل يُوم بَدْر حَتَّىٰ أَثبَتته الجرَاحة فَلم يَشهد يُوم أُحُد، فَلَمَّا كَان يُوم الْخَنْدَق خَرج معلّماً... وأنّه نَذر لا يمسّ رَأسه دهنَاً حَتَّىٰ يَقتل مُحَمّد صلى الله عليه وآله... وقوله «كَيف يَكُون قَتلُ كَافرٍ أفضَل من عِبَادة الثّقلِين» فِيهِ نَظر لأنّ قَتل هَذَا كَان فيهِ نُصرة لِلدِّين وخُذلان الْكَافِرين... وَقَالَ الشَّيخ المُظفر فِي دلاَئل الصِّدْق: ٢/٤٠٢: لمُبَارزة عَليّ لعَمْرُو أفضَل من... فكَان هو السَّبب فِي بقَاء الإِيمَان وَاَستمرَاره وهُو السَّبب فِي تَمكِين الْمُؤْمِنِينَ مِن عِبَادتهم إلىٰ يُوم الدِّين، لكن هَذَا بِبَركة النَّبيّ الْحَمِيد ودَعوته وجِهاده فِي الدِّين.... وأنظر أيضاً المِعيار والموَازنة: ٩١، حيَاة اَلْحَيَوَان الْكُبْرَىٰ للدّميري: ١/٢٣٨ طَبْعَة مَصر عَام ١٣٠٦ هـ، المَطبعَة المَشرفِية، عليّ بن أبي طَالب بَقِية النُّبُوَّة: ١٤٥ طَبع مَصر عَام ١٣٨٦ هـ، مَطبعَة السُّنَّة المُحَمّدِية، الإِمَام عَليّ أَسد الله وَرَسُوله: ٢٨، الإِمَام عَليّ رَجل الإِسْلاَم المُخلد لِعَبد المَجِيد لُطفي: ٧٥، خَاتم النَّبِيين لُمحَمّد أبُو زُهره: ٢/٩٣٨.

وَحْدَه يرتبط مَصِيرهُم حَيَاةً أَو مَمَاتاً، أَمَّا المُسْلمُون فَرَئيسهُم النَّبيّ، فَهو الحَامي وَالكَفِيل وَبحيَاته يَرتَبط مَصِير الإِسْلاَم، والقُرْآن إِذَنْ فَمَا هُو الوَجْه للتَّعبِير عَنْ شَخص الإِمَام «بالإِسْلاَم كلّه» مَع وجُود الرَّسُول الأَعْظم ؟.

وَالجَوَاب: أَنَّ أَحزَاب الشِّرك تَجمّعَت وَتَرَاصّت كُتلَة وَاحدَة، وَهَدفهَا الأَوَّل والأَخِير القَضَاء عَلَىٰ الرَّسُول، فَهو المَقصُود دُون غَيرَه، لأَنَّ الإِسْلاَم قَائِم بشَخْصه وَحْدَه، حَيْث لَم يَقوىٰ بَعْد وَيَنْتَشر فِي الأَقطَار، لَمْ تَعْتَنقه إِلَّا هَذِهِ الشَّرذمَة القَلِيلَة الَّتي إِلتَفّت حَول الرَّسُول فَالقَضَاء عَلَيهِ تَقْطِيع لأَوصَال المُسْلِمين جَمِيعَاً، وَقَضَاء عَلَىٰ الإِسْلاَم فِي المَهد، وَآسْتئصَال لهُ مِن الجُذُور، بحَيْث لاَ تَقُوم لهُ قَائمَة.

وَبَرز عَليّ لعَكس الغَايَة أَي ليَقطَع رَأس الشِّرك، وَيَقضي عَلَيه القَضَاء الأَخِير حَتَّىٰ لاَ يَبْقىٰ لهُ مِن أَثَر فِي جَزِيرَة العَرْب، وَيَزُول العَائِق الأَكْبَر مِن طَرِيق الإِسْلاَم وَآنْتشَارَه فِي كُلّ مَكَان، لأَنَّ المُشرِكِين كَانُوا العَقبَة الأُولىٰ فِي سَبِيل الإِسْلاَم وَآمْتدَادَه لذَا قَالَ الرَّسُول بَعْد أَنْ قُتل عَمْرُو: «اليَوْم نَغزُوهُم وَلاَ يَغزُونَا»[1]. بَرَز عَليّ لِابْن وَدّ لتَتم رِسَالَة النَّبيّ كَافيَة وَافِية، وَتَخفق رَايَة الإِسْلاَم فِي الشَّرق وَالغَرب.

إِذَنْ مُبارزَة عَليّ كَانَت نُقطَة التَّحول، وَأَشبَه بمُقَابلَة جَيْش وَطَني لجَيْش أَجْنَبي فَاتح فِي مَعْرَكَة فَاصلَة، وَالحدّ الفَاصل هُنا بَيْنَ الشِّرك والإِسْلاَم قِتَال عَليّ وَعَمْرو، أَمّا أَنْ يَقْتل عَليّ عَمراً فَيَنْمَحي الشِّرك مِن بِلاَد العَرْب، وَيَنْمَحي مَعَهُ كُلّ مُعَارض للإِسْلاَم، وَأَمّا أَنْ يَقْتل عَمْرو عَلِيّاً، فَيَذْهَب الإِسْلاَم، وَيَنْتَصر الشِّرك،

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٥ / ١٤١، مُسْنَد أَحمَد: ٤ / ٢٦٢ و: ٦ / ٣٩٤، المُعْجَم الكَبِير: ٧ / ٩٨، كَنْز العُمَّال: ٤ / ٣٤٠ ح ١١٢٥٧، الجَامع الصَّغِير: ١ / ٤٩٦ ح ٣٠٢٧.

وتَكُون كَلمَته هِيَ العُلْيَا.

وَيَأبىٰ الله إلّا أَنْ يَكفي المُؤْمِنين القِتَال بعَليّ، وَإِلّا أَنْ يَتم نُورَه بضَربَته لعَمرُو، وَإِلاّ يَكُون لهُ الفَضل فِي إحيَاء الدِّين وَتَعَالِيم القُرْآن وَٱنْتشَار الْإِسْلاَم، وَإِلّا أَنْ يُشَارك كُلّ عَامل بخَير فِي ثوَابِهِ وَحَسنَاته، فَمَا مِن مَسجِد يُبنىٰ، وَلاَ مَأذنَة تُرفَع وَلاَ مَعْهَد أُسّس للدِّين وَالشَّريعَة، وَلاَ مِن صَوت يَرتَفع بآي الذِّكر الحَكيم، وَلاَ مِن صَائِم وَقَائِم لله مِن يَوْم الخَنْدَق إِلَىٰ قِيَام السَّاعَة إِلّا يَعُود الفَضل فِيهِ إِلىٰ ضَربَة عَليّ لِابْن وَدّ، وَلَولاَها لمَا كَان الْإِسْلاَم وَللقُرآن، وَبهذَا نَجد التَّفسِير الصَّحِيح لقَول النَّبيّ: «ضَربَة عَليّ يَوْم الخَنْدَق تُعَادل عَمَل الثَّقلَين»[1]. وَفِي روَايَة أُخرىٰ: «إِنَّ مُبَارزة عَليّ لِعَمْرُو بن وَدّ يَوْم الخَنْدَق أَفضَل مِن أَعْمَال أُمّتي إِلىٰ يَوْم الْقِيَامَة»[2].

(١) أُنظر، تَأرِيخ دِمَشق تَرجمَة الْإِمَام عَليّ عليه السلام: ١/١٥٥، وفرَائد السِّمْطَين: ١/٢٥٥ ح ١٩٧، وَهَامش تَأرِيخ دِمَشق: ١٥٥، وشوَاهد التَّنزِيل: ٢/١٤ ح ٦٣٦، والمنَاقب للخوَارزمي: ١٦٩ ح ٢٠٢ و ٥٨ الفَصل ٩، فِي كِتَاب الموَاقف: ٣/٢٧٦، وهدَاية المُرتاب: ١٤٨، وكَنز الْعُمَّال: ٦/١٥٨ الطَّبعَة الأُولَىٰ، شَرح الْمخْتَار قَالَ ٱبن أبي ٱلْحَدِيد فَي (٢٣٠) فِي بَاب قصَار كَلاَم أَمِير الْمُؤْمِنِينَ مِن نَهْج ٱلْبَلاغَة: ٥/٥١٣.. تَعدل أَعمَال الْمُهَاجِرِين والْأَنْصَار وطَاعَاتهم كلّها، الدُّر المنثُور: ٥/١٩٢.

(٢) فِي كِتَاب دَلاَئل الصِّدق أَنَّ هَذَا الحَدِيث ذَكَرهُ صَاحب الموَاقِيت، وَالحَاكم فِي المُسْتَدرك: ٣/٣٢ مِن السُّنَّة (منهُ ﷺ). وَقَد تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته.

وَبِهَذا وذَاكَ تَذْهَب أَدرَاج الرِّيَاح إيرَادَات، وإِشْكالاَت، وتَبرِيرَات ٱبن تَيمِية حِين قَالَ كمَا ورَد فِي السِّيرَة الحَلبِية ومَعَهَا هَامش السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢/٣٢٠: إِنّها أَي ضَربة عَليّ يَوْم الْخَنْدَق أفضَل مِن عِبَادَة الثَّقلِين ـ مِن الْأَحَادِيث المَوضُوعة الَّتي لَم تَرد فِي شَيء مِن الكُتب الّتي يُعتَمد عَليهَا، وَلا بِسَند ضَعِيف، وكَيف يَكُون قَتل كَافر أَفضَل مِن عِبَادَة الثَّقلِين الْإِنْس والْجِنّ ومِنهُم الْأَنْبِياء؟! ثُمّ قَالَ: بَل إِنّ عَمْرُو بن عَبدودّ هَذا لَم يُعرف لهُ ذِكر إِلّا فِي هَذِه الغَزْوَة.

وَبِهِ أَيضَاً نَعْرِف السِّر لقَول الشِّيعَة بأَنَّ عَلِيّاً شَرِيك القُرْآن فِي آثَارِهِ وَتَأْثِيرَه فِي تَنوِير العُقُول وَإِحيَاء العُلُوم، وفِي انْتشَار العَقِيدَة الحَقّة عَلَىٰ هَذَا الكَوكَب مِن يَوْم الخَنْدَق إِلَىٰ مَا شَاء الله، لأَنَّه السَّبب للمُحَافظَة عَلَىٰ القُرْآن، وَدفع العُدْوَان عَنْهُ، وَاسْتمرَارَه إِلَىٰ يَوْم يُبْعثُون. وَكُلّنا يَعْرف «أَنَّ السَّاعي للخَير كفَاعله»، «وأَنَّ مَن سَنَّ سُنَّة حَسَنة فَلهُ أَجرهَا وَأَجر مَن عَمِل بهَا»[1].

↔ والجَوَاب: نَحنُ لَسْنَا بِصدد هَذَا الكلاَم ومُنَاقَشته بَل نُورد مَا قَاله العلاّمة بُرهَان الدِّين الحَلبي الشَّافعي فِي نَفْس كتَابِهِ السِّيرَة الحَلبِية وفِي نَفْس الجُزء والصَّفحة: إنّ عَمْرُو بن عَبدودّ هَذا لَم يُعرف لهُ ذِكر إلاّ فِي هَذِهِ الغَزْوَة، قَوْل لَيْس لهُ أَصل، وكَان عَمْرُو بن عَبدودّ قَد قَاتل يَوْم بَدْر حَتَّىٰ أَثبتته الجرَاحة فَلم يَشهد يَوْم أُحُد، فَلمّا كَان يَوْم الْخَنْدَق خَرج مَعلَماً... وأَنّه نَذر لاَ يمسّ رَأْسه دُهناً حَتَّىٰ يَقتل مُحَمّد صلى الله عليه وآله وسلم... وَقَوله «كَيف يَكُون قَتلُ كَافرٍ أفضَل مِن عِبَادَة الثَّقلِين» فِيهِ نَظر لأنّ قَتل هَذا كَان فِيهِ نُصرة لِلدِّين وخُذلاَنٌ الْكَافِرين... وَقَالَ الشَّيخ المُظفر فِي دلاَئل الصِّدْق: ٢ / ٤٠٢: لمُبَارزة عَليّ لعَمْرُو أفضَل مِن... فكَان هُو السَّبب فِي بقَاء الإِيمَان واستمرَاره وَهُو السَّبب فِي تَمكِين الْمُؤْمِنِينَ مِن عِبَادتهم إِلىٰ يَوْم الدِّين، لَكنَّ هَذا بِبَركة النَّبيّ الحَمِيد ودَعوته وجِهاده فِي الدِّين.... وأنظر أيضاً المِعيار وَالموَازنة: ٩١، حيَاة الحَيوَان الْكُبْرَىٰ للدَّمِيري: ١ / ٢٣٨ طَبعة مِصر عَام ١٣٠٦ هـ، المَطبَعَة المُشرفِية، عَليّ بن أبي طَالب بَقِية النُّبُوّة: ١٤٥ طَبع مِصر عَام ١٣٨٦ هـ، مَطبَعة السُّنَّة المُحَمَّدِية، الإِمَام عَليّ أسد الله وَرَسُوله: ٢٨، الإِمَام عَليّ رجل الإِسْلاَم المُخلد لِعَبد المَجيد لُطفي: ٧٥، خَاتم النَّبِيين لُمحَمّد أبو زُهره: ٢ / ٩٣٨. أُنظر، تَأْرِيخ دمشق لِابْن عساكر الشَّافعي: ١ / ١٥٠، السِّيرَة الحَلبِية بهَامش السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢ / ٣٠٩، كَشف الغُمّة: ١ / ٢٦٧، أعيَان الشِّيعَة: ١ / ٢٩٢ و٣٩٤، تَأرِيخ الطَّبَري: ٢ / ٢٦٥، و: ٣ / ٢٣٤، و: ٥ / ٢٩ ـ ٣٣، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٣ / ١٧٨، دَائرة المعَارف الإِسْلاَمِية الشِّيعِية: ١ / ٢٦٢ «مَعرَكة الْخَنْدَق»، السِّيرَة لِابْن هُشام: ٣ / ١٨٤ و١٩٢ و٢٢٥ و٣٢٠ـ ٣٢٢، مغَازِي الوَاقدي: ٢ / ٤٤١ و٤٧٧، الإِرْشَاد للشّيخ المُفيد: ١ / ٩٤، كَشف الْيَقِين فِي فَضَائِل أَمِير الْمُؤْمنِين عليه السلام: ١٣١، تَأرِيخ اليَعقوبي: ٢ / ٥٠ ـ ٥١، إِمْتَاع الأَسْمَاع للمَقرِيزِي: ٢٣٥ و٢٣٦، تَفْسِير البَغوي المُسمّىٰ بمَعَالِم التَّنزِيل: ٣ / ٥٢٣، وأُنظر، الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ لِابْن سَعد: ٢ / ١٧ و١٨.

(١) أُنظر، مُسْنَد أَحمَد: ٤ / ٣٦١ ح ٣٢٢٩١، سُنَن التِّرمدي: ٥ / ٤٣ ح ٢٦٧٥، سُنَن الدَّارمي: ١ / ↔

نَقول هَذَا مَع الإِيمَان بأَنَّ عَلِيّاً حَسنَة مِن حَسنَات النَّبيّ، وأَنَّ كُلّ مَا ٱتّفق لَهُ مِن الخَير كَان بدُعَاء النَّبيّ وَتوجِيهَاته. فَالثَّنَاء عَلَىٰ الإِمَام كَالثَّنَاء عَلَىٰ ضَوء القَمر المُسْتَمد مِن نُور الشَّمس وَلاَ شَيء أَدَل عَلَىٰ ذَلِكَ مِن قَوْل الإِمَام مُفْتَخراً: «أَنَا خَاصف النَّعل»[1]، أَي مُصْلح نَعْل الرَّسُول، وَقَوله:

⇔ ١٤٠ ح ٥١٢، سُنن البَيْهقي الكُبرىٰ: ٤ / ١٧٦ ح ٧٥٣١، مَجمَع الزَّوَائِد: ١ / ١٦٨، سِنن ٱبن مَاجه: ١ / ٧٤ ح ٢٠٣: مُخْتَصر المُخْتَصر: ٢ / ٢٥٢، المُعْجَم الأَوسَط: ٤ / ٩٤ ح ٣٦٩٣، المُعْجَم الكَبِير: ٢ / ٣٥١ ح ٢٣١٢، سُنن ٱبن خُزَيمَة: ٤ / ١١٢ ح ٢٤٧٧، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم: ١١ / ١٦٦ و ٢٢٦، مُسْنَد الحُمَيدي: ٢ / ٣٥٢ ح ٨٠٥.

(١) أُنظر، الْمُعْجَم الكَبِير: ٦ / ٢٦٩ ح ٦١٨٤، تَأرِيخ مَدِينة دِمشق: ٤٢ / ٤٣، شَرح النَهْج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ١٣ / ٢٢٨، بِشَارة المُطَصفىٰ: ١٤٠، لِسَان المِيزَان: ٣ / ٢٨٣، يَنابِيع المَوَدَّة: ٨٢ و ١٢٩، الْإِصَابَة: ٧ / ٢٩٤ و ٣٥٤ ح ١٤٠٧٨، كَنز العُمَّال: ١١ / ٦١٦ ح ٣٢٩٩٠، مِيزَان الْإِعتدَال: ٢ / ٢١٢، أَرْجَح المطَالب لعُبيد الله الأَمرتسري: ٢٣، مَجمَع الزَوائد: ٩ / ١٠٢، المُصَنَّف: ٧ / ٥٠٣ و: ٨ / ٣٥٠، الْآحَاد وَالمثَاني: ١ / ١٤٩، شَرح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٤ / ١١٧، نُظم دُرر السِّمْطَين: ٨٢، إِكمَال الكَمَال: ٧ / ١٢٧، كَنز العُمَّال: ١٣ / ١٤٤، أُسد الغَابَة: ٤ / ١٨، تَهذِيب الكَمَال: ٢٠ / ٤٨٠، جوَاهر المطَالب فِي منَاقب عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن الدِّمَشْقِي: ١ / ٣٨، المُسترشد فِي الإِمَامة لُمحمّد ٱبن جَرِير الطَّبَريّ: ٣٥٤، منَاقب أَمِير الْمُؤْمِنِين لُمحمّد بن سُليمان الكُوفِي: ١ / ٢٦٣ و ٢٩٤، منَاقب آل أَبي طَالب: ٣ / ٢٥، ذَخَائِر الْعُقْبىٰ: ٥٨، منَاقب أَهْل ٱلْبَيْت: ٤٠، الاِسْتِيعَاب بَهامش الْإِصَابَة: ٣ / ٤٦، و: ٤ / ١٧٤٤ ح ٣١٥٧، مُسْنَد البَزار: ٩ / ٣٤٢ ح ٣٨٩٨، أَمْثَال الحَدِيث: ١ / ٦٨، الْبَيَان وَالتَّعرِيف: ٢ / ١١٠ و ١١١، فَيض القَدِير: ٤ / ٣٥٨، سَير أَعْلاَم النُّبلاء: ٢٣ / ٧٩، مِيزَان الاِعْتدَال فِي نَقد الرِّجَال: ٣ / ٤ ح ٢٥٩ و ٩٣ ح ٤٣٠٠، لِسَان المِيزَان: ٢ / ٤١٣ ح ١٧٠٤ و: ٣ / ٢٨٢ ح ١١٩٠، العِلل المُتنَاهِية: ١ / ٢٤٠ ح ٣٨٣، كَشف الخفَاء: ١ / ٢٨٨ ح ٥٩٦.

أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ١ / ٥٥ و: ٣ / ٣٣، خصَائص النَّسَائي: ٤٠ و ١٦٦، كَنز العُمَّال: ١١ / ٦١٣: وَلِذَا قَالَ الإِمَام الشَّافِعِي: أَخَذ المُسْلِمُون السِّيرَة فِي قتَال المُشركِين مِن رَسُول الله ٩: وَأَخذُوا السِّيرَة فِي قتَال البُغَاة مِن عَليّ عليه السلام: شَرْح النَّهج لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ٩ / ٢٣١ نَقلاً عَن كتَاب الأُم للشَّافعي: ⇔

«دَخَلتُ عَلىٰ رَسُول الله وكَانَت لَهُ هَيبَة وَجَلال، فَلَمَّا قَعدتُ بَيْن يَدَيه أُفْحِمت، فوَالله مَا ٱسْتَطعت أَنْ أَتكَلم»[(١)].

وَقَولَه:« قَدْ عَلِمْتُم مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ، وَالْمَنْزِلَةِ الْخَصِيصَةِ، وَضَعَنِي فِي حِجْرِهِ، وَأَنَا وَلَدٌ يَضُمُّنِي إِلَىٰ صَدْرِهِ، وَيَكْنُفُنِي فِي فِرَاشِهِ، وَيُمِسُّنِي جَسَدَهُ، وَيُشِمُّنِي عَرْفَهُ، وَكَانَ يَمْضَغُ الشَّيْءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيهِ، وَمَا وَجَدَ لِي كَذْبَةً فِي قَوْلٍ، وَلاَ خَطْلَةً فِي فِعْلٍ، وَلَقَدْ قَرَنَ اللهُ بِهِ صلى الله عليه وآله مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيماً أَعْظَمَ مَلَكٍ مِنْ مَلاَئِكَتِهِ يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ، وَمَحَاسِنَ أَخْلاَقِ الْعَالَمِ لَيْلَهُ، وَنَهَارَهُ، وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ ٱتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلاَقِهِ عِلْمَاً، وَيَأْمُرُنِي بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَلَقَدْ كَانَ يُجَاوِرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِرَاءَ فَأَرَاهُ، وَلاَ يَرَاهُ غَيْرِي، وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْتٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ فِي الْإِسْلاَمِ غَيْرَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَخَدِيجَةَ، وَ أَنَا ثَالِثُهُمَا أَرَىٰ نُورَ الْوَحْيِ، وَٱلرِّسَالَةِ، وَ أَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ صلى الله عليه وآله، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ مَا هَذِهِ الرَّنَّةُ! فَقَالَ هَذَا

⇔ ٤ / ٢٣٣ بَاب الخِلاَف فِي قتَال أَهْل البَغي: أُنظر، تَأريخ آبن كَثِير: ٥ / ٢٠٩، مُستَدرك الحَاكِم: ٢ / ٣٧ و: ٣ / ١٠٩، الصَّوَاعق المُحرقة: ١٤٩، صَحِيح مُسلم بِشَرْح النَّووي: ١٥ / ١٨١.

فَهُو أَمِير الْمُؤْمِنِين، وَيَعْسُوب الدِّين وَالمُسْلمِين، وَمُبِير الشّرك وَالمُشرِكِين، وَقَاتل النَّاكثِين وَالقَاسطِين وَالمَارقِين، وَمولىٰ الْمُؤْمِنِين، وَشَبه هَارون، وَالمُرتضىٰ، وَنَفس الرَّسول، وأَخوه، وَزَوج البَتُول، وَسَيف الله المَسلُول، وَأبُو السِّبطين، وَأَمِير البَررة، وَقَاتل الفَجرة، وَقَسِيم ٱلْجَنَّة وَالنَّار، وَصَاحب اللِّوَاء، وَسيِّد العَرب، وَخَاصف النَّعل، وَكَاشف الكُرب، وَالصِّدِّيق الأَكْبَر، وَأَبُو الرَيحَانتِين، وَذو القَرنِين، وَالهَادي، وَالفَارُوق، وَالدَّاعي، وَالشّاهد، وَبَاب المَدِينة، وَالوَلي، وَالوَصي، وَكشّاف الكُرب، وَقاضي دَين الرَّسُول، وَمُنجز وَعده.... إِلخ.

(١) أُنظر، مُسْتَدرك سَفِينَة البحَار: ١٠ / ٥٧٩، ذَخَائر العُقبىٰ: ٢٧، كَنز العُمَّال: ١٣ / ٦٨٣ ح ٣٧٧٥١، البدَاية وَالنِّهَاية: ٣ / ٤١٨، المَنَاقب للخوَرزمي: ٣٣٥.

الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَىٰ مَا أَرَىٰ إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيّ، وَ لَكِنَّكَ لَوَزِيرٌ» [1].

وَبِهَذِهِ المُنَاسبَة أَذكُر حوَرَاً دَار بَيْني وبَيْنَ أَحد الأُدبَاء الَّذِين دَرسُوا الإِمَام دَرسَاً وَافياً، وَٱنْتشُوا بعَظَمَته وَبَلاَغته، وَلَم يَعرفُوا شَيئاً عَنْ النُّبوَّة وَجَلاَلها.

قَالَ: أَنَّ إِنسَانيَّة الإِمَام تَفُوق إِنْسَانيَّة الأَوّلين والآخرين، قَالَ هَذَا، وَلَم يَسْتَثن!.

قُلتُ: لاَ بُدّ مِن الإِسْتثنَاء.

فَأَبىٰ وَأَصَر.

قُلتُ: هَذِهِ دَعوىٰ تَفْتَقر إِلَىٰ الدَّلِيل.

قَالَ: أَنَّ الإِمَام يَرىٰ إِرَاقَة الدَّم جَرِيمَة، مَهمَا كَان السَّبب.

قُلتُ: لَمْ تَأتِ بالدَّلِيل، وَإِنّما أَتَيت بدَعوىٰ ثَانيَة تَطلب الإِثبَات.

قَالَ: أَوصىٰ بقَاتلهِ، وَعفَا عَنْ مَرْوَان بن الحُكْم يَوْم الجَمَل، وَلَم يَقْتل عَمْرو بن العَاصّ يَوْم صِفِّين، وَقَد ظَفَر بهِ، وكَانَت النَّتيجَة أَنْ ٱنْتصر مُعَاويَّة، ثُمَّ قَتل الإِمَام.

قُلتُ: وَلكنّه قَتَل الكَثِير فِي بَدْر، وَأُحد، وَالأَحزَاب، وَخَيبَر، وَغَيرها.

قَالَ: كَان فِي هَذِهِ الحُرُوب جُنديّاً مَأمُوراً، وَلَم يَكُن آمرَاً.

قُلتُ: كَان فِي حَرْب الجَمَل، وَصفِّين، والنَّهروَان، آمرَاً، وَمَع ذَلِكَ قَتَل العَشرَات.

قَالَ: قَاتَل مُدافعاً لاَ مُهَاجمَاً.

قُلتُ: كُلّ الأَنْبيَاء وَالصُّلحَاء يُدَافعُون وَلاَ يُهَاجمُون، وَيَستَعملُون العُنف للقَضَاء عَلَىٰ العُنف، يَقْتلُون وَاحداً، لِيَسلم المِئَات.

---

(١) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (٢٣٤) مِن شَرْح النَّهج للسَّيِّد عَليّ تَقي فَيض ٱلإِسْلاَم: ٨٠٢، وٱلْخُطْبَة: (١٩٢) مِن خُطب الشَّرِيف الرَّضِي.

قَالَ: أَجل، وَلَكن لَمْ يَعرف التَّأرِيخ، وَلَن يَعرف إِنْسَاناً أَرْحَم مِن عَليّ.

قُلتُ: لَو قُلتهَا مِن الأَوَّل لأَرحْتَ وَٱسْتَرحْتَ.

وَأي شَيء أَدَل عَلَىٰ رَحمَة الإِمَام وَإِنسَانيَّته مَن قَولِه: «إِذَا قَدَرْتَ عَلَىٰ عَدُوِّكَ فَٱجْعَلِ الْعَفْوَ عَنْهُ شُكْراً لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ»[1]..

قَد يَكُون الإِنْسَان رَحِيماً بالكَائنَات كُلّها، وَقَد يَتَغلّب عَلَىٰ غَضَبه فِي حَالاَت شَتّىٰ، وَقَد يَتنَازل عَنْ الكَثِير مِن حَقّه، أَمَّا الرَّحمَة بالعَدوّ وَالشَّفْقَة عَلَيهِ فَلَن يَفْعلهَا إِلاَّ مَن جَعَلهُ الله مِصبَاحَاً يَهتَدي بِهِ التَّائهُون.

وَكَم تَمَنيتُ أَنْ يَتّعظ بهَذِه الحِكْمَة بَعْض المُنْتَمِين إِلَىٰ الدِّين الَّذِين يُحَاوِلُون الإِنْتقَام بطَرِيق الدَّس، وَالنِّفَاق عَلَىٰ المُخْلصِين الأَبْريَاء، لاَ لشَيء إِلاَّ؛ لأَنَّهُم لاَ يَتّبعُون سيَاسَتهُم الحِزْبيَّة، وَأَغرَاضهُم الشَّخصيَّة.

---

(١) أُنظر، نَهج ٱلبَلاَغَة: ٱلحِكْمَة (١٠).

القُرْآن وَالفَلْسَفَة

قَالَ بَعْض الجُدّد مِن رُوَاة الغَرب: لَيْس للمُسْلِمِين فَلْسَفَة مُسْتَقلة، وَأَنَّ فَلاَسفَتهُم رُوَاة لسُقرَاط، وَإِفلاطُون، وَأَرسطُو، وَغَيرهم مِن فَلاَسفَة اليُونَان.

وَقَد تَصدىٰ للرَّد عَلَىٰ هَذَا القَوْل جَمَاعة أَثبَتُوا بالدَّلِيل القَاطع جَهْل قَائِله، وَتَجنيه عَلَىٰ الحَقِيقَة. وَمَا رَأيتُ - فِيمَا قَرَأتُ - مَن وَفّىٰ المَقَام حَقّه، كَالأُستَاذ قَدري حَافظ طُوقَان فِي كتَابَيه اليَتِيمَين: «الخَالدُون العَرْب» و «تُرَاث العَرْب العِلْمي».

قَالَ المُتَحَذْلقُون:

أَنّىٰ يَكُون للمُسْلِمِين فَلْسَفَة، وَلَم يَكُن لَهُم - قَبل أَنْ يَتّصلُوا بالأُمَم - إِلاَّ القُرْآن وَالحَدِيث.

وهَذَا حَقّ وَصِدق، لَقَد أَتَىٰ عَلَىٰ المُسْلِمِين حِين مِن الدَّهر لَم يَكن لَهُم إِلاَّ القُرْآن، والحَدِيث. وَلَكن نَسأَل: هَل القُرْآن كِتَاب «أَبُو مَعْشَر الفَلَكي»[1]،

---

(١) أَبُو مَعْشَر جَعْفَر بن مُحَمَّد بن عُمَر البَلخي (تُوفّي ٢٧٢ هـ - ٨٨٦ م) المُنجّم كَان إِمَام وَقته فِي فَنّه وَلَهُ التَّصانِيف المُفِيدَة فِي عِلْم النّجَامة قِيل أَنّه كَان مُتّصلاً بخِدمَة بَعْض المُلوك وكَانَت لهُ إِصَابَات عَجِيبَة. كَانَت وَفَاته بوَاسط.

ذكَر لهُ صَاحب مَعْلمَة الإِسْلاَم المَطبُوعَة فِي ليدن تَآليف كَثِيرَة لاَ زَالَت مَخطُوطَة فِي خَزَائن أُوروبَا ⇔

وَالحَدِيث قصّة «أَبُو زَيد الهِلاَلي»[1] وَقَد يُجَاب بأَنَّه فِي الإمكَان أَنْ نَرجَع العُلُوم العَرَبيَّة وَالفِقه إلَىٰ القُرْآن والسُّنَّة، أَمّا البحُوث الفَلْسَفِيَّة، كتَقسِيم المَوجُودَات إلَىٰ جوَاهر وَأَعرَاض، وَقِدَم العَالَم أَو حدُوثه، وَأَقسَام التَّقابل، وَالحوَاس البَاطنيَّة، وَمَا إلَىٰ ذَاكَ مِن المَوضُوعَات الفَلْسَفِيَّة فَلاَ يُمكن إسنَادهَا إلَىٰ آيَة أَو روَايَة، لَقَد اعْتَمد القُرْآن فِي مُخَاطبَة العَرْب عَلَىٰ فِطرَتِهم وَعَاطفَتِهم، وَلَم يَعْتَمد عَلَىٰ البَرَاهين وَتَأليف الأَقيسَة المَنْطقيَّة؛ لأَنَّ العَرْب كَانُوا أُمّة أُميَّة لاَ يَعرفُون أُصُول الجَدَل وَالموَازنَات الفَلْسَفيَّة، وإذَا لَمْ يَكُن القُرْآن كتَابَاً فَلْسَفيّاً فَمِن أَينَ تَأتِيهم الفَلْسَفَة؟!.

الجوَاب:

١ ـ أَنَّ القُرْآن لَمْ يَكُن لجِيلٍ دُون جِيل، وَلاَ لأُمّة دُون أُمّة، وَإنّما هُو لجَمِيع الأُمَمّ والأَجْيَال، هُو للإنْسَان أَيْنَما كَان، هُو للحَقّ والإنْسَانيَّة الَّتي لاَ تُحدّ بوَقت

⇔ مِنْهَا كِتَاب المَدخَل الكَبِير (تُرجمَ هَذَا إلَىٰ اللُّغَة اللاَّتينيَّة وَطُبع فِي أوكسبَرج سَنَة (١٤٨٩م) وَفِي البُندقيَّة (١٤٠٥ و ١٥٩٦) وبهَا كِتَاب القِرَانَات (فِي عِلْم النّجُوم) وكِتَاب أَحكَام سِني المَوَاليد ثُمَّ كِتَاب الأُلوف فِي بيُوت العِبَادَات (ذَكَرهُ البَيروني؟) وكِتَاب موَالِيد الرِّجَال والنِّسَاء قَالَ أَنّه طُبع فِي مَصْر سَنَة (١٢٩٠) مَوسُوماً بالكتَاب فِي الإتمَام وَالكمَال لكنّه لَم يَذْكر مَحل طَبْعه أَو تَدوينَه فِي أَحد الفهَارس وَمَا طُبع فِي مَصْر مِن تَأليف هَذَا المُصنّف هُو: بُغيَة الطَّالب فِي مَعْرفَة الضَّمِير للمَطلُوب وَالطَّالب وَالمَغلُوب وَالغَالب طَبع حَجر مَصْر (١٢٨٠ وَطُبع بمَصر سَنَة ١٣٢٨ و ١٣٣٢) كِتَاب أَبي مَعشَر الفَلكي وَلَم يَذكر اسمَه بُغيَة الطَّالب أَبُو المُعِين النَّسفي.

أُنظر، مُعْجَم المَطبُوعَات: ١/ ٣٤٧، ابن خَلّكَان: ١١٤٠، رَوضَات الجنّات: ١٥٩، مَعْلَمَة الإسلاَم: ١٠٢، الأَعلاَم للزّركلي: ٢/ ١٢٧.

(١) أُنظر، التَّأرِيخ الصَّغِير: ١/ ٢٧٩ رَقم «١٣٦٤»، العِلَل وَمَعرفَة الرِّجَال: ٢. ٣٠٨ رَقم «٢٣٦٩» وص: ٣٩٤ رَقم «٢٧٦٢»، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/ ٥٩٦.

وَمكَان، وَلاَ بفِئَة أَو جِنْس، وإِذَا كَان القُرْآن للأُمَّم المُتقدّمَة وَالمُتخلّفَة عَلَىٰ السَّوَاء كَان مِن الضَّرُوري أَنْ يُخَاطب الفِطرَة والعَقْل، ثُمَّ أَنَّ العَرْب الَّذِين خَاطبهُم القُرْآن كَانُوا عَلَىٰ عقَائِد شَتّىٰ، فَمِنْهُم الدَّهريُون الَّذِين أَنْكرُوا الخَالق وَالبَعْث وَمِنْهُم المُشركُون عَبدَة الأَوثان، وَمِنْهُم أَهْل الكِتَاب، وَقَد نَاقَش القُرْآن هَؤُلاَء جَمِيعَاً، وَقَالَ كَلمَته الفَاصلَة فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلفُون، وَأَثْبَت الحَقّ بالأَدلّة المَنْطقيَّة، وَالبَرَاهِين العَقليَّة، وَالشَّوَاهد الوجدَانيَّة، وَهل للفَلْسَفَة مَعْنىٰ أَو هَدَف غَير ذَلِكَ ؟ !.

٢ ـ أَنَّ الفَلْسَفَة كَسَائِر العُلُوم لهَا مَوضُوع وَغَايَة، وَمَوضُوعهَا طَبِيعَة الوجُود كمَا هُو، أَي أَنَّهَا تَبْحَث عَنْ حَقَائِق الوجُود فِي هَذَا الكَون، أَمّا غَايتهَا فمَعرفَة الحَقِيقَة، والقُرْآن تَكلّم عَنْ الكَون وَحدُوثَه وَأَصْلَه وَمَصِيرَه، وعَنْ السَّمَاء وَأَجرَامهَا، والأَرْض وآيَاتهَا، وعَنْ الإِنْسَان وَحَقِيقَته وَأَفعَاله، وَمَا إِلَىٰ ذَاكَ مِمَّا أَصبَح أَسَاسَاً لكَثِير مِن العُلُوم: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1].

وَقَد وَضَع العُلَمَاء كُتباً خَاصّة فِي عُلُوم القُرْآن، مِنْهَا: (مَنْهَل العِرفَان فِي عُلُوم القُرْآن للزَّرقَاني، وَالتِّبيَان لِابْن قَيّم الجَوزيَّة، والإِتْقَان للسُّيوطي، وَمَبَاحث فِي عُلُوم القُرْآن للدّكتُور صُبحي صَالح، وَغَيرهَا). أَجل لَم يَكُن للعَرب إِلاَّ القُرْآن، وَكَفىٰ بِهِ مَصْدرَاً للعُلُوم وَبحُورهَا، وبهِ وَحْدَه أَصبَح العَرْب آبَاء العِلْم الحَدِيث ـ كمَا قَالَ نهرو ـ لاَ بمَا نَقلُوه مِن الفَلْسَفَة اليُونَانيَّة، وبالقُرآن دُون سوَاه كَان العِلْم يَثْب قَائِمَاً عَلَىٰ قَدَميه فِي كُلّ أَرْض وَطَأَتهَا أَقدَام العَرْب ـ كمَا قَالَ العَلاَّمَة

(١) النَّحْل: ٨٩.

الْإِنجلِيزي ولز ـ لاَ بآرَاء إِفلاَطُون وَأَرسطُو.

لَقَد نَقل العَرْب عَنْ اليُونَان، كمَا نَقَل اليُونَان عَنْ مَصْر وَبلاَد مَا بَيْنَ النَّهرَين، وإِنْ دلّ هَذَا النَّقل عَلَىٰ شَيء فَإِنّما يَدُل عَلَىٰ حَضَارَة العَرْب وَتفَاعلهُم مَع الغَير، وأَنَّهُم يَرغبُون أَنْ يَجمعُوا إِلَىٰ عِلْمهِم عُلُوم النَّاس، وَلاَ يَقفُوا بالحَضَارَة عِندَ حَدّ، وَيَطلبوهَا أَنّىٰ تكُون، وَيَأخذُوا الحِكمَة مِن أَي وعَاء خَرَجَت، كمَا أَمرهُم للنَّبيّ العَظِيم والقُرْآن الكَرِيم.

وإِذَا قَالَ أَجْنَبي جَاهل أَو مُتحَامل بأَنَّ المُسْلِمِين لَيسُوا فَلاَسفَة فَقَد كَتَب قَادَة الفِكْر فِي الغَرب عَنْ حضَارَة المُسْلِمِين وَفَلسفَتهم المُجلّدَات؛ وَأَثبتُوا بالأَرقَام أَنَّ الفَضل فِي حضَارَة هَذَا العَصْر يَعُود إِلَىٰ الإِسْلاَم؛ وَلَولاَهُم لتَأخرَت مِئَات السّنِين. أَنَّ العَرْب تَرجمُوا فَلْسَفَة اليُونَان إِلَىٰ لُغتهِم، وَلَكن مَا أَتُوا بِهِ مِن النَّظريَّات يَجْعَل المُوَازنَة بَيْنَ الفَلْسَفَة الإِسلاَميَّة وَاليُونَانيَّة، كَالموَازنَة بَيْنَ المَركَب الشّرَاعي وَالمَركَب البُخَاري. أَنَّ الأُمّة الّتي أَنّجبَت (الرَّازي، وَالبُستَاني، وَالبِيرُوني، وآبْن الهَيثَم، وَالشّيرَازي، وَالطُّوسي، وَالغزّالي، وآبْن حَيَّان، وَالفَارَابي، وآبْن سِينَا، وَالكِنْدي وَغيرهم) لاَ يَصحّ فِيهَا القَوْل بأَنَّه لاَ فَلْسَفَة لهَا.

وَنَذكر بَعْض مَا آبْتَكر هَؤْلاَء مِن النَّظريَّات عَلَىٰ سَبِيل التَّمثِيل لاَ الحَصر.

سَبَق الرَّازي نيُوتن إِلَىٰ نَظرَة الجَاذبيَّة، حَيث عَلّل سقُوط الجِسم نَحو الأَرض بأَنَّ فِيهَا قُوّة قَاهرَة تَحكُم عَلَىٰ الأَشيَاء بالإِنجذَاب.

وَالحَسَن بن الهَيثَم أَوَّل مَن وَضَع عِلْم البَصريَّات الَّذي يَبْحَث سقُوط الأَشعّة وَالضَّوء عَلَىٰ الأَجسَام.

وَوَضع مُحَمَّد بن مُوسىٰ عِلْم الجَبْر.

وَكَان لجَابر بن حَيّان فِي الكِيميَاء مَا كَان لأَرسطُو فِي المَنْطق.

وَكَان هشَام بن الحَكَم تِلمِيذ الإِمَام جَعْفَر الصَّادِق وَأُستَاذ النّظّام: أَنَّ الأَصوَات وَالأَضوَاء أَجسَام، لاَكَيفيَّات وَأَعرَاض.

وَسَجّل التَّأرِيخ لأَبي الحَسَن الَّذي عَاش فِي بدَايَة القَرن الثَّالِث عَشَر للمِيلاَد نَظريَّات مُحْكمَة فِي قِيَاس الوَقت.

وَنَصِير الدِّين الطُّوسي أَوَّل مَن فَصَل المُثلثَات عَنْ الفَلك، وَجَعلهَا عِلمَاً مُستقلاً، وَكتَابهِ «شَكل القَطّاع»[1] تُرجَم إِلَىٰ اللاّتِينيَّة، وَالفَرنسيَّة، والإِنجلِيزيَّة، وَبَقي قُروناً عَدِيدَة مَصْدَر العُلمَاء فِي أُوروبَا.

وَقَالَ الأُستَاذ قَدري طُوقَان[2] فِي «الخَالدُون العَرْب»: «لاَ يُعْتَبر الطُّوسي مُتفوقَاً فِي الهَنْدسَة لاَ عَلَىٰ مُعَاصرِيه فَحَسب، بَل وعَلَىٰ عُلمَاء الهَندسَة فِي هَذَا

(١) نَصِير الدِّين مُحمَّد الطُّوسي، المُتوفّىٰ (٦٧٢هـ). أَلّفهَا أَوّلاً بالفَارسيَّة ثُمَّ ترجمهَا نَفْسَه إِلَىٰ العَرَبيَّة فِي خَمسَة مَقَالاَت. تُوجَد العَرَبيَّة مِنْهَا فِي (دَانشگاه: ١٥ / ٢٤٣٢) بخَطّ مِن القرن السَّابع مَع عِدَّة رَسَائِل مِن المُؤلّف، عَلَيهَا تَملِيك عَلاَء المُنجّم فِي (٤ شَعبَان ٨٠٨ وَقفهَا مَهدي بن أَبي ذَر النّرَاقي). كمَا فِي فِهرسهَا.

(٢) قَدْري بن حَافظ طُوقَان النَّابُلسي ثُمَّ الأُردني: بَاحث مُدَرّس فلسطِيني. وُلد بنَابلس وَتَخرج بالجَامعَة الأَميركيَّة فِي بَيْرُوت (١٩٢٩م) وَعَمل فِي التَّدرِيس. وَتولّىٰ إِدَارَة مَدرسَة النَّجَاح بنَابلس. وَاشتَهر بمُعَالجَة الأَبحَاث العِلميَّة وَالرِّيَاضيَّة. وَانتُخب عُضواً مُرَاسلاً للمَجْمَعَين العِلميَّين العَربيَّين بدِمَشق وَالقَاهرَة (١٩٦١م) وَدَخل البَرلمَان الأُردني نَائباً عَنْ نَابلس مَرتَين، وَتولّىٰ وزَارَة الخَارجيَّة بعمّان سَنَة (١٩٦٥م) وَمثّل بلاَده فِي كَثِير مِن المُؤتمرَات العِلميَّة. وَتُوفّي ببَيرُوت وَدُفن بنَابلس. مُؤلّفاته كَثِيرَة مَطبُوعَة، مِنْهَا «تُرَاث العَرْب، العَرْب وَشعرَائهَا أَيضَاً». (المُؤتَلف وَالمُختَلف للآمدي: ١٥٩، وَمُعْجَم الشّعرَاء للمَرزبَاني: ٣٢٨، وَهُو فِيهِ «قَرّاد بن عَبّاد» وَمِثله فِي «دِيوَان الحمَاسَة». «وَعَلّق عَلَيهِ التّبريزي: ٢ / ١٠٧ قَالَ أَبو هِلاَل: هَكَذَا فِي الأَصل، وَهُو خَطَأ، إِنّمَا هُو قَرّاد ابن العَيّار... وَأَبُوه العَيّار أَحد شَياطِين العَرْب»).

العَصْر ». وَقَالَ مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم المَعْرُوف بصَدْر المُتَأَلِهين[١] بنظريَّة التَّطور وَقَرّرها عَلَىٰ أَسَاس مَتِين، وَسَبق دَارون بثَلاَثمئَة سَنَة. وَلذَا قَالَ دَروبير الأَميركي فِي كتَابهِ: « المُنَازعَة بيْنَ العِلْم وَالدِّين »: أَنَّ مَذْهب النُّشؤ وَالإِرتقَاء كَان يُدَرّس فِي مَدَارس العَرْب والمُسْلِمين، وكَانُوا قَد ذَهبُوا فِيهِ إِلَىٰ مَدىٰ أَوسَع وَأَبْعَد مِمَّا وَصَلنا إِلَيهِ بتَطبِيقه عَلَىٰ الجَامعَات، وَالمعَاهد مَعاً. ويُوجد فِي مَدينَة إِصفهَان بإِيرَان مَسْجِد اسمَه « مَسجِد شَاه »[٢]. وَضَع تَصمِيمَه وَأَشرَف عَلَىٰ بنَائهِ

(١) أُنظر، رِحلَة « الإِمَام الزَّنجَاني »: ٤٠٠ الطَّبْعَة (١٩٤٧م)، وَصَدر المُتألِهين مِن فَلاَسفَة القَرن السَّادس عَشَر المِيلاَدي. « مِنْهُ ﷺ ».

صَدْر المُتألِهين مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الشِّيرَازي، وَهُو أَشهر مِن أَنْ يُوصَف، صَاحب المُصنّفَات، مِنْهَا التَّفَاسِير العَدِيدَة، ذَكَره الأَفَندي فِي « رِيَاض العُلمَاء »؛ تُوفّي عَام (١٠٥٠ هـ).

خَرَج مِنْهُ كِتَاب العَقْل وَالتَّوحِيد وَالحُجّة، وَفَرغ مِنْهُ فِي شِيرَاز سَنَة (١٠٤٤ هـ). وَقَد طُبع فِي طَهْرَان مَع (مَفَاتِيح الغَيب لهُ) يُوجد شَرْح كِتَاب العَقْل والعِلْم مِنْهُ فِي مُجلّد فِي (المَكتبَة الرَّضويّة) بخرَاسَان أَوّله: الحَمْد لله الَّذي جِلّ عَنْ مَطَارح أَضوَاء الفِكْر جَلاَله... إِلخ، وَرَأيتُ مُجلّد شَرْح كِتَاب التَّوحِيد مِنْهُ فِي (مَكْتَبَة شَيخ العرَاقين الطَّهرَاني) فِي كَرْبُلاَء، وَنُسخَة أُخرىٰ مِنْهُ فِي (مَكتبَة السَّيِّد مُحَمَّد عَليّ بَحر العُلُوم) فِي النَّجف، وَتُوجَد نُسخَة ثَالثَة فِي (مَكْتبَة المَجْلس النِّيَابي) فِي طَهْرَان، وَأَوّله: سُبحَانك اللَّهُمَّ وَبِحَمدك تَوحدّت فِي ذَاتك فَحَسر مِن إِدرَاكك إِنْسَان عَين كُلّ عَارف... إِلخ.

(٢) وَقَفتُ تَحتَ قُبّة مَسْجِد شَاه وَصَفقتُ مَرَّة وَاحدَة، فَإِذَا بِالصَّدىٰ يُعِيد التَّصفِيق (٧) مَرّات.

وَالحَقِيقَة الَّتي يَعْتَرف بهَا الجَمِيع أَنَّ مَسْجِد شَاه هُو أَجْمَل مَسْجِد فِي العَالَم، وَتُعتَبر وَاجهَته الَّتي تَرتَفع (٤٨) مَتراً مِنْ أَروع القِطع الفَنيَّة، بِأَلوَانها الزَّاهيَة، وَزُخرفتها الأَنِيقَة، وَهَندستها الرَّائعَة وَشَكلها البَدِيع. كمَا تَرتَفع فَوقهَا مَئذنتَان إِلَىٰ عُلو (٢٥٢) مَتراً.

وَقَدْ استَغرَق بْنَاء هَذَا المَسْجِد « ١٨ » سَنَة (مِنْ ١٦١٢م إِلَىٰ ١٦٣٠م) وَجِيء بَالمَرمَر الَّذي استُعمل فِي بنَائهِ مِنْ أَردستَان الَّتي تَبعد مِئَة مِيل عَنْ أَصْفهَان وَلاَ يَزَال هَذَا المَرمَر يَحْتَفظ بِلَمعَانه حَتَّىٰ اليَوْم، وَكَأَنّه قِطَع مِنْ المَرَايَا الصَّافيَة.

وَفِي المَسْجِد ثَلاَث بَاحَات للصَّلاَة، وَهُنَاك بَاحَة فِي الهَوَاء الطَّلق، وَالبَاحَات الثَّلاَث الأُخرىٰ
↔

بهَاء الدِّين العَاملي، فَإِذَا تَكَلَّم إِنْسَان بكَلِمَة تَحت قُبتَه تكرّر صَدىٰ الكَلِمَة سَبع مَرَّات، وإِذَا تَكلّم فِي طَرفَه سَمعهُ مَن فِي الطَّرف الآخَر، عَلَىٰ مَا بينَهُما مِن البُعد، حَتَّىٰ كَأَنَّه يَتَكلّم فِي أَعظَم مُكبّر للصَّوت، وَقَد تَبيَّن أَنَّ السّر فِي حَجرَين بأَرْض المَسجِد صَنْعهُما البهَائي بشَكلٍ هَندسي دَقِيق، وَمَا زَال المَسجِد قَائِماً إِلَىٰ الآنْ يَؤمّه المُسَافرُون وَالسَّائحُون مِن كُلّ صَوب.

وَمرّة ثَانيَة نُؤكّد أَنَّ الفَضل فِي حضَارَة العَرْب يَعُود للقُرآن وَحْدَه، لَيْس لأَنَّه كِتَاب دِين فَحَسب، وَإِنّما هُو كِتَاب دِين، وَفَن، وَتَشرِيع، وفَلْسَفَة، وَعِلم، وَأَخلاَق، وَإِقتصَاد، وَسيَاسَة. وَسَائر المعَارف البَشريَّة، وإِذَا لَم نَجد فرُوع هَذِهِ العُلُوم وَمَسائلهَا مبُوبَة مُفصلَة فِي القُرْآن، كمَا هِي فِي الكُتب المُوضُوعَة لهَذِه الغَايَة فَإِنّنا نَجد فِيهِ جَمِيع أُصُولها وَأُسسهَا الَّتي لاَ تَشذ عَنْهَا مَسأَلة وَاحدَة يَفرضهَا الوَاقِع، وَقَد تَجلّت هَذِهِ الحَقِيقَة شَيئاً فَشَيئاً بمُرُور الزَّمِن وَتَقدّم العُلُوم، فَكلّما اكْتُشف جَدِيد وَجَدنا لهُ أَسَاسَاً فِي القُرْآن، وَمِن هُنا قَالَ ابْن عَبَّاس: فِي القُرْآن مَعَانٍ سَوف يُفسرهَا الزَّمَن. وَقَالَ الإِمَام جَعْفَر الصَّادِق، أَنَّ فِي القُرْآن تَأوِيلاً، مِنْهُ مَا قَد جَاء، ومِنْهُ لَمْ يَجيء»، وَقَالَ: بأَي شَيء الحَلاَل والحَرَام فِي جَنْب العِلْم، يُرِيد العِلْم الَّذي فِي القُرْآن[1] أي أَنَّ الفِقه قَلِيل مِن كَثِير بالنّسبَة إِلَىٰ مَا تَعرّض لهُ القُرْآن مِن العُلُوم، وَقدَّم الأُستَاذ نَوفل فِي كتَابَيه (الله والعِلم

⇔ دَاخليَة، وجَمِيع البَاحَات حَافلَة بالنُّقوش البَدِيعَة، كَما كُتبَت عَلَىٰ الجُدرَان الآيَات القُرآنيّة الكَرِيمَة.

وَالأُعجُوبَة الهَندسيَّة فِي هَذَا المَسْجِد تَكمن تَحت قُبته العَاليَة، إِذْ تَقف تَحتهَا فَتَصفق مَرَّة وَاحدَة، وإِذَا بالصَّدىٰ يُعِيد الصَّوت سَبع مَرَّات.

وَالكَثِيرُون يَقفُون تَحت القُبَّة وَيَصرخُون «يَا الله» فإِذَا بالصَّدىٰ يُكَرّر «يَا الله سَبع مَرَّات».

(١) أُنظر، عِلْم اليَقِين لمُحسن الفَيض: ١٢٦، الطَّبعَة (١٣٠٣ هـ). (مِنْهُ ﷺ).

الحَدِيث، والقُرْآن والعِلْم الحَدِيث) أَرقَاماً تَشهَد لهَذَا القَوْل بالحَقّ والصِّدق.

قَالَ رينُورث: «يَجْب أَنْ نَعْتَرف بأَنَّ العُلُوم الطَّبيعيَّة، وَالفَلك، وَالفَلسفَة، وَالرِّيَّاضيَّات الَّتي أَنْعَشت أُروبَا فِي القَرن العَاشر مُقتَبسَة مِن القُرْآن»، وَهل بَعْد هَذَا يُقَال: لَيْس للمُسلِمين فَلْسَفَة وَلاَ عُلُوم؟! وَهَل بَعْد كِتَاب الله الخَالد الَّذي لاَ يَنْضب لهُ مَعِين يَسْتَكثر عَلَىٰ الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب أَنْ يَصف النَّملَة[1]، وَالخفَاش[2].

---

(١) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٨٥): (أنظُروا إِلَى النَّمْلَةِ فِي صِغَرِ جُثَّتِهَا، وَلَطَافَةِ هَيْئَتِهَا، لاٰ تَكَادُ تُنَالُ بِلَحْظِ الْبَصَرِ، وَلاٰ بِمُسْتَدْرَكِ الْفِكَرِ، كَيْفَ دَبَّتْ عَلَىٰ أَرْضِهَا، وَصُبَّتْ عَلَىٰ رِزْقِهَا، تَنْقُلُ الْحَبَّةَ إِلَىٰ جُحْرِهَا، وَتُعِدُّهَا فِي مُسْتَقَرِّهَا. تَجْمَعُ فِي حَرِّهَا لِبَرْدِهَا، وَفِي وِرْدِهَا لِصَدَرِهَا، مَكْفُولٌ بِرِزْقِهَا مَرْزُوقَةٌ، بِوِفْقِهَا لاٰ يُغْفِلُهَا الْمَنَّانُ، وَلاٰ يَحْرِمُهَا الدَّيَّانُ، وَلَوْ فِي الصَّفَا الْيَابِسِ، وَالْحَجَرِ الْجَامِسِ! وَلَوْ فَكَّرْتَ فِي مَجَارِي أَكْلِهَا، فِي عُلْوِهَا وَسُفْلِهَا، وَمَا فِي الْجَوْفِ مِنْ شَرَاسِيفِ بَطْنِهَا، وَمَا فِي الرَّأْسِ مِنْ عَيْنِهَا وَأُذُنِهَا، لَقَضَيْتَ مِنْ خَلْقِهَا عَجَباً، وَلَقِيتَ مِنْ وَصْفِهَا تَعَباً! فَتَعَالَىٰ الَّذِي أَقَامَهَا عَلَىٰ قَوَائِمِهَا، وَبَنَاهَا عَلَىٰ دَعَائِمِهَا! لَمْ يَشْرَكْهُ فِي فِطْرَتِهَا فَاطِرٌ، وَلَمْ يُعِنْهُ عَلَىٰ خَلْقِهَا قَادِرٌ. وَلَوْ ضَرَبْتَ فِي مَذَاهِبِ فِكْرِكَ لِتَبْلُغَ غَايَاتِهِ، مَا دَلَّتْكَ الدَّلاٰلَةُ إِلاّٰ عَلَىٰ أَنَّ فَاطِرَ النَّمْلَةِ هُوَ فَاطِرُ النَّخْلَةِ، لِدَقِيقِ تَفْصِيلِ كُلِّ شَيْءٍ، وَغَامِضِ اخْتِلاَفِ كُلِّ حَيّ. وَمَا الْجَلِيلُ وَاللَّطِيفُ، وَالثَّقِيلُ وَالْخَفِيفُ، وَالْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ، فِي خَلْقِهِ إِلاّٰ سَوَاءٌ).

(٢) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٥٥): (وَمِنْ لَطَائِفِ صَنْعَتِهِ، وَعَجَائِبِ خِلْقَتِهِ، مَا أَرَانَا مِنْ غَوَامِضِ الْحِكْمَةِ فِي هَذِهِ الْخَفَافِيشِ الَّتِي يَقْبِضُهَا الضِّيَاءُ الْبَاسِطُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيَبْسُطُهَا الظَّلاَمُ الْقَابِضُ لِكُلِّ حَيّ، وَكَيْفَ عَشِيَتْ أَعْيُنُهَا عَنْ أَنْ تَسْتَمِدَّ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ نُوراً تَهْتَدِي بِهِ فِي مَذَاهِبِهَا، وَتَتَّصِلُ بِعَلاَنِيَةِ بُرْهَانِ الشَّمْسِ إِلَىٰ مَعَارِفِهَا. وَرَدَعَهَا بِتَلأْلُؤِ ضِيَائِهَا عَنِ الْمُضِيِّ فِي سُبُحَاتِ إِشْرَاقِهَا، وَأَكَنَّهَا فِي مَكَامِنِهَا عَنِ الذَّهَابِ فِي بُلَجِ ائْتِلاَقِهَا، فَهِيَ مُسْدَلَةُ الْجُفُونِ بِالنَّهَارِ عَلَىٰ حِدَاقِهَا، وَجَاعِلَةُ اللَّيْلِ سِرَاجاً تَسْتَدِلُّ بِهِ فِي الْتِمَاسِ أَرْزَاقِهَا، فَلاٰ يَرُدُّ أَبْصَارَهَا إِسْدَافُ ظُلْمَتِهِ، وَلاٰ تَمْتَنِعُ مِنَ الْمُضِيِّ فِيهِ لِغَسَقِ دُجُنَّتِهِ. فَإِذَا أَلْقَتِ الشَّمْسُ قِنَاعَهَا، وَبَدَتْ أَوْضَاحُ نَهَارِهَا، وَدَخَلَ مِنْ إِشْرَاقِ نُورِهَا عَلَىٰ الضِّبَابِ فِي وِجَارِهَا، أَطْبَقَتِ الأَجْفَانَ عَلَىٰ مَآقِيهَا، وَتَبَلَّغَتْ بِمَا اكْتَسَبَتْهُ مِنَ الْمَعَاشِ فِي ظُلَمِ لَيَالِيهَا. فَسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَ اللَّيْلَ لَهَا نَهَاراً وَمَعَاشاً، وَالنَّهَارَ سَكَناً وَقَرَاراً! وَجَعَلَ لَهَا أَجْنِحَةً مِنْ لَحْمِهَا تَعْرُجُ بِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَىٰ الطَّيَرَانِ،

⟺

وَالطَّاوُوس[١]،

* كَأَنَّهَا شَظَايَا ٱلآذَانِ، غَيْرَ ذَوَاتِ رِيشٍ، وَلاَ قَصَبٍ، إِلاَّ أَنَّكَ تَرَىٰ مَوَاضِعَ الْعُرُوقِ بَيِّنَةً أَعْلاَماً. لَهَا جَنَاحَانِ لَمَّا يَرِقَّا فَيَنْشَقَّا، وَلَمْ يَغْلُظَا فَيَثْقُلَا. تَطِيرُ وَوَلَدُهَا لاَصِقٌ بِهَا لاَجِئٌ إِلَيْهَا، يَقَعُ إِذَا وَقَعَتْ، وَيَرْتَفِعُ إِذَا ٱرْتَفَعَتْ، لاَ يُفَارِقُهَا حَتَّىٰ تَشْتَدَّ أَرْكَانُهُ، وَيَحْمِلَهُ لِلنُّهُوضِ جَنَاحُهُ، وَيَعْرِفَ مَذَاهِبَ عَيْشِهِ، وَمَصَالِحَ نَفْسِهِ. فَسُبْحَانَ الْبَارِئِ لِكُلِّ شَيْءٍ، عَلَىٰ غَيْرِ مِثَالٍ خَلَا مِنْ غَيْرِهِ!).

(١) أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٥٥): (وَمِنْ أَعْجَبِهَا خَلْقاً الطَّاوُسُ الَّذِي أَقَامَهُ فِي أَحْكَمِ تَعْدِيلٍ، وَنَضَّدَ أَلْوَانَهُ فِي أَحْسَنِ تَنْضِيدٍ، بِجَنَاحٍ أَشْرَجَ قَصَبَهُ، وَذَنَبٍ أَطَالَ مَسْحَبَهُ. إِذَا دَرَجَ إِلَىٰ الْأُنْثَىٰ نَشَرَهُ مِنْ طَيِّهِ، وَسَمَا بِهِ مُطِلًّا عَلَىٰ رَأْسِهِ كَأَنَّهُ قِلْعُ دَارِيٍّ عَنَجَهُ نُوتِيُّهُ. يَخْتَالُ بِأَلْوَانِهِ، وَيَمِيسُ بِزَيَفَانِهِ... يُفْضِي كَإِفْضَاءِ الدِّيَكَةِ، وَيَؤُرُّ بِمَلَاقِحِهِ أَرَّ الْفُحُولِ الْمُغْتَلِمَةِ لِلضِّرَابِ. أُحِيلُكَ مِنْ ذَلِكَ عَلَىٰ مُعَايَنَةٍ، لاَ كَمَنْ يُحِيلُ عَلَىٰ ضَعِيفٍ إِسْنَادُهُ. وَلَوْ كَانَ كَزَعْمِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُلْقِحُ بِدَمْعَةٍ تَسْفَحُهَا مَدَامِعُهُ فَتَقِفُ فِي ضَفَّتَيْ جُفُونِهِ، وَأَنَّ أُنْثَاهُ تَطْعَمُ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبِيضُ لاَ مِنْ لِقَاحِ فَحْلٍ سِوَىٰ الدَّمْعِ الْمُنْبَجِسِ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ بِأَعْجَبَ مِنْ مُطَاعَمَةِ الْغُرَابِ!... تَخَالُ قَصَبَهُ مَدَارِيَ مِنْ فِضَّةٍ، وَمَا أُنْبِتَ عَلَيْهَا مِنْ عَجِيبِ دَارَاتِهِ، وَشُمُوسِهِ خَالِصَ الْعِقْيَانِ، وَفِلَذَ الزَّبَرْجَدِ. فَإِنْ شَبَّهْتَهُ بِمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ، قُلْتَ: جَنىً جُنِيَ مِنْ زَهْرَةِ كُلِّ رَبِيعٍ. وَإِنْ ضَاهَيْتَهُ بِالْمَلَابِسِ فَهُوَ كَمَوْشِيِّ الْحُلَلِ، أَوْ كَمُونِقِ عَصْبِ الْيَمَنِ. وَإِنْ شَاكَلْتَهُ بِالْحُلِيِّ فَهُوَ كَفُصُوصٍ ذَاتِ أَلْوَانٍ، قَدْ نُطِّقَتْ بِاللُّجَيْنِ الْمُكَلَّلِ. يَمْشِي مَشْيَ الْمَرِحِ الْمُخْتَالِ، وَيَتَصَفَّحُ ذَنَبَهُ وَجَنَاحَيْهِ، فَيُقَهْقِهُ ضَاحِكاً لِجَمَالِ سِرْبَالِهِ، وَأَصَابِيغِ وِشَاحِهِ، فَإِذَا رَمَىٰ بِبَصَرِهِ إِلَىٰ قَوَائِمِهِ زَقَا، مُعْوِلاً بِصَوْتٍ يَكَادُ يُبِينُ عَنِ ٱسْتِغَاثَتِهِ، وَيَشْهَدُ بِصَادِقِ تَوَجُّعِهِ، لِأَنَّ قَوَائِمَهُ حُمْشٌ كَقَوَائِمِ الدِّيَكَةِ الْخِلَاسِيَّةِ. وَقَدْ نَجَمَتْ مِنْ ظُنْبُوبِ سَاقِهِ صِيصِيَةٌ خَفِيَّةٌ، وَلَهُ فِي مَوْضِعِ الْعُرْفِ قُنْزُعَةٌ خَضْرَاءُ مُوَشَّاةٌ. وَمَخْرَجُ عَنُقِهِ كَالْإِبْرِيقِ، وَمَغْرِزُهَا إِلَىٰ حَيْثُ بَطْنُهُ كَصِبْغِ الْوَسِمَةِ الْيَمَانِيَّةِ، أَوْ كَحَرِيرَةٍ مُلْبَسَةٍ مِرْآةً ذَاتَ صِقَالٍ، وَكَأَنَّهُ مُتَلَفِّعٌ بِمِعْجَرٍ أَسْحَمَ، إِلاَّ أَنَّهُ يُخَيَّلُ لِكَثْرَةِ مَائِهِ، وَشِدَّةِ بَرِيقِهِ، أَنَّ الْخُضْرَةَ النَّاضِرَةَ مُمْتَزِجَةٌ بِهِ، وَمَعَ فَتْقِ سَمْعِهِ خَطٌّ كَمُسْتَدَقِّ الْقَلَمِ فِي لَوْنِ الْأُقْحُوَانِ، أَبْيَضُ يَقَقٌ، فَهُوَ بِبَيَاضِهِ فِي سَوَادِ مَا هُنَالِكَ يَأْتَلِقُ. وَقَلَّ صِبْغٌ إِلاَّ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ بِقِسْطٍ، وَعَلَاهُ بِكَثْرَةِ صِقَالِهِ، وَبَرِيقِهِ، وَبَصِيصِ دِيبَاجِهِ، وَرَوْنَقِهِ، فَهُوَ كَالْأَزَاهِيرِ الْمَبْثُوثَةِ، لَمْ تُرَبِّهَا أَمْطَارُ رَبِيعٍ، وَلاَ شُمُوسُ قَيْظٍ. وَقَدْ يَنْحَسِرُ مِنْ رِيشِهِ، وَيَعْرَىٰ مِنْ لِبَاسِهِ، فَيَسْقُطُ تَتْرَىٰ، وَيَنْبُتُ تِبَاعاً، فَيَنْحَتُّ مِنْ قَصَبِهِ ٱنْحِتَاتَ أَوْرَاقِ الْأَغْصَانِ، ثُمَّ يَتَلَاحَقُ نَامِياً حَتَّىٰ يَعُودَ كَهَيْئَتِهِ قَبْلَ سُقُوطِهِ، لاَ يُخَالِفُ سَالِفَ أَلْوَانِهِ، وَلاَ يَقَعُ لَوْنٌ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ! وَإِذَا تَصَفَّحْتَ شَعْرَةً مِنْ شَعَرَاتِ قَصَبِهِ أَرَتْكَ حُمْرَةً وَرْدِيَّةً، وَتَارَةً خُضْرَةً زَبَرْجَدِيَّةً، وَأَحْيَاناً صُفْرَةً عَسْجَدِيَّةً. فَكَيْفَ تَصِلُ إِلَىٰ صِفَةِ هَذَا عَمَائِقُ الْفِطَنِ، أَوْ تَبْلُغُهُ

وأَنْ يَتَكلّم عَنْ تَنْزيه الخَالق، وَدقَائق العُلُوم[١]، ثُمَّ يَسْتَنتج هَذَا المُتحَذْلق أَنَّ نَهْج البَلاَغَة مَدسُوس عَلَىٰ الْإِمَام لاَ لشَيء إلاَّ لأَنَّه لاَ فَلسَفَة للمُسْلمِين، وَإلَّا لأَنَّه فَوق مُستوىٰ الْإِمَام العَقلي وَالثَّقافِي ؟!.

↔ قَرَائِحُ الْعُقُولِ، أَوْ تَسْتَنْظِمُ وَصْفَهُ أَقْوالُ الْواصِفِينَ!.

وَأَقَلُّ أَجْزَائِهِ قَدْ أَعْجَزَ الْأَوْهَامَ أَنْ تُدْرِكَهُ، وَالْأَلْسِنَةَ أَنْ تَصِفَهُ! فَسُبْحَانَ الَّذِي بَهَرَ الْعُقُولَ عَنْ وَصْفِ خَلْقٍ جَلَّاهُ لِلْعُيُونِ، فَأَدْرَكَتْهُ مَحْدُوداً مُكَوَّناً، وَمُؤَلَّفاً مُلَوَّناً، وَأَعْجَزَ الْأَلْسُنَ عَنْ تَلْخِيصِ صِفَتِهِ، وَقَعَدَ بِهَا عَنْ تَأْدِيَةِ نَعْتِهِ!.

وَسُبْحَانَ مَنْ أَدْمَجَ قَوَائِمَ الذَّرَّةِ، وَالْهَمَجَةِ إِلَىٰ مَا فَوْقَهُمَا مِنْ خَلْقِ الْحِيتَانِ، وَالْفِيَلَةِ! وَوَأَىٰ عَلَىٰ نَفْسِهِ أَلاَّ يَضْطَرِبَ شَبَحٌ مِمَّا أَوْلَجَ فِيهِ الرُّوحَ، إلاَّ وَجَعَلَ الْحِمَامَ مَوْعِدَهُ، وَالْفَنَاءَ غَايَتَهُ).

ونَقل ٱبن أبِي ٱلْحَدِيد عن الحُكماء عَلىٰ حَدّ وصفِه: «أَنّ الطَّاوُوس يَعِيش (٢٥) عَاماً، ولاَ يَتجاوزَها، ويَبِيض فِي السَّنة الثَّالثَة من عُمرِه، وفِيها يَتم رِيشَه، وأَلْوَانها، ويَبِيض في السَّنة (١٢) بَيضَة فِي (٣) أَيَّام، ويَحضنها (٣٠) يَوْماً». أُنظر، شَرح نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٩ / ٢٧٨.

(١) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٨٢): (وَالْحَمْدُ لِلهِ الْكَائِنِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ كُرْسِيٌّ أَوْ عَرْشٌ، أَوْ سَمَاءٌ أَوْ أَرْضٌ، أَوْ جَانٌّ أَوْ إِنْسٌ. لاٰ يُدْرَكُ بِوَهْمٍ، وَلاٰ يُقَدَّرُ بِفَهْمٍ، وَلاٰ يَشْغَلُهُ سَائِلٌ، وَلاٰ يَنْقُصُهُ نَائِلٌ، وَلاٰ يَنْظُرُ بِعَيْنٍ، وَلاٰ يُحَدُّ بِأَيْنٍ، وَلاٰ يُوصَفُ بِالْأَزْوَاجِ، وَلاٰ يُخْلَقُ بِعِلاَجٍ، وَلاٰ يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، وَلاٰ يُقَاسُ بِالنَّاسِ. الَّذِي كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيماً، وَأَرَاهُ مِنْ آيَاتِهِ عَظِيماً، بِلاٰ جَوَارِحَ وَلاٰ أَدَوَاتٍ، وَلاٰ نُطْقٍ وَلاٰ لَهَوَاتٍ، بَلْ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً أَيُّهَا الْمُتَكَلِّفُ لِوَصْفِ رَبِّكَ، فَصِفْ جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَجُنُودَ الْمَلاَئِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، فِي حُجُرَاتِ الْقُدُسِ مُرْجَحِنِّينَ، مُتَوَلِّهَةً عُقُولُهُمْ أَنْ يَحُدُّوا أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ: فَإِنَّمَا يُدْرَكُ بِالصِّفَاتِ، ذَوُو الْهَيْئَاتِ وَالْأَدَوَاتِ، وَمَنْ يَنْقَضِي إِذَا بَلَغَ أَمَدَ حَدِّهِ بِالْفَنَاءِ. فَلاٰ إِلَهَ إِلاّٰ هُوَ، أَضَاءَ بِنُورِهِ كُلَّ ظَلاَمٍ، وَأَظْلَمَ بِظُلْمَتِهِ كُلَّ نُورٍ).

أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (٩٠): (الْحَمْدُ لِلهِ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ، وَالْخَالِقِ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَائِماً دَائِماً، إِذْ لاَ سَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَلاَ حُجُبٌ ذَاتُ إِرْتَاجٍ، وَلاَ لَيْلٌ دَاجٍ، وَلاَ بَحْرٌ سَاجٍ، وَلاَ جَبَلٌ ذُو فِجَاجٍ، وَلاَ فَجٌّ ذُو اعْوِجَاجٍ، وَلاَ أَرْضٌ ذَاتُ مِهَادٍ، وَلاَ خَلْقٌ ذُو اعْتِمَادٍ: ذَلِكَ مُبْتَدِعُ الْخَلْقِ، وَوَارِثُهُ، وَإِلَهُ الْخَلْقِ، وَرَازِقُهُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِهِ: يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ.

قَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَىٰ آثَارَهُمْ، وَأَعْمَالَهُمْ، وَعَدَدَ أَنْفُسِهِمْ، وَخَائِنَةَ أَعْيُنِهِمْ، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ مِنَ الضَّمِيرِ، وَمُسْتَقَرَّهُمْ، وَمُسْتَوْدَعَهُمْ مِنَ الْأَرْحَامِ، وَالظُّهُورِ إِلَىٰ أَنْ تَتَنَاهَىٰ بِهِمُ الْغَايَاتُ).

أَنَّ نَفي العِلْم عَنْ الإِمَام يَسْتَلزم أَحد أَمرَين لاَ ثَالث لهُما، إمّا نَفي العِلْم عَنْ القُرْآن، وعَنْ مُحَمَّد، وَإمّا أَنْ يَكُون الإِمَام جَامع بعُلُوم القُرْآن وَسُنّة مُحَمَّد، وَلَم يَجرؤ عَاقل عَلَىٰ القَوْل بوَاحد مِنْهُما، هَذَا إذَا كَان للفَلسَفَة وَاقع تُعبّر عَنْهُ.

وَقَد يَتَساءَل: مَا هِي العِلاَقَة بَيْنَ القُرْآن ومُحَمَّد مِن جِهَة، وعَليّ مِن جهَة ثَانيَة حَتَّىٰ جَزَمت وَحَكمتَ بأَنَّ نَفي العِلْم عَنْ عَليّ يَسْتَلزم نَفي العِلْم عَنْهُما؟.

وَالجوَاب عَنْ هَذَا التَّسَاؤل: يَعْرفهُ كُلّ مُسْلِم، وكُلّ مَن أَلَمَّ بتَأرِيخ الإِسْلاَم. أَنَّ القَرِيب وَالبَعِيد يَعلمَان عِلْم اليَقِين أَنَّ عَليّاً تُرجمَان القُرْآن، وَلسَانَه النَّاطق، وَأَنَّه السَّبِيل الوَاضح إلَىٰ عِلْم الرَّسُول، وكمَا قَالَت عَائِشَة: «إنَّ عَليّاً لأَعْلَم النَّاس بِالسُّنَّة»[1].

وإذَا كَان عَليّ جَاهلاً بالقُرآن وَالسُّنَّة فَمَن هُو العَالِم مِن الأَصْحَاب؟! وهَذِهِ العُلُوم الإِسلاَميَّة الَّتي أُقِيمت وَتُقَام لهَا الجَامعَات، وَوَضعَت فِيهَا آلآف المُجلّدَات وَكَيف أنْتَشرت فِي أَقطَار المَعمُورَة؟ أَو مِن أَينَ وَصَلت إلَىٰ المُسْلِمين مَا دَام عِلْم الكِتَاب والسُّنَّة مَحجُوباً عَنْ عَليّ أَخصّ النَّاس بالرَّسُول وَأَخلصهُم لله وَأَسبَقهُم إلَىٰ الإِسْلاَم؟!.

قَالَ الرَّسُول الأَعْظَمﷺ: «عَليّ مِنّي بمَنزلَة رَأسي مِن جَسَدي»[2].

---

(١) أنظر، الإستِيعَاب المَطبُوع بهَامش الإِصَابة: ٣ / ٤٠ طَبْعَة (١٩٣٩م)، الإِستِيعَاب: ٣ / ١١٠٤، أُسد الغَابَة: ٤ / ٢٩.

(٢) أُنظر، ذَخَائر العُقبي فِي مَنَاقب ذَوي القُربىٰ: ٦٤ (مِنْهُ ﷺ).

مُسْنَد زَيد بن عَليّ: ٤٥٣، جوَاهر المَطَالب فِي مناقب الإِمَام عَليّ عليه السلام لِابن الدّمشقي: ١ / ٥٨، ينَابِيع المَودّة لذَوي القُربىٰ للقُندُوزي: ٢ / ١٥٢.

وَعَنْ أَبي بَكْر أَنَّه سَمع الرَّسُول صلى الله عليه وآله يَقُول: «عَليّ مِنّي بمَنزلَتي مِن رَبّي» (١).

وَقَالَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله: «لِيَهنَك العِلْم يَا أَبَا الحَسَن، لَقَد شَربتَ العِلْم شَرباً، وَنَهلتَهُ نَهْلاً» (٢).

وَقَالَ صلى الله عليه وآله: «أَنَا مَدِينَة الْعِلم، وَعَليٌّ بَابهَا» (٣).

وقَالَ ٱبن عَبَّاس: «أُعطي عَليّ ٱبن أَبِي طَالب تِسعَة أَعشَار العِلْم، وَأَيم الله لَقَدْ شَارَكهُم فِي العُشر العَاشر» (٤).

وَقَالَ عُمَر بن الخَطّاب: «كَان النَّبيّ يَغزو عَلِيّاً بالعِلْم غزّاً» (٥). وَمَعنىٰ الغزّ الغَزَارَة وَالكَثرَة.

وقَالَ ٱبن عَبد البَر أَيْضاً: «مَا كَان أَحد يَقُول: سَلُوني غَير عَليّ» (٦).

وَرَوىٰ المُحب الطَّبري أَنَّ النَّبيّ قَالَ: «النُّجُوم أَمَان لأَهل السَّمَاء، وَأَهْل بَيْتي

---

(١) أنظر، ذَخَائر العُقبىٰ: ٦٤، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ / ٢١٥ ـ ٢٤٤ ـ ١٦٣ الطَّبعَة الثَّانيَة، الصَّوَاعق المُحرقَة: ١٠٦ ـ طَبْعَة المَيمنيَّة و ص: ١٧٥ طَبْعَة المُحمديَّة، السِّيرَة الحَلبيَّة: ٣ / ٣٩١، المَناقب الخوَارزمي: ٢٩٧، جوَاهر المَطَالب فِي مناقب الإِمَام عَليّ عليه السلام لِابْن الدّمشقي: ١ / ٥٩.

(٢) أُنظر، حليَة الأَوليَاء: ١ / ٦٥، جوَاهر المَطَالب فِي مناقب الإِمَام عَليّ عليه السلام لِابْن الدّمشقي: ١ / ٢٥٨، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ / ٢٢١، ينَابِيع المَودّة لذَوي القُربىٰ للقُندُوزي: ٢ / ١٧٢.

(٣) تَقدَّمت تَخْرِيجَاته.

(٤) أُنظر، الْإِستيعَاب: ٣ / ٤٠، أُسد الغَابَة: ٤ / ٢٢، ذَخَائر العُقبىٰ: ٧٨، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ / ١٩٤، شوَاهد التَّنزِيل: ١ / ١١٠، مَطَالب السّؤول: ٣٠، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ١ / ٣١١.

(٥) أنظر، تأرِيخ دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٤٢ / ١٧٠، لسَان العَرْب لِابْن مَنظُور: ٥ / ١٨، تَاج العَروس الزُّبَيدي: ٣ / ٤٤٦، العُمدَة لِابْن البَطرِيق: ١٣٦، النِّهايَة: ٣ / ٣٥٧.

(٦) أنظر، الْإِستيعَاب: ٣ / ١١٠٣، أُسد الغَابَة: ٤ / ٢٢، تَأرِيخ الخُلفَاء: ١٦٦، فَضَائل الصَّحَابة لأَحمَد ٱبن حَنْبل: ٢ / ٦٤ ح ١٠٩٨، مناقب الخَوَارزمي: ٩١، سُبل الهُدىٰ وَالرَّشَاد: ١١ / ٢٨٩.

أَمَان لأُمّتي... نَحنُ أَهْل بَيْت لاَ يُقَاس بِنَا أَحَد »[١].

وَقَالَ عليه السلام : « لَو شِئتُ أَوقَرت سَبعِين بَعيراً مِن سُورَة الفَاتِحَة »[٢].

وَلاَ يَنْتَهِي الحَدِيث عَنْ فَضل عَليّ وَمكَانه مِن العِلْم، وَلاَ يَستَطِيع الكَاتب أَنْ يَأتي بجَدِيد بَعْد أَنْ أَلّف عُلمَاء الشَّرق، وَالغَرب مِن المُسْلِمِين وَغَير المُسْلِمِين فِي ذَلِكَ المُجلّدَات الطّوَال.

(١) أُنظر، ذَخَائر العُقبىٰ: ١٧. (مِنْهُ ﷺ). أُنظر، المُعجم الكَبِير: ٧ / ٢٥، طَبعَة بَغدَاد، تَسدِيد القَوس فِي تَرتِيب مُسْنَد الفِرْدَوْس مَخطُوط وَرَقة (٢٦٦)، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢ / ٤٨٦ ح ٣٦٧٦، يَنَابِيع المَودَّة: ١ / ٧١ ح ٢، مَنَاقب أَمِير المُؤمِنِين للكُوفي: ٢ / ١٤٢ ح ٦٢٣، فرَائد السِّمطَين: ٢ / ٤٢٣ ح ٥١٧، كَنز العُمّال: ١٢ / ح ٣٤١٩٠، بشَارة المُصْطَفىٰ: ٣٢، مِئة مَنْقَبة: ٦٥، تَذكرَة الخوَاصّ: ١٨٢، فَضَائل الصّحابة لأَحمد بن حَنْبل: ٢ / ٦٧١ ح ١١٤٥، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٤ / ٣١١ ح ٦٩١٣.

(٢) أُنظر، ذَخَائر العُقبىٰ: ٧٩. (مِنْهُ ﷺ). وَكتَاب « حَيَاة عَليّ بن أبي طَالب » للشَّيخ الشّنقيطي: ٤٦ وَبَعْدها الطَّبْعَة (١٩٣٦م) (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، تَهْذِيب التَّهذِيب: ٢ / ٣٣٨، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٢ / ٣٣٨، أَخبَار مَكّة للأَزرقي: ١ / ٥٠، شوَاهد التَّنزِيل عقَد فَصلاً فِي توحده بمَعرفَة القُرْآن، وَمَعَانِيه، وَتفرده بِالعِلْم بنُزوله وَمَا فِيهِ: ٢٩ ـ ٣٨، يَنَابِيع المَودّة: ٣ / ٢٠٩ ـ ٤٥٦، الشَّرف المُؤبّد: ٦٤ ـ ٦٥، كفَايَة الطَّالب: ٤٧، المَنَاقب للخوَارزمي: ٥٦، الإِتقَان: ٢ / ١٨ و ١٨٩.

غَايَة الفَلْسَفَة عِنْدَ الإِمَام

إِذَا كَانَت الفَلْسَفَة أَقيسَة صُوريَّة، وَتَقسِيم المَوجُودَات إِلَىٰ ذهنيَّة وَخَارجيَّة، وَجوَاهر وَأَعرَاض، وَكُلّيَات لاَ وجُود لهَا إلاَّ فِي الوَهم، وإِذَا كَان الفَيلسُوف هُو الَّذي يَجْلس فِي غُرفَة مُظلمَة يُفكّر فِي حَقِيقَة العَالَم وطَبِيعَة الوجُود، وَيَنْزع بِفِكرِهِ إِلَىٰ التَّحلِيق فَوق حَيَاتنَا هَذِهِ الَّتي نَحيَاهَا، وَيَتّخذ مِن عَقْله مُختَبراً يَصْنع لَهُ المَبَاديء وَالقوَاعد، ثُمَّ يُمليهَا عَلَىٰ النَّاس أَلغَازاً وَطَلاَسم، إِذَا كَانَت هَذِهِ هِي الفَلْسَفَة فالإِمَام أَبعَد النَّاس عَنْهَا وعَنْ الفَلاَسفَة.

وإِذَا كَانَت الفَلْسَفَة تَوضِيح الأَفْكَار، ثُمَّ عَرضهَا عَلَىٰ العَقْل، ليُحَاكمهَا وَيُمَيّز بَيْنَ سَليمهَا وَسَقِيمهَا، وَيَدعم الصَّحِيح بالحُجّة وَالمَنطق، ثُمَّ إِيمَان القَلْب بمَا أَرشَد إِلَيهِ العَقْل إِيمَاناً لاَ تُزَحزحهُ القِوىٰ مُجْتَمعَة، ثُمَّ العَمَل بإِخلاَص عَلَىٰ طِبق هَذَا الإِيمَان، إِذَا كَانَت هَذِهِ هِي الفَلْسَفَة فالإِمَام سَيِّد الفَلاَسفَة وَمُعَلمهُم الأَكْبَر.

الفَلْسَفَة عِندَ الإِمَام:

وَلَستُ أُحَاول فِي هَذَا المُوجز أَنْ أَتكلّم عَنْ فَلْسَفَة الإِمَام غير أَنّي عَثَرتُ عَلَىٰ كَلمَة لهُ يُمكن أَنْ تُحَدّد الإِتّجَاه الفَلْسَفي، أَو الغَايَة مِن الفَلْسَفَة عِندَ الإِمَام. قَالَ: «العُقُول أَئِمّة الأَفْكَار، وَالأَفكَار أَئِمّة القُلُوب، وَالقُلُوب أَئِمّة الحوَاس،

وَالحوَاس أَئِمّة الأَعْضَاء»[١].

ـ مَثلاً ـ إِذَا عُرِضَ للإِنْسَان فِكرَة أَنَّ الدّيمُوقراطيَّة أفضَل، أَو الدّكتَاتوريَّة، فَعَليهِ أَنْ لاَ يسْرِع إِلَىٰ التَّسلِيم وَالجَزم بشَيء قَبل أَنْ يُحَاكمه بعَقلِهِ، وَيَستَعرض مَا للحُرِّيّة والإِستبدَاد مِن حَسنَات وَسَيئَات، وَيُقَارن بَيْنهَا مُقَارنَة دَقِيقَة، فَإِذَا تَرجّح عِنْدَه أَحد الأَمرَين بمقيَاس مَعقُول آمَن بِهِ، وَسلَّم لهُ، وهَذَا هُو دَور القَلْب، وَمَتىٰ آمَن الإِنْسَان بمَبدَأً إِيمَاناً صَادقاً يصْبح مَثَلهُ الأَعْلَىٰ، وَيَعمل لهُ وَيُضحي مِن أَجْله بالغَالي وَالثّمين، لاَ يَهتّم بالنَّقد وَلاَ يُبَالي بالعَقبَات، وهَذَا هُو دَور عَمل الحوَاس وَالأَعْضَاء.

وَبَعْد أَنْ اتّضح مُرَاد الإِمَام يُمكننَا أَنْ نَسْتَخلص مِن قَولِهِ هَذِهِ النَّتائج التَاليَة:

١ ـ أَنَّ وَظيفَة العَقْل هِي التَّمييز وَغَربلَة الأَفْكَار، وَلَكن للعَقل حُدوداً لاَ يَسْتَطِيع مُجَاوزتهَا، كمَا يَأتي.

٢ ـ أَنَّ العَقِيدَة، أَيّة عَقِيدَة، لاَ تَكُون حَقّاً وَصَوَاباً إِذَا رَفضهَا العَقْل، وَتصَادمَت مَع حُكم مِن أَحكَامه.

٣ ـ أَنَّ النَّظريَّة الَّتي تُطَابق الوَاقِع، وَيَحكُم العَقْل بصوَابهَا، وإِنْ تَكن حَقّاً مِن وجهَة النّظر العِلميَّة، وَلَكن لاَ فَائِدَة مِنْهَا إِذَا لَمْ تَوضَع فِي حَيّز التَّطبِيق.

وَخُلاَصَة ذَلِكَ: أَنَّ الفِكْرة يَجب أَنْ تَتحوّل إِلَىٰ عَقِيدَة، والعَقِيدَة يَجب أَنْ تَتَجسم بالعَمل المَلمُوس، وهَذَا مَا أَرَادَه بقَولِهِ: «الإِيمَان والعَمَل أَخوَان تَوأَمَان، وَرَفيقَان لاَ يَفْترقَان لاَ يَقْبل الله أَحدهُما إِلاَّ بصَاحِبِهِ»[٢].

---

(١) أُنظر، بحَار الأَنوَار: ١ / ٩٦ ح ٤٠، مُسْتَدرَك الوَسَائِل: ١١ / ٢٠٧ ح ١١.

(٢) أُنظر، غُرَر الحِكَم: ٢٠٩٤ و ١٨٠٩ و ١٧٨٥، عُيُون الحِكَم وَالمَوَاعظ: ٢٢.

الإمَام وَالمَادّيُون :

إِنْ قُلتَ : إِنَّ هَذي هِي الفَلْسَفَة المَادّيَة بعَينهَا الَّتي تَجْعَل القِيمَة للعَمل وَحْدَه، وَعَلَىٰ أَسَاسهَا يُوفق المَادّيُون بَيْنَ الإِنْتَاج وَالتَّوزِيع، وَيُنظمُون العِلاَقَات الإِجْتمَاعيَّة بَيْنَ النَّاس. وَكُلّنَا يَعْلم أَنَّ الدِّين يَتبرأ مِن المَاديِّين وَيَرفض فَلسَفتهُم.

قُلتُ : أَجل، إِنَّ الدِّين يُنْكر فَلْسَفَة المَاديِّين الَّذِين لاَ يَتَقبلُون سِوىٰ وجُود المَادّة، وَيَقُولُون هِي الأَصل، وَالرُّوح فَرع عَنْهَا، وَعَارض مِن عوَارضهَا، وَيُنكر الدِّين أَيضاً فَلْسَفَة المثَاليِّين القَائلِين بأَنَّ الفِكْر هُو الأَصل، والمَادّة ظَاهرَة مِن ظوَاهِرِه، وأَنَّ الأَرْض وَالكَوَاكب السّمَاويَّة كلّها رُوح فِي صُورَة المَادّة.

وَالسَّبب البَاعث عَلَىٰ حَصْر الوجُود بالمَادّة فَقَط أَو الرُّوح فَقط أَنَّ جَمَاعَة مِن الفَلاَسفَة قَالوا: لَو كَانَت حَقِيقَة العَقْل غَير حَقِيقَة الشَّيء المُدرك لإِستحَال عَلَيهِ إِدرَاكه، لأَنَّ أَحد المُتبَاينَين لاَ يُمكنهُ أَنْ يُدرك المُبَاين الآخَر، لعَدَم العِلاَقَة بَيْنَهُما، وَمِن أَجل التَّوفِيق بَيْنَ الإِثنَين أَرجَع المَادّيُون العَقْل إِلَىٰ المَادّة، وَوحدُوا بَيْنهُما، وَقَالوا: أَنَّ العَقْل اهتزَاز فِي ذَرّات الدّمَاغ وَالجهَاز العَصبي، وَعَكس المثَاليُون الأَمر فَأَرجعُوا المَادّة إِلَىٰ العَقْل، وَاعْتبرُوا وجُود الطَّبيعَة وجُوداً عَقليّاً لاَ مَاديّاً فَهؤلاَء «عَقلُوا» المَادّة، وَأُولئِكَ «مَدّدُوا» العَقْل إِنْ صَحّ التَّعبِير[1].

وَقَالَ آخرُون: أَنَّ كُلاً مِن العَقْل وَالجِسم مُتميّز وَمُستَقل عَنْ الآخَر فِي الوجُود، وَمُغَاير لهُ فِي الحَقِيقَة، وَلاَ مَانع مِن إِدرَاك العَقْل للمَادّة، لأَنَّ مَعْنىٰ إِدرَاكه لهَا أَنْ تَرتَسم فِيهِ صُورتهَا وَمثَالهَا، لاَ أَنْ تُوجد بعَينهَا فِي العَقْل، حَتّىٰ

---

(١) أُنظر، كتَابنَا «الله وَالعَقْل»: ٥٤ وَمَا بَعْدهَا الطَّبْعَة الثَّالثَة. (مِنهُ ﷺ).

يَسْتَلزم ذَلِكَ الإستحَالة والإمتنَاع[١].

أَمّا الْإِسْلاَم وَسَائر الْأَديَان السَّماويّة فَتَعْتَرف بوجُود حَقَائِق ثَلاَث: (الله، وَالعَقْل والمَادّة)، وَأَنّها مُتأَصّلة فِي الوجُود سِوىٰ أَنَّ الْأَخِيرَين يَستمدَان وجُودهُما مِن الله سُبْحَانَه. فَآرَاء الْإِمَام وَأقوَاله تَرتَكز عَلَىٰ هَذَا الْأَصل، وَهُو يَتنَافىٰ مَع مَذْهَب المَاديِّين وَالمثَاليِّين، وَالمَذْهَب الْإِثْنَيني الَّذي يَعْتَرف بتَأصّل الرُّوح وَالمَادّة، وَيُنْكر وجُود الله عزَّوَجلَّ.

إِذَا تَمهّد هَذَا تَبَيَّن مَعْنا أَنَّ المَاديِّين يُقدسُون العَمَل عَلَىٰ أَسَاس أَنَّه مَادّة، وَلاَ شَيء فِي الوجُود غَيرهَا، وأَنَّ قِيمَة الْإِنْسَان بمَا يَنْتج مِن مَأكَلٍ، وَمَسكَنٍ، وَمَلبَس، وإِذَا قَالَ الْإِمَام: «قِيمَةُ كُلِّ اَمْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ»[٢]. فَقَد قَالَ أَيضاً: «لاَ شَيء إِلَّا مَا شَاء الله»[٣]، وإِذَا قَدّس الْإِمَام العَمَل المُثْمر الَّذي يَعُود عَلَىٰ الْإِنْسَان بالنَّفع، فَإِنّمَا يُقدّسَه مَع الْإِيمَان بوجُود كَائِن لاَ تُدْركَه الحوَاس، لأَنّه فَوق المَادّة، وَهُو أَصل المَوجودَات، أَو قُل: أَنَّ الْإِمَام يَنْهىٰ عَنْ اللَّغو وَالكَلاَم لأَغرَاض مَوهُومَة لاَ تَمُت إِلَىٰ الحَيَاة بسَبَب - مَثَلاً - يَطلبُ مِنْكَ الْإِمَام أَنْ تُؤمِن بوجُود الرُّوح لأَنّها حَقِيقَة ثَابتَة مُتأصّلَة فِي الوجُود، وَفِي نَفْس الوَقت يَطلبُ مِنْكَ أَنْ تَقف عِندَ هَذَا الْإِيمَان، وَلاَ تَتجَاوزَه إِلَىٰ البَحْث والكَلاَم عَنْ كُنهِهَا وَحَقِيقتها، وَإِنّها «جَوهَر بَسِيط» أَو مُؤلّف مِن ذَرّات لَطِيفَة شفّافَة، لأَنَّ بَحثَك هَذَا تَمَاماً كَبَحث

---

(١) قَالَ البَعْض، يَسْتَحِيل أَنْ تُوجد المَادّة فِي الذّهن، لأَنّه يَتصَور الأَعوَج والمُستَقِيم، وَالحَار وَالبَارد فَيَلزم أَنْ يَكُون أَعوجاً وَمُستَقِيماً وَحَارّاً بَارداً فِي آنٍ وَاحد، وَاجب بمَا ذَكرنَا مِن أَنَّ الموجُود فِي الذّهن صُورَة الشَّيء لاَ نَفْسَه. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، نَهج اَلْبَلاَغَة: اَلْحِكْمَة (٨١)، فَيض القَدير: ٤ / ١١٠، تأرِيخ بَغدَاد: ٥ / ٣٥.

(٣) أُنظر، مُسْتَدرَك الوَسَائِل: ٨ / ١٣٣ ح ٤، وَنَحوه فِي الكَافي: ١ / ١٥٠ ح ١، المَحَاسن: ١ / ٢٤٤ ح ٢٣٧.

بَعْض المُؤْمِنِين أَنَّ الكَبْش الَّذي فَدىٰ بِهِ إِبْرَاهِيم الخَلِيل وَلَده إِسمَاعِيل كَان يَزْن مِئَة كيلُو غرَام أَو أَكثَر، وَأَنَّ سَفِينَة نُوح كَان طُولهَا ثمَانِين ذرَاعَاً أَو دُون ذلِكَ، حَيْث لاَ جَدوىٰ مِن الكَلاَم عَنْ وَزْن الكَبْش وَطُول السَّفِينَة.

وَبعبَارَة أُخرىٰ أَنَّ المَاديِّين يَحصرُون الكَائِن بمَا يَحسّ، وَيَعتبرُون الكَلاَم عمَّا عدَاه كَلاَمَاً فَارغَاً لاَ يَدْل عَلَىٰ مَعْنىٰ موجُود، والإِمَام لاَ يَحْصر الكَائِن بالمَحسُوس، وَلكنّه يَرىٰ أَنَّ عَلَىٰ العَقْل أَنْ يَحصر تَفكِيرَه وَكَلاَمه بمَا يَعُود عَلَيهِ بِالنّفع دُنيَاً وآخرَة، سوَاء أَكَان عَنْ المَحسُوس أَو غَير المَحسُوس، وهَذَا مَا أَرَادَه بقَولَه: «الْعِلْمُ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ: فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ؛ وَ الْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَ إِلَّا ٱرْتَحَلَ عَنْهُ»[1]. أوضَع العَمَل مَا وَقَف عَلَىٰ اللّسَان، وَلَم يَتجَاوزه إِلَىٰ الإِيمَان، وَيَظهَر أَثرَه فِي الأَخلاَق، والأَعْمَال. وَصَدَق الله العَظِيم: ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَـٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[2].

العَقْل عِندَ الإِمَام:

العَقْل عِندَ الإِمَام أَحد أَسبَاب المَعْرِفَة، كَالوَحي، وَالحوَاس، وَالتَّجربَة، وَلَكن الفَرق كَبِير جدّاً بَيْنَ الوَحي مِن جهَة وبَيْنَ غَيره مِن الأَسبَاب مِن جهَة أُخرىٰ، فَالوَحي سَبب للمَعرفَة الحقّة فِي كُلّ مَا يُخبرَه بِهِ دُون ٱسْتثنَاء، فَإِذَا أَخبَر عَنْ أَشيَاء الطَّبيعَة، أَو عَمّا وَرَاءهَا، وَعمَّا كَان ويَكُون فَخبَره حَقّ اليَقِين[3]. أَمّا

---

(١) أنظر، نَهج ٱلبَلاَغَة: ٱلحِكْمَة (٣٦٥)، تُحفَة الأَحوَذي: ٧/ ٢٩٧.

(٢) ٱلنِّسَاء: ١١٤.

(٣) قَالَ بَعْض المُؤلِّفِين: اليَقِين مَرَاتب ثَلاَث: عِلْم اليَقِين، وَهُو أَنْ يَحْكُم الإِنْسَان بوجُود الشَّيء مِن
⇔

التَّجربَة وَالحوَاس فَلاَ تَتجَاوز نطَاق المَادّة المُشَار إليهَا بالحِسّ. وَكَذَا العَقْل لهُ نطَاق مُحَدّد لاَ يَتعدَاه، فهُو يُدرك أَنَّ الأَثر لاَ بُدّ لهُ مِن مُؤثِّر، وَأَنَّ التَّنظِيم يَحتَاج إِلَىٰ مُنظِّم، وأَنَّ العَدْل حَسَن، وَالظُّلم قَبِيح، وأَنَّ مَا يَنْفَع فهُو خَير، وَمَا يَضر فهُو شرّ، ثُمَّ أَنَّ العَقْل، وَالحوَاس، وَالتَّجربَة تَتعَاون فِيمَا يَعُود إِلَىٰ حَيَاتنَا اليَوميَّة، وَمَا إِلَىٰ ذَاكَ مِن الإِختِرَاعَات والإِكْتشَافَات. هَذِهِ هِي مُهمَّة العَقْل، وَكَفىٰ. إِذَنْ هُنَاك أَشيَاء لاَ يُدركهَا العَقْل، وَلاَ الحوَاس، وَلاَ تَقع تَحت التَّجربَة، وَمَع ذَلِكَ لاَ تَفْقد صِحتهَا وَقِيمتهَا، كَحَقِيقَة ثَابتَة فِي نَفْسهَا.

الإِمَام وَالأَخلاَق:

وَمِن الحقَائِق الَّتي نَستَفيدهَا مِن قَوْل الإِمَام أَنَّ الخَير وَالشَّر، وَالحُسن وَالقُبح صفَات مَوجُودَة حَقِيقَة فِي نَفْس الشَّيء، وأَنَّ العَقْل يُعبّر بهَذه الأَلفَاظ عمَّا هُو ثَابت وَمُتحقق، لاَكمَا يَذْهَب إِلَيهِ أَصحَاب النَّظريَّات الذَّاتيَّة مِن أَنَّ المُتكلّم يُعبّر

↔ خِلاَل آثَاره دُون أَنْ يَرَاه رَأي العَين. والثَّانِيَة عَين اليَقِين. وَهُو أَنْ يَرَاه وَيُشَاهدَه، وَالثَّالثَة حَقّ اليَقِين، وَهُو أَنْ يُمَارسَه، مِثَال ذَلِكَ أَنْ تَرىٰ ضَوء النَّار مِن بَعِيد فَهُو العِلْم، فشَاهدتهَا بالذَات فَهُو العَين، وَإِنْ أَصَابت جِسمَك فهُو الحَقّ، هَذَا بِالنّسبَة إِلَىٰ غَير الإِمَام، أَمّا مَعْرفَة الإِمَام فَكلّها حَقّ اليَقِين. لذَا قَالَ: «لَو كُشِفَ لِي الغِطَاء مَا ٱزْدَدتُ يَقِيناً». أُنظر، حَاشِيَة السّندي: ٨/٩٦ ح ٤٩٨٧، حليَة الأَوْليَاء: ١٠/٢٠٣، المَصنُوع: ١/١٤٩ ح ٢٥٤، يَنَابِيع المَودَّة: ١/٢٠٣، تَذكرَة الخوَاصّ: ١٧، عُيُون الحِكَم وَالمَوَاعظ: ٤١٥، شَرح مِئَة كَلِمَة للبَحرَاني: ٥٢، إِرشَاد القُلُوب للدَّيلمي: ٢/٢١٢، شَرح أُصول الكَافِي: ٣/١٧٣، المَنَاقب للخوَارزمي: ٣٧٥ ح ٣٩٥.

وَقَالَ عليه السلام: «لأَنْسُبَنَّ الإِسْلاَمَ نِسْبَةً لَمْ يَنْسُبْهَا أَحَدٌ قَبْلِي الإِسْلاَمُ هُوَ التَّسْلِيمُ، وَالتَّسْلِيمُ هُوَ الْيَقِينُ، وَالْيَقِينُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَالتَّصْدِيقُ هُوَ الإِقْرَارُ، وَالإِقْرَارُ هُوَ الأَدَاءُ، وَالأَدَاءُ هُوَ الْعَمَلُ». أُنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة (١٢٥).

بلَفظ الحُسن وَالقُبح، وَالخَير وَالشَّر عَنْ ذَات نَفْسَه، وعَنْ شعُورَه نَحو الْأَشيَاء مِن حُبّ أَو كرَاهيَّة بحُكم بِيئَته وَتربِيتَه، فَنظرِيَّة الإِمَام فِي هَذَا البَاب مَوضُوعيَّة عَمليَّة، ويَدْل عَلَىٰ هَذِهِ الحَقِيقَة قَولَه: «إِنّ الْحَقّ لاَ يُعْرَف بِالرِّجَال... إِنَّكَ لَمْ تَعْرِفِ الْحَقَّ فَتَعْرِفَ مَنْ أَتَاهُ، وَلَمْ تَعْرِفِ الْبَاطِلَ فَتَعْرِفَ مَنْ أَتَاهُ»[1]. وَلاَ يَتم هَذَا القَوْل إِلَّا إِذَا كَان الحَقّ قَائِماً بذَاته وَمُستقلاً عَنْ كُلّ اعتبَار.

لَقَد جَعَل الْإِمَام للعَقل حدّاً إِذَا تَعدَاه ارْتَطم بالجَهل، وَخَبط خَبط عَشوَاء بخَاصّة فِيمَا يَعُود إِلَىٰ ذَات الله، وَحَقِيقَته قَالَ: «كُلّ مَا يُتَصَوّر فِي الْأَوهَام فالله تَعَالىٰ عَلَىٰ خِلاَفه»[2]. أَي أَنَّ تَصور العَقْل يَقف عِند أَصل الوجُود، أَمّا تَصور الذَّات عَلَىٰ حَقِيقتهَا فَتَقصر عَنْهُ العُقُول.

الإِمَام وَكَانْت:

وَيَقرب مِن هَذَا القَوْل مَا ذَهَب إِلَيهِ «كَانْت» مِن أَنَّ العَقْل مَحفُوف بالزَّمَان وَالمَكَان، وَمُحَاط بالشَّهوَات، فَيَستَحِيل عَلَيهِ، وَالحَال هَذِهِ أَنْ يُدرك وجُود الله الَّذي لاَ يُحدّ بحَدّ، وَلاَ يَتّصف بشَيء مِن صفَات عَالمنَا الَّذي نَحْنُ فِيهِ، فكَانْت يَعْتَرف بمَا يَقُول الْإِمَام مِن أَنَّ الله مَوجُود، وأَنَّ للعَقل حدُوداً لاَ يَستَطِيع مُجَاوزتهَا دُون أَنْ يَقع فِي الْأَوهَام وَالتَّناقضَات، وَلَكنَّ الْإِمَام يَرىٰ أَنَّ وجُود الله يُعرف

(١) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة (٢٦٢). ٤ / ٢٣ ح ٤٤٠٩، مَجمَع البَيَان: ١ / ١٨٧، تَأرِيخ اليَعقوبي: ٢ / ٢١٠، أَنسَاب الأَشرَاف: ٢٣٩، بشَارَة المُصْطَفَىٰ: ٢٢، فَيض القَدير شَرح الجَامِع الصَّغِير: ١ / ٢٨ و ٢٧٢ و: ٤ / ٢٣ ح ٤٤٠٩، تَفسِير القُرطُبي: ١ / ٣٤٠، أَمَالي الطُّوسي: ٦٢٦، أَمَالي المُفِيد: ٥ ح ٣، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٧ / ١٣٥ ح ٣٣٤١٤، رَوضَة الوَاعظِين: ٣١، فَتح القَدير للشَّوكاني: ١ / ٤٤٧.

(٢) أُنظر، الكَافي: ١ / ٨٢ ح ١. قَرِيب مِنْهُ.

بالعَقل دُون ذَاته وَحَقِيقَته، ويَقُول «كَانْت»: بَل يُعرف وجُود الله بالقَلْب، أَمَّا العَقْل فَلاَ يُدرك أَصل الوجُود وَلاَ حَقِيقَة الذَّات.

وَلاَ نَدري أَي شَأن للقَلْب بالمُسببَات وَأَسبَابهَا، وَالعِلَل وَمَعلُولاَتها، أَنَّ الإِمَام يَسْتَدل بالنَّظر العَقْلي عَلَىٰ وجُود الله؛ لأَنَّ بَدِيهَة العَقْل لاَ تَتصَور تَدبِيراً بغَير مُدَبر، وَمَعلُولاً بلاَ علّة، وهَذَا أَجْنَبي عَنْ القَلْب وَإِحسَاسَه.

وَمَهمَا يَكُن، فَإِنَّ الإِمَام لاَ يَحْصر سَبَب المَعْرِفَة بالوَحي بَل يُضِيف إِلَيهِ التَّجربَة، وَالمُشَاهدَة، والعَقْل، عَلَىٰ أَنْ يَبْقىٰ كُلّ فِي دَائرَة آخْتصَاصه.

أُسْتَاذُ الكُلّ

لَمْ يَكُن فِي عَهْد الرَّسُول وَخُلفَائه الرَّاشدِين مَدَارس وَمَعَاهد للعِلْم، فكَان الصَّحَابَة يَنْتَشرُون فِي الأَرْض يُعلمُون النَّاس مَا سَمعُوه مِن الرَّسُول، وَمَا وَعوه مِن القُرْآن، وكَانَت مَعْرفَتهم مَحدُودَة لاَ تَتجَاوز بَعْض الأَحْكَام، كالعِبَادَات وَالفَرَائِض، وَمَا إِلَىٰ ذلِكَ.

أَمّا أَسرَار القُرْآن العِلميَّة وَمُعجزَاته الغَيبيَّة، أَمّا عُلُومَه وَفنُونه وَإحَاطَته بكُلّ شَيء، وَسرّ مُلاَءَمَته وَمُنَاسبَته لكُلّ زَمَان فَلاَ يَعلمهَا إِلاَّ الله وَالرَّاسخُون فِي العِلْم، وَهُو مُحَمَّد وأَهْل بَيْتَه. أَمّا غَيرهم فَلاَ يَعْرف شَيئاً، أَو تَنْحَصر خبرَته بمَعَارف أَهْل زَمَانه، كَالعِلْم بأَنْسَاب القَبَائِل وَالخَيل، وَالخُرَافَات، وَالعُرافَة وَالقِيَافَة، وَتَأْوِيل الأَحْكَام وَحَدي الإِبْل، وَكَي المَرضىٰ بالنَّار وَالحَدِيد، وإِذَا كَان لأَحد الصَّحَابَة مَعْرفَة تُجدي نَفْعاً فمَصدرهَا مُحَمَّد وَآل مُحَمَّد، وَالشَّوَاهد عَلَىٰ هَذِه الحَقِيقَة لاَ يَبلُغها الإِحْصَاء، وَإِلَيك بَعْضهَا عَلَىٰ سَبِيل المِثَال:

كَان عُمَر بن الخَطّاب يَدخُل ٱبْن عَبَّاس مَع الكبَار مِن شيُوخ بَدْر، فَٱحْتَجُوا عَلَىٰ عُمَر، وَقَالُوا لهُ: كَيْف تَدخل مَعنَا هَذَا الفَتىٰ؟ فَدعَاهم عُمَر ذَات يَوْم، وَدعَا ٱبْن عَبَّاس، وَسَأَلَهُم عَنْ تَفْسِير بَعْض الآيَات، فَسَكتَ بَعْضهُم، وَقَالَ آخرُون: لاَ

نَدْري. فَأَوضَح لَهُم ٱبْن عَبَّاس الحَقِيقَة، فَقَالَ عُمَر: أَنَّه مِن قَد عَلِمتُم[١].

وإِذَا أَفْحَم تِلمِيذ أَبِي الحَسَن كبَار الصَّحَابَة وَشيُوخ بَدْر فَكَيف بالمُعَلّم الأَكْبَر؟

قِيل لِابْن عَبَّاس: أَينَ عِلمُك مِن عِلْم ٱبْن عمّك عَليّ؟

فَقَالَ: نُقْطَة مِن بَحَر[٢]. وهَذِهِ النّقطَة مِن بَحْر عَليّ هِي البَحر المُحِيط، فَلَقَد كَان المُسْلمُون يُسَمون ٱبْن عَبَّاس البَحْر، وَيُسمونَه الحَبر، وعَنْ ٱبْن صَالح قَالَ: رَأيتِ النَّاس ٱجْتمعُوا عَلَىٰ بَاب ٱبْن عَبَّاس حَتَّىٰ ضَاق بِهم الطَّرِيق، كُلّهُم طَالب عِلْم. وَحَجّ ٱبْن عَبَّاس مَع مُعَاويَّة فكَان لمُعَاويَة مَوكب، وَلهُ مَوكب مِن طُلاَب العِلْم[٣]. وَرُوي البَغدَادي عَنْ عَطَاء: مَا رَأيتُ مَجلسَاً قَطّ أَكرَم مِن مَجْلس ٱبْن عَبَّاس، كَان أَصحَاب القُرْآن عِنْدَه يَسأَلُونَه، وَأَصحَاب النَّحو عِنْدَه يَسأَلُونَه، وَأَصحَاب الشِّعر عِنْدَه يَسأَلُونَه، وَأَصحَاب الفِقْه عِنْدَه يَسَأَلُونَه، كُلّهُم يَصْدر عَنْ وَاد وَاسع[٤].

وَكُلّ هَذِهِ العُلُوم الَّتي أَفَاضهَا ٱبْن عَبَّاس إِنْ هِي إِلَّا نُقطَة صَغِيرَة مِن بَحر أَبي الحَسَن الَّذي لاَ يُدرَك مدَاه، وَلاَ يَنْتَهي إِلَىٰ حَدّ، وَلَم يَكُن ٱبْن عَبَّاس التّلمِيذ الوَحِيد للإِمَام، فَقَد كَان أُستَاذاً للكُلّ بَعْد النَّبيّ دُون ٱستثنَاء يَستَمدُون العُلُوم مِن

(١) أنظر، ذَخَائر العُقبىٰ للحَافظ الطَّبري: ٢٢٨ الطَّبْعَة (١٣٥٦م). (مِنْهِ).

(٢) أُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١ / ١٩، يَنَابِيع المَودّة: ١ / ٤٤٩ ح ١٧.

(٣) أنظر، ذَخَائر العُقبىٰ للحَافظ الطَّبري: ٢٢٠ الطَّبْعَة (١٣٥٦م)، سُبل الهُدىٰ وَالرَّشَاد: ١١ / ١٢٦، تَهذِيب التَّهذِيب: ٥ / ٢٤٤، أَنسَاب الأَشرَاف: ٣ / ٣٨.

(٤) أُنظر، تَأرِيخ بَغدَاد: ١ / ١٨٦، البدَايَة وَالنّهايَة: ٨ / ٣٣٢، الكَرَم وَالجُود للبَرجلاَني: ٥٤، طَبقَات المُحدّثِين بأَصبهَان: ٤ / ٩ رَقم «٥٢٥»، أَضوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة، أَو دِفَاع عَنْ الحَدِيث، مَحْمُود أَبو رَيَّه: ٢٦٣.

مَعِينَه، وَيَحتجُون بأَقوَاله، كمَا يَحتجُون بالقُرآن، فَقَد صَحّ عَنْ الرَّسُول: «عَليّ مَع القُرْآن، والقُرْآن مَع عَليّ، لَنْ يَفْترقَا حَتَّىٰ يَردَا عَليّ الحَوض»[١].

وَنَسْتَنْتج مِن الحَدِيث الحقَائِق التَالية:

١ - أَنَّ قَول الله، ومُحَمَّد، وعَليّ وَاحد مِن حَيْث الحُجّة، وَوجُوب الاتّبَاع، لَقد دلّت الآيَة: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[٢]. دلّت عَلَىٰ أَنْ حَدِيث الرَّسُول بمَنزلَة القُرْآن، وَدل حَدِيث «عَليّ مَع القُرْآن» عَلَىٰ أَنَّ قَوْل عَليّ بمَنزلَة القُرْآن أَيضاً، وَالنَّتيجَة الطَّبيعيَّة لذَلِكَ أَنَّ عَلِيّاً هُو الوَسيلَة إِلَىٰ الله، وَحُجّته عَلَىٰ الخَلق، وأَنَّ الرَّاد عَلَيهِ رَاد عَلَىٰ القُرْآن بالذَات.

٢ - أَنَّ عَلِيّاً عَالم بحقَائق القُرْآن وَدقَائِقه، وأَنَّ عِنْدَه عُلُوم القُرْآن بكَاملهَا، إِذَا لَو كَان جَاهلاً بهَا أَو بشَيء مِنْهَا لَمْ يَكُن أَحدهُما مَع الآخَر.

٣ - أَنَّ عَلِيّاً كَالقُرآن لاَ يُخطيء، وَلاَ يَأتِيه البَاطِل مِن بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلاَ مِن خَلْفِهِ.

٤ - أَنَّه خَالد بخلُود القُرْآن، وإِنَّ هَذَا الخلُود مُستَمر إِلَىٰ يَوْم يُبعثُون.

٥ - أَنَّ القُرْآن مُفْتَقر إِلَىٰ عَليّ، كمَا أَنَّ عَلِيّاً فِي حَاجَة إِلَىٰ القُرْآن؛ لأَنَّ مَعنَىٰ التَّلازم بَيْنَ شَيئَين هُو ٱفْتقَار كُلّ إِلَىٰ الآخر، فَعَليّ يَرجَع إِلَىٰ القُرْآن كمَصدَر للعِلم، والقُرْآن يَفْتَقر إِلَىٰ عَليّ للبَيان وَالتَّفسِير، لذَا قَالَ الإِمَام: «ذَاكَ القُرْآن الصَّامت، وَأَنَا القُرْآن النَّاطق»[٣].

---

(١) تَقدّمت تَخريجَاته.

(٢) ٱلحَشر: ٧.

(٣) أُنظر، يَنَابيع المَودَّة: ١ / ٢١٤ ح ٢٠. (إِنَّ المُرَاد بالإِمَام الصَّامت) هُو الَّذي سَيكُون إِمَاماً بَعد وَفَاة (النَّاطق) الَّذي هُو الإِمَام الفِعلي دُونَ غَيره). أُنظر، نظَام الحُكم وَالإِدَارة: ١٣٤.

أَنَّه الفَارق بَيْنَ الحَقّ وَالبَاطل، ومِن أَجل هَذَا قَالَ لهُ النَّبيّ: «لَا يُبْغِضُكَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يُحِبُّكَ مُنَافِقٌ»[1]، ومِن أَجل هَذَا أَيضاً كَان قَسِيم الجَنَّة والنَّار، أَي بحُبّه يُعرف المُؤمنُون الَّذِين خُلقَت لَهُم الجَنَّة، وَببُغضه يُعرف أَهْل النَّار مِن المُنَافقِين.

وَبكلمَة وَاحدَة أَنَّ الحَدِيث الشَّرِيف يَدْل دلَالَة وَاضحَة أَنَّ عَلِيّاً وَالقُرْآن سوَاء بسَوَاء، وأَنَّ كُلّ مَا للكتَاب مِن فَضل وَعَظمَة فهُو لعَليّ، لمكَان التّلَازم وَالعلَاقَة بَيْنَ الإِثنَين.

ثُمَّ إِذَا صَرفنَا النّظر عَنْ حَدِيث «عَليّ مَع القُرْآن»[2]، وَرجَعنَا إِلَىٰ سِيرَة الإِمَام مُنذ ولَادَته إِلَىٰ حِين وَفَاته رَأَينَا أَنَّ عَلِيّاً قَد أَوقَف حَيَاته كلّها مِن أَجل القُرْآن، تَعَلّمه صَغِيراً مِن النَّبيّ، وَقَاتَل مَعَهُ الجَاحدِين عَلَىٰ تَنْزِيله، وَحِين خِلَافَته قَاتَل النَّاكثِين، وَالقَاسطِين، وَالمَارقِين عَلَىٰ تَأويله، وَبَذل أَقصَىٰ مَا لَدَيه مِن جُهد،

(١) أُنظر، كَنز الْعُمَّال: ١١/ ٥٩٨ ح ٣٢٨٧٨ و ٣٣٠٢٨، و: ١٣/ ١٧٨ ح ٣٦٢٩، الصَّوَاعِق الْمحرِقَة: ١٢٢، كفَاية الطَّالب: ٦٨، شَرح الأَخْبَار: ١/ ١٥٢ ح ٨٩، سُنن أبن مَاجه: ١/ ٤٢ ح ١١٤، أُسد الغَابَة: ٣/ ٦٠٢ الطَّبْعَة بَيْرُوت، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيبة: ١٢/ ٥٧، سُنن التِّرمذي: ٥/ ٣٠٦ ح ٣٨١٩، مَجْمَع الزَّوائد: ٩/ ١٣٣، فَتح البَاري: ١/ ٦٠، تُحْفَة الأَحْوَذي: ١٠/ ١٦٤، السُّنَن الْكُبْرَىٰ: ٥/ ١٣٧ ح ٨٤٨٧ و: ٦/ ٥٣٤ ح ١١٧٤٩، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢/ ٢١٤، خَصَائِص النّسَائِي: ١٠٥، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١/ ٢١٥، الْمُعْجَم الأَوسط: ٢/ ٣٣٧، و: ٥/ ٨٧، مُسْنَد أحمَد: ٦/ ٢٩٢ ح ٢٦٥٥٠، سُنن النّسَائِي: ٨/ ١١٦، تَأرِيخ دِمَشْق: ٢/ ١٩٠، الغَارَات: ٢/ ٥٢٠، مُسْنَد الحُمِيدي: ١/ ٣١ ح ٥٨ الطَّبْعَة الْمَدِينَة الْمُنَوَّرَة، مَناقب أَمِير الْمُؤْمِنِينَ للكُوفِي: ٢/ ٤٦٩ ح ٩٦٣، كَشف الْخَفَاء: ٢/ ٣٨٢ ح ٣١٨١، شوَاهد التَّنزيل: ١/ ٤٧٧ ح ٥٠٩، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٥/ ٣١٩ ح ٨٣١٣، سِير أَعلَام النُّبلاء: ١٢/ ٤٣٧، تَهْذِيب الكَمَال: ١٥/ ٢٣٢، تَأرِيخ بغدَاد: ٢/ ٢٩، تَهْذِيب الأَسمَاء: ١/ ٨٨، فَضَائِل الْصَّحَابَة لأَحْمَد بن حَنبل: ٢/ ٦١٩ ح ١٠٥٩ و ١١٦٩.

(٢) تَقَدّمَت تَخْرِيجَاته.

لبث تَعَاليمه فِي عَهْد الخُلفَاء الثَّلاَثَة[1]. إِذَنْ فَالحَدِيث يُعبّر عَنْ شَيء وَاقع، وَثَابت فِي نَفْسه، وَيَنطُق عَمّا أعطَاه الإِمَام مِن ذَات نَفْسه للقُرآن صَغِيراً، وَشَابّاً، وَكَهلاً.

وهَذِهِ حَقِيقَة نَاصعَة لاَ يَتعَامىٰ عَنْهَا إِلَّا مَن عَانَد الحَقّ، وَإِلَّا مَن شَذّ عَنْ المَألُوف، وَأَنْكَر مَا رَأَته الأَعيُن، وَلَمسَته الأَيدي.

قَالَ الأُستَاذ عَليّ الجُنْدي عَمِيد كُلّية دَار العُلُوم بجَامعَة القَاهرَة:

«وَأَرَاد الله لعَليّ الخَير، وَأَرَاد لأُمّته الخَير بِهِ، فَمَهّد النّهج الأَمثَل، وَوَفقهُ إِلَىٰ مَا هُو أَشبَه بِهِ، وَأَحْجىٰ وَأَفضَل، وكُلّ مُيَسر لمَا خُلق لهُ». فَكَان كمَا قَالَ الشّعبي: «مَثَل عَليّ فِي هَذِهِ الأُمّة مَثل المَسِيح بن مَرْيَم فِي بَني إِسرَائِيل»[2].

---

(١) قَالَ ابن عسَاكر فِي تَأرِيخه: ٣/ ٢٠٠ طَبعَة بَيْرُوت مِن تَرجمَة الإِمَام عليّ عليه السلام، عَن زَيد بن عَليّ... عَن عليّ قَالَ: أَمَرني رَسُول الله صلى الله عليه وآله بقتَال النَّاكِثِينَ، والمَارِقِينَ، والقَاسِطِينَ. ومِثْله عَن عَليّ بن رَبيعَة قَالَ سَمعت عَلِيّاً يَقُول: عَهد إليّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله أَنْ أُقَاتل النَّاكِثِينَ، والقَاسِطِينَ، والمَارِقِينَ. ومِثْله عَن أَنَس بن عَمْرُو... عَن عَليّ قَالَ: أُمرت بقتَال ثَلاَثة: المَارِقِينَ، والقَاسِطِينَ، والنَّاكِثِينَ. ومِثْله عَن إِبْرَاهِيم عَن عَلقمَة، ومِثْله أيضاً عن خُليد القَصري قَالَ: سَمعتُ أَمِير المُؤْمِنِينَ عَليّ يَقُول يَوْم النَّهْرَوَان: أَمَرني رَسُول الله صلى الله عليه وآله بقتال النَّاكِثِين، والمَارِقِينَ، والقَاسِطِينَ.

وأُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ١٣٩، تَأرِيخ بَغدَاد: ٨/ ٣٤٠، و: ١٣/ ١٨٦، كَنز العُمَّال: ٦/ ٧٢ و٨٢ و٨٨ و١٥٥ و٣١٩ و٣٩٢، و: ٨/ ٢١٥، أُسد الغَابَة: ٤/ ٣٢ و٣٣، السّيوطي فِي الدُّر المَنثُور تَفْسِير سُورَة ٱلزُّخْرُفِ آيَة: ٤١ ﴿فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾، مَجْمَع الزَّوَائد: ٧/ ٢٣٨، و: ٩/ ٢٣٥، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ٢٨١ و٢٨٣، أَرْجَح المطَالِب: ٦٠٢، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢/ ٢٤٠.

وأُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: ١/ ١٢٢، صَحِيح مُسْلِم: ٤/ ٢٢٣٥، صَحِيح التِّرمذي: ٥/ ٦٦٩، مُسْنَد أَحمَد: ٢/ ١٦١ و١٦٤، و: ٤/ ١٩٧، و: ٦/ ٢٨٩، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَّالسِي: ٣/ ٩٠، حليَة الأَوْلِيَاء: ٤/ ١١٢، تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣/ ١٨٦، و: ٥/ ٣١٥، و: ٧/ ٤١٤، طَبقَات ابن سَعد: ٣/ ١٧٧، الطَّرَائف لِابْن طَاووس: ١/ ١٠٣.

(٢) أُنظر، كَنز العُمَّال: ٢/ ٥٠٠، خصَائِص أَمِير المُؤْمِنِين لِلنّسائِي: ١٠٦، تَأوِيل الآيَات: ٢/ ٥٨٦، العُمدَة: ٢١٠، تَفْسِير فُرَات الكُوفيّ: ٤٠٥، مَنَاقب أَمِير المُؤْمِنِين لِمحَمَّد بن سُليمان الكُوفيّ: ٢/ ٤٧٨.

وَكمَا قَالَ الحَسَن البَصْري: «سَهماً صَائِباً مِن مَرَامي الله عَلَىٰ أَعدَاد الله... أَعطىٰ القُرْآن عَزَائِمه، وَفَاز مِنْهُ برِيَاض مُؤنقَة، ذَاك عَليّ بن أَبي طَالب»[1].

أَمّا عَليّ الحَكِيم فَلَيْسَ هُنَاك بَعْد الأَنْبيَاء مَن أَحق بهَذَا الوَصف مِن أَبي الحَسَنين، وَلَو لَمْ يَكُن عَليّاً حَكِيماً لوَجب أَنْ يَكُون حَكِيماً، فَجَمِيع طَرَائِف الحِكْمَة مُفْضيَّة إِلَيهِ، وَأَسبَابهَا مُجْتَمعَة لَدَيه، كَان نَقي الجَوهر، وَضَّاء النَّفس صَافِي الرُّوح، لمّاح الخَاطر، يَسْتَشف الغَيب مِن سِترٍ رَقِيق، وَقَد عُزِيَت إِلَيهِ نُبوءَات صَادقَة ٱستَرعَت أَنظَار أَتبَاعه، فَقَالَ لهُ رَجُل: لَقَد أُعطِيتَ يَا أَمِير المُؤْمِنِين عِلْم الغَيب، فَضَحك، وَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ بِعِلْمِ غَيْبٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ مِنْ ذِي عِلْمٍ»[2].

---

(١) أُنظر، شَرْح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ١ / ٥ و: ٤ / ٩٥، ذَخَائر العُقبىٰ للمُحبّ الطَّبري: ٧٩، جوَاهر المطَالِب فِي منَاقب الإِمَام عَليّ لِابْن دِمَشْق: ١ / ٢٣٦، فَتْح المَلك العَليّ: ٧٨.

(٢) هَذِهِ الكَلمَات ٱقْتَطفتهَا مِن تَصدِير طَوِيل، وَقَيّم كَتَبهُ الأُستاذ الجُنْدي لكتَاب «عَليّ بن أَبي طَالب» لأَحمَد تيمُور (مِنْهُ رحمه الله). أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَةُ (١٢٨).

المُغَيبَات

وَقَالَ الْإِمَام: «والْكَاهِنُ كَالسَّاحِرِ، وَالسَّاحِرُ كَالْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ فِي النَّارِ سِيرُوا عَلَىٰ ٱسْمِ اللهِ»[1].

وَكُلّنَا يَعْرف القصّة المَشهُورَة: حِين أَرَاد المَسِير إِلَىٰ بَعْض أَسفَارَه، وَقَالَ لهُ بَعْض أَصحَابه: إِنْ سِرتَ فِي هَذَا الوَقت خَشَيت أَنْ لاَ تَظْفَر بمرَادك، فأَجَابَه الْإِمَام: «مَن صَدّقك بهَذَا القَوْل فَقَد كَذّب بالقُرآن»[2]. وَرَأَىٰ ذَات يَوْم مُنَجّمَاً، فَسَأَلهُ مُنكراً: أَتَدري مَا فِي بَطن هَذِهِ الدَّابَة أَذكر أَو أُنثىٰ؟! مَن صَدّقَك فَقَد كَذّب القُرْآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾[3].

وَقَالَ الْإِمَام جَعْفَر الصَّادِق عليه السلام: «المُنَجّم مَلعُون؛ وَالكَاهن مَلعُون، وَالسَّاحر مَلعُون»[4].

---

(١) أُنظر، نَهْج ٱلبَلاَغَة: الْخُطْبَة (٧٩)، تَفْسِير القُرطُبي: ١٩ / ٢٩.

(٢) أُنظر، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لمُحَمّد عَبدَه: ١ / ١٢٨، الْإِحْتجَاج للشَّيخ الطَّبرسي: ١ / ٣٥٧.

(٣) لُقمَان: ٣٤.

(٤) أُنظر، الخِصَال: ١ / ٢٠٨، الوَسَائِل: ١٧ / ١٤٣ ح ٧، بحَار الأَنوَار: ٥٥ / ٢٢٦ و: ٧٦ / ٢١٢ و: ١٠٠ / ٥٨.

وَقَالَ عُلمَاء الإِمَاميَّة: مَن صَدّق مُنَجّماً أَو كَاهناً فقد كفَر بمَا أُنزِل عَلَىٰ مُحَمَّد[١].

وَأَطَالوا الكَلاَم فِي هَذَا البَاب، وَشَدّدوا النَّكِير عَلَىٰ مَن سَلَك غَير طَرِيق الحَقّ، وَالعِلْم، وَٱسْتَعمل الغُش، وَالكَذب، وَالرِّياء، وَالتَّدلِيس فِي مُعَاملاَته، وَأَقوَاله، وَأَفعَاله، وَعَلّلوا ذَلك بأَنَّه بدعَة فِي الدِّين، وَإِخلاَل فِي النّظام وَإِفسَاد للأَخلاَق الإِنْسَانيَّة، وَأَجمعُوا عَلَىٰ أَنَّ مَن عَمل السّحر يُقتَل إِنْ كَان مُسلمَاً، ويُؤدّب إِنْ كَان كَافرَاً[٢].

وَالآنْ يَتّجه هَذَا السُّؤال: إِذَا كَان السّحر، وَالكهَانَة، والأَخْبَار بالغَيب مُحرمَاً عِندَ عَليّ وَشيعَته فكَيف أَخبَر بحوَادث تَقع بَعْد زَمَانه؟! فَمِن الجَائِز مِن الوجهَة المَنْطقيَّة أَنْ يُحدد العُلمَاء وَقت الكُسُوف وَالخسُوف ٱستنَاداً إِلَىٰ قيَاسَاتهِم لدَورَان الأَرْض، أَمّا أَنْ يَتنبأ مُتنبيء بحدُوث حَريق فِي مَكَان مُعيّن بَعْد عَشرَات السّنين، أَو بقيَام ثُورَة فِي بَلَد مِن البُلدَان، أَو بأَنَّه سَيخلق الله مِن صُلب فُلاَن حَاكمَاً أَو عَالمَاً، أَمّا هَذَا التَّنبؤ وَمَا إِلَيهِ مِمَّا لاَ تَنَالهُ الخُبرَة العِلميَّة فمُستَحِيل.

وَيُمكننَا أَنْ نَسْتَخرج الجوَاب عَنْ هَذَا السُّؤال مِن قَوْل الإِمَام: «مَن أَفْتَىٰ بغَير عِلْم لَعَنَتهُ الأَرْض وَالسَّمَاء...»[٣].

لاَ تَقل مَا لاَ تَقل، بَل لاَ تَقل كُلّ مَا تَعْلَم...مَا مِن حَركَة إلاَّ وَتَحتَاج إِلَىٰ

---

(١) أنظر، المُعْتَبر: ٦٨٨ ح ٢، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٦/ ٤١١ و: ٧/ ١٣٣، مَجْمَع الزَّوَائد: ٥/ ١١٧، فَتْح البَاري: ١٠/ ٢١٧، كَشف الظّنُون: ٢/ ١٥٢٤، أَبْجَد العُلُوم: ٢/ ٤٥٤.

(٢) أنظر، كِتَاب الجوَاهر بَاب الحدُود.

(٣) أنظر، كَنْز العُمّال: ١٠/ ١٩٣ ح ٢٩٠١٨، الجَامع الصَّغِير: ٣/ ٥٧٧ ح ٨٤٩١، تَأرِيخ دِمَشق: ٥٢/ ٢٠ رَقم «٦٠٧٧»، دَعَائِم الإِسلاَم: ١/ ٩٦.

عِلْم »[1]. وَمَا إِلَىٰ ذَاكَ، وَلَو جُمعَت أَقوَاله فِي هَذَا البَاب لجَاءَت فِي كِتَاب، وَمَا كَان الْإِمَام لِيَنهىٰ عَنْ خُلقٍ وَيَأتي مِثْله. إِذَن لاَ بُدّ أَنْ يَكُون إِخبَاره عمَّا يَقع فِي المُستقبَل تَعلماً عَنْ ذِي عِلْم، كمَا قَدّمنا فِي الفَصل السَّابق حِين أَجَاب مَن قَالَ لهُ: لَقَد أُعطِيتَ يَا أَمِير المُؤمِنِين عِلْم الغَيب، فَضَحك، وَقَالَ: « لَيْسَ هُوَ بِعِلْمِ غَيْبٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ مِنْ ذِي عِلْم »[2].

وَذُو العِلْم الَّذي عَنَاه الْإِمَام، وَأَخذ عَنْهُ هُو النَّبيّ بالذَات، فَكُلّ مَا أَخبَر بِهِ مِمَّا لاَ يُمكن مَعْرِفَته بالنَّهج العِلمي فَقَد تَعلّمه عَنْ الرَّسُول، وَتَلقَاه الرَّسُول وَحيّاً مِن الله عزّوجلّ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[3] وَالرَّسُول بِدَورِه يُطلع مَن ٱرْتَضىٰ مِن وَلّي حَسَب مَا تَستَدعِيه المَصْلحَة.

وَقَد أَخبَر النَّبيّ بِمُغيبَات كَثِيرَة تَحقّق قِسم مِنْهَا قَبل زَمَاننَا، وَقِسم تَحقّق فِي هَذَا الزَّمَان.

فَمِن القِسْم الْأَوّل قَولَه: « أَنَّ المُسْلِمِين بَعْده يَحكمُون وَيَفتحُون كنُوز كِسرىٰ وَقَيصر »[4].

وَقَوله ﷺ لأُمّ الفَضل حِين وَلَدت عَبدالله بن عَبَّاس: « إِذهَبي بِأَبِي

(١) أُنظر، شَرْح نَهج ٱلْبَلاَغَة لِابن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١٩ / ٣٢٣، شَرْح نَهج البَلاَغَة لمُحَمّد عَبدَه: ٤ / ٩١، عُيُون الحِكَم وَالموَاعظ: ٥٢٦، دستُور مَعَالم الحِكَم: ٧٢.

(٢) أُنظر، نَهج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَةُ (١٢٨).

(٣) ٱلجِنّ: ٢٦.

(٤) أُنظر، فُتوحَات عُمر بن الخَطَّاب فِي سِير أعلاَم النُّبلاَء: ٥ / ١٢٧، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٥٦، تَأرِيخ الطَّبري: ٣ / ٢٥٤، البِدَاية وَالنّهاية: ٧ / ١٤٧، صَحِيح البُخَاري: ٤ / ١٧٥، المُستَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٤ / ٥١٥، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ٥٧، ذَخَائر العُقبىٰ: ٥٩، الأَحَادِيث الطّوال للطَّبرَاني: ١٧، ذِكْر أَخبَار إِصبهَان: ١ / ١١٥، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ٢١٠.

الخُلفَاء»[١].

وَمِنْهَا: قَوله صلى الله عليه وآله لعَليّ: «تُقاتل بَعدي النّاكِثِينَ، والقَاسِطِينَ، والمَارِقِينَ»[٢].

وَمِنْهَا: قَوله صلى الله عليه وآله أنَّه لاَ يَمُوت حَتَّىٰ (سَتُخْضَب هَذِه مِنْ هَذِه)[٣].

وَمِنْهَا: إشَارَته صلى الله عليه وآله إلَىٰ عَائشَة «أَيتكُنَّ صَاحبَة الجَمْل الأَدْبَب؟ تَخرج ـ أَي عَائِشَة ـ حَتَّىٰ تَنبحهَا كِلاَب الحَوأَب»[٤]

---

(١) أُنظر، كَنْز العُمَّال: ١١/٧٠٥ ح ٣٣٤٣٢ و ٣٣٥٨٧، تَأرِيخ بَغدَاد: ١/٨٥، تَأرِيخ دِمَشق: ٢٦/٣٥٢، سُبل الهُدىٰ وَالرَّشَاد: ١١/١٢٩.

(٢) تَقدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٣) أُنظر، الصَّواعق المُحرقَة: ١٣٤، شوَاهد التَّنزِيل: ٢/٢ ح ٦٢٧ و٦٢٨، تذكرة الخوَاصّ: ١٧، تَفْسِير الخَازن: ٥/٢٠٣، مَعَالم التَّنزِيل بهَامش تَفسِير الخَازن: ٥/٢٠٣، تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣/٣٩٨، عُيُون الأَخْبَار: ١/٧٣، المنَاقب لِلخوَارزمي: ٦٢، فَرَائِد السِّمطِين: ١/١٥٤، كَنز العُمَّال: ١٣/١٧٦ ح ١٢١٦٠، شَرح الأَخْبَار: ٢/٤٦٤، مَجْمَع الزَّوائد: ٩/١١٨ و ١٣٧، البِدَاية وَالنّهاية: ٦/٢١٨، و: ٧/٣٥٨.

(٤) ذكر قِصَّة الْجَمَل، وكِلاَب الْحُوأب، الطَّبري فِي تَأرِيخه: ٣/٤٧٥، شَرح النَّهج لِابْن أبي الْحَدِيد: ٦/٢٢٤، تَأرِيخ الفُتُوح ابن أَعْثَمْ: ١٧٦، وابن الأَثِير: ٣/٩٧، ابن كثِير فِي تَأرِيخه: ٦/٢١٢، وَالسّيوطي فِي خصَائصه: ٢/١٣٧، وَالخوَارزمي فِي المنَاقب تَحت عنوَان قتَال أَهْل الْجَمَل، والمُسْتَدرَك: ٣/١١٩، والإِصَابَة: ٦٢، وَالعِقد الفَرِيد لِابْن عَبد رَبّه: ٣/١٠٨، والسِّيرة الْحَلَبِية: ٣/٣٢٠، مُسْنَد أحمد: ٦/٩٧، البدَاية والنّهاية لِابْن كثِير: ٧/٢٣٠، أَبُو الفدَاء فِي تَأرِيخه: ١٧٣.

طَبقَات ابن سَعد: ٢/٩٠ طَبعَة بَيْرُوت، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/٤٤ طَبعَة بَيْرُوت، تَأرِيخ الطَّبري: ٣/٨٣ وطَبعَة أُوربا: ١/١٥٥٨، وَالمُحبر لمُحَمّد بن حَبِيب: ٤٩٠، وعُيُون الأَثر: ٢/١١١ والإِمْتَاع: ٢٦٩، وَجَمهرَة أَنْسَاب الْعَرَب: ٢٤٥.

أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ كتَاب الْجِهَاد وَالسِّير بَاب مَا جَاء فِي بُيُوت أزوَاج النَّبي صلى الله عليه وآله: ٤/٤٦، و: ٢/١٢٥ طَبعَة دَار الْفِكر أفست عَلىٰ طَبْعَة استانبول، و: ٤/١٠٠ طَبْعَة مطَابع الشَّعب وطَبْعَة مُحَمّد عَليّ صَبِيح، و: ٢/ ١٨٩ طَبْعَة دَار إحيَاء الكُتب، و: ٢/ ١٢٧ طَبْعَة المعَاهد بالقَاهرة، و: ٢/ ١٣٢ طَبْعَة الشَّرفية، و: ٤/ ٦٥ طَبْعَة الفجَّالة، و: ٢/ ١٧٧ طَبْعَة المَيمنِية بمَصْر، و: ٤/ ٤ طَبْعَة بمبي.

وَمِنْهَا: قَولهﷺ لأَبي ذَرّ: «كَيف بِكَ إِذَا أَخرجُوك مِن مَكَانك هَذَا، مُشِيراً إِلَىٰ قصّته مع عُثْمَان وَنَفيه إِلَىٰ الرَّبذَة»[1].

وَمِنْهَا: قَولهﷺ يَوْم بَدْر لعَمّه العَبَّاس: «أَين المَال الَّذي ٱستَودَعته زوّجَتك أُم الفَضل، وَكَان العَبَّاس ٱدّعي أَنَّه لاَ مَال عِنْدَه»[2].

وَمِنْهَا: قَولهﷺ لِابْنَته فَاطِمَة: «أَوّل أَهْل بَيتي لحُوقاً بِي، وَنِعم السَّلف أَنا لَكَ، فَبَكيتُ، فَقَال أَلاَ تَرضِين أَنْ تَكونِي سَيِّدة نِسَاء هَذِهِ الأُمَّة أَو نِسَاء العَالمِين، فَضَحكتُ لذلَك»[3].

وَمِنْهَا: قَولهﷺ لعَمّار بن يَاسر: «وَيّحَ ٱبن سُمَيَّة لَيسُوا بِالَّذين يَقتلُونك إِنَّما تَقْتُلُه الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ.... مَا لَهُم وَلعمَّار يَدعُوهُم إِلَىٰ الجَنَّة، وَيدعُونَه إِلَىٰ النَّار؟، وَآخر مِن زَادك الدُّنْيَا ضيَاح مِن لَبَن، فَقَتلهُ جَيْش مُعَاوِيَّة يَوْم صفّين بَعْد أَنْ شَرَب

---

(١) أنظر، فَتح البَاري: ٢ / ٢١٧، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٤ / ٢٢٦، شَرْح نَهج البَلاَغة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٣ / ٥٥، تأرِيخ المَدِينَة: ٣ / ١٠٣٤، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٧٣. أُنظر، الطَّبقَات الكُبْرَىٰ لِابْن سعد: ٤ ق ١ / ١٦١، مُسْنَد أَحمَد: ٢ / ١٦٣ و ١٧٥ و ٢٢٣، و ٥ / ١٤٧ و ١٥٥ و ١٥٩ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٢ و ١٧٤ و ٣٥١ و ٣٥٦، و: ٦ / ٤٤٢، المُسْتَدرَك: ٣ / ٣٤٢، صَحِيح البُخَاريّ: مناقب أبي ذرّ، صَحِيح الترمذي وصَحِيح مُسْلِم فِي بَاب المناقب، سُنن ٱبن ماجه: الباب الأَوّل من المقدّمة، مُسْنَد الطَّيَالِسِي: ح ٤٥٨، التّقريب: ٢ / ٤٢٠، وجوَامع السِّيرَة: ٢٧٧). روىٰ عَنْه أَصحَاب الصِّحَاح ٢٨١ حَدِيثاً.

(٢) أُنظر، الأَحْكام السُّلْطَانِية للمَاوردي: ٤٦، صَحِيح البُخَاريّ: ٥ / ١٤٢ طَبعَة دار الْفِكْر، و: ٦ / ١٢٤ طَبعَة مطَابع دَار الشّعب، و: ٣ / ١١٦ طَبعَة الخَيْرِية بِمِصْر، و: ٥ / ٧٩ طَبعَة بمبي، أَسباب النّزول للسّيوطي بهَامش تَفْسِير الجَلاَلِين: ٤٤٢ طَبعَة بيرُوت، تَفْسِير القُرطُبي: ١٢ / ٢٥، وتَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣ / ٢١٢.

(٣) أُنظر، مُسْنَد أَحمَد: ٦ / ٢٨٢، و: ٥ / ٣٩١ ٣ / ٦٣٢٤ و ٨٢، صَحِيح مُسْلِم: ٧ / ١٤٢، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٢ / ٤٧، الإِستِيعَاب: ٤ / ١٨٩٤، سُنن ٱبن مَاجه: ١ / ٥١٨، تَأرِيخ ٱبن كَثِير: ٥ / ٢٢٦.

اللَّبن[1].

(١) هُو أَبو اليَقظَان عَمَّار بن يَاسر بن عَامر بن مَالِك بن كنَانة بن قَيْس بن الحُصين بن الوَذِيم مِن بَني ثَعلبَة، وَأُمّه سُميّة. وكَانَ حَلِيفاً لِبَني مَخزُوم. وكَانَ هُو وَوالده مِن السَّابقِين إلىٰ ٱلإِسْلاَم وهُو سَابع سَبعَة أَجهرُوا بإِسلاَمهم، وَقد ٱسْتُشْهِدَ وَالدَاه أثر تَعْذِيب قُرَيْش إيّاهُما عَلَىٰ إسلاَمهما. وَقَد وَرَد عَن الرّسُول ﷺ أَحَادِيث صَحِيحَة فِي مَدحه مِنْهَا قَوْله ﷺ: «إنَّ عَمَّاراً مُلِئَ إيمَاناً إلىٰ مُشاشِه». أُنظر، صَحِيح البُخَاريّ: كتَاب الصَّلاة، بَاب التَّعَاون فِي بِنَاء المَسَاجد، و: ١/ ١٢٢، صَحِيح مُسْلِم: ٤/ ٢٢٣٥، صَحِيح التِّرمِذي: ٥/ ٦٦٩، مُسْنَد أحمَد: ٢/ ١٦١ و١٦٤، و: ٤/ ١٩٧، و: ٦/ ٢٨٩، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالِسِي: ٣/ ٩٠، حليَة الأَوْلِيَاء: ٤/ ١١٢، تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣/ ١٨٦، و: ٥/ ٣١٥، و: ٧/ ٤١٤، طَبقَات ٱبْن سَعد: ٣/ ١٧٧، الطَّبقَات لِابْن سَعد: ٣/ ٣٥٩، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ١/ ١٧٠، الاِسْتِيعَاب: ١/ ١٥٧، مُسْنَد أحمَد: ٥/ ٢١٤، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٣/ ٣١٦، المُوضّح للخَطيب: ١/ ٢٧٧. وأُنظر أيضاً الرِّوَايَات الَّتي خَلقهَا الطَّبَرِيّ: ١/ ٣٠٩٥ ـ ٣٠٩٦، وَالخَطيب فِي المُوضّح: ١/ ٢٧٥، وٱبْن عسَاكر بِترجمة خُزَيْمَة بِسَنده عَن سَيْف مِن مَخطُوطات المَكْتَبة الظَّاهِرية بدِمَشْق: ٥ رقم ٣٣٧ ورقة ٣٠٢و٣٠٣. وَقَارن أَيضاً مَع مَا رَواه اليَعقُوبي فِي تَأرِيخه: ٢/ ١٧٨، ومُروج الذّهب: ٢/ ٣٦٦، والْفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٢/ ٢٨٩. وفِي تَأرِيخ ٱلإِسْلاَم للذَّهبي: ٢/ ١٧١.

وَهُنَالك أَحَادِيث أُخرىٰ، وهُو الَّذي نَزلت فِيهِ آيَة ١٠٦ مِن سُورَة ٱلنَّحْلِ ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِالْإِيمَـٰنِ﴾ أُنظر، تَفْسِير الآيَة فِي تَفْسِير الطَّبَرِيّ، والقُرطُبي، وٱبْن كَثِير، والسّيوطي. وأُنظر طَبقَات ٱبن سَعد: ٣/ ١٧٨، والمُسْتَدرَك: ٣/ ١٧٨.

وأُنظر تَرجمَة عَمَّار بن يَاسر فِي مُروج الذّهب: ٢/ ٢١ و٢٢، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ٥/ ٤٨ ـ ٨٨، و: ٢/ ٣١٤ وَمَا بَعدها تَحقِيق المَحمُودي طَبعَة الأَعلمي بَيرُوت، مُسْنَد أحمَد: ١/ ٩٩ و١٢٣ و١٢٥ و١٣٠ و١٣٧ و٤٠٤، و: ٢/ ١٦١ و١٦٤ و٢٠٦، و: ٣/ ٥، و: ٢٢ و٢٨ و٩٠، و: ٤/ ٧٦ و٨٩ و٩٠ و١٩٧ و١٩٨ و٣١٩، و: ٥/ ٢١٤، و٣٠٦، و: ٦/ ٢٨٩، و٣٠٠، و٣١١ و٣١٥ و٤٥٠، وصَحِيح البُخَاريّ: الْجِهَاد ب ١٧، سُنن ٱبْن مَاجه ب ١١ مِن المقدّمة، وسُنن التِّرمِذي: ب ٣٣ مِن كتَاب المَنَاقب، ومُسْنَد الطَّيَالِسِي: ١١٧ و٦٠٣ و٦٤٣ و٦٤٩ و١١٥٦ و١٥٩٨ و٢١٦٨ و٢٢٠٢، والاِسْتِيعَاب: ٢/ ٤٦٩ حرف الْعَيْن، الإِصَابَة: ٢/ ٥، خَصَائص أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين للنَّسائي: ١٣٢ ط الحيدرية، حلِيَة الأَوْلِيَاء: ٤/ ١٧٢ و ٣٦١، و: ٧/ ١٩٧ و ١٩٨، ومَجْمَع الزّوَائد: ٧/ ٢٤٠ و٢٤٢، و٢٤٤ و: ٩/ ٢٩٥، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٥/ ٣٩ و٤١، و: ١٠/ ٥٩.

وَمِنْهَا: إِخبَاره ﷺ عَنْ قَتْل ذِي الثَّديَة رَئِيس الخوَارج، فَقُتل يَوْم النَّهروَان[1].

وأُنظر تَرجَمته أيضاً فِي أُسد الغَابَة: ٢/ ١١٤ و ١٤٣ و ٢١٧، و: ٤/ ٤٦، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة لِابْن قُتَيْبَة: ١/ ١١٧، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/ ١٦٤ طَبعَة الغَري، وَقْعَة صِفِّين: ٣٤١ و ٣٤٣، العِقد الفَرِيد: ٤/ ٣٤١ و ٣٤٣، المنَاقب للخوَارزمي: ٥٧ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٩ و ١٦٠، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٣/ ٣١٠ و ٣١١، الإِسْتِيعَاب بهَامِش الإِصَابَة: ٢/ ٤٣٦ طَبْعَة السّعادة، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ١١٤ و ١٢٠ و ٢٨٧، الْمُعْجَم الصَّغِير للطبراني: ١/ ١٨٧.

وَرَاجع أيضاً شَرْح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٨/ ١٠ و ١٧ و ١٩ و ٢٤، و: ١٥/ ١٧٧ طَبْعَة مَصْر تَحقِيق مُحَمَّد أبُو الْفَضْل، و: ٢/ ٢٧٤ الطّبعَة الأُولَىٰ مِصْر، سِيرة آبْن هِشام: ٢/ ١٠٢، نُور الأَبْصَار: ١٧ و ٨٩ طَبْعَة السّعيدية بمَصْر، كفَاية الطّالب: ١٧٢ ـ ١٧٥ طَبْعَة الحَيدرِية، و ٧١ و ٧٣ طَبْعَة الغَري، تَذكرة الخوَاصّ: ٩٣ و ٩٤، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١٢٨ و ١٢٩ طَبْعَة إسلامبول، و: ١٥١ و ١٥٢ طَبْعَة الحَيدرِية، و: ١/ ١٢٨ و ١٢٩ طَبْعَة العِرفَان، وأَحْكَام ٱلْقُرْآن لِابْن عَربي: ٤/ ١٧٠٥ الطّبعة الثّانِيَة تَحقِيق البجَاوي. وكَانَ عَمَّار مَع عليّ فِي حَرْب الْجَمَل وصِفِّين، وَقُتل بصِفِّين مَسَاء الخَمِيس ٩ صَفر سَنَة (٣٧ هـ) وَلَه مِن الْعُمُر ٩٣ سَنَة.

(١) أنظر، الْفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٢/ ٢٧٥، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ١٦٩. رَجُلان هَربا إِلَىٰ خرَاسَان، وَبِها نَسْلهُما إِلىٰ الآن، وَرَجُلان صَارا إِلَىٰ بِلاَد عُمان وَبِها نَسْلهُما إِلَىٰ الآن، وَرَجلان إِلَىٰ بِلاَد الْيمَن وَبِهَا نَسْلهُما وهُم الّذين يُقَال لَهُمْ الأَبَاضية ـ أَصْحَاب عَبدالله بن أَباض من بني مُرّة بن عُبَيْد مِن بَني تمِيم رَهط الأَحنف بن قَيْس كمَا جاء فِي المعَارف: ٦٢٢. وَقَالَ: هُم فُرقه مِن الْخَوارِج، وهُم يَسكنون الآن مرّ بِهِمْ أبن بَطوطة الرّحّالة ٱلْمَعْرُوف فِي سِيَاحته الَّتي كَانَتْ فِي القرن الثّامن للهجرَة وَقَالَ آبن قُتَيْبَة فِي الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ١٧٢ وما بعدها: هُم أبَاضية المَذْهَب، ويصلّون ٱلْجُمُعَةِ ظُهراً أَرْبعَاً، فَإِذَا فَرغوا قَرأ الإِمَام آيات من ٱلْقُرْآن، وَنَثر كَلاَماً شُبه ٱلْخُطْبَة يَرضىٰ فِيهِ عَن أَبي بَكْر، وعُمَرَ، وَيَسكت عَن عُثْمان، وَعليّ، وَإِذَا أرَادوا ذِكر عليّ كنّوا عَنْه بالرَّجل، وَيَرضُون عَن الشّقي اللَّعِين آبن مُلْجَم ويَقُولُون فِيهِ العَبد الصّالح مَع الْفِتْنَة... رَاجع يَنَابِيع المَوَدَّة: ٢٥٢، المنَاقب المرتَضوية: ٢٠٣، الْغَدِير للأَميني: ٤/ ٣٢٢. وَرَجُلان صَارا إِلَىٰ الجَزِيرة، وَرَجل صَار إِلَىٰ تل مُوذن. وَهِي مَدِينة عَلَىٰ دِجْلَة فَوق تِكرِيت. وفِي: ٢/ ٢٩٧ «البوَازيج» بَلد قُرب تكرِيت عَلَىٰ فَم الزّاب الأَسفل حَيْث يَصب فِي دِجلَة. وَغَنم أَصْحَاب عليّ ﷺ مِنْهُم غنَائم كَثِيرَة، وقُتل مِن شِيعة عَليّ رَجُلان. كَشْف الْيَقِين: ١٦٦، الْفُتُوح: ٢/ ٢٧٥. وَقُتل من أَصْحَاب عَليّ ﷺ تِسعَة، عَدد مَن سَلم مِن الْخَوَارِج. أُنظر، شَرْح النَّهج للمعتزلي:

وَمِنْهَا: قَولَه صلى الله عليه وآله للزُّبَير: «أمَا إنَّك ستُقَاتل عَلِيّاً، وَأنْتَ لهُ ظَالمٌ»[(١)]!. فَخَرج عَلَيهِ يَوْم الجَمَل.

وَمِنْهَا: مَا أَخبَر بِهِ صلى الله عليه وآله عَنْ بَنِي مَرْوَان «إذَا بَلَغ بَنُو أَبِي العَاص ثَلاَثِين رَجُلاً آتّخذُوا دِين الله دَغلاً، وَعبَاد الله خَولاً، وَمَال الله دُولاً»[(٢)].

---

٢ / ٢٠٦ ومابعدها، وتذكرة الخواصّ: ٩٥، وتَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٤ / ٦٢.

أمَّا فِي الْفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٢ / ٢٧٥ فَقد ذَكرهُم بِالتَسلسل الْقِتَالِي: رُويبَه بن وَبر البَجَلِيّ الَّذي دَفع إِلَيْهِ الْإِمَام عليه السلام اللّواء، وَأَمره بالتقدّم فتقدّم وآرتَجز شِعراً، وحَمل حَتَّىٰ آسْتُشْهِدَ، وتقدّم من بَعده عَبدالله بن حمّاد الحِمْيَري حَتَّىٰ آسْتُشْهِدَ، ثمّ رفاعة بن وَائل الأَرحبي حَتَّىٰ آسْتُشْهِدَ، ثمّ كَيسُوم بن سَلمة الجُهني حَتَّىٰ قُتل، ثمّ عَبد بن عُبَيْد الخَولاني حَتَّىٰ قُتل، ثمّ قَالَ: وأَقبل التّاسع وآسمُه حَبِيب بن عَاصم الأَزْدِيّ. فَقَالَ: يا أَمِير آلْمُؤْمِنِين، هَؤُلَاء الّذين نُقَاتلهُم أكُفّار هُم؟ فَقَالَ علي عليه السلام مِن الْكُفْر هَربوا، وفِيهِ وَقعوا، قَالَ: أَفمُنَافقُون؟ فَقَالَ عليّ عليه السلام: إِنَّ آلْمُنَافِقِين لاَ يَذكرُون الله إلّا قَليلاً، قَالَ: فمَا هُم يا أَمِير آلْمُؤْمِنِين حَتَّىٰ أُقاتلهُم عَلَىٰ بَصِيرة وَيَقين؟ فَقَالَ: عَلِيّ عليه السلام: هُم قَوْم مَرقوا مِن دِين الإِسْلاَم..» وهُو التّاسع من أَصْحَاب عليّ فَقَاتل وقُتل.

أُنظر كَنز الْعُمَّال: ٦ / ٧١ ح ١١٧٩، و: ١١ / ٢٨٩ و ٣٠٢، ومَجْمَع الزّوائد: ٦ / ٢٤٢.

وَلَم يَسلَم من الْخَوَارِج ـ الْمَارِقِينَ ـ الْمَقْتُولِين غَيْر هَذِه التّسعة المَذكُورِين خَذَلَهُم الله. وهَذِه كرَامة مِن أَمِير آلْمُؤْمِنِين عَلِيّ بن أَبي طَالب عليه السلام فإنَّه قَالَ قبل ذَلِكَ.

(١) أُنظر، الْفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ١ / ٤٧٥، الطَّبَرِيّ: ٣ / ٥١١، آبن قُتَيْبَة فِي الْإِمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١ / ٩٣، البدَاية والنِّهَايَة: ٧ / ٢٧٧، مُروج الذّهب: ٢ / ٣٦٢، الْإِسْتِيعَاب: ٢٠٣، تَأرِيخ الطَّبَرِيّ: ٥ / ١٩٩، و: ٣ / ٥٤٠ طَبعَة أُخرىٰ، الأَغاني: ١٦ / ١٢٦، آبْن أَبِي آلْحَدِيد فِي الشّرح: ١ / ٧٨، تَهْذِيب آبْن عسَاكر: ٥ / ٣٦٤، أُسد الغَابَة: ٢ / ١٩٩، آبْن الأَثِير فِي تَأرِيخه: ٣ / ٩٤، العِقد الفَرِيد: ٤ / ٣٢٢، الْمُسْتَدرَك: ٣ / ٣٦٦، كَنز الْعُمَّال: ٦ / ٨٢ ح ١٢٨٣ و ١٢٩٠ و ١٣١٨ ـ ١٣٢٠، الذّهبي فِي النُّبلاء: ١ / ٣٨، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٥٨، الإِصَابَة: ١ / ٥٢٧، مُسْنَد أَحمَد: ١٦٥.

(٢) أُنظر، شَرْح الْأَخْبَار: ٢ / ١٤٩ ح ٤٥٥، النّهايَة: ٢ / ٨٨، مُسْنَد أَبي يَعلىٰ: ١١ / ٤٠٢ ح ٦٥٢٣، كَنز العُمّال: ١١ / ١١٧ ح ٣٠٨٤٦، تَأرِيخ دِمَشق: ٥٧ / ٢٥٣، البِدَايَة وَالنّهايَة: ٦ / ٢٧١، النّزَاع وَالتّخَاصم: ٨١.

وَمِنْهَا: قَوله ﷺ: «أَنَّ كِسرىٰ مَلك الفُرس أَرسَل رُسله ليأتُوه بالنَّبيّ حَيّاً أَو مَيّتاً، فَلمَّا وَصلُوا إِلَيهِ أَخبَرَهُم بأَنَّ كِسرىٰ قَتَله وَلَده شيرَويه، فجَاء الحَدِيث موَافقاً»[1].

وَمِنْهَا: إِخبَاره ﷺ عَنْ وَقعَة الحَرّة[2].

وَمِنْهَا: قَوله ﷺ: «أَنَّ زَيد بن صُوحَان أَحد الصَّحَابَة سَيَسبق مِنْهُ عُضو إِلَىٰ الجَنَّة، فَقُطعَت يَده يَوْم نهَاوند فِي سَبِيل الله»[3]. وَقَالَ فِيه: «مَن سَرّه أَنْ يَنظر إِلَىٰ رَجُل سَبقه بَعْض أَعضَائه إِلَىٰ الْجَنَّة فَليَنظُر إِلَىٰ زَيد بن صُوحَان»[4].

وَمِنْهَا: إِشَارَاته وَتَلويحَاته ﷺ المُتكرّرة إِلَىٰ مَا حَدَث لأَهل بَيْتَه مِن بَعْده[5].

---

(١) أنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٥ / ٣٠٩ و: ٨ / ٢٣٧، سُبل الهُدىٰ وَالرَّشَاد: ١ / ٦٧.

(٢) أنظر، الطَّبري فِي تأرِيخه: ٧ / ١٣، الفُتُوح لِابْن أَعثَم: ٥ / ٣٠٠، التَّنبِيه وَالأَشْرَاف: ٦٤، مرُوج الذَّهب: ٣ / ٧١، طَبقَات ابن سَعد: ٥ / ٢١٥، فتح البَاري: ١٣ / ٧٠، كتَاب المِحَن: ١ / ١٥٥، وَفَاء الوَفَاء: ١ / ١٣١، يَنَابِيع المَودّة: ٣ / ٣٥، تَأرِيخ الطَّبري: ٣ / ٣٥٨، الأَخبَار الطّوَال: ٢٦٥، فتح البَاري: ١٣ / ٧٠، تَأرِيخ خَليفَة بن خيَّاط: ١٨٣، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٥٨ / ١٠٥. شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ١ / ١٢١، الإِمَامة وَالسِّيَاسة لِابْن قُتَيبة: ١ / ١٥٢، الكَامل: ٤ / ٥١.

(٣) أنظر، تَهذِيب ابن عَسَاكر: ٦ / ١٠، الإِصَابَة لِابْن حَجر رَقم «٢٩٩٧»، تَأرِيخ بغدَاد: ٨ / ٤٣٩، جَامع البَيَان: ١١ / ٦، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٦ / ١٢٤، تَأرِيخ دِمَشق: ١٩ / ٤٣٧.

(٤) أنظر، كنز العُمَّال: ١١ / ٦٨٥، البدَاية وَالنّهايَة: ٦ / ٢١٤.

(٥) قَالَ الشَّيخ العَبدي مُفتي المَوصل فِي كِتَاب «النَّوَاة فِي حَقل الحَيَاة»: ١٠٩ أَنَّ حَدِيث الثقلَين الَّذي رَوَاه مُسْلِم وَالتَّرمذي، وَفِيهِ التَّكرَار «أُذكركُم الله فِي أَهْل بَيتِي، أُذكركُم الله فِي أَهْل بَيتِي..... وفِيهِ: حَتَّىٰ يَردَا عَليَّ الحَوض، فَأنظرُوا كَيف تُخلفُوني فِيهما، رَوَاه التِّرمذي، وَلَعل فِي هَذَا التَّأكيد إِشَارة إِلَىٰ مَا حَدَث بَعْد لأَهل بَيْتَه مِمَّا كَان وَصْمَة عَلىٰ المُسْلِمين، وَطَعنَة فِي صَمِيم الإِسْلاَم نَجلاَء مَا يزَال يَسِيل دَمها طَرياً عَلىٰ مرّ الأَيَّام وَكرّ العصُور». نَقَل فِي هَذَا التَّأكِيد إِشَارَة إِلَىٰ مَا حَدَث بَعْده لأَهل بَيْتَه مِمَّا كَان وَصمَة عَلَىٰ المُسْلِمِين، وَطَعنَة فِي صَمِيم الإِسْلاَم نَجلاَء مَا أَنْ يَزَال يَسِيل دَمهَا طَريَّاً عَلَىٰ مَرّ الأَيَّام وَكَرّ العصُور.

وَمَا إِلَىٰ هَذِهِ مِمَّا لاَ يُحصىٰ عَدِيدهَا، وَهِي مَذكُورَة فِي أَبوَاب شَتَّىٰ مِن كُتب التَّفسِير، وَالحَدِيث، والتَّأرِيخ، وَالسِّيرَة بخَاصّة صَحِيح البُخَاري، وَمُسْلِم.

وَمِن القِسْم الثَّاني، أَي المُغيبَات الَّتي تَحَقّقت فِي هَذَا العَصْر مَا جَاء عَنْ النَّبيّ فِي صَحِيح البُخَاري: «يُوشَك أَنْ يَنْحَسر الفُرَات عَنْ كَنْز مِن ذَهَب»[1]. إِشَارَة إِلَىٰ البترُول.

وفِي الكِتَاب المَذكُور: «سَيتقَارب الزَّمَان، وَيَنقص العَمَل»[2]. إِشَارَة إِلَىٰ سُرعَة الموَاصلاَت، وَالإِستغنَاء بالآلاَت الفَنيَّة عَنْ اليَد العَاملَة.

وَفِي مُسنَد أَحمَد: «تَتقَارب الأَسوَاق، وَتَتقَارب الأَزمَان»[3]، وِمن أَبرَز المَظَاهر فِي هَذَا العَصْر تَصدِير الإِنتَاج إِلَىٰ جَمِيع الأَسوَاق بأَمَد قَصِير.

وفِي كِتَاب «مُطَابقَة الإِختِرَاعَات العَصريَّة لمَا أُخبر بِهِ سَيِّد البَريَّة» للشَّيخ أَحْمَد الصّدِّيق الغمَاري:

رَوىٰ أَحمَد بن حَنْبل فِي مُسْنَده عَنْ النَّبيّ: «وَالَّذي نَفْسي بِيَدَه، لاَ تَقُوم السَّاعَة حَتَّىٰ تُكلّم السّباع النَّاس، وَيُكلّم الرَّجل عَذْبَة سَوطَه، وَشرَاك نَعاله فَتُخبرَه فُخذه بمَا يَحدث عَلَىٰ أَهْله بَعْده»[4].

---

(١) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٩ / ٧٣، طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح. (مِنْهُ ﷺ). و: ٨ / ١٠١ ح ١٧٥، سُنن آبْن مَاجَه: ٢ / ١٣٤٣ ح ٣١٧، صَحِيح مُسْلِم: ٨ / ١٧٥، صَحِيح آبْن حبَّان: ١٥ / ٨٧، كَنْز العُمَّال: ١٤ / ٢٠٣ ح ٣٩٩٣٨، يَنَابِيع المَودّة: ٣٥ / ٢٥٦.

(٢) أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٩ / ٦١، طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبيح. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، مُسنَد أَحمَد: ١٢ / ١٧٣ الطَّبْعَة (١٠٥٣ هـ). (مِنْهُ ﷺ).

(٤) أُنظر، مُسْنَد أَحمَد: ٣ / ٨٣ ح ١١٨٠٩، تَفْسِير القُرطبي: ١١ / ٢٧، يَنَابِيع المَودّة: ٣ / ٢٥٨، سُنن التِّرمذي: ٤ / ٤٧٦ ح ٢١٨١، مُسنَد عَبد بن حُمَيد: ١ / ٢٧٧ ح ٨٧٧، الفُرْدُوس بِمَأثُور الخِطَاب، ⟺

إشَارَة إِلَىٰ الرَّاديُو الصَّغِير، وَمَا إِلَيهِ مِن آلآت الإلتقَاط، أَو الإِرسَال الَّتي يَحملهَا مَعَهُ الإِنْسَان، كمَا يَحمل عُلبَة الدُّخَان.

وجَاء فِي الكِتَاب المَذْكُور: «سَيكُون قَوْم يَأكلُون بألسنَتهِم كَمَا تَأكُل البَقر مِن الأَرْض»[1]، إِشَارَة إِلَىٰ أَربَاب الصُّحف المَأجُورَة الَّذِين يَعيشُون عَلَىٰ الأَكَاذِيب وَالشَّتَائِم.

وَأَعجَب مِن ذَلِكَ كلّه قَوْل النَّبيّ: «سَيرىٰ النَّاس أُموراً يَتفَاقم شَأنّها فِي نفُوسهِم يَتَساءلُون بَيْنهُم: هَل كَان النَّبيّ ذَكَر ذَلِكَ؟»[2]. رَوَاه أَحمَد بن حَنْبل فِي كِتَاب المُسنَد، وَقَد مَضىٰ عَلَىٰ وَفَاة ٱبْن حَنْبَل (١١٣٨ سَنَة).

وَلَم يَكتَف النَّبيّ بالإِخبَار عَنْ البترُول فِي بلاَد العَرْب، بَل أَخبَر أَنَّ الَّذِين يَستَخرجُونَه وَيُصَفّونَه حَتَّىٰ يَصْبح حَاضِراً وَصَالحَاً للإستعمَال هُم المُسْتَعمرُون أَشرَار النَّاس، وَأَرذالَهُم. فَقَد جَاء فِي مُسْنَد ٱبْن حَنْبَل: «سَتَكُون مَعَادن

⇔ لأَبي شجَاع شِيرَويه: ٤ / ٣٧٠ ح ٧٠٧٢، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحِين: ٤ / ٥١٤ ح ٨٤٤٢، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٧ / ٥٠٢ ح ٣٧٥٥٥.

(١) أنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ١ / ١٧٥ ح ١٥١٧ وص: ١٨٤ ح ١٥٩٧، كَنْز العُمَّال: ٣ / ٥٦١ ح ٧٩١٤ و٨٣٧ و: ١٤ / ٢٤٥ ح ٣٨ و٥٨٠، تَأريخ دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٤٥ / ٤٥، الأَحادِيث المُختَارة: ٣ / ١٥٤ ح ٩٥٠ و: ٣ / ٢٢٠ ح ١٠٢٤، مَجْمع الزَّوائِد: ٨ / ١١٦، مُسنَد البَزّار: ٤ / ٣١ ح ١١٩٣ وص: ٤٨ ح ١٢١٢، مُسنَد الشَّاشي: ١ / ١٨١ ح ١٢٧، تُحفَة الأَحوذي: ٨ / ١١٨، فَيض القَدير: ٤ / ١٣١.

(٢) أُنظر، مُسْنَد أَحمَد: ٥ / ١٦ ح ٢٠١٩٠، صَحِيح ٱبْن خُزيمَة: ٢ / ٣٢٧، المُستَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ١ / ٤٧٩، السُّنَن الكُبرىٰ البَيهقي: ٣ / ٣٣٩ ح ٦١٤٥، مَجمَع الزَّوائِد للهَيثمي: ٢ / ٢١٠ و: ٧ / ٣٤١، فَتح البَاري لِابْن حَجر: ١٣ / ٧٣، المُعْجَم الكَبِير: ٧ / ١٩١، سُنن أَبي دَاود: ١ / ٣٠٨ ح ١١٨٤، سُنن النَّسَائي: ٣ / ١٤٠ ح ١٤٨٤، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١ / ٣٢٠.

يُحضّرهَا أَشرَار النَّاس»(١).

وفِي حَدِيث آخر: «أَرَاذل النَّاس»(٢).

وفِي كِتَاب «الشَّجرَة المُبَاركَة» للشَّيخ عَليّ اليَزدي حَدِيث طَوِيل نَقَله عَنْ تَفْسِير عَليّ بن إبْرَاهِيم مِن عُلمَاء القَرن الثَّالِث الهِجري جَاء فِيهِ عَنْ النَّبيّ: «تَتقَارب الأَسوَاق وَيَظهَر الرِّبَا وَتَتعَامل النَّاس بالْغَيْبَة وَالرَّشا، وَيُنْفقهُ أَقوَام لغَير الله، وَيَكثَر أَولاَد الزّنا، وَيَتغنُون بالقُرآن»(٣).

---

(١) أُنظر، مُسْنَد أَحمَد: ٥ / ٤٣٠، مَجمَع الزَّوَائِد: ٣ / ٧٨، المُعْجَم الصَّغير: ١ / ١٥٣، كَنز العُمَّال: ١١ / ١٢٩ ح ٣٠٩٠٥ وص: ١٧١ ح ٣١٠٨٤، تَأرِيخ بغدَاد: ٨ / ٢٤١، الآحَاد وَالمثَاني: ٣ / ١٠٩ ح ١٤٣٠، البَيَان وَالتَّعرِيف: ٢ / ٦٩، فَيض القَدِير: ٤ / ١٠٢.

(٢) أُنظر، مَجْمَع الزَّوَائِد: ٧ / ٣٣١.

(٣) عَليّ بن إِبْرَاهِيم، فِي (تَفْسِيره) عَنْ أَبِيه، عَنْ سُليمَان بن مُسْلِم الخَشّاب، عَنْ عَبد الله بن جَريح، عَنْ عطَاء بن أَبي ريَاح، عَنْ ابْن عَبَّاس، عَنْ النَّبيّ صلى الله عليه وآله أَنّه قَالَ فِي حَجّة الوَدَاع: «أَنَّ مِن أَشرَاط القِيَامَة إِضَاعَة الصَّلاَة، وَاتّبَاع الشَّهوَات، وَالمَيل مَع الأَهْوَاء وَتَعظِيم المَال، وَبَيع الدُّنْيَا بالدِين، فَعندهَا يُذَاب قَلْب المُؤمِن فِي جَوفَه كمَا يُذَاب المِلح فِي المَاء مِمَّا يَرىٰ مِن المُنْكَر فَلاَ يَستَطِيع أَنْ يُغَيّره، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عِندهَا يَكُون المُنْكَر مَعرُوفاً، والمَعْرُوف مُنكراً، وَيُؤتَمن الخَائِن، وَيُخوّن الأَمِين، وَيُصَدّق الكَاذب، وَيُكَذّب الصَّادِق، ثُمَّ قَالَ: فَعندهَا إِمَارَة النّسَاء وَمُشَاورَة الإِمَاء، وَقعُود الصّبيَان عَلىٰ المَنَابر، وَيَكُون الكَذب ظَرفاً، وَالزَّكَاة مَغرماً، وَالفَيء مَغْنماً، وَيَجفُو الرَّجل وَالدَيه وَيَبر صَدِيقه، ثُمَّ قَالَ: فَعندهَا يَكْتَفي الرِّجَال بالرِّجَال، والنِّسَاء بالنِّسَاء، وَيُغَار عَلَىٰ الغُلمَان كمَا يُغَار عَلَىٰ الجَارِيَة فِي بَيْت أَهلهَا، وَيُشبّه الرِّجَال بالنِّساء والنِّسَاء بالرِّجَال، وَيَركبنَّ ذَوَات الفُرُوج وَالسُّرُوج فَعَلَيهم مِن أُمّتي لَعنَة الله، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عِندهَا تُزَخرَف المَسَاجد كمَا تُزَخرف البِيَع وَالكَنَائِس، وَتُحلّىٰ المَصَاحف، وَتُطَوّل المَنَارَات، وَتَكثر الصّفُوف وَالقُلُوب مُتبَاغضَة، والأَلسُن مُخْتَلفة، ثُمَّ قَالَ: فَعندَ ذَلِكَ تحلّىٰ ذُكُور أُمّتي بالذّهب، وَيَلبسُون الحَرير وَالدِّيبَاج، وَيَتخذُون جلُود النّمر صفَاقاً ثُمَّ قَالَ: فَعندهَا يَظْهر الرّبا، وَيَتعامَلُون بالْغَيْبَة وَالرّشَا، وَيُوضع الدِّين وَتُرفع الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ: وَعندهَا يَكثَر الطَّلاق فَلاَ يُقَام لله حَدّ وَلَن يَضر الله شَيئاً، ثُمَّ قَالَ: وَعندهَا تَظْهر القِينَات وَالمَعَازف، وَتَلِيهم شرَار أُمّتي، ثُمَّ قَالَ: وَعندهَا حَجّ أَغنيَاء أُمّتي ←

للنُزهَة، وَيَحجّ أَوسَاطهَا للتّجَارة وَيَحجّ فُقرَاؤهُم للرّيَاء، وَالسّمعَة. فَعندهَا يَكُون أَقوَام يَتعلمُون القُرْآن لغَير الله فَيَتخذُونه مَزَامِير، ويَكُون أَقوَام يَتفقهُون لغَير الله، وَيَكثر أَولاَد الزّنا، يَتغنُون بالقُرآن، وَيَتهافتُون بالدُّنيا، ثُمّ قَالَ: وذَلِكَ إِذَا أنتهكت المَحَارم، وَآكتسب المَآثم، وَتسلط الأَشرَار عَلىٰ الأَخيَار، وَيَفشُو الكَذب، وَتَظهر الحَاجَة، وَتَفشو الفَاقَة، وَيتبَاهون فِي النَّاس، وَيَستحسنُون الكوبَة وَالمعَازف، وَيُنكر الأَمر بالمَعرُوف وَالنّهي عَنْ المُنكر إِلىٰ أَنْ قَالَ: فَأُولئك يَدعُون فِي مَلكُوت السّماء الأَرجَاس الأَنجَاس... «الحَدِيث».

أُنظر وَسَائل الشِّيعَة (آل البَيْت): ٥١ / ٣٤٨ ح ٢٠٧٠٥، تَفْسِير القُمي: ٢ / ٣٠٤.

وَقَال ﷺ «أَيُّهَا النَّاس! أَلاَ أُخبركُم بأَشرَاط السّاعَة؟.

فَقَام إِلَيه سَلمان فَقَال: أَخبرنَا فدَاك أَبِي، وأُمّي يَارَسُول الله ﷺ.

فَقَال: «إِنّ مِن أَشرَاط السّاعة؟ إِضَاعة الصّلاة، وَالمَيل مَع الأَهوَاء، وتَعظِيم رَبّ المَال».

فَقَال: ويَكُون ذَلك يَارَسُول الله ﷺ؟.

قَالَ: «نَعم وَالّذي نَفْسي بِيَدِه فَعندَ ذَلك يَاسَلمَان تَكون الزّكاة مَغرمَاً، وَالفَيء مَغنَماً، ويُصدّق الكَاذب، ويُكذب الصّادق، ويُؤتمن الخَائن، ويُخوّن الأَمِين، ويَنكر الحَقّ تِسْعَة أَعشَارهم، ويَذهَب الإِسْلاَم فَلا يَبْقَىٰ إِلا أسمه، وَيَذهب القُرْآن فَلاَ يَبْقَىٰ إِلاَّ رَسمه، وتَتحَلّىٰ المصَاحف بالذّهب، ويَخطب عَلىٰ المنَابر الصّبيان، وتُكون المُخَاطبَة للنِّساء، وَالمشُورة للإِمَاء، فَعنَد ذَلك تُزَخرَف المَسَاجد كمَا تُزخرَف الكنَائس، وَالبِيَع، وَتطوّل المنَائر، وتَكثر الصّفوف مَع قُلوب مُتبَاغضَة، وسُنن مُخْتَلفة، وَأهوَاء جَمّة».

قَالَ: وَيكُون ذَلِك يارَسُول الله ﷺ؟

قَالَ: «نَعم والّذي نَفْسي بيَده، فَعندَ ذَلكَ يَاسَلمَان! يَكُون المُؤْمِن فِيهِم أَذَلّ مِن شَاته، يَذُوب قَلبه فِي جَوفه كمَا يَذُوب المِلح فِي المَاء، مِمّا يَرىٰ مِن المُنكر، فَلاَ يَسْتَطِيع أَنْ يُغيره. فَعندَ ذَلك يَاسَلمان! تَكون أُمرَاء فَسقَة، وَوزرَاء فَجرَة، وأُمنَاء خَونَة، يُضيعُون الصّلوَات، ويَتّبعُون الشّهوَات، فإِنْ أَدركتمُوهم فَصلّوا صَلاَتكُم لوَقتهَا، فَعند ذَلك يَاسَلمَان! يَجيء سَبي من المَشرق، وسَبي مِن المَغرب، قُلوبهُم قُلوب الشَّيَاطِين، لايَرحمُون صَغِيراً، وَلاَ يُوقرُون كَبيرَاً. فَعند ذَلك يَاسَلمَان! يَحِجّ النَّاس إِلىٰ هَذا البَيْت الحَرَام: تَحجّ مُلوكهُم كُبراً، وتَنَزهاً، وأَغْنياؤهُم للتِّجارة، وَمَساكينهُم للمُسأَلة، وقُراؤهُم رِيَاءً، وشُهرَة.

وَلَم يَبق شيء مِن هَذِهِ إلَّا تَحقُّق هَذَا العُنصر، وَلَكن الَّذي يَبْعث عَلَىٰ الدَّهشَة أَكثَر مِن أَي شَيء قَولَه، «يَتعامَل النَّاس بالْغَيْبَة» بفَتْح الغَين، وَهُو إخبَار عمَّا يَجري الْآنْ بَيْنَ التُّجّار، يَبرق تَاجر فِي الشَّرق وَالْآخَر فِي الغَرب، فَتَتم الصّفقَة دُون أَنْ يُشَاهد أَحدهُما الْآخَر ودُون أَنْ يَحصل بَيْنهُم السّوم والْأَخذ وَالرَّد.

وفِي الكِتَاب المَذكُور عَنْ الْإِمَام «سَتَخرج الْأَرْض بَركَاتهَا، وَتُؤكل ثَمرَة الصَّيف فِي الشِّتَاء وبالعَكس، وَتَحمل الشّجرة فِي كُلّ سنَة مَرّتَين، وَيَزرع الرَّجل الحِنْطَة، وَالشَّعير فَيَنتج الصَّاع مِئَة... وتَكُون السَّنَة كَالشَّهر، وَالشَّهر كَالْأُسبُوع، والْأَسبوع كَاليَوم، وَاليَوم كَالسَّاعَة»[1].

⇔ قَال: ويَكُون ذَلك يَارَسُول الله صلى الله عليه وآله؟.

قَال: «نَعم، والّذي نَفْسي بيَده، فَعنَد ذَلك يَاسلمَان! يَفشو الكَذب، ويَظهر الكَوْكَبُ لهُ الذّنب، وتُشَارك الْمَرْأَة زوّجها فِي التّجارة، فعندَ ذَلك يَاسَلمَان! يَبعث الله رِيحَاً فِيهَا حيّات صُفر، فَتَلتَقط رُؤساء العُلَماء، لمّا أَنّهم رَأوا المُنكر فَلم يُغيّرُوه.

قال: ويَكُون ذَلك؟.

قَالَ: «نَعم، والّذي بَعَث مُحَمّداً بِالْحَقِّ».

هَذا جُزء مِن حَدِيث طَويل، رَاجع مَجْمَع الزَّوَائِد: ٥ / ٢٣٣ و: ٧ / ٣٢٦، عَلاَمَات يَوْم اَلْقِيَامَة للقُرطبي: ٤٤، تَفْسِير عَليّ بن إبْرَاهِيم القُمي: ٢ / ٣٠٢ـ٣٠٧، المُصنّف لِابن أَبِي شَيبَة: ٧ / ٥٢٨ ح ٣٧٧٣١، ثوَاب الْأَعمَال وَعقَابها: ٣٠١ ح ٤، جَامع الْأَخبَار: ١٢٩، مُسنَد البزّار: ٧ / ٨٠ ح ٢٦٣٠، مُعجَم شيوخ أَبِي بَكْرٍ الْإِسمَاعيلي: ٣ / ٧٢٣، الطّبراني، الصّغير: ٢ / ٣٩، أَمَالي الشّجري: ٢ / ٢٥٧، كَشف الهَيثمي: ٢ / ٢٣٧ إرشَاد القُلوب: ١ / ٦٧، السُّنن الْوارِدَة فِي الْفِتَن: ٣ / ٥٢٤ و: ٤ / ٨٣٩، كتَاب الزّهد لَابن أَبِي عَاصم: ١ / ٢١٢، سُنن الدّاني: ١٣٥، عَقد الدّرر: ٢٩١، مَلاَحم اَبن المنَّادي: ٦٤، بشَارة الْإِسْلاَم: ٤١، التّأريخ الكَبِير: ٤ / ٣٣٠ ح ٣٠١٣، المُدونَة الكُبرىٰ: ١ / ٨٨.

(١) أُنظر، مُسْنَد أَحمَد: ٢ / ٥٣٧ ح ١٠٩٥٦، مَجْمَع الزَّوائِد للهَيثمي: ٧ / ٣٣١، المُعْجَم الْأَوسَط: ٨ / ٣٧١ ح ٨٨٠٤، الجَامع لمعَمّر بن رَاشد: ١١ / ٣٩٣ ح ٢٠٨٤٢، سُنن التّرمذي: ٤ / ٥٦٧ ح ٢٣٣٢، موَارد الظّمْآن: ١ / ٤٦٥ ح ١٨٨٧، صَحِيح اَبن حبّان: ١٥ / ٢٥٦ ح ٦٨٤٢.

وإذَا أَخبَرَ النَّبيّ أَصحَابه بهَذِهِ المُغيبَات فَأَولىٰ أَنْ يَطّلع عَلِيّاً عَلَىٰ أَمثَالهَا وَنَظائرهَا، وَأَي إِنْسَان أَحقّ بعِلْم النَّبيّ مِن عَليّ، وَهُو مِنْهُ بمَنزلَة الرَّأس مِن الجَسَد، كمَا قدّمنَا.

إِذَنْ جَمِيع إِخبَارَاته بالغَيب تَسْتَند إِلَىٰ الرَّسُول، وَتَنْتَهي إِلَيهِ، ولَيْس للْإِمَام إِلَّا الرّوَايَة، فَمَن أَنْكَر عَلَيهِ الْإِخْبَار بالغَيب فَإِنّما يُنْكر عَلَىٰ الرَّسُول مِن حَيْث يُرِيد أَو لاَ يُرِيد.

ومِن الطَّرِيف أَنَّ بَعْض مَن أَنْكَر وَٱستَكثر أَنْ يُخبر الْإِمَام عَنْ الرَّسُول يُؤمِن وَيَعْتَقد بأَنَّ شقّاً وَسَطِيحاً[1] كَانَا يُخبرَان النَّاس بالغَيب، وَبظهُور النَّبيّ قَبل زَمَانه.

قَالَ الرَّازي فِي كتَابِهِ الكَبِير عِندَ تَفْسِير آيَة: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[2]، أَنَّه كَان فِي بغَدَاد كَاهنَة فِي عَهْد السُّلطَان سَنجر بن مَلك شَاه تُخْبر بالغَيب، فَيَأتي عَلَىٰ وَفق كلاَمهَا، وأَنَّه رَأىٰ كبّارَاً مِن المُحقِّقين فِي عِلْم الكَلاَم وَالحِكْمَة يُؤمنُون بأَقوَالها، وأَنَّ «أَبُو البَركَات» بَالَغ فِي كِتَاب «المُعْتَبر» فِي شَرح حَالهَا، وأَنَّه قَد تَفحّص عَنْهَا ثَلاَثِين سَنَة حَتَّىٰ تيقّن أَنّها كَانَت تُخبر بالمُغيبَات خَبرَاً مُطَابقاً[3].

ٱمرَأة لاَ يُعْرَف لهَا أَصل وَلاَ حَقِيقَه تَقُول الغَيب فَيُصدّقهَا العُلمَاء المُحقّقُون.. بَل حَتَّىٰ الرَّازي المُشكك الكَبِير يَقُول: «لَيْس عِلْم الغَيب مُختصّاً بالْأَولِيَاء، بَل

---

(١) قَالَ صَاحب العِقد الفَرِيد فِي الجُزء الأَوّل: أَنَّ سطيحاً كَان يُخبر الْإِنْسَان بنِيَّته قَبل أَنْ يَتكلّم، وهَكَذَا قَالَ كَثِير مِن المُؤرّخِين وَأَصحَاب السِّير عَنْ، طَيح وَشق. (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، فَتْح القَدِير للشّوكَاني: ٥ / ٣١١.

(٢) ٱلْأَنْعَام: ٧٣.

(٣) أُنظر، فَتْح القَدِير للشّوكَاني: ٥ / ٣١١، السِّيرَة النَّبويَّة: ٢ / ٣٢.

قَد يُوجَد فِي السّحرَة أَيضاً...»[1] وَبَعْد، فَأي غَرَابة أَنْ يُحدّث الْإِمَام بالغَيب عَنْ النَّبيّ عَنْ اللهِ سُبْحَانَه ؟!.

رُبّ قَائِل يقُول: بأَنَّ مَا قَدّمتَهُ مِن الأَدلَة إِنّمَا يُقْنع، أَو يَجب أَنْ يَقْتَنع بِهِ المُسْلِم الَّذي يُؤمِن بالله وَنُزول الوَحي عَلَىٰ مُحَمَّد لأَنَّ كُلّ مَا ذَكَرتهُ مَبني عَلَىٰ أَسَاس التَّسلِيم بالقُرآن وَأُصُول الإِسْلاَم، أَمّا الَّذي لاَ يُؤمِن بالله أَصلاً، أَو يُؤمِن، وَلاَ يَعْتَرف بنُبوّة مُحَمَّد فَلاَ تُلزمَه الحُجّة، وَبالتَالي لاَ يَجْب عَلَيهِ التَّصدِيق بشَيء مِمَّا قُلتَ.

وَأُجِيب: بأَنّي لاَ أَطلب مِمَّن يُشَكك بمُغيّبَات الإِمَام أَنْ يُغَيّر دِينَه وَعَقِيدَته، كَي يُصدّق مَا أَقُول، وَلكنّي أُخَاطب عَقْله وَوجدَانَه، إِذَا كَان عَلَىٰ شَيء مِن التَّمييز وَالإِنْصَاف وَأُوجّه إِلَيهِ هَذَا السُّؤال: إِذَا أَخبرَك مُخبر بوقُوع حَادثَة مَا، وَصَدَق قَولَه مِئَة بالمِئَة، فبمَاذَا تُفسّر هَذَا الصّدق، مَع العِلْم بأَنَّ تِلكَ الحَادثَة لاَ تَمت إِلَىٰ التَّنبؤات العِلميَّة وَخبرَة الإِنْسَان بسَبب ؟!. فَبمَاذَا تُفسّر المُغيبَات الَّتي نَقلنَاهَا عَنْ الرَّسُول وعَليّ ؟ وإِلَىٰ أَي شَيء تَسْند قَوْل الإِمَام: «أَنَّ فِي الطَّالقَان كنُوزاً لَيْسَت مِن ذَهَب وَلاَ مِن فضّة»[2]. إِشَارَة إِلَىٰ بترُول إِيرَان، نُقَل هَذَا القَوْل عَنْ الإِمَام أَبُو الغَنَائم الكُوفِي فِي كِتَاب الفِتَن، وَقَد مَضىٰ عَلَىٰ وَفَاته مئَات السّنِين.

بمَاذَا تُفسّر قَوْل الإِمَام جَعْفَر الصَّادِق حَفِيد الإِمَام عَليّ: أَنَّه يَأتي عَلَىٰ النَّاس زَمَان يَرىٰ وَيَسمع مَن فِي المَشرق مَن فِي المَغْرب وكُلّ قَوم يَسمعُون الصَّوت بلُغتهِم، وأَنَّ العَرْب تَخرج مِن سُلطَان الأَجَانب، وَتَملك نَفْسهَا بنَفسهَا، وَحِينَئذٍ

---

(١) أُنظر، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي.

(٢) أُنظر، كَنْز العُمّال: ١٤ / ٥٩١ ح ٣٩٦٧٧، يَنَابِيع المَودّة: ٣ / ٣٩٣ ح ٣٨.

تَخلع أَعْنتهَا، وأَنَّه لاَ يَبْقَىٰ صِنف مِن النَّاس إِلَّا وَيَحكم النَّاس»[١].

نَطَق الإِمَام بهَذه الحقَائِق مُنذ أَكثَر مِن أَلف وَمِئَتي سَنَة، وَدُوّنت فِي الكُتب مُنذ أَلف سَنَة أَو أَكثَر، وَقَد تَحقَّقن بكَاملهَا، ونَحْنُ الآنْ نَرَاهَا وَنَعيش مَعهَا، فَنَسمع أَهْل الغَرب يُخَاطبُون أَهْل الشَّرق بوَاسطَة الرَّاديو، وَيُوجهُون الإِذَاعَات إِلَىٰ كُلّ قَوم بلُغتهِم، وَعمَّا قَرِيب نُشَاهد الأُوروبيِّين والأَميركيِّين بالتّلفزيُون بَعْد أَنْ وَضع العُلمَاء التَّصمِيم لأَنَّ يَكُون البَعِيد فِيهِ كَالقَرِيب تَمَاماً كالرَّاديُو.

وسَادَت الدّيموقرَاطيَّة فِي أَكثَر الشّعوب، وَأَجهزَت عَلَىٰ ٱرستقرَاطيَّة الأَنْسَاب والأَموَال، وَحَكم النَّاس كُلّ فِئَة مِن النَّاس مِن نُكرومَا إِلَىٰ كَاسترُو إِلَىٰ كُلّ جِنْس وَلَون. وَمَا أَوشك أَنْ يَسِير العَرْب فِي طَرِيق الإِستقلاَل حَتَّىٰ خَلعُوا اللّجَام، وَشَتم بَعْضهُم بَعْضاً، فكَأَنَّ مُصيبَة الإِسْتعمار كَانَت تَجْمع كَلمتهُم، فَلمَّا ٱستَقلُوا أَو كَادُوا أَلقىٰ كُلّ عَربي بأَسه عَلَىٰ رَأس أَخِيه.

هَذِهِ صُورَة طِبق الأَصل عَبَّر بهَا الإِمَام عَمَّا سَيَقع قَبل عَشرَات الأَجيَال، وَمحَال أَنْ يَعْلم بحدُوثها قَبل الأَوَان إِلاَّ عَلَّام الغيُوب، ومَن ٱرْتَضىٰ مِن عِبَادِه الصَّالحِين.

وَمرّة ثَانيَة نُعيد القَوْل بأَنَّ الإِمَام لاَ يَعْلَم الغَيب، بَل يُخبر بِهِ عَنْ النَّبيّ عَنْ الله، وَالفَرق بَعِيد جدّاً بَيْنَ العِلْم بالغَيب، وبَيْنَ الإِخْبَار بِهِ، وإِنْ كَان الإِخْبَار يستَتبَع العِلْم، وَلكنّه عِلْم عَنْ روَايَة لاَ عَنْ رَأي.

---

(١) أُنظر، بحَار الأَنوَار، للعَلاَّمة المَجلسي: ١٣ / ١٣٥ و ١٦٣ و ١٦٨، وَقَد مَضىٰ عَلَىٰ وفَاته (٢٧٩ سَنَة)، هَذَا مَع العِلم بأَنَّ المَجلسي نَقل عَنْ كِتَاب الغَيبَة للشَّيخ الطُّوسى المُتوفّىٰ (٤٦٠ هـ)، وكِتَاب الإِرشَاد للشَّيخ المُفِيد المُتوفّىٰ (٤١٣ هـ) وعَنْ كِتَاب المَعَاني للصَّدوق المُتوفّىٰ (٣٨١ هـ)، وهَذِهِ الكُتب مَطبُوعَة وَمُتدَاولَة، وَتأرِيخ تَدوين هَذِهِ الأَخبَار فِي كُتب الإِمَاميَّة يَرجع إِلىٰ أَكثَر مِن أَلف سَنَة. (مِنْهُ ﷺ).

حلم الإنسانيّة:

أَنَّ الْإِنْسَانيَّة حلمَاً تَنْشدهُ مُنذ وجدَت فَوق الْأَرْض، وكُلّ إِنْسَان يَود أَنْ يَتحقّق هَذَا الحلْم مَهمَا كَان الثَّمن، وَلكنّه لاَ يَجد السَّبِيل إِلَيه، أَو يَظنّه محَال الوقُوع أَمّا أَهْل البَيْت فَقَد أَكدُوا بلسَان الجَزم وَاليَقِين أَنَّه سَيَتحقّق لاَ محَالَة، وَنَجد وَصف هَذَا الحلْم فِي البشَارَة التَاليَة:

جَاء فى كِتَاب الشَّجرَة المُبَاركَة، وَالمُجلّد الثَّاني عَشر مِن كِتَاب بحَار الْأَنوَار عَنْ النَّبيّ وأَهْل بَيْته:

«لاَ تَقُوم السَّاعَة حَتَّىٰ لاَ يُقسّم مِيرَاث، وَلاَ يَفْرَح بغَنِيمَة، وَلاَ يَظلم أَحداً، وَلاَ يخَاف شَيء مِن شَيء، وَلاَ يُرَاق مَحْجمَة دَم وحَتَّىٰ تَستَوي الْأَرزَاق بَيْنَ النَّاس، وَيَقتسمُون بالسَّويّة، ويَكُون الجَمِيع عَلَىٰ أَحسَن حَال، ومِن أَمن وَأَمَان، وَيَرعىٰ الذّئب مَع الغَنَم، وَتَلعَب الصِّبيَان بالوحُوش وَالسّبَاع، وَتَزِيد الخَيرَات حَتَّىٰ تَصبح كالتّرَاب فَإِذَا سَافر مُسَافر إِلَىٰ مكَان بَعِيد لاَ يَصْحَب مَعَهُ زَاداً وَلاَ مَالاً، فَالسَّمَاء تَنْزل بركَاتهَا، والأَرْض تَخرج كنُوزهَا وَطيبَاتهَا، وَيَستغني الفَقِير، وَلاَ يَعلو بَعْض النَّاس عَلَىٰ بَعْض، وَتَنْزع، الحمَة مِن الهوَام ـ البَرغَث وَالذُّبَاب ـ وَالسّم مِن الحَشرَات».

لاَ يُقَسّم مِيرَاث؛ لأَنَّ الْإِنتَاج كَالتُّرَاب، فَلاَ دَاعي إِلَىٰ المِيرَاث وَالتَّورِيث، وَلاَ تُرَاق الدّمَاء، لأَنّه لاَ خصُومَة عَلَىٰ حُطَام مَا دَامَت القِسمَة بالسَّويّة، وَالنَّاس فِي كفَايَة، وَتَنْزل السّماء بركَاتهَا، وَتخرج الأَرْض خَيراتهَا، لأَنَّ العِلْم سَيَعم الأَقطَار جَمِيعاً، وَلاَ يَخْتصّ ببَلد دُون بَلَد، وَأَيّنمَا وجدَ العِلْم وَجدَب الخَيرَات وَالبركَات؛ وَسَتنزَع الحمَة مِن الهوَام، وَالسّم مِن الحَشرَات، لأَنَّ العِلم سَيغُيّر طَبِيعَة

الحَشرَات وَالحيوَانَات، بَل وطَبِيعَة الإِنْسَان أَيضَاً، وَسَيتّجه العِلْم كلّه للخَير وَالبنَاء لاَ للهَدم وَالفنَاء، وَيُحقّق للإِنْسَانِيَّة أَحلامهَا وَأَهدافهَا، وَلَو قسنَا الحَيَاة فِي هَذَا العَصر إِلَىٰ مَا كَانَت عَلَيهِ قَبل قَرن لوجدنَا الفَرق بَعيدَاً شَاسعَاً، وَلاَ سرّ لهَذَا التّطور إِلاَّ تَقدّم العِلْم، وَمَا هَذِهِ المُفَاجآت وَالتّغيرَات الَّتي تَطرأ عَلَىٰ أَفكَارنَا وَحَياتنَا إِلاَّ نَتِيجَة الإِكتشَافَات والإِخترَاعَات المُذهلَة، وَالآتي أَعظَم بكَثِير مِن المَاضي، وكُلّمَا أَسرَع العِلْم فِي سَيرهِ أَسرعنَا مَعَهُ إِلَىٰ الحَيَاة المَنشُودَة.

أَنَّ الشَّواهد تَدل عَلَىٰ أَنَّ الطَّبيعَة سَتكُون أَطوَع للإِنْسَان، مِن بنَانهِ، وإِذَا أَضفنَا إِلَىٰ ذَلِكَ رَغبَة النَّاس فِي التّعايش السّلمي، وفِي حَيَاة أَفضَل، وأَنْ لاَ نكُون حَرب بَعْد اليَوْم كَانَت النَّتيجَة الحَتميَّة أَنَّ كُلّ شيء سَيَتغيَّر، وأَنَّ حلْم الإِنْسَانيَّة سَيَتحقّق تمَامَاً كمَا أَخبَر بِهِ النَّبيّ وأَهْل بَيْتَه. وَكُلّ آتٍ قَرِيب.

عَلِيّ عليه السلام فِي بَعْض خَصَائِصه

لاَ يَسْتَطِيع الْإِنْسَان، أَي إِنْسَان، أَنْ يَتجرّد عَنْ ذَاتِهِ وَإِنطبَاعَاته، لاَ يَسْتَطِيع أَنْ يَسْند مَعلُومَاته وَتَصورَاته إِلَىٰ الوَاقِع بَعِيدَة عَنْ شَخْصِهِ وَمُعطيَاته مَهمَا حَاوَل وَإِجْتَهد، إِلاَّ إِذَا اَستطَاع أَنْ يُوجد عِلمَاً بِدُون عَالِم، وَرَسماً بِدُون رَسّام، وَهُو مُسْتَحِيل كَإِستحَالة وجُود القيَام بلاَ قَائِم، وَالكتَابَة بلاَ كَاتب.

وعَلَىٰ هَذَا فَإِذَا حَصَلت لنَا المَعْرِفَة بشَيء، وَتَحدثنَا عَنْهُما، فَإِنّمَا نَتحدّث عَنْ وَعينَا، وَعَنْ الصُّورَة الَّتي تَمثلنَاها لذَلكَ الشَّيء، وَقَد تَأتي مُطَابقَة، وَقَد تَكُون مُخَالفة، حَيْث لاَ تَلاَزم بَيْنَ الوَاقِع وَالشّعور الَّذي يَعْكسَه. فالوَاقع مُستَقل عَنْ الفِكْر كمَا أَنَّ الفِكْر لاَ يَسْتَدعي مَعْرفَة الوَاقِع. وهَذَا المَبْدَأ يَطّرد فِي الجَمِيع إِلاَّ فِي الْأَنْبيَاء الَّذِين تَلقُوا الوَحي مِن الله، وإِلاَّ فِي الْأَوْليَاء الَّذِين أَحاطُوا عِلمَاً بكتَاب الله، وَأَخذُوا عَنْ الْأَنْبيَاء بلاَ وَاسطَة، كالْإِمَام عَليّ؛ فَإِنَّ عِلْمَه عَين الوَاقِع لاَ يَنْفَك عَنْهُ بحَال. ومِن هُنا قَالَ: «لَوْ كُشِفَ الْغِطَاءِ مَا اَزْددتُ يَقِيناً»[1]. حَيث لاَ جَدِيد

(١) أُنظر، شَرح نَهْج اَلْبَلاَغَة: ١١ / ١٨٠، شَرح مِئة كَلمة للبحرَاني: ٥٢، إِرشَاد الْقُلُوب للدّيلمي: ٣٧، جوَاهر المطَالب فِي منَاقب عَليّ بن أَبِي طَالب لِاِبْن الدِّمَشْقِي: ٢ / ١٥٠، نَهْج الْإِيمَان لِاِبْن جَبر: ٢٦٩، حَاشِية السّندي عَلىٰ النّسائي: ٨ / ٩٦، يَنابِيع المَوَدَّة: ١ / ٢٠٣، المنَاقب للخوَارزمي: ٣٧٥ح ٣٩٥، عُيُون الحِكم والموَاعظ: ٤١٥، عَين العَبرة لأَحْمَد آل طَاووس: ٢٢، شَرح كلمَات أَمير الْمُؤْمِنِين ↔

يُوجب الزّيَادَة، فَالَّذي يَحجّ إِلَىٰ مَكّة المُكرمَة لاَ يَزدَاد مَعْرفَة بأَصل وجُودهَا بَعْد أَنْ يَصل إِليهَا، وهَكَذَا عُلُوم الإِمَام تُمثّل الحَقِيقَة تَمثِيلاً صَحيحاً بَعِيداً كُلّ البُعد عَنْ الخَطَأ والإِلتبَاس.

والإِنْسَان الَّذي يَعْتَمد كِتَاب الله، وَمَا توَاتر عَنْ النَّبيّ فَعِلمَه عَنْ الحَقّ وَاليَقِين، وَعَلَىٰ هَذَا الأَسَاس نَتَكلّم فِي هَذَا الفَصل عَنْ صفَات الإِمَام وَخَصَائِصه، فمَا دَلّ عَلَيهِ الكِتَاب، والحَدِيث المَرْوي بطَرِيق السُّنَّة والشِّيعَة أَثْبتنَاه، وَلاَ شَأن لنَا بغَيرِه.

أَخُو الرَّسُول:

قَالَ ٱبْن حَجَر فِي كِتَاب الصَّوَاعق المُحْرقَة: قَالَ النَّبيّ: «خَير إِخوَتي عَليّ، وَخَير أَعمَامي حَمْزَة»[1]. وَقَالَ لعَليّ: «أَنْت أَخي فِي الدُّنْيَا والآخِرة»[2]...

لعَبدالوَهاب: ٣، مَطلوب كلّ طَالب لرَشيد الوطوَاط: ٣، الطّرائف: ٥١٢، كَشف الغُمة: ١/ ١٧٠، المنَاقب لِابْن شَهر آشُوب: ٢/ ٣٨.

(١) أُنظر، الصَّوَاعق المُحرقَة: ١٢٢ الطَّبعَة (١٣٧٥ هـ). (مِنْهُ ﷺ). و: ٣/ ٥٦٦ رَقم «٤٣٤٠»، ذَخَائر العُقبىٰ، المُحبّ الطَّبري: ١٧٦ طَبعَة ١٣٥٦ هـ، الجَامع الصَّغِير: ١/ ٦٢٤ح ٤٠ و ٤٩، كَنْز العُمَّال: ١١/ ٦٠٠ح ٣٢ و ٨٩٣، تَأرِيخ دِمَشق: ٤٢/ ٦٢، أُسد الغَابة: ٣/ ٧٢، ينَابِيع المَودّة: ٢/ ٩٢ح ٢٠٥ و ٣٩٩، فَيض القَدِير: ٣/ ٤٨٢.

(٢) أُنظر، الصَّوَاعق المُحْرقَة: ١٢٠ الطَّبْعَة (١٣٧٥ هـ). (مِنْهُ ﷺ). سُنن التِّرمِذي: ٥/ ٢٠ ح ٣٨٠٤، مشكَاة المَصَابِيح: ٣/ ١٧٢٠ ح ٦٠٨٤، صَحِيح البُخَاريّ: ٢/ ٢٩٩، و: ٥/ ٣٠٠/ ٣٨٠٤ و ٦٣٦/ ٣٧٢٠، جَامع التِّرمِذي: ٢/ ٢١٣، مصَابيح السُّنّة للبَغوي: ٢/ ١٩٩ ومُسْتَدرَك الحَاكِم: ٣/ ١٤ والإِسْتِيعَاب: ٢/ ٤٦٠، تيسِير الوصُول: ٣/ ٢٧١، مشكَاة المَصَابِيح هَامِش المِرقَاة: ٥/ ٥٦٩ الطّبعة الثَّانِيَة، والرِّياض النّضرة: ٢/ ١٦٧ و ٢١٢، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِابْن عسَاكر: ١/ ١٠٩ ح ١٤٩، الإسْتِيعَاب بهَامِش الإِصَابَة: ٣/ ٣٥، مُسْنَد أَحْمد: ١/ ٢٣٠.

«عَليّ مِنّي، وَأَنا مِنْ عَليّ»[1]. وَقَالَ جَمَاعَة مِن المُفسّرين: أَنَّ عَلِيّاً هُو الشَّاهد فِي الآيَة: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾[2]. قَالَ الرَّازي: فِي التَّفْسِير الشَّاهد وجُوه، ثَالثهَا أَنَّه عَليّ، وَالمُرَاد تَتلُوه مُحَمَّد. وَقَالَ السُّيوطي فِي الدُّر المَنثُور، وَالطَّبري فِي تَفْسِيره: رَسُول الله عَلَىٰ بَيّنه مِن رَبِّهِ، وعَلَيّ شَاهد مِنْهُ[3].

صَاحِبُ النَّجوىٰ:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ

(١) أنظر، الصّوَاعق المُحْرقَة: ١٢٠ الطَّبْعَة (١٣٧٥ هـ)؛ (مِنْهُ ﷺ).

و: ٧٥ طَبعه مِصْر سَنَة ١٣١٢ هـ، و: ١٢٤ طَبعَة المحَمدية بِمصْر. أنظر، البُخَاريّ فِي صَحِيحه: ٢/ ٢٩٧ و: ٥/ ٢٩٧ ح ٣٧٩٨ و: ١٢/ ١٢٦، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ١٩ و ١٢٤، يَنابيع المَوَدَّة: ١/ ١٢٤ و: ٣/ ٩٦ ح ٢٣٤، مَنَاقب أَمِير المُؤْمِنين لُمحَمّد بن سَعيد الكُوفِي: ٢/ ٦١٦، كفَاية الطّالب: ٢٥٣، تَأرِيخ آبن عسَاكر: ٢/ ١٢٠، المُعْجَم الصَّغير: ١/ ٢٥٥، المُعْجَم الأَوسَط: ٥/ ١٣٥، مَجْمَع الزّوائد: ٧/ ٢٣٥ و: ٩/ ١٣٤، تَأرِيخ الخُلَفَاء للسّيوطي: ١٧٣، إسعَاف الرَّاغِبِين بهَامش نُور الأبْصَار: ٧٣، المعِيار والموَازنة: ٤٦، الجَامِع الصَّغِير: ٢/ ١٧٧، ح ٥٥٩٤، كَنز العُمّال: ١١/ ٦٠٣ ح ٣٢٩١٢، سُبل الهُدَىٰ والرّشاد: ١١/ ٢٩٧، وجَامع التِّرمِذي: ٢/ ٢١٣، التَّفسِير الكَبِير للفخر الرّازي: ١/ ٢٠٥، فيض القَدير: ٦/ ٣٥٦، تَأرِيخ بَغداد: ١٤/ ٣٢١، الإمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١/ ٧٨، شَرح الأَخْبَار للقَاضي النّعمان المغربي: ٢/ ٦٠، رَبيع الأبرَار للزّمخشري: ١/ ٨٢٨، فرَائد السّمطَين: ١/ ١٧٧ ح ١٣٨، المناقب لِابْن المغَازلي: ١١٧ و ٢٤٤، العِقد الفرِيد: ٣/ ١٠٨ الطّبعة الثَّالثة. تَأرِيخ أَنسَاب الأَشرَاف: ٢/ ٢٨١ الطّبعة الأُولَىٰ.

(٢) هُود: ١٧.

(٣) أنظر، كِتَاب دَلائَل الصّدق: ٢/ ١٦٠ الطَّبْعَة ١٩٥٣؛ (مِنْهُ ﷺ).

أنظر، الكَشّاف للزّمخشري: ٤/ ٣٢٠، شوَاهد التّنزِيل: ١/ ٣٦٥، شَرح نَهج البَلاغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٤/ ٢٢٠، فَتح القَدِير للشّوكَاني: ٢/ ٦١١، شَرح الأَخبَار: ١/ ٩٥، نُظم دُرَر السّمطَين: ٩٠، شوَاهد التّنزِيل: ١/ ٣٥٩، النّعِيم المُقِيم لعِترَة النّبأ العَظِيم، مُحمّد بن عَبد الوَاحد المُوصليّ: ٤٨١ بِتَحقِيقنا.

خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[1]. أَجمَع المُفسّرُون السُّنَّة وَالشِّيعَة عَلَىٰ أَنَّ هَذِهِ الْآيَة لَم يَعْمَل بهَا أَحد إِلاَّ الإِمَام، وذَلِكَ أَنَّ المُسْلِمِين أَكثَرُوا السُّؤال عَلَىٰ الرَّسُول حَتَّىٰ شقّوا عَلَيهِ، فَأَمرهُم الله بهَذه الآيَة أَنْ يَتَصدّقُوا قَبل أَنْ يَسأَلوا، فَاحْجمُوا إِلَّا الإِمَام تَصدّق وَسَأل ثُمَّ نُسخت الآيَة[2]، وَقَالَ الإِمَام: «كُنتُ إِذَا سَأَلتُ النَّبيّ أَجَابني، وَإِذَا سَكتُ إِبتَدَأَني»[3].

سَابقُ الْأُمَّة:

﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[4]. قَالَ الفَضل بن رُوزبهَان، وَهُو مِن كبّار العُلمَاء عِند السُّنَّة، فِي كِتَاب «إِبطَال البَاطل»: «جَاء فِي روَايَة أَهْل السُّنَّة: سَبّاقُوا الأُمَمّ ثَلاَثَة مُؤمِن آل فِرعَون، وَحَبِيب النَّجَّار، وَعَليّ بن أَبي طَالب»[5]، وَلاَ شَكّ أَنَّ عَلِيّاً سَابق فِي الإِسْلاَم، وَصَاحب السَّابقَة، وَالفَضَائِل الَّتي لاَ تَخْفىٰ.

---

(١) اَلْمجَادَلة: ١٢.

(٢) أُنظر، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٨ / ١٤ و ١٥، الدُّر المَنثُور: ٦ / ١٨٥، أَسبَاب النّزول للوَاحدي: ٣٠٨، تَفْسِير السّيوطي: ٦ / ١٨٥، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ٧٢، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ٣٦، خصَائص النّسائي: ٤٠، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣ / ١٣٨ ـ ١٣٩، الكشّاف للزَّمخشري: ٤ / ٧٦.

(٣) أُنظر، الطَّبقَات الكُبرىٰ لِابْن سَعد: ٢ / ٣٣٨، المِعيَار وَالموَازنَة: ٣٠٠، شوَاهد التَّنزِيل: ١ / ٤٨، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٤٢ / ٣٦٨.

(٤) اَلْوَاقِعَة: ١٠.

(٥) أُنظر، كَنْز العُمّال: ١١ / ٦٠١ ح ٣٢٨٩٧، الصَّوَاعق الُمحرقَة: ١٢٥، فَتْح القَدِير: ٥ / ١٥١، يَنَابِيع المَودّة: ٢ / ٤٠٠ ح ٤٢، الدُّر المَنثُور: ٥ / ٢٦٢، فَيض القَدِير: ٤ / ٢٣٨، تَذكرَة الخوَاصّ: ٥٢ طَبعَة النَّجَف، الجَامع الصَّغير: ٢ / ١١٥ ح ٥١٤٨.

وَجَاء فِي الجَمْع بَيْنَ الصّحَاح السِّتَّة أَنَّ طَلْحَة بن شَيبَة قَالَ مُفتَخراً: «أَنَا أَولَىٰ بالبَيْت؛ لأَنَّ المفتَاح بيَدي.

وَقَالَ العَبَّاس: أَنَا أَولَىٰ بالبَيْت؛ أَنَا صَاحِب السّقَايَة.

فَقَالَ عَليّ. أَنَا أَوّل النَّاس إِسلاَمَاً، وَأَكثَرهُم جهَاداً. فَنَزلَت هَذِهِ الآيَة لبَيَان أَفضليَّة الإِمَام عَلىٰ الجَمِيع: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَـٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَايَسْتَوُونَ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَايَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[1].

صَاحِبُ الأُذن الوَاعيَة:

﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[2]. قَالَ الفَضل بن رُوزبهَان فِي كِتَاب إبطَال البَاطل: «رَوىٰ المُفسّرُون ـ السُّنَّة ـ أَنَّه لمَّا نَزلت هَذِهِ الآيَة، قَالَ رَسُول الله لعَليّ: «إِنّي دَعُوت الله أَنْ يَجعلها أُذنك يَا عَليّ. قَالَ الإِمَام: فمَا سَمعت شَيْئاً بَعد هَذَا فَنَسيتَه،

(١) ٱلتَّوْبَة: ١٩ ـ ٢٠. أنظر، أَسبَاب النُّزول للوَاحدي: ١٨٢ و ١٣٩ طَبعَة مُصْطَفَىٰ مُحَمَّد، شوَاهد التَّنزِيل: ١ / ٣٢٠ وَمَا بَعدَها، تَحقِّيق المَحمُودي: ٣٢٨ـ٣٣٩، خَصَائص الوَحي المُبِين: ١١٤ الطَّبعَة الثَّانِيَة القَصْل ٩، المنَاقب لِابْن المغَازلي: ٣٢١ ح ٣٦٧ و٣٦٨، النُّور المَشْعل: ٩٨ الطَّبعَة الأُولىٰ، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٧ / ١٦٠ ح ٦١، و: ١٢ / ٨١ طَبعَة الهِند، مَنَاقب الإِمَام عَليّ للصَّنعَاني: ٣٤ ح ٨٠، تَفْسِير الطَّبري: ١٠/ ٩٦، و: ٦/ ٣٣٧ طَبعَة أُخرىٰ، فرَائِد السِّمطَين: ١ ب ٤١ ح ١٧٠ / ٢٠٣ تَفْسِير القُرطُبي: ٨ / ٩١ـ ٩٢، تَفْسِير آبن كَثِير: ٢ / ٣٤١ و ٣٥٥ طَبعَة أُخرىٰ، فَتح القَدِير: ٢ / ٣٤٦، تَفْسِير الخَازن: ٣ / ٥٧، تَفْسِير الرَّازي: ٤ / ٤٢٢ طَبعَة دَار الطِّبَاعة العَامرَة بِمَصر، و: ١٦ / ١٠ طَبعَة البَهية بِمَصر، مَعَالم التَّنزيل للبَغوي بهَامش تَفْسِير الخَازن: ٣ / ٥٦، أَسبَاب النُّزول للسّيوطي بِذَيل تَفْسِير الجَلاَلَين: ٢٦١ طَبعَة بَيرُوت، الدُّرّ المَنثُور: ٣/ ٢١٨، تَأرِيخ دِمَشق: ٢ / ٤١٣ ح ٩١٠.

(٢) ٱلحَاقّة: ١٢.

ومَا كَانَ لِي أَنْ أَنْسىٰ »[١]. وفِي كِتَاب ذَخَائر العُقبي: قَالَ الرَّسُول للإِمَام: يَا عَليّ مَا سَأَلت الله عزَّ وجلَّ شَيئاً مِن الخَير إِلَّا سَأَلتُ لَكَ مِثْلَه، وَلاَ ٱسْتَعَذت الله مِن الشَّر إِلاَّ ٱسْتَعذتُ لَكَ مِثْلَه »[٢].

مَكْتُوبٌ عَلَىٰ العَرْش:

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]. جَاء فِي كِتَاب دَلاَئِل الصّدق عَنْ السُّيوطي فِي الدُّر المَنثُور عَنْ أَبي هُرَيرَة أَنَّه مَكتُوب عَلَىٰ العَرْش لاَ إِله إِلاَّ الله، أَنَا وَحْدي لاَ شَرِيك لِي، مُحَمَّد عَبْدي وَرَسُولي أَيّدَته بعَليّ »[٤].

---

(١) أُنظر، تَفْسِير الكشّاف للزَّمخشري: ٤ / ٦٠٠ طَبْعَة قُم مَنشورَات البَلاَغَة، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ١٢ و٢٩ / ٣٥ و٥٥ و١٢٣ طَبْعَة دَار الكُتب العِلميّة بَيرُوت، مَجْمَع الزَّوَائد: ١ / ١٣١، و: ٩ / ١١٤، كَنز العُمَّال: ١٥ / ١٥٧، حليَة الأَولِيَاء: ١ / ٦٢ و٦٧، أَسبَاب النُّزول للوَاحدي: ٣٢٩. وَزَين الفَتىٰ للعَاصمي: ٦٠٥ مَخطُوط، المنَاقب لِابن المغَازلي: ٣١٨ح ٣٦٣، فَرَائد السِّمطَين: ١ / ١٩٨ح ١٥٥ و ١٥٦ بَاب ٤٠، كَنز العُمَّال: ١٥ / ١٥٧ الطَّبعَة الثَّانِيَة، و: ٦ / ٣٩٨و ٤٠٨، خَصَائِص الوَحي المُبِين: ٩٨ الطَّبعَة الأُولَىٰ، الدُّر المَنثُور: ٦ / ٢٦٠، نُور الأَبْصَار: ١ / ٢٩٩، بتَحقِّيقنَا، الفُصُول المُهمّة لِابْن الصَّبَاغ المَالكي: ١ / ٥٧٨، تَحقِّيقنَا، شَرْح المَوَاقف: ٦١٦ طَبْعَة القَسطنطنيّة (١٢٣٩)، المَوَاقف: ٣ / ٢٧٦، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١ / ٣٦٠ وَمَا بَعدهَا، تَفْسِير ابن كَثِير: ٤ / ٤١٣، فَتْح القَدِير: ٥ / ٢٨٢، تَفْسِير غَرَائب ٱلْقُرْآن بهَامش جَامع الْبَيَان: ٢٩ / ٣١، تَفْسِير الثَّعلبي: ٣٠٢، الإِسْتِيعَاب بهَامش الْإِصَابَة: ٣ / ٣٨، أَنْسَاب الأَشْرَاف: ٢ / ١٢١، تَأرِيخ دِمَشق: ح ٩٢٣، شوَاهد التَّنزِيل: ٢ / ٣٦١وح ١٠٠٧ ـ ١٠٢٩، تَأرِيخ بغَداد: ١١ / ٤٣١، فَتْح المَلك العَليّ: ٤٩ مَا نَزل مِن ٱلْقُرْآن فِي عَليّ: ب ٢ / ١٠٨، المنَاقب للصّنعَاني: ١ /ح ٩٠ و١٢١ الوَرق ٣٥، و: ٢ /وَرق ٤٣.

(٢) أُنظر، ذَخَائر العُقبي: ٦١ الطَّبْعَة ١٩٥٦هـ. (مِنْهُ ﷺ). مَجْمَع الزَّوائِد: ٩ / ١١٠، المُعْجَم الأَوسَط: ٨ / ٤٧ ح ٧٩١٧، أَمَالي المحَاملي: ١ / ٢٠٤ ح ١٨٥ وص: ٣٦٨ ح ٤١٨، السُّنَّة لِابْن عَاصم: ٢ / ٥٩٦ح ١٣١٣، وَسَاقهُ ٱبن عَسَاكر فِي تَأرِيخه مُختَصرَه: ١٧ / ٣٧٧.

(٣) ٱلأَنْفَال: ٦٣.

(٤) أُنظر، مُسْنَد أَحْمَد: ٥ / ٢٥، المُعْجَم الكَبِير: ٢٢ / ٢٠٠، شوَاهد التَّنزِيل: ١ / ٢٩٣ ح ٣٠٠، نُظم

بَاذلِ الأَموَال سِرّاً وعَلانِيَة :

﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[1]. ذَكَر المُفسّرُون مِن أَهْل السُّنَّة أَنَّ الآيَة نَزلَت فِي عَليّ، كمَا قَالَ الفَضل بن رُوزبهَان[2]. وَقَالَ المَذكُور أَنَّ

⇔ دُرَر السّمطَين: ١٢٠، تَأرِيح دِمَشق: ١٦/٤٥٦ و: ٤٢/٣٣٦، ترجَمَة الإِمَام عَليّ لِابْن عَسَاكر: ٢/٣٥٣ح ٨٥٧، شَرح الأَخبَار: ١/٢١٠ح ١٧٩ وص: ٣٨٠ح ٧٥٣، جواهر المطَالِب فِي مَناقب الإِمَام عَليّ لِابْن دِمَشق: ١/٩٢، كَنْز العُمَّال: ١١/٦٢٤ ح ٣٣٠٤٠ ـ ٣٣٩٤٢، مَجْمَع الزَّوائِد: ٩/١٢١، فَرَائد السّمطَين: ١/٢٣٦ح ١٨٣، الرّيَاض النّضرَة: ٢/٢٢٧، ذَخَائر العُقبىٰ: ١٦٢، ينَابِيع المَودّة: ٢/٦٩ح ٣٨، الكَشف الحَثِيث: ١/١٢٧ح ٣٧٢، حليَة الأَوليَاء: ٣/٢٧.

(١) البَقرَة: ٢٧٣.

(٢) أُنظر، تَفسِير الرّازي: ٧/٨٩ طَبْعَة البَهية بِمصْر، الكشّاف للزّمخشري: ١/٣١٩، و: ٢/٣٩٨ طَبْعَة بَيْرُوت، و: ١/١٦٤ طَبْعَة مِصْر، ذَخَائِر العُقْبىٰ: ٨٨، تَذكرة الخواصّ: ١٤، نُور الأَبْصَار: ٧١ طَبْعَة العُثْمانِية وَالسَّعِيدية، دَلاَئِل الصِّدْق: ٢/١٩٩، كَشف المُرَاد: ٤١١، شوَاهد التَّنزِيل: ١/١٤٠ح ١٥٥ ـ ١٥٨ وَفِي الأَخِير لفَظ: كَانَتْ لهُ أَرْبَعَة دَنَانِير فَتصدّق بِدينَار... لَكن فِي لفَظ أَبي بَكْر: كَانَ عِندَه أَرْبَعَة دَرَاهم فَأَنْفَق بِاللَّيْل وَاحداً... وح ١٥٩ فِيهِ لفَظ أَرْبَعَة دَنَانِير ـ أَو أَرْبَعَة دَرَاهم ـ وح ١٦٠ و ١٦١ وَفِيهِمَا: قَالَ رسول الله صلى الله عليه وآله: إِنّ الدّرهم الوَاحد المُقلّ أَفْضل مِن مِئَة أَلف درهَم مِن المُوسر عِندالله عزّ وجلّ. وَفِي ح ١٦٢ و ١٦٣:... تَصدّق بَعْضهَا نهَاراً وبَعْضهَا لَيلاً....، المَنَاقب لِابْن المغَازلي: ٢٨٠ ح ٣٢٥، كفَايَة الطَّالب: ٢٣٢، طَبْعَة الحَيدريّة و ١٠٨ طَبْعَة الغَري.

أُنظر، تَفسِير القُرطُبي: ٣/٣٤٧، و: ١٩/١٣٠، تَفْسِير ابن كثِير: ١/٣٢٦، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ١/٢١، و: ١٣/٢٧٦، مَجمَع الزَّوائد: ٦/٣٢٤، الدُّر المَنثُور: ١/٣٦٣، يَنَابِيع المَودَّة: ٩٢ و ٢١٢ طَبْعَة إِسلامبول و ١٠٦ و ٢٥٠ طَبْعَة الحيدريّة، و: ٢/١٧٦ و ٤١٩ طَبْعَة أُسوة، و: ١/٢٧٤ طَبْعَة أُسوه أَيضاً، الصَّوَاعِق المحرِقَة: ١٣١ ب ٩ الفَصل ٤، فرَائد السِّمْطَين: ١/٣٥٦ ح ٢٨٢، المنَاقب للخوَارزمي: ٢٨١ ح ٢٧٥، المُعْجَم الكَبِير: ١١/٨٠ح ١١١٦٤، تَأرِيخ دِمَشق: ٢/٤١٣ح ٩١١ و ٩١٢، أُسد الغَابَة: ٤/٢٥، مَعَالِم التَّنزِيل للبَغوي بِهَامش تَفْسِير الخَازن: ١/٢٤٩، الرّيَاض النَّضرة: ٢/٢٠٦، تَفسِير القُرطُبي: ٣/٣٤٧، فتح القَدِير: ١/٢٩٤ طَبْعَة ٢ و ٢٦٥ طَبْعَة ١ بِمصْر، نُظم دُرر السِّمْطَين: ٩٠، دُرر السّمط فِي خَبر السِّبط: ٦١، شوَاهد التَّنزِيل: ٢/٣٣٢ و ٤٠٣، أَسبَاب نزُول الآيَات، الوَاحدي: ٢٩٦، زَاد المَسِير: ١/٣٢١، الدُّر المَنثُور: ٦/٣٩٩.

الْآيَة: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾[1].

وفِي كِتَاب ذَخَائِر العُقبىٰ لأحمَد الطَّبري أَنَّ هَاتين الآيتين: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾[2] و ﴿أَفَمَن وَعَدْنَـٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَـٰقِيهِ﴾[3] نَزلتَا بعَليّ وَحَمْزَة، وأَنَّ مَعْنىٰ قَولَه تَعَالىٰ: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وُدًّا﴾[4]، مَعنَاه: «لاَ يَبقىٰ مُؤمنٌ إلّا وَفِي قَلْبِهِ وُدٌّ لعَليٍّ، وَأَهل بَيْته»[5]. أَخْرَجَه الحَافظ السَّلفي.

---

(١) ٱلسَّجدَة: ١٨. الوَليد بن عُقْبَة الَّذي ظَهر مِنْهُ شُرب الْخَمْرَ، وهُو الَّذي نَزَلت فِيهِ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ ٱلْحُجُرَاتِ: ٦. وَنَزلَت فِيهِ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾. ٱلسَّجْدَة: ١٨. فَالمُؤْمِن عَليّ بن أَبي طَالب، وَالْفَاسِق هُو الوَليد بن عُقْبَة، وهَذَا مَا عَلَيْهِ المُفسّرُون.

أُنظر، الدُّر المَنثُور: ٥/ ١٧٧، البدَايَة وَالنّهايَة: ٧/ ١٧٣، نُظم دُرَر السّمطَين: ٩٢، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٣/ ١٨ و: ٤/ ٨٠، تَفْسِير الحَبري، الشّافي للشّريف المُرتضىٰ: ٤/ ٢٥١، أَحَاديث الشّامُوخي للشّامُوخي: ٤٥، مناقب آل أَبي طَالب: ١/ ٢٩٤، شوَاهد التّنزيل: ١/ ٥٧٢.

وكَانَ يُصلّي حَال إمَارَته وهُو سَكرَان حَتّىٰ تَكَلَّم فِيهَا، والْتفت إلىٰ مَن خَلفَه وَقَالَ: أَزيدكُم فِي الصَّلاةِ؟ فقَالُوا: لاَ قَد قَضينَا صَلاَتنا.

أُنظر، الجَرح والتّعدِيل: ٩/ ١٢، مُعْجَم رِجَال الحَدِيث: ١٩/ ١٩٧، تَهْذِيب الكَمَال: ٣١/ ١٦.

وَقَد وَصَفهُ المَهدي العَبّاسيّ فِي مَجْلسه بقَوْله: «خِلاَفَة الله عِندهُ أَجل مِن أَنْ يَجْعلهَا فِي زندِيق»؟ أُنظر، تَأرِيخ ٱبن الأَثِير: ١٠/ ٧.

(٢) ٱلزُّمر: ٢٢.

(٣) ٱلْقَصَص: ٦١.

(٤) مَرْيَم: ٩٦.

(٥) أُنظر، المواهب اللُّدنيّة للقسطلاّني: ٧/ ١٤ مِن طَرِيق النّقاش، تَفْسِير القُرطبي: ١١/ ١٦١، المُعْجَم الأَوسَط: ٥/ ٣٤٨ ح ٥٥١٦، رَشفَة الصّادي: ٢٥، مَنَاقب الخوَارزمي: ١٨٨، الرّياض النَّضرَة: ٢/ ٢٠٧، مَجْمع الزَّوَائد: ٩/ ١٢٥، المُعجم الكَبِير: ١٢/ ١٢٢ ح ١٢٦٥٥، ذَخَائِر العُقْبَىٰ: ٨٨، مَنَاقب أَمِير المُؤْمِنين: ١/ ١٩٤، شَرْح الأَخبَار: ١/ ١٥٨، مناقب آل أَبي طَالب: ٢/ ٢٨٩، الدّر المَنثُور: ٤/ ٤٨٧، الفَضَائِل لِابن شَاذَان: ١٢٤، نُور الأَبْصَار: ٤٣٣، بتحقِّيقنَا، طُرُزُ الوَفَا فِي فَضَائل ↔

وارث الكتاب:

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[(١)]. قَالَ الفَضل: عَليّ مِن جُملَة وَرَثَة الكِتَاب، لأَنَّه عَالِم بحقَائِق الكِتَاب، وهَذَا يَدْل عَلَىٰ عِلْمِهِ، وَوفُور توغله فِي مَعْرفَة الكِتَاب[(٢)].

هَادِي القَوْم:

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[(٣)]. قَالَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله: «أَنَا المُنْذر، وعَليّ الهَادي، وَبِكَ يَا عَليّ يَهتَدي المُهتَدون»[(٤)].

آل المُصْطَفىٰ: ١٢٢، بِتحقِيقنا، كفَايَة الطَّالب: ١٢١، الصّواعق المُحرقَة: ١٠٢، شوَاهد التّنزيل: ١ / ٤٧١، تَفْسِير الجَلاَلين: ٥٤٠، فَتْح القَدِير: ٣ / ٣٥٤، لبَاب النّقول للسُّيوطي: ١٣٢.

(١) فَاطِر: ٣٢.

(٢) ذكَر الشَّيْخ الصَّدُوق فِي كِتَاب «عُيُون الأَخْبَار» هَذِه الأَدلَة القَاطعَة مَع غَيرهَا لإِثبَات أَنَّ المُرَاد مِنْ الآيَة: هُم العِتْرَة الطَّاهرَة، وَروَاها عَنْ الإِمَام الرِّضَا.

أنظر، العِبر ودِيوَان المُبتَدأ وَالخَبر فِي أَيَّام العَرَب وَالعَجم والبَربر ومَن عَاصرهُم مِن ذَوي السُّلطان الأَكبَر: ٣ / ٩٩، المُعَجم الكَبِير: ٣ / ٤٢ و: ٢٢ / ٤٠٧، ذَخَائر العُقبىٰ: ٤٨، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ٢٠٢، فَضَائل سَيِّدَة ٱلنِّسَاءِ لعُمر بن شاهِين: ٢٢، كَنز العُمَّال: ١٢ / ١١١ ح ٣٤٢٣٩، تَأرِيخ مَدِينة دِمشق: ١٤ / ١٧٤، تهذِيب الكمَال: ٣٥ / ٢٥١، ميزان الإِعتدَال: ٣ / ٢٨٠، فَضل آل ٱلْبَيْت للمقريزي: ٩٧، مُستَدرك الحَاكم: ٣ / ١٥٢، الكَامل لعَبد الله أبن عَدي: ٥ / ٥٩، تَأرِيخ بَغدَاد: ٣ / ٢٦٦، لسَان المِيزَان: ٤ / ٣٢٢، المطَالب العَالِية بزوَائد المَسَانيد الثَّمَانِية: ٤ / ٧٠، التُّحفة السَّنِية: ٥٦.

(٣) ٱلرَّعَد: ٨.

(٤) أُنظر، المُتقي فِي كَنز العُمّال: ١ / ٢٥١، و: ٦ / ١٥٧ ح ٢٦٣١، و: ١١ / ٦٢٠ ح ٣٣٠١٢، الحَاكِم فِي مُسْتَدرك الصَّحِيحَين: ٣ / ١٢٩ طَبْعَة دَار الكُتب لُبنَان بِسَنده عَن عَبَّاد بن عَبدالله.... مَجْمَع الزَّوائِد: ٧ / ٤١ بإِضَافة: وَالهَادِي رَجُل مِن بَني هَاشم.... وَرِجال المُسند ثُقات، وَذكَره الفَخر الرَّازِي فِي تَفْسِيره الكَبِير: ٥ / ٢٧١ طَبْعَة دَار الطِّبَاعة العَامِرة بِمَصر، و: ٢١ / ١٤ طَبْعة أُخرىٰ فِي تَفْسِير ذَيل

وَجَاء فِي كِتَاب «دَلاَئِل الصّدق»: نَقَل هَذَا الحَدِيث بعَينَه صَاحب كَنْز العُمَّال[(١)]. وَذَكر السُّيوطي فِي الدُّر المَنْثُور أَرْبَعَة أَحَادِيث فِي نُزُول الآيَة بعَليّ[(٢)].

كُلّكُم مَسؤولٌ عَنْ ولاَيَة عَليّ:

﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾[(٣)]. قَالَ ٱبْن حَجَر فِي الصَّوَاعق فِي الآيَة الرَّابِعَة مِن الآيَات النَّازلَة فِي أَهْل البَيْت عليهم السلام أَخرَج الدَّيلَمي عَنْ أَبي سَعِيد أَنَّ النَّبيّ قَالَ: «وَقِفُوهُم أَنَّهم مَسؤولُون عَنْ ولاَيَة عَليّ»[(٤)].

⇔ الآيَة، وَأَضَاف: ذَكَروا.... وَالثَّالث المُنْذِر النَّبيّ صلى الله عليه وآله، وَالهَادِي عَليّ عليه السلام، وَذَكر حَدِيث ٱبن عبَّاس السَّابق الذِّكر.

وَأُنظر، السّيوطي فِي الدُّر المَنْثُور: ٤/ ٤٥ و٦٠٨ أيضاً فِي تَفْسِير ذَيل الآيَة مِثل ذَلِكَ، وَنُور الأَبْصَار: ٧١ الطَّبعة العُثمَانِية. و: ١/ ٣٠٠ بتَحقِّيقنَا. كنُوز الحقَائِق: ٤٢، الْحَاكِم الحَسكَاني فِي شوَاهد التَّنزِيل: ١/ ٢٩٣ ـ ٣٠٣ ح ٣٩٨ إلىٰ حَدِيث ٤١٦، المنَاقب لِابْن شَهرآشُوب: ٣/ ٨٣ و٨٥ طَبْعَة دَار الأَضواء، كفَايَة الطَّالب: ٢٣٣ الطَّبعَة الحِيدرِية و ١٩٠ طَبعة الغَري، تَفْسِير الشّوكاني: ٣/ ٧٠، تَأرِيخ دِمشق: ٢/ ٤١٥ ح٩١٣ ـ ٩١٦، ينَابِيع المَوَدَّة: ١١٥ و١٢١ طَبعة الحَيدرِية و ٩٩ و١٠٤ طَبعة اسلاَمبُول، و: ١/ ٩٠ طَبعة أُسوة و٢٩٤ ومَا بَعدها و٣٠٨، و: ٢/ ٢٤٦، و: ٣/ ٤٥٤ طَبعة أُسوة أيضاً، زَاد المَسِير لِابْن الجوزي: ٤/ ٣٠٧، نُظم دُرر السِّمْطَين: ٩٠، فَتح الْبَيَان: ٥/ ٧٥، رُوح المَعَانِي: ١٣/ ٩٧، فرَائِد السِّمْطَين: ١/ ١٤٨، مُنْتَخَب كَنز العُمّال بهامش مُسْنَد أحمَد: ٥/ ٣٤، فَتح القَدِير: ٣/ ٧٠ طَبعة عَالم الكُتب بَيْرُوت، مُسْنَد أحمَد: ١/ ١٢٦، لِسَان المِيزان لِابْن حَجر: ٢/ ١٩٩.

(١) أُنظر، كَنْز العُمّال: ٦/ ١٥٧. (مِنْهُ رحمه الله).

(٢) أُنظر، الدُّر المَنْثُور: ٤/ ٤٥ و٦٠٨ أَيضاً فِي تَفْسِير ذَيل الآيَة مِثل ذَلِكَ. (مِنْهُ رحمه الله).

(٣) الصَّافَّات: ٢٤.

(٤) أُنظر، الصَّوَاعِق المُحرِقَة: ٩٠ المَطْبَعة المِيمَنِية بمَصْر، النَّعِيم المُقِيم لِعِترَة النَّبأ العَظِيم، مُحمّد بِن عَبد الوَاحد المُوصليّ: ٤٨٢، بِتَحقِّيقنا، مَا نَزَل مِن القُرآن فِي عَليّ لأَبي نَعِيم: ١٩٦، منَاقب أَمِير المُؤمِنِين، ⇔

حَسَد النّاس :

﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ﴾[١]. قَالَ ٱبن حَجَر فِي الصَّوَاعق : أَخرَج أَبُو الحَسَن المغَازلي عَنْ الْإِمَام البَاقر أَنَّه قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَة : « نَحْنُ النَّاس وَالله »[٢].

مَوْلَىٰ المُسْلِمِين :

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٣]. فِي جَمِيع التَّفَاسِير، وفِي الصِّحَاح السّتة أَنَّها نَزَلت عَلَىٰ عَليّ حِين تَصَدّق بخَاتمه عَلَىٰ المِسكِين فِي الصَّلاَة. بمَحْضَر مِن الصَّحَابَة[٤].

للقَاضي المنُوفي : ١٣٦، شوَاهد التَّنزيل : ٢ / ١٦٠، نُظم دِرَر السّمطَين : ١٠٩، طَرَائِف المقَال : ٢ / ٣٠١، مِيزَان الإِعتدَال فِي نَقد الرِّجَال : ٥ / ١٤٥ ح ٥٨٠٧، لسَان المِيزَان : ٤ / ٢١١ ح ٥٥٩.

(١) ٱلنِّسَاء : ٥٤.

(٢) أُنظر، الصَّوَاعق المُحرقة : ٩٣، مَجمَع الزَّوَائد : ٧ / ٦، تَفسِير الدُّرّ المَنثُور : ٢ / ١٧٣، نُور الأَبصَار : ١ / ٤٣٤، بتَحقِّيقنَا.

(٣) ٱلْمَـائِدَة : ٥٥.

فَإِنْ قَالَ قَائِل : إِنَّ الآيَة أَتت بِذِكرِ ٱلَّذِينَ أَمَنُوا بِلَفظ الجمع، وَهَذَا عَام فِي الَّذِين آمَنُوا ؛ لأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمْ يُقِيم الصَّلاة، وَيُؤتي الزَّكَاة، فَأَي تَخصِيص حَصَل لأَمِير المُؤمِنِين عليه السلام ؟ وَأي فَرق عُلِمَ مِن مَفهُوم الآيَة ؟

قُلنَا : الجَوَاب عَن ذَلِكَ لاَ نَعْلم مِن لَدُن آدَم عليه السلام إِلىٰ يَومنَا هَذَا أَنَّ أَحداً تَصَدق بِالخَاتم فِي الرَّكعَة، وَنَزلت فِي حَقهِ غَير أَمِير المُؤمِنين عَليّ بن أَبِي طَالب عليه السلام، فَأَبَان الفَرق غَاية الإِبانَة، وَخُصص مَا كَان بِلفظ العمُوم غَايَة التَّخصِيص وَهُو : ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ وَهَذِه النُّون فِي ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ نُون العَظَمَة، كمَا قَالَ تَعَالىٰ : ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ يُوسُف : ٣. وَهُو تَعَالىٰ وَاحد، وَقَال تَعَالىٰ : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾، ٱلْحِجْر : ٩. فَتكُون النُّون حِينَئذٍ نُون العَظَمة لاَ نُون الجَمع وَالمُرَاد بِها الوَاحد. أُنظر، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب : ١٢٤.

(٤) أُنظر، الكَشف وَالبَيَان فِي تَفْسِير القُرْآن : ٤ / ٢٣٤، جوَاهر العِقدِين فِي فَضل الشَّرفَين : ٣ / ٥٣٤،

أَمّا آيَة: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1] وَآيَة: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[2]. فَظهُورهُما بعَليّ وَأَولاَدَه يُغْنِينَا عَنْ الإِسْتشهَاد بالرّوَايَات والأَقوَال[3]، كمَا أَنَّ نزُول: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ

↔ الصّوَاعق المُحرقَة: ٢٩، صَحِيح البُخَاري: ٢ / ٣٢٤، صَحِيح مُسْلم فِي فَضَائل عَليّ: ٣٢٤، المُسْتَدرك للحَاكم: ٣ / ١٠٦، مُسْنَد أبن مَاجه: ١ / ٢٨، مُسْنَد أَحمَد: ١ / ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ٣٣١ و ٣٦٩، كَنز العُمّال: ٦ / ١٥٢ ح ٢٥٠٤، خَصَائص النَّسائي: ١٧، الإِصَابَة: ٤ / ٥٦٨، ذَخَائر العُقبىٰ: ٨٨، الجَامع لأَحكَام القُرْآن للقُرطُبي: ١٨ / ٢٨٧، شوَاهد التَّنزيل: ١ / ١٦٢، الإِعتقَاد للَبيهقي: ٢٠٤، أُسد الغَابَة: ٢ / ١٢، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٠٢، مَجْمع الزَّوائِد: ٩ / ١٦٤، تَأرِيخ دِمَشق: ٢ / ٤٥ ح ٥٤٥، المُسَامَرَة فِي شَرح المُسَايرَة: ٢٨٢، الإِبَانَة عَن أُصُول الدِّيَانَة: ١٨٧ الطَّبعَة الأُولىٰ دِمَشق ١٩٨١.

(١) ٱلْأَحْزَاب: ٣٣.

أُنظر، صَحِيح مُسْلِم، القِسم الثَّاني مِن الجزء الثَّاني، الطَّبعَة (١٣٤٨ هـ): ١١٦، بَاب فَضَائل عَليّ بن أَبي طَالب، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣ / ١٤٧ طَبعَة حَيدر آبَاد، تَفْسِير الطَّبَرِيّ: ٢٢ / ٥ طَبعَة بُولاَق، المنَاقب للخوَارزمي: ١٣٦ / ١٥٣، كَنز الْعُمَّال: ٦ / ٤٠٥ / ٦١٣٣، مَعَالِم التَّنزِيل: ١ / ٤٨٠، تَفْسِير الرّازي: ٨ / ٨٠، شوَاهد التّنزيل لِلْحَاكِم: ١ / ١٥٨ / ١٧٠ ـ ١٧٥ و ١٧٦، أَسْبَاب النّزول للوَاحدي: ٧٥، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ: ٦٤، مَوَدَّة القُربىٰ: ١٢.

(٢) ٱلشُّورىٰ: ٢٣. أُنظر، الفَخر الرَّازي فِي تَفْسِيره: ٧ / ٣٩١، و: ٢٧ / ١٦٦ طَبعَة عَبدالرَّحمن مُحَمَّد، تَفْسِير الكَشّاف للزَّمخشَري: ١ / ١٩٣، تَفْسِير أبن كَثِير: ٤ / ١١٢، شوَاهد التَّنزِيل: ٢ / ١٣٠ ح ٨٢٢ ـ ٨٢٨ و ٨٣٠ ـ ٨٣٤ و ٨٣٨، كَنز العُمّال: ١ / ٢٠٨، ذَخَائر العُقبىٰ: ٢٥، الصَّوَاعق المُحرقَة: ١٠١ و ١٣٥ و ١٣٦، جَامع البَيَان للطَّبري: ١١ / ١٤٤، صَحِيح البُخَاري: ٦ / ٣٧، تَفْسِير القُرطبي: ١٦ / ٢٢.

(٣) أُنظر، فَتح القَدِير للشَّوكَاني: ٤ / ٥٣٤، تَفْسِير أبن كَثِير: ٤ / ١١٢، حليَة الأَولِيَاء: ٣ / ٢٠١، المُعْجَم الكَبِير: ١ / ١٢٥ ح ٢٦٤١، و: ٣ / ١٣٩ و: ٣ / ١٥٢، مَجْمَع الزَّوائِد: ٧ / ١٠٣ و ٩ / ١٤٦ و ١٦٨.

حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[١] ... و ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾[٢]، فِي عَليّ وفَاطِمَة وَالحَسَن والحُسَيْن فَأَشْهر مِنْ أَنْ يُذكر، ولَيْسَ بَعد ثَنَاء الله قَوْل لقَائِل[٣].

وَهَذِهِ الآيَات جُزء مِن كُلّ، وَقَلِيل مِن كَثِير فَقَد جَاء فِي كِتَاب الصَّوَاعق المُحْرقَة نَقلاً عَنْ ٱبْن عَبَّاس: «مَا مِن آيَة فِي القُرْآن إلاَّ وعَليّ أَمِيرهَا وَشَرِيفهَا»[٤]، لَيْس آيَة مِن كِتَاب الله تَعَالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٥] وَلَقد عَاتب الله أَصْحَاب مُحَمَّد فِي غَيْر مَكَان، وَمَا ذُكر عَليّاً إلاَّ بِخَير، وَقَد تَقَدَّم صَدرَه أَيضَاً.
وأَخْرَج ٱبْن عَسَاكر عَن ٱبْن عَبَّاس قَالَ: «مَا نَزَل فِي أَحد مِن كِتَاب الله تَعَالىٰ مَا نَزَل فِي عَليّ عليه السلام»[٦]. وأَخْرَج عَنْهُ أَيضَاً قَالَ: نَزَلت فِي عَليّ ثَلاَثمِئة آيَة[٧].

---

(١) الْإِنسَانِ: ١.

(٢) الْإِنسَانِ: ٨.

(٣) لَمْ أَبسط الكَلاَم هُنا فِيمَا دَلّ مِن العَقْل وَالنَّقل عَلَىٰ فَرض ولاَيَة الإِمَام عَلَىٰ كُلّ مَن وَالىٰ الرَّسُول الأَعْظَم، لأَنّي تَعَرضت لذَلكَ فِي كتَابي مَع الشِّيعَة الإِمَاميَّة وَأَهْل البَيْت. (مِنْهُ رحمه الله).
أُنظر، تَفْسِير القُرطبي: ١٩ / ١٣٠، دُرر السِّمط فِي خَبر السِّبط: ٦١، شوَاهد التَّنزِيل: ٢ / ٣٣٢ و ٤٠٣، أَسبَاب نزُول الآيَات، الوَاحدي: ٢٩٦، زَاد المَسِير: ١ / ٣٢١، الدُّر المَنثُور: ٦ / ٣٩٩.

(٤) أُنظر، الصَّوَاعق المُحْرقَة نَقلاً عَنْ ٱبْن عَبَّاس: ١٢٥ طَبْعَة (١٣٧٥ هـ). (مِنْهُ رحمه الله). كفَاية الطَّالب: ١٤٠، مُسْنَد زَيد بن عَليّ: ٤٥٩، منَاقب آل أَبي طَالب: ٢ / ٢٥٢، كَنز العُمّال: ١٣ / ١٠٨ ح ٣٦٣٥٣، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩ / ١١٢، نُظم دُرَر السمطَين: ٨٩، نُور الأَبْصَار: ١ / ٣٠٠ و ٣١١ بتَحقِّيقنَا.

(٥) أَكْثَر مِن مِئَة آيَة تَشْتَمل عَلَىٰ هَذَا القَول الكَرِيم.

(٦) أُنظر، تَأرِيخ دِمَشق: ٢٠ / ٤٣٠ ح ٩٣٣ طَبعَة بَيرُوت، شوَاهد التَّنزِيل: ١ / ٥٢ ح ٤٩ و ٥٠.

(٧) أُنظر، أُنظر مَجمع الزَّوَائد: ٩ / ١١٢، المُعْجَم الكَبِير: ١١ / ٢٦٤ ح ١١٦٨٧، الصَّوَاعق المُحْرقَة: ١٢٥ طَبعَة المُحَمّديَّة و ص: ٧٦ طَبعَة المَيمنيَّة بمَصْر، شوَاهد التَّنزِيل للحَسكَاني: ١ / ٤٩ ح ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٧ و ٨٢، تَرجمَة الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب مِن تَأرِيخ دِمَشق لِٱبْن عَسَاكر:
⟺

وَمَن أَرَاد التَّوسع فِي هَذَا البَاب، وَالإِطِّلاع عَلَىٰ مَا جَاء فِي القُرْآن بحَقّ عَليّ مِن طُرق السُّنَّة فَليَرجع إِلَىٰ المُجلّد الثَّاني مِن كِتَاب دَلاَئِل الصّدق للشَّيخ مُحَمَّد حَسَن المُظفر، فَقَد ذَكَر الآيَات، وَأَسنَد أَقوَاله إِلَىٰ صِحَاح السّنَة، وَكُتبهُم المُعْتَبرَة، وَبَلغ هَذَا المُجلّد (٤٠٠) صَفحَة. وَلو اَفْتَرضنَا أَنَّه لَمْ تَنْزل آيَة وَاحدَة فِي عَليّ بالخصُوص فَإِنَّ كُلّ مَا فِي القُرْآن مِن ثنَاء عَلَىٰ عَامِل بخَير مِن أَي نَوع كَان فَإِنَّهُ يَشمل عَلِيّاً، وَيَدل عَلَيهِ صَرَاحَة لأَنَّه السَّبَّاق إِلَىٰ جَمِيع المَكرمَات. ولَقَد أَثَار دَهشَتي ظَاهرَة فَرِيدَة فِي بَابهَا فَاجَأتني وَأَنَا أَبحَث وَأُنقّب فِي مَصَادر هَذِهِ الصَّفحَات، وَهي أَنَّ اَبْن حَجَر صَاحب الصَّوَاعق، وَكَثِير غَيره مِن شيُوخ السُّنَّة مَع إِعترَافِهِم بفَضَائِل عَليّ وَإِعلاَنها فَضِيلَة فَضِيلَة، وَمَنْقَبَة مَنْقَبَة يَتحَاملُون عَلَىٰ شِيعَة الإِمَام بمَا فِيهِم الإِمَاميَّة، وَيَعدّونَهُم مِن أَهْل البِدَع، وَالزَّيغ، وَنُقَدّم مِثَالاً وَاحداً مِن هَذِا التَّحامل، لأَنَّ المَقَام لاَ يَتّسع للمَزِيد:

قَالَ الفَضل بن رُوزبهَان فِي كِتَاب «إِبطَال البَاطل»: كُلّ مَا ذَكَرهُ الشِّيعَة مِن الفَضَائِل، وَالمَنَاقب لمَولاَنَا عَليّ بن أَبي طَالب فَنحنُ لاَ نُنكرَه، لأَنَّ فَضَائِل أَهْل البَيْت لاَ تُحصىٰ وَلاَ يُنْكرهَا إِلاَّ مُنْكر نُور الشَّمس وَالقَمر. وَلَكنّه فِي نَفْس الكِتَاب

⇔ ٢ / ٤٣٠ ح ٩٣٢، ذَخَائر العُقبىٰ: ٨٩، كفَايَة الطَّالب: ١٤٠ طَبْعَة الحَيدريَّة و ص: ٥٤ طَبعَة الغَري، نُظم دُرَر السّمطَين: ٨٩، نُور الأَبْصَار للشّبلنجي: ٧٣ طَبْعَة السَّعِيديَّة و ص: ٧٤ طَبْعَة العُثمانيَّة بمَصْر، و: ١ / ٣١١ بتَحقِّيقنَا، يَنَابِيع المَودّة: ١٦٨ و ٢٨٦ طَبْعَة آسلاَمبُول و ص: ١٤٨ و ٣٤٣ طَبْعَة الحَيدريَّة: ١ / ١٢٥ و: ٢ / ١١١ طَبْعَة العِرفَان بصَيدا، تَأرِيخ الخُلفَاء للسُّيوطي: ١٧١، إِسعَاف الرَّاغِبين مَطبُوع بهَامش نُور الأَبْصَار: ١٤٥ طَبْعَة العُثمانيَّة و ص: ١٦٠ طَبْعَة السَّعيديَّة، الرِّيَاض النَّضرة للطَّبري: ٢ / ٢٧٤ طَبْعَة الثَّانيَة، مُنْتَخب كَنْز العُمَّال بهَامش مُسْنَد أَحمَد: ٥ / ٣٨، تَذكرَة الخوَاصّ: ٨، تَأرِيخ دِمَشق: ٤٢ / ٣٦٤، تَأرِيخ بَغدَاد: ٦ / ٢١٩ رَقم «٣٢٧٥».

المَذكُور قَالَ: أَنَّ كُتبُ الشِّيعَة مِن مَوضُوعَات يَهُودي كَان يُرِيد تَخرِيب بنَاء الإِسْلاَم، فَعملهَا وَدِيعَة عِندَ الإِمَام جَعْفَر الصَّادِق عليه السلام، فَلمَّا تُوفِّي حَسِب النَّاس أَنَّها كَلاَمه...

كُنّا نَظن أَنَّ مَبدَأ «إِكْذب، وَإِكْذب، ثُمَّ إِكْذب فَلاَبُدّ أَنْ تَجد مَن يُصدّقك» مَبدَأ حَدِيث مِن مُختَرعَات الغَرب، والإِسْتعمَار، وإِذَا بِهِ قَدِيم، وَرُبّما نَقَله الغَربيُون مِن الشَّرق عَنْ آبْن رُوزبهَان وَأَمثَاله فِيمَا نَقلُوا مِن فَلسفَات وَحَضَارَات...

وأَنَّ الشِّيعَة آتّصلُوا بالإِمَام جَعْفَر الصَّادِق مُبَاشرَة، وَنَقلُوا عَنْهُ مُشَافهَة، وَكُلّ رَاوٍ مِن روَاتهِم يَقُول، سَأَلتُ الإِمَام، وَحَدّثني الإِمَام، وَلَم يَدّع وَاحد مِن الشِّيعَة أَنَّه وَجَد عِندَ الصَّادِق بَعْد وَفَاته كُتباً أَو أَورَاقاً لَهُ وَلاَ لغَيرَه، وهَذِهِ كُتبُ الشِّيعَة فِي الحَدِيث، وَالفِقه، وَالتَّفسِير بمَنظر لكُلّ بَصِير.

قَالَ المُرتَزقَة هَذَا القَوْل مُنذ مِئَات السّنِين لغَايَة الكَيد وَالمَس، وَنَقلهُ أَحمَد أَمِين وَأَضرَابه مِن قَبل جَهلاً، أَو تَحَاملاً، وَنَقلهُ مِن بَعْد عَنْ هَذَا «الأَمِين» الدّكتُور خَلِيل الجَر، وَالأَب حَنّا الفَاخُوري اللُّبنَانيَان اللّذَان يَعيشَان فِي عَصْر الفَضَاء وَالسّمَاء، نَقلا هَذَا الدَّس، وَالكَذب فِي كِتَاب «تأَرِيخ الفَلْسفَة العَرَبيّة» الَّذي بَلَغ أَكثَر مِن (٩٠٠) صَفحَة فِي مُجلّدَين[١].

---

(١) فِي هَذَا الكِتَاب أَخطَاء عَدَا الإِفترَاء عَلَىٰ الشِّيعَة مِنهَا مَا فِي: ١/٣١ أَنَّ «للإِسْلاَم ثَلاَثَة أُسس هِي القُرْآن، والسُّنَّة، وَالحَدِيث» مَع أَنَّ المَعْرُوف عِندَ عُلمَاء المُسْلِمِين أَنَّ السُّنَّة وَالحَدِيث شَيء وَاحد، ومِنهَا مَا فِي: ١/٨٤ «الكُلّي مَا يُقَال أَو لاَ يُقَال مَوضُوع كُلّي، وَالجُزئي مَا يُقَال أَو لاَ يُقَال عَلَىٰ مَوضُوع كُلّي». وهَذَا أَشبَه بقَول القَائِل بأَنَّ فِي بَطن هَذِهِ الدَّابَة ذَكراً أَو لاَ ذَكراً... أَنَّ تَعرِيف الكُلّي عِندَ الفَلاَسفَة وأَهْل المَنْطق هُو مَا يَصْدق عَلَىٰ الكَثرَة بعَكس الجُزئي الَّذي لاَ يَصْدق إِلاَّ عَلَىٰ الوَاحد. وَالمُؤلّفَان جَمعَا بَيْنَ تَعرِيف الكُلّي، وَالجُزئي، وَعَرّفَا بِهِ الكُلي، ثُمَّ عَرّفا بِهِ الجُزئي. (مِنهُ رحمه الله).

وَغَرِيبَة الغَرَائِب أَنَّ كُلّ شَيء فِي الدُّنْيَا قَد تَغير إلاَّ الكَذب عَلَىٰ الشِّيعَة والإِفْترَاء عَلَىٰ مَذْهَب التَّشيُّع. مُنذ زَمِن مَضىٰ وَٱنْقضىٰ كتَب شَيخ سُوء أَو فَقِيه شرّ أَنَّ الشِّيعَة بمَا فِيهِم الإِمَاميَّة يُغَالُون بعَليّ، وأَنَّهُم أَخذُوا دِينَهم عَنْ ٱبْن سَبَأ اليَهُودي، رَمىٰ هَذَا المُفتري رميَته وَمَضىٰ، وَلَكن بَعْد أَنْ شَقّ طَرُيق الضَّلال وَالتّضلِيل. وَإِلَيكَ مُلَخّص القصّة لِهَذَا الإِفترَاء، وَالسَّبب البَاعث عَلَيهِ:

كَان الشِّيعَة يَثُورُون عَلَىٰ حُكّام الجَور إِخلاَصَاً لدِينهِم وَأُمّتهم، وَكَان هَؤُلاَء يُنعتُون بالزَّندقَة وَالمرُوق مِن الدِّين، لأَنَّهُم لاَ يُدينُون لَهُم بالوَلاَء تَمَامَاً كمَا يُتّهم بَعْض حُكّام هَذَا العَصر القِوىٰ التَّحرريَّة بالشَّغب وَالتَّخرِيب. وإِذَا وَجَدت السُّلطَات المُعتديَّة فِي عَصْر النُّور صُحفَاً مَأجُورَة تُسَاندهَا، وَتَنعَت الحِزْب المُعَارض بأَقبَح النّعوت تَزلفَاً وَطمعَاً، فبالأَحرىٰ أَنْ تَجد فِي عَصْر الظُّلمَات مَن يَضع لهَا الكُتب وَالمُؤلّفَات فِي تَفْكِير الشِّيعَة. هَكَذَا فَعَلوا تَمَامَاً كمَا يَفْعلُون اليَوْم.

لَقَد ٱشْترىٰ السّفَاكُون مِن أَربَاب الأَقلاَم دِينهُم وَضمَائرهُم، ليَتَقولوا عَلَىٰ الأَبريَاء الأَقَاوِيل، وَيَعلم كُلّ مِن البَائِع وَالمُشتَري أَنّه مُفْتَر كذّاب، وجَاء المُتأَخر فَرَأىٰ الكَلمَة المَطبُوعَة «للسّلف الصَّالح» فَقَدّسهَا وَرَكع لهَا وَسَجَد دُون تَمحِيص وَتَحقِّيق، وَأَخد يُردّدها فِكرَةً وَأُسلُوباً، بَل نَقلهَا بالحَرف الوَاحد، كَأَنّها وَحي مُنزّل.

أَنَّ العَالِم المُنْصف إِذَا تَكلّم عمَّا تُدِين بِهِ طَائفَة مِن الطّوَائِف ٱعْتَمد عَلَىٰ الكُتب المُعتَبرَة عِندهَا، وَمَا ثَبَت مِن مَذهبهَا. أَمّا النّقل عَنْ خصُومهَا، وَبخَاصّة خصُوم العَقِيدَة وَالمَذْهَب فهُو تَمَامَاً كالحُكم عَلَىٰ المُدّعىٰ عَلَيهِ بمُجرّد إِقَامَة الدّعوىٰ، وَقَبل الإِستمَاع إِلَىٰ الشّهُود وَالبَيّنَات.

وِمِن الصّدف أَنّي كُلّمَا قَرَأَت اَفترَاء عَلَىٰ الشّيعة تَذَكرتُ كَلمَة لسيبَويه : إِجْتَمع هَذَا النَّحوي الشَّهِير بنَفَر مِن نُحّاة الكُوفَة ، فنَاظرُوه فِي مَسَائِل نَحويَّة ، وَطَال بَيْنَه وَبَيْنهُم الجدَال وَالنّقاش ، وَلَكن عَلَىٰ غَير طَائِل ، فَسَأَلهُ سَائِل عَنْ سَبَب عَجْزَه عَنْ إِقنَاعهم :

« أُخطَئهُم عَلَىٰ مَذْهَب العَرْب ، وَيُخَطئُوني عَلَىٰ مَذْهَبهِم » ، أَي تَكَلّم هُو عَلَىٰ مقَايِيس مَنْطقيَّة ، وَتَكلّمُوا عَلَىٰ غَير أَسَاس .

الإِنَاء يَنْضَح بمَا فِيهِ

كَان الشَّيخ نَصرالله بن مجلّي مِن العُلمَاء المَعرُوفِين بالأَمَانَة والصُّدق عِندَ أَهْل السُّنَّة، وَقد نَقل ٱبْن خلّكَان الشَّافِعي صَاحب كِتَاب «وَفيَّات الأَعيَان»:

رَأيتُ عَليّ بن أَبي طالبﷺ فَقلتُ: يَا أَمِير المُؤمنِين تَقولُون يَوْم فَتح مَكّة: مَن دَخل دَار أَبي سُفيَان فهُو آمن، ثُمّ يُتّم وَلَدك الحُسين يَوْم كَربلاَء مِنْهُم مَا تَم! فَقَال لِي كَرّم الله وَجْهه: أَمَا سَمعت أَبيَات ٱبن الصَّيفي التّمِيمي فِي هَذَا المَعنىٰ؟ فَقُلت: لاَ

فَقَال: إِذهَب إِلَيه وَٱسمعهَا، فَٱستَيقظت مِن نَومي مُفكّراً، ثُمّ إِنّي ذَهبتُ إِلىٰ دَار ٱبن الصَّيفي ـ وَهُو الحَيص بَيص[1] الشَّاعر المُلقّب بِشهَاب الدِّين ـ فَطَرقتُ عَلَيه البَاب، فَخَرج عَليَّ فَقَصصتُ عَلَيه الرُّؤيا فَأَجْهشَ بِالبُكاء، وَحَلف بِالله إِنْ كَان سَمعهَا مِنّي أَحد، وَإِنْ أَكُن نَظمّتها إِلّا فِي لَيلَتي هَذِه، ثُمّ أَنشَد لِي[2]:

مَلَكنَا فكَان العَفو مِنّا سَجيَةً   فَلمّا مَلكتُم سَال بِالدَّم أَبْطح

---

(١) هُو أَبُو الفوَارس سَعد بن مُحَمَّد بن سَعد بن صَيفي التّميمي المُتوفّىٰ سَنَة (٥٧٤ هـ) فَقِيه شَافعي، رَأىٰ هَذَا الشَّاعر النَّاس فِي ذَات يَوْم فِي حَركَة مُزعجَة، فَقَالَ: مَا للنَّاس فِي حَيص بَيْص، فَغَلب عَلَيهِ هَذَا اللّقب، وَكَان فَقِيهاً، وَشَاعِراً مَعرُوفاً، لهُ رَسَائِل فَصِيحَة بَلِيغَة، وَكَان مِن أَعرَف النَّاس بأَشعَار العَرَب، تُوفّي سَنَة (٥٧٤ هـ). (مِنْهُﷺ).

(٢) أُنظر، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِابْن الصَّباغ المَالكي: ٢ / ١٦٦، بِتَحقّيقنَا.

وَحَللتُم قَتل الأُسَارىٰ وَطَالما غَدونا علىٰ الأَسرىٰ نَعفو وَنَصْفح
وَحَسبكُم هَذَا التَّفاوت بَيننَا وَكلّ إنَاءٍ بِالّذي فِيهِ يَنْضح

أُورَد ذَلك الشَّيخ نُور الدِّين بن عَلي بن مُحَمَّد الصَّباغ المَالكي المَكّي المُتوفّىٰ سنَة (٨٥٥ ه) فِي كتَابه الفُصُول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة، عَن ٱبن عبَّاس رضي الله عنه:

«رَأيتُ النَّبيّ صلى الله عليه وآله فِيمَا يَرىٰ النَّائم نِصف النَّهار، وَهُو قَائِم أَشعَث أَغْبَر بِيَده قَارُورة فِيهَا دَمّ، قُلت: بِأَبي وَأُمّي أَنتَ يَارسُول الله! مَا هَذَا؟

قَال: هَذَا دَمّ الحُسين لَم أَزل أَلتقطهُ.

فَلمّا ٱستيقَظت وَجدّه قَد قُتل فِي ذَلِكَ النّهار»[١].

وَسَمع قَائل يَقُول:

أَترجُو أُمّة قَتَلت حُسيناً شَفَاعة جَدّه يَوْم الحسَاب[٢]

وَقَد نَضَح بَيْت عَليّ بمَا فِيهِ مِن القَداسَة، والعِلْم، وَالعفّة، وَالزُّهد، نَضَح بِإِسْتشهَاد الحُسَين، وَعبَادَة زَين العَابدِين، وَعُلُوم البَاقر والصَّادِق، وَنَضَح بَيْت خصُومه بالخمُور، وَالفجُور، وَالغَدر، وَسَفك الدّمَاء.

قَالَ الشَّاعر أَبُو فرَاس يُقَابل بَيْنَ أَهْل البَيْت وَمُنَاوئهم[٣]:

---

(١) أُنظر، الفُصُول المُهمّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِابْن الصَّباغ المَالكي: ٢ / ١٧٦، بِتَحقِيقنَا، ذَخَائر العُقبىٰ: ١٤٨، مُسند أَحمد: ١ / ٢٨٣، المُعجم الكَبير: ٣ / ١١٠، نُظم دُرَر السّمطين: ٢١٨.

(٢) أُنظر، المُعجم الكَبِير: ٣ / ١٢٣ ح ٢٨٧٣، ذَخَائر العُقبىٰ: ١٤٥.

(٣) أُنظر، كتَاب «شَرْح شَافِيَة أَبي فِرَاس فِي مَنَاقب آل الرَّسُول وَمَثَالب بَني العَبَّاس»: ٢ وَرَقَة ١٠٤، منَاقب آل أَبي طَالب: ٢ / ٥٣، مِنَن الرَّحمَن، الشَّيخ إبرَاهِيم يَحيىٰ العَاملي: ١٤٣، شَرح الدِّيوَان، لِابْن خَالويه النَّحوي المُعَاصر لهُ.

الحَقّ مُهْتَضم وَالدِّين مُخترَم
وَفِيء آل رَسُول الله مُقْتَسمُ
يَا للرِّجَال أَمَا لله مُنْتَصر
مِنْ الطُّغَاة وَمَا للدِّين مُنْتَقمُ
بَنُو عَليّ رَعَايا فِي دِيَارهُم
وَالْأَمْر تَملكهُ النُّسوَان وَالخَدَمُ
مَا نَزَهت لرَسُول الله مُهْجَته
عَن السِّيَاط فَلاَ نُزه الحَرَمُ
مَا نَال مِنْهُم بنُو حَرب وإِنْ عَظُمت
تِلْكَ الجَرَائِم إِلاَّ دُون نَيلكُم
كَم غدرَة لَكُم فِي الدِّين وَاضحَة
وَكُم دَم لرَسُول الله عِندَكُم
لَيْس الرَّشِيد كمُوسىٰ فِي القِيَاس وَلاَ
مَأمُونكُم كَالرِّضا إِنْ أَنْصَف الحَكَمُ
أَبْلع لدَيك بَني العَبَّاس مَالَكة
لاَ تَدعوا مُلكهَا مُلاَكهَا العَجمُ
خَلّوا الفِخَار لعلاَّمين إِنْ سُئلُوا
يَوْم السُّؤال وَعُمّالين إِنْ عَملُوا
لاَ يَغضبُون لغَير الله إِنْ غَضبُوا
وَلاَ يُضيعُون حقّ الله إِنْ حَكمُوا

تُنْشيء التِّلاَوة فِي أَبيَاتهِم سَحرَاً
وَفِي بيُوتكُم الأَوتَار وَالنَّغمُ

مَا فِي دِيَارهِم للخَمْر مُعْتَصر
وَلاَ بيُوتهِم السُّوء مُعْتصمُ

وَلاَ تَبِيتُ لهُم خُنْثىٰ تُنَادمهُم
وَلاَ يُرىٰ لهُم قِردٌ لهُ حَشمُ

الرُّكن والبَيْت وَالأَستَار مَنزلهُم
وَزَمزم وَالصَّفا وَالخِيف وَالحَرَمُ

صَلّىٰ الإِله عَلَيهِم كُلَّما سَجْعَت
وَرَق فهُم للوَرىٰ كَهفٌ وَمُعتَصمُ

تَقَاضىٰ فِي الجَاهليَّة عَبدالمُطّلب جدّ عَليّ، وَحَرْب بن أُميَّة جدّ مُعَاويَّة إِلَىٰ نُفَيل بن عَدي فَقَضىٰ لجَدّ علي، وَقَالَ لجَدّ مُعَاويَّة[1]:

أَبُوك مُعَاهر وَأَبُوه عَفّ وَذَاد الفِيل عَنْ بَلْدٍ حَرَام

وَقَد وَرَث كُلّ ٱبْن وَحَفِيد نَصِيب مَن يَنْتَمي إِلَيهِ، وَيَتقرّب بهِ. قَالَ الأُستَاذ جُورج جُردَاق:

«أَنَّ أَبرَز الأُمويِّين تَمثِيلاً لخَصَائص أُميَّة هُو مُعَاويَّة بن أَبي سُفيَان، وأَوَّل مَا يُطَالعنَا مِن صفَاته أَنَّه لَمْ يَكُن عَلَىٰ شَيء مِن الإِنْسَانيَّة والإِسْلاَم»[2].

(١) أُنظر، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٥ / ٢٠٧، النّزَاع وَالتّخَاصم: ٥٠، تَقويَة الإِيمَان لمُحَمّد ٱبن عَقِيل: ٢٠٠.

(٢) أُنظر، صَوْت العَدَالَة الإِنْسَانية جُورج جُردَاق: الجُزء الرَّابع. (مِنْهُ رحمه الله).

أَمّا بُعْدَه عَنْ الإِسْلاَم فَقَد شَهد هُو بنَفْسه عَلَىٰ نَفْسَه. رَآه أَبُو الدَّرداء يَشْرَب فِي آنيَة الذَّهب وَالفضّة، فَقَالَ لهُ يَا مُعَاويَّة! سَمعتُ رَسُول الله يَقُول: «أَنَّ الشَّارب فِيهمَا لتُجَرجر فِي جَوفهِ نَار جَهْنّم»[(١)].

فَقَالَ مُعَاويَّة: أَمّا أَنَا فَلاَ أَرىٰ بذَلكَ بَأساً.

وَلاَ يَخْتَلف هَذَا القَوْل عَنْ قَوْل عُثْمَان، يَقُول الرَّسُول الأَعْظَم: «مَا أَقَلّت الغَبرَاء، وَلاَ أَظلّت الخَضْرَاء أَصْدَق لَهجَة مِن أَبِي ذَرّ»[(٢)]. ويَقُول عَنْهُ عُثْمَان: «أَشيرُوا عَليَّ فِي هَذَا الكَذّاب، إِمّا أَنْ أَضربَه أَو أَحْبَسه أَو أَقتلَه»[(٣)].

وَمَن قَرَأ تأرِيخ الأُمويِّين يَجدهُم جَميعاً مِن مَعْدنٍ وَاحد، لاَ يَخْتَلف أَحدهُم عَنْ الآخَر إِلَّا فِي الأُسلُوب وَالمَظهَر، حَاشَا عُمر بن عَبدالعَزيز.

---

(١) أنظر، صَحِيح اَبْن حبَّان: ١٢/ ١٦١ ح ٥٣٤٢، مُسْنَد الرَّبيع: ١/ ١٥٢ ح ٣٨٤، فَتح البَاري: ٩/ ٥٥٥، فَيض القَدير: ٦/ ٣١٧، تَلخِيص الحَبِير: ١/ ٥٤ ح ٥٢.

(٢) أنظر، المُستَدرَك علىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ٣٨٥ ح ٥٤٦١ و ٥٤٦٧، الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ لِاَبْن سَعد: ٤ ق ١/ ١٦١، مُسْنَد أحمَد: ٢/ ١٦٣ و ١٧٥ و ٢٢٣، و ٥/ ١٤٧ و ١٥٥ و ١٥٩ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٢ و ١٧٤ و ٣٥١ و ٣٥٦، و: ٦/ ٤٤٢، صَحِيح البُخَاريّ: مناقب أَبي ذَرّ، صَحِيح التِّرمِذي، وصَحِيح مُسْلِم فِي بَاب المنَاقب، سُنن اَبن مَاجه: ١/ ٥٥ ح ١٥٦، مُسْنَد الطَّيَّالسِي: ح ٤٥٨، اَلْفَتح الرّبانيّ: ٢٢/ ٢٧٠، كَشف الْخفَاء: ٢/ ٢٣١ ح ٢١٧٣، الجَامِع الصَّغِير: ٥/ ٦٧٩، كَنز الْعُمَّال: ٤/ ٢٢٨ و: ١١/ ٦٦٧، تذكرة الحُفاظ: ١/ ١٨، سِير أَعلاَم النُّبلاء: ٢/ ٥٩، الكَاشف: ٢/ ٤٢٤ ح ٦٦١٣، الاِسْتِيعَاب: ٤/ ١٦٥٥ و ١٨٩٦، الإِصَابَة: ٧/ ١٢٩، كَشف الْخفَاء: ٢/ ٢٣١ ح ٢١٧٣، تَدرِيب الرَّاوي: ١/ ٩٤.

أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ١/ ٣٦، صَحِيح اَبْن حبَّان: ١٦/ ٧٦ ح ٧١٣٢، سُنن التِّرمذي: ٥/ ٦٦٩ ح ٣٨٠١، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩/ ٣٢٩ و ٣٣٠، سُنن اَبْن مَاجَه: ١/ ٥٥ ح ١٥٦، مُسنَد أَحمَد: ٢/ ١٦٣ ح ٦٥١٩ وص: ١٧٥ ح ٦٦٣٠، وص: ٢٢٣ ح ٧٠٨٧ و: ٥/ ١٩٧ ح ٢١٧٧٢ و: ٦/ ٤٤٢ ح ٢٧٥٣٣، تهذِيب التَهذيب: ١٢/ ٩٨.

(٣) أُنظر، الْفُتُوح لِاَبْن أَعْثَمْ: ١/ ١١، أَنسَاب الأَشرَاف للبَلاذُري: ٥/ ٥٣ طَبعَة مَصر أوفسِيت.

مُعَاويَّة قتَل الحسَن سِبط الرَّسُول، وَيَزِيد ٱبْنه قتَل الحُسَين سِبط الرَّسُول، فَالْأَب وَالِابْن قتَلا رَيحَانَتي النَّبيّ، وَسَيّدي شبَاب أَهْل الجنَّة، وَلَكن ذَاكَ قتَل سرّاً بالسّم، وهَذَا قتَل جهرَاً بالسَّيف، وهَكَذَا الْأَشرَار فِي كُلّ عَصر يَخْتَلفُون فِي المَظْهَر، وَيَتّحدُون فِي الجَوهَر.

أَمّا بَرَاءة الْإِنْسَانيَّة مِن مُعَاويَّة وَأَعمَاله فَقَد شَهد هُو أَيضاً عَلَىٰ نَفْسه بأَنَّه لَم يَنْصف وَلَم يَعْدل، قَالَ المُغيرَة بن شُعبَة:

قُلتُ لمُعَاويَة، وَقَد خَلَوت بِهِ: إِنَّك قَد بَلَغت سنّاً. وَقَد كَبرت، فَلو أَظهَرتَ عَدلاً، وَبَسطتَ خيرَاً مِمَّا يَبقىٰ لَكَ ذِكرَه وثوَابه. فَقَالَ مُعَاويَّة: هَيهَات هَيهَات، أَيّ ذِكْرٍ أَرجُو بقَاءه؟! مَلَك أَبُو بَكْر فَعَدل، فَلمَّا هَلَك هَلك ذِكرَه، وَمَلَك عُمر عَشر سنِين، فَإِجْتَهد وَشَمّر، فمَا أَنْ هَلَك حَتَّىٰ هَلك ذِكرَه، وأَنَّ ٱبْن أَبي كَبْشَة[1] ـ يَعْني مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله ـ لِيُصَاح بِهِ كُلّ يَوْم خَمس مَرَّات أَشْهَد أَنْ لاَ إِله إِلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله، فَأَي عَمَل يَبْقىٰ، وَأَي ذِكْرٍ يَدُوم، لاَ أَبَاً لَكَ»[2].

وَيَشهَد عَلَىٰ برَاءَة الْإِنْسَانيَّة مِنْهُ قَولَه، بَعْد أَنْ دَسّ السّم بالعَسَل للحَسَن: «إِنَّ

---

(١) أَبُو كَبْشَة جدّ مِن أَجدَاده صلى الله عليه وآله مِن جِهَة أُمّه كذَا فِي تَفْسِير الخَطِيب، وإِنَّما نُسب إِلَيه النَّبيّ صلى الله عليه وآله؛ لأَنَّ أَبَا كَبشَة خَالف قُرَيْشاً، وَعَبد الشّعرىٰ فَلَمَّا خَالَف رَسُول الله صلى الله عليه وآله دِين قُرَيْش قَالَ مُشركُو قُرَيش نَزَعه أَو كَبْشة، وَقِيلَ: إِنَّ أَبَاه مِن الرَّضَاع زوْج حَلِيمَة السَّعدِية كَان يُدعىٰ بِأَبي كَبشَة كَذَا فِي ذَخَائر العُقبىٰ.

أُنظر، ذَخَائر العُقبىٰ: ١٦٥، تَهذِيب ٱبن عَسَاكر: ٦ / ٣٩٠، فَتح البَاري: ١ / ٢٧، تأَرِيخ دِمَشق: ٢٣ / ٤٣١، مَجْمَع الزَّوَائد: ٥ / ٣٠٦.

(٢) أُنظر، كِتاب صِفيِّن: ٤ / ٢٠١، طَبعَة الحَدِيث بمَصْر، المُوفقيّات للزُّبير بن بَكّار: ٥٧٧، مُرُوج الذّهب: ٣ / ٤٥٤، و: ٤ / ٤١١، شَرح نَهج ٱلْبلاَغَة: ٥ / ١٢٠ و: ١٠ / ١٠١، تأَرِيخ لطَّبَرِيّ: ١٠ / ٢٨٤.

لله جُنُوداً مِنْهَا العَسَل»[١]. وَقَولَه للمُجْرِم بُسر آبْن أرطَأة حِين جهّزه للسَّلب وَالقَتل بالسّلاَح وَالجنُود: «سِرّ حَتَّىٰ تمر بالمَدِينَة فَاْطْرد النَّاس، وَأخف مَن مَرَرت بهِ، وَآنْهَب أَموَال كلّ مَن أَصْبتَ لهُ مَالاً مِمَّن لَمْ يَكُن دَخَل فِي طَاعتنَا، فَإِذَا دَخلت المَدِينَة فَأرهُم أَنَّك تُرِيد أَنْفسهُم، وَأَخبرهُم أَنَّ لاَ بَرَاءَة لهُم عِنْدَك وَلاَ عُذر حَتَّىٰ إِذَا ظَنُوا أَنَّك مُوقِع بِهِم فَاكفُف عَنْهُم... وَأرهب النَّاس عَنك فِيمَا بَيْن المَدِينَة وَمَكَّة وَآجْعَلها شَرَدات...»[٢].

وَدَعَا مُعَاوِيَة سُفْيَان بن عُوف، وقَالَ لهُ: «إِنِّي بَاعثُك بِجَيش كَثِيف ذِي أَدَاة وَجَلاَدة، فَالزَم لِيّ جَانب الفُرَات حَتَّىٰ تَمر بِهِيت[٣] فَتَقْطَعها؛ فَإِنْ وَجَدت بِهَا جُنداً فَأَغر عَلَيهم، وَإِلاَّ فَاْمضِ حَتَّىٰ تُغِير عَلَىٰ الأَنْبَار، إِنْ هَذِه الغَارَات يَا سُفْيَان عَلَىٰ أَهْل العِرَاق تُرْعب قُلوبَهم، وَتُفرح كلّ مَن لهُ هَوىٰ فِينَا مِنْهُم، وَتَدعو إِلينَا كلّ مَا خَاف الدَّوَائر، فَاْقْتل كلّ مَن لَقِيتَه مِمَّن هُو لَيْس عَلَىٰ مِثْل رَأيك. وَأَخْرِب كلّ مَا مَرَرت بهِ مِن القُرىٰ، وَأَحْرِب الأَموَال فَإِنَّ حَرْب الأَموَال شَبِيه بِالقَتل وَهُو أَوْجَع لِلقَلب»[٤].

---

(١) تَقدَّمت تَخْرِيجَاته.

(٢) أُنظر، الغَارَات: ٢ / ٦٠٠، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ٢ / ٧.

(٣) هِي بَلد عَلىٰ شَاطِىء الفُرات، وسُمِّيَت هِيت لأَنَّها فِي هُوَّة مِن الأَرْض. أُنظر، لِسَان العَرب: ٢ / ١٠٧، الغَرِيب لِابْن قُتَيبَة: ١ / ٤٧٧ و: ٢ / ٦٣.

(٤) أُنظر، الغَارَات: ١ / ٢٥ و٣٤٩ و: ٢ / ٣٩٥، أَمَالي الشَّيخ المُفِيد: ١٤٦، شَرح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد، تَحقِيق مُحَمَّد أَبُو الْفَضْل: ٢ / ٨٥ و ٨٧. وَجه مُعَاوِيَة سُفْيَان بن عَوف فِي سِتة آلاَف وَأَمرَه أَنْ يَقطع هِيت، ويَأتِي الأَنْبَار وَالمَدَائِن فَيوقع بِأَهلها. فَأَتىٰ سُفْيَان هِيت فَلم يَجْد فِيهَا أَحداً، ثُمَّ توجه إِلَىٰ الأَنْبَار، وَفِيهَا مَسلَحة تكُون خَمْسِمئة رَجُل، وَقَد تفرقُوا، وَلَم يَبق مِنْهُم إِلاَّ مِئتَان لأَنَّه كَان عَلَيهم ⟸

أَمَّا حلْم مُعَاويَّة فَقَد كَان يَضِيق عَنْ الضُّعفَاء الَّذِين لاَ حِيلَة لَهُم وَلاَ وَسِيلَة، كمَا رَأينَا فِي وَصيّته لجَلاَوزَته وَشَياطِينَه، وَيَتّسع للَّذِين يَخشىٰ خَطرَهُم عَلَىٰ عَرشهِ وَسُلطَانه، كحِلمه عَنْ جَاريَة ٱبْن قُدَامَة.

وَفَد جَاريَة عَلَىٰ مُعَاويَّة، فَقَالَ لهُ مُعَاويَّة:

أَنْتَ السَّاعي مَع عَليّ بن أَبي طَالب، وَالمَوقد النَّار فِي شِيعَتك تَجُوس قُرىٰ عَربيَّة تَسفك دمَاءَهم.

قَالَ لهُ جَاريَة: دَع عَنْك عَلِيّاً، فمَا أَبْغضنَا عَلِيّاً مُنذ أَحْببنَاه، وَلاَ غَشَشنَاه مُنذ صَحبنَاه.

قَالَ مُعَاويَّة: وَيّحك يَا جَاريَة، مَا كَان أَهوَنك عَلَىٰ أَهْلَك، إِذ سَمّوك جَاريَة.

فَقَالَ لهُ: أَنْتَ يَا مُعَاويَّة أَهوَن عَلَىٰ أَهْلَك، إِذْ سَمّوك مُعَاويَّة (مُعَاويَّة كَلبَة عَاويَة).

فَقَالَ لهُ: لاَ أُمّ لَكَ.

قَالَ جَاريَة: أُمّي وَلَدَتني. إِنَّ قَوَائم السُّيُوف الَّتي لَقينَاك بهَا فِي صفّين فِي أَيدينَا.

قَالَ: إِنَّك لتُهَدّدني.

قَالَ: إِنَّك تَملكنَا قَسرَة، وَلَم تَفْتحنَا عنوَة، وَلَكن أَعطينَاك عهُوداً وَموَاثِيق،

كُمَيْل، فَبَلغه أَنَّ قَوماً بِقِرْقِيسِيَا ـ وَقِرْقِيسِيَا: هِي بَلد عَلىٰ نَهْر الخَابُور، قُرب رُحبَّة مَالِك بن طَوق، عَلىٰ بُعد سِتَة فرَاسخ، وَعِنْدَ مَصب الخَابُور فِي الفُرَات، فَهِيَ فِي مُثَلث بَيْن نَهْر الخَابُور والفُرَات. أُنظر، مُعْجَم البُلدان: ٤ / ٣٢٨، مرَاصد الإِطِّلَاع: ٣ / ١٠٨٠ ـ يُرِيدُون الغَارة عَلىٰ هِيت فَسار إِلَيهِمْ..». أُنظر، الكَامِل فِي التَّأْرِيخ: ٣ / ١٨٩، شَرْح نَهْج ٱلْبَلاَغَة لِاِبْن أَبِي ٱلحَدِيد، تَحْقِّيق مُحَمَّد أَبُو الْفَضْل: ١٧ / ١٤٩.

فَإِنْ وَفيّت لنَا وَفيّنا، وإِنْ ترغَب إِلَىٰ غير ذَلِكَ فَقَد تَركنَا وَرَاءنَا رجَالاً مدَداً وَأَذرُعاً شدَاداً، وَأَلسنَة حدَاداً، فَإِنْ بَسَطتَ إِلينَا فتراً مِن غَدْرٍ دلَعنَا إِلَيك ببَاع مِن خَتْرٍ.

فَقَالَ لهُ مُعَاويَّة: لاَ أَكْثَر الله فِي النَّاس أَمثَالَكَ[1].

أَجل، لجَاريَة وَأَمثَاله كَان يَتّسع حِلْم مُعَاويّة، أَمّا لأَطفَال عُبَيد الله بن العَبَّاس، وَأَصحَاب حِجر بن عَدي، وأَهْل القُرىٰ الآمِنِين فَقَد ضَاق عَنْهُم حِلمَه، وَكَرَمه، وَدِينَه، وَضَمِيرَه.

وعَلَىٰ الشَّواهد عَلَىٰ حِلْم مُعَاويَّة سجُودَه «لله شُكرَاً» حِين بَلَغهُ مَوت الحَسَن آبن عَليّ ريحَانَة الرَّسُول، وَسيِّد شبَاب أَهْل الجَنَّة[2]. فَبَلغ ذَلِكَ عَبدالله بن عَبَّاس، وَكَان يَومئذٍ بالشَّام، فَدَخل عَلَيهِ، وَقالَ لهُ: يَا مُعَاويَّة بَلَغنِي الَّذي أَظهَرت مِن الفَرح، وَالسّرور لمَوت الحَسَن، أَمَا وَالله مَا سَدّ جَسَده حُفرتَك، وَلاَ زَاد نقصَان أَجله فِي عُمرك «ولَقَد مَات، وَهُو خَيرٌ مِنْكَ، وَلِئَن أُصبنَا بِهِ فَقَد أُصبنَا بمَن هُو خَيرٌ مِنْهُ جدّه رَسُول الله، فَيَجبر الله مُصِيبَته، وَخَلف عَلينَا مِن بَعْده أَحسَن الخِلاَفَة، ثُمَّ شَهق آبْن عَبَّاس، وَبَكىٰ، فَبَكىٰ مَن كَان حَاضرَاً.

فَقَالَ مُعَاويَّة: بَلَغني أَنَّه قَد تَرَك بَنِين صغَارَاً.

فَقَالَ آبْن عَبَّاس: كُلّنا كَان صَغِيرَاً فَكَبُر.

فَقَالَ مُعَاويَّة: كَم أَتىٰ لهُ مِن العُمْر؟

قَالَ آبْن عَبَّاس: أَمر الحَسَن أَعظَم مِن أَنْ يَجْهل أَحد مَولدَه (يُشِير إِلَىٰ أَنَّ مَولد الحَسَن كَان فِي سَنَة الأَحزَاب يَوْم كَان مُعَاويَّة وأَبُوه وَأَخُوه يُقَاتلُون رَسُول الله).

---

(١) أنظر، تَهْذِيب الكَمَال للحَافظ المَزّي: ٤ / ٤٨٣ ح ٨٨٦.

(٢) أنظر، مُرُوج الذَّهب: ٢ / ٣٠٥، الإِستِيعَاب: ١ / ٣٧٤، كفَايَة الطَّالب: ٢٦٨، مَقْتل الحُسَين للخوَارزمي: ١ / ١٤١ الفُتُوح لِابْن أَعْثَم: ٢ / ٣٢٣ هَامش رَقم «٣».

فَقَالَ لهُ مُعَاوِيَّة : أَصْبَحت سيِّد قَومك يَاْبن عَبَّاس مِن بَعْد الحَسَن ؟
فَقَالَ لهُ : أَمّا مَع وجُود الحُسَين فَلاَ .
فَقَالَ لهُ مُعَاوِيَّة : لله أَبُوك مَا اسْتَنبَأتُكَ إلَّا وَجَدتُك مُعداً[1] .

قَتل مُعَاوِيَّة الحَسَن الزَّكي ، وَكَبّر وَسَجد لله ، لأَنّه وفقَ للغَدْر بالإِمَام ، وَقَتل وَلَده يَزِيد الحُسَين ، وَوَضع رَأسه بالطّشت يَعْبث بِهِ بقَضِيب مَكتُوب عَلَيهِ « لاَ إِله إلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله »[2] . حَتَّىٰ إِذَا سَمع الأَذانْ نَهض ، وَصَلّىٰ بالنَّاس جَمَاعَة ! ....

هَكَذَا فَعَلوا بالأَمس ، وَهَكَذَا يَفعلُون فِي كُلّ عَصْر .
وَيَتّسع هَذَا البَاب لمُجلّدَات ، نَخْتَمه بالمُقَارنَة التَاليَة :
رَأىٰ عَبد المَلك الإِمَام زَين العَابدِين ، فَاسْتَعظم مَا رَأىٰ أَثَر السُّجُود
فَقَالَ لهُ : يَا أَبَا مُحَمَّد عَلاَمَ هَذَا الإِجْتِهَاد ؟ وَقَد سَبَق لَكَ مِن الله الحُسنىٰ ، وَأَنْت بضْعَة مِن رَسُول الله قَرِيب لاَ نَسَب وَكَيد السَّبب ، وإِنَّك لذُو فَضلٍ عَلَىٰ أَهْل بَيْتك ، وَذَوي عَصْرك ، ولَقَد أُوتِيت مِن الفَضل ، والعِلْم ، والدِّين ، وَالوَرع مَا لَمْ يُؤته مِثْلَك وَلاَ قَبْلَك إلاَّ مَن مَضىٰ مِن سَلفَك ، وَأَقبَل يُثني عَلَيهِ وَيُطرِيه :
فَقَالَ لهُ الإِمَام : كُلّمَا ذَكَرتَه وَوَصَفته فهُو مِن فَضل الله سُبْحَانَه وَتَوفِيقَه وَتَأييده فَأَين شُكره عَلَىٰ مَا أَنْعَم ؟ كَان رَسُول الله يَقف فِي الصَّلاَة حَتَّىٰ تَرم قَدَمَاه ، وَيَظمأ فِي الصَّوم حَتَّىٰ يَعْصَب فُوه ، فَقِيلَ لهُ يَا رَسُول الله أَلَم يَغْفر الله لَكَ مَا تَقدّم مِن ذَنْبك ، وَمَا تَأَخّر ؟ .

---

(١) أُنظر ، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة : ١ / ١٩٧ ، أَنسَاب الأَشرَاف : ١ / ٤٥٢ ، العِقد الفَرِيد : ٤ / ٣٦١ ، تَرجَمَة الإِمَام الحَسَن لِابْن عَسَاكر : ٢٣١ ، أَخبَار الدَّولَة العَبَّاسِيَّة : ٤٣ ، شَرْح نَهج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد : ١٦ / ١١ .

(٢) أُنظر ، أسد الغَابة : ٢ / ٢١ ، تَأرِيخ الطَّبري : ٤ / ٣٤٩ ، مناقب التِرمذي : ٥ / ٦٦٠ ح ٣٧٨٠ .

فَقَالَ: أَفلاَ أَكُون عَبداً شَكُوراً؟ عَلَىٰ مَا أَولىٰ وَأَبلىٰ، وَلهُ الحَمد فِي الْآخَرة وَالأُولىٰ.

ثُمَّ قَالَ الإِمَام لعَبد المَلك: وَالله لَو تَقَطّعت أَعصَابي، وَسَالت مُقلتَاي عَلَىٰ صَدري لاَ أَقُوم لله بشُكر عُشر العَشِير مِن نِعْمَة وَاحدَة مِن جَمِيع نِعَمه الَّتي لاَ يُحصيهَا العَادّون... وَالله لاَ يشغلَني شَيء عَنْ شُكره وَذِكرَه فِي لَيلٍ وَلاَ نهَار، وَلاَ سرّ وَلاَ عَلاَنيَة.

ثُمَّ بَكىٰ الإِمَام، وَبَكىٰ عَبدالمَلك، وَقَالَ: شتَّان بَيْنَ عَبدٍ طَلَب الْآخَرة، وَسَعىٰ لهَا سَعيهَا، وبَيْنَ مَن طَلَب الدُّنْيَا مِن أَين جَاءَته، مَالهُ فِي الْآخَرة مِن خَلاَق[١].

وَكمَا أَنَّ الإِمَام لاَ يَشغَله شَاغل عَنْ ذِكر الله وَذِكره فِي لَيلٍ وَلاَ نهَار، كَذٰلك خصُوم أَهْل البَيْت لاَ يَشغلهُم عَنْ مَعصيَة الله شَاغل فِي لَيلٍ وَلاَ نَهَار، يفسقُون وَيَفجرُون سرّاً وَعَلانيَة.

كَان عَبدالمَلك الَّذي وَصف نَفْسَه وأَهْلَه بقَولَه طَلَب الدُّنْيَا مِن أَين جَاءَته. كَان يَقُول: لاَ يَأمرني أَحد بتَقوىٰ الله إلاَّ ضَرَبتُ عُنْقَه[٢].

وَطَرب يَوْمَاً وَلدَه يَزِيد، وعِنْدَه جَاريتَان: سَلاَّمة القِس، وَحبَّابة، فكَان يَجْلس بيْنهُما إِحدَاهُما تَسقِيه، وَالأُخرىٰ تُغنِيه، وَانْتَشىٰ يَوْمَاً، وَهُو بَيْنَ هَاتَين.

فَقَال: دَعُوني أَطِير.

فَقَالت لهُ حَبَّابة: أَنَّ لنَا فِيكَ حَاجَة.

فَقَال: وَالله لأَطيرَنَّ.

---

(١) أُنظر، فَتْح الأَبوَاب لِابْن طَاووس: ١٧١، مُسْتَدرك الوَسَائل: ١ / ١٢٦ ح ١١، بحَار الأَنوَار: ٤٦ / ٥٦ح ١٠.

(٢) أُنظر، البدَايَة وَالنّهايَة: ٩ / ٦٨.

فَقَالت: عَلىٰ مَن تَخلف الأُمَّة ؟.

قَالَ: عَلِيك والله، وَقبّل يَدَها. وَخَرجت مَعَهُ حبَّابة إِلَىٰ نَاحيَة الأُردُن يَتْنزهَان، فَرَماهَا بِحَبة عِنَب فِي حَلقهَا، فَشَرقت وَمَاتت، فَآنكَّب عَلَيهَا يَشمُها وَيُقبلهَا، وَيَنظر إِليهَا وَيَبكي، وَأَبىٰ أَنْ يَدفنهَا إِلاَّ بَعْد ثَلاَثة أَيَّام[1].

وَكَان الوَلِيد بن يَزِيد حَفِيد عَبدالمَلك مُولعاً بالخَمر شَبّ عَلَيهِ وَنَشأ، فَعَمل حَوضاً فِي بُستَان، وَمَلأه خَمراً فكَان يَفْسق وَيَزني، ثُمَّ يُلقي بنَفسَه فِي حَوض الخَمر يَعبّ مِنْهُ، ثُمَّ يَخْرج إِلَىٰ الزّنىٰ وَالفِسق، إِلَىٰ أَنْ يَدخل وَقت فَيَلبَس العمَامَة، ويُؤم الجَمَاعَة. قَالَ المَسْعُودِي فِي مُروج الذَّهب، وَهُو يُتَرجم لهُ: «غَنَّاه آبْن عَائِشَة[2] صَوتاً فطَرب، فَقَال لهُ الوَلِيد: أَحْسَنت وَالله يَا أمري، أعد بِحَق عَبد شَمس، فَأَعَاد، فَقَال: أَعد بِحَق أُمَيَّة، فَأَعَاد... فَقَام الوَلِيد إِلَىٰ المُغني، فَأَكب عَلَيه، ولَمْ يَبق عُضو مِنْ أَعضَائه إِلاَّ قَبْله، وَأَهوىٰ إِلَىٰ إِحلِيله ليُقبله، فَضَمَّه المُغني بَيْنَ فُخذَيه، فَقَال لهُ الوَليد: لاَ والله حَتَّىٰ أُقبّله، وَمَا زَال بِهِ حَتَّىٰ قَبّله، وَأَعطَاه أَلف دِينَار، وَأَركَبه بَغله، وقَالَ: مَرَّ بِهَا عَلىٰ بسَاطي، فَفَعل، وَصَنع حَوضاً فِي بُستَان وَمَلأه خَمراً، فكَان يَسْبح فِيهِ مَع الفوَاحش، وَيَشرب مِنْهُ حَتَّىٰ يُبين فِيهِ النَّقص، وَنَزل يَوْماً عَلىٰ آبْنته، وقَالَ: مَنْ رَاقب النَّاس مَات غمَّاً»[3].

وكُلّ وَاحد مِن الأَئِمَة الأَطْهار هُو زَين العَابدِين، وكُلّ عدوّ لَهُم هُو يَزِيد.

---

(١) أنظر، آبْن الأَثِير حوَادث سَنَة خَمس وَمِئَة، الكَامل فِي التَّأرِيخ أَيضاً: ٥ / ١٢١، تَأرِيخ الطَّبري: ٥ / ٣٧٥، العِقد الفَرِيد: ٦ / ٦١، دُرر السِّمط فِي خَبر السِّبط: ١٢٣.

(٢) هُو أَوَّل عبَّاسي صُلب فِي الإِسلاَم، كمَا جَاء فِي الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٦ / ١٣٢، تأرِيخ الطَّبري: ١٠ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠، تأرِيخ دِمَشق: ٥٦ / ٤٥١.

(٣) أنظر، مُروج الذَّهب: ٣ / ٢٢٠. (مِنْهُ رحمه الله).

مُنَاظرَة المَأمُون مَع العُلمَاء[1]

قَالَ صَاحب «البحَار» فِي أَوَّل الجُزء الثَّالِث مِن كِتَاب الْإِيمَان:

أَنَّ صَاحب كِتَاب «البُرهَان» ذَكَر أَنَّ الخَلِيفَة العبَّاسي المَأمُون آختَار أَرْبَعِين عَالمَاً مِن الَّذِين يَفهمُون وَيُحسنُون الجوَاب، فَأَحضرهُم فِي مَجْلسَه «وَقَالَ لَهُمْ:

إِنِّي أُدِين الله عزَّ وجلَّ بأَنَّ أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبي طَالب هُو خَير الخَلق بَعْد رَسُول الله، وَأَولىٰ النَّاس، وَأَحقّهُم مِن بَعْده بالخِلاَفَة، فَمَاذَا تَقُولُون؟.

فَانْبرىٰ لهُ أَعْلَمهُم، وَهُو إِسحق بن حمَّاد، وَجَثَا عَلَىٰ رُكْبَتَيه، وَقَالَ لهُ:

لسْنَا نَعْرف مَا ذَكَرت مِن أَمر عَليّ «وَقَد دَعوتَنا للمُنَاظرَة، ونَحْنُ مُنَاظِرُوك عَلَىٰ ذَلِكَ.

فَقَالَ لهُ المَأمُون: تَسأَلني أَو أَسَألكَ؟.

فَقَالَ إِسحٰق: أَنَا أَسألكَ.

فَقَالَ المَأمُون: سَلْ مَا شِئْتَ.

قَالَ إِسحٰق: أَين دَلِيلُك عَلَىٰ دَعوَاك؟.

قَالَ المَأمُون: بَأي شَيء يَتفَاضل بَعْض النَّاس عَلَىٰ بَعْض؟.

قَالَ إِسحٰق: بالأَعمَال الصَّالحَة.

---

(١) المُنَاظرَة طَويلَة جداً وَقَد أَوْجَزتهَا بتَصرّف. (مِنْهُ ﷺ).

قَالَ المَأمُون: لَو أُفْتَرِض أَنَّ شَخصاً كَان أَفْضَل مِن صَاحبِهِ فِي عَهْد الرَّسُول، لأَنَّ عَمَلهُ أَجَل وَأَفضَل، ثُمَّ أَرَاد المَفضُول الَّذي كَان مُتَأخراً فِي عَهْد الرَّسُول، أَنْ يَلحَق بالفَاضِل، فَعَمل وَأَكثَر مِن الخَير بَعْد عَهْد الرَّسُول، فَهل يَستَطِيع اللّحَاق بالفَاضل الأَوَّل ؟.

قَالَ إسحٰق: كَلَّا، بكُلّ تَأكِيد. أَنَّ الأَفْضَل فِي عَهْد الرَّسُول لاَ يَلحَق أَبداً.

وَقَالَ المَأمُون: أَنَّ أَصحَابك الَّذِين أَخَذت دِينَك عَنْهُم، وَجَعلتهُم قُدوَة لَكَ قَد رَووا لعَليّ فَضَائِل، فَأنْسب هَذِهِ الفَضَائِل الَّتي يُسلّم بهَا أَصحَابك إِلَىٰ فَضَائِل غَيرَه، فَإِنَّ رَأَيتَ أَنَّهَا تَشْبَه فَضَائِل عَليّ، وَلَو مِن بَعِيد، فَقُل بأَنَّ غَيرَه خَير مِنْهُ وَأَفضَل.

ثُمَّ قَالَ المَأمُون: وَالآنْ يَا إِسحٰق، أَخبرني أَي الأَعْمَال كَانَت أَفضَل يَوْم بَعَث الله مُحَمَّداً، وَلَم يَكُن مَعَهُ أَحد ؟.

قَالَ إِسحٰق: الإِخلاَص بالشّهادَة، وَالسّبق إِلَىٰ الإِسْلاَم.

قَالَ المَأمُون: هَل عَلمتَ أَنَّ أَحداً سَبق عَلِيّاً إِلَىٰ الإِسْلاَم ؟.

قَالَ إِسحٰق: أَجل، أَنَّ عَلِيّاً سَبق إِلَىٰ الإِسْلاَم، وَلَكن عِندَما أَسلَم كَان حَدَثاً صَغِير السّن، وَأَسلَم غَيرَه مِن بَعْده، وَكَان كَبِيراً قَد تَكَامل عَقْلَه.

قَالَ المَأمُون: هَل أَسلَم عَليّ مِن تِلقَائهِ، أَو دَعَاه الرَّسُول إِلَىٰ الإِسْلاَم ؟.

قَالَ إِسحٰق: بَل دَعَاه الرَّسُول.

قَالَ المَأمُون: هَل كَانَت دَعوَة الرَّسُول لعَليّ بأَمرٍ مِن الله، أَو فَعَلهَا الرَّسُول دُون أَمر الله ؟.

قَالَ إِسحٰق: حَاشَا الرَّسُول أَنْ يَفعَل شَيئاً إِلَّا بأَمر الله وَمَرضَاته.

قَالَ المَأمُون: لَقَد أَمر الله نَبّيه أَنْ يَدعُو عَلِيّاً للإِسْلاَم، وَهُو يَعْلَم أَنَّه صَبي،

فَدَعَاه الرَّسُول إمْتثَالاً لمَرضَاة الله سُبْحَانَه، وَلَم يَدعُو أَحداً سوَاه مِن الصّبيَان، لأَنَّ الله لَم يَأمرَه بدَعوتهِم، لعِلمِهِ بأَنَّ الصّبي لاَ يُؤتَمن عَلَىٰ الدِّين، فَقَد يُؤمِن السَّاعة، ثُمَّ يَرتَد بَعْدهَا تَلبيَة لطَلب أَهلَه أَو غَيرهم. إذَنْ، لَقَد اختَار الله عَلِيّاً بدَعوَة الإِسْلاَم مِن بَيْنَ الصّبيَان ليُبَيّن فَضلَه عَلَىٰ النَّاس أَجْمَعِين، كَي يَعرفُوا مكَانَته وَعَظَمته، وأَنَّ هَذِهِ فَضِيلَة لَم يُشَاركَه بهَا أَحد، وأَنَّه لَمْ يُشرك برَبّهِ طَرفَة عَين. فَبهت إسحٰق وَلَم يَستَطع جوَاباً.

ثُمَّ سَأَلَه المَأمُون: أَي الأَعْمَال كَان أَفضَل بَعْد السّبق إِلىٰ الإِسْلاَم؟.

قَالَ إِسحٰق: الجِهَاد فِي سَبِيل الله.

قَالَ المَأمُون: صَدَقت، فَهل تَجد لأَحد مِن الجِهَاد مَا كَان لعَليّ! وَكَم كَان قَتلَىٰ يَوْم بَدْر؟ وَهُو أَوّل فَتْح وَنَصر للإِسْلاَم؟.

قَالَ إِسحٰق: وكَانُوا نَيّفاً وَستِين رَجُلاً مِن المُشركِين.

قَالَ المَأمُون: كَم قتَل عَليّ مِنْهُم؟.

قَالَ إِسحٰق: نَيّفاً وَعشرِين رَجُلاً، وَأَربعُون لسَائر النَّاس[1].

قَالَ المَأمُون: يَكْفي يَوْم بَدْر شَاهداً عَلَىٰ أَنَّ جهَاد عَليّ فَوق كُلّ جهَاد. وَلاَ أُطِيل عَلَيك فِي أَمر الجِهَاد بأَكثَر مِنْهُ.

وَلَكن أُرِيد أَنْ أَسالكَ يَا إِسحٰق عَنْ حَدِيث «أَنْتَ مِنّي بِمَنزِلَة هَارون مِن مُوسىٰ غَير أَنّه لاَ نَبيَّ بَعدِي» هَل تَروِيه[2]؟.

قَالَ إِسْحَق: نَعْم، أَروِيه جَيداً.

---

(١) تَقدَّمت تَخرِيجَاته.

(٢) تَقدَّمت تَخرِيجَاته.

قَالَ المَأمُون: أَنَّ هَارون كَان أَخَاً موسىٰ لأَبِيه وَأُمّه وَكَان نَبيّاً، وعَليّ لَيْس نَبيّاً، وَلاَ أَخَاً للنَّبيّ، إِذَنْ، مَا مَعْنىٰ قَوْل الرَّسُول: «أَنْتَ مِنّي بِمَنزِلَة هَارون مِن مُوسىٰ غَير أَنَّه لاَ نَبيَّ بَعدِي»؟.

قَالَ إِسحٰق: لَقَد أَرَاد النَّبيّ بقَولِهِ هَذَا أَنْ يُطَيِّب نَفْس عَليّ، لأَنَّه تَأَلَّم مِن قَوْل المُنَافقِين بأَنَّ الرَّسُول ٱسْتَخلفهُ ٱستثقَالاً لهُ.

فَٱبْتَسم المَأمُون مِن قَوْل إِسحٰق، وَقَالَ لهُ:

أَينَ أَنْتَ عَنْ كِتَاب الله؟ أَنَّ مَعْنىٰ الحَدِيث فِي القُرْآن بالذَات.

قَالَ إِسحٰق: وَكَيف ذَلِكَ؟.

قَالَ المَأمُون: أَنَّ الله أَخبَر عَنْ مُوسىٰ بأَنَّه قَالَ لأَخِيه: ﴿ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَاتَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[1]، وهكَذَا أَرَاد مُحمَّد أَنْ يَكُون عَليّ خَلِيفَته فِي قَوْمه، وأَنْ يُصلح شَأنهُم، وَلاَ يَتّبع أَهوَاءهُم.

قَالَ إِسحٰق: أَنَّ مُوسىٰ ٱستَخلف هَرون مُؤَقّتاً، لبَيْنما يَعُود مِن مُنَاجَاة رَبّه، وكَذٰلِك ٱسْتَخلف مُحَمَّد عَلِيّاً عَلَىٰ المَدِينَة لبيْنمَا يَعُود مِن غَزْوَته.

قَالَ المَأمُون: كَلَّا، لَيْس الأَمر كمَا ذَكَرت.

أَنَّ مُوسىٰ ذَهَب إِلَىٰ رَبّهِ وَحْدَه، وَلَم يَذْهَب أَحد مَعَهُ مِن قَومِهِ، فَٱستَخلَف هَرون عَلَيهِم، ومُحَمَّد ذَهَب مَعَهُ قَوْمه، وَلَم يَبق فِي المَدِينَة إِلاَّ ٱلنِّسَاء وَالصّبيَان، فَتَعيَّن أَنْ يَكُون عَليّ خَلِيفَة فِي قَوْم مُحَمَّد، كمَا كَان هَرون خَلِيفَة فِي قَوْم مُوسىٰ، وَقَد بَيَّن النَّبيّ ذَلِكَ بقَولِهِ إِلاَّ أَنَّه لاَ نَبِي بَعْدي، وَهَذَا يَكْشف بأَنَّ مُحَمَّداً قد ٱسْتَخلَف عَلِيّاً عَلَىٰ كُلّ حَال إِلاَّ النُّبوَّة، لأَنَّ مُحَمَّداً خَاتَم النَّبيّين، وَمَا كَان قَوْل

(١) ٱلأعرَاف: ١٤٢.

النَّبيّ ليبْطل أَبدَاً.

قَالَ العُلمَاء الحَاضرُون للمَأمُون: الحَقّ مَا تَقُوله، ونَحْنُ نَعْتَقده، وَفّقك الله[1].

وَسوَاء أكَانَت هَذِهِ المُنَاظرَة قَد حَصَلَت، أَم هَي مِن وَضع وَاضع، فَإِنَّ فِيهَا مِن العِلْم مَا يُعبّر عَنْ الوَاقِع، فَإِنْ لَم يَنطق بهَا مقَال فَقَد عَنْهَا لسَان الحَال.

(١) أنظر، بحَار الأَنوَار: ٦٩ / ١٤٠ ح ٢٧، إكمَال الدِّين وَتمَام النّعمَة: ٢ / ٣١.



الشِّيعَة

لَكي نَعْرف شِيعَة عَليّ عَلَينَا أَنْ نَعْرف أَوّلاً مَن هُو عَليّ ؟ أَمَّا المَعْرِفَة بشَخصّيَته فَلاَ تحتَاج إِلَىٰ الدَّرْس فِي المَعَاهد وَالجَامعَات، أَو قرَاءَة مَا أُلّف فِيهِ مِن المُجلّدَات، وَمَا عَلَىٰ الرَّاغب إِلاَّ أَنْ يَقرَأ كَلِمَة مِن كَلمَاته المَأثُورَة المَشهُورَة، فَسَيجدهَا كَافيَة وَافيَة فِي الدّلاَلَة عَلَىٰ عَظَمته، بالرَّغم أَنَّهَا كَعَظَمَة الكَون لاَ تَحدّها نهَايَة. وَهُنا مَوضع الإِعْجَاز.

وَحَسب الَّذِين لاَ يعرفُون الإِمَام أَنْ يقرَأوا قولَه:

« وَاللهِ لَوْ أُعْطِيتُ الأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلاَكِهَا، عَلَىٰ أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ، وَإِنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا. مَا لِعَلِيّ وَلِنَعِيمٍ يَفْنَىٰ، وَلَذَّةٍ لَا تَبْقَىٰ! نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ، وَقُبْحِ الزَّلَلِ. وَبِهِ نَسْتَعِينُ »[1].

يَا للحَنَان وَالرَّأفَة. يَا للعِلم وَالصُّدق... عَليّ يُقسِم بالله، وَهُو العَارف بهِ وَالصَّادِق مِن غَير أَيمَان: أَنَّه لَو خُيّر بَيْنَ أَنْ يَسْلب نَملَة قِشرَة شَعِيرَة لاَ شَعِيرَة، وَيَملك الكَون بشَمسهِ وَقَمرِهِ، بأَرْضهِ وَسمَائه، بإِنسَانهِ وَحَيوانه، بذَهَبهِ وَمَعدنهِ، وبَيْنَ أَنْ يَترك للنَّملَة قِشرتهَا، وَيُحرَم مِن كُلّ شَيء، بَل يَجر فِي القيُود والأَغلاَل

(١) أنظر، نَهج اَلبَلاَغَة: اَلخُطْبَةُ (٢٢٤).

لَاخْتَار الحِرمَان وَالآلاَم مَع العَدل، عَلَىٰ مُلك الكَون بأَسرِهِ مَع الظُّلم، وَأي ظُلم: سَلب قُشَيرَة صَغِيرَة لنَمْلَة حَقِيرَة؟.

أَنَّ فَنَاء عَليّ فِي جَنْب الله هَذَا الفنَاء أَخرَجه عَنْ أَفرَاد الْإِنْسَان العَاديِّين، وَجَعلهُ مَبدَأ وَعُنوَاناً للحَقّ، حَتَّىٰ أَصبَح ٱسمهُ مُرَادفاً لِاسم الحَقّ، وَمِن هُنا ٱنْقَسم النَّاس فِيهِ إِلَىٰ مُحبِّين وَمُبغضِين، تَمَاماً كمَا ٱنْقسمُوا فِي الحَقّ إِلَىٰ مُوَالِين وَمُعَاندِين.

سُئل الْإِمَام الصَّادِق: بمَاذَا صَار عَليّ قَسِيم الجَنَّة وَالنَّار؟.

فَقَالَ: لأَنَّ حبّه إِيمَان وَبُغضهُ كُفر، وَإِنّما خُلقَت الجَنَّة لأَهل الْإِيمَان، وَخُلقت النَّار لأَهل الكُفر[1].

وَكمَا بَلَغ الْإِمَام مِن التُّقىٰ والتَّضحيَة لأَجل الحَقّ أَقصىٰ مَا يُمكن أَنْ يَصل إِلَيهِ إِنْسَان كَذْلِك هُو فِي عِلمهِ، وَصِدقهِ، وَشجَاعتهِ، وَسمَاحتهِ بَلَغ مَرتبَة لَيس فَوقهَا إلاَّ الله والرَّسُول، وإِذَا كَان كَلاَمه «هُو دُون كَلاَم الخَالق وَفَوق كَلاَم المخْلُوق»؟! كمَا قِيل، فَكُلّ صفَاته كَذْلِك دُون ٱستثنَاء، وهَذِهِ النَّتِيجَة طَبِيعيَّة لشَخصيَته المُنْسجمَة المُتمَاسكَة، وإِذَا كَان مَعْنىٰ الْإِعْجَاز خَرق العَادَات فَإِنَّ كُلّ صِفَة مِن

(١) أُنظر، كَشْف الغُمّة: ١/ ٩٣، المَنَاقب للخوَارزمي: ٤٠ طَبعَة، جَمَاعة المِدرّسِين فِي قُم). وَقَرِيب مِنْهُ فِي صَحِيح مُسلم: ١/ ٨٦ح ١٣١، سُنن التِّرمذي: ٥/ ٦٠١، ح ٣٨١٩، و: ٨/ ١١٦كتَاب الْإِيمَان بَاب المنَاقب ح ٣٧٣٦، خصَائِص النّسائِي: ٨٣ح ٩٥ و٩٦، وفرَائِد السّمْطَين: ١/ ١٣٣ح ٩٥، تَأرِيخ دِمشق لِابْن عسَاكر: ٢/ ١٩٠ح ٦٧٤ وص ١٩٢ح ٦٧٩ وص ٢٠٢ح ٦٩٣ وص ٢٠٣ح ٦٩٤، بشَارة المُصْطَفىٰ: ٦٤ و١٤٨ و٧٦، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب: ٢٠٠، مَن هُم الزَّيدِيَّة، السَّيِّد يَحِيىٰ آبن عَبدالكَرِيم الفَضِيل: ٣١، فَتح البَاري: ٧/ ٥٧، مُسْنَد أَبِي يَعلىٰ: ١/ ٣٤٧، مُسْنَد أَحْمَد: ١/ ٩٥، و: ٦/ ٢٩٢، سُنن آبن مَاجه: ١/ ٤٢ح ١١٤، سُنن النِّسائي: ٨/ ١١٧، تَأرِيخ بَغدَاد: ٢/ ٢٥٥، و: ١٤/ ٤٢٦ الْإِستِيعاب: ٢/ ٣٧.

صفَاته خَارقَة للعَادَة.

هَذَا هُو الْإِمَام، فَمَن أَرَاد أَنْ يَنْتَمي إِلَيهِ، ويَكُون فِي عدَاد شِيعَته فَعَليهِ أَنْ يَقْتَدي بِهِ، أَو قُلّ عَلَيهِ أَنْ يَلتَزم الشُّرُوط الَّتي حَدّدهَا أَهْل البَيْت، وَٱعْتبَروهَا أَسَاساً للدّخُول فِي حِزبهِم، وَالْإِنْتسَاب إِلَىٰ شِيعَتهِم.

قَالَ الْإِمَام زَين العَابدِين: «أَبْغَض النَّاس إِلَىٰ الله مَن يَقْتَدي بسُنّة الْإِمَام، وَلاَ يَقْتَدي بأَعْمَاله»[1]. وَمحَال أَنْ يَكُون أَبْغَض النَّاس إِلَىٰ الله سُبْحَانَه، مِن شِيعَة أَحبّ الخَلق لَدَيه. وَقَالَ الْإِمَام الصَّادِق: «حَقّ عَلَىٰ كُلّ مُسْلِم يَعرفنَا أَنْ يُحَاسب نَفْسَه فِي كُلّ يَوْم وَلَيلَة، فَإِنْ رَأىٰ حَسنَة ٱستزَاد مِنْهَا، وإِنْ رَأىٰ سَيئَة ٱستَغفر مِنْهَا»[2].

وَقَالَ الْإِمَام البَاقر: «وَالله مَا شِيعَتنا إِلاَّ مَنْ ٱتّقىٰ الله... لَيس بَيْنَ الله، وبَيْنَ أَحد قَرَابَة... وَلسنَا نَتقرّب إِلَىٰ الله إِلاَّ بالطَّاعَة، فَمَن كَان لله مُطِيعاً فَهُو وَلِّينَا، ومِنْ كَان لله عَاصِياً فَهُو عَدوّنَا، وَلاَ تَنَال وَلاَيَتنَا إِلاَّ بِالعَمل وَالوَرَع»[3].

إِذَنْ الشِّيعيّ حقّاً هُو المُسْلِم القُرآني الَّذي يَحْمل رُوح أَبي ذّر، وَعمّار بْن يَاسر، وَإِلَّا فهُو شِيعي بالِاسم، وَكَفىٰ.

حِينَ يَذْهب الشِّيعيّ إِلَىٰ زيَارَة قَبر الإِمَام فِي النَّجف يَتّجه إِلَيهِ، ويَقُول:

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ٨ / ٢٣٤ ح ٣١٣، الخِصَال: ١٨ ح ٦٢، بحَار الأَنوار: ١ / ٢٠٧ و: ٦٧ / ٢٠٤.

(٢) أُنظر، تُحف العقُول: ٣٠١، بحَار الأَنوار: ٧٥ / ٢٧٩.

(٣) أُنظر، بحَار الأَنوار: ٧٥ / ١٧٥ ح ٢٨، حليَة الأَوليَاء: ٣ / ١٨٤، مُلحقَات إِحقَاق الحَقّ: ١٢ / ١٩٢، كَشف الغُمّة: ٢ / ١٣٣، نُور الأَبصَار: ٢٩٢، الكَافِي: ٢ / ٧٤ ح ٣، تُحف العُقول: ٢٩٥، عُيُون أَخبَار الرِّضَا: ١ / ٢٦٠ ح ٧، أَمَالي الشَّيخ الصَّدُوق: ٧٢٥ ح ٣، السَّرَائِر: ٣ / ٦٣٦، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٦ / ١٨٥ ح ٦، شَرْح الأَخبَار: ٣ / ٢٠٥.

«السَّلاَم عَلَيكَ يَا أَمِير المُؤْمِنين، وإِمَام المُتّقِين، وَقَائِد الغُرّ المُحَجلِين» فَإِذَا لَمْ يَكُن هَذَا القَائِل مِن أَهْل الإِيمَان وَالتّقوىٰ فَقد شَهد عَلَىٰ نَفْسَه بأَنَّ الإِمَام بَرِيء مِنْهُ ومِن أَعمَاله، تَمَاماً كَالَّذي يَقرَأ القُرْآن، والقُرْآن يَلْعَنه ـ كمَا جَاء فِي الحَدِيث ـ لأَنّه فاسد مُنَافق، والقُرْآن يَلْعَن الفَاسقِين وَالمُنَافقِين.

وَمِن الطَّرِيف أَنَّ بَعْض الَّذِين يَدخلُون البَرلمَان بِاسم التَّشيُّع زُوراً وَبُهتَاناً لاَ يَقف عِند الدّعوىٰ بأَنّه شِيعي، لأَنَّ مَأمُور الإِحصَاء كتَب فِي هَوِيَته «مُسْلِم شِيعي» اعتمَاداً عَلَىٰ شهَادة المُخْتَار وَالنَّاطُور، بَل يَزْعَم أَنَّه يُمثّل الطَّائفَة الشِّيعيَّة، وَيَحتَج بهَا كُلّمَا أَرَاد السَّلب وَالنّهب، كَأَنَّ مَذْهَب التَّشيُّع قَائِم عَلَىٰ الفُوضىٰ، وَالظُّلم، وَالفسُوق وَالفجُور، وَالتَّحرِيض عَلَىٰ إِغتيَال الأَبْريَاء، كمَا فَعلَ وَيَفعَل هَذَا «الآثِم» الَّذي يَزْعَم التَّمثِيل عَنْ الشِّيعَة. وَأُرَاهن إِذَا كَان يَعْرف شَيئاً عَنْ مَذْهَب التَّشيُّع، أَو يَستَطِيع أَنْ يَعد أَسمَاء أَئِمّة الشِّيعَة الإِثني عَشر عَلَىٰ التَّرتِيب، بَل أُرَاهن إِذَا كَان قَد صَام يَوْماً وَاحداً، أَو أَدّىٰ فَرِيضَة وَاحدَة، أَنّه يَسخَر مِن المُصلِّين وَالصَّائمِين، وَممَّن يُدِين بالحُبّ وَالوَلاَء للنَّبيّ وأَهْل بَيْتَه. وَبالرَّغم مِن كُلّ ذَلِكَ يَصبح نَائبَاً وَوزِيرَاً بِاسم الشِّيعَة، وَيَقتل الشِّيعَة بِاسم الشِّيعَة، ومِن قَبله نَكَث يَزِيد بن مُعَاويَّة ثَنَايَا الحُسَين بقَضِيب كُتب عَلَيهِ: «لاَ إِله إِلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله صلى الله عليه وآله»[1].

وَمُنذ انْتَسب هَذَا وَأَمثَاله إِلَىٰ الشِّيعَة أَصبحُوا لُقمَة نَادرَة لكُلّ سَائِغ، وَصَدق عَلَيهِم قَوْل الإِمَام: «لاَ تَنْفك هَذِهِ الشِّيعَة حَتَّىٰ تَكُون بمَنزلَة المَاعز، لاَ يَدري الخَابس ـ أَي الآخذ ـ عَلَىٰ أَيّها يَضع يَدَه، فَلَيْسَ لَهُم شَرف يُشرفُونه، وَلاَ سنَاد

(١) أنظر، أُسد الغَابة: ٢ / ٢١، تأرِيخ الطَّبري: ٤ / ٣٤٩، مناقب التّرمذي: ٥ / ٦٦٠ ح ٣٧٨٠.

يَستَندُون إِلَيهِ فِي أُمورهِم،[1] أَي بَلغُو مِن الضَّعف حدّاً أَصْبَحوا مَعَهُ كقَطِيع المَاعز المُعدّ للذَّبح، يَأخذ الجَزّاز مِنْهُ مَا يَشَاء، حَيْث لاَ رَاعي يَمْنَعه وَلاَ زَعِيم يَردَعه.

وَقَالَ أَيضاً: «كَأَنّي بكُم تَجُولُون جَولاَن الإِبْل تَتبَّعُون مَرعىٰ، وَلاَ تَجدُونهَا يَا مَعْشر الشِّيعَة»[2].

صُور مِن الإِبْل وَالمَاعز يَرسمهَا سَيّد الأَوْلِيَاء للشِّيعَة لاَ تَخْتَلف فِي شَيء عمَّا هُم عَلَيهِ الآنْ. أُنظر إِلَىٰ الشِّيعَة فِي كُلّ مَكَان فَهل تَجد لَهُم قَائِداً يَعْمَل بوَحي مِن حَلاَل الله وَحرَامه؟!. هَل تَسمَع صَوتاً لمُتَزعّم أَو مُتقدّم إِلاَّ بدَافع مِن أَهوَائه وَسَفه أَبنَائه؟! فَإِنْ تَولّىٰ أَحدهُم الرِّيَاسَة الدِّينيَّة آستحَال فِي حقّه أَنْ يُفكّر بضَعف الطَّائفَة وبُؤسهَا وَمُستَقبل أَبْنَائهَا، وأَنْ يَقُوم بأَي عَمَل للتَّخفِيف عَنْهَا وَتَحسِين حَالها، لأَنَّ هَذَا سيَاسَة، وَلاَ يَنْبَغي لرَجُل الدِّين التَّدخل بشَيء مِن السِّيَاسَة، وَيَحصر كُلّ هَمّه وَآهتمَامه بكَثرَة المُقلدِين والأَتبَاع، وَبأَيّة وَسِيلَة تَأتِيه الحقُوق والأَموَال؟ ومِن أَين؟ وَإِنْ تَولّىٰ الرِّيَاسَة الزَّمنيَة أَضَاف إِلَىٰ سَيئَاته سَيئَات بَعْضهَا فَوق بَعْض. فَلاَ بَدع إِذَنْ إِذَا أَصبَح الشِّيعَة ضَالَة تَجُول وَلاَ تَهْتَدي إِلَىٰ خَير، وَمَاعزاً تُسَاق إِلَىٰ المَسلَخ!.

لَقَد لاَقىٰ الشِّيعَة أَلوَاناً مِن التَّنكِيل والإِضْطهَاد مُنذ عَهْد الأُموِيِّين إِلَىٰ آخر عَهْد العُثمانيِّين، حَتَّىٰ إِذَا ذَهَب هَؤْلاَء، وَسَيطَر الإِسْتعمَار الغَربي مِن بلاَد العَرْب كَان نَصِيب الشِّيعَة مِن ظُلمهِ وَبَغيه أَكْثَر مِن نَصِيب أَيَّة طَائفَة مِن الطَّوَائف، وَبَعْد أَنْ وَلّي الأَنجلِيز وَالفَرنسيُون، وَآستَقلت البِلاَد العَرَبيَّة بَقيت حقُوق الشِّيعَة نَهباً لمَن

(١) أُنظر، بحَار الأَنوَار، المُجلّد الثَّالِث عَشر، بَاب «مَا وَرَد عَنْ الإِمَام فِي المَهدي» «مِنْهُ ﷺ».

(٢) أُنظر، المَصْدَر السَّابق.

يَشَاء، وَبخَاصّة فِي لُبنَان.

جَاء الرَّئِيس الأَوّل سَنَة(١٩٤٣م) فقرّب بَعْض زُعمَاء الشِّيعَة، وَأَبْعَد آخَرين فَلَم تَنل الطَّائفَة حقُوقها، ثُمَّ جَاء الثَّاني فَأَبعَد القَرِيب وَقرّب البَعِيد، فكَانَت الحَال أَدهىٰ وَأَمر. وَرَدَدّنا مَع الشَّاعر[١]:

يَالَيت جَور بَنِي مَرْوَان عَادَ لنَا ... وَعَدل بَنِي العَبَّاس فِي النَّار

ثُمَّ جَاء الثَّالِث، وَأَعلَن سيَاسَة الحَيَاد وَعَدم الإِنْحيَاز، وَلَكن مَا زَال المُتَشيِّع يَنْشد الحَقّ فَلاَ يَجدهُ، لَقَد مَرَرنا بكُلّ عَهْد، وَالحَال هِي الحَال. إِذَنْ هُنَاك سرّ... أَنَّه فِي الدَّاخل لاَ مِن الخَارج... أَنَّه الدَّاء الَّذي وَصَفه الإِمَام «لَيْس لَهُم شَرِيف يَلوذُون بهِ، وَلاَ سنَاد يَستَندُون إِلَيهِ فِي أُمورهِم»[٢].

وَصَدَق شَيخنَا الشّبيبي:

أَيُّها المُصْلِح مِن أَخلاَقنَا ... أَيّها المُصْلِح الدَّاء هُنا

* * *

إِنّنا نَجْني عَلَىٰ أَنْفسنَا ... حِين نَجْني ثُمَّ نَدعُو مَن جَنىٰ؟

---

(١) أنظر، المُجدِي فِي أَنسَاب الطَّالِبين: ٧٤، المَحَاسن وَالمَسَاوي: ٢٤٦، الشّعر وَالشُّعرَاء: ٤٨٤، نَظرِية الإِمَامَة لدَىٰ الشِّيْعَة الإِثنِي عَشرِية، تَحلِيل فَلسَفي لِلعَقِيدة، الدُّكتور أَحْمَد مَحْمُود صُبحي: ٣٨٢، دَار النَّهضَة العَربِيّة.

(٢) أنظر، بحَار الأَنوَار، المُجلّد الثَّالِث عَشر، بَاب «مَا وَرَد عَنْ الإِمَام فِي المَهدي» «مِنهُ ﷺ». وَالكَافي: ٨/٢٦٣ ح ٣٧٩، بحَار الأَنوَار: ٥١/١١٤ ح ١٣، غَيبَة النّعمَاني: ١٩١ ح ١.

مَولد الْإِمَام وَأَوْلَادَه

ولَادَة الْإِمَام:

وُلد عَليّ فِي قَلْب البَيْت الحَرَام بمَكّة يَوْم الجُمُعَة (١٣) رَجَب بَعْد عَام الفِيل بثَلاَثِين سَنَة[١]، وأَبُوه عَمّ الرَّسُول[٢]، وأُمّه بِنْت عَمّ وَالدَه[٣]، وَكَان النَّبيّ يُسمّي السَّنَة الَّتي وُلد فِيهَا الإِمَام سَنَة الخَير، وَسنَة البَركَة، وَكَان يُوجرَه اللَّبن عِندَ شُربه، وَيَصب عَلَيهِ المَاء وَقت غَسله، وَيُحرك مَهده عِندَ نَومَه، وَيُنَاغِيه فِي يَقظَته، وَيَحملهُ عَلَىٰ صَدْرَه[٤].

كُنَاه وَألقَابَه:

سَمَّتهُ أُمّه بِاَسم أَبِيهَا، وَسمَّاه أَبُوه عَلِيّاً[٥]، وَكَان الحَسَن والحُسَين فِي حيَاة

---

(١) تَقدَّمت تَخريجَاته. وأُنظر، فَتْح البَاري بشَرْح البُخَاري: ٨ / ٧١ الطَّبْعَة (١٩٩٥م)، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة لِاِبْن الصَّبَاغ المَالكِي: ١ / ١٧٤، بِتَحقِّيقنَا، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطّاب: ٣ / ٣٣٢، كنُوز الدَّقَائق: ١٨٨، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ٤٨٣، أُسد الغَابَة: ٤ / ٣١.

(٢) أُنظر، أَمَالي الشَّيخ الصَّدُوق: ٧٠٨، مَعَاني الأَخْبَار: ٦١، منَاقب آل أَبي طَالب: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٣) أُنظر، المعَارف: ٢٠٣، يَنَابِيع المَودّة: ١ / ٤٦٧ هَامش ٨، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِاِبْن الصَّباغ المَالكي: ١ / ١٧٣، بِتَحقِّيقنا.

(٤) أُنظر، كَشف الغُمّة: ١ / ٦٠، السِّيرَة الحَلبيَّة: ١ / ٢٦٨، خَصَائِص الوَحي المُبِين: ٢٥.

(٥) أُنظر، مُسْلِم فِي صَحِيحَه: كتَاب فَضَائِل الصَّحَابَة بَاب فَضَائِل عَليّ عليه السلام: ٣ / ١٤٤٠ بأَسَانِيد مُتعدّدة

الرَّسُول لاَ يُنَادِيَانه « يَا أَبَانَا » لأَنَّهُما لاَ يَران أَباً إِلاَّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله ، فَلمَّا قُبض جَدّهُما نَاديَا الإمَام بـ(يَا أَبَاه).

أَمَّا أَلقَابَه فَلاَ يَبلغهَا الإحصَاء ، مِنْهَا أَمِير المُؤْمِنِين ، وَيَعسُوب الدِّين ، وَالمُرتَضىٰ ، وَأَخُو الرَّسُول ، وزَوّج البَتُول ، وَقَاتل الفَجرَة ، وَقَسِيم الجَنَّة والنَّار ، وَصَاحب اللُّوَاء ، وَسيِّد العَرْب ، وَمَا إِلَىٰ ذَاكَ[1] .

وفِيهِ [illegible] عليه السلام :

أَنَا الَّذي سَمّتني أُمّي حَيدَرة كَلِيث غَابَات كَرِيه المَنظرَه
أُوفِيهِمْ بالصَّاع كِيل السَّندرَه

ورواه أَبو نَعِيم فِي حلية الأَوْليَاء : ١ / ٢٦ و ٦٢ ، أَحمَد بن حَنْبل فِي مُسْنَده : ١ / ٩٩ و ١٣٣ و ٣٢٠ الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ : ٢ / ٨٠ ق ١ و ١١٠ ، والإسْتِيعَاب لِإبْن عبدالبرّ : ٢ / ٤٥٠ ، كَنز الْعُمَّال للمُتقي الهِندِي : ٥ / ٢٨٣ و ٢٨٤ ، و : ٦ / ٣٩٤ و ٣٩٥ ، و : ١٥ / ١٠١ ح ٢٩١ الطَّبعة الثَّانِيَة ، الرِّيَاض النَّضرة للمُحبّ الطَّبَرِيّ : ٢ / ١٨٥ و ١٨٧ و ٢٥٤ الطَّبعة الثَّانِيَة و ٢٦٩ طَبعة الثَّانِيَة ، ومُسْنَد الطَّيَالسِي لأَبي دَاود : ١٠ / ٣٢٠ ، وتَأرِيخ بغدَاد للخَطِيب البَغدادي : ٨ / ٥ ، صَحِيح اَبن مَاجه : ١٢ ، وتَأرِيخ الطَّبَرِيّ : ٢ / ٣٠٠ بطَرِيقين برِوَاية بُريدة الأَسْلَمِي طَبْعَة الإسْتِقَامَة ، و : ٣ / ١١ طَبْعَة دَار المعَارف .

ورواه الهَيتمِي فِي مَجْمَع الزَّوائد : ٦ / ١٥٠ و ١٥١ و : ٩ / ١٢٤ و ٢٢٢ ، صَحِيح التِّرمِذي : ١ / ٢١٨ ، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين : ٣ / ٣٨ و ١٢٣ و ٤٣٧ وصَحّحه فِي الطَّبعة الأُولَىٰ أفست و ١٢٥ . وفرَائد السِّمْطَين : ١ / ١٥٤ و ٢٥٣ / ١٩٦ و ٢٦١ / ٢٠١ و ٢٦٠ و ٢٥٩ ح ٢٠٠ و ٢٠٠٢ ، و ٣٤٥ ح ٢٦٨ وح ٢٥٠ .

ورواه الطَّبرانِي فِي الْمُعْجَم الْكَبِير : ٦ / ١٨٧ / ٥٩٥٠ طَبْعَة بَيرُوت و : ٢ / ١٠٠ من الْمُعْجَم الْصَّغِير أُسد الغَابَة لِإبْن الأثِير : ٤ / ٩٨ ، المنَاقب لِإبْن المغَازلي : ١٧٦ و ١٨١ / ٢١٦ و ٢١٧ و ٢٢١ ، تَأرِيخ الإِسْلاَم للذَّهبي مُجلّد المغَازي : ٤١٠ ، المُصَنَّف لِإبْن أَبي شَيبة : ١٢ / ٦٣ / ١٢١٢٩ و ٧١ / ١٢١٤٩ ، ذَخَائِر الْعُقْبَىٰ : ٨٦ و ٨٧ ، المنَاقب للخوَارزمي : ١٠٣ طَبْعَة النّجف و ١٧٢ / ٢٠٧ و ٢٣٨ طَبْعَة الحيدرِية و ٧٢ برِوَاية اَبن عبّاس .

(١) أُنظر ، فَضَائِل الخَمْسَة مِن الصِّحَاح السِّتة » فِي الجُزء الثَّانِي ـ عَن اَبن حَجر فِي إِصَابته : ٧ / ١٦٧

أَمّا أَمِير النَّحْل فَقَالَ صَاحب البحَار فِي آخر المُجلّد الثَّالِث: رُوي أَنَّه وجُد فِي غَار نَحل، فَلَم يَطق أَحد الوصُول إِلَيهِ، لشّدَته، فَقَصدَه عَليّ، وَاستَخرج مِنْهُ عَسَلاً كَثِيراً؛ فسمّاه الرَّسُول أَمِير النَّحْل[1].

طَبْعَة سَنَة (١٨٥٣ هـ) بِكَلكتا وَ«الاِسْتِيعَاب» لِابْن عَبد البرّ: ٢ / ٦٥٧ طَبْعَة سَنَة (١٣٣٦ هـ) بِحَيدر آبَاد وَأُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٥ / ٢٨٧ طَبْعَة سَنَة (١٢٨٥ هـ) بِمَصر، نَقل عَنْهُم وَعَن غَيْرِهم: «إِنَّ رَسُول الله ﷺ قَالَ: «عَليٌّ يَعْسُوب الْمُؤْمِنِين، وَالْمَال يَعْسُوب المُنَافِقِين».

أُنظر، الْمُعْجَم الكَبِير: ٦ / ٢٦٩ ح ٦١٨٤، تَأْرِيخ مَدِينة دِمشق: ٤٢ / ٤٣، شَرح النَهْج لِابْن أَبي الْحَدِيد: ١٣ / ٢٢٨، بِشَارة المُصْطَفىٰ: ١٤٠، لِسَان المِيزَان: ٣ / ٢٨٣، يَنابِيع المَوَدَّة: ٨٢ و ١٢٩، الْإِصَابَة: ٧ / ٢٩٤ و ٣٥٤ ح ١٤٠٧٨، كَنز العُمَّال: ١١ / ٦١٦ ح ٣٢٩٩٠، مِيزَان الْإِعتدَال: ٢ / ٢١٢، أَرْجَح المطَالب لعُبيد الله الأَمرتسري: ٢٣، مَجمَع الزَّوائد: ٩ / ١٠٢، المُصَنَّف: ٧ / ٥٠٣ و: ٨ / ٣٥٠، الآحَاد وَالمثَاني: ١ / ١٤٩، شَرح نَهج الْبَلاَغَة لِابن أَبي الْحَدِيد: ٤ / ١١٧، نُظم دُرر السِّمْطَين: ٨٢، إِكمَال الكَمَال: ٧ / ١٢٧، كَنز العُمَّال: ١٣ / ١٤٤، أُسد الغَابَة: ٤ / ١٨، تَهذِيب الكَمَال: ٢٠ / ٤٨٠، جوَاهر المطَالب فِي مَنَاقب عَليّ بن أَبي طَالب لِابْن الدِّمَشقِي: ١ / ٣٨، المُسترشد فِي الإِمَامة لُمحمّد ابن جَرِير الطَّبَرِيّ: ٣٥٤، مَنَاقب أَمِير الْمُؤْمِنِين لُمحمّد بن سُليمان الكُوفِي: ١ / ٢٦٣ و ٢٩٤، مَنَاقب آل أَبِي طَالب: ٣ / ٢٥، ذَخَائِر العُقْبَىٰ: ٥٨، مَنَاقب أَهْل الْبَيْت: ٤٠، الاِسْتِيعَاب بِهَامش الْإِصَابَة: ٣ / ٤٦، و: ٤ / ١٧٤٤ ح ٣١٥٧، مُسْنَد البَزار: ٩ / ٣٤٢ ح ٣٨٩٨، أَمثَال الحَدِيث: ١ / ٦٨، الْبَيَان وَالتَّعرِيف: ٢ / ١١٠ و ١١١، فَيض القَدِير: ٤ / ٣٥٨، سَير أَعْلاَم النُّبلاء: ٢٣ / ٧٩، مِيزَان الاِعْتدَال فِي نَقد الرِّجَال: ٣ / ٤ ح ٢٥٩ و ٩٣ ح ٤٣٠٠، لِسَان المِيزَان: ٢ / ٤١٣ ح ١٧٠٤ و: ٣ / ٢٨٢ ح ١١٩٠، العِلل المُتنَاهِية: ١ / ٢٤٠ ح ٣٨٣، كَشف الخفَاء: ١ / ٢٨٨ ح ٥٩٦.

فَهُو أَمِير الْمُؤْمِنِين، وَيَعْسُوب الدّين وَالمُسْلمِين، وَمُبِير الشّرك وَالمُشرِكين، وَقَاتل النّاكثِين وَالقَاسطِين وَالمَارقِين، وَمولىٰ الْمُؤْمِنِين، وَشَبه هَارون، وَالمُرتضىٰ، وَنَفس الرَّسول، وأَخوه، وَزَوج البَتُول، وَسَيف الله المَسلُول، وَأَبُو السِّبطين، وَأَمِير البَررة، وَقَاتل الفَجرة، وَقَسِيم الْجَنَّة وَالنَّار، وَصَاحب اللّواء، وَسيّد العَرب، وَخَاصف النَّعل، وَكَاشف الكُرب، وَالصِّدّيق الأَكْبَر، وَأَبُو الرّيحَانتَين، وَذو القَرنَين، وَالهَادي، وَالفَاروق، وَالدّاعي، وَالشّاهد، وَبَاب المَدِينة، وَالوَلي، وَالوَصي، وَكَشّاف الكُرب، وَقاضي دَين الرَّسُول، وَمُنجز وَعده... إلخ.

(١) أُنظر، بحَار الأَنوَار: ٣٥ / ٥٦ ح ١١، كَشف الخفَاء: ١ / ١٩٧ ح ٥٩٦، شَرْح الأَخْبَار: ٣ / ٣٦١.

أَزْوَاجه وَأَولاَدَه:

تَزوّج فَاطِمَة، وَهُو ٱبْن خَمْس وَعشرِين سَنَة، وَهي بِنْت عَشرَة[1]. وُلدَت فَاطِمَة بمَكّة بَعْد النُّبوَّة بخَمس سنِين[2]، وَزوّجه إيَّاها الرَّسُول فِي رَمضَان مِن

(١) أنظر، مِيزَان الإعتدَال: ٢ / ١٣١، كَنز العُمّال: ٦ / ٢١٩ و: ١٢ / ٩٨ح ٣٤١٦٦،، ذَخَائر العُقبىٰ: ١٢٣، جوَاهر العِقدَين: ٢ / ٢١٨، الفَضَائل لأحمد: ٢ / ٦٢٤ / ١٠٦٨، الصَّواعق المُحرقَة: ١٦٠، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ / ٢٠٩، مَجمع الزَّوَائد: ٩ / ١٣١.

(٢) أُنظر، مَطَالب السُّؤول فِي مِنَاقب آل الرَّسُول: ٢١٠، وكَذٰلِك زُبدة المقَال فِي فَضَائِل الآل: (مَخْطُوط وَرق ٩٦ فِي النّسَخة تَحت رَقم ٣٠٣). وَقَد ٱختَلفت المصَادر التَّأريخِية فِي ولاَدتها ووَفَاتها، وَفِي عُمْرهَا الشَّرِيف. وَفِي المنَاقب لِابْن شَهرآشُوب: ٣ / ٣٥٧ عَن جَابر بن عَبدالله قَالَ: وُلِدت فَاطِمَة بمَكَّة بَعد النُّبُوَّة بِخَمس سِنِين وبَعد الإِسرَاء بثَلاث سِنِين فِي الْعِشْرِين مِن جُمادَىٰ الْآخِرَة، وَأقَامت مَع أبِيهَا بمَكّة ثمَاني سنِين، ثُمّ هَاجرت مَعهُ إلىٰ الْمَدِينَة فزوّجها مِن عَليّ بَعد مَقدمهَا الْمَدِينَة بِسنتِين أوَّل يُوم مِن ذِي الحِجّة، وَرُوي أنّه كَان يُوم السّادس، ودَخل بهَا يوم الثّلاثاء لستٍّ خَلون مِن ذِي الحجّة بَعد بَدْر. وَهٰذَا هُو الصّحيح لأَنّ مُعظم روَايَات أَهْل الْبَيْت عليهم السلام تُويد ذٰلِكَ.

وجَاء فِي أَمَالي الشّيخ الصّدوق: ٣٥٣، ودَلاَئِل الإِمَامَة لِابْن جَرِير الطَّبَرِيّ: ١٠ طَبع النّجف، ورُوضة الوَاعِظِين: ١٢٤، ومدِينة المعَاجز: ١٣٥، ومصبَاح المُتهَجد: ٥٥٤، والمصبَاح للكفَعمي: ٢٧٠، وَالْإِقبَال: ٦٢٣، وَإعلاَم الورَىٰ: ٩٠ أَنَّ وِلاَدتها فِي الْعِشْرِين مِن جُمادَىٰ الْآخِرَة.

وجَاء فِي أصول الكَافِي بهَامش مرآة الْعُقُول: ١ / ٣٨١ (و ص ٤٥٩ طَبْعَة أُخرىٰ)، والمنَاقب لِابْن شَهْرآشوب: ٢ / ١١٢ (و: ٣ / ٣٥٧ طَبْعَة آخر النّجف) ودَلاَئِل الْإِمَامَة: ١٠ وَإعلاَم الوَرىٰ: ٩٠، وَرَوضَة الوَاعظِين: ١٢٤، وَكَشف الغُمّة: ١٣٥ طَبْعَة الحَجر أنّ وِلاَدتها بَعد النُّبُوَّة بِخَمس سنِين.

وَفِي مصبَاح المُتهجد: ٥٥٤، وَتقوِيم المُحسنَين: بَعد المَبعث بسنتِين. وَفِي المُسْتَدرَك لِلْحَاكِم: بَعد المَبعث بسَنَة.

وَجَاء فِي رَوضة الوَاعظين: ١٢٤، وَالمنَاقب لِابْن شَهْرآشُوب: ٢ / ١١٢ (و: ٣ / ٣٥٧ طَبْعَة آخر) أَنّها وِلدَت بَعد الْإِسرَاء بِثلاَث سِنِين. وأُنظر، البحَار: ٤٣ / ٢ و ٤ نَقلاً عَن أَمَالي الشّيخ الصّدوق: ٣٧٢، وعُيُون أَخبَار الرّضا: ١ / ٩٣ ح ٢، والْعِلَل: ١٨٣ / ٤ و ٥، وتَفْسِير عَليّ بن إبْرَاهِيم: ٣٤١ ح ٦، وعُيُون المُعجزَات: ح ١١، وإقبَال الأَعْمَال: ٦٢٣ ح ١٢ و ١٣.

السَّنَة الثَّانِيَة للهِجرَة، وَبَنىٰ بهَا الْإمَام فِي شَهر ذِي الحِجّة مِن السَّنَة ذَاتها[1]، وَتُوفّيت وَلهَا مِن العُمْر ثمَاني عَشْرَة سَنَة، وَخَمسَة وَسبعُون يَوْمَاً[2].

وجَاء فِي الحَدِيث «لَو لَمْ يَخْلق الله عَلِيّاً مَا كَان لفَاطِمَة كُفء»[3].

↔ وَفِي مُقاتل الطَّالبيين: ٥٩ قَالَ: وكَانَ مَولد فَاطِمَة عليها السلام قَبل النُّبوَّة وقُرَيْش حِينئذٍ تَبني الكَعبَة، وكَانَ تزوّيج عليّ بن أَبي طَالب إيّاها فِي صَفر بَعد مَقدم رَسُول الله صلى الله عليه وآله الْمَدِينَة، وبَنىٰ بهَا بَعد رجُوعه من غَزْوَة بَدْر، وَلهَا يَوْمَئِذٍ ثمَان عَشرة سَنَة. وأُنظر، الْإصَابَة: ٨ / ١٥٧، وطَبقَات آبن سَعد: ٨ / ١١. وفِي ينَابيع المَودَّة: ٢ / ٥٧ نَقلاً عَن الْإصَابَة: ٤ / ٣٧٧ قَالَ: وكَانَتْ وِلادَة فَاطِمَة بَعد البِعْثَة وَهِي أَصْغَر بنَاته صلى الله عليه وآله وأحبّهنّ إليه.

(١) أُنظر، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ / ١٨٣، تَأرِيخ بَغدَاد: ٤ / ١٢٩، أُسد الغَابَة: ١ / ٢٠٦، الصَّواعق المُحرقَة: ١٠٣، كَنز العُمّال: ٦ / ١٥٣، و: ٥ / ٩٩، المُعجَم الصَّغِير: ١ / ٣٧، مَجمع الزَّوَائد: ٩ / ٢٠٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٨ / ١٤، خَصَائص النَّسائي: ٣١، الفِرْدَوْس بمَأثُور الخِطَاب: ٣ / ٣٧٣ ح ٥١٣٠، ذَخَائر العُقبىٰ: ٦٢، الْإستيعَاب: ٤ / ٣٧٨، تَأرِيخ آبن كَثِير: ٥ / ٣٢١، تَأرِيخ الخَمِيس: ١ / ٤٠٨.

(٢) آختُلف فِي وَفَاة الصِّدِّيقَة عَلىٰ أَقوَال. أُنظر، المنَاقب للخوَارزمي: ١ / ٨٣، الْإصَابَة: ٤ / ٣٨٠، مقَاتل الطَّالبِيين: ٣١، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٨ / ١٨، المِلل وَالنِّحل: ١ / ٥٧، لسَان المِيزَان: ١ / ٢٩٣، فرَائد السّمطَين: ٢ / ٣٦، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٤ / ١٩٣، إثبَات الوَصيّة للمَسعُودي: ٢٣، صَحِيح البُخاري: ٢ / ٣٩، و: ٥ / ١٧٧، صَحِيح مُسْلم: ٢ / ٧٢، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ٦ / ٤٩ و ٥٠، و: ١٦ / ٢١٤ و ٢١٨، أُسد الغَابَة: ٥ / ٥٢٤، الْإستِيعَاب: ٢ / ٧٥١، مُسْنَد أَحمَد: ٦ / ٤٦١، الْإصَابة: ٤ / ٤٧٨.

(٣) أُنظر، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي: ٢٧، مَنَاقب آبن شَهرآشُوب: ١ / ٩٣، بِشَارة المُصْطَفىٰ: ١٣٦، كَنْز الحَقَائِق: ١٣٣، الفِرْدَوْس لأَبي شجَاع الدَّيلمي: ٣ / ٣٧٣ ح ٥١٣٠ مَجْمَع الزَّوَائد: ٩ / ٢٠٤، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٨ / ٢٠، الْإِصَابَة: ١ / ٣٧٤، المُعْجَم الكَبِير: ٤ / ٣٤ ح ٣٥٧١، المُعْجم الصَّغِير: ١ / ٣٧، يَنَابِيع المَودّة: ٤٣٦، مُحَاضرَات الأُدبَاء للرَّاغب الْإصبهَاني: ٤ / ٤٧٧، خَصَائِص النَّسائي: ٣١ وَغَيرهُم كَثِير.

أُنظر، الكَافِي: ٥ / ٥٦٨ / ٥٤، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي: ١ / ٤٣، وَعُيُون أَخبَار الرِّضا: ١ / ١٧٧ / ٣ و ٤، و: ٢ / ٥٩ ح ٢٢٦ و: ٢٦ / ١٢، وَصَحِيفَة الرِّضا: ١٨.

وَوَلدت لهُ الحَسَن والحُسَين ، وزَيْنَب الكُبرىٰ ، وزَيْنَب الصَّغْرَىٰ المُكنَّاة بأُمّ كُلثُوم[١] .

وَتَزوّج بَعْدَهَا بِنسَاء كَثِيرَات ، مِنْهُنَّ :

١ ـ أُمَامَة بِنْت أَبِي العَاص ، وَأُمّها زَيْنب بِنْت رَسُول الله ، وَوَلدَت لهُ مُحَمَّداً الأَوسَط ، قُتل فِي كَربُلاَء[٢] .

٢ ـ خَولَة الحَنْفِيَّة ، وَولدت لهُ مُحَمَّداً الأَكْبَر المَعْرُوف بِآبن الحَنْفِيَّة[٣] .

---

(١) أُنظر ، تَأرِيخ الطَّبري : ٤ / ١١٩ ، تَذكرة الخوَاصّ : ٥٧ ، النَّعِيم المُقِيم لِعترَة النَّبأ العَظِيم ، الشَّيخ العَلاّمة شَرف الدِّين أَبي مُحَمَّد عُمر بن شُجَاع الدِّين العَارف المُتوفّىٰ سَنَة (٦٤٦ هـ) : ٢٢٩ ، بِتَحقِيقنَا ، الهِدَايَة الكُبرَىٰ : ٤٠٧ ، أَنسَاب الأَشرَاف : ٢ / ١٨٩ المَعَارف : ٢١٠ ، مِيزَان الإِعتدَال : ١ / ١٣٩ ، الكَامل فِي التَّأرِيخ : ٢ / ٤٠٠ ـ ٤٤١ ، و : ٣ / ٣٩٧ ، الإِصَابة : ٣ / ٤٧١ ، لسَان المِيزان : ١ / ٢٦٨ ، دَلاَئل الإِمامَة : ١٣٤ ، تَأرِيخ اليَعقُوبي : ٢ / ٢١٣ .

(٢) أُمَامَة بِنْت أَبي العَاص بِنْت زَيْنَب بِنْت رَسُول الله صلى الله عليه وآله تَزَوَّجهَا بَعْد مَوت خَالتهَا فَاطِمَة البَتُول ، أُنظر ، البدَاية وَالنّهاية : ٦ / ٣٩٠ ، الطَّبقَات الكُبرىٰ : ٨ / ٢٣٣ ، الإِصَابة : ٣ / ٤٧١ و : ٧ / ٢٠٩ ، جوَاهر المَطَالب فِي مَنَاقب الإِمَام عَليّ : ٢ / ١٢٢ ، النَّعِيم المُقِيم لِعترَة النَّبأ العَظِيم : ٢٢٩ ، بِتَحقِيقنَا ، تَأرِيخ الطَّبري : ٤ / ١١٨ ، الهِدَايَة الكُبرَىٰ : ٤٠٧ ، أَنسَاب الأَشرَاف : ٢ / ١٨٩ ، المَعَارف : ٢١٠ ، مِيزَان الإِعتدَال : ١ / ١٣٩ ، الكَامل فِي التَّأرِيخ : ٣ / ٣٩٧ ، لسَان المِيزان : ١ / ٢٦٨ ، دَلاَئل الإِمامَة : ١٣٤ ، تَأرِيخ اليَعقُوبي : ٢ / ٢١٣ ، تَذكرَة الخوَاصّ : ٥٧ .

(٣) أُنظر ، أَنسَاب الأَشرَاف : ٢ / ٢٠٠ ، خَولَة بِنْت جَعْفَر بن قَيس بن مَسْلَمَة بن عُبَيْد بن ثَعلبَة بن يَربُوع بن ثَعلبَة مِن الدّوَل بن حَنِيفَة وبِالجِيم . تَأرِيخ دِمَشق : ٥١ / ٦٦ ح ١٠ ، الأَنسَاب : ٢ / ٢٠١ حِيث قَالَ : أغَارت بنُو أَسد بن خُزَيْمَة علىٰ بنِي حَنِيفَة فَسَبوا خَوله بِنْت جَعْفَر ثُمّ قَدِموا بِهَا المَدِينَة فِي أَوّل خِلاَفة أَبي بَكر فَبَاعُوها مِن عَليّ ، وبَلغ الْخَبَر قَومهَا فَقَدموا المَدِينَة عَلىٰ عَليّ فَعرفُوها ، وأَخبرُوه بِمَوْضِعها مِنْهُم فأَعْتَقها ، وأَمهَرها ، وَتَزوّجها فَولدت لهُ مُحَمَّداً آبْنِه ، وَقَد كَان قَالَ لرَسُول الله صلى الله عليه وآله : أَتَأذن لِي إِنْ وُلد لِي بِأَنْ آسمّيه بِآسمك ، وأكنّيه بِكُنيتك ؟ فَقَالَ : نعم ... ، وَالدُّرر النَّظيم في مناقب الأَئِمَّة اللّهاميم : ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ، مَوسُوعَة الإِمَام عَليّ : ١ / ١١٥ ـ ١٢٢ .

٣ ـ أُمّ حَبِيبَة بِنْت رَبيعَة وَلدت لهُ عُمَر وَرُقيَّة[١].

٤ ـ أُمّ البَنِين الكِلاَبيَّة، وَلدَت لهُ العَبَّاس، وجَعْفَراً، وَعَبد الله، وعُثْمَان، قُتلُوا فِي كَربُلاَء[٢].

٥ ـ لَيلىٰ الدَّارميَّة، وَلدت مُحَمَّداً الأَصْغَر المُكني بِأَبي بَكْر، وَعَبد الله، قُتلاَ فِي كَربُلاَء[٣].

٦ ـ أَسْمَاء بِنْت عُمَيس، وَلَدت لهُ يَحْيىٰ، وَعَونَاً[٤].

---

(١) أنظر، شَرْح الأَخبَار: ٣/١٨٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٥/١١٧، مَنَاقب أَمِير المُؤمِنِين: ٢/٤٩، كَشف الغُمّة: ٢/٦٧، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/١١٨، الهِدَايَة الكُبْرىٰ: ٤٠٧، أَنسَاب الأَشرَاف: ٢/١٩٢ المَعَارف: ٢١٠، مِيزَان الإِعتدَال: ١/١٣٩، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٣/٣٩٧، الإِصَابة: ٣/٤٧١، لسَان المِيزان: ١/٢٦٨، دَلاَئل الإِمَامَة: ١٣٤، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢/٢١٣، تَذكرَة الخوَاصّ: ٥٧.

(٢) أنظر، أُمّ البَنِين بِنْت حزَام بن رَبيعَة أَخي لَبِيد بن رَبيعَة الشَّاعر، وَأَخُوهَا مَالِك بن حزَام الَّذي قُتل مَع المُختَار بِالكُوفَة. أنظر، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٣/٢٠، تَأرِيخ خَلِيفَة: ١٧٨، المُعْجَم الكَبِير: ٣/١٠٣ ح ٢٨٠٣، الأَخبَار الطّوَال: ٢٥٧، الثِّقَات لِابْن حَبَّان: ٢/٣١، مَنَاقب أَمِير المُؤمِنِين للكُوفي: ٢/٤٩، ذَخَائر العُقبىٰ: ١١٧، مَجمَع الزَّوَائد: ٩/١٩٧، إِقبَال الأَعمَال: ٣/٧٤، المَزَار: ١٤٩، عُمدَة الطَّالب: ٣٥٦، الفُصُول المُهمَّة لِابْن الصَّبَاغ المَالكي: ١/٦٤٧، بِتحقِّيقنَا. أَنسَاب الأَشرَاف: ٢/١٩٢، مَقْتل أَمِير المُؤمِنِين عليه السلام لِابْن أَبي الدُّنيَا: الوَرق ٢٤٨.

(٣) أُنظر، المَقَاتل: ٩٠، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/١١٨ و: ٦/٨٩، المَعَارف: ٢١٠، الكَامِل فِي التَّارِيخ: ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١، أَنسَاب الأَشرَاف: ٢/١٩٢، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٥/١١٧ طَبعَة بَيرُوت، مَقْتل أَمِير المُؤمِنِين لِابْن أَبي الدُّنيَا، إِثبَات الوَصيَّة: ١٢٥، تَأرِيخ أَهْل البَيْت:: ٩٥.

(٤) أُنظر، الفُصُول المُهمَّة لِابْن الصَّبَاغ المَالكي: ١/٦٤٨، بِتَحقِّيقنَا، أَنسَاب الأَشرَاف: ٢/١٩٢، مَقْتل أَمِير المُؤمِنِين عليه السلام لِابْن أَبي الدُّنيَا: الوَرق ٢٤٨، الإِرشَاد للشَّيخ المُفِيد: ١/٣٥٤، وَبحَار الأَنوَار: ٤٢/٧٤، تَذكرَة الخوَاصّ: ٣٢، مقَاتِل الطَّالِبيِّين: ٨٩، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/١١٨، المَعَارف لِابْن قُتَيبَة: ٢١١.

٧ ـ أُمّ مَسعُود الثَّقْفِيَّة، وَلَدت أُمّ الحَسَن، وَرَملَة[1].

وَتَزوّج غَير هَؤْلاَء، وَرُزق مِنْهُنَّ بنَاتًا، وَهُنَّ: نَفِيسَة، وَأُمّ هَانِىء، وَرُقيَّة الصُّغرىٰ، وَأُمّ الكِرَام، وَجُمَانَه، وَأُمَامة، وَأُمّ سَلمَة، وَمَيمُونَه، وَخَدِيجَة، وفَاطِمَة[2].

وَمَجمُوع أَوْلاَده (٢٧) مِنْهُم (١٤) ذَكَراً، وَالبَاقي أُنَاث. وكَان عِنْدَه يَوْم ٱستشهَاده ٱثْنتَان وَعُشرُون، مِنْهُنَّ (٤) زَوّجَات، و (١٨) أُمّهَات أَوْلاَد[3].

صِفَة الإِمَام:

كَان رَبعَة لَيْسَ بِالطَّوِيل، وَلاَ بِالقَصِير، أَسمَر الوَجه، أَصلَع، يَحفّ الشّعر

---

(١) أنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٦/ ٨٩ لَكن فِي: ٤/ ١١٨ مَنْشُورَات الأَعلَمي بَيرُوت المُقَابلَة عَلىٰ طَبعَة بَريل بِمَدينَة لَيدن سَنَة (١٨٧٩م): قَال الطَّبري: وَتَزوّج عليه السلام لَيلىٰ ٱبْنة مَسعُود بن خَالد بن مَالِك بن رَبعي بن سَلمىٰ بن جَنْدل بن نَهْشل بن دَارم بن مَالِك بن حَنْظَلة بن مَالك بن زَيد بن مُنَاة تَمِيم فَوَلَدت لهُ عُبَيدالله، وَأَبَا بَكر فَزَعم هِشَام بن مُحَمّد أَنّهُما قُتلاَ مَع الحُسَين بِالطَّفّ. أُنظر، المَقَاتل: ٩٠، المَعَارف: ٢١٠، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، أَنْسَاب الأَشرَاف: ٢/ ١٩٢

(٢) أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/ ١١٩، أَنْسَاب الأَشرَاف: ٢/ ١٩٣، مَقْتَل أَمِير المُؤمِنِين لِابن أَبي الدُّنيَا (مَخطُوط): وَرَق ٢٤٩، شَرح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ٢/ ٧١٨، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ٢/ ٧٦ و ٧٧، الدُّرر النَّظِيم فِي مَنَاقب الأَئِمّة اللَّهامِيم: ٤٢٩.

(٣) أُنظر، ذَخَائر العُقبىٰ فِي مناقب ذَوي ٱلْقُرْبَىٰ، لُمحبّ الدّين أَحْمَد الشّهير بالُمحبّ الطّبري: ٢٥٧، عُيُون الأَثر، لأَحْمَد بن سَيّد النَّاس: ١/ ١٣٢، بُغيَة الطَّالب فِي ذِكر أَولاَد عَليّ بن أَبي طَالب، السَّيِّد مُحَمَّد بن طَاهر بن حُسين بن أَبي الغَيث الحُسيني المَعرُوف بِأَبن بَحر اليَمني المُتوفّىٰ عَام (١٠٨٦هـ). مَخطُوط، صَفوَة الصَّفوة، لأَبِي الفَرج عَبدالرَّحمَن بن عَليّ الجَوري، الأَنوَار فِي توَارِيخ الأَئِمّة الأَطهَار، لإِسمَاعِيل بن عَلي بن إِسحَاق بن أَبي سَهل بن نُوبَخت، تَأرِيخ الطَّبري: ٤/ ١١٩، تَذكرة الخوَاصّ: ٥٧، الكَامل لِابْن الأَثِير: ٢/ ٤٠٠ ـ ٤٤١.

بالصَّلع [١]، كَأَنَّه إِكلِيل، رَقِيق الحَاجبَين مَع طُول فِيهمَا وَآمتدَادَه، أَسوَد العَينَين فِي سعَة تُزَيّن لحيَته وَوَجْهه وَصَدرَه، حَسَن الوَجْه، وَاضح الشَّاشَة، أَغيَد كَأَنّ عُنقهُ إِبرِيق فضّة [٢]، عَرِيض الصَّدر، طَويل الظَّهر، كَبِير البَطن [٣]، مُستوي المَتن حَتّىٰ كَأَنّه قطعَة وَاحدَة لاَ مَفَاصل فِيهَا، غَلِيظ الكَفّين، ضَخم الأَعْضَاء لَيْس عَلَيهما كَثِير اللَّحم، لاَ يَستبين عَضدَه مِن سَاعدَه، عَبل الذّرَاعَين، عَظِيم المِرفقَين، وَالكَعبَين، وَالرُّكبتَين، رَقِيق السَّاقَين [٤].

قَالَ المُغِيرَة بن شُعبَة: «كَان عَليّ عَلىٰ هَيئَة الأَسَد، غَلِيظ مِنْهُ مَا آستَغلَظ، دَقِيقٌ مِنْهُ مَا آستَدق» [٥].

وكَانَت مِشيَته كمِشيَة رَسُول الله ﷺ، وَكَان إِذَا أَقدَم عَلَىٰ حَرْبٍ هَروَل لاَ يَلوي عَلَىٰ شَيء، وَكَان يَرفَع الفَارس بِيَد وَاحدَة، وَيَجلد بِهِ الأَرْض مِن غَير جُهد وَعنَاء [٦]،

(١) أنظر، المُعْجم الكَبِير: ١ / ٦٥، تَأرِيخ دِمَشق: ٤٤ / ١٩، تَأرِيخ اليَعقُوبي: ٢ / ١٦١.

(٢) أنظر، ذَخَائِر العُقبىٰ: ٥٧، تهذِيب التَّهذِيب: ٧ / ٢٩٧، تَهذِيب الكَمَال: ٢٠ / ٤٨٩، الإِستِيعَاب: ٣ / ١١٢٣، أُسد الغَابة: ٤ / ٣٩، أَنسَاب الأَشرَاف: ١٢٦، المُعْجَم الكَبِير: ١ / ٩٤ ح ١٥٨، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٣ / ٢٦، مَجمَع الزَّوَائد: ٩ / ١٠١.

(٣) أنظر، أَنسَاب الأَشرَاف: ١٢٦، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٣ / ٢٧، الغَارَات: ٢ / ٧١٥.

(٤) أنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٤ / ١١٧، المعَارف: ٢١٠، الإِصَابة: ٤ / ٢٦٩، الكَامل فِي التَّأرِيخ: ٢ / ١٧٢، تَأرِيخ الخُلفَاء: ١١٣، المنَاقب للخوَارزمي: ٤٥، أَنسَاب الأَشرَاف: ٢ / ١١٦ و ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٥، الطَّبقَات الكُبرىٰ: ٣ / ٢٦، المعَارف: ٢١٠، صَفوَة الصَّفوة: ١ / ١١٩، الرِّيَاض النَّضرَة: ٢ / ٢٠٢، النَّعِيم المُقِيم لعِترَة النَّبأ العَظِيم، مُحمّد بِن عَبد الوَاحد المُوصليّ: ١٧١، بِتَحقِّيقنَا.

(٥) أنظر، شَرْح الأَخبَار: ٢ / ٤٢٨ ح ٧٧٤، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ٣ / ٩١، بحَار الأَنوَار: ٣٥ / ٢ ح ١.

(٦) أنظر، الخَطِيب البَغدَادي فِي تَأرِيخه: ١٣ / ١٩، الفَخر الرَّازي فِي تَفْسِيره الكَبِير: ٣٢ / ٣١، آبن أَبي

وَإِذَا أَمسَك بذرَاع إِنْسَان ٱحْتَبست أَنفَاسه[١]، وَكَان لاَ يُبَالي بَحرٍّ وَلاَ بَردٍ، فَرُبَّما لَبَس ثيَاب الصَّيف فِي الشّتَاء، وَثيَاب الشّتَاء فِي الصَّيف[٢].

ٱلْحَدِيد فِي شَرح النَّهج أيضاً: ١٩/ ٦١، الإِيجي فِي شَرح المواقف: ٦١٧، السِّيرة الحَلَبِية بهَامش السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢/ ٣٢٠، نهَاية الْعُقُول فِي دَرَاية الأُصُول: ١١٤، تَأرِيخ دِمشق تَرجمة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ١/ ١٥٥، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ٢٥٥ ح ١٩٧، هَامش تَأرِيخ دِمشق: ١٥٥، شوَاهد التّنزِيل: ٢/ ١٤ ح ٦٣٦، المنَاقب للخوَارزمي: ١٦٩ ح ٢٠٢ و ٥٨، هدَاية المُرتاب: ١٤٨، كَنز الْعُمَّال: ٦/ ١٥٨ الطَّبعَة الأُولَىٰ، الدُّر المنثُور: ٥/ ١٩٢.

تَأرِيخ بَغدَاد: ١٣/ ١٩، مَقتل الحُسَيْن للخوارزمي: ٤٥، تَلخيص المُسْتَدرَك: ٣/ ٣٢، السِّيرة الحَلبِية ومَعَهَا هامش السِّيرَة النَّبَوِيَّة: ٢/ ٣٢٠، المِعيار وَالموَازنة: ٩١، حيَاة ٱلْحَيَوان الْكُبْرَىٰ للدّميري: ١/ ٢٣٨ طَبْعَة مِصْر عَام ١٣٠٦ هـ، المَطبعَة المَشرفِية، عليّ بن أَبي طَالب بَقِية النُّبُوَّة: ١٤٥ طبع مِصر عَام ١٣٨٦ هـ، مَطْبعَة السُّنَّة المُحمّدية، الإِمَام عَليّ أسد الله وَرَسُوله: ٢٨، الإِمَام عَليّ رَجل الإِسْلاَم المُخلد لِعَبد المَجِيد لُطفي: ٧٥، خَاتم النَّبِيين لمحَمّد أَبُو زُهره: ٢/ ٩٣٨.

(١) أنظر، نَهج البَلاَغَة: الحِكْمَة (٣١٨): «قِيلَ لَهُ بِأَيِّ شَيْءٍ غَلَبْتَ الأَقْرَانَ؟) فَقَالَ عليه السلام: «مَا لَقِيتُ رَجُلًا إِلَّا أَعَانَنِي عَلَىٰ نَفْسِهِ». وَمَا عُرف عَن بَطل فِي العَالَمْ إِلاَّ كَان مَغلُوباً حِيناً، وَغَالباً حِيناً، إِلاَّ عَليّ فَهُو الغَالب أَبداً وَدَائماً، وهَذَا مِنْ خَصَائِصه ومِنْهَا أَيضاً، أَنْ العَرب يَفْخرُون بِأَنَّ قَرِيبهُم قُتل بِسَيف عَليّ، وَيَجْعلُون مِنْ هَذَا دَلِيلاً عَلىٰ أَنَّ صَاحبهُم بَارز عَلِيّاً، وهُو المَوت الَّذِي لاَ بُدَّ مِنْهُ.

أُنظر، فَضَائِلُ الإِمَامِ عَلِيّ عليه السلام عِلْمُه ـ جُودُه ـ شَجَاعتُه صَلاَتُه ـ بَلاَغَتُه ـ حُرُوبُه وَغَيرُ ذَلِك مُحَمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة، بتَحقِّيقنَا.

(٢) أُنظر، المُعجَم الأَوسط: ٢/ ٣٨١ ح ٢٢٨٦، تهذِيب الكمَال: ٣/ ٤٥٣ ح ٦٠٢، الثّقات لِابْن حبّان: ١/ ٤٤، الرِّيَاض النَّضرة: ٢/ ١٨٩، السُّنن الكُبرىٰ: ٥/ ١٥٢ ح ٨٥٣٦، مَجمع الزَّوائد: ٩/ ١٢٢، خَصَائص أَمِير المُؤمنِين للنَّسائي: ١٢٨، مصبَاح الزُّجاجة: ١/ ٢٠، سُنن أبن مَاجه: ١/ ٤٣ ح ١١٧، مُسْنَد أَحمَد: ١/ ٩٩ ح ٧٧٨ و ١١١٧، فَضَائل الصّحابة لأَحمد: ٢/ ٥٦٤ ح ٩٥٠، الأَحَادِيث المُخْتَارة: ٢/ ٢٧٥، تَذكرَة الخوَاصّ: ٤١، السِّيرَة الحَلبِية بِهَامش السِّيرة النَّبوِيَّة: ٢/ ٢٧، الفُصُول المُهمَّة فِي مَعرفَة الأَئِمَة لِابْن الصَّباغ المَالكي، بِتَحقِّيقنا: ١/ ٢٩٦.

الفَهارِس الفَنيّة العامّة

فهرس الآيات

الآيـة	رقمها	الصفحـة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا﴾	٥٧	٥٩
﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾	٣٢	٥٩
﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾	٦٠	٤٧
﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾	٣٠	٥٩

فاطر

﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾	١٩	٨٢
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	٣٢	٢٥١
﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾	٤٣	٥٩

الصافات

﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾	٢٤	٢٥٢

الزمر

﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ﴾	٢٢	٢٥٠

غافر

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	٦٠	١٣١
﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾	٢٨	١٣٣

فَهْرَس الأَحَادِيث

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَـة
كَيف بِكَ إِذَا أَخرجُوك مِن مَكَانك هَذَا، مُشِيراً إِلَىٰ قصّته مع عُثْمَان	٢٢٦
أَين المَال الَّذي ٱستَودَعته زوّجَتك أُم الفَضل	٢٢٧
أَوَّل أَهْل بَيتي لحُوقاً بِي، وَنِعم السَّلف أَنا لَكَ	٢٢٧
وَيْحَ ٱبن سُمَيَّة لَيسُوا بِالَّذين يقتلُونك إِنَّما تَقْتُلُه الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ	٢٢٧
إِنَّ عَمَّاراً مُلئَ إِيمَاناً إِلىٰ مُشاشِه	٢٢٨
هَؤُلَاء الّذين نُقَاتلهُم أكُفّار هُم؟ فَقَالَ عليّ عليه السلام مِن الْكُفْر هَربوا	٢٢٩
أمَا إِنَّك ستُقَاتل عَلِيَّاً، وَأَنْتَ لهُ ظالمٌ	٢٣٠
إِذَا بَلَغ بَنُو أَبِي العَاص ثَلاَثِين رَجُلاً ٱتّخذُوا دِين الله دَغلاً	٢٣٠
بأَنَّ كِسرىٰ قَتَله وَلَده شيرَويه	٢٣١
مَن سَرّه أَنْ يَنظر إِلىٰ رَجُل سَبقه بَعْض أَعضَائه إِلىٰ الْجَنَّة فَلينظُر	٢٣١
أُذَكركُم الله فِي أَهْل بَيتِي	٢٣١
يُوشَك أَنْ يَنْحَسر الفُرَات عَنْ كَنْز مِن ذَهَب	٢٣٢
سَيتقَارب الزَّمَان، وَيَنقص العَمَل	٢٣٢
تَتقَارب الأَسوَاق، وَتَتقَارب الأَزمَان	٢٣٢
وَالَّذي نَفْسي بِيَدَه، لاَ تَقُوم السَّاعَة حَتَّىٰ تُكلّم السّباع النَّاس	٢٣٢
سَيكُون قَوْم يَأكلُون بأَلسنَتهِم كَمَا تَأكُل البَقر مِن الأَرْض	٢٣٣
سَيرىٰ النَّاس أُموراً يَتفَاقم شَأنّها فِي نفُوسهِم يَتَساءلُون بَيْنَهُم	٢٣٣
سَتَكُون مَعَادن يُحضّرهَا أَشرَار النَّاس	٢٣٣
أَرَاذل النَّاس	٢٣٣
تَتقَارب الأَسوَاق وَيَظهَر الرِّبَا وَتَتعَامل النَّاس بالْغَيْبَة وَالرَّشا	٢٣٤

فَهْرَس المَصَادر

١. الْقُرْآن الْكَرِيم، كِتَاب الله تَبَارَك وتَعَالىٰ الحَيّ القَيُّوم.

حَرْف الْألف

٢. الْإِبانة عَن أُصُول الدِّيَانة، لِابْن بَطّة الفَلكي، دِمَشق، الطّبعة الأُولىٰ.

٣. الْإِبانة عَن أُصُول الدِّيَانة، لأَبي الحَسن عَليّ بن إِسمَاعِيل الأَشعَريّ، طَبعَة القَاهرَة ١٣٥٩ هـ، وَطَبعَة مَكْتَبة دَار البَيَان دِمَشق ١٤٠١ هـ.

٤. الْإِتحَاف بِحُبّ الأَشرَاف، للشَّبرَاويّ الشّافِعيّ (ت ١١٧٢ هـ ق)، تَحقِيق: مُحَمّد جَابر، المَطبعَة الهِندِية العَربِية ١٢٥٩ هـ وَطَبعَة ـ مَصْر ١٣١٣ هـ وأُعيد طَبعَه فِي ـ إيرَان ١٤٠٤ هـ

٥. إِسعَاف الرَّاغِبين فِي سِيرة المُصْطَفىٰ وَأَهل البَيْت الطَّاهِرِين (بهَامش نُور الْأَبصَار)، للشَّيخ مُحَمّد بن عَليّ الصَّبان، طَبع العُثمَانِية.

٦. إِرشَاد السَّارِي عَلىٰ صَحِيح البُخَاري، لأَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَبي بَكْر بن عَبدالمَلك القَسطلاَني الأَصل المَصْري، الشَّافعي، طَبْعَة المَطْبَعة المَيمَنِيَّة عَام (١٣٢٥هـ).

٧. الأَخْبَار الطّوَال، لأَحمَد بن دَاود الدّينوريّ (أَبُو حَنِيفَة ت ٢٨٢ هـ) تَحْقِّيق: عَبدالمُنعم عَامر. طَبْعَة دَار المَسِيرة ـ بَيْرُوت، طَبْعَة دَار إِحيَاء الكُتُب

العَرَبِية سَنَة (١٩٦٠ م).

٨. الْإختِصَاص، المَنْسُوب لِمحَمَّد بن مُحَمَّد بن النُّعمان العَكْبريّ المَعرُوف بِالشَّيخ المُفِيد، نَشر جَمَاعة المُدرسِين. قُم: إيرَان.

٩. أَسْبَاب النُّزول، أَبِي الحَسَن عَليّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الوَاحِدِي. (ت ٤٦٨هـ/ ١٠٧٦ م) وَبِهَامشه ٱلنَّاسخ وَالمَنْسُوخ لِهبَة الله سَلاَمَة. عَالم الكُتُب. بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٠. الْإِستبصَار فِي نَسَب الصَّحَابة مِن الْأَنْصَار، عَبدالله بن أَحْمَد مُوفق الدِّين ٱبن قُدَامة (ت ٦٢٠ هـ). تَحْقِّيق: عَليّ نوِيهض. طَبْعَة بَيْرُوت.

١١. الْإِستِيعَاب فِي مَعْرِفَة الْأَصْحَاب، يُوسُف بن عَبدالله بن مُحَمَّد القُرطبي أَبُو عُمْر المَشهُور بِٱبن عَبد البر ٱلنمري، (ت ٤٦٣هـ). تَحْقِّيق: عَليّ مُحَمَّد مُعوض دَار الكُتُب العِلْمِيَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان. وتَحْقِّيق عَليّ البَجَاوِي. طَبْعَة القَاهِرَة وَبِهَامش الْإِصَابَة.

١٢. أسد الغَابَة فِي مَعْرِفَة الصَّحَابَة، لأَبِي الحَسَن عِزِّ الدّين عَليّ بن أَبِي الكَرَم مُحَمَّد ٱبن مُحَمَّد بن عَبد الكَرِيم الشّيبَانيّ المَعْرِوف بِٱبن الْأَثِير الجَزْريّ (ت ٦٣٠هـ ق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد إبرَاهِيم، طَبْعَة ـ القَاهِرَة ١٣٩٠ هـ، وَطُبع بِالأُفست فِي المَكْتَبَة الْإِسْلاَمِيَّة للحَاج رِيَاض، وَطَبع المَطْبَعَة الوَهبِية بِمَصْر.

١٣. أَسْنىٰ المَطَالب فِي نَجَاة أَبِي طَالب، لأَحمد زَيني دَحلاَن (ت ١٣٠٤هـق)، طَبعَة ـ مَصر ١٣٠٥ هـ وَطَبع دَار الكِتَاب العَربِي بَيرُوت ١٤٠٥ هـ.

١٤. أَسْنىٰ المَطَالب فِي أَحَادِيث مُخْتَلفة المَرَاتب، لمُحَمّد بن دَرويش الحوت البَيْرُوتِي، دَار الكِتَاب العَربِي ١٣٩١هـ، وَمَطبعَة مُصطفىٰ ـ مَصر ١٣٥٥ هـ، طَبعة مَصر ١٤١٦ هـ، طَبعَة دَار الفِكر الْإِسلاَمي بَيرُوت ١٤٠٨ هـ.

١٥. أَسْنىٰ المَطَالب فِي مناقب عَليّ بن أَبي طَالب ، لمُحَمّد بن عَليّ بن يُوسف الجَزريّ الشّافعيّ (ت ٨٣٣ هـ ق)، طَبعَة ـ مَكّة المُكرَمة ١٣٢٤ هـ وَطَبع دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي ١٣٢٨ هـ.

١٦. الأَسَاس فِي عِلم الكَلاَم عِند الزَّيدِيَّة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم الرَّسيّ (مَخْطُوط)، وَكَذَلِك شَرْح الثَّلاَثِين مَسأَلة فِي عَقَائِد الزَّيدِيَّة لإِبرَاهِيم بن يَحْيَىٰ السَّحولِي (مَخْطُوط)، وَرَسَائل العَدْل والتَّوحِيد (مَخْطُوط) أَيضاً.

١٧. الأُصُول الثَمَانِيَّة، الإِمَام مُحَمَّد بن الإِمَام القَاسم بن إِبرَاهِيم بن إِسمَاعِيل آبن إِبرَاهِيم بن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب عليهم السلام (ت ٢٨٤ هـ)، تَحقِيق : عَبدالله بن حمُود العزيّ، طَبْع مُؤَسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافِية .

١٨. الإِصْبَاح عَلىٰ المصبَاح فِي مَعرفَة المَلك الفَتَّاح، الإِمَام النَّاصر لدِين الله إِبرَاهِيم بن مُحَمَّد بن أَحمَد المُؤيدي، تَحقِّيق : السَّيِّد العَلاَّمة عَبدالرَّحمن بن حُسِين شَايم، طَبْع مُؤَسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافِية .

١٩. أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَة، أَو دِفَاع عَن الحَدِيث، مَحْمُود أَبُو رَيَّه، مِنْشُورَات مُؤَسَّسَة الأَعْلَمي للمَطبُوعَات بَيرُوت، الطَّبعَة الخَامسَة. وَطَبْعَة دَار المَعَارف بِمَصْر .

٢٠. الإِكلِيل. للهَمدَاني. تَحْقِّيق : مُحَمَّد بن عَليّ الأَكوَع. القَاهرَة وتَحْقِّيق : نَبيه أَمِين فَارس (برَانستون ١٩٤٠ م).

٢١. أَعْلاَم النِّسَاء، عُمر رِضا كحَالة سَنَة (ت ١٤١٣ هـ) مُؤَسَّسَة الرِّسَالة

٢٢. الإِمَام زَيد حيَاته وَعَصره وآرَاؤه وَفِقهه. مُحَمَّد أَبُو زُهرة. المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٣. إِمتَاع الأَسمَاع. للمقرِيزي. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٤١ م) المُجلد الأَوَّل .

٢٤. الإِشرَاف عَلىٰ فَضل الأَشرَاف، لإِبرَاهيم الحَسنيّ الشّافعيّ السّمهوديّ المَدنيّ تَحقِيق: سَامي الغُرِيري، طَبع دَار الكتَاب الإِسلاَمي.

٢٥. الإِصَابَة فِي تَمييز الصَّحَابة، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي. طَبْعَة مَولاىٰ عَبدالحَفِيظ. القَاهِرَة (١٣٢٨ ه).

٢٦. الإِصَابَة فِي تَمييز الصَّحَابة، (بهَامش الإِستِيعَاب لِابْن عَبدالبَر). أَحْمَد آبن حَجر العَسْقلاَني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ ه). دَار العُلوم الحَدِيثة. وَطَبعات أُخرىٰ لاَحقَة.

٢٧. الأَعلاَم، قَاموس تَرَاجم لأَشهر الرِّجَال... خَير الدِّين بن مَحمُود بن مُحمَّد آبن عَليّ بن فَارس، أَيلول سبتَمبر ١٩٩٢ م دَار العِلم بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٨. أَعْلاَم النِّسَاء، عُمر رِضا كحَالة سَنَة (ت ١٤١٣ ه) مُؤَسَّسَة الرِّسَالة بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٩. أَعيَان الشِّيْعَة، مُحسن بن عَبدالكرِيم العَاملي (ت ١٣٧١ ه). تَحْقِّيق وإِخرَاج حَسَن الأَمِين. دَار التَّعارف للمَطبُوعات. بَيْرُوت. لُبْنَان.

٣٠. الأَغَاني، لأَبِي الفَرج الإِصبهَانِي (ت ٣٥٦ ه)، تَحْقِّيق: خَلِيل مُحييّ الدّين دَار الكُتْب المَصْرِيَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٨ ه، وَكَذا طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت عَام (١٤١٢ ه).

٣١. أَمَالِي المُرتضىٰ. عَليّ بن الحُسَيْن العَلوي. طَبْعَة مَصْر عَام ١٣٢٥ ه / ١٩٠٧ م بتَحْقِّيق / مُحَمَّد أَبُوالفَضْل إِبرَاهِيم. دَار الكِتَاب العَربي ـ بَيْرُوت. لُبْنَان.

٣٢. أَمَالي الشّيخ الطّوسي، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن الحَسن الطّوسي مَنشُورَات المَكتَبة الأَهليَة، اوفسَيت مَكتَبَة الدّاوري، قُم ـ إِيرَان، وَالمَطبَعَة الإِسلاَميّة، طَهرَان ١٤٠٤ ه وَطَبعَة مُؤسّسة البِعثَة دَار الثّقافَة قُم ١٤١٤ ه.

٣٣. الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة، لأَبِي مُحَمَّد عَبد الله آبن مُسْلِم المَعْرُوف بآبن قُتيبة

الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هق)، مَكْتَبَة ومَطْبَعَة مُصْطَفىٰ بَابي الحَلبي، مَصر ١٣٨٨هـ.

٣٤. السِّيرة الحَلبِية (إِنْسَان العُيُون فِي سِيرة الأَمِين المَأمُون)، عَليّ بن بُرهَان الشَّافعي الحَلبي، دَار الفِكر العَربِي بَيْرُوت ١٤٠٠ هـ.

٣٥. الأَنْسَاب، عَبدالكرِيم مُحَمَّد السَّمعاني(ت ٥٦٢ هـ). طَبْعَة لَيدن. وبتَحْقِّيق: عَبدالرَّحمَن المَعْلَمي اليَمَاني. طَبْعَة ـ بَيْرُوت. الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م دَار الجنَان بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٦. أَنْسَاب الأَشْرَاف، لأَحمد بن يَحْيَىٰ بن جَابر البَلاَذريّ،(ت ٢٧٩هق)، تَحْقِّيق: كمَال الحَارثيّ، طَبْعَة مَكْتَبَة الخَانجيّ ـ مَصْر ١١٢٥ هـ، طَبْعَة مَكْتَبَة المُثنَّىٰ بَغْدَاد ١٣٩٦ هـ، وتَحْقِّيق المَحمُودي، مُؤسّسة الأَعلمي بَيْرُوت.

٣٧. أَوَائل المقَالاَت. للشَّيخ المُفِيد. مَنْشُورات مَكْتَبَة الدَّاوري. إيرَان. قُم.

٣٨. إِيضَاح المَكنُون فِي الذِّيل عَلىٰ كَشف الظّنون. إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد البَابَاني البَغْدَادِي (ت ١٣٣٩هـ). طَبْعَة أستَانبُول (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧م).

حَرْف البَاء

٣٩. البدَاية والنّهاية، لأَبِي الفدَاء إِسْمَاعِيل بن كَثِير الدّمشقي، تَحْقِّيق: عَليّ شِيري، دَار الكُتُب العِلْمِيَة، الطَبْعَة الخَامسَة، (١٤٠٩)هـ، مَطْبَعَة السّعادة مَصْر عَام ١٣٥١هـ.

٤٠. البدَاية والنّهَايَة، مُحَمَّد بن عَبدالحرّ الكنَاني (ت ١٣١٢هـ). طَبْعَة القَاهرَة (١٣٥١ ـ ١٣٥٨هـ).

٤١. البِدء والتَّأرِيخ، المَنسُوب إِلىٰ أَبِي زَيد أَحْمَد بن سَهل البَلخي، وهُو لمُطهر آبن طَاهر المَقدسي (ت ٥٠٧ هـ) مَكْتَبَة الثَّقافة الدِّينِية، وتَحْقِّيق: كلمَان

هوَاز طَبْعَة بَاريس ١٩٠٣ و مَطْبَعَة السُّنَّة الُمحمَّدية ١٤٠٦ هـ.

٤٢. البَحر الزَّخَّار الجَامِع لعُلمَاء الأَمصَار، لأَحمَد بن يَحيَىٰ المُرْتَضىٰ، صَنْعَاء دَار الحِكْمَة اليَمَانِية.

٤٣. البِحَار، للعَلاَّمة المَجْلسي. طَبْعَة سَنَة (١٤١٢ هـ). مُؤسَّسَة الوَفَاء بَيْرُوت: لُبْنَان، وأيضاً طَبْعَة إيرَان، طَبْعَة سَنَة (١٣٩٤ هـ) إيرَان.

٤٤. بِشَارة المُصطَفىٰ لشِيعَة المُرتَضىٰ، عمَاد الدِّين أَبُو جَعْفَر مُحمّد بن القَاسم الطّبري، المَطْبعَة الحَيدرِية، النَّجف الأَشرَف، الطَّبعَة الثّانِية ١٣٨٣ هـ وَنَشر مَطْبعَة الخَانجي مَصْر ١٤٠٠ هـ.

٤٥. البُلدَان، لأَبِي بَكر أَحْمَد بن مُحَمَّد الهَمدَاني المَعْرُوف بِاْبن الفَقِيه، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف، طَبْعَة لَيدن.

٤٦. البِيَان وَالتّبيُين، لعَمرُو بن بَحر الجَاحظ، (ت ٢٥٥ هـ ق)، شَرح حَسَن السّندوبيّ، نَشر دَار الجَاحظ ١٤٠٩ هـ، وَمَطبعَة الإِستقَامة، الطَّبعَة الثّالثَة القَاهرَة ١٣٦٦ هـ وَطَبعَة دَار الوَعي سُوريا ١٤٠٢ هـ.

٤٧. بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب، لعَلي بن عَبدالله بن القَاسم اْبن مُحَمَّد بن الإِمَام القَاسم بن مُحَمَّد الحَسَني الشَّهاري الصَّنعَاني، تَحقِيق عَبدالله بن عَبدالله بن أَحْمَد الحُوثي، طَبع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد بن عَليّ الثَّقَافِية.

٤٨. البَيَان والتّبين عُمرو بن بَحر الجَاحظ، طَبْعَة دَار الوَعي سُوريا ١٤٠٢ هـ، طَبْعَة أُخرىٰ بتَحْقِّيق عَبدالسّزلام هَارُون، طَبْعَة مَصْر.

حَرْف التَّاء

٤٩. تَاج العَرُوس فِي جوَاهر القَامُوس، مُحمَّد مُرتضىٰ الزَّبِيدي. طَبْعَة مَصْر.

٥٠. تَاج اللُّغة وَصحَاح العَربية. للجَوهري. طُبع عَام ١٢٨٢ هـ. مَصْر (مُجلدَان).
٥١. تَأرِيخ آدَاب اللُّغة. لمُصطَفىٰ صَادق الرَّافعي.
٥٢. التَّأرِيخ. خَلِيفة بن خَيَّاط (ت ٢٤٠ هـ). تَحْقِّيق أَكرم ضِيَاء العُمري. طَبْعَة دِمشق (١٩٧٧م).
٥٣. تَأرِيخ بَغْدَاد لأَحمد بن عَليّ الخَطِيب البَغداديّ، طَبْعَة دَار السَّعادة مَصْر.
٥٤. تَأرِيخ الأَدَب العَربي، (بِالأَلمَانية)، لكَارل برُوكلمَان، تَرجَمة الدّكتور عَبد الحَلِيم النّجار، الأَجزَاء الثّلاثة الأَوّل، الطَبْعَة الرّابعة دَار المَعَارف القَاهرَة، وَأَمَّا الأَجزَاء الثَّلاثة الأُخر، تَرجمهَا، الدّكتور يَعْقُوب بَكر، والدّكتور رَمضَان توَاب.
٥٥. تَأرِيخ اليَعقُوبيّ، أَحْمَد بن أَبِي يَعْقُوب بن جَعْفَر العَبَّاسي المَعْرُوف بِاليَعقُوبيّ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ١٣٥٤ هـ.
٥٦. تَأرِيخ اليَمَن المُسمّىٰ فَرجَة الهمُوم وَالحُزن فِي تأرِيخ اليَمَن، لعَبدالوَاسع آبن يَيحىٰ الوَاسعي اليَمَاني، صَنعَاء مَنْشُورات مَكتَبة اليَمَن الكُبرىٰ سَنَة ١٩٩١م صَنْعَاء. ج. ي.
٥٧. تَأرِيخ اليَمَن الفِكري فِي ٱلْعَصْر العَبَّاسي. أَحْمَد بن مُحَمَّد الشَّامي. دَار النَّفَائس. مَنشُورات ٱلْعَصْر الحَدِيث. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.
٥٨. تَثبِيت إِمَامَة أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب، للإِمَام يَحيَىٰ الهَادي (مَخطُوط) بِالجَامع الكَبِير، مَجمُوع (٢٤) تَحت رَقم «٤١٤».
٥٩. تأرِيخ بَغْدَاد، لأَحمد بن عَليّ الخَطِيب البَغداديّ، طَبْعَة دَار السَّعادة مَصْر.
٦٠. التَّأرِيخ يَحْيَىٰ بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)، روَاية عَبَّاس الدُّوري. تَحْقِّيق: أَحْمَد مُحَمَّد نُور سَيف. طَبْعَة مَكَّة المُكَّرمة ١٩٧٩م.
٦١. التَّأرِيخ الكَبِير لِمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخاريّ، طَبْعَة حَيدر آبَاد الدّكن.

٦٢. تَأرِيخ التُّراث العَربي. سَركِين فؤَاد. تَرجمَة: فَهمي أَبُوالفَضْل وَمَحمُود حجَازي. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٧ م).

٦٣. تَأرِيخ ابْن خُلدُون، المُسمىٰ التَّأرِيخ أَو العِبر ودِيوَان المُبتَدأ أو الخَبر. عَبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد المَشهُور بِابن خُلدُون (ت ٨٠٨ هـ)، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ بَيْرُوت ١٩٧١ هـ.

٦٤. تَأرِيخ الخُلفَاء لعبدالرَّحْمَن بن أَبِي بَكر السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تَحْقِّيق مُحيي الدِّين عبدالحَمِيد، طَبْعَةالقَاهِرَة، ١٩٥٩ م؛ طَبْعَة دَار السّعادة مَصْر عَام (١٤١٦ هـ).

٦٥. تَأرِيخ الخَمِيس فِي أحوَال أَنفس نَفِيس، لحُسين بن مُحَمَّد بن الحَسَن الدّياربكريّ (ت ٩٦٦ هـ)، طَبْعَة القَاهِرَة ١٢٨٣ هـ.

٦٦. تَأرِيخ دِمشق، حَمْزَة بن أَسد القَلانسي (ت ٥٥٥ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت عَام (١٩٠٨ م).

٦٧. تَأرِيخ دِمَشق، عَليّ بن الحُرّ بن عَسَاكر (ت: ٥٧١ هـ). طَبْعَة دِمشق ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ م. طَبْعَة (١٩٨٢ م).

٦٨. تَأرِيخ الإِسْلاَم، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثمَان الذّهبيّ، (ت ٧٤٨ هـ) مَكْتَبَة القُدسي القَاهِرَة (١٣٦٨ هـ تَحْقِّيق بَشَار عوَاد مَعْرُوف طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٧٧ م).

٦٩. تَأرِيخ الإِسْلاَم السِّيَاسي وَالدِّيني والثَّقافِي وَالإِجتَماعي، الدُّكتُور حَسَن إبرَاهِيم، طَبْعَة دَار الكِتَاب بَيْرُوت ١٤٠١ هـ.

٧٠. تِأرِيخ الإِسلاِم وَوَفيَّات المَشَاهِير وَالأَعلام، لشَمس الدّين مُحمّد بن أَحمَد الذَّهبيّ (ت ٧٤٨ هـ ق)، تَحقِيق: عُمر عَبد السّلام تَدمريّ، طَبعَة دَار الرّائد العَربي ـ القَاهرة ١٤٠٥ هـ، وَنَشر دَار الكتَاب العَربي ـ بيرُوت ١٤١١ هـ وَطَبعَة حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٤ هـ.

٧١. تَأرِيخ الطَّبريّ تَأرِيخ الرُّسل والأمم وَالمُلوك، لأَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِير الطَّبريّ (... ـ ٣١٠ هـ)، تَحْقِّيق مُحَمَّد أَبُو الفَضل إبرَاهِيم دَار المَعَارِف القَاهرَة (١٩٦٠ م) طَبْعَة أوربا، طَبْعَة الإِستقَامة مَصْر.

٧٢. تَأرِيخ آبْن عَسَاكر (تَأرِيخ دِمشق)، الأَجزَاء الَّتي حَقَقَّها المحمُودي، تَرجمَة الْإِمَام عَليّ والْإِمَام الحَسَن والْإِمَام الحُسَيْن.

٧٣. تَأرِيخ الفَسَوِيِّ: المَعْرِفَة والتَّأرِيخ. يَعقُوب بن سُفيَان الفَسَوِيّ (ت ١٢٧٧ هـ). تَحْقِّيق أَكرَم ضِيَاء العُمري. بَيْرُوت سَنَة (١٩٨١ م).

٧٤. تَأرِيخ مُخْتَصر الدّول. آبْن نَمر يغوريُوس المَلطي (ت ٦٨٥ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت (١٩٥٨ م).

٧٥. تَأرِيخ اليَعقُوبيّ، أَحْمَد بن أَبِي يَعْقُوب بن جَعْفَر العَبَّاسي المَعْرُوف بِاليَعقُوبيّ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ١٣٥٤ هـ.

٧٦. تَأرِيخ اليَعْقُوبي، لِابْن وَاضح. طَبْعَة دَار صَادِر بَيْرُوت. وأيضاً النَّجَف.

٧٧. تَثْبِيت الْإِمَامَة، للْإِمَام يَحيَىٰ الهَادي، مَوجُود تَحت رَقم (٢٠٦) مِن المُتحف البِريطَاني.

٧٨. التَّحرِير. للْإِمَام النَّاطق بِالحَقّ أَبِي طَالب يَحْيَىٰ بن الحُسِين الهَارُوني. دَارسَة وتَحْقِّيق / مُحَمَّد يَحْيَىٰ سَالم عزَان. مَكْتَبَة مَركَز بَدر العِلمي. اليَمَن. صَنْعَاء.

٧٩. التُّحف شَرْح الزُّلف، لَمجد الدِّين المُؤيدِي، تَحقِّيق: مُحَمَّد يَحيَىٰ سَالم عزَان، وَعَليّ أَحمَد الرَّازحي. صَنعَاء مُؤسَّسة أَهْل البَيْت للرِّعَاية الإِجتماعِية ١٩٩٤ م.

٨٠. تَثْبِيت دَلاَئِل النُّبوَّة، للقَاضي عَبد الجَبار، طَبعَة دَار المَلاَيين للعِلم بَيرُوت ١٤٠٢ هـ.

٨١. التَّجدِيد فِي فِكر الْإِمَامة عِند الزَّيدِيَة فِي اليَمَن، أَشوَاق أَحْمَد مَهدي

غَليس، مَكْتَبة مَدبُولي، القَاهرة، الطَّبعَة الأُولىٰ سَنَة (١٤١٧هـ).

٨٢. التُّحفَة اللَّطِيفة فِي تَأرِيخ المَدِينَة الشَّرِيفة. مُحَمَّد عَبدالرَّحمَن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ). طَبْعَة القَاهرَة (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨م).

٨٣. تَحْقِّيق النُّصوص ونَشْرها. عَبدالسَّلام هَارُون بدُون ذِكر لتَّأرِيخ الطَّبْعَة. مُؤسَّسَة الحِلبي وَشركَاؤه. مَصْر: القَاهرَة.

٨٤. تَذكرَة الحفَّاظ، مُحَمَّد أَحْمَد بن عُثمان الذّهبيّ، (ت ٧٤٨هـق)، تَحْقِّيق: أَحْمَد السّقا، طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٤٠٠هـ، طَبْعَة حَيدر آباد الدّكن ١٣٨٧هـ طَبْعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ مَكْتَبَة الحَرم المَكيّ بِمَكّة المُكرمَة.

٨٥. تَذكرَة الخوَاص (تذكرَة خوَاص الأُمَّة)، ليُوسُف بن فَرغلي بن عَبد الله المَعْرُوف بِسبط ٱبْن الجَوزيّ، الحَنبَليّ ثُمَّ الحَنفيّ، نَزِيل دِمشق (ت ٦٥٤هـ)، طَبْعَة ـ بَيْرُوت الثَّانِيَة ١٤٠١هـ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف، طَبْعَة مَصْر.

٨٦. تَذكرَة النَّوادر مِن المَخْطُوطَات العَربيَة. رُتبت بِأَمر جَمعِية دَائِرَة المَعَارف العُثْمانِيَّة بحَيدر آباد الدّكن. عَام ١٣٥٠هـ.

٨٧. التَّرغِيب وَالتَّرهِيب. عَبدالعَظِيم بن عَبدالقَوّي المُنذري (ت ٦٥٦هـ). تَحْقِّيق: مُصْطَفىٰ عمَارة. بَيْرُوت (١٩٦٨م).

٨٨. تَفْسِير الكَشّاف، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن

٨٩. التَّنبِيه وَالأَشرَاف. للمَسعُودي. طَبْعَة مُصَوَّرَة عَن الطَبْعَة الأُوروبِية. مَكْتَبَة خَيَّاط عَام ١٩٦٥م. بَيْرُوت - لُبْنَان، وَكَذا طَبْعَة دَار الصَّاوي ـ مَصْر سَنَة (١٣٦٦هـ).

٩٠. تَحْذِير العَبْقَري مِن مُحَاضرَات الخُضَري أُخذ بِالوَاسطة.

٩١. تُحف العُقُول، لأَبي مُحَمّد الحَسن بن عَليّ الحرَّاني المَعرُوف بِٱبن شُعبَة، مُؤسَّسة النّشر الإِسلاَمي ـ قُم، الطّبعَة الثّانِية ١٤٠٤هـ، وإِنْتشَارات جَامعَة

مُدرسين، وَطَبعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ ١٤٠٦ هـ.

٩٢. التَّذكرَة، لعبد الرّحمان بن عَليّ بن مُحمّد بن عَليّ البَكري الحَنبلَي البَغدَادي (آبن الجَوزي الحَنفي)، طَبعَة حَيدر آبَاد الدّكن.

٩٣. تَذكرَة الحفّاظ، مُحمَّد أَحْمَد بن عُثمَان الذّهبيّ، (ت ٧٤٨هـق)، تَحْقِّيق: أَحْمَد السّقا، طَبعَة ـ القَاهرَة ١٤٠٠ هـ، طَبْعَة حَيدر آباد الدّكن ١٣٨٧ هـ طَبْعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ مَكْتَبَة الحَرم المَكيّ بِمَكّة المُكرَمة.

٩٤. تَذكرَة الخوَاص (تذكرَة خوَاص الأُمَّة)، ليُوسُف بن فَرغلي بن عَبد الله المَعْرُوف بِسبط آبْن الجَوزيّ، الحَنبَليّ ثُمَّ الحَنفيّ، نَزِيل دِمشق (ت ٦٥٤ هـ)، طَبْعَة ـ بَيْرُوت الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف، طَبْعَة مَصْر.

٩٥. تراجم الرِّجَال المَذكورِين فِي شَرْح الأَزهَار. أَحْمَد بن عَبدالله الجَندَاري. مُلحق بأَوَّل الجُزء الأَوَّل مِن شَرْح الأَزهَار لِابْن مفتَاح.

٩٦. تَرجَمَة الإِمَام عَليّ بن أَبِي طَالب عليه السلام، مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير، لعَليّ بن هِبة الله المَعْرُوف بِآبن عسَاكر، طَبْعَة دِمشق.

٩٧. تَرجَمَة الإِمَام الحُسَين عليه السلام مِن كتَاب الطَّبْقَات الكَبِير القِسْم الغَير المَطبُوع، لِابْن سَعِيد الزُّهري (٢٣٠ هـ). تَحْقِّيق: السَّيِّد عَبدالعَزِيز الطَّبَاطَبائي. نَشْر مُؤسَّسَة آل البَيْت لِإحيَاء التُّراث. ١٤١٥ هـ.

٩٨. تَرجمَة الإِمَام الحَسَن عليه السلام مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير (٥٧١ هـ)، تَحْقِّيق: مُحمَّد بَاقر المَحْمُودي. مُؤسَّسَة المَحمُودي. (١٤٠٠ هـ).

٩٩. تَفْسِير رُوح المَعَانِي، لأَبِي الفَضْل شهَاب الدِّين السَّيِّد مُحَمّد الآلُوسي، طَبْعَة مَكْتَبة المُثنىٰ بَغدَاد ١٣٩٦ هـ.

١٠٠. تَفْسِير القُرآن العَظِيم، (تَفْسِير آبْن كَثِير)، لإِسمَاعِيل بن عُمر بن كَثرير

البَصريّ الدّمشقيّ، (ت ٧٧٤ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت دَار المَعْرِفَة ١٤٠٧ هـ، طَبْعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ، طَبْعَة دَار صَادِر.

١٠١. تَفْسِير البَيضَاويّ، (أَنوَار التّنزِيل وَأَسرَار التّأويل)، لأَبي سَعِيد عَبدالله ابن عُمر الشّيرازيّ البَيضَاويّ، طَبعَة دَار النّفَائس ١٤٠٢ هـ، وَطَبعَة مُصطَفىٰ مُحَمّد ـ مَصْر.

١٠٢. تَفْسِير الكَشّاف، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن أَحمَد الزّمَخشري (ت ٥٣٨ هـ)، طَبعَة دَار المَعرفَة بيرُوت، قُم، دَار البَلاَغَة.

١٠٣. تَفْسِير الثَّعلبي (الكَشف وَالبيَان فِي التّفسِير)، لأَحمَد بن مُحَمّد بن إبرَاهِيم النّيسابُوري، (ت ٤٣٧ هـ)، مَطبُوع الجُزء الأَوَّل عَلىٰ الحَجر، وَ(مَخطُوط) فِي مَكتبَة المَرعَشي النّجفي العَامَّة.

١٠٤. تَفْسِير الجَلاَلين، لجَلاَل الدّين عَبد الرّحمَن بن أَبي بَكْر السّيوطي، طَبعَة القَاهرَة ١٣٦٤ هـ.

١٠٥. تَفْسِير الحَبري، لأَبي عَبدالله، الحُسَيْن بن الحَكم بن مُسْلم الحَبري الكُوفي (ت ٢٦٨ هـ)، توزِيع رِئَاسة البحُوث العِلمِية وَالإِفتَاء وَالدّعوة الرّيَاض.

١٠٦. تَفْسِير الخَازن لعَلاَء الدّين الخَازن الخَطِيب البَغدَاديّ، (ت ٧٢٥ هـ ق)، طَبعَة دَار الفِكر ـ بيرُوت ١٤٠٩ هـ، وَطَبعَة مَصر ١٤١٥ هـ دَار الكُتب العَربية الكُبرىٰ.

١٠٧. تَقْرِيب التّهْذِيب، مُحَمّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ). تَحقِّيق: عَبدالوهَاب عَبداللطِّيف. طَبْعَة القَاهرَة (١٣٨٠ هـ).

١٠٨. تِهذِيب التّهذِيب، لأَبي الفَضل أَحمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ ق)، تَحقِيق: مُصطَفىٰ عَبد القَادر عَطا، طَبعَة دَار الكُتب العِلمِية الطّبعَة الأُولىٰ ـ بَيرُوت ١٤١٥ هـ، وَمَطبعَة مَجلس دَائرة المَعَارف النّظامِية الهِند ١٣١٥ هـ، النّاشر، دَار صَادر بَيرُوت ـ مصَور مِن طَبعَة دَائرة المَعَارف العُثمَانية،

حَيدر آباد ـ الهِند ١٣٢٥ هـ.

١٠٩. تَهْذِيب تَأرِيخ دِمشق الكَبِير لِابْن عسَاكر، الشَّيخ عَبدالقَادر رَيدرَان. دَار المَسيرة بَيْرُوت: لُبْنَان.

١١٠. تَهذِيب الْأَحكَام، لأَبي جَعْفَر مُحَمَّد بن الحَسَن الطُّوسي (المُتوفّىٰ ٤٦٠ هـ)، تَحقِّيق الحُجَّة السَّيِّد حَسَن الخرسَان، الطَّبعَة الثَّالِثة، بَيْرُوت دَار الْأَضوَاء عَام (١٤٠٦ هـ).

١١١. تَهْذِيب الْأَسْمَاء وَاللُّغَات، يَحْيَىٰ بن شَرف مُحي الدِّين (ت ٦٧٦ هـ). طَبْعَة القَاهرَة (١٣٤٩ هـ).

١١٢. تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي (ت ٧٤٢ هـ). طَبْعَة دَار المَأمُون دِمشق، ومَطْبَعَة مُؤسَّسَة الرِّسَالة.

١١٣. تَهْذِيب المقَال فِي تَنقِيح كتَاب الرِّجَال للشَّيخ الجَلِيل النَّجَاشي، للسَّيد مُحَمَّد عَليّ الْأَبْطَحي.

١١٤. تَلقِيح فهُوم أَهْل الْأَثر. أَبُو الفَرج عَبدالرَّحمَن بن الجَوزي (٥٩٧ هـ). طَبْعَة حَيدر الرّقي بَاريس. دَبلي ـ الهِند.

١١٥. تَهْذِيب التَّهْذِيب، لأَبِي الفَضْل أَحْمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلاَنيّ (ت ٨٥٢ هـق)، تَحقِّيق: مُصطَفىٰ عَبد القَادر عَطا، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلميّة الطَبْعَة الْأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٥ هـ، ومَطْبَعَة مَجلس دَائِرَة المَعَارف النِّظَامِية الهِند ١٣١٥ هـ، النَّاشر، دَار صَادِر بَيْرُوت ـ مُصور مِن طَبْعَة دَائِرَة المَعَارف العُثْمَانِيَّة، حَيدر آبَاد ـ الهِند ١٣٢٥ هـ.

١١٦. تَهْذِيب التَّهْذِيب: مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ) طَبْعَة حَيدر آبَاد (١٣٢٥ هـ).

١١٧. تَأرِيخ ٱلْأَنبِيَاءِ. السَّيِّد حُسين اللُّواساني. مَنْشُورات لوسَان. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

١١٨. تَيْسِير المَنَّان فِي تَفْسِير القُرآن أَحْمَد بن عَبدالقَادر بن أَحْمَد بن عَبدالقَادر. نُسْخَة خُطت سَنَة (١٣٥٠ ه).

١١٩. تَيْسِير المَطَالِب فِي أَمَالِي الإِمَام أَبِي طَالب. للنَّاطق بِالحَقّ أَبِي طَالب يَحْيَىٰ بن الحُسِين (٤٢٤ ه / ١٠٣٢ م). روَاية جَعْفَر بن أَحْمَد بن عَبدالسَّلام (٥٧٧ ه / ١١٧٧ م).

حَرْف الثَّاء

١٢٠. الثِّقَات، لأَبِي حَاتِم مُحَمَّد بن حَبَّان بن أَحْمَد التَمِيمِي البَستي، (٣٥٤ه) الطَبْعَة الأُولىٰ، مَطْبَعَة مَجلس دَائِرَة المَعَارف العُثْمانِيَّة بحَيدر آبَاد الدّكن، الهِند، عَام ١٣٦٩ ه.

١٢١. ثمَار القُلوب فِي المُضاف وَالمَنسُوب. عَبدالمَلك بن مُحَمَّد الثَّعالبي. طَبْعَة مَصْر سَنَة ١٣٢٦ ه.

١٢٢. ثورَة زَيد بن عَلِيّ. لنَاجي حَسَن. طَبْعَة بَغْدَاد ١٣٦٦ ه مَكْتَبَة النَّهضَة.

حَرْف الجِيم

١٢٣. جَامع الأُصُول فِي أَحَاديث الرّسول، لأَبي السّعادَات مَجد الدّين المُبَارك بن مُحَمّد ٱبن مُحَمّد المَعرُوف بِٱبن الأَثِير الشّيبَاني الشّافعي، (ت ٦٠٦ ه) طَبعَة الفَجَّالة مَصر ١٤٠٦ه.

١٢٤. جَامع البَيَان عَن تَأوِيل القُرَآن، أَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِير الطَّبري

(المُتوفَّىٰ ٣١٠هـ).

١٢٥. الجَامع الصَّحِيح (سُنن التّرمذي)، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورَة التّرمذي (ت ٢٩٧ هـ) تَحقِّيق: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر، دَار إِحيَاء التُّرَاث، بَيْرُوت.

١٢٦. الجَامِع الصَّحِيح (صَحِيح مُسْلِم) بشَرْح النّووي، لمُسلم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشِيري النّيشابوري (ت ٢٦١ هـق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد فُؤَاد عَبد البَاقي، دَار الحَدِيث، القَاهرَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢هـ.

١٢٧. الجَامِع الصَّغِير، فِي أَحَادِيث البَشِير النَّذير جَلاَل الدِّين عَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بكر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١هـق)، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهرَة ١٣٦٥هـ.

١٢٨. الجَامِع لأَحكَام القُرْآن، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد القُرطبيّ (ت ٦٧١ هـ)، طَبْعَة الفَجَّالة القَدِيمة مَصْر.، والطَبْعَة الأُولىٰ، دَار إحيَاء التُّرَاث العَربي، تَصحِيح أَحْمَد عَبد العَلِيم البَردُوني.

١٢٩. الجَامِع المُختصر فِي عنوَان التَّوارِيخ وَعُيون السّير. عَليّ بن أَنْجَب آبْن السَّاعي (ت: ٦٧٤ هـ). تَحْقِّيق: مُصْطَفىٰ جوَاد. طَبْعَة بَغْدَاد (١٩٣٤ م).

١٣٠. الجدَاول المَرضِية في تأرِيخ الدّول الإِسْلاَمِيَّة (تأرِيخ الدُّول الإِسْلاَمِيَّة بالجدَاول المَرضِية) كمَا أُثبت فِي آخره. أَحْمَد زَيني دَحلاَن، مُفتِي الشَّافعِية. بِمكَّة. طَبْعَة مَصْر ١٣٠٦هـ.

١٣١. جَذوَة الإِقتبَاس فِيمن حَلّ مِن الأَعلاَم مَدِينة فَاس. أَحْمَد بن مُحَمَّد آبْن القَاضي (ت: ١٠٢٥ هـ). طَبْعَة فَاس (١٣٠٩ هـ).

١٣٢. الجَرح والتَّعدِيل، عَبدالرَّحمَن بن أَبِي حَاتم مُحَمَّد بن إدرِيس المُنذر (ت ٣٢٧ هـ). تَحْقِّيق: عَبدالرَّحمَن المَعلَمي اليَمَاني. حَيدر آباد.

١٣٣. جوَاهر العِقدِين فِي فَضْل الشَّرفَين شَرف العِلْم الجَلي وَالنَّسب العَلي،

لعَلي بن عَبد الله الحَسني السَّمهُودي (٨٤٤ ـ ٩١١ هـ)، تَحقِّيق: الدّكتور مُوسىٰ بِنَاي العَلِيلي، مَطْبعَة العَاني بَغدَاد ١٤٠٥ هـ، نَشْر وزَارَة الأَوقَاف العرَاقِية.

١٣٤. جَرِيدَة الجمُهورِيّة المَصْرِية تأرِيخ /٢ آذار سَنَة ١٩٦٢ م.

١٣٥. الجَوهَرة الخَالِصَة عَن الشَّوائِب فِي العَقَائِد النَّاقِمة عَلىٰ جَمِيع المَذَاهب، عَبدالصَّمد عَبدالله العَلوي الدَّامغَاني، مَخطُوط فِي دَار الكُتب المَصْرِيَة تَحت أسم رِسَالة فِي الفِرق الإِسلاَمِيَّة وَالعَقَائد خُط سَنَة (١٠٧٣ هـ) مِيكرُوفِيلم (١٣٣)، المَكْتَبة اليَمَنِية.

١٣٦. جِهَاد الإِمَام السَّجَاد زَين العَابدِين (عَليّ بن الحُسِين بن عَليّ بن أَبي طَالب عليهم السلام، للسَّيد مُحَمَّد رِضا الحُسِيني الجَلالِي. الطَّبعَة الأُولىٰ (١٤١٨ هـ) نَشْر دَار الحَدِيث، مَطْبَعة شَمشَاد.

١٣٧. الجَمع بَيْن رِجال الصَّحِيحِين. للكلاباذي. حَيدر آباد الدّكن الهِند.

١٣٨. الْجَمَل، للشَّيخ المُفِيد. طَبْعَة الحَيْدَرِيَّة. النَّجف الأَشرَف. الْعِرَاق. سَنَة (١٣٨١ هـ.ق).

١٣٩. جَمْهَرة أَنْسَاب العَرْب، عَليّ بن أَحْمَد بن جَزم (ت: ٦٥٥هـ). تَحْقِّيق: عبدالسَّلام هَارُون. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٢ م).

١٤٠. الجوَاهر المُضِيئة فِي طَبَقَات الحَنَفِية. عَبدالقَادر بن مُحَمَّد (ت ٧٧٥هـ). طَبْعَة: حَيدر آباد (١٣٣٢ هـ). وتَحْقِّيق: عَبدالفتَّاح الحلو، طَبْعَة القَاهرَة.

حَرْف الحَاء

١٤١. الأَحْكَام السُّلطانِية، لأَبِي الحَسن عَليّ بن مُحَمَّد البَصري البَغْدَادِي المَاوَردي، الطَّبعَة الأُولىٰ مَصْر، ١٣١٩ هـ.

١٤٢. الْإِحكَام لِابْن حَزم، لعَليّ بن أَحْمد بن حَزم الْأُندلسي، أَبُو مُحمّد، دَار الحَدِيث، القَاهرَة، ١٤٠٤هـ، طَبْعَة ١.

١٤٣. الْإِحكَام للآمْدي، لعَليّ بن مُحمّد الآمدي، أَبُو الحَسن، دَار الكتَاب العَربي، بَيْرُوت ١٤٠٤هـ، تَحقِيق: الدّكتُور سيّد الجُمِيلي.

١٤٤. الْأَحكَام فِي الحَلاَل وَالحَرَام كتَاب السِّيرة (مَخْطُوط) للْإِمَام يَحْيَىٰ بن الحُسِين وَرَقه.

١٤٥. الحَاكم فِي مَعْرِفَة علُوم الحَدِيث، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن عَبدالله بن الحَاكم النّيشابوري (ت ٤٠٥ هـ)، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربِي.

١٤٦. الحُور العِين. سَعِيد نشوَان الحمْيَري (١١٧٧م). تَحْقِّيق: كمَال مُصْطَفىٰ دَار آزال. بَيْرُوت، والمَكْتَبَة اليَمنِية صَنْعَاء ١٩٨٥م.

١٤٧. حليَة الْأَولِيَّاء وطَبْقَات الْأَصفيَاء، أَحْمَد بن عَبدالله. أَبُو نَعِيم الْإِصبهَانِي (المُتوفّىٰ ٤٣٠هـ).

١٤٨. حَيَاة الصّحَابة ،لمُحمّد بن يُوسف إليَاس الحَنفي الهِندي، طَبع لاَهُور.

١٤٩. حَيَاة الحَيوَان الكُبرىٰ، مُحَمَّد بن مُوسىٰ الدّميري (ت ٨٠٨هـ). طَبْعَة المَكْتَبَة الْإِسْلاَمِيَّة ـ بَيْرُوت.

١٥٠. الحَيوَان، للجَاحظ. طَبْعَة القَاهرَة ١٣٦٥ هـ، وَكَذا طَبْعَة الحَلبي مِن سَنَة (١٣٥٧هـ).

١٥١. الحَمَاسة. هِبة الله عَليّ الشَّجري (ت ٥٤٢ هـ). تَحْقِّيق: عَبدالمُعِين مَلوحي وأَسْمَاء الحِمصي. طَبْعَة دِمشق (١٩٧٠م).

١٥٢. حَيَاة الصَّحَابة. مُحَمَّد يُوسُف الكَاندهلُوي. تَحْقِّيق: عَليّ شِيري دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي. بَيْرُوت: لُبْنَان.

حَرْف الخَاء

١٥٣. الخَرَائج وَالجَرَائح، لأَبي الحُسَيْن سَعِيد بن عَبدالله الرّاوندي المَعرُوف بِقُطب الدّين الرّاوندي (ت ٥٧٣ هـ)، تَحقِّيق وَنَشر: مُؤسّسة الْإِمَام المَهدي عليه السلام ـ قُم، ١٤٠٩ هـ.

١٥٤. خُزَانة الأَدَب وَلُب لُبَاب لسَان العَرْب. عَبدالقَادر بن عُمر البَغْدَادِي. طَبْعَة عَام ١٢٩٩ هـ.

١٥٥. خَصَائِص أَمِير المُؤْمِنِين ـ ضِمن السُّنن، الحَافظ النّسائي (٣٠٣ هـ) دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت.

١٥٦. خَصَائص أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب، للحَافظ أَبِي عَبدالرَّحمَن أَحْمَد بن شُعيب النّسائي. دَار الكِتَاب العَربي، بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٥٧. الخَصَائِص الكُبرىٰ (كفَاية الطَّالب اللَّبيب فِي خَصَائص الحَبِيب)، جَلاَل الدِّين السّيوطي. طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربي.

١٥٨. خُلاَصَّة الأَقوَال فِي مَعْرِفَة الرِّجَال (رِجَال العَلاَّمَة الحِلي)، لجَمَال الدّين أَبِي مَنْصُور الحَسَن بن يُوسُف بن عَليّ بن المُطهر الحِلي (ت ٧٢٦ هـ)، تَصحِيح مُحَمَّد صَادق بَحر العُلُوم، مَنْشورَات الشَّريف الرَّضي، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠٢ هـ.

١٥٩. خُلاَصة تأرِيخ العَرْب. سَيديو. ترجمَة عن الفَرنسِية. مُحَمَّد بن أَحْمَد عَبدالقادر، وآخر، وَقَدم لهُ عَليّ بن مُبارك. طَبْعَة سَنَة ١٣٠٩ هـ مَصْر.

١٦٠. خُلاَصة تَذهِيب تَهذِيب الكَمَال. أَحْمَد بن عَبدالله الخَزرَجي الأَنصَاري (ت ٩٢٣ هـ). طَبْعَة بُولاق (١٣٠١ هـ)، وَكَذا طَبْعَة سَنَة (١٣٩١ هـ).

١٦١. خُلاَصة سِيرَة الهَادي. (أُرجُوزة). طُبعَت بِتعز.

١٦٢. خُلاَصة الكَلاَم فِي بيَان أُمرَاء البَلد الحرَام. أَحْمَد زَيني دَحلاَن، ابْن

زَيني (ت ١٣٠٤ هـ). طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٠٥ هـ).

١٦٣. خُلاَصة الوَفَاء. للسَّمهودي. طَبْعَة المَدِينَة المُنورَة (١٩٧٢ م).

١٦٤. الخُلاَصة النَّقِية فِي أُمرَاء إِفريقِية. لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد البَاجي المَسعُودي. طَبْعَة الدَّولَة التُّونسِية ١٢٨٣ هـ.

١٦٥. الأُصُول الخَمْسَة، القَاسم بن إِبْرَاهِيم المَعرُوف بِالرَّسي (ضِمن مَجْمُوع رَسَائِل العَدْل وَالتَّوحِيد) (مَخْطُوط).

حَرْف الدَّال

١٦٦. دَائِرَة مَعَارف القَرن العشرِين، مُحَمَّد فَريد وَجدي. دَار المَعْرِفَة، بَيْرُوت.

١٦٧. دَائِرَة المَعَارِف الإِسْلاَمِيَّة، نَقَلها إِلىٰ العَربِية مُحَمَّد ثَابت الفَندي وآخرُون. دَار المَعْرِفَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

١٦٨. دُرر بَحر المنَاقب لِابْن حَسنوِيه الحَنفي: ٩٩ مَخْطُوط.

١٦٩. الدُّر المَنْثُور فِي طَبَقَات رَبَّات الخدُور، العَاملي ـ زَينَب (ت ١٣٣٢ هـ). طَبْعَة القَاهِرَة (١٣١٢ هـ).

١٧٠. الدُّر المَنْثُور فِي التَّفسِير بِالمَأْثُور، جَلاَل الدِّين السّيوطي (ت ٩١١ هـ). دَار الفِكر بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٧١. دَلاَئَل النُّبوَّة، أَبُو نَعِيم أَحْمَد بن عَبدالله الأَصبهَاني (ت ٤٣٠ هـ). نَشْر دَار الوَعي ـ حَلب (١٣٩٧ هـ).

١٧٢. دَلاَئِل النُّبوَّة، أَبُو بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن البَيهقي (٤٥٨ هـ) نَشْر دَار الوَعي حَلب ١٣٩٧ هـ.

١٧٣. دُول الإِسلاَم، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي: (ت ٧٤٨ هـ). تَحْقِّيق:

فَهيم مُحَمَّد شَلتُوت ومُحَمَّد مُصْطَفىٰ إبرَاهِيم. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٤ م).

١٧٤. الدُّرَة المُضِيئة فِي أَخبَار الدَّولَة الفَاطمِيَّة. أَبُوبَكر بن عَبدالله بن أَبيك الدَّوادَاري (ت: ٧٣٢ هـ). تَحْقِّيق صَلاَح الدِّين المُنجد. طَبْعَة القَاهرَة.

١٧٥. دُول الْإِسلاَم. مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي: (ت ٧٤٨ هـ). تَحْقِّيق: فَهِيم مُحَمَّد شَلتُوت ومُحَمَّد مُصْطَفىٰ إبرَاهِيم. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٤ م).

١٧٦. دَولة الْأَدَارسة مُلوك تَلمسَان وَفَاس وَقُرطبة. إِسْمَاعِيل العَربي، دَار الغَرب الْإِسْلاَميّ. بَيْرُوت ١٩٨٣م.

١٧٧. دَولة الْأَدَارسَة فِي المَغرب ٱلْعَصْر الذَّهَبي (١٧٢ هـ لسَعدون عَبَّاس نَصر الله دَار النَّهضَة العَربية بَيْرُوت ١٩٨٧م.

١٧٨. الدِّيبَاج المُذهب فِي مَعْرِفَة أَعيَّان المَذهب. إبرَاهِيم بن عَليّ ٱبْن فَرحُون (ت ٧٩٩ هـ). تَحْقِّيق: مُحَمَّد الأَحمدي أَبُو النُّور. طَبْعَة القَاهرَة (١٣٥١ هـ).

١٧٩. ديوَان أَمِير المُؤْمِنِين وَسيِّد البُلغَاء وَالمُتَكلمِين عَليّ بن أَبِي طَالب. النَّاشر: دَار ٱلنَّجْم. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

حَرْف الهَاء

١٨٠. الهَاشمِيَات وَالعَلويَات، قَصَائِد الكُمَيْت، وَٱبن أَبي الحَدِيد

١٨١. الهِدَايَة الكُبْرَىٰ، لحُسِين بن حَمدَان للخُصيبي «٣٥٨ هـ»، طُبع سَنَة ١٤٠٦ هـ، مُؤسَّسَة البَلاَغ.

حَرْف الذَّال

١٨٢. الذُّريَّة الطَّاهرَة، لمُحمّد بن أحمَد الدّولابي (مَخْطُوط)، وَتَحقِيق: مُحَمّد

جوَاد الجَلالي، مُؤسَّسة النَّشر الإسلاَمي ١٤٠٧ هـ.

١٨٣. ذَخائر العُقبىٰ فِي مناقب ذَوي ٱلْقُربَىٰ، لُمحبّ الدّين أَحْمَد بن عَبدالله الشّهير بالُمحبّ الطّبري، (ت ٦٩٤ هق)، نَشْره حُسام الدّين القُدسي بالقَاهرَة ١٣٥٦ هـ.

١٨٤. الذّريعة إلىٰ تصَانِيف الشّيْعَة، الشّيخ آقا بُزرك الطّهراني، طَبْعَة دَار الأَضوَاء بَيْرُوت.

١٨٥. ذِكر أَخْبَار إصبهَان، لأَبِي نَعِيم أَحْمَد بن عَبد الله الإِصبهَانِي (ت ٤٣٠ هـ) تَحْقِّيق سَيّد كسرَوي حَسَن، دَار الكُتُب العِلْمِيَة، بَيْرُوت.

١٨٦. ذَيل المُذِيل فِي تأرِيخ الصَّحَابة وَالتَّابعِين لِابْن جَرِير الطَّبري مُلحق بأَحد أجزَاءه مِن تأرِيخ الأُمم والمُلوك مُؤسَّسَة الأَعلَمي بَيْرُوت.

١٨٧. الذَّهَب المَسبُوك فِي ذِكر مَن حَجَّ مِن الخُلفَاء والمُلوك. أَحْمَد بن عَليّ المَقْرِيزي (ت ٨٤٥ هـ). تَحْقِّيق: الشّيال. طَبْعَة القَاهرَة ١٩٥٥ م.

حَرْف الرَّاء

١٨٨. رَأب الصَّدع. أَمَالي أَحْمَد بن عِيسَىٰ عليه السلام، حَقَقَّه وخَرَّج أَحَادِيثه: عَليّ ابن إسْمَاعِيل المُؤيد دَار النَّفائس بَيْرُوت: لُبْنَان.

١٨٩. رِسَالة فِي حقُوق الله: مَخْطُوط تَحت رَقم (١٠٢٧) بِمَكْتَبَة الفَاتِيكان الثَّالث.

١٩٠. رِبيع الأَبرَار، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن أَحمَد الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ).

١٩١. رِجَال النَّجاشي، لأَبي العَبَّاس أَحْمَد بن عَليّ النَّجاشي تَحْقِّيق مُحَمَّد جوَاد النَّائِيني طَبْعَة دَار الأَضوَاء بَيْرُوت.

١٩٢. رَشفَة الصّادي مِن بحُور فَضَائل بَني الهَادي، لأَبي بَكْر بن شَهاب الدّين العَلوي، الحُسَيْنيّ الشّافعي، طَبع مَصر ١٣٠٣ هـ.

١٩٣. الرَّوض الأُنف، لعَبدالرَّحمن بن عَبدالله السُّهيلي (٥٨١ هـ) تَحقِّيق طَه عَبدالرَّؤوف سَعد طَبْعَة القَاهرَة.

١٩٤. الرِّيَاض النَّضرة فِي فَضَائل العَشرَة، لُمحّب الدِّين الطَّبريّ الشّافِعيّ (ت ٦٩٤ هـق)، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ، وَطَبْعَة ثَانِية فِي مَصْر، ودَار الغَرب الإِسْلاَميّ بَيْرُوت ١٩٩٦ م، تَحقِّيق: عِيسىٰ عَبدالله مُحمّد مَانع الحمْيَري.

١٩٥. الرَّحِيق المختُوم. الشَّيخ صَفي الرَّحمن المُبَاركفُوري. طَبعَة دَار الْقَلَم. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

١٩٦. الرَّد عَلىٰ المُلحد. للإِمَام القَاسم بن إبرَاهِيم عليه السلام. تَحْقِّيق: مُحَمَّد يَحْيَىٰ سَالم عزّان.

١٩٧. الرَّد عَلىٰ الرَّوَافض مِن الغُلاة، للإِمَام القَاسم بن إِبرَاهِيم الرَّسّي (المَخْطُوط) بدَار الكُتب المَصْرِيَة، مِيكروفِيلم رَقم (٢٤٧) مِن المَكتبَة اليَمنِية.

١٩٨. رَغبَة الآمل مِن كتَاب الكَامل (شَرْح الأَعلاَم لكتَاب الكَامل للمُبرد). السَّيِّد ابن عَليّ المَرصَفي. طَبْعَة مَصْر ١٣٤٦.

١٩٩. رَوضَات الجَنات فِي أحوَال العُلمَاء وَالسَّادات. مُحَمَّد بَاقر المُوسوي. الخوَانسَاري الأَصبهَاني.

٢٠٠. الرَّوْض النَّضِير شَرْح مَجْمُوع الفِقْه الكَبِير، لشَرف الدِّين الحُسين بن أَحمَد بن صَالح السِّياغي: ١ / ٧٧، طَبع مَكْتَبة المُؤيد الطَّائف سَنَة ١٩٨٦.

٢٠١. الرَّوض المِعطَار فِي خَير الأَقطَار (مُعْجَم جُغرَافِي) لُمحَمَّد بن عَبدالمُنعم الحمْيَري السّنهاجي أَبو عَبدالله (٩٠٠ هـ) تَحقِّيق الدُّكتُور إحسَان عَبَّاس مُؤسَّسَة

نَاصر للثّقَافَة.

٢٠٢. الرَّوض الأَغن فِي مَعْرِفَة المُؤلفِين بِاليزمن. عَبدالمزلك بن أَحْمَد بن قَاسم حمِيد الدِّين. بدُون ذِكر للدَار النَّاشر.

حَرْف الزَّاي

٢٠٣. زَاد المَسِير فِي عِلم التَّفسِير لعَبدالرَّحمن بن الجَوزِي البَغْدَادي (٥٠٨ هـ) المَكتب الإِسْلاَميّ بيْرُوت.

٢٠٤. زَاد المعَاد فِي هَدي خَير العِبَاد. مُحَمَّد بن أَبِي بَكر ٱبْن القِيم (ت ٧٥١هـ). تَحْقِّيق: شُعيب الأَرنَاؤط وعَبدالقَادر الأَرنَاؤط. طَبْعَة بيْرُوت.

٢٠٥. الزُّهد، الإِمَام أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١ هـ). طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بيْرُوت.

٢٠٦. زُهر الأَدَب وَثمر الأَلبَاب. إبرَاهِيم بن عَليّ الحُصري القَيروَاني (ت ٤٥٣ هـ). تَحْقِّيق: مُحي الدِّين عَبدالحَمِيد. طَبْعَة القَاهرَة ١٩٥٣ م.

٢٠٧. الزَّيدِيَّة، الدُّكتور أَحْمَد مَحمُود صُبحي. النَّاشر: الزَّهرَاء للإِعلاَم العَربي. القَاهرَة ـ مَصْر.

٢٠٨. الزَّيدِيَّة قِرَاءَة فِي المَشْرُوع، وَبَحث فِي المُكونَات لعَبدالله بن مُحَمَّد بن إسْمَاعِيل حَميد الدِّين، مَركَز الرَّائد للدِّرَاسَات وَالبحُوث الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤٢٤هـ).

٢٠٩. الزَّيدِيَّة، عَبدالله بن مُحَمَّد بن إسمَاعِيل حَمِيد الدِّين، طَبع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد بن عَليّ الثَّقَافِية. العِلْمِيَة ـ بيْرُوت.

حَرْف السِّين

٢١٠. سُبل السّلام شَرْح بلُوغ المَرَام مِن جَمْع أَدلة الأَحكَام، لمُحَمَّد بن إسمَاعِيل الكَحلاني ثُمَّ الصّنعاني اليَمني، مَطْبعَة مُصطَفىٰ البَابي الحَلبي وَأَوْلاَده بِمَصر، الطّبعَة الرّابعَة ١٣٧٩ هـ.

٢١١. سُبل الهُدىٰ وَالرَّشاد، لصَّالح الشّامي. طَبْعَة مَصْر.

٢١٢. سِرّ السِّلسِّلة العَلوِية (مَخْطُوط)، حيَاة الإِمَام زَيد.

٢١٣. سَفِينة البحَار، المُسمَّىٰ سَفِينة بحَار الأَنوَار وَمَدِينة الحُكم وَالآثَار. عَبَّاس ابن مُحَمَّد رِضا القُمي. طَبْعَة النَّجف سَنَة ١٣٥٥ هـ.

٢١٤. السَّقِيفة (أَو) أَئِمَّة الشِّيْعَة، سَلِيم بن قَيس الكوفِي الهلاَلي العَامري (المُتوفّىٰ ٩٠ هـ). طَبْعَة مُؤسَّسَة الأَعلمي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢١٥. السُّنن الكُبرىٰ، لأَبِي بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَليّ البَيهقي (ت ٤٥٨ هق)، تَحْقِيق: مُحَمَّد مُحيي الدّين عَبد الحَمِيد، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. وتَحْقِّيق: مُحَمَّد عَبد القَادر عَطا، طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٤ هـ مُصَوَّرَة مِن دَائِرَة المَعَارِف العُثْمانِية، حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٣ هـ.

٢١٦. سُنن اَبْن مَاجه، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن يَزيد بن مَاجه القَزوِينيّ (ت ٢٧٥ هـ ق)، تَحْقِّيق: فُؤاد عَبد البَاقي، دَار إِحيَاء التُّراث، بَيْرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٥ هـ. ونَشْر دَار الفِكر، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ.

٢١٧. سُنن التّرمذي، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورة التّرمذي (ت ٢٩٧ هـ) تَحْقِّيق: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر، دَار إِحيَاء التُّرَاث، بَيْرُوت.

٢١٨. سُنن الدَار قُطني، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن عُمر البَغْدَادِي المَعْرُوف بالدَار

قطني ،(ت ٢٨٥ هـ) تَحْقِّيق : أَبُو الطِّيب مُحَمَّد آبادي ، عَالم الكُتْب ، بَيْرُوت ، الطَّبْعَة الرّابعة ١٤٠٦هـ، طَبْعَة بُولاَق بالقَاهِرَة .

٢١٩. سُنن النّسائِي ، الحَافظ المُتوفّىٰ سَنَة (٣٠٣هـ). طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٢٠. سُنن أَبي دَاود ، لأَشعث السّجستانيّ الأَزديّ (ت ٢٧٥هـ ق)، إعدَاد وَتَعلِيق : عِزّت عَبد الدّعاس ، طَبْعَة دَار الحَدِيث الطَّبْعَة الأُوْلىٰ ـ حِمص ١٣٨٨هـ وطَبْعَة مُصطَفىٰ البَابيّ ـ مَصْر ١٣٩١هـ.

٢٢١. سِير أَعْلاَم النُّبلاء ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ١٣٧٤ م). تَحْقِّيق : مَجْمُوعة مِن البَاحِثِين تَحت إِشرَاف : شُعِيب الأَرنَاؤط . مُؤسَّسَة الرِّسَالة بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٢٢. السِّيرة النَّبوِّية ، لأَبِي مُحَمَّد عَبد المَلك بن هِشام بن أَيُوب الحمْيَري ، (ت ٢١٣ أو ٢١٨ هـ ق)، تَحْقِّيق : مُصْطَفىٰ السّقا ، وإِبرَاهِيم الأَنْباري ، وعَبد الحَفِيظ شَلبي ، مَكْتَبَة المُصْطَفىٰ ، قُم ، الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٥هـ .

٢٢٣. السِّيرة النَّبوّية بهَامش السِّيرة الحَلبِية ، لأَحمد بن زَيني بن أَحْمَد دَحلاَن (ت ١٣٠٤هـ) طَبْعَة دَار الكِتَاب العَرِبي بَيْرُوت ١٤٠٨هـ .

٢٢٤. الشَّافِي ـ فِي الجوَاب عَلىٰ الرِّسَالة الخَارقة للفَقِيه عَبدالرَّحِيم بن أَبِي القَبَائل ، تَأْلِيف الإِمَام عَبدالله بن حَمْزَة الحَسَني (٥٦١ ـ ٦١٤). الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٩٨٩م. مَنْشُورات مَكْتَبَة اليَمَن الكُبرىٰ ، اليَمَن ـ صَنْعَاء .

٢٢٥. سَبَائك الذَّهَب فِي مَعْرِفَة قَبَائل العَرْب لأَبي الفَوز مُحَمَّد أَمِين البَغْدَادي الشَّهِير بِالسّويدي دَار القَلَم بَيْرُوت .

٢٢٦. سَرح العُيُون فِي شَرْح رِسَالة ابن زَيدُون. مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نُبَاته

(ت ٧٦٨ هـ). طَبْعَة الإِسكندرية (١٢٩٠ هـ).

٢٢٧. السُّلوك لمَعْرِفَة دُول المُلوك. للمَقريزي أَحْمَد بن عَليّ (ت ٨٤٥ هـ). تَحْقِّيق: زيَاد. طَبْعَة القَاهِرَة سَنَة (١٩٣٤ م).

٢٢٨. السّمط الثَّمين فِي مناقب أُمهات المُؤْمِنين. أَحْمَد بن عَبدالله بن مُحبّ الطَّبري (ت ٦٩٤هـ). طَبْعَة حَلب (١٣٤٦ هـ).

٢٢٩. سِمط اللآلي فِي شَرْح أَمَالي الغَالي. عَبدالله بن عَبدالعَزيز البَكرِي (ت ٤٨٧ هـ). تَحْقِّيق: عَبدالعَزيز المَيمَني. طَبْعَة مَكْتَبَة المُثنّىٰ. بَغْدَاد.

٢٣٠. سِيَاسَة المَنْصُور أَبِي جَعْفَر الدَّاخِلية وَالخَارِجية. حَسَن فَاضل زَعِين العَاني. دَار الرَّشِيد. بَغْدَاد ١٩٨١ م.

٢٣١. سِيرَة الهَادي إِلىٰ الحَقّ يَحْيَىٰ بن الحُسين روَاية عَليّ بن مُحَمَّد بن عَبدالله العَبَّاسي العَلوي: تَحْقِّيق سُهيل زَكار، دَار الفِكر بَيْرُوت.

حَرْف الشِّين

٢٣٢. شَذرَات الذَّهب فِي أَخْبَار مَن ذَهَب، لأَبِي الفَلاَح عَبد الحَي المَعْرُوف بآبن العِمَاد (ت ١٠٨٩ هـ ق)، تَحْقِّيق: الأَرنَاؤط، طَبْعَة ـ بَيْرُوت، ودِمشق ١٤٠٩هـ، ونَشْر مَكْتَبَة القُدسي، القَاهرَة ١٣٥٠هـ.

٢٣٣. شَرْح البَحر الرَّائق، لزَين الدّين بن إِبرَاهِيم بن مُحمّد المَعرُوف بآبن نُجيم المَصْري الحَنفي.

٢٣٤. شرَحْ الهَاشميَات، لمُحَمّد مَحمُود الرّافعي، الطّبعة الثّانِية شَركة التَّمدّن بمَصر، وَطَبعَة بَيرُوت ١٤٠٢هـ.

٢٣٥. شَرْح نَهج البَلاَغة، للشَّيخ مُحَمَّد عَبده، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ

١٤٠٦ هـ، طَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٤٠٣ هـ.

٢٣٦. شَرْح نَهْج البَلاَغَة ؛ للخُوئيّ، طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت ١٤٠٦ هـ.

٢٣٧. شَرْح نَهْج البَلاَغة، لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد المُعتَزليّ (ت ٦٥٦ هق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضل، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٤٠٩ هـ.

٢٣٨. شَرْح نَهْج البَلاَغَة، ٱبْن أَبِي ٱلْحَدِيد، عَبدالحَمِيد بن هِبة الله (ت: ٦٥٥ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت (١٣٧٤ هـ). وبتَحْقِّيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضل إِبرَاهِيم. طَبْعَة دَار إِحيَاء الكُتُب العَربِية ـ مَصْر.

٢٣٩. شَرْح شَافِيَة أَبي فِرَاس فِي مناقب آل الرَّسُول وَمَثَالب بَني العَبَّاس، طَبْعَة الهِند.

٢٤٠. شَرْح الثَّلاَثِين مَسأَلة فِي عَقَائِد الزَّيدِيَّة لإِبرَاهِيم بن يَحْيَىٰ السَّحولي (مَخْطُوط)، بدَار الكُتب المَصْرِيَة، مِيكرُوفِيلم رَقم (٣٠٧٢٨).

٢٤١. الشِّعر وَالشُّعرَاء. عَبدالله بن مُسْلِم ٱبْن قُتِيبَة (ت ٢٧٦ هـ). تَحْقِّيق: أَحْمَد شَاكر. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٦م).

٢٤٢. الشِّفَاء بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ، لقَاضي أَحْمَد بن عَيَّاض بن مُحَمَّد بن عَبد الله ٱبن مُوسىٰ بن عَيَّاض اليَحصبُي، أُندلسِي الأَصْل، (٤٩٦ هـ ـ ٥٤٤ هـ) طَبْعَة بَيْرُوت.

٢٤٣. شَوَاهد التّنزيل لقوَاعد التّفضِيل، لأَبِي القَاسم عُبيد الله بن عَبد الله النّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني (مِن أَعْلاَم القَرن الخَامس، والمُتوفّىٰ بَعد سَنَة ٤٧٠ هـ)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد بَاقر المَحمُوديّ، مُؤَسَّسَة الطّبع والنّشر، طَهرَان، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ ١٤١١ هـ.

٢٤٤. الشَّجرَة المُبَاركة فِي أَنْسَاب الطَّالبِيين. مُحَمَّد بن عُمر. الفَخر الرَّازي (٦٠٦ هـ). تَحْقِّيق: السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي. طَبْعَة مَكْتَبَة المَرعشي النَّجْفي ـ قُم

سَنَة (١٤٠٩ هـ).

٢٤٥. شَرْح أَبيَات السِّيرة النَّبوِّية. مُصْعب بن مُحَمَّد الخَشني. أَبُوذَّر. طَبْعَة مَصْر سَنَة ١٣٢٩ هـ.

٢٤٦. شَرْح ديوَان حَسَّان بن ثَابت. وَضَعة وَضَبط الدِّيوَان وصَحَحه: عَبدالرَّحمَن البَرقُوقي. دَار الكِتَاب العَربِي. بَيْرُوت: لُبْنَان.

٢٤٧. شَرْح شَوَاهد المُغني. جَلاَل الدِّين السِّيوطي (ت ٩١١ هـ) طَبْعَة مَصْر سَنَة (١٣٢٢ هـ).

٢٤٨. شَرْح المُوَاهب اللَّدنِية لُمحَمَّد عَبدالبَاقي الزَّرقاني (١١٢٢ هـ) دَار المَعْرِفَة بَيْرُوت.

٢٤٩. الشِّفَاء بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ لقَاضي أَحْمَد بن عَيَّاض بن مُحَمَّد بن عَبد الله ٱبن مُوسىٰ بن عَيَّاض اليَحصبُي، أندلسِي الأَصْل، (٤٩٦ هـ ـ ٥٤٤ هـ) طَبْعَة بَيْرُوت.

٢٥٠. شِفَاء العَلِيل. أَحْمَد بن مُحَمَّد شهَاب الدِّين الخَفَاجي (ت ١٠٦٩). تَحْقِّيق: مُحَمَّد بن عَبدالمُنعم خفَاجي. طَبْعَة القَاهرَة.

٢٥١. الشَّمَائل الُمحَمَّدية. مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ التّرمذي (ت ٢٧٩ هـ). تَحْقِّيق: عِزَّت عُبِيد الدَّعاس. حِمص (١٩٧٦م).

٢٥٢. الشَّمْس المُنِيرة، لتَنوِير البَصِيرَة فِي فرُوع الدِّين وَأُصُوله، لِابْن الهَادي.

حَرْف الصَّاد

٢٥٣. صَحِيح البُخَاري، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبرَاهِيم بن المُغِيرة الجَعفي البُخَاري، (ت ٢٥٦ هـ)، تَحْقِّيق: مُصْطَفىٰ دِيب البَغا، دَار ٱبْن كَثِير،

بَيْرُوت، الطَبْعَة الرّابعَة ١٤١٠ هـ، ومطَبْعَة المُصطفَائِي ١٣٠٧هـ.

٢٥٤. شَرْح صَحِيح البُخَارِيّ، عَبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، لَمحمُود بن أَحْمَد العَينيّ (ت ٨٥٥هـق)، مطَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٣٧٦هـ.

٢٥٥. صَحِيح التّرمذيّ، لِعِيسىٰ بن سَورة التّرمذيّ، (ت ٢٩٧ هـ ق)، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. مطَبْعَة المَكْتَبَة السّلفِية بِالمَدِينة المُنورَة.

٢٥٦. الصَّحِيح مِن سِيرَة النَّبيّ الأَعظمﷺ، السَّيِّد جَعْفَر مُرْتَضىٰ العَامِلي. دَار الهَادي دَار السِّيرة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٥٧. صَحِيح مُسْلِم، لأَبِي الحُسَيْن مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشيري النّيسابُوري، (ت ٢٦١ هـ ق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد فُؤاد عَبد البَاقي، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧٤ هـ. دَار الحَدِيث ـ القَاهرَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢ هـ، ودَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت.

٢٥٨. صَفوَة الصَّفوة، لأَبِي الفَرج عَبدالرَّحمَن بن عَليّ الجَوزِي (٥٩٧ هـ). مُؤسَّسَة الكُتْب الثَّقَافِية. بَيْرُوت: لُبْنَان. وبتَحْقِّيق: مَاخُوري قَلعَجي.

٢٥٩. الصَّوَاعق المُحرقة، لِابْن حَجر الهَيثمي (٩٧٤ هـ). تَحْقِّيق: عَبدالوَهَّاب اللَّطِيف. مَكْتَبَة القَاهرَة.

حَرْف الضَّاد

٢٦٠. ضُحىٰ الإِسْلاَم، الدُّكتور أَحْمَد أَمِين المَصْري، (الطَّبعَة الخَامِسَة)

٢٦١. الضَّوء اللاَّمع لأَهل القَرن التَّاسع، لمُحَمّد بن عَبد الرّحمن، للحَافظ السّخاويّ (ت ٩٠٢ هـ ق)، نَشر دَار مَكتبَة الحَيَاة بَيرُوت، وَدَار مَكتبَة الحَيَاة بَيرُوت، وَمَطبَعة القُدسيّ ـ مَصر ١٣٥٢ هـ.

٢٦٢. الضُّعفَاء الصَّغِير. مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَاري (ت ٢٥٦ هـ). تَحْقِّيق:

مَحمُود إبرَاهِيم زَايد. دَار الوَعي ـ حَلَب (١٣٩٦ ﻫ).
٢٦٣. الضُّعفَاء الكَبِير. أَبُو جَعْفَر العُقيلي (٣٢٢ﻫ). تَحْقِّيق الدُّكتُور: عَبدالمُعطي أَمِين القَلعجي. دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت. الطَبْعَة الأُولىٰ (١٤٠٧ ﻫ).

حَرْف الطَّاء

٢٦٤. طَبْقَات أَعْلاَم الشِّيْعَة، للشَّيخ آقا بُزرك الطّهراني، مُؤسّسة إسمَاعِيليَان، قُم، الطَبْعَة الثَّانِيَة.
٢٦٥. الطّبقات الكُبرىٰ، لُمحَمَّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري (ت ٢٣٠ ﻫ)، دَار صَادِر، بَيْرُوت ١٤٠٥ﻫ، طَبْعَة أُوربا، طَبْعَة لَيدن.
٢٦٦. طَبْقَات الشّافعِية، لعَبد الوَهَّاب بن عَليّ تَاج الدِّين السَّبكي (٧٧١ ﻫ)، تَحْقِّيق: الحلُو، والطّناحي، دَار إحيَاء الكُتْب العَربِية بالقَاهرَة ١٣٩٦ ﻫ.
٢٦٧. طَبْقَات الحفّاظ ،لعَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١ ﻫ)، طَبْعَةِ بُولاَق.
٢٦٨. طَبْقَات الحَنَابلة، لأَبِي يَعلىٰ، تَحْقِّيق: مُحَمَّد حَامد الفَقي، مطَبْعَة السُّنَّة المُحَمَّدية.
٢٦٩. طَبْقَات الشّافعِية الكُبرىٰ، لتَقي الدّين أَبِي الحَسَن عَليّ بن عَبد الكَافيّ السّبكيّ (ت ٧٧١ ﻫ ق)، تَحْقِّيق: عَبد الفتَّاح مُحَمَّد الحلُو، وَمَحمُود مُحَمَّد الطّناحي، دَار إحيَاء الكُتب العَربِية. طَبْعَة عِيْسَىٰ البَابيّ ـ مَصْر ١٣٨٣ ﻫ.
٢٧٠. طَبْقَات الفُقهاء، لأَبِي إسحَاق الشّيرَازي الشَّافِعي (٣٩٣ ﻫ)، طَبْع دَار الرّائد العَربِي، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠١ ﻫ.
٢٧١. طَبْقَات المُفسّرين لعَلاَء الدّين مُحَمَّد بن هدَاية الله الحَسَني الخَيروي

(ت ٩٦٧ هـ) (مَخْطُوط) .

٢٧٢ . طَبْقَات المُفسّرِين ، لعَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١ هـ) ، أُخذ بالوَاسطَة .

٢٧٣ . طَبْقَات النُّحَاة ، لعَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بَكْر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١ هـ) ، أُخذ بالوَاسطَة .

٢٧٤ . طَبْقَات عُلمَاء أَفرِيقية . لأَبِي العَرْب مُحمَّد بن أَحْمَد بن تَمِيم . جَمعهَا : مُحمَّد آبن أَبي شَنب . طَبْعَة الجزَائر ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م .

٢٧٥ . طَبْقَات الفُقهَاء . إِبرَاهِيم بن عَليّ الشّيرَازي ، أَبُو إِسحَاق (ت ٤٧٦ هـ) .تَحْقِّيق : إِحسَان عَبَّاس . الطَبْعَة الثَّانِيَة ـ بَيْرُوت ١٩٨١ م ، وَكَذَلك طَبْعَة ـ بَغْدَاد .

٢٧٦ . طَبْقَات فُقهَاء اليَمَن وَرُؤساء الزَّمَن . عُمر بن عَليّ الجَعدي (ت بَعد ٥٨٦ هـ) آبْن أَبِي سَمرَة . تَحقِّيق : فُؤاد السَّيِّد . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٥٧ م) .

٢٧٧ . طَبْقَات المُعْتَزلة . أَحْمَد بن يَحْيَىٰ المُرتضىٰ . تَحْقِّيق : سَوسنة دِيفلد فلزر . النَّاشر فرَانز شنَاينز . المطْبَعَة الكَاثُوليكية . بَيْرُوت (١٣٨٠ هـ) .

٢٧٨ . طَبْقَات النَّحويين وَاللّغويين . مُحمَّد بن الحَسَن الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٥٤ هـ) .

حَرْف العَين

٢٧٩ . العَبَّاسيُون الأَوَائل . دَارسة تَحلِيلِية لفَاروق عُمر . دَار الإِرشَاد . بَيْرُوت (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ م) .

٢٨٠ . العِبر فِي خَبر مَن غَبر . الذَّهبي مُحمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان (ت ٧٤٨ هـ) . بتَحْقِّيق : الدُّكتُور . صَلاَح الدّين المُنجد . بتَحْقِّيق : فُؤاد السَّيِّد . طَبْعَة الكُويت

(١٩٦٠ ـ ١٩٦٩م).

٢٨١. العَقِيدة وَالشَّرِيعَة فِي الإِسْلاَم، إجنَاس جولد تَسِيهر.

٢٨٢. العِقد الفَرِيد، أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَبد رَبِّه الأُندلسِي (ت ٣٢٨ هـ). دَار الكُتُب العِلْمِيَة. بَيْرُوت: لُبْنَان. وبتَحْقِّيق أَحْمَد أَمِين وَجمَاعة، طَبْعَة القَاهِرَة. وتَحْقِّيق: مُحَمَّد سَعِيد العريَان.

٢٨٣. عُمدَّة الطَّالب فِي أَنْسَاب آل أَبِي طَالب، لِابْن عنبَه أَحمَد بن عَليّ جمَال الدِّين الحُسَيْنيّ (ت ٨٢٨هـ)، المَطْبَعة الحَيدرِية النَّجف الأَشرَف عَام ١٣٨٠هـ.

٢٨٤. عُيُون الأَثر، لأَحمد بن عَبدالله بن يَحْيَىٰ المَشهُور بِآبن سَيّد آلنَّاس (ت ٧٣٤هـق)، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيْرُوت ١٤٠١هـ، طَبْعَة القُدسي ١٣٥٦هـ.

٢٨٥. عُيُون أَخبَار الرِّضا عليه السلام، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصّدوق (ت ٣٨١ هـ)، مَنشُورَات المَكتَبة الحَيدرِية، النّجف الأَشرَف.

٢٨٦. عُيُون الأَخبَار وَفنُون الآثَار، لِابْن قُتِيبة الدّينوري (ت ٢٧٦هـ)، طَبْع دَار الكِتَاب العَربِي، وطَبْع قَدِيم.

٢٨٧. العِقد الثَّمِين فِي تَبيين أَحْكَام الأَئِمَّة الهَادِين، الإِمَام المَنْصُور بِالله عَبدالله آبن حَمْزَة اليَمَني (٥٦٦ ـ ٦١٤هـ)، تَحقِّيق: عبَّاس الوَجِيه، صَدَر عَن مُؤسَّسة الإِمَام زَيد بن عَليّ عليه السلام الثَّقَافِيَة..

٢٨٨. العِقد الثَّمِين فِي تأرِيخ البَلد الأَمِين. مُحَمَّد بن أَحْمَد الفَاسي (ت ٨٣٢هـ). تَحْقِّيق: السَّيِّد وَالطَّناحي. طَبْعَة القَاهِرَة.

٢٨٩. العِقْدُ الثَّمينُ في إِثبَاتِ وِصَايَةِ أَمِيرِ المُؤمِنِين عليه السلام للقَاضي الحَافظ الضَّابط المحَدث شَيخ الإِسْلاَم مُحَمَّد آبن عَليّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانيّ اليَمَانيّ الصَّنعانيّ

المُتوفَّىٰ بِمَدِينة صَنعَاء فِي جُمَادَىٰ ٱلْأَخِرَة سَنَة ١٢٥٠ هـ. بِتَحقِيقنا.

٢٩٠. العَقِيدَة الصَّحِيحَة، الإِمَام المُتوكل عَلىٰ الله إِسمَاعِيل بن القَاسم بن مُحَمَّد، حَقَّقه وَعَلَّق عَلَيه: مُحَمَّد يَحيىٰ سَالم عزَان، مَكْتَبة التُّرَاث الإِسْلاَميّ، صَعْدَة، دَار التُّرَاث اليَمني صَنْعَاء.

٢٩١. العِلَل ومَعْرِفَة الرِّجَال. أَحْمَدبن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١ هـ). تَحْقِّيق: الدُّكتُور طَلعت قُورج بَيكت ودَاود إِسمَاعِيل جَراح أوغلي. طَبْعَة أَنقره (١٩٦٣ م).

٢٩٢. عِلل الحَدِيث. عَبدالرَّحمَن بن مُحَمَّدبن إِدريس الرَّازي، ٱبْن أَبِي حَاتم (ت ٣٢٧ هـ). تَحْقِّيق: مُحب الدِّين الخَطِيب. طَبْعَة القَاهرَة (١٣٤٣ هـ).

٢٩٣. عُلُوم الحَدِيث (الفَلك الدّوَار). إِبرَاهِيم بن مُحَمَّد الوَزِير. تَحْقِّيق: مُحَمَّد يَحْيَىٰ سَالم عزَان. ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م. مَكْتَبَة التُّرَاث الإِسْلاَميّ. صَعدَة، دَار التُّرَاث. صَنْعَاء. ج. ي.

٢٩٤. عُمدَة القَارىء (شَرْح صَحِيح البُخَاري). بَدر الدِّين مَحمُود بن أَحْمَد العَيني (٨٥٥ هـ). دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي ـ بَيْرُوت.

٢٩٥. العُمدّة. الحَسَن بن رَشِيق (ت ٤٥٦ هـ). تَحقِّيق: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عَبدالحمِيد طَبْعَة القَاهرَة.

٢٩٦. عُيُون الأَخبَار. لِابْن قِتيبة. طَبْعَة المُؤسَّسة المَصْرِيَّة العَامة. سَنَة ١٣٩٢ هـ.

٢٩٧. عدَالة الرُّوَاة وَالشّهُود وَتَطبيقَاتها فِي الحَيَاة المُعَاصرة. الدُّكتور. المُرتضىٰ ٱبن زَيد المَحطوري. ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م. مَكْتَبَة مَركز بَدر. صَنْعَاء. ج. ي.

٢٩٨. عِدَّة الأَكيَاس المُنْتَزع مِن شفَاء صُدُور ٱلنَّاس فِي شَرْح مَعَاني الأَسَاس لأَحمَد ٱبن مُحَمَّد بن صَلاَح الشَّرفِي، مَخْطُوط. بدَار الكُتب المَصْرِيَّة، مِيكروفِيلم رَقم (٢٩٨٨٣).

حَرْف الغَين

٢٩٩. الغَارَات، لأَبي إِسحَاق إبرَاهِيم بن مُحَمّد بن سَعِيد المَعرُوف بأبن هِلال الثّقفي، مَنْشُورات أَنجمن آثَار ملّي ـ طَهرَان.

٣٠٠. الغَدِير فِي الكِتَاب والسُّنَّة والأَدَب، عَبدالحُسَيْن أَحْمَد الأَمِيني النَّجفي. ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م. دَار الكِتَاب العَربِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٠١. غَايَة المَرَام، لهَاشم البَحرَاني، طَبْع دَار القَامُوس.

٣٠٢. غَايَة النّهَايَة. مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجَزري (ت ٨٣٣ هـ). تَحْقِّيق: برجستراسر. طَبْعَة القَاهِرَة (١٩٣٢ م).

٣٠٣. غَايَة المَرَام، لهَاشم البَحرَاني، طَبْع دَار القَامُوس.

٣٠٤. غِربَال الزَّمان فِي وَفِيَّات الأَعْيَان. يَحْيَىٰ بن أَبِي بَكْر بن مُحَمَّد العَامري الحَرضي اليَمَاني (٨١٦ـ ٨٩٣ هـ).

حَرْف الفَاء

٣٠٥. الإِفَادة فِي تَأرِيخ الأَئِمَّة السَّادَة، لِلإِمَام النَّاطق بِالحَقِّ أَبِي طَالب يَحْيَىٰ ابن الحُسين بن هَارون الهَارُوني الحَسَني، تَحقِّيق: إِبرَاهِيم بن مَجد الدِّين بن مُحَمَّد المُؤيدِي، وَهَادي بن حَسَن بن هَادي الحمزَّاوي، مَنْشورَات مَركَز أَهْل البَيْت للدِّرَاسَات الإِسلاَمِيَّة، اليَمَن صَعْدَة، الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤٢٢ هـ).

٣٠٦. فَجر الإِسْلاَم، الدّكتور أَحْمَد أَمِين، الطَّبعَة الرَّابعَة، الفَجَّالة الجَدِيدة.

٣٠٧. الفِتْنَة الكُبْرَىٰ عليّ وبَنُوه، للدّكتور، طَه حُسِين، طَبْع دَار الهِلاَل.

٣٠٨. فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ). طَبْعَة بُولاق (١٣٠١ هـ). طَبْعَة السَّلفِية (١٣٩٠ هـ).

٣٠٩. فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني، (ت ٨٥٢هـق)، النّاشر: دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت، والمطْبَعَة السّلفية مَصْر ١٣٨٠هـ، وتَحْقِّيق: عَبد العَزِيز بن عَبدالله بن بَاز ـ القَاهرَة ١٣٩٨هـ

٣١٠. اَلْفَتْح القَدِير (تَفْسِير)، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكَاني، (ت ١٢٥٠هـ)، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، طَبْعَة دَار الكُتْب العِلْمِيَة بَيْرُوت ١٤٠٣هـ.

٣١١. الفُتُوح، أَحْمَد بن أَعْثَمْ الكُوفِي. أَجزَاء. دَائِرَة المَعَارِف الحَيْدَرِيَّة. النَّجف ١٩٦٢م / ١٣٨٢هـ.

٣١٢. فُتُوح البُلدان، أَحْمَد بن يَحْيَىٰ البَلاَذري (ت ٢٧٩هـ). تَحْقِّيق: رَضوَان مُحَمَّد رَضوَان. السَّعَادَة، القَاهرَة (١٩٩م)، وَكَذا طَبْعَة (١٣١٩هـ).

٣١٣. الفَخرِي فِي أَنْسَاب الطَّالبِيين، للسِّيد عزّ الدِّين بن أَبِي طَالب إِسْمَاعِيل اَبن الحُسَيْن. تَحْقِّيق: السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي. مَكْتَبَة آية الله العُظمىٰ المَرعَشي. قُم (١٩٨٩م / ١٤٠٩هـ).

٣١٤. الفِرْدُوس بِمَأثُور الخِطَاب، لأَبي شجَاع شِيرَويه بن شَهردَار بن شِيرَويه بن فَنا خُسرو الدّيلمي الهمدَاني (إلْكِيا) (ت ٥٠٩هـق)، تَحقِيق: السّعيد بن بَسيوني زَغلول طَبعَة دَار الكُتب العِلميَة بيرُوت، الطَّبعة الأَولىٰ ١٤٠٦هـ، و ١٤١٩هـ.

٣١٥. فرَائِد السِّمْطَين فِي فضَائِل المُرتَضىٰ وَالبَتُول والسّبطِين وَالأَئِمة مِن ذُرِّيتهم، لإِبرَاهيم اَبْن مُحَمَّد بن المُؤيد بن عَبد الله الجُويني الحمُويني، (ت ٧٢٢ أو ٧٣٠ هـق)، تَحقِّيق: مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي، طَبْعَة مُؤسّسة المَحمُودي بَيْرُوت ١٣٩٨هـ.

٣١٦. الفِقْه المَنسُوب للإِمَام الرّضاعليه السلام، مُؤسَّسة آل البَيْت عليهم السلام لإِحيَاء التُّرَاث، قُم، نَشْر المُؤتَمر العَالمي للإِمَام الرّضاعليه السلام ـ مَشْهد المُقدس طَبْعَة (١٤٠٦).

٣١٧. فَيض القَدِير، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، طَبْع دَار

الصَّحَابَة.

٣١٨. فَيض القَدِير شَرْح الجَامِع الصَّغِير، لأَبِي زَكرِيا يَحْيَىٰ بن مُحَمَّد عَبد الرّؤوف المَناويّ (ت ١٠٣١ هـ ق)، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهِرَة ١٣٥٦ هـ.

٣١٩. الفُصُول المُهِمَّة فِي مَعْرِفة الأَئِمَّة. عَليّ بن مُحَمَّد الصَّباغ المَالكِي (٨٥٥هـ). مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات ـ بَيْرُوت. (١٤٠٨ هـ)، وَكَذا طَبْعَة الحَيْدَرِيَّة ـ النَّجف. الْعِرَاق عَام (١٣٨١ هـ)، وَكَذا طَبْعَة دَار الحَدِيث قُم.

٣٢٠. الفَضَائل، لأَبي الفَضل سَدِيد الدّين شَاذان بن جِبريل بن إِسمَاعِيل بن أَبي طَالب القُمي (ت ٦٦٠ هـ)، طَبعَة دَار الكتَاب العربيّ بَيرُوت ١٤٠٦هـ، وَالمَطبعَة الحَيدرِية النَّجف الأَشرَف، الطَّبعة الأُولىٰ ١٣٣٨ هـ.

٣٢١. الفَقِيه (مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه)، لأَبي جَعْفَر مُحمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصَّدوق (ت ٣٨١ هـ)،، طَبعَة مُؤسَّسة النَّشر الإِسلاَمي قُم. مُؤسَّسة الأَعلمي ـ بَيرُوت، الطَّبعَة الخَامسَة ١٤٠٠هـ.

٣٢٢. فَضَائل الصّحَابة، لأَبِي عَبدالله أَحْمَد بن مُحَمّد حَنْبل الشّيبَانيّ (٢٤١هـ)، تحَقِّيق: وَصي الله بن مُحمّد عبَّاس، دَار العِلم، الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤٠٣هـ، وَطَبْعَة جَامعَة أُمّ القُرىٰ السّعودِية.

٣٢٣. فَضَائل الخَمْسَة مِن الصّحَاح السِّتة، لمُرتَضىٰ الحُسَيْنيّ الفَيروز آبَادي، مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات، بَيْرُوت، الطَبْعَة الثّالثَة ١٩٧٣م.

٣٢٤. الفَصل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل، عَليّ بن أَحْمَد بن حَزم (ت ٤٥٦هـ). طَبْعَة القَاهِرَة (١٣٢١ هـ).

٣٢٥. فَتح المَلك العَلي بِصحَة حَدِيث بَاب مَدِينة العِلم عَليّ، لأَحمد بن مُحَمَّد الصّدِيق المَغربي، مَصْر المطبَعَة الإِسْلاَمِيَّة، ١٣٠٤ هـ، والطَبْعَة الحَيْدَرِيَّة فِي

النَّجَف الأَشْرَف.

٣٢٦. فَتح القَدِير الجَامِع بَيْن فَني الرِّوَاية وَالدِّرَاية مِن عِلم التَّفسِير. مُحَمَّد بن عَليّ الشَّوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) بدُون ذِكر لرَّقم وتأرِيخ الطَّبع. طَبْعَة دَار المَعْرِفَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٢٧. الفَهْرَست، لأَبِي جَعْفر مُحَمَّد بن الحَسَن المَعْرُوف بِالشَّيخ الطّوسيّ (ت ٤٦٠ هـ ق)، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٤١٢ هـ.

٣٢٨. فِي عَالم القِيَم مَع الخُلفَاء الرَّاشدِين، مُحَمَّد زَكي الدِّين مُحَمَّد قَاسم، مَكْتَبة الفَلاَح ـ الكُوِيت ـ الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤٠٥ هـ).

٣٢٩. فَيض القَدِير، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكاني، (ت ١٢٥٠ هـ)، طَبْع دَار الصَّحَابَة.

٣٣٠. تَأرِيخ الفِرقه الزَّيدِيَّة بَيْن القَرنين الثَّاني وَالثَّالث الهِجري، للدُّكتورة فَضِيلة عَبدالأَمِير الشَّامي، بَغدَاد مَطْبَعة الآدَاب النَّجف الأَشرَف ١٩٧٤ م.

٣٣١. فَن تَحْقِّيق (أَمَالي مُصْطَفىٰ جوَاد فِي تَحقِّيق النُّصوص) ـ مُصْطَفىٰ جوَاد. أَعدَّها للنَّشر عَبدالوَهَّاب مُحَمَّد عَليّ. بَغْدَاد سَنَة (١٩٧٧ م).

٣٣٢. فوَات الوَفِيَّات. مُحَمَّد بن شَاكر الكُتْبي (ت ٧٦٤ هـ). تَحْقِّيق: إحسَان عَبَّاس. طَبْعَة بَيْرُوت (١٩٧٣ م).

٣٣٣. فِي رِحَاب أَئِمة أَهْل البَيْت. مُحْسِن الأَمِين. طَبْعَة دَار التَّعَارف. بدُون ذِكر لرَقم وتأرِيخ الطَّبع. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

حَرْف القَاف

٣٣٤. الفَهْرَست، لُمحَمَّد بن إسحَاق بن النّديم، تَحْقِّيق: نَاهد عَبَّاس عُثْمان،

نَشْر دَار قُطري بن الفجَاءة، الطَبْعَة الأُولىٰ الدّوحَة ـ قَطر ١٩٨٥ م.

٣٣٥. قَاموس الرِّجَال فِي تَحْقِّيق روَاة الشِّيْعَة وَمُحدثِيهم، لُمحَمَّد تَقي بن كَاظم التُّستري (ت ١٣٢٠ ه)، مُؤسَّسَة النّشر الإِسْلاَميّ، قُم الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤١٠ه.

٣٣٦. القَامُوس المحِيط، لُمحَمَّد بن يَعقُوب الفَيروز آبَادي، مطَبْعَة مُصْطَفىٰ البَابي الحَلبي القَاهرَة، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٩٥٢ م.

٣٣٧. القَامُوس، لُمحَمَّد مُرْتَضىٰ الزّبيديّ (ت ١٢٠٥ ه ق)، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرِبي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ ه.

٣٣٨. قصَّص ٱلْأَنبِيَاءِ. عَبدالوهَّاب النَّجار. طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٣٩. قَلاَئد العُقيَان. ٱلْفَتْح بن مُحمَّد بن عَبدالله بن خَاقَان (ت ٥٢٨ ه). طَبْعَة القَاهرَة (١٢٨٣ ه).

٣٤٠. القَول المُبين فِي فَضَائِل أَهْل البَيْت المُطَهرِين: مُحمَّد بن عَبدالله سُليَمان العزيّ، طَبع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد بن عَليّ الثَّقَافِية.

٣٤١. قُرّة العُيُون بِأَخبَار اليَمَن المَيمُون، لأَبي الضِّيا عَبدالرَّحمن بن عَليّ الدّيبع الشَّيبَاني الزُّبيدي (الرَّازي)، حَقَقَّه وَعَلَّق عَلَيه مُحمَّد بن عَليّ الأَكوع الحوَالي طَبع بَيرُوت سَنَة ١٩٨٨. (وَمَخْطُوط).

٣٤٢. قصَّة الأَدَب فِي الحِجَاز فِي ٱلعَصْر الجَاهْلي. عَبدالله عَبدالجَبَّار وآخر. طَبْعَة عَام (١٤٠٠ ه / ١٩٨٠ م). النَّاشر: مَكْتَبَة الكُليَّات الأَزهرِية. القَاهرَة.

٣٤٣. قَلب جَزِيرَة العَرْب. فُؤاد حَمْزَة. طَبْعَة مَصْر سَنَة ١٣٥٢ ه / ١٩٣٣ م.

٣٤٤. القَول المُبين فِي فَضَائِل أَهْل البَيْت المُطَهرِين: مُحمَّد بن عَبدالله سُليَمان العزيّ، طَبع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد بن عَليّ الثَّقَافِية.

حرف الكاف

٣٤٥. الكَافِي (الأُصُول)، المطبَعَة الإسْلاَمِيَّة. عَام (١٣٨٨ هـ. ق). طَهرَان، ثُمَّ طَبعَ سَنَة (١٣٧٧ هـ. ق) الحَيدرِي. طَهرَان ـ إيرَان.

٣٤٦. الكَامل فِي التَّأرِيخ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن أَبِي الكرَام مُحَمَّد مُحَمَّد بن عَبدالكَرِيم الشَّيبَاني المَعْرُوف بِابن الأَثِير (ت ٦٣٠ هـ). عُني بمرَاجَعة أُصوله: نُخبَة مِن العُلمَاء. دَار الكِتَاب العَرِبي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٤٧. كَنز العُمّال فِي سُنن الأَقوَال وَالأَفعَال، لعَلاَء الدّين عَليّ المُتّقي آبن حُسَام الدّين الهِندي (ت ٩٧٥ هـ)، تَصحِيح صَفوَة السّقا، مَكْتَبة التُّرَاث الإِسلاَمي ـ بَيْرُوت، الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٧ هـ، وَطَبْع دَار الوَعي حَلب ١٣٩٦ هـ.

٣٤٨. كَشف الغُمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة، لعَليّ بن عِيْسَىٰ الإِربليّ (ت ٦٨٧ هـ)، تَصحِيح هَاشم الرّسولي المحلاتي، دَار الكِتَاب الإِسْلاَميّ، بَيْرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠١ هـ، طَبْعَة تَبريز بدُون تأرِيخ.

٣٤٩. كَشف المُرَاد، لجمَال الدّين أَبِي مَنْصُور الحَسَن بن يُوسُف بن عَليّ بن المُطهر الحِلي (ت ٧٢٦هـ) طَبْعَة دَار الفِكر، ودَار إِحيَاء التُّرَاث بَيْرُوت.

٣٥٠. الكَشَّاف عَن حقَائق التَّنزِيل وَعُيُون الأَقاوِيل فِي وجُوه التَّأوِيل. أَبِي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر الخوَارزمي (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) وَمَعه: حَاشِية الجُرْجَانِي وكِتَاب الإنصَاف. ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م. دَار الفِكر. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٣٥١. كَشف أسرَار البَاطنِية. مُحَمَّد بن مَالك الحمَادي. طَبْعَة مَصر ١٣٥٧هـ / ١٩٣٩ م. وَطبعَات أُخرىٰ لاَحِقة، طَبْعَة أُخرىٰ بتَحْقِّيق: مُحَمَّد بن عَليّ الأَكوع. مَركز الدّرَاسات وَالبُحوث اليَمني. صَنْعَاء.

٣٥٢. كَشف الظّنُون. عَبدالرَّحمَن بن مُحَمَّد بن إدرِيس الرَّازي، آبْن أَبِي حَاتم

(ت ٣٢٧ هـ). طَبْعَة أستَانبُول (١٩٤١ م).

٣٥٣. الكَافِي (الأُصُول). المطْبَعَة الإِسْلاَمِيَّة. عَام (١٣٨٨ هـ. ق). طَهرَان، ثُمَّ طَبعَ سَنَة (١٣٧٧ هـ. ق) الحَيدرِي. طَهرَان ـ إيرَان.

٣٥٤. الكَامل فِي الضُّعفَاء. عَبدالله بن عَدي (ت ٣٦٥ هـ). تَحْقِّيق: عَبدالمُعطي قَلعجي. طَبْعَة بَيْرُوت ١٩٨٤ م.

٣٥٥. كتَاب النَّبات. لأَبِي حَنِيفة الدِّينوري أَحْمَد بن دَاود. تَحْقِّيق: ب. لوين. لَيدن بريد ١٩٥٣ م.

٣٥٦. كتَاب الأُصُول، الإِمَام المُرتَضىٰ لدِين الله مُحَمَّد بن الإِمَام الهَادي يَحيَىٰ بن الحُسِين بن الإِمَام القَاسم بن إِبرَاهِيم بن إِسمَاعِيل بن إِبرَاهِيم بن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام الحَسَن بن الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب: (ت ٣١٠ هـ)، تَحقِّيق: عَبدالله بن حمُود العزيّ، طَبْع مُؤسَّسة الإِمَام زَيد الثَّقَافِيَّة.

٣٥٧. كتَاب السِّير للإِمَام المَهدي أَحْمَد بن يَحيَىٰ المُرْتَضىٰ الحَسَني اليَمَاني. (مَخْطُوط).

٣٥٨. كتَاب الأَصنَام. لِابْن الكَلبي. تَحْقِّيق: د. أَحْمَد زَكي بَاشا. القَاهرَة ١٩١٤م.

٣٥٩. كَشف الأَستَار عَن زوَائد البَزَار.

٣٦٠. الكُنىٰ وَالأَسمَاء. مُحَمَّد بن أَحْمَد الدّولاي (ت ٣١٠ هـ). طَبْعَة حَيدر آبَاد (١٣٢٢ هـ).

٣٦١. الكُنىٰ وَالأَسمَاء. مُسْلِم بن الحَجَّاج (ت ٢٦١ هـ). تَقدِيم: مُطاع الطَّرابيشي. طَبْعَة دِمشق ١٩٨٤.

٣٦٢. اللُّباب فِي تَهذِيب الأَنْسَاب. لِابْن الأَثِير صَاحب التَّأرِيخ. طَبْعَة مَصْر ١٣٥٦ ـ ١٣٦٩ هـ.

٣٦٣. الكَاشف المُختَصر المحتَاج إليهِ مِن تأرِيخ ابْن الدّبستي . مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ٧٤٨ هـ). تَحقِّيق: مُصْطَفىٰ جوَاد. طَبْعَة بَغْدَاد (١٩٥١ـ١٩٧٧م).

٣٦٤. كَشف الظّنون عن أَسَامي الكُتُب وَالفنُون، لمُصطَفىٰ بن عَبدالله القَسْطَنطِيني (ت ١٠٦٧ هـق)، طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٣٨٩ هـ.

٣٦٥. كَشف الظّنون عن أَسْمَاء الكُتُب والفنُون، حَاجي خَلِيفة، مَنْشورَات مَكْتَبَة المُثنىٰ، بَغْدَاد.

٣٦٦. اللُّبَاب فِي تَهذِيب الأَنْسَاب . لِابْن الأَثِير صَاحب التَّأرِيخ . طَبْعَة مَصْر ١٣٥٦ ـ ١٣٦٩ هـ.

حَرْف اللّام

٣٦٧. اللُّبَاب ، لأَبي السَّعَادَات مَجد الدّين المُبَارك بن مُحَمّد بن مُحَمّد المَعرُوف بِابن الأَثِير الشَّيبَاني الشّافِعِي، (ت ٦٠٦ هـ)، طَبعَة بُولاَق.

٣٦٨. لبُاب النّقول فِي أَسبَاب النّزول، لعَبد الرّحمن بن أَبي بَكْر جَلاَل الدّين السّيُوطي (ت ٩١١ هـ)، طَبعَة مُصْطَفىٰ البَابي الحَلبي.

٣٦٩. لسَان العَرْب، لأَبي الفَضل جمَال الدّين مُحَمَّد بن مُكرم بن مَنظُور الأَفرِيقي المَصْري، (ت ٧١١ هـق)، الطَبْعَة الأُولىٰ دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤١٠ هـ.

٣٧٠. لسَان المِيزَان، لأَبِي الفَضل أَحْمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلاَنيّ (ت ٨٥٢هـق)، تَحقِّيق: عَادل أَحْمَد عَبد المَوجُود، وعَليّ مُحَمَّد مُعوض، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة بَيرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٦هـ.

حَرْف المِيم

٣٧١. الإمَام المجْتَهد يَحيَىٰ بن حَمْزَة وَآرَاؤهُ الكَلاَمِّيَة، الدُّكتُور أَحْمَد مَحْمُود صُبحي، مَنْشُورَات العَصر الحَدِيث، الطَّبعَة الأُولىٰ عَام (١٤١٠هـ).

٣٧٢. مَآثر الأَبرَار لنُّور الدِّين بن مُحَمَّد بن عَليّ الصَّفدي. (مَخْطوط).

٣٧٣. مَجْمَع الرِّجَال، لُمحَمَّد قَاسم بن الأَمِير مُحَمَّد الطّبَاطبَائي الحَسني الحُسيني القَهپائي (ت ١١٢٦ هـ)، تَحْقِّيق: ضيَاء الدّين الإِصبهَانِي، مُؤسَّسَة إِسمَاعِيليَان، قُم.

٣٧٤. مَآثر الإِنَافة فِي مَعَالم الخِلاَفة، لأَحمد بن عَبدالله القَلْقَشندي (ت ٨٢١هـ) تَحقِّيق: عَبد السّتار فرَّاج، طَبْعَة عَالم الكُتب بَيْرُوت.

٣٧٥. المِئة المُختَارة، لعَمرُو بن بَحر الجَاحظ بن مَحبُوب الكنَاني اللّيثي (ت ٢٥٥هـ).

٣٧٦. مَا أُنزِل مِن القُرآن فِي عَليّ، لمُحَمّد بن العبّاس بن عَليّ بن مَروَان (الحَجّام).

٣٧٧. مَجْمَع الزّوَائد ومَنبع الفوَائد، لعَليّ بن أَبِي بَكْر الهَيثميّ (ت ٨٠٧هـق)، تَحْقِّيق: عَبدالله مُحَمَّد دَرويش، طَبْعَة دَار الفِكر، الطَّبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٢هق)، مُصَوَّرَة عن طَبْعَة القُدسيّ ١٣٨٩ هق، طَبْعَة ـ القَاهرَة الثَّانِيَة بدُون تأرِيخ.

٣٧٨. معَاهد التَّنصِيص علىٰ شَوَاهد التَّلخِيص. عَبدالرَّحمَن بن عَبدالرَّحمَن العَبَّاسي (ت ٩٦٣هـ).

٣٧٩. مقَالاَت الإِسْلاَميِّين وَاختلاَف المُصلِين. للأَشعري عَليّ بن إِسْمَاعِيل (٩٣٥/٣٢٤). تَحْقِّيق: هلمون ريتر. سِلسِلة النَّشرات الإِسْلاَميّ فرانز شتَاينر ميسبادان.

٣٨٠. المَحَاسن، لأَبي جَعْفر أَحمَد بن مُحمّد بن خَالد البَرقي (ت ٢٨٠ هـ)، تَحقِيق: السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي، المَجْمَع العَالمي لأَهل البَيْت ـ قُم، الطّبعَة الأُولىٰ ١٤١٣ هـ.

٣٨١. مُحَاضَرَات الأُدبَاء، الرَّاغب الإِصفهَاني، طَبعَة بَيرُوت.

٣٨٢. المُخْتَصَر، الحَسن بن سُليمَان الحِلي، طَبعَة النَّجف الأَشرف.

٣٨٣. المُحلىٰ، لأَبي مُحمّد عَليّ بن أَحمَد بن سَعِيد ابن حَزم الظّاهري، دَار الفِكر.

٣٨٤. المُرَاجعَات، عَبدالحُسَيْن شَرف الدّين المُوسوي العَاملي، طَبْعَة بَيْرُوت.

٣٨٥. مُروج الذَّهَب وَمَعَادن الجَوهر، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن الحُسَيْن المَسعُوديّ (ت ٣٤٦ هـ ق)، تَحْقِّيق: مُحَمَّد مُحييّ الدّين عَبد الحَمِيد، مطْبَعَة السّعادة، الطَّبْعَة الرّابعة ـ القَاهرَة ١٣٨٤ هـ.

٣٨٦. مُسْتَدرك الوَسَائل وَمُسْتَنبط المَسَائل، للشَّيخ المِيرزا حُسين النّوريّ، طَبعَة طَهرَان نَاصر خسرُو.

٣٨٧. المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن عَبدالله الحَاكم النّيسابُوري، دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت، الطَّبْعَة الأُولىٰ ١٤١١ هـ، طَبْعَة حَيدر آبَاد.

٣٨٨. مُسْنَد الإِمَام الرِّضا ﷺ، المَنسُوب إِلىٰ الإِمَام الرِّضا، مُؤسَّسة الإِمَام المَهدي (عَجل الله تَعَالىٰ فَرَجه) ـ قُم، الطّبعَة الأُولىٰ ١٤٠٨ هـ.

٣٨٩. مُسْنَد الإِمَام زَيد بن عَليّ زَين العَابِدِين، جَمع عَليّ بن سَالم الصّنعانيّ، طَبعَة دَار الصَّحَابة ١٤١٢ هـ. طَهرَان دَار الكُتب الإِسلاَميَّة، الطّبعَة الثّانِية.

٣٩٠. مُسْنَد أَحْمَد، لُمحَمَّد بن حَنبل الشّيبانيّ (ت ٢٤١ هـ ق)، تَحْقِّيق: عَبد الله مُحَمَّد الدّرويش، طَبْعَة دَار الفِكر، الطَبْعَة الثَّانِيَة ـ بَيْرُوت ١٤١٤ هـ، طَبْعَة جَامعة أُم القُرىٰ السّعودية، طَبْعَة دَار العِلم ١٤٠٣ هـ.

٣٩١. مُسْنَد ابْن مَاجه، لُمحَمَّد بن يَزيد القَزوينيّ (ت ٢٧٥ هق)، تَحْقِّيق: فُؤاد عَبد البَاقي، نَشْر دَار الفِكر، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ، دَار إحيَاء التُّرَاث، بَيْرُوت، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٥ هـ.

٣٩٢. مُسْنَد الطّيالسيّ، لسُليمان بن دَاود الطّيالسيّ (ت ٢٠٤ هق)، طَبْعَة دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤٠٢ هـ.

٣٩٣. المَصَابِيح، لأَحمَد بن إبْرَاهِيم بن الحَسَن بن عَليّ بن إبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُليمان ابن دَاود بن الحَسَن بن الحَسَن السِّبط بن أَمِير المُؤمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب: ٢٤٨، تَحقِيق عَبدالله بن عَبدالله بن أَحْمَد الحُوثي، طَبع مُؤسَّسة الإمَام زَيد ابن عَليّ الثَّقَافِية.

٣٩٤. مَصَابِيح السُّنَّة، البَغوي الشّافِعِي، طَبع مُحَمّد عَليّ صَبِيح.

٣٩٥. مَطَالب السّؤول فِي منَاقب آل الرَّسول، لكمَال الدّين مُحَمّد بن طَلحَة الشّافعي (ت ٦٥٤ هـ)، النَّجف الأَشرف، وَنُسخَة خَطيَّة فِي مَكتبَة المَرعَشي قُم.

٣٩٦. المُصنَّف، عَبدالرَّزاق بن هَمَّام الصَّنعاني (٢١١ هـ). تَحْقِّيق: حَبِيب الرَّحمن الأَعظمي. مَنْشُورات المَجلس العِلمي، طَبْعَة بَيْرُوت سَنَة (١٣٩٠ هـ) وَمَا بَعدها.

٣٩٧. المَعَارف، لأَبي مُحَمّد عَبد الله بن مُسْلم المَعْرُوف بِابن قُتَيبَة الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هـ ق)، حَقَّقه وَقدمَّ لهُ ثَروت عُكَاشه: مَنشورَات الشَّرِيف الرّضيّ الطّبعَة الأُولىٰ ١٤١٥ هـ.

٣٩٨. مَعَالم التّنزيل، لمُحَمّد الحُسَيْن بن مَسعُود الفرَّاء البَغويّ (ت ٥١٦ هق)، تَحقِيق: خَالد مُحَمّد العَك، وَمروَان سوَار، نَشر دَار المَعرفَة، الطّبعَة الثّانِية ـ بيرُوت ١٤٠٧ هـ.

٣٩٩. مَعَالم العِترَة النّبوّية وَمَعارف الأَئِمَّة أَهْل البَيْت الفَاطِمِية، لأَبي مُحَمّد تَقيّ

الدّين عَبدالعَزيز بن مَحمُود بن المُبارك بن الأَخضر الجنَابذي الحَنْبلي (٥٢٤ـ ٦١١ هـ)، (مَخطُوط)، ومَطبُوع فِي بَيرُوت ١٤٠٧ هـ.

٤٠٠. مُعجَم الأُدبَاء، لأَبي عَبدالله يَاقوت الحَمويّ البَغدَاديّ المغَازيّ (ت ٦٢٦هق)، طَبعَة دَار المَأمُون ـ بَغدَاد ١٣٥٥ هـ

٤٠١. مُعْجَم البُلدَان، لأَبي عَبدالله شَهاب الدّين يَاقُوت بن عَبدالله الحَمويّ الرّوميّ (ت٦٢٦ هـ)، طَبعَة دَار إِحيَاء التّراث العَربيّ بيرُوت الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٩هق.

٤٠٢. المُعجَم الصَّغِير، لأَبِي القَاسم سُليَمان ٱبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطير اللَّخمي الشّامي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِّيق: مُحمَّد عُثْمان، دَار الفِكر، بَيْرُوت، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ.

٤٠٣. المُعْجَم الأَوسَط، أَبو القَاسم سُليمان بن أَحْمَد الطَّبري (٣٦٠هـ). مَكْتَبَة المَعَارِف - الرِّيَاض. الطَبْعَة الأُولىٰ (١٤٠٧ هـ). قَام بإِخرَاجه: إِبرَاهِيم مُظفر وآخرُون. تَحت إِشرَاف: مَجْمَع اللُّغة العَربِية ـ مَصْر.

٤٠٤. المُعْجَم الكَبِير، لأَبِي القَاسم سُليَمان بن أَحْمَد اللَّخمي الطّبراني (ت ٣٦٠هـ)، تَحْقِّيق: حَمدي عَبد المَجِيد السّلفي، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠٤هـ

٤٠٥. المُعْجَم الأَوسط، لأَبِي القَاسم سُليَمان ٱبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطِير اللَّخمي الشّامي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِّيق: طَارق بن عُوض الله، وعَبد الحَسَن بن إِبرَاهِيم الحُسَيْنيّ، دَار الحَرمِين، القَاهرَة، ١٤١٥ هـ.

٤٠٦. مُعْجَم رِجَال الحَدِيث، السَّيِّد أَبُو القَاسم بن عَليّ أَكبر الخُوئي، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث بَيْرُوت ١٤٠٦ هـ، ومَنشُورات مَدِينة العِلم، قُم، الطَبْعَة الثّالثة ١٤٠٣ هـ.

٤٠٧. المُعمّرون وَالوَصايا ، لأَبي حَاتم السِّجستَاني (ت ٢٥٠ هـ)، تَحقِيق: عَبد المُنعم عَامر ، الطَّبعَة المَيمَنية بمَصر ١٣٥٦ هـ.

٤٠٨. المِعيَار وَالموَازنة ، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَبدالله الإِسكَافي (ت ٢٤٠ هـ)، تَحقِيق: مُحَمّد بَاقر المَحمُودي.

٤٠٩. مَجْمَع البَيَان فِي تَفْسِير القُرْآن، لأَبِي عَليّ الفَضل بن الحَسَن الطَّبرسيّ (ت ٥٤٨ هق)، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيْرُوت ١٤١٩ هـ، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي.

٤١٠. المَغَازي ، لمُحَمّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري ،(ت ٢٣٠ هـ)، تَحقِيق: الدّكتور مَارسُون جُونس ، مُؤسَّسة الأَعلمي للمَطبُوعات، بَيرُوت، وَطَبعَة مَصر ، الدّار العَامرة.

٤١١. المُغني ، لأَبِي مُحَمَّد مُوفق الدّين مُحَمَّد بن عَبد الله بن أَحْمَد بن قُدَامة المَقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، دَار الكِتَاب العَربِي بَيْرُوت ١٣٥٩ هـ، طَبْعَة مُحَمَّد عَليّ صَبِيح وَأَولاَده.

٤١٢. المُغني ، لأَبِي مُحَمَّد عَبدالله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامة المَقدسيّ ، عَلىٰ مُخْتَصر لأَبِي القَاسم عُمر بن الحُسَيْن بن عَبد الله بن أَحْمَد الخَرقي مطَبْعَة المنَار ـ مَصْر ١٣٤٢ هـ.

٤١٣. مُغني المحتَاج إِلىٰ مَعْرِفَة معَاني أَلفَاظ المِنهَاج ، الشَرْح للشَّيخ مُحَمَّد الشّربيني الهجري ، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي ، بَيْرُوت.

٤١٤. المِلل والنِّحل، لأَبِي مَنْصُور عَبد القَاهر بن طَاهر بن مُحَمَّد التِميمي البَغْدَادِي (ت ٤٢٩ هـ)، تَحقِّيق: البير نَصري نَادر، طَبْعَة دَار المَشرق، بَيْرُوت ١٩٧٠ م.

٤١٥. المِلل والنِّحل، لأَبِي الفَتْح، مُحَمَّد بن عَبد الكرِيم الشّهرستَاني (ت ٥٤٨ هـ) عَلىٰ هَامش (الفَصل)، لِابْن حَزم الظَّاهري، الطَبْعَة الثَّانِيَة، أُفست،

دَار المَعْرِفَة بَيْرُوت.

٤١٦. منَاقب آل أَبِي طَالب، لأَبِي جَعْفر رَشِيد الدّين مُحَمَّد بن عَليّ بن شهر آشُوب المَازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، المطْبَعَة العِلْمِيَة قُم، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف.

٤١٧. مناقب أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب، لُمحَمَّد بن سُليمان الكُوفِي القَاضي (ت ٣٠٠ هـ)، تَحْقِيق: مُحَمَّد بَاقر المحمُودي، مَجْمَع إِحيَاء الثّقافة الإِسْلاَميّ، قُم، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢هـ.

٤١٨. مَنَاقب المغَازلي، لأَبي الحَسن عَليّ بن مُحَمّد بن مُحَمّد الوَاسطي الشّافِعِي المَعرُوف بِأبن المغَازلي (ت ٤٨٣ هـ)، إِعدَاد: مُحَمّد بَاقر المَحمُودي، دَار الكُتب الإِسلاَمية، طَهرَان، الطّبعَة الثّانِية ١٤٠٢هـ.

٤١٩. مقَاتل الطَّالبيِّين، أَبُو الفَرج عَليّ بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد القَرشي الإِصبهَانِي الأُموري (٢٨٤ ـ ٣٥٦هـ). شَرْح وتَحْقِيق: السَّيِّد أَحْمَد صَقر. مُؤسَّسَة الأَعلمي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٤٢٠. مَقتل الحُسَيْن عليه السلام ومَصْرع أَهْل بَيْتَه وَأَصحَابه بِكربلاَء (المُشتهر: مَقتل أَبِي مِخْنَف)، أَبُو مِخْنَف لوط بن يَحْيَىٰ. مَكْتَبَة العُلوم العَامة. البَحرِين. مَكْتَبَة الخَير. صَنْعَاء ـ ج. ي. (مُصور عن أَصل مَخْطُوط) يَقع فِي (١٤٤) صَفحَة.

٤٢١. مَقْتل الحُسَيْن، لمُوفق بن أَحمَد المَكي الخوَارزمي الحَنفي (ت ٥٦٨ هـ)، تَحقِيق: مُحَمّد السّماوي، مَكتبَة المُفِيد، قُم، وَطَبع مَطبعَة الزّهراء عليها السلام.

٤٢٢. مُنْتَخَب كَنز العُمَّال، عَليّ بن حسَام الدِّين بن عَبدالمَلك (٨٨٥ ـ ٩٧٥ هـ). دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٤٢٣. مَودّة القُربىٰ، للسَّيِّد عَليّ بن شَهَاب الدّين الحُسَيْنيّ العَلوي الشّافِعِي الهَمدَاني، طُبع ١٩٩٠م.

٤٢٤. مِيزَان الإعتدَال فِي نَقد الرِّجَال، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد الذّهبي، (ت ٧٤٨ ه ق)،تَحقِّيق مُحَمَّد البَجَاوي، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة للطّباعَة والنّشر بَيْرُوت ١٩٦٣م، وطَبْع القَاهِرَة ١٣٢٥ه، دَار الفِكر بَيْرُوت.

حَرْف النُّون

٤٢٥. النّهاية فِي غَرِيب الحَدِيث والأَثر، لأَبِي السّعادات مُبَارك بن مُبَارك الجَزري المَعْرُوف بآبن الأَثِير الشَّيبَاني الشَّافِعِي (ت ٦٠٦ ه)، تَحْقِّيق: طَاهر أَحْمَد الزّاوي، مُؤسَّسَة إسمَاعِيليان، قُم، الطَبْعَة الرّابعة ١٣٦٧ه.

٤٢٦. نهَايَة الإرَب فِي فنُون الأَدَب، لشَهَاب الدّين النّويريّ (ت ٧٣٢ ه ق)، تَحْقِّيق: كمَال مَروَان طَبْعَة ـ القَاهِرَة ١٢٤٩ه.

٤٢٧. نهَايَة الإرَب فِي مَعْرِفَة أَنْسَاب العَرْب، لأَحمَد بن عَبدالله القَلقَشنديّ (ت ٨٢١ ه ق)، نَشْر إدَارة البحُوث العِلْمِيَة، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٤٠٢ ه.

٤٢٨. نُور الأَبْصَار فِي مناقب آل بَيْت النّبي المُختَار، لمُؤمِن بن حَسَن مُؤمِن الشّبلنجيّ (ت ١٢٩٨ ه)، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة، بَيْرُوت، الطّبْعَة الأُولى ١٣٩٨ه.

٤٢٩. نَشأَة الفِكر الفَلْسَفي فِي الإِسْلاَم الدّكتُور عَليّ سَامي النَّشار، القَاهرة دَار التّعارف سَنَة ١٩٨٥.

٤٣٠. نُظم دُرر السِّمْطَين فِي فضَائل المُصطَفىٰ وَالمُرتَضىٰ وَالبَتُول والسِّبطين، جمَال الدّين مُحَمّد آبن يُوسف الزّرَندي، (٦٩٣ ـ ٧٥٠ ه)، طَبع بَيرُوت، دَار الثّقافة للكتَاب العَربي ١٤٠٩ه.

حرف الواو

٤٣١. وَسَائِل الشِّيْعَة إِلىٰ تَحصِيل مسائل الشَّرِيعَة، مُحَمَّد بن الحَسَن الحرّ العَاملي، طَبْع مُؤسَّسَة آل الْبَيْت ١٤١٤هـ.

٤٣٢. الوَافِي، لُمحَمَّد مُحْسِن بن مُرْتَضىٰ الفَيض الكَاشَانيّ، نَشْر مَكْتَبَة الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ ﷺ إِصفهَان ١٤٠٦هـ.

٤٣٣. وَفِيَّات الأَعْيَان وَأنبَاء أَبْنَاء الزّمان، لشَّمْس الدّين أَبِي العَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد البَرمكيّ المَعْرُوف بآبن خِلِّكان (ت ٦٨١ هـق)، تَحْقِّيق: الدّكتور إِحسَان عَبَّاس، طَبْعَة دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٣٩٨هـ.

٤٣٤. وَقعَة صِفِّين، لنَصر بن مزَاحم المَنقريّ، تَحْقِّيق وشَرْح عَبدالسَّلاَم هَارُون، القَاهرَة، الطَبْعَة الثَّانِيَة ونَشْر مَكْتَبَة السَّيِّد المَرعشيّ النّجفيّ قُم ١٣٨٢هـ.

حرف الياء

٤٣٥. يَنَابِيع المَودَّة لذَوي ٱلْقُرْبَىٰ، لسُلَيمان ٱبن إِبرَاهِيم القَندُوزيّ الحَنفيّ (ت ١٢٩٤هـ)، تَحْقِّيق: عَليّ جَمَال أَشْرَف الحُسَيْنيّ، طَبْعَة أُسوة الطَبْعَة الأُولىٰ ـ قُم ١٤١٦هـ، وَالطَّبْعَة الحَيْدَرِيَّة فِي النَّجَف الأَشْرَف.


مكتبة الروضة الحيدرية
الرقم ٣٣١٦٤
التاريخ / ٢١/٨/٢٠٠٧

